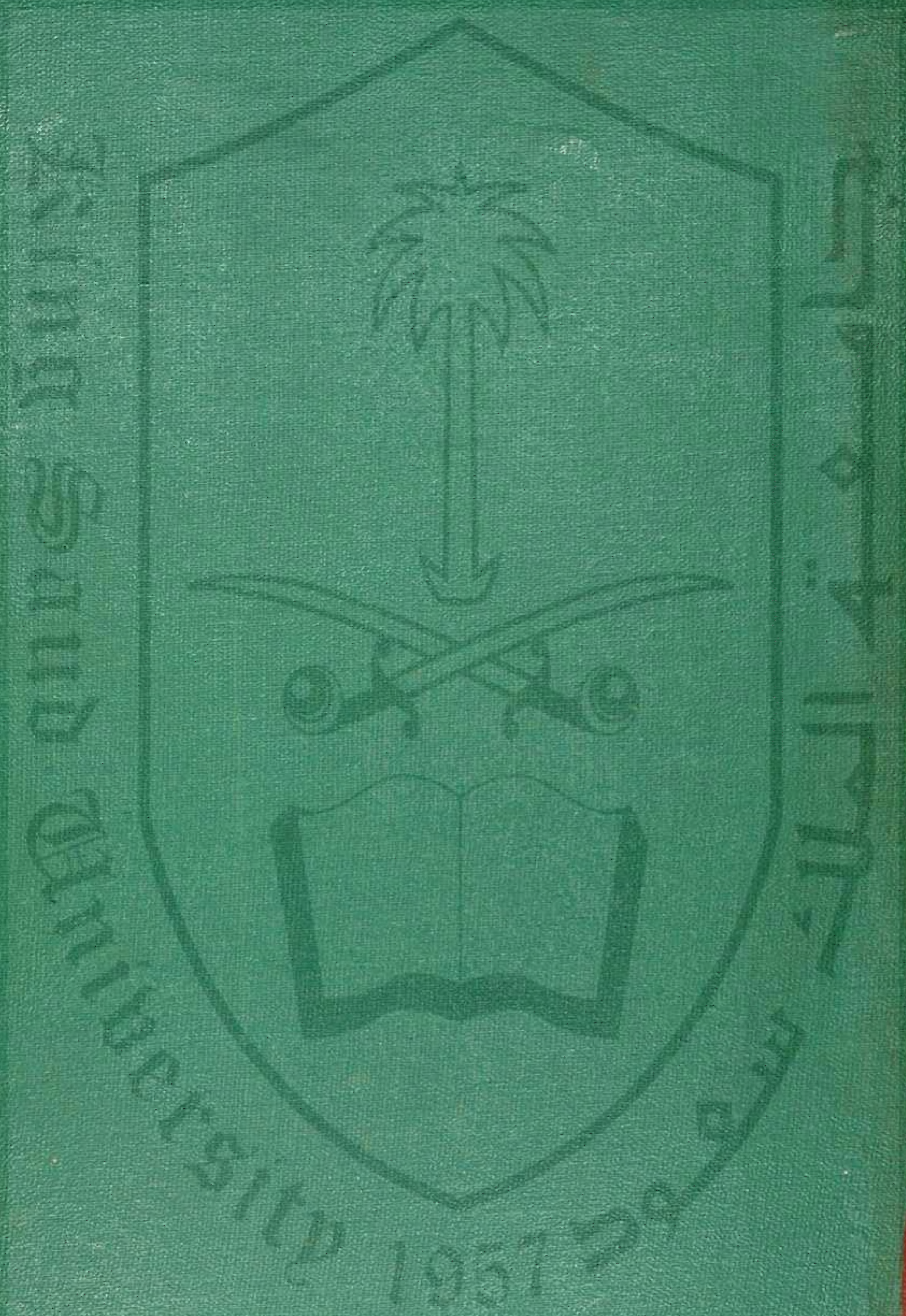


٧٨٢٨

البحر الرخاير



Copyright © King Saud University

٢١٧٨

ب.م

البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، تأليف
المهدي لدين الله، أحمد بن يحيى - ٨٤٠ هـ . كتب
سنة ١٠٤٢ هـ .

٧٨٣٨

عب

ج ٣، ٢ في مجلد (٤٤٤ق) ٢١ س ٣٠ x ٢٠ سم
نسخة جيدة، ناقصة الأول، بآخرها عدة فوائد في
ورقتين طبع كما ورد بذخائر التراث سنة ١٩٤٩م بالقاهرة

الأعلام ٢٥٥: ١ الجامع الكبير بصنعاء / الشرقية ٩٣٢: ٢

١- الزيدية، الفقه أ- المؤلف ب- تاريخ

النسخ ج- الأحكام من البحر الزخار .

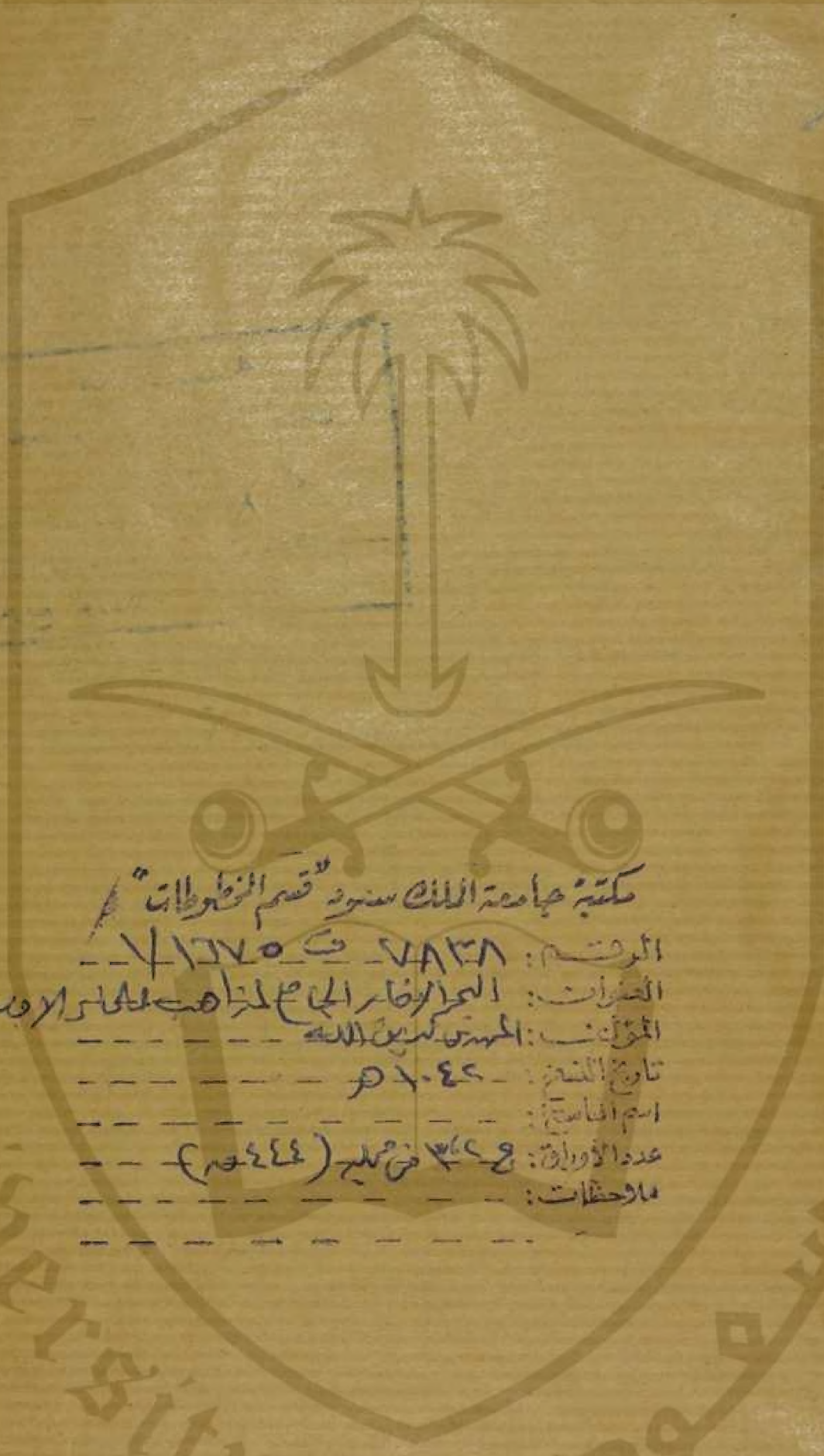
Copyright © King Saud University

٩٩ / ١٤٣١ هـ

١٥

King Saud

University



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٧٨٣٨ - ١٦٧٥
العنوان: التكملة على تاريخ العرب
المؤلف: الحسين بن علي بن الحسين
تاريخ النسخ: ١٠٤٢ هـ
اسم الناشر:
عدد الأوراق: ٣٤٩ من مخطوط (١٤٤٢ هـ)
ملاحظات:

52

[illegible]

میرزا محمد علی

ولا يهاهما كالكاتب وكذا المقتل عندنا وليس بعدنا النطق ولا حرث **الحمد** ولا
لرعيته زواله **الطحاوي** يعل كالعين نزعها باثباته **الثاني** الاختيار لقوله
اذا البيع ما كان من راض وكفى الا ان يكن هه حاكم اذ هو **مسئله** ومصحح
المضطر ولو عين فاحشا ومنه المضاد لم لا ليس بكرة على بيع بل على **مس**
و**فان** **العصاة** هو في حكم المكنه لما الى اليه **ي** ان لم يحد سواء وعين فاحشا
فكالمكنه والا فلا **ول** ان باعه الى المضاد في كرهه وقطعا والا فلا مكن باع المستر
جوا او ليكن من اقلتها او نحوها والواهي صلح عن بيع المضطر **ول** اعني المكنه على
البيع اذ لم يعل في حقه والا لم يميز **ف** ليس بقضي دينه ان لا يصح بيعه **الثالث**
الملك والولاية **مس** ولا تصرف القيد الا باذن مالكه ملكه منافقه **ف**
ولا يملك لقوله لما لا يقدر على شئ **مس** اذ هو اذ في مكلف حامل للامانة
كالخزول **ع** الا صل الخربة **مس** **مسئله** ومصحح من الاها كما كان يقول **و**
وان لم يكتو ولم يكت ولصحة توكيله فيه وكذا النكاح والتسلم **لا** مطلقا لجملة ما
نقد عليه وقد يمل صلح عن بيع الغرض **مس** كذا في الامه لا من طين اعليه فيصح
فما قد رايه لا فيها يتنازع فسادا كالفلكه الرطبه **قل** ابي في بيع الجماله جئت
ما جئت في صف غير **ال** **ع** وجود المبيع في الملك لما سياتي ولم يمل صلح عن بيع الغرض
وهذا منه **ي** ومعنى الغرض الرد في وجوده **قل** او امكان قبضه كبيع الطير في الجو
او ما في الدمه فكالموجود فيصح بيعه الى من هو عليه الا من التسلم والتصرف
احكام لعدم استتاره حتى يقبض **مس** ولا يصح الى غير من هو عليه له فيه صلح عن ماله
يقبض **مس** يصح الى من هو عليه **قل** اهو كالفقير في غيره **الخامس** كون المبيع حيا
البيع ليس بموقوف او نحو **السادس** صحه ملكه والتمس لقوله صلح بلائه لا
الله منهم صر فاو لا عبد لا الخبر **السابع** نعت به عن المفاسد التي هي غنها

جامع الروايات
في فقه الامامات

وساقي **ف** **ع** ومطلق النهي يضي الفساد الا لغيره **ول** وقد من الخلاص
ذلك **ي** وما سمي عنه لا قضا به خلا في العقد او المالك فسد كبيع الملاك في
والملا مته وبيع وشرط الا شرط الحيات وان يرفع به المستر والناجيل
والتشفه برهن او ضمن وعلى ان ياكل ونحو ذلك **مسئله** وقد يمل صلح عن
بيع الطعام المشتري قبل قبضه فيفسد **البتى** **ل** **ل** **ل** في غير الطعام خلا
سبا ونهي صلح عن بيع الغرض كالطير في الهوى والحيوان في الماء والمقيد بمرط مستقبل
ونحوه وعن بيع الملا مته وهو بيع مال لا يملك بل يملكه مع عدم الحيات للماله او على
انه متى لم يملكه نقد البيع ولا حيات او الفنا التوب على المبيع ثم لم يملكه امان للعقد ولا
لفظ وعن بيع المنيابك للجماله وهو قول البايع ما يملكه اليك فقد بقته منك او
يملكه اليك فلا حيات لك فيه او يملك اليه ان ابا او نحوها حيات اياها في اختاره
نقد البيع فيه وعن بيع الحصاة وهو ان يقول اي ثوب يملكه بالحصاة فقد بقته
او فقد انقطع حياتك او يملك من هذا الارض من هاهنا الى حيث تنهي اليه الحصاة
وعن بيع قبل الجبل **ع** وهو شرا القمل حتى تدعى النافقه **او** **ع** بل يبيع نتاج
النتاج فيقصد للجماله او لكونه بيع معبدوم وعن بيعتين في بيعة وشرطين في بيعة
ر **ع** وهما بيع سلعة بكذا نقدا او بكذا اقساه **ع** بل بشرط ان لا يبيع المملوك
السلعة ولا يبيعها ويشترط ان يبيعها بالتمس شيئا اخر وعلى لفظا وبيع وهو
المسلم فيه قبل قبضه او مسئلة العينة وسبا او الكالي بالكالي **ول** او يملك
هذا اعلى ان ترضي كذا كذا في بيع المضامين وهي الحمل او ما القمل اذ
كانوا يبيعون ما في بطن الناقة وما يقترنه القمل في عام او عامين وعن بيع الملاك
وهي المضامين وعن بيع المجر وهو المضامين وقد يطلق على الجمال فله والرا
والزباو القمار وعن الماربه وهي بيع الرطب قبل جك بخر منه من لقوله صلح فلا اذن

Copyrighted material

وإن حصص في القرايا لم استياني وعن المحاقلة وهي مع الحب في سبيله بمثله
وكون مالو بطلت الحب بالحب كالحشيش وكان للثمن قيمة وعقب الحب وبالبرهم
مطلقا كالعروض وعن ربح المبيع قبل قبضه **فإن** المبيع قبل قبضه
من الغصب فلا يطيب منه عندنا وإراد مالو بنفس فلا يطيب ربح المبيع قبل قبضه **قلت**
وفي تسمية الملك والغصب ضمانا **فإن** ربح المبيع قبل قبضه
بالضمان لا المرفوق لا يمتنع قطع وضمان كبد ومهر **بل** ملك ربح الغصب للغير
ويصحب فيه إذا ملك من وجه مخطوط **وقول** ربح لطاهر الحب وهي سلم من
بيع عن العيوب وهو دفع الشيء إلى البايع على أنه إن لم يبيع من الثمن والاهمية
ويقال **فإن** يرفع العين وضمانا **فإن** يرفع **فإن** لا يرفع **فإن** لا يرفع
قلت النبي يقضي الفداء إذا شرط شيئا للبايع بغير عوض فلا يصح كسر الأجنبي
وعني سلم عن بيع التكمية وهو مع الطهارة العقد بتمتع بغير قبض **فإن** لا يصح
العقد إذا كان كالتواطؤ فلا يصح كونهما على شرط فاسد شرعا **فإن** لا يصح
فإن القياس بطله إذا يميز بين كالتواطؤين بالعقد ويصح استحقاقا إذا العقد الأول كالتواطؤ
قلت بل يصح الأول إذا هنأ له جان والعقد الثاني كالحط من الثمن الأول وعن بيع الشيء
وهو أن يبيع شيئا ويستثنى واجدا لا يقيده فيفسد للمحال **فإن** عين المستثنى صح
لعوله سلم فله ثمنه **وعن** بيع المقايضة وهو بيع من ثمنه شيئا معلوما فيفسد
بيع معبدوم **وعن** الحبس وهو أن يبيع ما لم يشر به بغير قبض **فإن** لا يصح
به فيغير المستثنى **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
النهي لا يرفع إلى العقد ولا إلى المبيع بل إلى ما من خارج ولا خيار المشتري هنا
حيث حصلت مواطاة من البايع على الحبس فيكون بطلان البيع للمشتري للعرض
السوم على الشوم والسوم على البيع بعد الرضا لقوله سلم لا يفسد أحدكم

على سبعة أخيه الحبس ولا أفادها في الأصح إذا غرر **وعن** بلقي الجوابه لقوله سلم لا
لا يلقوا السلعة حتى يقطع الأسواق ولا يفسد بل يقضي خيار الغرر **فإن** لا يفسد
والحبس قبل **فإن** بلقي في المفسر جان **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
السلع والمواشي **وعن** مع الحاضر للباد ولا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
الحاضر في العقد ولا في مال **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
مع العقد لله **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
وحلقة البادي لبيعه في الحال وفي يولي الحاضر **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
البادي أو أهله أو أراذ الزبيل **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
بل يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
والخصاء **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
أواحدهما **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
فإن لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
كثير المماكة فيه **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
فرض **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
العقد في الأصح **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
من القبول **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
ويعقد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
وكذا **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد
أو فعلت مكان قبل لا فاده الملك **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد **فإن** لا يفسد

مع تصرفه **احكامه خمس** فان رآه يتصرف وسكت عنه صلاتا ما دونها في شيء كل
 شيء وبيع ما شري **مري** لا يكون الزمان من ان كان بيع الزمان قلنا لا يستفيع
 راي المشتري يتصرف فهو به شبه **وع** فاما بيع مال سيده فلا يملك في السكوت كل ما يده
 اجنبي **مس** له وما اكتسبه فليس له لقوله تعالى لا يقدر على شيء **د** بل يملكه القيد
 وليس له انزاعه فان عتق قبل انزاعه ملكه القيد **مس** واذا ادركه بالتجارة مطلقا
 صح للعمو وقيل لا لجهالة كالكاله المجهوله **قلنا** الوكالة العامة تنسخ فان قال
 انجز في هذا المال صح قولا واحدا **مس** فان امره بشي خاص فكل امر او طعام كان اذا
 بالتجارة لقوله على عليه صلحت تبعت عندك الخبر وهو توقيف **مري** بل لا تقوم المضاربة
ف القياس يقتضي العموم والاستحسان الخصوص وهو اقوى **قلنا** لو علم كالمعروف
قلت ولا يتناول مال سيده الا الخاص واذا ادركه ببيع شيء كان وكيل فيه ومعاونه
 في غيره **مس** ودين المعاملة يتعلق به في دينه ثم في دينه اذ يتعلق به برضا
 سيده فكان كالموكل به فستوى في دينه كنفقة زوجته ومهرها **مس** بل في دينه
 اذ ثبت عليه برضا القيد الغرم كلوا قرض العبد المحجور عليه **قلنا** لا سبب من السيد
 هناك فافترق **فامد** بل يدينه السيد اذ العبد كالموكل **قلنا** الا اذا اطلق وعجز لا يملك
مس ولما دون في التصرف ما جرت العادة للتجارة بمثله في غيره من تصرفه وكل
 وسع بالقرض وغيره مما يتعامل به ولو يفتقر بقدر البلد **مس** وكن البيع بالنسيئة المقتضى
س لا العادة **مس** وليس له الشف بالمال اذ لم يتناول الاذن بالتجارة اذ هو البيع
 والشري لا الشف **مس** لمطابق ولا يضيف او يهب او يتصدق واذا ذك بقرط ولا يوجب بقتنه
 ولا يادون لعبد استراة بالتجارة ولا يكمل بدين ولا مال ولا يقرض ولا يبيع من سيده
 ان لم يكن هو وما في دينه مستغفر قال الدين بخلاف المضاربة لما فيها وجه منع هذه الامور
 ان الاذن المطلق لا يسا ولما قيل فان حاربها عتق في ملكه كانت **مس** وقيل قول

العبد في الاذن كالذلال في البيع لما في دينه والمهدي في الهدية لشبوت اليد وقيل
 المسلمين بذلك **مس** وليس للسيد بيع ما في دينه ان يتعلق به دين لعلق هو الغنم
 به كاليمن في محض حيث لا دين **احكاما** ولا يكون حرجا اذ لا تقتضيه **مس** واذا
 حرج عن شيء لم يعمد بخلاف الاذن في الحجر والغني المطلق يعم كلاهما في الدين
 بخلاف الاثبات كرجل في البان وجاهل الحجر يستصحب الحال بخلاف رجوعه على السيد
 اعلانه لقوله سلم ليس منا من فشق للغير ما استسعاوه من الرمة ان رصوا والا لزم
 السيد بيعه لاهل المقام له فان من دفع الحاكم كساقه المقتضى **مس** وما صار
 الى المماذون بربا اربابه فدين معاملته يتعلق بقتنه وما في دينه فقتا فباعت ان لم
 ينفذ ولا رضاء الاستسعا **مس** ومن عامل محجورا او جاهلا لا لغرض
 فيقضى ذمه الكبير بطالب به اذ اعق اذ لا سبب يقتضي ضمان السيد والرقبة مال له **ع**
 ولا في ذمه العبد اذ سلمه الى من لا يبيع عقده كالصغير **قلنا** الكبير مكلف
 بالحفظ لا الصغير **مس** واذا باعه وعليه دين معاملته لزمه حكم الاوقى من القيمة
 او الثمن ان لم يوف فهو الا قرض ببقه احسان لنقل الدين الى ذمته فان من داجب
 وطهر النقص ان فوته مقرر **مري** وطهر تضمين المشتري للخبر من نقص البيع
 او طلب الصمة ويرجع على البايع **مس** ويرفع الاذن باقاه لكونه لا يبايع
 ثمنه وكتبه كلو خرج عن ملكه **مس** كلو عصب او حبس **قلنا** لا تسلم الاصل
 سلمنا فليس عاصرها فافترق قاتل وعود الاذن بعوده لزوال المانع ويرفع
 ايضا بخبر الحاكم على سيده اذ تصرفه فرفع على تصرفه ولا يخبر بالتدبير والتأخير
 والاشتراك **مس** **مس** وان ملك لم يضمنه سيده وبطلت اليد لعلقها بقتنه
 لا غير وكذا الحاني والمزهور **مري** فان مات بعد من داجب السيد عن بيعه ضمنه اذ كان
 كالعاصب **قلت** والمذهب لا ضمان لعلقه بقتنه ولا تسلم ان التمر كالعصب

ومن باع ان صا واستثنى شجرة او حقل او حقوقه استحق اللبس كما مر والقران
لذي الارض مسئلة ولا يحون بيع الثمر قبل حرق وجهه اجماعا للمنهية صلح
عن بيع مال البس عندك ولا بعد قبل نفقه اذ لا يباع ما لا ينفق فيه **مسألة** ان بشرط القطع
لعموم واحل الله البيع ولا بعد قبل صلاحه بشرط البقاء **مسألة** ان يبيع
بشرط القطع اجماعا وفيه نظر **مسألة** ان يبيع مع الاطلا ولعله صلح
لا يتبعوا الثمر حتى يترقى الحرق ويحق **مسألة** ان يبيع بشرط القطع يخصه اجماعا **مسألة** ان يبيع
لعموم واحل الله البيع **مسألة** ان يبيع بشرط القطع ولو استثنى قبل ما منع الحرق مسئلة
واما بعد نفقه فاق صلاحه مع شرط القطع يبيع اجماعا ان يبيع المبيع ومع شرط
البقاء يبيع اجماعا ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع مع غيبه **مسألة** ان يبيع المبيع
عن بيع وشرط ان يبيع مع غيبه **مسألة** ان يبيع مع غيبه **مسألة** ان يبيع مع غيبه
بالتسليم اذ هي الطامة **مسألة** ان يبيع المبيع مع غيبه **مسألة** ان يبيع المبيع مع غيبه
واما قبل صلاحه بشرط القطع ولم يقطع حتى صلح فلا يفسد البقاء **مسألة** ان يبيع المبيع
ان يبيعه لا يفسد كلوا استثنى صغيرا فكبيرا فان استثنى ما قد صلح مع ما يستحدث
فباطل للمحالة **مسألة** ان يبيع فيها جميعا **مسألة** ان يبيع العت **مسألة**
والنابذ علاج خروج الثمر من كمامها والتمر من طلقه والغلب من غنقه وقيل
تلقح النخل بان يوضع من الحمار فسد على النخلة فيتمل وقيل انكره صلح حياحي
فتركوه فلم يخلو فامر به مسئلة وقيل السحر الطبيعي لم يستطع من بايع او مشترى
فان اطلق ولم يكن بارزه عند العقد فلم يضر **مسألة** ان يبيع المبيع **مسألة**
لا يفسد الحماك المأثرة **مسألة** ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع
كما يحل **مسألة** ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع
وتحريم واد استثنى شجرة مثمرة ثم طهر بعض ثمرها والاولى للبايع والاخرى للمشتري

فان البس هو فوجها ان يفسخ العقد لعدم التسليم الثاني ان يفسخ البايع لغير
المشتري على القبول والا انفسخ **مسألة** ان يفسخ المشتري ان يفسخ المشتري
ومن استثنى شجرة او حقل او حقوقه استحق اللبس كما مر والقران
حتى يصلح للعرف كالا يبيع من باع اذ ان يبيع ما فيه ليل او حال المظن او كونه **مسألة**
وتحريم الاجرة وقيل لا اذ هو كالمستثنى **مسألة** ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع
ليلا يفسخ بملك الغن **مسألة** ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع
فقطها على البايع اذ هي ملكه فان حصده قبل اوانه لم يكن له القبول اذ الحق لذلك
الزرع فقط **مسألة** ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع
مسألة ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع
في جراب **مسألة** ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع
مسألة ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع
كالصوف **مسألة** ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع
قشر كالبن والقنب او قشره تصح له كقشر طوبه كالزمان والمون والمبايع **مسألة**
وماله زهر كالنخاع والشمس والحبوب فيبيع على سائر وزجه وللمبايع وقيل للمشتري
وقد قيل ان الغن لا يورده **مسألة** ان يبيع المبيع **مسألة** ان يبيع المبيع
وماله اصل ينفق منه فصاعدا كالقضب والبطيخ والفتا والمهند با دخل في بيع
الارض كالشجر فاما غرقه الطامة عند العقد وللمبايع **مسألة** ان يبيع المبيع
ويبيع بيع الارض مع الزرع الطاهر كالشعير والذرة وفي العسل والخطوط
يعتد المحصول الجاهل بالستان ولا كشيء حرث اذ اياه او اذا استثنى ان شاء الله
فوحدها من ذوقه غير لشغلها فان استثنى مبدوع بما ينفق منه فصاعدا دخل في بيع
كالشجر والا فلا كزوجه ويتقيا للصلح على الخلاف فان استثنى اهما معا فوجها

مسئله ويصح بيع كل حيوان ذي نفع بالجمه كالصيد او فعله كالقيد والصيد
والنثر والضر والجر والقراد اذ نقل الغلبه او صوته كالغري او لونه كالطاوش
مسئله او بغيره كالعجل وبيع القرن **ف** لا فيهما الا حيث مع التخل فحل مع
الدود قرن قلنا منفعهما في المستقبل فمضى كالطعل لعموم الدليل ولا يصح فيما
لا نفع كالاسد والنمر والريم وبحوها مسئله **ع** ويصح بيع لبن الادميه اذ هو ظاهر
ينفع به **ط** لا كالبزق والبرق والبقا قلنا لا نفع في ذلك خلافا **مسئله**
ويصح بيع المشك **ف** لا لجماله اذ هو مفيد من حي ومفقد من دمر غراب
قلنا يطيب به صلبه في حياته وخطبه واهله والجماشي ووهبه لشيء وفي صحته
بيعه في واثقه وجمان يبيع كقشر الزمان ولا يحل قدره وصفيه **مسئله**
ويصح المزي بل الا كف درهم وار لم يعلم عدد **ط** لا للجماله قلنا
علم بالمساعد كالجرف مسئله فان قال بغيرك الشاه وفيه لبن دخل ثوبا
فيصح فان قال بالشاء ولينها فوجان بقصد للجماله ولا بدخوله ثوبا ويلغو **ك**
وهو الاصح **مسئله** **س** ويصح بيع المذك ان لم يجر نفيه اذ قد هانت هانت
السيد الكسب فذلك البيع وسيا الخلاف فيه مسئله ويصح استئثار المشاع من
الحيوان اجماعا كبيعه لصحة الانفاق به مهايلا لا الجرم المعين الا من المذكي
كبيعه اذ يمكن الانفاق به بعد الذبح لا قبله **ص** الا من شات القناب وان استثنى اطلاق
معلومه لم يرضي موضعها من المذكي قبل الجماله اذ هو اجناس وبعد الذبح كوا يبيع
ما يشاء منها **الطري** لا يحل قبل الشح للغير قلنا لا عند بيع خيار الزوجه وقول
الامان ولا يبيع فلا خيار في المم حله **ع** على انه قد عرف التمن قلنا وفيه بطر مسئله
ولا يبيع الحي قبل فصله لانه صلب عن بيع الصوف على طهر الغنم **و** لا يبيع
يكن قتلها فيصح مكن المذبح والحيث موقوف على **ط** قلنا وروى مرفوعا

ويصح البيع في موضع القطع من الحي فافترقا **مسئله** ولا يحل بيع اللبن في
الضرع لانه صلب صلبه كالمجامع **س** الضرع كالحرا نه له لقوله لم يرض
عقب ساه غيره لا ياذنه بعد احكامه الى حرا نه اخيه الحي قلنا استغناء لا حقيقة
مسئله ويصح استئثار الحمل اذ لا يقضي جماله **و** لا كاستئثاره قلنا
لا نسلم لا لبقائه فروع واذا استثنى على المسمى مكسبه التاويل ثلاث رضافات
وقيل بلاثه ايام والاصح المقتاد اذ لا يعيش بدون ولا ضرر **م** ومليه قيمه اللبا
اذ هو ملك الغير **ط** لا اذ هو كالمستثنى مسئله ويصح استئثار لبن الجريح من
معلومه اذ باع جاز منه صلبه **ط** واستثنى حلالها الى المدينه **و** لا يبيع مسلم للمبيع
عقب العقد كط ان لا يقضه قلنا مقتضى كاستثنى السكتي شبرا وبها وكالحمل
والحيث يرضى محل النزاع والوامد الحلاب الى المدينه مجهوله فيحمل على نه اناح **قلنا**
استثنى ولعلها ايام معلومه فروع ومنع المسمى اذ لا يستثنى اللبن للعاق
حق البائع به فان قلل فلا ضمان اذ قد دفع القيمة وقبل ضمن ما يرضى قيمتها
مستثنى ليتها وغير **مسئله** واستأثر ط كونه البونا مفتدا اذ هو كالمبالغه
ع بل معناه وجود اللبن وهو مستحق الحيوان وعنده غيب فصيح شرطا
قلنا ان لم يكن يقصد المبالغه فصيح **مسئله** ولو استأثر ثوبا من كذا
على اله الشح قبل فاعه لم يرض اذ هو كالمسوط بتمام العمل فيقصد كلو شرطا
حياطنه اذ هو يعان في بيعه **قلنا** والمذهب صحة مسئله ولا يبيع المحتسب
والغنيمة والركن بعد التحليه قبل النقل لانه صلب في حرا على علم عن بيع المحتسب
حتى يحد ويقض ويكفي التحليه الى المصدق **مسئله** ولا يصح بيع حوم العصابه
في الاصح اذ لا يصدق حتى يصدق **مسئله** ويصح بيع المذوق بغيره كالفق والمسمى
واذا تضرعا وعبران قبل الفحل **و** مع الضرر لا غيره لقوله صلب لا ضرر **قلنا**

الظاهر

ولا يبيع بطر كبيع واذا جازمه
ولا يبيع بطر كبيع واذا جازمه
ولا يبيع بطر كبيع واذا جازمه
ولا يبيع بطر كبيع واذا جازمه

من خلاف في الصورين فان قال من هاهنا الى هاهنا صح اذ لا محالة فان
 باع جرافا من خشب صح ان يبيع منه من احد الطرفين **فصل** في بيع
 مشا قاي ومقدرا ان من قبل البيع في المختلف او عينت جهة في مختلف المذروع
 او ذكر شيان لا احدهما من معلومة في ايها والا فلا عند **وج** اذ فيه غرض
 ويحصل الصلح وهدى كان كل واحد من المشا قاي **مسألة** وتعين الارض ما يجرها
 من اشياء او احد اولف **مسألة** وبيع بيع البات مزارعه كالسهم المشاع
 فيه غرض **قلت** فيلزم في المشاع **مسألة** ولا يباع الشفيع مزارعه لفاوت
 احتياجه وترضيها **فصل** في الملعوب والمشتوي كالمكيل والمونون **فصل**
 حرافا وعينه كما من فان ياد من الضيق او يفتق من العبد المشرط فسد في المختلف
 مطلقا لا في المشتوي كما من **بل** ان قال على انهما يهد كل زمانه يدرهم فسد ان
 للشاخر في الزيد **مسألة** وود **قلت** الوسيط معلوم **مسألة** ان راد خير البايعين
 تسليمه باليمن فقط او الفسخ وان نقض خير المشتري **قلت** لا دليل على ذلك
ان راد فسد للشاخر في الميرد وجود وان نقض في غيب **لنا** ما مر **قلت**
 اقرب ان الزيادة والبقية ممكنان في العقد في المختلف لما مر واما المشتوي
 فحكمه ما مر في المكيل **باب** **العقد الموقوف** **مسألة** بالاجازة
 عند الغايه صحته وان كان فاسدا لم يفتق بها اذ مستندنا في الموقوف خير
 حكيم وكان عقده صحيحا **فرض** وله شروط وهي صحة العقد لما مر وغيره فتصح
 قبل الاحاق وكالفسخ سعه من اخذ والا يبطل تنقيده **مسألة** في والمعاقدين
مسألة اذ لم يتعرف صلحا لم يوافق في خير حكيم **قلت** ما موته كإبطال العقد
 لبطان تصرفه **قلت** ودوال عقليه كونه وان يصيب في الشرا لفظا او نية
 والارزاه ان لم يصف البايع ولا تشرط في البايع اذ لم يخال حكمهما **مسألة**
 يفسدان راد للمشاهير **مسألة** اصل

والمراد بالانقضاء هو ان يفسد
 بغير القايه **مسألة** ولو باع غدا لا على ان
 لو كان صحيحا او راد وود **مسألة** ان راد
 وان يفسد في غير ذلك **مسألة** ان راد

بل لو توى عن نفسه لم يفسد **مسألة** موقوف وان لم يجر من له ولا ينفذ حال العقد
 ولو خرج من ملك المالك قبل الاحاق بطل ولم يجر من ماله اليه لبطان ولا ينفذ
 العقد **مسألة** ولا يشرط في المبيع وعنه بل يشرط والاول اقرب اذ لا وحده لاسطرطه **مسألة**
 اما لو باع قصوى مال صبي ثم بلغ احواله القبي وقيل بل الولي واما لو لم يدر له في
 عند البيع ثم دعا امام لم يصح احواله لعدم ولا ينفذ عند العقد **مسألة**
 وبيع الاحاق بطل لفظا او فعلا يفسد التقرير كطلب من المبيع وموذكه ولو
 جعل كونه احواله كالمهرل باللفظ لان احواله طابا باخر العقد اذ ليست تقرير الا ليقدر
 عنده واحاقه الاحاقه كاحاقه العقد **مسألة** ويدخل في ملك الفضولي كحصه
 كالوكيل **مسألة** ولا يعلق حق بفضولي لا بقطاع تصرفه بالاجازة **مسألة** يحمل
 بعد الاحاقه كالوكيل اما الموكلان احواله بعد علمه بنقص البايع الفضولي للثمن
 كان احواله لقصيه فيقبل الميرى **مسألة** وفسد بالاجازة منقطعا فترد الفوائد
 اذا دونه بعد العقد **مسألة** عن منقطف ولا يدخل **مسألة** يدخل المصلحة حال الاحاق
 المنفصلة **مسألة** ان احواله ما لها دخلت والملك **قلت** ما موجب الملك العقد
 فالحكم له والاحاقه شرط **فرض** ويحذر المالك لعين فاحسن حله حال الاحاقه **مسألة**
 لا وقيل ان يكشف الثمن عن العقد من خير ايضا **فرض** وان باع فضوليان كل واحد
 من شتمين فاحاقه العقد بطل واحده تحت آخرهما **مسألة** بل تبطل اذا لم ينفذ
قلت الباخر محض **فرض** واذا باع احدا الميرى بغيره في نفسه فقط ان اضرار
 كبيع احدهما كسقطا في جانب معين **مسألة** واذا استراجه فله شي الميرى احد
 حصته الا بعدا بقطاع خبا **مسألة** ويتم بلفظ في الصفقة على البايع او بطل خبا **مسألة**
 بيع وراد الميرى ان راد **مسألة** وبيع ميراث علم جنسا ونفسيا وان لم يدر
 فان جهلا واحدهما فسد للقرية **مسألة** ومن باع او استراجه بعين في مريض موته

Copy City

كان العين من الثلث كذا في باب النوبات الزبالة الربا
 قال تعالى اهزمت وزيت وفي شرح المعامل في مفعول الجنس اوزاده لاجل النفا
 مسئلة والزبالة بمجردها **احكاما لقوله** زبالة وكومها وقوله صلح
 الحائز من جنس وكوم قيل وما احل في شراعه وقوله تعاوون في الزبالة وقد
 هو اعند **مسئلة** وقد مر في جنس المعامل على شدة حيث قال لا تتبعوا الدج بالرجل
 الحزن وكوم واجمع عليها **مسئلة** والجنس لم يعنى فيها في قياس عليها **وتمام القياس**
 بل لا ينافي فلا يعاش **قلنا** القياس محض شرعي كما مر **مسئلة** وعلة التخييم
 اتفاق الجنس والتقدير اذ يثبت على ذلك بقوله صلح ولا يصح ايضا عين وقوله صلح
 الا كيدا بكيل وكومها نكاحا وكذلك الموزون **مسئلة** بل مع الطهر فيما عدا
 التقدير بل الطهر والجنس فقط لقوله صلح لا تتبعوا الطعام **الحزن** بل الجنس
 والتقدير والاقنيات او الصلاحيه له كالعبد والوثوب اذ نص صلح على المضى
 فقط **قلنا** قد يثبت على الكيل والموزون **مسئلة** بل اتفاق الجنس ووجوب الزكوة
 اذ نص صلح على ما يحب فيه فمن مرشاه بشايب وكوم **قلنا** بل الاعتناء
 الكيل والوزن ولا نه صلح استراعا بعد من **مسئلة** بل العلة بقاء المنفعة
 فمن المعامل بين الرب والتميز والبر والشفقة والدم والدم **قلنا**
 ليرتبه على ذلك **ان سببه** بل اتفاق الجنس فقط فمن مر في بقرتين وكوم
قلنا والتقدير لثبته صلح عليه **فرع** **مسئلة** وان ما نه من ما نهين وشفقة
 بشعرتين اذ لا يثبت **مسئلة** لا يحصل الطهر وكوم المعامل في الحن والنعوذ
 لا عنده **مسئلة** علة التخييل الكيل ولا يعلق به التخييل **قلنا** التخييل بالمساواة
 فيه والجنس لم يرد بها واصلف الوصف قالوا المعامل بالطهر بعد المصوم عليه
 كالحبه والجنس **قلنا** كيدا بكيل في حبه والحبه وكوم **مسئلة**

وكوم المعامل مع النفا **احكاما** لما مر ولقوله صلح الا بد ابد والاهاها
مسئلة وكذا مع المقد وهو قول ثلاثة عشر من الصحابة لقوله صلح الا يطيب
 مثلا مثل ولا تتبعوا منها غايانا جن وكوم **مسئلة** **ان سببه** بل العلة بقاء المنفعة
 كوزن درهمين نكاحا وكوم لقوله صلح لا زبالة الا في النسيه قلت حزن بالشفقة
 واوضح فحمل الحزن كمر على المختلفين حديثا لرجوع **مسئلة** الى مثل قولنا **فرع**
 انعقاد الاجتماع بعد الخلاف نزاع موضعه الا قول وقد مر **مسئلة**
 والقلة في التقدير الجنس والتقدير تمامين ولقوله صلح وكذلك الموزون
 بل التقدير فلا يتعد **الطهر** بل يتعدى الى الفلوس خلع كونهما من ضعف
 اكثر **مسئلة** لكون الفلوس مئنا ولا حكم للناس **قلنا** غلبنا نتج لتقدير
 والتقدير عليها والوايل من ان لا يترك موزون بهما لئلا وان لا يثبتا فيه **قلنا**
 حونه الاجتماع والقياس امكن **مسئلة** وكوم المعامل بين الوضخ **احكاما**
 لما مر **مسئلة** وكذا بين الوضخ والمضغ اذ نص صلح في جنس البذر
 طعونه ورجن **مسئلة** المضغ مخالف للوضخ فيما كالحزن **قلنا** لا فتم وقد انكر
 اتمامه لروايه عنه **مسئلة** ومالا يكال ولا يوزن جازا للمعامل فيه كروايه
 زمانين وكوم النفا لقوله صلح لا زبالة الا في النسيه **مسئلة** **ان سببه** بل العلة بقاء المنفعة
 كوزن النفا في غير المطعوم كقيد بعد من اذ كان صلح يا حن البقرين يتفرق
 الى ابل الصدقة ولقوله صلح **مسئلة** **قلنا** معارض بهبه صلح عن بيع الحيوان
 بالحيوان فحمل على انها فرضوا بالوقف والقرض خلاف البيع **قلنا** وقف
 بطل **مسئلة** فان اتفاقا حدثا وتقديرا او في احدهما استرط النفاض
 المحلل لقوله صلح الا بد ابد وقوله صلح والتمس بالمح بل ابد كيف ينبغي
 لا استرط فيها كالشباب والقيد **قلنا** احلف الجنس هنا ولا يقدر فافرقا

ولقوله صلح البر بالبر ذبا الاله وها وكوه وقول من لظلمه لا بفارقه حتى
قطبه ورفقه مسئله وحكم بيع النسيه بالنسيه كبيعى بواني ذمتك صفته كذا
الى شهن كذا بدنيا في ذمتي لهيه صلح عن بيع الكالى بالالى وهو بيع البر
بالبر **مسئله** والا غسان بقاده البلد ان في المكمل والمون واذ ذمتهم
الفاضل فيهما مطلقا فاعتبر باقاده كل هه فيما يكال وبورن كاعتبار بقدر البلد
في الاثنان والرتيل والمون **مسئله** بل الاصل بقاده المدينه في المكمل ومكمله في
المون ولقوله صلح المكال بمكال المدينه والميران ميران مكه ولا يحمل شواها
ذكرنا بل ما كان مكلا او مون وناعده صلح عتق به للمحرر وما لا في العرف اذ لا نقض
قلت الحبر لا يقتضي بظاهره ما ذكره ولعله صلح ان اذ انه يرجع اليهما عند
الليس فاذا اطلق القفين او الرطل والبر من عند انهما يرجع القفين المدينه ورطل
معه اذ هما متشاذك بعد الاقرب الى ظاهر الحبر **فرع** فان احلف القدر اعتبر
بلا غلب في البلد فان لا حبر كخا من الامان بين **مسئله** والحقو احضار وقد
من خلاف **مسئله** في كون البر والشقي حنسا واحدا وحت كل جنس انواع وكذلك الثمار
وحكم الفاضل بين النوعين لا يفاق احسن **مسئله** واذا اختلفا حنسا وقدر ارجح
الفاضل في التا لقوله صلح اذ اختلف الحنسان فبيعوا كيف شئتم وفي احدهما او
لا بعد بر طهما الفاضل فقط لما من وكون بيع البر بالعتق مسئلا متفاضلا اذ هما
حنسان في الاصح **مسئله** وكل شئ اتفق في اسم حاض حنسا واحدا كاي نوع البر
مسئله وحكم بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب والحب بالقلو والميلول
بالاباس اذ لا يعلم التباوي ولقوله صلح ان يفتقر اذا حلف الحبر **مسئله** فساويا كذا فاما لا
ولا نصن القصان من بعد **قلت** الحبر يقتضي ان نوهم القصان من بعد مانع
مسئله وكون الرطب بالذهب والعنب بالعتق كذا ووزن ثقله الفاوت **مسئله** والقلو

ع اشركا

بحسب ما يشاء

بالمملوك كذا **مسئله** وحكم الفاضل بين الفطن والعول **مسئله** وحكم قلنا
متفقان حنسا وقدر **مسئله** وحكم الاجناس احناس كاصولها **مسئله** وحكم
والحب كاي نوع العنب قلنا هذه فروع اجناس مختلفه فافترقوا **مسئله** والاول حنسا
والبر ولو وشيه او حواميش حنسا والصان والمعن حنسا وكن الطبا في
الاصح والا واهل حنسا وقيل من جنس الغمر والقيود اجناس من طين وغيره والشهين
والحنف من اجناس حنسا وشعر الا ليه حنسا والصب والطحال والمطاول والكرش
والعليه والذبه والقلب والا ثقبان اجناس مختلفه **مسئله** لاساع الحبر بالشعر
متفاضلا لا تضاله بالحيوان فاشبه قصوا منه **قلت** وهذا العليل يقتضي العهر
قلنا الشعر غير الشعر حنسا وصفه **مسئله** شحم البطن والالبه حنسان **قلت** امشركا
في الاسم والصفه كاي نوع البر **مسئله** ويصح بيع النبي بالمخلوخ والعن مثل **مسئله**
لا كالحنطة **قلت** وهو الاقرب للمذهب **مسئله** حنسا ولو تفاضلا اذ صاها كالحنين
قلنا لا صلح **مسئله** ولا يحمل بيع كحريوان مأكول لهيه صلح عن بيع اللحم
بالحيوان **مسئله** حنسا وحكم لعموم واحدا به البيع وحكم طين بالطين **مسئله** حنسا
ان علب اللحم حان ليقابل الزايد الجلب لسا الحبر **مسئله** **مسئله** حنسا وحكم حيوان
غير مأكول لهيه لاحلاف الحنسا فلا ذبا والمأكول المختلف حنسا ما سدا **مسئله** الحبر
عام قلنا والعلة افاق الحنسا فاما الحبر بقدره بشاه فحرم عندنا و**مسئله** الحبر حنسا
حنسا لاحلاف الحنسا كالحبر بنوب **قلت** لا يصلح ذلك ولم ينكر **مسئله**
وحكم البخر به اجناس كالبويه **مسئله** بل جنس الخيشال جميعه كحوت **قلت**
لا صلح ولا يباع حبه بحيوان كامن **مسئله** والادمان والادها اجناس كاصولها
من شمن ووجك وغيرهما فيد علمها الزبا ووافترقا **مسئله** فيما يوتد به منها لا في
غيره كدهن الدان للطيب والقرطيل لا يستصباح واللوز للده واذ ان صح احلاف متفقين

Copy ng rsity

وسقطها **مسألة** من شرط خيار مجهول المدعي أو صاحبه فسد للجماله في
 العقد لمصلحة **مسألة** بل يصح الخيار للمعاقد ما عدا ما عدا في القاعده اذا
 اصل العقد الضم له الجماله وقد امكن فيهما ما ذكرنا **قلت** العبد منطوق على
 الجماله حاله مفسد فيفسد للغير **ان** **مسألة** بل صح ان لا تنفس الجماله كالمهرين
قلت ذكر القوم ليس شرط في النكاح فافترق **قال** بل يلغو الشرط لقوله صلح ما
 بال اقوام **قلت** في الجماله غرض وقد يبي عنه **مسألة** ولو شرط الرجاء
 المبيع فسد للجماله الا قد راعى معلوماً ومنه كون البقن لبيها الجماله المبالغه اذ معاً
 على ان فيها لئلا كثيراً والكثرة مجهوله **مسألة** ومن باع ثوباً من ثياب
 او باعها الا واحد افسد مطلقاً لجماله المبيع حال العقد **ع** ان كان واحداً من
 اثنين او من ثلاثة صح خيار الثلث بخلافه لا واحد امر ان يبعه فصاعداً **ك**
 ان يفرق بين صفات الثياب وخيار المشتري صح اذا غرر **قلت** الاصح **له** انه
 ان خيار المشتري يبيع المبيع ماله معلومه صح اذا جماله ومضى مفتت المدة كلف
 البعدين لما سياتي وقول **ع** مبني على مذهبه في الخيار وسقطه **مسألة** ولو
 شرط الرجاء الثمن فسد للجماله الا قد راعى معلوماً او ثبت قاله صلح من وانصح
ب ومنه شرط الاتفاق من القله على المبيع ولو لم يعلو من لا من غير غله اذا قد
 وعين جنسه فيبيع ومنه يفت هذا الجايه ديته او الف درهم **ي** الا ان يبيع ماله
 معلومه صح كالمبيع ان لم ينع احما في الثمن **مسألة** ومن باع طر فاعلى
 بما فيه على انه ما به رطل والطرز حمته بما به درهم خط لمكان الطرز حمته صح
 وان راد وزن الطر في خيارين الفسخ والاخذ بالحصه كما من في الضمن وان
 نقص راد الرايد فان لم يذكر وزن الطر في صح ايضاً وخيار لمعرفه مقدار
 المبيع وكذا الوقال واخط لمكان الطر فصاعداً وكذا الوقال واخط من الثمن

حمته دراهم فان قال واخط قيمه حمته ابطال فسد للجماله القيمه **مسألة** ومن
 اشترى ان يصا على ان خراجها كذا فتح وخير لفقد الصفه فان شرط ان يكون المرفوع
 من خراجها كذا او كان خراجها كذا اكثر او اقل فسد لضمته ان يودي البايع عن
 المشتري او العكس الزيادة ماله مجهوله **في** **مسألة** وكذا ان ساوى لضمته
 اشترى ان منفعة لمشر وط محمول وقد يبي عن بيع وشرط فان علم اقد الرجاء
 وشرطه اخبر بامده معلومه صح وكان كالزيادة في الثمن او النقص من المبيع **مسألة** ولو
 قال على ان تغل او تغلب كذا شرط في المستقبل فسد للجماله اذا استقر على العمل
 منه في الماضي فصح وخير لفقد الصفه **قلت** وهو ما اول المستقبل
 من استقر الضمان وخصول ما يحتاج **مسألة** ولو قال على ان لا تنفع فسد اذا رفع
 موجب ومنه بقاء المبيع ولو نهك لا رده وثقا الشجر المبيعه في قرارها مدها **في**
ح **فتش** فان شرط ان لا يفتقه او لا يبعه او ان لا يحسار عليه فسد لرجوعه موجب
 العقد **مسألة** بل يلغو كل شرط ان يفتقه **قلت** اهد ان ينع تصرف
 فافترق **قال** **مسألة** بل صح ان لما امر وعلم ان يفسخ ان يفسخ فيه
 مفسد **احكاما** **قلت** لرجوعه موجب العقد ان فسخ البيع الى الشفيع **ع**
 لا المشتري ولزمه صلح عن بيع وشرط **مسألة** فان قال على تاديه الثمن
 ليوم كذا او لا فلا ينع صح لضمته خيار المشتري الى ذلك الوقت **مسألة** **الواع**
 لا اذا انقص احداً ثبته او لا **قلت** خيار لا ينقص **مسألة** ولو اشترى
 شئين او اكثر كل واحد بكذا على انه بالخيار ياخذ ما شاء ورجع ما شاء صح ان
 عينت ماله الخيار اذا جماله **ع** ان عينت الماله وكان الخيار المبيع جود ارجعه
مسألة لا اذا المبيع غير معلوم مثله ولا يفسخ **قلت** بل يفسخه **و**
 الاختيار **ع** ان عينت الماله وكان المبيع جود ان يبعه لا ما امر **مسألة**

وَتَوَهَّاهَا مِنْ لِبَايَعٍ فَتَخَّخَ الْإِنْفِ فِي مَبِيعٍ مَسْلُوبٍ الْمَنَافِعُ مَعْلُومَةٌ وَمِنْ الْمَشْتَرِيِّ
 أَمْضَا وَالْوَجْهَ ظَاهِرٌ **مسألة** وَلَا يَبُودُ خِيَارُ الشَّرْطِ إِذَا الْوَارِثُ لَمْ يَقْعُدْ
 وَلَا سَطْرَ لَهُ وَسَطْرُ خِيَارٍ مِنْ مَاتَ مِنْهَا **ط** وَالْحَيُّ عَلَى خِيَارِهِ إِذَا لَمْ يَقْعُدْ لِبَطْلَانِهِ
م بَلْ سَطْرُ إِذَا هُوَ حَقٌّ وَاجِبٌ فَلَا يَنْقُضُ فَلْيَا بَلْ يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْمَسْكُومَةِ مَعَ
 اخْتِلَافِ حَقَّتِهِ **ك** بَلْ يَبُودُ خِيَارُ الْقَيْبِ قَلْبًا الْقَيْبُ كَالْمَالِ إِذَا هُوَ جَزْءٌ مِنْ
 الْمَبِيعِ يَبُودُ وَالشَّرْطُ تَرَاوِيحُ يَبُودُ **مسألة** وَيَنْقُضُ إِلَى وَارِثٍ مِنْ آتٍ
 وَلِخَوْبَةِ الْخَرْبِ إِذَا لَوْ عَادَ كَانَ عَلَى خِيَارِهِ خِلَافُ الْمَوْتِ وَالْيَاقُوتِيُّ مِنْ جَرِّ وَارِثٍ
 فِي الْمَدَى رَجَعَ إِلَيْهِ وَالْيَاقُوتِيُّ بَلَّغَ فِي الْمَدَى وَالْوَجْهَ ظَاهِرٌ فَإِنْ مَضَتْ مَدَى
 الْحَيَاةِ وَهُوَ غَيْرُ عَاقِلٍ لَمْ يَطْلُ خِيَارٌ إِذَا مَضَتْ وَلَا حُكْمٌ لِقَوْلِهِ خِلَافٌ مِنْ
 مَضَتْ وَهُوَ مَنْ تَبَدَّلَ لِقَوْلِهِ حُكْمٌ وَلَوْ أَبْطَلَهُ يَطْلُ فَإِنْ عَقَلَ وَقَدْ فَتَحَ الْوَلِيُّ
 أَوْ أَمْضَى نَفَقَ لَصَحَّ نَصْرُ فِيهِ وَفِي السَّكْرَانِ اخْتِلَافٌ **مسألة** وَإِذَا اخْتَلَفَ
 الْمَشْتَرِيَانِ خِيَارًا إِذَا فِي جَعْلِهِ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ الصَّفَقَةُ أَوْ أَبْطَلَ خِيَارَ الْمَضِي
 فَلَا يَكُونُ كَوَبَاعٍ مِنْهُ عَدِيدٌ فَقِيلَ أَحَدُهُمَا **ب** **مسألة** مَوْضُوعُ خِيَارِ الشَّرْطِ
 الرِّفْقُ وَالْمُتَاَهَلَةُ فَيَكُونُ الْعَوْلُ لِمَنْ دَخَلَ بِطَاعَتِهِ مَقْصُودُ الشَّرْعِ **قُلْنَا** أَعْدَلَ
 الْعَوْلُ لِلتَّابِقِ فِيهِ تَوْسِطُ وَعَدْلٌ **م** خِلَافُ الْقَوْلِ لِمَنْ نَضَى إِذَا
 دَخَلَ فِيهِ عَلَى شَرْطِ السَّلَامَةِ وَرَضَا أَحَدُهُمَا اسْتَمْرَكَ كُنْ حَقٌّ صَاحِبُهُ
 خِلَافُ الشَّرْطِ قَدْ حَوَّلَهُمَا فِيهِ جَمِيعًا يَقْتَضِي رِضَا كُلِّ لَكُونِ خِيَارِهِ بِأَعْيَانِ
 خِيَارِ الْآخَرِ فَنَضَى أَمَّا لَوْلَمْ يَنْتَقِ أَحَدُهُمَا فَالْفَتْحُ عِنْدَنَا وَاجِبٌ إِذَا هُوَ
 خِلَافُ الْإِصْلَ كَيْسَهُ الْخَارِجُ **ب** بَلْ الرِّضَا أَوْ لَمْ يَفْقَرْ إِلَى الْإِصْلَ وَهُوَ بِطَاعَتِهِ
 لَنَا مَا شَاءَ فَصَلِّ وَخِيَارُ الرُّوْبِ مَشْرُوعٌ عِنْدَ مَنْ تَخَّرَّجَ مَوْجُودٌ لَمْ
 يَدْخُلْ مِنْ **مسألة** وَلَا يَخْرُجُ إِلَى ذِكْرِ جَنْسٍ وَلَا نَوْعٍ لَتَقِينَهُ مِنْ دَوْنِ

ذِكْرُهَا كَالنَّكَاحِ قُلْتُ لَعَلَّهُ يَعْني حَيْثُ قَدْ عَرَفَ جِلْسَهُ **س** بَلْ لَا يَدْخُلُ فِيهَا
 وَالْأَمْرُ بِصَحِّ كَيْفَ تَوَبَّخَ **س** وَيَكْفِيَانِ **أ** **مسألة** بَلْ يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ صِفَاتِهِ
الْمَشْتَرِي بَلْ مَقْطُوعًا لَمْ يَتَوَخَّجْ كَمَا هَلْ قُلْنَا أَرَنْتَ بَتَعْيِينِهِ **مسألة**
 وَسَطْرُ مَوْتِ الْعَاقِلِ وَيَايَ تَصْرِفَ غَيْرَ الْإِسْتِغْنَاءِ كَالْمَاجِيلِ وَكَيْفَ إِذَا هُوَ
 كَالْإِبْطَالِ وَبَتَعْيِبِ الْمَبِيعِ وَالنَّقْصِ عَاشِمُهُ الْعَقْدُ لِأَنَّهُ أَنْزَلَهُ مَعَ الْأَرَسِ
 فَلَا قَائِلَ بِهِ وَجُودُهُ ظَلَمٌ وَلَا عَيْنٌ يَنْقُضُ الشَّرْطَ **مسألة** وَيَنْقُضُ الرُّوْبُ
 مَعَهُ يَكُونُ لَا يَتَغَيَّرُ مِثْلُهُ فِي مِثْلِهِ لَا تَنْفَاعُ الْعَرَّةِ **مسألة** وَبَسْكَوْنُهُ عَقِيدَتُهُ
 كَخِيَارِ الشَّرْطِ **ع** بَلْ يَحْتَسِبُ الْمَجْلِسُ كَالْقَوْلِ لَشُبُوتِهِمَا الْعَقْدُ وَلَيْسَ الشَّرْعُ لِلرُّوْبِ
 بَعْدَ الْعَقْدِ فَاشْبَهَ خِيَارَ الشَّرْطِ **مسألة** **هـ** وَيَرْوِيهِ الْوَكِيلُ لِعَلَّاقِ الْحَقِّ بِهِ
 لَا يَرْوِيهِ الْمُوَكَّلُ **د** **مسألة** بَلْ يَرْوِيهِ الْمُوَكَّلُ لِقَوْلِهِ ظَلَمٌ هُوَ بِالْخِيَارِ قُلْنَا
 أَرَأَيْتَ مَنْ عَاقِلٌ بِهِ الْعَقْدُ **ي** وَكَذَلِكَ الْخِلَافُ فِي الْوَكِيلِ بِالْقَبْضِ دَوْرَ الْعَقْدِ
 قُلْتُ وَرَوِيهِ الرُّسُولُ لَا يَبْطُلُ رَوِيهِ الْمَشْتَرِي أَدْلَى بِنَايِبِ الْإِلَاحِ قُلْتُ
مسألة وَلَا يَصِحُّ إِبْطَالُهُ قَبْلَ الرُّوْبِ إِذَا هِيَ السَّبَبُ فَلَا يَبْطُلُ قَبْلَ وَجُودِهِ
 وَلَيْسَ يَلْزِمُهُ بِالْبَيْعِ الْمَجْمُولِ الصَّفَقَةُ وَبَصَحَ الْفَتْحُ قَبْلَ الرُّوْبِ إِذَا هُوَ اسْتِغْنَاءُ فَيُفْعَلُ
 فِي الْمَاجِيلِ وَلَيْتَ الْأَقْرَبُ بَطْلَانَهُ إِذَا سَبَبَ تَبَوُّهُ الْعَقْدُ وَلَا يَهْلِكُ قَبْلَ الرُّوْبِ
 مَعَ تَعْيِينِهِ **مسألة** وَكَيْفَ دَوْرَ الْغَوَايِدِ الْأَصْلِيَّةِ إِذَا هِيَ قَبْضُهُ **س** الْخَارِجُ بِالضَّمَانِ
 وَلَمْ يَفْضَلْ بَيْنَ الْأَصْلِيَّةِ وَالْفَرْعِيَّةِ قُلْنَا الْخَارِجُ اسْمٌ لِلذِّكْرِ أَوْ كَوْنُهُ لَا غَيْرُ **ي**
 فَإِنْ بَلَّغْتَ لَا يَخْتَارُهُ لَمْ يَضْمُمْهَا إِذَا هِيَ أَمَانَةٌ وَلَيْتَ بَلْ يَضْمُنُ إِذَا هِيَ مَاضِيَةٌ
 كَقَوَائِدِ مَعِيٍّ فَتَضَمَّنَ وَأَمَّا الْفَرْعِيَّةُ فَلِلْمَشْتَرِيِّ أَنْ يَحْدِثَ بَعْدَ تَعْيِينِهِ
 خِيَارُ الْقَيْبِ **مسألة** **س** لَا يَخْتَارُ الشَّرْطُ وَلَيْتَ الْعَقْدُ مَعَ الشَّرْطِ عَنِ الشَّرْطِ
 فَأَنْزَلَهُ **مسألة** **ط** وَلَهُ الْفَتْحُ بِالرُّوْبِ وَإِنْ وَجَدَ عَلَى مَا وَصَفَ

إِذَا عَاقِلٌ يَرْوِيهِ

لقوله سلم فهو بالحياة اذا اراده ولم يفصل **الفصل في قطع عصا من غير**
 شرط فاعلم ان الخلاف في المقتضى لا في النص بخلاف المقتضى مسئلة
 ولا يكتفى رويه المراه اذ هي بانعكاس الشقاع ولا الموت في الماه اذ هي غير مهيمن
 وركبي من و ان جاح ليقود الشقاع من خلفه ولا سطره الرضا بالقلب ما لم يطق
 ولا رويه بعض المختلف **و** يعنى عرج اخل السفينة اذ القبر يظهرها
 ملاقاته الماه وكذلك رويه ثوب من ثياب مستكوبة تكفى ولا بد من رويه كل
 الدان ويعنى عن باطن الحش وكذا الوتر اى احدى الاضامين لركب فلا خلاف
 ويكتفى رويه وجه الرزالي والطنافر اذ هو المقصود لا قفاها ويكسر من القيد
 والامه وجوهها اذ هو المقصود في الادمين **ي** اعني الامه وان اذ تراجل للوط
 بخلاف القيد ويكسر من ما استري للدم وضع ما استري للدم وما استري
 للركوب فكله **مسئله** والقول المستري في رويه المهيمن واللبايع في
 الفسخ والوجه واذ اختلف المستريان في الرويه والقول من رده لظاهر الخبر
وصل وخبات الغر كبيع المعبد وموقد من والمضراء **مسئله**
في ر ويثبت الحياة في المضراء وان لم يشترط لقوله سلم وان سحطها ردها
 وصاعا من غير الخبر ويكسر **م** ليس عينا فلا خبات قلب اعيب بالنظر الى طما
 غير مضراء **ح** لا بد بل يرجع بان ثل لنقص اذ قد تلف بعض المبيع كخبات القيد
 قلبا خضها الخبر **د** ثبت في الناقه والشاة اذ لا تان فيهما لا البقر **قلنا**
 وهي مقبلة **مسئله** ولا يفسخ المضراء بعد ثلاث اذ لا تعرف البقرة به ردها
 لظاهر ان ثاثة وقيل له الفسخ متى اكتشف البقرة به **قلنا** وهو الاقرب **مسئله**
 واذ اجمع من غير قصد البقرة به فله الفسخ قياسا وقيل لا اذ البقرة لا تكون
 بقصد ها فان استراها عالمها فلا خبات في الاصح كالقيد **مسئله** واذ اذها رده

اللبان فان تلف مثله وان ردت في اللب والقبض **مسئله** لا بد ردها من غير
 لقوله سلم و ردها صاعا من غير لا سيما **قلنا** و روى صاعا من طعام ستم اوزي
 و ردها مثلا او مثلي لبيها و روى مثلي لبيها فدل على ان القيد الجبر من غير
 تعيين وحيث ذكر التم والطاقام ان اذ عند نعت المتل حجابا بين الاخاء
مسئله واذ اذ المضراء يعقب غير البقرة به ردها من البقرة به اذ هو من حمله
 المبيع لا الحادث بقوله اذ هو ما ملكه **مسئله** ونص به الامه والاثنان
 كغيرهما في الاصح اذ قد يطلب للزراع وفي ردها بدل لبيها و حجابا بينهما
 لا بد ما لا قيمه له **مسئله** وبيع متعقد التسليم في الحال كالمزهر ليس
 من الغر **فبيح** **لا** قلنا صدى من اهله وصادق محله فصع **فرع** وحيث
 جميعا في محمول الملك قبل قبضه كالمزهر المطلق اذ القيد كالمزهر **مسئله**
 بخبر المستري فقط ان جعل لا ان علمك الموحى وفيه بطلان **فرع** والا بنو الصال
 والمغضوب والمزهر كالمزهر **مسئله** بل كالبقرة في الموى **فرع** وفي مقول
 الملك كالمزهر بخبر المستري فقط ان جعل والا فلا اذ هو غيب **فصل في**
حيات فقد الصفه مشرووع في المبيع والحيات والسلو واليه يعود ان
 لا خلاف في صحة استراط ما يقتضيه القيد كالتسليم الثمن او يكون من مصالحها كونه
 والضمين فصح استراط صفه الفصل قياسا كغيره على انه كات وفي استراط
 كون الامه حاملا رده الاصح بفسخ كالصفه وقيل لا اذ هو استراط غيب
 قلنا بل صفه لعب ما استقلاله **وصل** وحيات المغايبه مشرووع
 بخبر حبان واما ثبت في غيب الصبي والمضري عن القيد فالحق في ذلك
 سلم لا ضرر لا ضرر **هـ** وكذا في البيع اذ لم يقبل البديل **مسئله** بل يصح بيعه بالقين
 اذ البيع اذ لم يقبل ولا يتحقق الغيب فيه ومن ثم قبل البيع من شخص وغال

فلما تنازع على الشئ **مسئله** ولا يثبت لمكلف باع من نفسه اذ لا دليل عليه
باب خبر جنان لم يفصل فثبت لكل احد **مسئله** يثبت له مع حمل الغنم كالحمل
 جنان لا مع العلم اذ انى من نفسه **قلت** لا دليل في خبر جنان اذ امره بشرط الجان
 لنفسه ولم يحبره على الاطلاق سلما فلكونه ناقص العقل بسبب الصباية فاشبهه
 الصبي المادون **مسئله** واما يثبت في الغبن الفاحش لا المعتاد به **مسئله**
باب وهو مان اد على نصف العشر اذ يتسامح بدونه **مسئله** بل العشر لغرضه الاموال
 لكفاية الفقر فلا يتسامح الا بدونه **مسئله** بل ما فوق الثلث اذ لا يتفاحش في
 دونه **مسئله** بل ما خرج عن بقوم المقومين اذ يرجع اليهم في الغنم
 ومحوها **قلت** وهو القوي اذ لا دليل على تعيين القدر **فصل** وخيار
 معرفة عقد ان المبيع والتمن كبيع صبره على ما قبل باع مع حمل المسمى وان
 اخلف ما قبل باع به او قال على ما ابيع فثبت له الخيار ودليل هذه الخيارات
 القياس على خيار الغيب كما سياتي فان قال كل مد يدك اثبتنا ايضا **مسئله**
 وخيارات تعيين المبيع لبيع ثوب من ثياب على ان كانت او ثيابا على ان ترد ما
باب **مسئله** لا يصح وخيار الاجارة قد مر **مسئله** وخيار توريد
 التسليم وفقد الصفه والغرة والخياره في المراجعة والتولية وقد مر المبيع و
 الثمن وتعيين المبيع على التراخي وتوثيقه على الغيب اذ يعود الى اليقين
 وخيار الاجارة والغبن الرخي ولا يوثق ان ادعيت هاهنا موقوف وخيار
 الزويه والشرط فوري ولا يوثق لما مر **مسئله** وخيار الزويه والعقبات
 بالنفس وغيرهما بالقياس **فصل** في خيار الغيب **مسئله**
 هو كل وصف مد موم ينقص به قيمة ما انصف به عن قيمته حاشه التسليم نقضا
 عين كالقوى او زياده كالاصبع الزايد والشلول او خال كالبحر والابق

فزع والظن نواله منها به عدلين او رجل وامرأتان من اهل البصر في ذلك
 الجلس بلفظ المسماه اذ هو دعوى ولا يصح فوطم هذا اقيب بل يدركون
 نقص القيمة به او وجهه مضرة ثم ينظر الحاكم في نقصه القيمة او **مسئله**
 وعلى البايع اعلام المسمى به والا انزل قوله صلح لا يحمل لمسلم الخبر وقوله صلح
 فليس منافي بل يثبت باعالم المسماه النسي وفي بيع المسلمين او في خلافتهم ولم يرد
 البراء اجماعا فان لم يثبت له من العالم اعلامه لقوله صلح ولا يحمل لمن يعلم ذلك
 الا يثبت الخبر **مسئله** ولا يفسد البيع بترك الاعلام **مسئله** بل يفسد
 قوله صلح في المصراه ان شئت ضمها وامسكها الخبر **فصل** في عيوب الرقيق
مسئله ترك الصلوات والسكن والقد فاعتبره من العيوب لوجوب الحد **مسئله**
مسئله والزره عيب لذلك **مسئله** وكذلك الصغر الاصل **مسئله** الا الذي يحفر دمه
مسئله لا المحوسب في كل في الاضع فهو معرض للفساد كالوتري **مسئله** لا
 للمذهب ان الكفر مطلقا عيب ليجازته **مسئله** والزنات عيب اذا ثبت غير يفتقر
 في المملوك **مسئله** عيب في الكازيه لا العبد **مسئله** بل عيب في القياس ان عيب مطلقا
 لوجوب الحد كالقد **مسئله** وكونه ابن زنا ليس عيب في العبد **مسئله** بل عيب
 قلنا لا ينقص القيمة ويعيب به الامه اذ العرق حساس والغالب رقيق
 الا **مسئله** قلنا لا عيب ولا ينقص القيمة **مسئله** والطغون في الثمن ليس عيبا
 بل عدم فضل **قلت** وفيه نظر سيما في البهايم اذ البعير طاهر وكونه
 حتى ليس عيب اذ لا يباين مخالفة ما عقد عليه حيث اراد ذلك او انى فان
 بان ذكر او هو اناده فليس عيبا الا حيث يقول من الفرجين اذ هو دليل
 ضعف المشانه وان بان انق وان اذها فريب وان لم يبد منها اذ غافها
 النفس **مسئله** والقروح وخا الذرع والطحال والغالب والبرص

في نفسه

والجذام والصرع والجنون ونقص العقل والحوال والشعر في جوف العين والحر
 والحرث والحرب الكثير والتأليل الكثير في الجذب والواحد في وجهه
 كالعبد وسواد السن وتسقوطه فيهما وكون الامه من وجهه معتد عن رجلي
 فيجوز احرارها ليس بقب لا نقصا به بترقه والقطاع الحسن وكونها عرجا عيت
 لكثيرها عن ثلثي والجل عيب الخشبه **مسألة** والجر عيب في الامه لا العبد
 بل فيهما قلت وهو قوي والتجيب عيب وهو الشثي والتجيب من لا ارباله
 في النسا وقد يظن على من يوتي في دمه وما يعلق بين قبتيه من دس فقب لا في دمه
 والعنا والاستخفاف والحزم الوط الرضا عيب **مسألة** لا ينقص القيمة
قلنا مع الوط فاشبه الجذام وكثرة الفرج والوخشه عيب وخبثان لوان
 و انواع الطبايع ليس عيبا والابا في الصرع ونحوها لا يردته حتى يعوجج المسرى
 ليجوز نواله ولو ان تصوتا ثم ابق عند المستري كمن المذنب به محلا والحو
 والوجه ظاهر وبول الكثير على الفراش عيب لا الطعين **مسألة** وحب البلوع
 وقيل المراهقة **مسألة** البلوع اضبطا وقيل **مسألة** والشرقة عيب والقه
 اذ ينقص القيمة ورك الحان عيب في الكبي اذ كشي منه لا الضيق ولا الانق
 اذ لا يحس منه وثن العرج والعرج والحزن والضمم وكن الا قطع **فصل**
في عيوب البهايم **مسألة** عيب الخيل منع الشجر او السرج او الانغال او وجع
 القبة لا الدم الحاد في اللجام ان لم يكن يخرج وبيل الخلاء عيب اذ كره الملقاب
 من فقه الضمة والسرج في الذكور عيب اذ ينقص القيمة **مسألة** ونحال الخيل كما
 عثر على ما هو معتد في صريح احمد بن عمران البامي وهي اما شعث كالتي في الجمه
 والنجر او نحر كالتي في اللبد او في المنع او في متوسط كالحرايته والذراعية
 ما كان عند اهل الخبرة عيب ينقص القيمة **مسألة** والال في وهو نظير لا اصل له

العبد بالكسر وكرها الرجز
 وقال لا العبد من النسا
 العبد بفتح ناء وكسر
 عاتقهم بفتح عاء
 عاتقهم بفتح عاء

وهو العبد

في الشعر والكبي والغضيب والشق في الحان عيب **مسألة** وفي الالب الق
 والحذب والغر وهو اذ في مشايرها يد اوى بكبي الصمغ وخروج الشفقه
 ليس عيبا والجراح في ظهوره عيب **مسألة** وفي البقر النسخ ومنع علق اذ له الحن
 والربو ظاهرا والوى والشعال والطلب والحرب الناقص طاقب **مسألة** وفي
 الغنم البوت والطلب والحرب والعوى والعما في الحيوان منعه استيف الرعي
 وقطع الاذن ونقصها منعه اجن الاضحية والمرص في الكل لا فساد اللحم او
 النسخ وخصي الغنم ليس عيبا اذ يد في القيمة او الشمن والبدوخ لسر عينا
قلت لا حيث منع البيع **مسألة** وفي البغال الشق ورك الحصى لعله ينقصه
فصل في البوت انكسار الخشب وصدع الجذع ووضع عاده موقفة للظلم
 وحقوق كاهن الما وعدم الطريق وانكسار الباب ونحوها **مسألة** وفي النسا
 نقصان ما بينه ويهد منها وكسر الشحار وعدم موضع لا ساحة ما بها وفي الارض
 كثر الانجاث المضرب بالزراع **مسألة** وفي الساب الحرق وقبلة اللباس وفي
 وفي الاله من الاسلحة وغيرها ما عده اهل المعرفة عيبا وكثرة الغلب والحن
 المتخف عيب **مسألة** ولا يد من ربه شعر الحان به لقوله صلح الشراخ
 الوحيين **مسألة** وصمونه عيب **مسألة** لا قلت ينقص القيمة ومن استعمل ما اخرج به
 الوجه فانكشف اصفر ففقد كالمضرب وجعوه الشعر ليس عيبا ولو راي انا مل
 العبد خيرا فظنه كائنا خير ان قيل تدلينا كالبصير وكذا الولسع الربو
 البقر فظنها حاملا او وجه الصبر باطيب عيب **مسألة** ومن اشترى ثوبا بعد
 في الجولين فانصفتها بت البايغ ثم انكشف بها عيب اذ منع الرد ليقبها عند المشتري
 وله الا تشترى حلا في الحد اذ كان في كسبه **مسألة** **مسألة**
 وما فسخ بالعبد رذله حبيبا وان قد استقله لقوله صلح الجراح بالضمات

لا يشترط
 الذرة اذ
 نقص العبد
 مس

مسألة وليس للمشتري اختيار الأرض حتى لا الرد إذا لم يصر رد العبد
فأصله واحد **مسألة** بل له ذلك كل وقت قبل فناء العيب إبطال الرد
فحينئذ لا ينشأ وجوبه مما لو نشأ الحكم من قبل فناء العيب بالعلم بالعيب فلا رد
ولا إنشأ إذا تقدم رضا ولو أخيراً والله أن كان يكره والأقله الرد **مسألة**
فما يطل به الرد **مسألة** ثم **مسألة** وإذا وطئ المقيس ولو قبل العلم أصح الرد
حكمه على و **مسألة** كالجناية ولو سكر **مسألة** ثم **مسألة** سطل رد المبكر إذا نقضها
لا التيب إذا وطئها في ملكه ولو منقضا فلا جناية **مسألة** وعن رد ها والمهر قلنا
بطل الصكابة ولا مهر على من وطئ في ملكه **مسألة** وقبله المشتري لشهر لو طئ
مسألة وإذا وطئها البائع قبل تسليمها خبز المشتري إذا لو لم يمتد له المهر البائع
الحباد والمهر والاحكام بينهما وقطان **مسألة** لا خيار بل يلزم البائع أن يشرك التيب
ولا مهر إذا احتج بالضممان فلا خيار للمشتري كلوا استبعد منها البائع قلنا
هذا هو القياس لو أن الإجماع الصكابة على أن الوطأ كالجناية **مسألة** وقد نظرناه في
العليل باستلزامه الحد أو المهر والاحكام على سقوطهما **مسألة** ولا مهر إذا احتج بالهما
وثبت النسب لشبهه الملك وهما من القبيح من عام العقد بدليل تلفقه قبله من
مالك البائع وصير امرؤ فيفسخ العقد قلنا لا حكم شبهه الملك بدليل وجوب
الكرأ وهذه مخصوصة بالاحكام مع أنه قد قيل يلزم والعقد وهو القهر وهو القهر
إجماع **مسألة** ولو وطئ في بدل البائع بشبهه لم يكن له خيار في رد الثمن وأما كذا
إذا بطل به حق المشتري من العقد بل خيار للمشتري **مسألة** فان وطئها من
المشتري عذراً أو غيره فلا تكشف بها عيب ولا رد ولو رضي البائع **مسألة** وبالحق
الوطأ العيب عند المشتري بامرؤ سملوى إذا الوطأ حايه لحكمه على **مسألة** وعن خلاف
بل يجب البائع رد ثمنها وجمع الثمن أو تسليم الأرض وإذا أصح من بطل

[illegible]

المسحوق و كذا في السان وهو اقل
والله اعلم بالصواب

وهدايا في المساء من المرحوم والفقير
حرفه في المساء من المرحوم والفقير

[illegible]

انقضى فله رده ان لم يكن قد غلظه يوم العقد اذهب العلم معلومه ان ينقض
وكذا الوعد وحمل الإيقاضه فان لم يكن للمبيع مع هذه العلم قيمه والباع
باطل من أصله علمه حمل ادباع ما لا قيمه له **و** اما نه الصك في الصك
احراز عينيه وانكسار اذنيه وان بدلا لثانته وكثره لثانته ونقصه من الناس
فحينئذ ما جرح احد الا اهلكه **و** احراز الله العاده فيه كالحذر ان من ملته النافه
اصابته الحمي حتى كان يقول لا مساس لي من ملتي ثم حسله واذا انكشف الغيب
والبيع بحاله فله رده او الرضى لا غير فان رضي الباع بدفعه الى من خالفه
اذ هو قوض بعض المبيع لا عوض الحيات **مسئله** وقسمه على التراضي ما لم يصد
رضا وعدا او قولا لقوله صلح هو بالحيات ثلاثه ايام **و** لكن لا يشكك من موهر الرضا
و بل فوري فلو سحنت عقيب العلم بطل الحيات لقوله صلح فهو محرم النظر
والفالف لعقيب **ولا** اذا كان قوله ثلاثه ايام في الخبر الاخر مناقضه قالوا
اذا علم فاما ان سمعته فليس له امسأله او من صاه فليس له رده **فلا**
اخذتم بنالت وهو ان يكون مريويا فيه **مسئله** ولا يلزم التناجز
بعد القبض الا الحكم ولو مجمعا على كونه غيبا اذ لا يقع الملك بعد استقراة الا
بأختيات المالك او الحكم **و** لا يفتقر الى رضاك الطلاق ولا حكم قبيل
القبض **فلا** الا تسلم الاصل **مسئله** يفتقر بعد العلم لما من لا قبله اذ هو
مع للعقد قبل ما به اذ القبض من تمام العقد بدليل تلفه من مال الباع
فلا انك حصل بالعقد ولا بد مع الايمان **قلت** وقد قيل انه لا يفتقر
قبل القبض بلا خلاف ولا في رد الثمن المقيب مطلقا **مسئله** ولا يفتقر
القبض في فتح الميسر ما لم يقبض الباع او قبل وان مرده لما من قبله من
مال المستري ومن لم يشرط حكما ولا رضا من مال الباع **مسئله** وله رده

فكالمشتري **مسألة** واذا اختلف المشتريان في المقيس فالقول للمشتري
 بعد ما امر باخر امر قازن ويلزمه جميعا ليدل على الصفقة على البائع وله ان يشترط
 خصه شريكه **مسألة** ويلزمه القيمة لنصيب شريكه لا الثمن اذ هو كالمشتري ملكا
 وقيل بل الثمن **مسألة** وهو لا يقرب بل ليدل على جوعه بالادش **مسألة** لا يلزمه
 الا حصته كلواستراه بعقد **مسألة** قلنا في نفي الصفقة اضمارا وكذا الوكيل
 في حال ان يملك او يبيع في حال ان يملك من شئ **مسألة** واذا اتعب الثمن
 القيد المبيع ابدل اذ لا يتعين ولا يحتاج الى حكم ولا تراش **مسألة** بل يتعين فيفسخ
 القيد لما من وصل في فسخ المقيس بعد زيادة اياه اصله
 المتصله كالولد والصفوف والدين والثلث والكبر وتعلم الصنعة فيرد حل
 في الرد **مسألة** اذ هي عصمة وكان المتصله ان شملها القيد **مسألة** وكذا
 ان لم تشملها وفسخ حكم ويضمن نالها اذ امر بصلم رد فوضه في خبز المصراه **مسألة**
 بل يملكها المشتري اذ هي ملكه كالفرعية قلنا الخبز منع القياس **مسألة** فصلها
 سطل الرد ويتعين الاثر كالبغاية قلنا اذ اذات معه فافترقا **مسألة**
 رد الولد اذ هو تابع للام لا التمر اذ ليس بتابع كالا بدخل في بيع الاصل قلنا
 الثمن كالدين **مسألة** واما الفرعية فالمشتري يقول صلح الخراج بالضمان
 في فسخه العبد وهي مشهورة **مسألة** البقي العتق **مسألة** بل رد كالاصلية قلنا فرق
 الخبز وقد غلظا المرفي لنص على خلاف قوله **مسألة** ولم يجعل الخراج بالضمان في
 العتق لضعف يد الغاصب اذ ليس بمالك بخلاف المشتري فليجبه اقوى بالملك
 ثم ورد العتق فيه **مسألة** فان لم يفعل المشتري مالا يمكن فصله الصنع
 بطل الرد لا الاثر اذ الصنع ملك ولا يمكن فصله ولا يحمل مال المثل **مسألة**
 الا بطييه من نفسه **مسألة** فان طلب البائع الفسخ وقبضه فيه الصنع لم يلزم ارجاء

للمشتري في هذه الصورة وكذا لو كان من عند المشتري في رد الوكيل
 اذ هو في رد الوكيل للمشتري
 مع الصنع في رد الوكيل
 فلو كان من عند المشتري في رد الوكيل
 فلو كان من عند المشتري في رد الوكيل

بل تلزم قلنا يتعدت فسخ الثوب والصنع جميعا اذ لم تشمل القيد ولا
 التلبيس فهو كغيره في فسخ الثوب وحده لتسقيه الصنع اياه فلما تعدت يتبين
 المبيع بطل رده كقولنا **مسألة** بخلاف ما لو قطعه فبيضا وطلب البائع اخذه
 فيجاب اذ لا يحاسب بزيادة هنا **مسألة** فان لم يكن الفصل في رد كالاصلية
 غير المشتري بين اختلاف الاثر والفضل والرد وعليه موثقه اذ هو المركب
 فان تعدت المبيع بالفضل ابطال الرد لا الاثر **مسألة** بخلاف بين رده وارسا الحديث
 او اخذه وارسا القيد **مسألة** قلنا لضعف انه يبطل الرد حقا ما لم يرد البائع
 باخذ ناقصا لما شياي وصل في الفسخ بعد الفضان
مسألة ان تقدر ناله سماويه او نحوها في المشتري بين احده وارسا
 القيد او رده وارسا الحديث اذ عليه رده كما اخذه وعلى البائع تسليمه
 صحا بديل ضمانه ما يلزم منه ولم يجعل الخيار للبائع اذ قد خرج عن ملكه
مسألة قلنا ان يقدر سلبا من القيد الذي رد سلبا
 ومعينا فما بينهما فهو الاثر لكن يتبع من الثمن اذ هو المبدفوع لا القيمة اذ قد
 زيد على الثمن وسقط فودي النسيه اليها الى ان يجتمع الثمن والمشتري
 حيث مثل نصف القيمة او بخودك **مسألة** بل يتعين الاثر كالبغاية لما منته
 فرغ وحيث يطلبان الاثر او يسقطانه فالمشتري اولى والا فالسقط فان
 زال احد العينين فالشئ اهما بين الاثر **مسألة** قلنا فان سلبا بغيره
 المشتري عين الاثر اذ لا يلزمه احد ناقصا ولا مسحق عوضا لانه اذ حدثت
 في غير ملكه **مسألة** بل للبائع احد مع الاثر حيث هو جازيه وطيت في عقد
 له والا اجتمع للمشتري الثمن والمشتري اذ الاثر كالثمن قلنا اذ هو جازيه
 بغيره **مسألة** قلنا ويلزم من ذلك لو حاس عليه الغير قبل البيع **مسألة** وكل عيب

نوسط
 في رد المشتري
 في رد المشتري
 في رد المشتري
 في رد المشتري

فان قيل انما هو في حيزه لا في حيز غيره فلو كان في حيزه لم يكن في حيز غيره فلو كان في حيزه لم يكن في حيز غيره فلو كان في حيزه لم يكن في حيز غيره

لا قيمة للمعيب منه مطلقا اوجب رد جميع الثمن اذ باع مالا مع فيه **مسألة** ولا قيمة
اصابها الكلب وحيث لمع الغيب فيه لكن لا يطلع عليه الا بجنايه نصيبه لا قيمته
كالجوز الفاسد مع بلائش فقط اذ قد يلف وهو ما يرقمته صحيحا ومعيبا
سليما **فرع** وان بقي له بعد هذه الجنايه قيمه حيز المستري بين احد وارث
القبيل **مسألة** اذ هي جنايه لمعرفه المعيب فلم يطل بها الركب كحلب المضره **مسألة** بل يطل
صلو قطع الثوب فلنا الفرق طاهر **مسألة** واذا رده ففيه ارباع الحديث وجهان
اصحهما وجه لا يجب اذهوا كما دون من جهة البائع قلت بل الاصح لزومه
كالان فيه السماويه **مسألة** وان كان ثوبا قطعه المستري ثم انكشف به غيب
معين الا ان شاذ القطع جنايه وقيل استعمله لا وكلها معان الرد لما من **مسألة**
مسألة وان نقص بشره وانكشف به غيب لا يعرف بدور البشر خير **مسألة**
فان بشر الثوب ونقص البشر وانكشف الغيب حيز بين احد وارث القديس وارث
الحديث اذ الحديث ليس بها بل لما من **مسألة** لا اذ هي جنايه فتعين الا ان **مسألة**
بل يتعين رده وان شاذ الحديث اذ لم يسله البائع على مقتضى العقد وهو لاسلا
من العيوب **مسألة** هذه الخلاف منصره والحق ان العمل لا يطل به الرد
لما من وتر وجح الامه ان حصل معه وط اطل الرد كما من والا فلا اذ ينفتح
نكاحها مع الرد بالحكم وكذلك العيب **مسألة** واذا رد معيب على
وصى فليس له الفسخ بالرضى الا بمصلحه طاهره وبالحكم رد من الزكاه فان تعذر
ثم ماله لقوله سلم على اليد ما اخذت **مسألة** لا يضمن من ماله لنا الحيز فان انكشف
لميت مال رجع عليه ان نواه **مسألة** ولا يرجع المستري ما انفعول المعيب
قبل الفسخ **مسألة** ولو علم البائع بالغيب اذ انفعول على ملكه بدل
بلقه من ماله **مسألة** لم يقبضه البائع او قبضه الفسخ ومونه حمله عليه

اصابها عاقه **مسألة** ومن استر عبد افقته ثم انكشف به غيب فله الرجوع
بلائش كلوا عاقه **مسألة** العمل يقضي الحزبان من خطاه ولا يرجع بشي **مسألة**
انما بيع العبد المنقحر المتزنيه عليه وهذه لا ترتب **مسألة** وان قتله في المهر
فكان لكتلو باعته **مسألة** ان حذا اليه اولا فلا اذ اعتياضه بربا لا العكس **مسألة** مع الرد
مع الخطا فلنا الا اعتياض ليس بربا **مسألة** فان عتقه رجع بلائش لغيره
بقوه نفوذ العتق **مسألة** وكذا ان عتقه على مال رجع بلائش **مسألة** لا اذ
الاعتياض بربا **مسألة** لا تسلم ولا تستلاد والدين والوقف كالعتق **مسألة**
وان باعه رجع بلائش لغيره **مسألة** لا اذ الاعتياض بربا **مسألة** ان كان
قبل العلم فلا **مسألة** ومن غيبه وجوب القتل عليه وصاهنا اوجب ارباع
المستري بكل الثمن اذ صابح الدم لا قيمه له **مسألة** بل ما بين القتلين قيمته ميراثا
وصاح الدم فلنا البيع من ماله غير واقع قلت الحق انه حدث له قيمه مع
اباحه دمه رجع بلائش ولا في الثمن **مسألة** وبلغ بعض المخرج في رد ولو
بعد امساع البائع عن القول او القبض مع التخليه مع رده وفيه عيب الا ان **مسألة**
فان غيب مع المستري بسبب مقدمه كقطع بشره مقدمه لم يطلح الرد **مسألة**
رجع بلائش ولا وجه له **مسألة** واذا اخذ المعيب عن الملك قبل العلم بلا
عوض رجع بلائش اتفاقا ومع الاعتياض الخلاف وقد من ولو كان كسيرا
فباع احدهما لم يصر رد الباقي لبلد نزع الضعفه فيرجع بائنهما جميعا لكن
خالف في المبيع كما من **فرع** فان مسح حكمه رده **مسألة** اجماعا **مسألة**
نفسه اذ الفسخ بالحر كإبطال لاصل العقد ولا تأخير لادن البائع الاول بائنه
اذ قد صارت احديا **فرع** وان باعها بالراضى لم رد على الاول اذ الرضا
كعتق حاد باب الاول غير منسوخ **مسألة** بل له الرد قلنا ان الحكم غير

هذا الموضع وهو
بالسنة الثانية من
حكمه ولا يصح ما
يكون في حكمه
التي هي في حكمه
التي هي في حكمه
التي هي في حكمه
التي هي في حكمه
التي هي في حكمه

مقتضى مع الشاخص في كل ما كان قبل القبض وعلى
الاول والا فلا طام من **لنا ما من مسئلة** فان زال الغيب الحادث عند المشتري
وله رده بالقبض بعد ان **اشترى البائع** ما لم يحكم له بالانقضاء فان حكم به ولم
يقضه فوجاه ان اذ لم يستقر الحكم بعد القبض وقيل لا لقوة نفوذ الحكم **مسئلة**
واذا اقصى مقرر في الاثر في العبره بها عند العقد اذ هو وقت الاستحقاق وقيل
بل يوم القبض اذ هو وقت الضمان **ما في المبيع واستحقاقه**
فصل في بلفه قبل التسليم مسئلة اذ ان بلفه باعده تمامه انفسخ
العقد لقوله صلح ولا تأخذ منه شيئا **الحديث** يتلف من مال المشتري في قبضه
البائع القيمة الا في المبيع كذا او وثنا اذ قد ملكه بالعقد **قلت** ابيع بلفه
قبل القبض فبطل العقد كما قيل سئل ان يكون القيمة مبيعة سلفا فالحديث اقصا
ما ذكرنا **فصل** فان بلفه بعد المطالبة وعدم استحقاق فوجاه من مال البائع
مطلقا لما مر وقد حصل من مال المشتري حيث المبيع البائع اذ هو عاصب وحدث
المشتري المشتري فلا ضمان على البائع اذ هو أمين جيبين وحيث المانع غيرهما
فمن مال البائع لما مر **قلت** لم يفصل البليل **مسئلة** فان بلفه بخلافه
المشتري من ماله اذ هي كالقبض بل من مال البائع كالتماويه **قلت**
والعرق ظاهر فان تلفه بخلافه البائع او اجنبى فمن ماله **قلت** ولعل من خالف
في التماويه بخلافه **مسئلة** فان رده المشتري الى البائع رهنا في الثمن فله
في مال المشتري اذ قد تقبضه وضمنه المرفق **مسئلة** وان عدل المبيع
فلفه فمن مال البائع اذ لم يتم قبضه المشتري مع توقف العقد **مسئلة** فان
سلم المبيع وضمنه عرض ولم يسلمه المشتري وللبائع بفعل التسليم واستحقاقه
ولو قضا اذ يسلمه كالمشروط بتسليم عوضه وكان حيث يسلمه بشرط تسليم

هذا الموضع في هذا الموضع
في الاصل في هذا الموضع
في الاصل في هذا الموضع
في الاصل في هذا الموضع
في الاصل في هذا الموضع
في الاصل في هذا الموضع
في الاصل في هذا الموضع

هذا الموضع في هذا الموضع
في الاصل في هذا الموضع
في الاصل في هذا الموضع
في الاصل في هذا الموضع
في الاصل في هذا الموضع
في الاصل في هذا الموضع
في الاصل في هذا الموضع

التمن المقد مقيما او في الذمه وحيث انكشف في الشراء في استحقاقه للايفاء
او الابدال واذا استرجعه فلفه من ماله اذ لم يتم القبض التسليم **قلت** وان
لفه في مال المشتري من ماله وان لم يكن التسليم نافذا كولو بلفه بخلافه قبل قبضه
واذ هو ملك فلفه في يده فان سلمه راضيا من غير شرط لم يكن له القبض بقدر اذ قد
اسقط حقه من الحبس فلفه من مال المشتري **مسئلة** واذا تلف البائع بغير المبيع
او بلف قبل القبض لم ينفسخ العقد في الباقي بل في الباقي فوطي اذ لو حقه بغيره
لكن اذا تعلق بغيره اذ كرهه النقل والياب ثبت خيار الغيب **مسئلة** بل بلفه بخلافه
غيب مطلقا فمخير **قلت** لا تسلم ذلك على الاطلاق **مسئلة** ان بلفه بخلافه المشتري
من احد الباقي بالتمن جميعا وبين رده اذ لا يابى للبائع في قبضه وان حثا فبتمنه
وخط البائع ان اش الحنايه وان شافخ اذ لا يلزمه بعد تعيينه **قلت** ان بين
بغيره بفعله او غير كلو كان من قبيل العقد اذ القبض تمامه فاشبه الواقع
من قبيله **مسئلة** كغير قبض المبيع **مسئلة** قبض
غير المبيع بالتحليل ايضا اذ هو الممكن **مسئلة** والمفوق كذلك لمعنى
الاستيلاء **مسئلة** لا بد من نقل المالك في بالتفرقة بينه وبين غير المبيع ولا يفرقه
الا بما ذكر **قلت** العصب الاستيلاء وقد حصل بالتحليل **مسئلة** بالتحليل سقط ضمان
البائع اذ قد فعل الولي ولا يقع بصر المشتري حتى يسقط حق البائع
لا بد ان لا يادنه اذ هو مع الاذن كالمقيد لمكانه **قلت** اذ اخرج بالتحليل
عن ضمان البائع وقد صح قبض المشتري اذ يلفه من ماله **مسئلة** بل بلفه
بسلتم التمن اذ قد عين حق المشتري وهو المبيع فيعين حق البائع **مسئلة** بل المبيع
لا يملك على المصروف التمن فبطل المشتري على المبيع **مسئلة** مستويان وطالب
طوبى وقيل لا يجران من تخرج بتسليمه ما عند اجبا لاخر **لنا ما مر** في ع

فلو سلم الثمن ثم ان القيد قبل قبضه لم يسترد الثمن اذ قد استقطب حقه
من حيث يكتسبه لكن له الفسخ فلا باق ثم يطلب الثمن **مسألة** ومحل المشتري
على القبض من البائع اذ هو حق له لم يخرج عن الضمان فان من دفعه **مسألة** اذ
يدفعه الى الحاكم قبل وفيل يقضه من نفسه للمشتري فيسترد امثالي اما جئت لا
حالم فتم اذ له ولا به **مسألة** ويصح توكيد البائع بالقبض من نفسه كغيره لكن لا يقضي
بالتحلية بل بفعل المفعول وبالصرف في غير لئيمين قبض المشتري من قبضه **مسألة**
لا اذ هو لم يرد مضمون مطالب نفسه بالثمن لعلقه بالعابض والمبيع لاجل الوكاله
وهو محال **قلت** لا ختم الا حاله اذ البائع حين كالمبتاع بقبضه المبيع **مسألة**
لما من الا حيث يعطيه انما لم يخله فيه اذ ذلك نوع تصرف من المشتري وان شئت القبض
لنا ما من الا حيث **مسألة** والتحلية لا تكفي هنا وفي البيع القاسم ويشترى
الامانة وفي بعض المبيع اذ لا يلزمه قبضه **مسألة** **قلت** وصاطبا التحلية
الصحة ان يكون في عقد صحيح غير موقوف ومبيع غير مقبض ولا ناقض
ولا امانة مقبوض الثمن وفي حكمه بلى مانع من احد في الحال او نفعه والمناخ
اما حق كالمشتري او غيره كالعكس ويا ب او شغل من لئيم متاع او يوقف كغيره لم يرد
رست بها ولا خاتما حيث لا يمكنها النفوذ **مسألة** واذا استعمل البائع المبيع
قبل التسليم لم يمتد الاجر للمشتري اذ قد ملكه بالعقد فكان منافعه **مسألة**
مسألة لا اذ الخراج بالضمان وهو نص في الخلاف **قلت** ليس على موهبة والا لزم
في الغاصب سلمنا فيعارض بقوله لا يخل مال امن مسلم الخبز واذا لم يقط
الاثر ولا قابل به فخل على ان المار يجب فسخ المبيع بعد استغلال المشتري
مقتضى القياس وهو جائز فان تلف بطل العقد وملكه والتاج والغلة
مسألة والمؤمن قبل القبض على البائع من نفعه وغيره اذ عليه تسليمه

المكتبة المركزية
جامعة الزيتونة
تونس

ولن ينه الا بذلك فيجب واحق كيد المكيل ووزن الموزون عليه اذ عليه
تسليم المبيع والقبض على المشتري كولو كان في حوالته اذ قد روى وفصل
المقتضى كالمشتري والقبض والحجر اذ عليه تسليمه بلى مانع من نفعه والمشتري
خيار الزو به اذ لم يكمل قبل الفصل وخيار الغيب ان يقبض به **مسألة** ولا يجب
التسليم الى موضع العقد بل يرد اذ هو من تمام التسليم **قلت** العقد لا يقضيه
الا حيث جهل المشتري غيبته عن طلب العقد فيلزم انفاقا قبل وله الفسخ
قبل اخضاره **مسألة** واذا باع المالك نصيبه في الحيوان وحده لم يترطه
الا بمضمون شر بيه او اذنه او الحاكم والا ضمنا حصته الشريك اذ كل منهما قد
تلفا عبد وانا **مسألة** واما ما سبق القبض باذن البائع مطلقا او بغيره بوقر
التمس العقد الصحيح فقط ولم يشرى احد حيث وحده الا حيث يعلم به خلو كالمشتري
والمستاجر اذ حقهما سابق **مسألة** فان لم يحصل ايهما وقبضه المشتري من الغاصب
وللغاصب استرجاعه اذ هو مضمون عليه **قلت** فيه نظن اذ حق المشتري في
اقتوى ان القابض لا يرد الى الغاصب كالمشتري **مسألة** وان كان في يد المشتري
فلينزل استرجاعه اذ ضمنا له لوجوب القطع ولا يجمع عليه حق وضمان بخلاف
الغاصب **قلت** ان لا فرق ولما من فان قبضه من الوديع او المستقر لا يرد
والنفوذ من الثمن فلهما الاسترجاع اذ هو متعدي لهما **مسألة** ولو قال
المشتري للبائع ابعت به مع غلامك لم يكن قبض الغلام قبضه له ولو قال
اذ فقه اليه كان قبضه له اذ هو كالمكيل حين قبضه من ماله **مسألة** هذا الفرق
تكم ولعل العار والعهدي والزوج **قلت** بل بخته معن الطيف اذ قوله اذ فقه
الى الغلام اماره طاهر في ان قد واطا الغلام على رقبته وذلك توكيد صحيح
بخلاف قوله ابعت به فلا امانة فيه على مواطاة الغلام وذلك واضح بطلان

Copyrighted material

وصل في استحقاق المبيع مستلهذا استحق الشيء
 لمصلحة امكته الرجوع بالتمن امر بعد لقول على عليم اتبع صاحبك حيث
 وحديث الخبر **قلت** ولا احفظ فيه خلافا فان رده محكم بالتمن او علم
 الحاكم او با من البايع يرجع عليه بالتمن **اجماعا** اذا بطل العقد فصار الممن
 كالدين لا باقرع ولا ينكح له اذ هو كالاقرع على الفير ولا رده اليمن **في**
 ومن المستري على العلم ان صودق على الشراء ولا فعلا القطع كما سيأتي **في**
 فان اذن البايع بالرد ولم يأت به لم يرجع عليه اذ اذنه ليس باقرع بالاستحقاق
 بخلاف الامن **استله** وفتح الحاكم للعقد باستحقاق المبيع رجع
 للعقد من اصله في رد فوائده الاصلية والفرعية **بل** من جئنه اذ رفته ومع
 ولا استحقاق قبل الحكم **قلت** بل الحكم كما شق لفقد مال الاستحقاق **فرع**
 فان استحق بعض المبيع فوجب الباقي بنقصا ثبتت الخيارات **مسئله** ومن باع بدين
 ثوبين عنها دنانير صح اذ ما في الدية كالحاضر لقوله لا بأس بالخبر فاذا استحق
 المبيع رجع بالدين المدين فوجه اذ بطل عقد الصرف بطل اصله واذا استحق
 وقد حال البايع بالتمن يرجع به على البايع اذ حقوق العقد متعلقة به كالمستحل
 اذ هو وكيل قبض ووكيل القبض لا يعلو به حق حلال وكيل العقد **مسئله**
 ونصح الضمين بدين المبيع اي للمحل استحق كسر الرهن في الميراث اذا استحق ما باعه
 الوصي والتمن من مال الميت اركان والا استرجعه من الرهن ما اذ لا استحقاقه لا يكتسب
 الميت مطلقا فان رهن ماله اذ قد ضمنه بقضه وعلى الدين ما جاز **مسئله**
 واذا استولد الامه المشتراه ثلثت بمقت ردت للمستحق **اجماعا** والاشهاد
 ليس مستلزما كالمقصوبه والولد من **اجماعا** للشبهة وعليه قيمته لا الكفا
اجماعا اذ هو مملوك ففي حرته وضمان قيمته وفا بمطابقه الأصول

لعل مرادى بالاول
 من اذنه مطلقا والاول
 له اذنه مطلقا والاول
 انما هو رده في الميراث
 اهل الميراث الميراث
 حرة الاول انما
 المستحق المستحق
 مراداه كالميراث
 سبها ميراثا
 حرة الميراث
 المستحق

ففتح واما بضم القمه ومن علام بعلام وحاز به بعلام
 سلم بضمه بضم القمه الذي عقه الميراث وكلفه مع الغائب **اجماعا** والماتن
 القمه مع عبد المطالبة واما مكان الرد فان تلف **مسئله** ذلك وكول المقترب
وهو **فتح** والعين بضمه يوم الضمان **بل** يوم الولادة اذ هو اول وقت
 له فيه فقه **قلت** لا معنى للموت قبل الضمان **وهو** **فتح** ويرجع على
 البايع بالقمه **مسئله** اذ عهده لا يفعله البايع **قلت** الغرض جناية على كرام
 خطأ **وهو** **فتح** وعليه العقر ايضا اذ وطى ملك غيره ولا حد ولزم المهر لقوله
 سلم وعليه المهر بما استحل من فرجها **لا** حق كانت ام امه اذ لا حد ولا مهر
 كولو وطى امته **قلت** العله هنا كون منافع البضع مملوكة لغيره فاقر فاق **مسئله**
 ولا يرجع به على البايع اذ قد استوفى فوضعه **في** **فتح** بل يرجع اذ هو غير مكلفه كقيمة
 الولد **قلت** لم ينع بالولد فاقر فليكن غصب طعاما على غاصب فأكله فان
 لا يرجع ما غرم **فتح** ولون وحال المستري قبل بطل النكاح **اجماعا** ورتد
 واولادها للمستحق **اجماعا** اذ لا موجب لجنينهم **قلت** وعلى السيد عقرها
 فلو علم المستري بعصبتها ثم استولدها ردت واولادها اذ لا نسب جنينها **في**
فصل فيما يدخل في المبيع **تبعا** المبيع في ذلك الغرض العام
 كالحام **مسئله** ويدخل في البيع ويحكم للمساكين ثياب الدين له وما يعوق
 لا ما في ماله ولا مال الزينة للمنفق كالعامة والمنطقه والحام **قلت** لا تعرف
 وفيل ما يثبت لقوة **قلت** **فتح** **قلت** المبيع الغرض **مسئله** وفي الخيل والبنا
 الغلات **في** والجمار في غرضها وكن في الخيل التي تلم لا النزع والجرار والقاه واللب
 والسكك والقيط وثقاله الغلال واكاف الحان وحقيب الحمل **قلت** لا تعرف
مسئله وفي الارض ما لا تعرف عام لا الخاص كبلاد الذي وعراش **في**

وضعا والسواقي والمساقي والبطاني والمقنعة **ولكن** كانت
 في ملك المسترعي البايع اذ عليه التسليم والا فملكه المسترعي ان كان والا فب
فرع ويدخل فيما ثابت بتقاسمه فضا عدي اذ يصير كالحجر سوى كان داساق
 ام لا كالعقب والقطيع لا ما يقطع منها من وقت كالحجر ومما ولا
 يدخل لا تقضاه كالزئج **قلت** وبما للصلاح بل جزم اذ هو كالمستتر **فرع**
 ولا يدخل الشجر في بيع الشجر كالدفع على الارض **قلت** والا قرب عند جوده
 هناك **فرع** على الشاه بخلاف ما اذا دخلت تبعا للبيع الارض وانشه الارض
 اذ دخل الشجر لا حل بيع الارض **مسألة** وفي الدواب والسماسن ونحوها
 طروها وكما الضيق بها لينفع مكانه كالابواب والاولاد وقد تدا الحمار والتم
 المستور وسعل الرعي ونحوها وما حوته عند صحتها من حمام ومسلم ونحوها
 وفي شفاها لا الزاخين ولا الحمال والمجرب ان المربوطه لتعلق النيا واللبط
 اذ ليست من البات وكذا الدلا والاشبه والفرس والقطون والقبان والسماسن
 وكل منقول الا المفاتيح ويدخل في البستان العبد والحيط لا غرض الصن
 في الا **مسألة** وكبد حل المملوك ولا الدفن ولا احمات غير الاساس
 وعلى البايع نقله فان تعيب المبيع بنقله ثبت الحيات ان لم يصلحه البايع
 قبل الفسخ كما لو اختلف الشقف فاصلحه قبل التسليم اذ هو مستحق **ولا** لو اختلف
 الحيات قبله فاصلحه البايع والحيات ثابت لو طهر الموه فمحمول كون الاحر دون
 الاول ولا يدخل مقعد ولا دفين ولا دهن في رطل شاه او سمك اذ ليس
 من المبيع **قضي** فان ادعا البايع ما في الشاه فالقول له كالمال في يد القيد ولا
 فلقطه واما السمك فلا سلامي لقطه اذ لا يجوز ابتلاعه بعد ثبوت بيده
 والكسري والبائس للبايع اذ هي غنمه كهي **ولا** والمنقوبة والغماشوي

المعنى الاسماء لا يخرج من الطور
 او يخرج من اصله الطور
 المسان بالظهور
 الصبر في تركه
 حطه لا يترك
 المستلزم

قلت لحوادث كونها كمن يفرع واما العتق والتمك في بطحا والمسترعي
 اذ هناك القلف **قضي** لكن ان وجدت منه حرمت عند **هو** كالطافي وشيا الحلا
 وصل فمستري شيئا فاعطى خلافة مسله وملا ستر شيئا اليه
 موصوفا غير مشروط صح وحيث في المخالف مع الجمل كاسترت منك هذا العن
 فاذا هو شقين اذ لا حكم للصفه مع الاشارة لقوتها **قضي** وكذا لو ولا على انه
 رقا اذ هو شقين قبله والشرط **قلت** في رطل بل يلزم اذ كاسياتي **قلت** فان
 شرط بخلاف في المقصود فتد على انما يحتاج فاذا هو كياش والعكس مقصود
 عن اللحم والاصح لقاب الفرض منه ان ستر عتق اذ اذ هو امه ومكود كذا
 بطل الشرط وهو لا ثم اذ هو خالي فبطل الشرط فان خالف في الصفه مع مطلقا
 وحيث في الادب مع الجمل كغلى له براحه فاذا هو ابيض فلم يطل الشرط بالكلية
 بل حصل معطيه وهو الخش وثبت الحيات لفقد الصفه **قلت** ولم يحرق الا على
 كمال غرضه فلو وهران معطو المقصود في الصفه صارت كالمخالفة في المقصود
 د ما فقط اذ الظاهر خلافه **فرع** ولو شرط كذا القيد فالتكليف مستلما
 فلا حيات **قضي** بل يحيز اذ ينفع الكا والمسلم والكا في خلاف المسلم **قضي**
 المعبر النقص ولا يفرع الاسلام فاما الوشرط التوبة وتكشفت كذا ولا حيا
 بخلاف العكس وان خالف في الخش فكالمقصود اذ هو مشروط ومثوي فيه
 العلم والجمل وان خالف في النوع فتد ان جعل البايع اذ جعل البايع بقضي انه
 لم يرض باخراج خلاف ما شرط والا صح وحيث المسترعي مع الجمل او علم البايع
 بقضي صاه وجعل المسترعي بقضي الحيات **مسألة** فان لم تشرع واعطى خلافة
 في الجمل علم البايع المبيع وما قبله مسله مع العلم **قلت** وقضى في يد الجمل
 اذ سلمه بقوص وان خالف في النوع **قضي** خير المسترعي **قلت** والبايع اذ النوع

شبه بالجنس وفي المالك بن اذ ان شئ الفصل مع الجهل **ي** فان حمل البائع
فسد للقرن **قلت** وفيه نظر وان خالف في العين كيف منك هذه الاشياء
فاعطى غيرهما فوجان **ي** اصحهما لك المخالفة في الجنس **قلت** هذا هو منه
بل العقد صحيح وما قد سلمه مباح مع العلم فرض قد يتبدل مع الجهل **فروع** وقول
من شئ ان يترك ان يترك بطل فثبت كذا انا جاع بان شئ الفصل مع جهل البائع متاول
ط مراده بكون اكثر الذي ينهي الشامي ويكون له بطل فان اذ بطل الكرامة البطل
المعروف **ما** انا حيث البرهان جنس واحد **قلت** ومعنى الناولين ولعن **فروع**
وحيث يحيز المشتري في الاجزاء وقد يذنبه جاهلا بخير بين الرجوع بالارفاق
فليس الا رضاهما فاحد كراهها والغرامة او الرضا فان علم ثم يترك ولا ان شئ
ما الا قاله مسلم **م** مع **ح** حوال الشفع **ا** اجماعا ففتح السلم
والقبض وقيل القبض **ا** اجماعا اذ جعلها فيه بغير علم من مع المعبود **هـ**
مسألة **فروع** وهي فتح فيما يدي الشفعة اذ هي لفظ يقضي به رجاء المبيع
ولا يفتح به التمليك ابتداء كفتح القبط ولصحتها من دون ذلك الثمن لا البيع **ر**
م **مسألة** لفظ اقبض الملك بالراضي على عوض معلوم كالبيع المبتدأ **قلت** والمراد
ذكر الثمن وضع ابتداء البيع لفظها وافتراق **فروع** اختلف جنس الثمن فيبيع اذ
ليس بفتح لما سبق والا ففتح اذ فقت ما سبق **ي** مسلم حيث اختلف
الجنس **قلت** وفيه نظر اذ يمتثل من تمام العقد والافبيع لنا ما مر **ط** **والمراد**
وقعت قبل القبض ففتح اذ القبض من تمام العقد والافبيع لنا ما مر **ط** **والمراد**
لا خلاف انما قبل القبض ففتح قلنا الطاهر من المخالفة التغير **فروع** ومن جعلها
فتحها قبل القبض والسبع قبله بعد ما وتولي واحد من قبلها ولم يرضى
في الغالب ولا صحة الرجوع قبل قبولها ولا يحقها الاجارة والاعا شرط خلاف الثمن

ادرجل موطع البصود
وهو محسن من البيع
وغيره كما قال
موطع البصود
المراد

دعوى كذا لا يجوز ان
هذا هو ما مر في
عليه من سائر النسخ
المراد في الاسارة
المراد في البيع
والمراد في البيع
والمراد في البيع
والمراد في البيع
والمراد في البيع

لوسم الشفع في المالك
الشفاعان عاذا لغير الشفع
او في كذا وكذا في البيع
فالمراد في البيع
المراد في البيع
المراد في البيع
المراد في البيع
المراد في البيع
المراد في البيع

قيد او وصفة ووصح مشروطة والمخالف بعكس **مسألة** ولفظها شرط اذ لها
احكام مخصوصة واعبر لفظ مخصوص كالكتابة وهو اقلتك اوت مقال
او كذا الا قاله **ع** **وغيرها** لا بل اقل ان مع حملت بمكث حقه فقال قبل او نحو
اذ القصد ان مع فقام به اجزا كالساح والبيع بغير لفظها قلنا اذن كان لفظها
الفتح اذ له ولا محلفا احكامهما **مسألة** ونقا المبيع شرط ولا يصح مع بطله اذ هي
اما بيع فبيع المعبود ولا يصح او فصح فلا يلحق النالف بعد بطله كما اخذ كفتح المبيع
ي **مسألة** بل يلحق النالف في ان النالف القيمة يوم النالف وقيل يوم القبض
وقيل او في القبض من العقد الى النالف اذا التقصد بها مع العين وهو مع مع النالف
كفتح البقال ما مر **مسألة** والى ان يرد الغرامة والا فله المشتري اذ هو ما
ملكه والا قاله **فروع** اصل العقد **مسألة** وتبطل الا قاله بشرط خلاف الثمن الاول
انتهى قديرا او وصفا اذ هي بيع فلا تعلق بشرط قلنا بل فتح مفتح وبلغوا بشرط
اذ هي بفتح للعقد وفتح يقضي الثمن كالمثل **مسألة** واذا تلف بقبض المبيع
صحت الا قاله في رد الباقي وقيمة النالف كلوكا نالتان **قلت** بل لا يفتح كفتح
تلفه حينما قبض **قلت** فان تعلقت باقي فقط صحت حصته **ا** اجماعا **قلت** **الشفعة**
بل ان تيرت الاثمان والا فلا **ي** ولا يصح في بعضها هو باقي كله كالفتح بالقبض
قلت القياس الصحة كالفتح بالتراضي **مسألة** **قلت** ونقا المعاقد بشرط
اذ هي بفتح وليس للوارث بفتح ما ابرمه الموروث **مسألة** **قلت** وعدم الزيادة
المصلحة في المبيع شرط اذ القواعد للمشتري ولم يبر عن الاصل **باب المراكمة**
هي نقل المبيع بالتملك الاول وزيادته ولو من غير جنسه او بقبض
حصته وزيادته وهو من غير جنس لفظها او لفظ البيع **مسألة** وهي مشروطة بقول
واخل انه البيع الا ان يكون تجارة عن تراض **ح** اذ في الثمن حاله **م** بركة فقط

اذ فيها تحمل المشقة الامانة في الممن والريح قلنا لا حاله وتحمل الامانة
 حازن مسئلة وشرطها معرفة راس المال والريح في المجلس **احكاما**
 ولو جهل بمصلحة حال العقد اذ ايضا فيه بالحق العقد كالعقود المصروفة
 بسبب ان لم يعلم حال العقد كولو باع ماله ملك ثم ملكه في المجلس **قل**
 وهو ان قرب الان تعرف جملة في حكم التفصيل كالرقم الصحيح الممكن معرفته **قلت**
 وكون العقد الاول صحيحا والتمسك او قميها صارت الى المشتري وراح به مسئلة
 وكون ضم المون **قلت** لا قلنا لا مانع لكن لا نقول استثنائه بكن ابل وامر عليه بهذا
 فان قال راس مالي كذا فوجاه **قلت** اصحهما ليس له ذلك اذ راس المال عن كذا التمسك
 وقيل بل له ولو لم يكن المطلوب بها الرخ والضيق والحلا **قلت** فان حله بنفسه لم يكن
 الضم اذ لا يمكن العمل بنفسه احيانا وكذا ما يتبع به الغير ولا يصح العقد او البدل
 اذ هو التمسك لا للتفاهل للمنازعة **قلت** فان جنى على العبد المرحوم ثم راح به خطا قد
 ما احد من اشراف وقيل لا كما لا يضم العبد **قلت** وهو اقرب مسئلة ونصح فيما
 استري برأيه غيبه لكن بخير المشتري مع جملة كشرى المقيب **قلت** بسبب لقوله
 صلح فلا خلاف به اي ولا عز ولا الطاهر اذ رده انه لا يتعقد مع العز **قلت** ابل القاض
 الا تعقاده لقوله صلح وكذا الخيارات **قلت** بكرة للخداع قلنا مسلم ان لم يدر
 مسئلة وكون المرحوم بما استري ممن يحاييه كالأب والابن وان لم يدر
 الا الشريك والعبد كما يحون شيئا فهم **قلت** بل صح مطلقا **قلت** لا يصح فيما استري
 ممن لا يحون شيئا له كسرا من نفسه الا ان يدر اذ سعه كالشهادة على المشتري
 بالتمن **قلت** كسور وان لم يدر الا من عليه او مكاتبه اذ هو كاشري من النفس قلنا
 لا خيانة مع البيان **قلت** وبخير المشتري ان جهل **مسئلة** ولو استري
 الشريك ما اشترى به من فقاوماه بشين نقرا استراه احبها المرحوم **قلت**

اذها هو لا شيء ماله **قلت** ولا خلاف فيه **مسئلة** ونصح المرحوم في بعض المبيع
 ونقول فامر على بكن اذ لم يدر منه اذ لا مانع **قلت** لا ولو خصه الكسرة اذ لا علم حصته
 من المال بالقوم فيكون مطبوعا لا معاوما قلنا الظن كاف اذ لا دليل على استرا
 القطع **قلت** يصح اذ ليس فقط قلت لا وجه لاستراط البيان هنا اذ لا عز **مسئلة**
 ولو حدث مع المشتري فوجد اصله او غيره لم يدر مع استرا كذا من المرحوم في المثل
 ادعي بطل المبيع بالتمن الاول وزياده وقد حصل ولا يلزمه تبين ذلك وقول
 اذ اعلم المشتري **قلت** اذ الدب فقط **قلت** اذ تقع الخيانة وتسقط الخيانة فصرح
قلت فان استرا عاملا فقلت او تخله مثمر فخذها او مضرا فخذها او
 ذات قوف فجزه لم يدر راح بكم اذ قد فصل المبيع **مسئلة** ولا من اتخذه على
 الزقوم الا المعلومه لها معاني فان كانا غير قاضين او الزقوم اعي او غيري علما
 مديقه لم يدر صحيح للمحال **قلت** فان عز فاصدق واضعه لحياتها ايمان او خالف
 قلنا للغير غيرهما عز فقلنا اقرب صحتهما اذ هو مع ذلك كالمعلوم جوا **قلت**
مسئلة **قلت** وتكون المرحوم فيما نصح فيه ثم استعاد بالتمن الاول
 لمحصله حقيقتهما **قلت** لا مع خطا قد راح من التمن الاول اذ قد انتفع بمبدله
 كما لا يصح لمحل فيما استري لم يحل **قلت** العقد الاخر سبب هو كالمشترى **قلت**
مسئلة ولا يحون لمحل فيما استراه لم يحل فان فعل خير المشتري للخيانة اذ انما
 صفه للتمن فيما **قلت** كسور مع التبين اذ لا عز فيه والا خير المشتري **قلت**
 والحلا فسير مع اتفاقهم على بخير المشتري **قلت** فان بلغا ذلك اشراف وقيل يلزم
قلت من جيع بالتمن ويلزمه القيمة **قلت** الا ان الشريك لا يدر في التمن
 لاجله فاستد **قلت** ولا من اتخذه **مسئلة** ولو على المرحوم خطا ما خطا عنه لعب او غيره ولو
 عبد المجلس **قلت** ولو عبد عقدها اذ الخطا لمحق العقد قبل التفرق ولو كان

قالوا لكاه مخالف القياس اذ هي مقابلة ملكه بملكه واسات ملكه للعقد ورتبه
 بن الزرقاني فلا يعارض عليها **مسألة** اسطل القياس على هذه الوجه لا غيرها **مسألة**
 فيه مشط في عين صحيح ملكها بالعقد ومع ان يتبعها الملك لقوله تعالى الان يكون محار
 عن تراض **قلت** ومقتضى احداهما باطل اذ لا يتخطاه الا به بخلاف سائر الا
مسألة وما فتد للزبان عقده والشهادة عليه **مسألة** ولا يمكن بالبيع اذ
 حرمة لم يفسد لكن رد المال ان علم والا فليت المال **مسألة** بل يمكن لا حل العقد
 كسائر العقود **مسألة** اما يمكن في غيره لا سباده الى عقد والعقد في الزواني من رفع للاج
 على تحريمه **مسألة** وفيه مشط اذ المخرج عليه غير المحلف فيه **مسألة** ولا فربس ملكه بالقض
 كغيره قالوا سلمه كالمشروط بملك بدله فهو كغيره **مسألة** بل مشروط بغيره
 لا حل العقد وقد وقع فصح **مسألة** ولا تكفي الحلية في قبضه **مسألة** ارجاعا بل اعتبر
 نقل الموقوف والصرف في غيره لصنف العقد اذ لم يقض بقل الملك غيره بخلاف الصحيح
مسألة من استمر ان قبل صلاحه قبل قطعه في مال البايع بناء على ان الحلية في
 العاقل لا تكفي **مسألة** ولا يصح الصرف فيه قبل الصلح **مسألة** اذ لا يمكن حينئذ
مسألة وبعد التصرف يصح كل تصرف الا الوط اذ لم يملك الا بالقبض باخر البايع **مسألة**
 لا باخه **مسألة** الا في العليل بعد استقراء الملك لغرضه للفسخ ولا وطي الا في ملك
 مستقر لملكه في الشرع في الفروع **مسألة** بل يجوز اذ هي باخه من كل وجه **مسألة**
قلت ملك الذهب مستقر فافترقا **مسألة** ولا يستحق فيه الشفعة اذ ملكه
 بالقيمة واما الشفعة بالتمن **مسألة** بل يصح كلو كان التمر **مسألة** الا في العليل
 ملكه البايع استرخاؤه بالحكم فلم يستقر انتقاله كلو بشرط لغيره **مسألة**
 وهو مقصود للصحة قبل القبض **مسألة** اذ لم يملك ويعد بالحكم حيث لا تراض
 يلزم الغير اجتهاده من غير حكم **مسألة** وما اجمع على فساد كرها الفصل بعد

الفراض الزبدى والحدري وان الزبدى وكسب المعقد ومروا الطين في الموى
 لا يفسد قبل القبض للحكم اذ لا يمكن ولا خلاف وعكس بقوله في الخلاف في ملكه بالقبض
 وما اجمع على فساد كاه الوليد والزيادة لا حل الاجل اذ يفسد قبل القبض لقطع
 الخلاف وعكس حيث لا تراضي لقطعه ونفع الملك **مسألة** ولا يفسد الفسخ بل
 اهما كما لا سطل به وجوب التراضي كاشيا **مسألة** والفرعية فيه قبل الفسخ
 للمشري مطلقا لقوله صلح الخراج بالضر وهو في ضمانه اي سلفه من مال واستحق
 ما فقهه بدلا عن ضمانه **مسألة** والا عليه امانه اذ هي ملك من اشغلا وتطبت سلفه
 قبلها اذ الواجب حسن قيمته فقط وليس فيه بالز ما اذ هو كغيره **مسألة**
 واذا فسخت الامه بعد تزويجها فالملق للمشري اذ هو خراج وسبق النكاح اذ
 قد من اهله وضادى محله **مسألة** يصح لطلان ملك العاقل **مسألة** بل يفسد
 كالبيع **مسألة** فاما الاحارة فصح يجوز فسخها للعقد الا ان يبرها البايع
 فيكون له من الفسخ وقيل لا اذ لا تسليم المبيع كالاذن بالصرف **مسألة** ولا يلزم
 واما الزهر والعاقل به فيعضان لطلان ما من تبا عليه ولمنع من رد غيبه الا بفساد
 الحبي كالاتلاف فصح قيمته **مسألة** يوم قبضه اذ هو وقت الضمان
 وقيل يوم استهلكه اذ هو وقت القبول **مسألة** قل القيمة من القيمة الثلث
 لقبضه رضا البايع فاما ما يقل بفاته كالمشلى والبصر الحق فيضه **مسألة**
مسألة والمحكي كالحبي وهو الغزل والطنخ والدع والبيع والبطخ
 والغزل والوقت والحق والسع والهبة وهي استهلاك هنا اذ قبضه رضا
 مولاه فهو مشط عليه بخلاف الغضب ولم يكن فيه استهلاك **مسألة**
 والباقي الغرض استهلاكها **مسألة** وكذا الاحسان **مسألة** لا حل كضيق التمر
 واذا البايع كالمشط على ذلك ولم يجمع بالعين كالمبيع من كل وجه **مسألة**

هذا اذا كان
 في ملكه
 وهو ما اذا كان
 في ملكه
 وهو ما اذا كان
 في ملكه

مسألة وصرح من المستري كل عقد بعد القبض ملكه **ولا بائع**
انه باطل **فرع** فان باع او وهب بعد المطالبة بالفسخ ففيه تردد **الاصح**
ملكه بحكم بالفسخ او يفسخ بالرضا لا حل الملك **مسألة** وعلى البايع رد الزيادة
على القيمة من الثمن الى المتبايع او ورنه وعلى المستري التوفيق ان يعرضها
اذا الواجب رد الزيادة القيمة لا غير فان غاب المالك فكمال المفقود فان ادين من
معرفة لو غاد حاز الدفع الى الولاء او الامام او الحاكم فان عاد بعد الياس اسرج
له اذ هو عين ماله فان دفعه الى الامام فلا ضمان الا على ست اثمان **فرع** وانما
يجب رد الزيادة بين البايع والمستري بعد الفسخ لا قبله اذ كل قدر ضيها ضا الى الواجب
باسم ملك ما دفع وقيل بل يجب مطلقا اذ هو مضمون بالقيمة **قلت** والزيادة ملكا
ولا وجه لتقدير الياس بالمرحط يستحق اولا دليل ولا يحصل به الا الظن فيجب اعتبار الظن
سوى بالملك او غيرهما **قلت** وهو قوي ولا يتصرف بعد ان لا مال الا في المصلحة
لا في النقص اذ لهم مال محتوض لكن كونه للامام فقط لا لحل الولاية **مسألة**
فرع مانع ملك بعد فاسد واجبة للمستري بالمانع **جمع** بل سبب فيه اذ ملك
وجه مخالف حكم الشرع كالعص قبل اعله الا هلك كل الاذن من وجه محطوط
فاقترا وقيل بل موقوف الى حاز البايع **قلت** اذ هو يصدق الرجوع الى ملكه والاصد
به بالمانع **قلت** لا ما يبرر لا حاز من لم يكن اليه ولا يتيه **مسألة** واذا وكل
العبد من مستريه فالشئ للسيد ان كان من ماله والتمس على المستري **فرع** وانما دون
يعتبر الصحيح بالقبض اذ ملك نفسه وفي الفاسد بالقبض ولا يفسد نفسه اذ هو
الى الوكيل حالة مختصة ثم ينقل الى العبد فيعوى ملك نفسه والولا للبايع
اذا هو المتعقوب **فرع** **مسألة** ورجع الوكيل على العبد بالتمسك كوكيد الحد
ان علم انه عبد صان متبرعا او لا ملك فلا يرجع عليه **قلت** الوكيل

ثم يجمع فلهذا حكمها **لا تجوز** ان ترجع بالقبض كالمغزى وبالجاربه **قلت** وفيه
نظن **فزع** فان شراه الى ذمته تعود فزع من مال السبي صبح السري والعقود القضا
احكاما فان اشتراه بغير مال السبي فكذلك ان كان نقدا اذ لا يعين على الحمل **ف**
وودع والا فبذ بالقبض **قلت** بناء على ان الشري بالعرض الغصب فاستدل باطل
وفيه نظن **فزع** فان كان محمولا فلا حكم لامنه اذ لا يصح فله فلا يعين الا بالما
الوكيل ان شا والولاله اذ هو المالك ولا ترجع على العبد اذ لا ذمه له حال **ترفع**
كن يعرف ما دفع بعد القضا وهو غير محققه بئيبه وهو حر وقيل لا **مسئله**
واذا فتح الفاسد ولم يترى حبس المبيع حتى يعود له الثمن اذ هو احره اذ افلست
لا بناء على ان الفاسد باطل **مسئله** وحر المبيع حتى يعود له الثمن الا بالما والكافي
بالطلي في الفاسد كالصحيح اذ اقله المعاوضه على ضوء ته ولعموم المهي **مسئله**
وليس لك الحكم المالكه فتح العقود الصحيحة المبرتبة على الفاسد بعد القبض لصحتها **قلت**
الا الاجابة كما مر **داد السبع الطلل مسئلة** لا يصح لعقد باطل اذ هو
لغيره **ي** ولا ضمان لما قبض باذن مالكه المبرر بشد بل هو امانة **قلت** وفيه نظن اذ هو
صاح بقوم **مسئله** **قلت** ضابط الباطل ما اختلف فيه العاقد او فقهه وكن
الثن او المبيع او وجهه مثل حكمه كالميتة والبركة الحتم فقامت لصحة مكله في حال
وكن المبرر وام العاقد والمكان **ي** اوسع للمعبر وم كالمضامين والمك فبح او فقه
فيه العقد كالملازمة والمضاء **مسئله** والمطاعه باطل لعدم العقد وهو احر
لانفعال المالك **مر** بل فاستدليلك بالقبض اذ دفع له سلم درهما في قبض فعال
حتو لم يعقد **قلت** لعلمه بمقتز **فزع** **قلت** والمال حدث بطل الصالح العا
غضب اذ لا حكم لزما مال كنهها فماعد له كن كك الا انه يثبت بئيبه وبرامن
اليه ولا اجن ان لم تستعمله ولا يتضيق الرد الا بالطلب اذ قبضه برضا المالك

الحمد لله العظمى على ما ذكره
المصنف رحمه الله تعالى من
سبل جنات اللامع والبر
المنعم

اذ هو المقبول **وشرع** ويرجع الوكيل على العبد بالتمسك كوكيل الحد
ان علم انه قد صارت متبرعا اذ لا يملك فلا يرجع عليه **ولو كان**

داد القرض هو من القطع اذ يقطع المقر من ماله وهو
مستحب له وله من ثم رعاى وعاو وعاو على البر وقوله سلم من كشف عن مسلم
كسر به الحبر وكسره **اعوا بالرد** لان ثمن من بين احب اليان
ان يصد قرضه وامد وموقعه اعظم من الصدقة اذ لا يقرض الا بمحتاج
مسألة وهو ممكن منه شرقة الشراء لم حاجة المحتاج او ضمان الشئ مثله بالرافى
والمالفا معاوضة بمشاع الاجل وعدم اعتبار من التفاضل **فصل في بيعته**
اقضتكم او اعطيتكم وحن هلك مثله او قرض صا في عسات
القول وحن **ي** احصوا لا ينفق كالاذن بالاذن خلاف اذ ليس معاوضه مخصه
وقبل نفق كالمعاوضه اذ ملك بالقبض كالمبيع **مسألة** وملك بالقبض اذ فيه
عن كل تصرف كالمبايعه وقيل لا يملك القرض حتى يصرف فيه بيع او هبة او الاف
او ينفق به اذ لم ينفق رد عنه **قلت** اما ان يقول الرد لو حوب قبول الايقا
كلود مثله **ي** بل هو جابر من جهة المقرص اذ لا عقد هناك ملزم واما المقر
فلا يحول له الرد حو جابر عن ملكه يقض المستقرض وقيل له الرد حو الصا
صها بقت العين لكن بالحكم في الاصح كالتساقب **قلت** الحق انه ليس بجابر
من الجهتين معا وحب قبول الرد لو حوب قبول الايقا لا يجوز **مسألة**
واما يصح من ملك الصرف والتبرع اذ هو ملكك فلا يصح من عبد وضمي ومحمي
ولا يصح من المصائب اذ فيه ابطال التبرع ومن وكل بشر اشئ لم يكن له ان يقرضه
ولا منه لما له المقصود **فرض** والميتوي اراض رصلات المصاحب اذ مقفود بها
المصالح الدنيوية حيث المستقرض ملي بوثق بالرد منه **مسألة** ومن وجع قوله
المبيع مع استنواضه اذ هو معاوضه **مسألة** ومن ابيع له الطعام لم يملك ماله
يشتهلك وقيل ماله لغيره ملكه بالصرف كالمبايعه ولا يصح للمبيع استرجاعها

وقيل لا يملك حتى يضعها في فيه فلو استرجعها قبل وقيل لا يملك الا بالبيع وقيل
فله الاسترجاع قبله **ي** وهو الاصح اذ لا موجب للملك قبل الا سهره لانه **مسألة**
وصح في كل مثلي او قمي حاد امكن ورده وقيل الفاوت فيه كالحث والمطير الرحان
احا عاقر ولا يصح في الحيوان بل لعظمها وقيل كالحواشي والواجب رد المثل
بمنتهى العاوت **ما من يكل** **فرض** يصح اذ اقرض سلم بكر او ديار لا
قلت فضا عن القيمة بالتراضي والالزاد كك **مسألة** ولا يصح قرض ان قبي
لما من **في الطري** **مسألة** **ي** الطاهري حو كعلمها من **مسألة** حو فيم الحو وطيه
على المقرض كالحوان لامن محل اذ عقد حار غير لان مر واسنه العاوت به **فرض** **مسألة**
الحواشي ببيع مطلقا لما من ولا محل به الوط لما من لنا مما من في قرض الحيوان
مسألة ولا يصح قرض الحن لعله معاوته وصيرطه بالون كقبي **مسألة** كالحواشي
قلت معاوته اقل **مسألة** وللمقرض في البدل مع بقا عين المبدل اذ قد ملكها
مسألة ويجب رد مثله جنتا وقيل اوصفه الى موضع العقد وان اختلف سعر
يوم القبض والقضا اذ الواجب المثل وعلى المقر من قبول القضا لانه اذ منه المقرض
والا حث سلمه ناقضا قد اوصفه او حواف من قبضه ذهابا او موته **فرض**
ويجب قبض كل معجل مشا واولا بدع الضقة لا الزام **مسألة** امره كانت عبدا قبل
تجيب العقد قبل اليوم المضمون به ولم يخالف احد **قلت** الا مع خوف ضرر او
غايه **فرض** **مسألة** **ي** وضح شرط حظ البعض اذ لا يقضى لمنعه **مسألة** ولا يصح قرض
القسمي كثر معاوته وتضمن قيمته لا مثله **الطري** بل مثله لما من به في الحيوان **لنا**
ما من والبول للمقرض في قرضه وحنه وصفته وقيمتها اذ الاصل البراء **مسألة**
ولا يصح قرض الحب الموتى والتمن والتليط والقتل المعشوشه ولا القبل والعلس
والشعر المحلوط بدواف النين والدرهم المعشوشه بقي منين لعقد تحقيق الخ

وما قيل الاخر **مسألة** ولا يشترط من صفاته الا ما يكون مقصودا
 للمنفعة ويختلف به القميه متفق قاله عبارة موضوعه ويكفي حصول اقل
 درجاته اذ هو المتيقن ولو شرط دقه قول الا ان يشترط ان يكون
 كقول الغناكب بل ما يشترط دقها عن **مسألة** ولا بد من كيله او وزن
 حيث امكن ان يكون معلوم القدر ويجوز كيل الموزون هنا والعكس اذ القصد
 التحقيق ولا يكفي القدر الا حيث علم منا وبه كالموت **مسألة** ولا يصح
 كمال يقدر بعد الخلول بل كمال بل كمال لا يجوز احتياجه في ماله
 ليل يؤدي الى الكماله ولا يقين ثم شجر او ارض او لبن يقين معينه او ثوب
 من صنفه محل معين او محله صغيره لمجوز التفتت والا **مسألة** فيه قوله سلم
 في كمال معلوم وقوله سلم لليهودي وان اُسْمِي كنه حابطا **مسألة** والمسلم اليه ان
 يستري الوفا من المسلم اذ هو المقصود **مسألة** فان اسلم في شيء علم انه
 اذ لم يتيسر كان عليه شيء اخر لم يصح **اجماعا** له فيه سلم من مع وشر وطريق
مسألة ولا يصح الا شرا في المسلم لا شرا له الفسخ منه وبين المسلم في القبض
 من غير **مسألة** ولا في المسلم فيه ولا التولية اذ هو تصرف قبل القبض
 وقد منع سلم لس كذا لا شك او لا ما كذا **مسألة** ان الشرا اذ الشرا اذ منع بغيره
 قبل القبض والشركة والتولية ليس بغيره **مسألة** فانه لا يصح فاما
 بعد قبضه فصحان وكذا في لاس المال فقبل قبضه كل تصرف **اجماعا** **مسألة**
 ولا يصح خيار الشرط الا ان سطل قبل التفرق كما في الصرف **مسألة** ولا يصح
 عليه اعتبار المجاز **مسألة** وفاسد السلم باطل فيتراد ان الباقي والا فتل
 التل وقبضه القميه **اجماعا** ويقوم يوم القبض اذ الضمان من وقته والمسلم
 ان يأخذ عوض لاس ماله ما شاكر الديون فان اراد التمسكه تراد

كان في قوله
 ولا يصح
 لعل لا يصح
 وهو كمال
 لم يشرط
 حطاه من
 العلم

من
 نال واداس
 رجل لا يخرج
 عدد او حقه
 حاطا او غيره
 وكذا كذا
 من كذا
 المرفوعه فارقا
 حطاه من
 كذا

ثم عفا ليل يكون بيع كالي **مسألة** واذا بطل لم يفسخ او عدم خسر
 لم يوجب الارش المال او قيمته يوم قبض ان تلف ولا يبيع به القميه **مسألة**
 له ان يستري به من المسلم اليه ما شاءا قول علي عليه السلام لا تأخذ شيئا من غير شريك
 وهو توقيف **مسألة** وبيع انظار مع عدم الجنس اذ لا مانع وله الفسخ ان شاءوا
 كان نقدره لا فلا شرا للمسلم اليه امر لا تقطاع ما اسلم فيه عن ايدي الناس لا يفسخ
 بالاولا شرا لجل الزجاء لم يفسخ عن ايدي الناس **مسألة** القصد بعد الايقان
 فزق فان امكن التيقن لم يفسخ في حصته لكن يجوز لقول علي عليه السلام ولم يخلف
مسألة ولا يلزم المسلم احد ما نقص عا وصف الا ان يرضاه لقوله تعالى يرض
مسألة فان بدل عوضا عن الزوجه حتى مر احد اذ الضم لا يرد بالبيع واذا لا يتصرف
 المسلم قبل قبضه لما مر ولا يرضاه قبول الراي في الضم اذ هي تابعة للار
 لا في القدر لا مكان وقطعها مع لزوم اتمه باخذها والضفة قد نشأ مع زيادة
 حوان يبيع الراي بالحيث صفة لا قدر **مسألة** وفيه نظر فان المنه بالضفة كالمنه بالعين
 ومن بعد سلم لا يهتز اذ اسقط سوطك فان له له **مسألة** قال عطاء خلا فده
 في النوع **مسألة** لم يحب قبوله قول واحد او في الحيوان وحيوان يحون قبول الا على
 كالضفة وكذا قبوله كالمخالف في الجنس اذ هو تصرف قبل القبض **مسألة**
 وحب قبول ما عمل لغير اذمه المجهل كما مر في القرض فان امتنع فوجها
 بحس الحاكم اذ هو حق عليه **مسألة** بل يقضه الى ثلث المال حتى يقبله لفعول **مسألة**
 وهو قوي **الشرط الثالث الاجل** وفيه مسائل **مسألة** وهو شرط
 لما مر وكذا كونه معلوما للحيث وبيع بفسد بالشرط بالسهم الزوي والغرم والابام
 المسهون كالعبد والنفوس ويوم عاشوراء التقيتها فان اطلق العبد
 او ربح او حادى بين الاول وان عين الميزون وامتنع جان عبيد اليهود

ان كان تأخذ نفس
 الاكله
 ان كان تأخذ نفس
 الاكله

فلو كان
 وهو كذا
 حطاه من
 كذا

المسلمون واليهود
يومان سبعا ما
مكة من مكة
مكة من مكة

او قطري اليهود وقطع النصارى والسكان من غيرهما المسلمين واليهود
وحدهم اذ لا يؤمنون بخلقهم ولا يصح التوقيف بها اذ قد تقدم وقتها وتاخره
وحمل عليه اطلاق الهادي **المنع** لا يقيد بصوم النصارى اذ ليس مقلوماً ولا
الى قطرهم بعد تلبسهم بالصوم اذ هو مقلوم **ص** يصح بصومهم ان علم وقته **ص**
النبي ون معلوم عندنا **قلت** يعني في العراق فصيح القيد به **مسألة** ولا يصح
الى الخصا وحق للجملة **قوله** يصح اذ هي معلومة **قوله** صلوات الله تعالى الى الخطا
الحزب **ولا يصح** الى قد ورغاب وحق للجملة وصرح الى وقت العطا ان كان معلوماً
مسألة واذا اقال الى يوم كذا اقل بخره والى ليلة كذا اقل بخره وشمس اليوم
الذي قبلها والى شهر كذا او غرة اقل باوله وهو غروب شمس اخر يوم من الشهر
الاول **مسألة** **قلت** قال يوم كذا اقل باوله ايضا كالبلاق وقيل بقصد للجملة
قوله ولو قال استلمت اليك الى رأس الشهر لم يصح اذ لا يعلم اي يوم بطله **قلت**
بل في ذلك كله ان له الى اخر اليوم المطلق ورأس شهر هو فيه لا آخره والاظهر
فلنصرف في اول يوم فيه المسلم وللمين بخره وللطلاق والقاقون وبهالة
كما ساء **مسألة** ولو اقله خمسة اشهر تعينت القرية اذ هي الممهودة في الشرع لقوله
فما لو تك عن اهله الا به و تعين بالا هله لا بالعدد الا حيث دخل بعض الاشهر
اعتنق بالعدد وما بعد بالا هله لقوله صلوات فان غمر عليه فاصحوا العبد **قلت**
مسألة فان قال الى شهر تدفع كل اشهر رطلاً **مسألة** **قلت**
ما جاز الى اجل جان الى حدين **مسألة** فان ذكر اجلاً فاسداً ثم ابطاه في الجنب
وغناه صحها **مسألة** **ص** لا اذ الجنب كالحزب للعقد **قلت** فان اراد ان
عقداً صحها **قوله** فان لم يذكر الاجل في العقد وذكره قبل الفرق **ص**
كالقايض **قلت** ولزمه مثله في صحح الشرع الفاسد **مسألة** **قلت**

اجله ثلاث لا اعتبار بها في كثير من الحاجات كما جيل السفع ومطلوب التعديل
والجرح وكما **ص** بل ان يعون يوماً اذ هو اقل ما يحصل فيه ثمه كالطبيب
وبعض الشقق **قلت** بل اقله ساعة اذ يحصل بها اجل **قوله** ولا ينقض التسمية والمجاز قول
بما من **مسألة** وله الى اخر اليوم المطلق **قوله** واليه ان يحل بالفجر كما من لو كان
قوله صلوات الله عليه يومنا **الشرط الرابع** **المكان** **مسألة** **قلت**
شرط في العقد اذ العقد لا يقتضي التسليم في موضعه كما من فوجب تعيينه في
المسلم فيكون معلوماً **مسألة** **قوله** لا ينقض لقوله صلوات في كيد معلوم
الحزب ولم يذكر المكان قلنا ان كان على العياض ان كان الحله موند استرط والا
ولا اذ لا يرد **قلت** لم فصل الدليل **ص** ان عقد اجب لا يصح للمسلم كالطريق
استرط والا فعولان لما من وكالزمان **قوله** فلا يلزم المسلم قبوله في غير المكان
المسترط ولو بدل المسلم اليه الاخر لم يحل احدها اذ لا يحل احد العوض
عن المسلم فيه فكذا عن موضع تسليمه فان عين السوف وجب اليه واراد
الى الملب وجب الى حلف السور ان كان والا فاطرف في داره منها **الشرط الخامس**
مكانه للتحول **مسألة** **قوله** ولا يصح عده عند العقد اذ لا ثمه لو حوذه **قلت**
بل عند التحول **مسألة** **قلت** بل بشرط اذ ما بعد العقد محل للتسليم اذ يجب
قبول المتحمل ففقد فيه كفقده عند تحوله **قلت** **قوله** ان صلح اهل المدينة على اقل
السنة والسنين والربط سعة في ذلك وكون عقد محال للتسليم لا يوجبه
اذ لا يتحقق فان عذر عند التحول انفسح العقد كلقا ن وكتلف المبيع قبل
التسليم فان انقطع الكس قبل التحول وعلى في الطل سمي ان انقطاعه مع التناخه
قبل التحول **قوله** **ص** لا يصح لا يفتسخ الا بعد **مسألة** **قوله** وعقد التسليم لا يان
فصل منهما فتسخه لقوله صلوات لسلك الاسك او اسك كالحزب والاطرف وقيل

لم يذكر ولا نصار
الشرط والما ذكر
للمسلمين واليهود
الامام سواد في العقد

ما من والابيه والبطن **مس** وفي الزوس والا كاع **فلا** ادواحت
 لا تشبه **مس** لا اذ ليس مقصود اكله اذا كثر العظام وهي غير مقصوده **فلا**
 بل قد يقصد لتطبيب ما يطبخ فيه **مس** وصر في الشواقي لا اذ عمل الحمار فيه محلي
فلا يضر **فلا** بل ينضبط وان مسنه الناب كالباب **مس** وصر في زوس ما لا يضر
 اذ لو صفا ما يضر كما من **احما** وفي لحم الصيد حيث **مس** اخذ مما من
 في الغنم والزبيب والقطيع وبلد واله اضبطا به اذ ما يوضع بالشركة اطيب
 مما قبل وصيد الكلب اطيب من صيد الفهد لكثرة فمه فاه والفهد مطبق
 فكفته كزيبه وفي لحم الطير فيذكر الجنس والنوع والجمع لا السن والمكان
 والعصو حيث اسلم في بعضه ولا يلزمه الزيش والارجل حيث اسلم في
 اللحم وفي لحم البحر فيذكر النوع والجمع والموضع والمخلو منه والطرف والوزن
 وما من في اللحم ولا يصر السلم في عصي من حي كالبيع **مسله** وفي اللبن والتمن
 والبرص ذكر النوع ما هو منه وكونه نعي او معلو او حلي او ربا وفي الحليب
 لبوم او بومين اذ يرقق بالزباديه الا حيث لا يضر وحنه جهاب حلاونه
 والخلو حليب فيقرب بالكيل والوزن حب الغرف ولا يكال حتى يمكن
 الرغف ولا يصر في الخيض اذ هو مقبب والسمن كالحليب وسين العتيق
 ولونه اصفر او ابيض فان تغير بالمد لم يقب **مس** السلم فيه وفي الزبد كالتن
 لا كن يقول بديومه او امسه ورفه ان لم تكن لحر الزمان غيب بديولا
 يقرب الا بالوزن بخلاف السمن **مسله** وصر في الوجك مع ذكر ما هو
 منه وحيد به وغيبه كيلا اوونكا كالتن وصر في ودك السمك اذ ينفع في
 دهن الثمن لا يضر وصر في الجبن واللباد اكر حننه ووقعه وبلد ورفه
 او يبيسه ويقرب بالوزن وكونه اصفر او ابيض **مسله** وصر في النيا

واليد في الزوس وفي البطن والبطن والابيه والبطن والابيه والبطن

لا يضر في اللحم ولا يضر في اللحم ولا يضر في اللحم ولا يضر في اللحم

ذكر في اللحم والنوع والبطن والابيه والبطن والابيه والبطن
 وفي اللحم والنوع والبطن والابيه والبطن والابيه والبطن
فلا تحت لم يقطع التفاوت ويذكر الحمار والمقصود ولون الصباغ في المصنوع
مسله وصر في الذهب والفضه والنجاش والحديد ولو مقصوده **فلا** ما لم
 يوطم التفاوت ويذكر المحبوف والمصمت ولا يصر في المحبوف **مس** ولا يصر
 في الدرام والديانين اذ هما من الاشياء **مس** وصر كغيرها والعموم مر اسلم
مسله وصر في انبه النجاش التي لا بد حلها جهاله كالطشت والطنجير
 ذكر سعته وعمقه وفي الارزق والتمق والمشرجه والشمعدان **مس** ان يزدج
 يصر ويقرب بالوزن **مسله** وصر في الات الحديد كالسلاح واله الحث
 مقربا بالوزن والصفه وفي الدرع مقرب بالوزن والصفه **فلا** في
 نظرت لعظم التفاوت والرماس كالحديد والحمل والبرك اكر الوند و
 وصفه **مسله** وصر في الحديد والكتان والقطن والصفوف ذكر ا
 للجنس والنوع والصفه والوزن والرقه والعلاق وفي الكسان موضع وطول
 شعره وقصرها وخلاصه من قشره ولا يلزمه قول الرطب اذ تنقل والميران **مس**
 القطن وطنه ولونه وطول شعره وكونه منوع الحب او غير فالطلق احد **مس**
 كوني التمر ولا يلزمه قول الرطب ولا يصر فيه قبل اخلجه من حوته **مس** ما لا يضر
 فيه بخلاف الجوز واللوز والموز وفي الصفوف وطنه ولونه وطول شعره وكونه
 من دكر او اناث اذ هو صفو الا بالانعم وارتط وكونه خن يفي او رعا
 اذ الخن في احواله وصر في السليم اكر البلله اذ شكب تمامه اليه ولا يصر فيه
 الا بالوزن كالحماض غصه **مسله** وصر في القواكه ذكر اللحم في النوع واللون
 والوزن اذ هو اضبط **مس** لا يصر فيما يتشارع فتاده لب عموم قوله سلم

Copy

من اسلم الخبز ويحون كبد الدين ويحون في الحبوب واللون والبصر عرج الفقه
 التفاوت **فلا** وجه له لا خلافة **مسألة** وضع في القول ولا قشام وأرباب
 ونابا **مسألة** وفي الحبوب والتمه والرب كما من في لاي العلق والاذن لا حتما
 وضع في دفع الحبوب كيد مع وصفه تقومه وحشونه **مسألة** وضع في الحبوب
 كالقتل والسكر ويذكر نوعه ولونه ووقته من كونه ربيعا او صيفا او شتاء
 مصفا اما لا فان اطلق عين المصفي وله رد ما ضفي بنا ريب ذلك لذهاب نقفه
 ولا يلزم قبول المباح لا يرد خرا او تثير هو الا ذهوقه في وضع في السمع متفقا
 وغير ذلك لونه ووقته وفي السكر ذكر اجنسه وصفته اخرا او اسف
 والابيض مضرى او طير ردي وبله لا خلافة وضع في فضبه كذلك ولا
 يدخل اعلاه اذ لا حلا فيه ولا قشور ويقدر كل ذلك بالوزن **مسألة**
 وضع في الادهان كالسليط كيك ويذكر بلك وما اعصر منه وشاقته لا حلا
 حاله كذلك وكذا دهن الحيات وهو النشع والخبث دهن الخنظل ودهن
 الورد واللون والبان والزيت وان اخلفت صفتها ومنا فحقها **مسألة**
 وضع في الاطياب كالقنبر والتمك والصابون والورد وما الورد وما
 اللسان مقدر اكله بالوزن **مسألة** وضع في الخشب والخطب ونابا مع
 ذكر الخشب والنوع وفي القصب والقصبون نابا وفي الخشب جميع ما تنبت الارض
 وصرف الابواب مع ذكر الخشب والنوع والطول والعرض والرقه والغلظ
 واللون وما يحد للقي في ذكر نوعه وجنسه ووطوبته وكونه شريفا او جليا
 اذ الجبلي اقوى واصلب وان كانت تزييه ذكر الطول والعرض والقان شبه
 اذ الحاجة فيها الى قطع صفات مع الخشب ويقدر بالوزن وما كان للخطب
 ذكر الخشب والنوع والحجم والرقه والبوشه واللون اذ ليس مقصود او يقدر
 بالوزن **مسألة** وضع في الورد ذكر نوعه لصحي وروابي ولعاني وصفه كاجرة واسف وقته

دهن الحار يعمد في تسجل البراري
 واما دهن الخنظل فحده وسفر
 في الخطب ودهن الورد في الورد
 يورد خاصه الى السليط كيك
 اللوز لخصر ودهن الورد في
 وهو المجلد هو الفاني
 يد في نابا وكما في الارض
 وضع في السليط كيك
 وضع في السليط كيك
 والورد في الورد
 لعلنه في خط
 السليط كيك في خط

وعلطه رجه وهدرجه

بالوزن وضع في السيل الاما قد حكمت صفتها استماله على الرقش والعقب واليمن
 والنصال فيضرب صنبه وكذا لك ما قد تحت لعدن صنبه راقه وعلطه وضع
 فماله تحت لا مكان صنبه ويقدر بالوزن **مسألة** **ان** **سريع** **و** **سريع**
 الخفاف والغال حيث طافوا به معلومه **مسألة** لا استماله على اخلاط يصفها
فلا لا تلمه **مسألة** وضع في خد الغب اذ لا يخلط عليه ما ويقدر بالكيل وذكر
 العسق وفي خد الراس وحيان **ي** اصحها وضع فيهما وقيل لا يخلط اليها
 فيضرب محمولا كاللبن المبيض **فلا** الحمض لا يفتقر الى الماء وهذا مفسر
 فاسبه قشر المون والزمان ولا وضع في الاطياب المركب من اخلاط للجعله وضع
 في المفرد اذ لا جماله **مسألة** وضع في الاجزاء مع ذكر الخشب والرقه
 والغلظ واللون ويقدر بالوزن اما بالسفيه او بالقيان لا يقدر الخراج وغير
 الترح والبدور حيث يتعلق به العرض وضع في الآخر واللبن كذلك ولا يقع
 ان مستوطنه **مسألة** وضع في ثوب صغ غره نفع وفي العكر ردي
ي الاصع الصفة كلفته وان اسلم في ثوب مقصور مع **مسألة** وضع في السام
 في المركب حيث الى الترك من ضرورته كالشديد مع السمع واللبن مع الماء
 فاسبه نوى التمر او لمخلجه كالسبك المملوح والخشب المركب من الانجحه
 والمخ فاسبه قشر المون والزمان اذ القصد به صلاح غيره ولا وضع في المركب
 من مقصود ان على سويته كالحبيص المركب من البوق والقمل والنكت
 والتليط وغيرها والخر يشه من اللحم والبن والدهن وسائر التوابل والتنجار
 والزبرياج وسائر الطبايع المركب والمعاين كلها اذ التركيب مع الصبط
وصل في كيفية تسليم المسلم في مسله اذ كان
 من الورد مسحا سلم خافا اذ هو المقتاد وان كان رطبا سلم رطبا

وهو ان وضع اجزاء السليط
 واما في السليط كيك
 في الخطب ودهن الورد في الورد
 يورد خاصه الى السليط كيك
 اللوز لخصر ودهن الورد في
 وهو المجلد هو الفاني
 يد في نابا وكما في الارض
 وضع في السليط كيك
 وضع في السليط كيك
 والورد في الورد
 لعلنه في خط
 السليط كيك في خط

والخبر من الماء والديق والخلج

لا يبرأ او مذبذباً او متصفاً او مشدداً اذا لبس برطب وكنك القنبه
مسئله وحب قبول ما عجل لبرأ ذمه المعجل الى على المقادير في ايقاع الكيل
من زلزاله او طين او يلق مسأله واذا أسلم في مكيل سله نقيض النسي
والتراب وعقبي في العبي في الكيل لا الوزن وليس له الزباده على المقادير
ايضا الكيل من زلزاله او متد او يلق مسأله وحب قبول ما عجل لبرأ ذمه
المعجل الى المحوق مؤله الى وقت الحلول كغلق الحيوان او فتاد كالحجم والرطب
حيث له غرض بشاره او مونه حفظه فان امتنع فوجان قل من اوله بل لم المسلم
اليه التجديد اذا سطل فابن الباحل واذا امتنع من القبض بعد حلول الاجل
قبضه الحاكم لبرأ ذمه المسلم مسأله ولا يقع الصرف في المسلم فيه قبل
قبضه لعوله سلم من سلم في شيء ولا يصرفه الى شيء وكالمبيع قبل القبض **ورع**
فان فعله فقبضه المشتري احتمل ان لا يجري هذا القبض اذ قبضه لغريمه واذا
قبضه لم يكن له ببعه حتى يعيد الكيل لما من في البيع ولا يكفى ان يعطيه
وهو في مكيله اذ ليس كبلاناً ثانياً ولم يحسن فيه الصاعان مسأله وليس
للمسلم ان يستحيل بالمسلم فيه الى ما له ذمته اذ هو بيع له قبل قبضه وقد يبي
عنه ولو كان من قرض فتح كما من مسأله ومن له دين فباع من المديون
شيئاً بشرط ان يقضيه لم يصح له به سلم عن بيع وشرط فان قال اقضي ديني
بشرط ان ابعد منك صح القبض اذ هو مستحق ولغا الشرط **ولما ادل**
القضا بقاء فقيهه **في** فان قال اقضي ا جودما اعطيتك بشرط ان ابعد منك
ففعّل لم يصح اذ القبض هنا غير مستحق وقد قال صلى الله عليه واله ما بال
اعوام الخبز قلت ولزمه عن بيع وشرط مسأله وبيع فيه الخطا والابا
قبل القبض وبعده **احكاما** اذ لا مانع مسأله ولو قال عجل لي وانا اخطا

[illegible]

والقول للمشتري في بغي عيب ادعى البائع حذو وثه عنده غير العيب القبله
 اذا كان صل عدمه ولمسه ايضا على القطع واذا اختلفا في كون الشيء عيبا
 بين المشتري اذا كان صل السلامة وبينه عدلان من اهل الخبته في المبيع
 والقول له في انكار الرضا ونوال العيب اذا كان صل عدمهما **مسألة** والقول
 لمكان الحيث والاحل اذا كان صل عدمهما ولمكان مضي مدتهما والاحل طول منهما
 لذلك والقول لمكان رويه المبيع اذا كان صل عدمهما **فان** اقربا لزويه وانكر
 كونها مبيع بين اذ الطاهر اخطأها بعد فراغها **قلت** وفيه نظر والقول
 للبائع في عدم مغيب الوكيل بالمشتري اذ يرد فسخ العقد والطاهر لزمه
 والقول للمشتري في بغي تبدي البائع من العيب وفي الانصاف العكس ولعله
مسألة واذا وجب التحالف بين الحاكم بينهما اذا لم يتركه اذ يعود
 المبيع للبائع والتمس للمشتري وقبل بل يقدم البائع لقوله صل اذا اختلف
 المتبايعان والقول قول البائع فقدمه واذا حذبه اقوى اذ يحاول عود
 المبيع اليه وقيل بل المشتري اذ المبيع في ملكه فيسبب التحليف **فان**
 لا مريه فاستوى **فان** الواحد على واحد من واحد فيها نفي واثبات
 نحو وانه ما يغنيها بالقول ولقد يغنيها باليمين وقيل يمينان واذا حلف البائع
 خير المشتري بين ان ياتخذ المبيع بالحلف عليه البائع او يحلف كذلك وينفخ
 المبيع وهو معنى قوله صل والمبتاع بالحيث وكيفيه اليمينين ان يقول
 وانه ما بقته بالقول ثم يحيد المشتري **فان** اخطأ التحليف حلف الاول والله
 ما استنطقه باليمين ثم حلف البائع اليمين الثانية لقد بقته باليمين ثم حلف
 المشتري الثانية لقد استرته بالقول اصحهما يقدم الثاني اذ هو الاصل
 في التحليف وقيل بالاثبات كاللعان فلما بين الحقوق شرعت

الى ولا سيما بالادوية
 القاسية الدال لفظ المشتري
 ملحقه للبايع اما الامام ياب
 في عدة لانه على ذلك
 المسم به من ربه ورواه
 الرضا واسامه زاذي
 كاد يخرجه والبايع
 ربا هو الثاني فاحول
 الباع عليه تعصيا
 فاستوى **فان** الواحد
 على واحد من واحد
 فيها نفي واثبات
 نحو وانه ما يغنيها
 بالقول ولقد يغنيها
 باليمين وقيل يمينان
 واذا حلف البائع
 خير المشتري بين ان
 ياتخذ المبيع بالحلف
 عليه البائع او يحلف
 كذلك وينفخ المبيع
 وهو معنى قوله صل
 والمبتاع بالحيث
 وكيفيه اليمينين
 ان يقول وانه ما
 بقته بالقول ثم
 يحيد المشتري **فان**
 اخطأ التحليف
 حلف الاول والله
 ما استنطقه
 باليمين ثم حلف
 البائع اليمين
 الثانية لقد بقته
 باليمين ثم حلف
 المشتري الثانية
 لقد استرته
 بالقول اصحهما
 يقدم الثاني
 اذ هو الاصل
 في التحليف
 وقيل بالاثبات
 كاللعان فلما
 بين الحقوق
 شرعت

فان حلف لعدلهما باليمين اعاذ بالفسخ وفي كون النكول اقرار خلاف شيئا في
 لا يلزم الحق بالكل حتى حلف غير الناكل باستحقاقه **مسألة**
 واذا اختلفا لم يطل العقد لمجرد التحالف بل بالفسخ اذ العقد ومع مباحا
 الملك ولا يرفع الا بحكم او تراض وكلوا منا حيقا وقوله صل فان استجروا والى
 وقيل يفسخ التحالف من غير فسخ كان بقاء النكاح باللعان **فان** لا يشترط
 الاصل **فان** اذ افسخ التحالف فمضى كونه اليهما او الى الحاكم وجهان في الحاكم
 لاجل الخلاف كالفسخ باعسان النفقة وقيل الى من شامنها الى حول النقص
 كالفسخ بالعيب **فان** وفي انفساخه طاهر او باطنا وجوه يفسخ فيما كلف
 اللعان والعيب في الظاهر فقط اذ موجه جهالة الثمن واما يحل طاهر او باطنا
فان كان مبدئي الزيادة في الثمن طالما انفسخ طاهرا فبقا اذ هو غاصب في
 الباطن والا فطاهر او باطنا اذ ليس بغاصب اذ هو وحده من ملكه موقوف
 بالايضا ولم يحصل **مسألة** واذا تم الفسخ تراعى الباقى ومثل النكاح
 او قيمته للمبتاع **فان** الواحد وممنه يوم فسخه اذ هو وقت الضمان وقيل يوم
 النكاح اذ هو وقت لزوم القيمة وقيل وقت الفسخ من الفسخ الى النكاح وقيل
 اقلهما والصحيح **فان** **فان** كان قد بقي في يد المشتري لزمه الا ان يترك
 ما اوجب ضمان النكاح او حذر من النقص **فان** كان المبيع عيبا فان يترك
 او كوتب فكل النكاح كان من هوئا او موحرا افسحا اذ يطري علمهما الفسخ
 للاعتدال والقول للمشتري في قدر الثمن قيمه النكاح لانه عاذا
مسألة الشفعة في من السبع نقض الوتر
 اذ السبع انضم الى ملكه ملكا وقيل من باوه سابع اي يتبعها ولدها اذ سابع
 المشتري لما حذمه حقا وفي المشرع الحق المختص بالشريك ومن خصمه

Copy University

لا شفقه الذي على المسلم وتحوه ولا على مثله في خططنا الا في المقتول **موجب**
فصل الدليل فثبت لله في الوجه من قبله فضل ما دونها وقوله
 تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وهو على علم لا يدرك
 بهودى الحق وفي ذلك تحذير خططنا عليهم فالواشع لرفع الضرر كما يحق
 كالذي في القربى فثبت النقص في القياس ومن استعمله فهو بشرط استقامتهم
 على ما وضع عليهم في الدين من الحزبه وغيره الا من من **دفع** اذ اصحنا القيد
 المسلم من الذي يوتى بسعه صحت شفقه فيه كذلك ومن قبل العقد
 لم يصح **مسئله** ومسحقا الصبي في ضعفه **دلي** لا مطلقا **ع** حتى يبلغ لنا
 عموم الدليل والاحكام فليها **فرع** وعلى الولي طلبها من المصلح كما في الشرا
 والا الله وفعلها الحاكم لما في تركها من الضرر بخلاف الشرا فهو كسب لا دفع
 ضرر فلم يلزم الولي ولا تبطل بفقرها كالدن ولا بفقرها الرشد
هـ **س** وتبطل ان طلبها الولي كحيط او فقر والا فلا فله طلبها بعد ذلك **ج** **و**
 سطل مطلقا **فرع** لا تبطل باطلاه مطلقا قلنا بصر فانه نافذ مع **المطل**
 كالوكيل **فصل** في اسبابها **مسئله** اسبابها اربعة
 من تبه الخلطه ثم الشرب ثم في الطريق ثم الحوان الملائق
خص لا ترتيب بين الشرب والطريق قلنا يجمع خدين حق الما وحوان الحوي
 والطريق حق واحد ثم ان لمرتكب الطريق فتح ابواب اليها بخلاف شريك
 الشرب فليس له دفع فوجهه الى نصيبه غير المقادير واما وجوب الترتيب اما
 الخلطه فتقدمت للاجماع عليها واما الشرب فلها من واما الطريق ولان
 الضرر فيها اكثر من الضرر في الحوان وهي شريعت لدفعه ولذلك
 قدم الخلطه ثم شريك الشرب **س** **د** **الاماميه** لا شفقه الا للخلطه لنا

ما سبق في **الحسين** **موجب** ولا ترتيب في الطلب بين الجار والخلطه وتحوه
 اذ سبها العقد لا ترك الخلطه فلو اخذها الما حتى ينزلها الخلطه بطلت
 وقيل لا اذ لا فانه في مقدمه فلنا كنفيد الغايب **مسئله** ولا شفقه الا بهك
 لا يعاربه وكما **مسئله** **س** ولو اشترى دمي رصا حرا وخسر فلا
 شفقه للمسلم اذ العقد فثبت قبل بل صحح ويد مع فمنا كواشع
 بعوض **مسئله** ولا باحد من الحوي جزئهم اذ هو حرام **فصل** بل قد
 ملكوه كائنان عروضا **مسئله** ولو قال لام ولدك ان خدمت اولادي
 بعد موتي سنة فلك نصف كذا ولا شفقه اذ اوعلت اذ لا شفقه لها
 بالوصيه او الاجاره وكلاهما غير موجب **فصل** اما الاجاره القدر
 ففيها خلاف سياتي ان شاء الله تعالى **مسئله** والوارث غير خلفه فلا
 شفقه له اذ لا شفقه في تركه مستغر فيه الا بعد الايقاع او الاثر كما مر **ج**
ح **الاماميه** لا شفقه له مطلقا منع الدين انما مال الملك **س** بل شفقهها
 اذ هو حليفه لنا مامن في البيع **مسئله** والموقوف عليه لا يشفع بالو
 اذ ليس مالك كما لا يسمي فيه لطلبه الملك وقيل ان جعلت رقبته
 للمصرف فله ان يشفع به لضرره **ومر** **فصل** ولا شفقه بحق وقيل
 طاهر قوله الا به ثبوته فانه وقيل ان كان مستقلا كحوي ما في مباح بيع الى
 جنبه ارض **فصل** لا ضرر على صاحب الحق بخلاف الملك **مسئله** **هـ**
 ومن باع ارضا فيها ريع او مثرا جخل في البيع ثبتت الشفقه في الكل **س**
 لا الا في الارض **فصل** بنا على الا شفقه في المقتول وقد ابطالناه
مسئله ومن اطل شفقه ثم قابل البيعان لم تبطل شفقه **مسئله**
 ولا تبطل بوجه المشتري ولا الشفيع كونهما وشيا ان شاء الله تعالى **مسئله**

والله اعلم
 بحقيقة ما لا يدرك

وَالْمَقْلَسُ الْأَضْرُ بِالْشَفْعَةِ وَتَرْكُهَا إِذَا لَجَّزَ عَلَى التَّمَكُّ لَأَجْلِهَا وَدِيْنُهُمْ لَا يَبْلُغُ
أَذِيَّتُهُ عَلَى الشَّيْءِ بِذِمَّتِهِ وَلَا ضَرَرٌ عَلَيْهِمْ وَلِلْمَكَّاتِ الشَّفْعُ أَوِ التَّرَكُّ وَلَا أَغْرَ
لِلشَّيْءِ لِمَكَّةِ الشَّرَفِ وَلِلْمَادُونِ الشَّفْعُ كَالشَّرَفِ فَإِنْ عَفَا لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ الشَّيْءِ إِذَا هُوَ
الْمَسْكُونُ **مَسْلُكُهُ** وَلِلْوَلِيِّ أَنْ يَسْعَ نَصِيبَ الصَّبِيِّ لِلصَّالِحَةِ وَفِي بَطْلَانِ شَفْعَتِهِ
لِنَفْسِهِ يَتَوَلَّى الْبَيْعَ تَرْجُحًا فِي رَأْيِ اللَّهِ عَالِي **ي** وَلِلْوَقْفِيِّ أَنْ يَسْعَ لِلْجَمَلِ
أَنْ يَسْعَ لَا إِذَا لَمْ يَطْلُغْ بِهِ قُلُوبًا كَالْوَقْفِيِّ مِثْلَهُ وَالْمِيرَاتِ **وَرَع** وَلِلْوَقْفِيِّ الْمُنْحَدِ
الشَّفْعَةَ وَقِيلَ لَا إِذَا مَكَدَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَصْرُ **وَلَا الْمَسْكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ**
وَالضَّرَرُ عَلَيْهِمُ الرِّبَا وَلَا شَفْعَةُ لَيْسَ الْمَالُ وَقِيلَ يَسْعُ وَلَنَا الْأَخْصَامُ
فصل في السَّعْيِ بِالشَّرْبِ مَسْلُكُهُ **نَصَح** مَسْحُوقٌ إِذَا شَرِبَتْ
لِدَمْعِ الضَّرَرِ وَالضَّرَرُ بِالْمَرَاخِمِ عَلَيْهِ كَالضَّرَرِ فِي الْخَلْطَةِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ
الشَّرِكَةِ فِي الشَّقِيِّ بِالْإِنْفَازِ أَوْ بِالْإِبَارَةِ أَوْ بِالِاتِّحَامِ وَلَا شَفْعَةَ لِلْعَالِي مَعَ الْأَفْضَلِ
مِنْ شَرِكِ الشَّرْبِ إِذَا يَنْقَطِعُ حَقُّ الْعَالِي عَمَّا يَتَعَدَّى الْمُسْبِقُ وَتَقَاطُرُ الْأَفْضَلِ
فَهُوَ **أَخْصَرُ** **نَصَحِي** **قَرِي** **أَخْصَرُ** بَلْ يَسْتَوُونَ لَا شَفْعَةَ لَهُمْ فِي السَّبَبِ وَهُوَ
ضَرَرٌ الْمَرَاخِمِ فِي السَّوَاتِي **وَلَا** ضَرَرٌ إِلَّا خَصًّا كَثْرًا فَاسْتَبَدَّ الْخَلِيطُ
وَرَع وَلَوْ قَسَمَ الشَّرِكُ فِي الْعَذَرِ مِائَةً إِلَى ثَلَاثِ نَوَاجِي فَبِعَتْ أَرْضٌ فِي
نَاحِيَةٍ كَانَتْ الشَّفْعَةُ لَهَا أَوْ إِذَا هُمُ أَخْصَرُ مِنْ أَهْلِ النَّاحِيَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ **ي**
بَلْ يَسْتَوُونَ كَأَمِنْ **وَلَا** إِلَّا خَصًّا كَثْرًا فَاسْتَبَدَّ الْخَلِيطُ **وَرَع** وَمِنْ أَحَقِّ
الْأَرْضِ بِالشَّفْعَةِ اسْمُ حَقِّ تَصْيِيدِ مَلِكٍ مِنْ كَلَوِ اسْتِرَاةٍ أَوْ قِيلَ لَا لَا سَوَاءٌ بَيْنَهُمَا
فِي الْعَذَرِ **وَلَا** الْحَقُّ يَدْخُلُ تَعَامُ **مَسْلُكُهُ** وَمِنْ لَهُ عَلَى خَيْرَتَيْنِ أَوْ مَرَقَةٍ
فَبِعَتْ الْأَرْضُ الَّذِي مَقْتَنَاهُ ذَلِكَ النَهْرُ فَلَهُ الشَّفْعَةُ فِيهِمَا إِنْ لَمْ يَسْتَرِ الْبَايِعُ
النَهْرَ وَوَدَّكَ حَيْثُ وَإِنْ النَهْرُ مَكَدٌ لِلْبَايِعِ وَمِنْ كَالِ الْخَامِكَةِ لِصَاحِبِهَا

او التمر ملك لصاحب الرخا اذ لا يماور سحر فيهما الا مع ذلك ومع الاستغنى
لا مقتضى للشفعة **مسألة** والاستزك في الصباية هي فصله الاعلى سوا
وقد نفع الاسفل او مجرد الاساخ في الصباية كالاستزك في النهر والصبا
هي فصله ولا شفعة بين الاسفل والاعلى اذ لا شركة بل تسوي بينهما
الحصول العله وهي كونه يتعلق بالشرب والحصول الضرب بل تسويهما في
مصول كفايه وعدمها **قلت** لم يستزك في جز من الارض بخلاف الجازم
وشربك الطريق والشرب فافترقا واما اهل الصباية فالشفعة وذات
بينهم ثابتة فلا واحد اكا شرب الطعم في النهر **مسألة** ولا شفعة لرب
الارض في الشجر المبيع منها ولا العكس **ابو جعفر** ولا بين ذوي غلب وسفل
اذ لم يستزك في شئ **وصل في الشزك في الطريق**
مسألة وهو سب للشفعة **مسألة** لا لما من **مسألة** واما يلبس بالطريق
المملوك قارها لا مجرد المزدور كالتحكك النافذ اذ لا بد من الاستزك بين
المتدع والمستزك في ملكه جز متصل بالمبيع **مسألة** وتسحبها الا حق ولا خفض
فاذا سعت دار في رواف مستند والشفعة لمن خلفها الى داخله لا الى خارجها لا رواف
حقه **نص احمد في مرض** بل يستويون لما مامر وان كان داخلها مستمدا في
كونها النافذ خلاف سباني **مسألة** ولا فصل بكون السب كخبط باسمهم
مع خبط بينهم واحد او شريك في السب من جهات والا حزم من جهة واحد فالشفعة
صمان ولا فصل لمن شبه اكثر لا شريكهما في الخصومة ولا بكثر السب
المحصل كحذاء وشريك في طريق والاخر شريك في الطريق غير محاور فستويان
لاستوائهما في السب **الموتوي** بل من بعدد شبهة الحق انفق اما احده اذ كان
لكثره اثر في القوم ككثر العدل وكثر الاخبار واما من جهة قلب وهو موتوي

ادشركت للصبر وخبرته اكثر فاشبه الخليط مع الجار **فصل في**
الحكم في شئ **مسألة** عوسب للشفقة حيث لا اخضر منه لقوله صلح
 والجار اخو شفقة الجار ولنضرت الجار من جاره بدليل قوله صلح الجار
 قبل البان ولقوله صلح العداوة في الامل والخصب في الجيران **مسألة**
من كان عمره من عبد الغنم عهده كمن في مديح عند الله من الحسن الامامه
 لا شفقة له لقوله صلح الشفقة فيها لم يقسم فاذا وقعت الحبوب وصرفت
 الطير وفي شفقة وقوله لا شفقة الا لشريك **فصل** معارف صان بار ويا فيحلا
 على ان لا شفقة للجوار مع الشريك والخليط اذا اقتسم صان جارا **مسألة**
 ولا شفقة به الا مع البلاصق من غير فصل ولا حق له مع شريك في الاصل والشرك
 او الطير في احما غايه من انثته وسنوي المجاورون من الحمامات الاربع
 مع عدم المفضل **فصل** **مسألة** ولا شفقة الحكم بشفقة الجار لا محل
 الخلا في **مسألة** بل شفقة لما افقه النفس **فصل** النفس الظني كالاختصاص **مسألة**
 واذا اسقطها الا من تحت للذي يليه كلو عبد الاول وكالوصيه بعد الابن من
 الدين **مسألة** لكن بشرط ان لا يوصى بطلبها بعد العلم ولو علم بالاخص كوجه تفسيد
 القاء بالطلب عند العلم قبل موافقه المشتري **فصل** بل بطل حق الادب بقفرو
 الاعلى عنها الا حيث يجد له سببا لا ثم للثبوت الاستحقاق مع حصول الاخضر
 الا حيث يجد له سبب بعد عفو الاعلى **فصل** كلما تجد الجار سبب فيقول
 للخليط فيقول الحال الاولى تثبت للاجنى بعد عفو الاعلى ان طلب عند علم
 بالقفرو ولا عين بتفقد به الطلب على ذلك الا لا ثم له لعبه استحقاقه **فصل**
 على الغائب وبني حكمه **مسألة** وتجب للمائة حسب الوش لا الا نصبا
 ادلوا بذكر كل لا شفقة جميعا **فصل** **مسألة** بل بحسب النصبا اذ الموحد

يتحقق بعد السبب
 التام في البيع

وكانت بحسبه ككسب القيد ومن الشتم واجن البان **فصل** **مسألة** لو اشترى احد
 هنا لم يخذن فوقها باخذ مع الاجتماع فاقترقا **مسألة** وكسب لادنى
 الحاضن مع غيبه الا على ومضى حكمه اذ هو الا حق وحكم الادنى حكم المشتري
مسألة ومن اشترى صبيعتين موصيتين مفرقتين شفقة وفي احدهما سبب
 شفقة دون الاخرى صحت في ذات السبب وحدها لا الا ان يخذنها معا لئلا
 يفوق شفقة المشتري **فصل** **مسألة** لو اشترى صبيعتين موصيتين مفرقتين شفقة وفي احدهما سبب
 ومن اشترى دائن مثلا صبيعتين في احدهما سبب شفقة لرجل فله الشفقة فيها
 دون الاخرى القيد من السبب **مسألة** مع البلاصق يخذنها معا ويتركها لئلا يفوق
 الشفقة **فصل** **مسألة** ان المصلاصقين كالدار الواحد لا يصلح الرضه كما لم يرد الوالد
مسألة واذا اشترى جماعة شيئا ولم يشفق ان يشترع بعضه ويعفو عن الباقي اذ عقيد
 بمن له عقود لا لئلا يفوق الشفقة لئلا الواحد **فصل** كل واحد كالمسرد دون
 الشفقة اما بغير الواحد وان وكلوا واحدا بالشرى ولا شفقة الا في الجمع اذ المكفوق
 تعلق بالوكيل كلوا سائرهما **مسألة** وليس للشفقة طلب بعض المسع
 حيث اشترى المشتري والبايع لما في تفرق الشفقة من الضرر **مسألة** ان تميزت
 المقتضى كلو كانت عقود **فصل** **مسألة** فان اشترى شيئا من سبب
 لم تنفع الشفقة في بعضه كلو كان من شئخص **مسألة** نصع او بعد البايح كعقد
 العقود **فصل** **مسألة** الا اعتبارا بالمشتري اذ القله الضرر **مسألة** ولا خصوصية
 توصي القيد بشفقة سوى ما من ولومات بلا ثم اخذ من صبيعه مشافه بغير
 وكل منهم اثنان فباع احد البين فالشفقة لا خبه وبني فله على سوى ادلا
 للاخ **مسألة** بل هو اخضر باخيه اذ استحقاقا من حبه واخذ وهو الارث
 من ابهما دون بني القيد وادلومات ورثا اخوه ووهبهم اذ استحقاقا من

Copying University

واستقر بالطلب وتملك بالحكم قلت وهم متفقون في الطغي **ي** خلا اقول
 اولى لتعليقه الاستحقاق بالطلب اذ من الطلب الاستحقاق **وسمع الحكم**
 وانفقوا ان لا ملك قبل الحكم او التسليم او الاخذ **مسئله** وهي قوله
 لقوله سلم الشفعة كمنطقة فقال **س** بل على التراخي ايد فلا تبطل الا بالقبول
 بنفسه نحو ان يطلبه غيره كما ينبغي لقوله سلم فتركه الحق به ولم يفضل ولا لها التيقن
 حينئذ القصاص **س** والمشتري ان يرافقه لتجيز الاحد او الترك لما في المصلحة من
 الضرر لتركه الغرض والى ما عاينه طلبها **س** خبر الى ثلاثة ايام اذ لا دليل على
 القوة وفي الزيادة اضرار كما من وهي اخر جدد القله واول حب العتق **ي** الى
 سنة لما اوله سلم الشفعة لمن وانها ولا قياس مع التفرع **س** والمقتضى والموت
 المقتضى تحت لا بعد من تراخي ولا يجب استرعها من فلا يقتصر في كسب الخلف او
 شدة الجزى فلم يقتصر واجل **مسئله** ولا ياخذها الشفيع قسرا بل يحكم
 او يراض اذ قد ملكتها المشتري فلا يزول الا بها كسائر الاملاك **مسئله**
 بل له اخذها قسرا اذ يحكم لرفع الخلاف وهي ثابتة بالنقص والاجماع
 قلت ابل الخلاف في اصلها وكيفية اخذها كما من **مسئله** ولا تبطل بترجي
 الشفيع قبل العلم بالبيع كخيار العيب او بغير التمتين او جنته او بغير المشتري
 اذ قد يكون له غرض في تركها او اخذها بحسب اختلاف ذلك فحمله عند من علم
 ذلك بطلت بتراحيه الا لغيره ككونه في صلوة قرينه **س** يغتفر انما
 الوضوء وليس الساب واعلا والباب لحفظ المال وشدة البهيمه للركوب
 مع البعد والعطاس والشغال ونحو ذلك **س** ومرض البقرة في غرة
س ومع المرض الحثيث يوكل وان بطلت الا ان يبعد **س** لا يجب التوكيد اذ
 قد يخشى بغيرها او طلبه الغرض **س** ونحو ذلك بغير غرض وجب والا

والا فلا لنا ملكه من التوكيد كملكه من الطلب بنفسه فيبطل بتركه
 والحسن بغير حق ملكه التملك منه كما لمرض مسله وتبطل شفعه
 الغائب بتراحيه بعد كمال الشهادة له على البيع من غير ان يشار فورا
 او وكيله واشهد لم تبطل اذ لم يضرط فان بعدت الشراء والتوكيد ففي وجوب
 الاشهاد على طلبها تردد الاصح محب اخذ بالترك بعد معرفتها فان لم يشهد ان
 شئ لا حلقها فوجها **ي** اصحهما لا يبطل اذ الطاهر في مشيئة غيب الظاهر
 انه لا حلقها وقيل تبطل لا جمل **قلت** اذن للزم التوكيد الاشهاد ولا قابلية
والمرجع فان كان فوق مسافة ثلاث لم يبطل بتراحيه وقيل تبطل كن
 حيث المسافة مبني مع الحكم على الغائب بطلب الحاكم وكذا من المشتري مسله
 واذا انى بغير لفظ الطلب المقتضى في بطلت كقوله عندك لي شفعة او انا آمن
 عليك او الشراء بوجوب لي عليك او نحو ذلك فان قاله هذا لم يبطل كلوصل البيع
 او التمن وصيغها قد شفعك او انا استشفعت في كذا او ما في معناها مسله
 واذا طلب الشفيع **س** بالتمن امهله الحاكم **س** ثلاث ايام او اكثر
 على ما يرى كما جيل المشتري حتى يحضر التمن ويرد **ي** **مسئله** لا زيادة على
 الثلاث لا ضررا لها فتشبه المولى ومن شق شق الله عليه والى ثلاث لا شق
 على ابيها او مقتضى في مواضع كاستئابة المريد وقوله بخامس في دأركم
 ثلاث ايام واذا هي اول الكثرة واخر القليل وحكي **س** حوانها الى شئ
ي ولا عرف احدا قال بذلك **س** لا يزيد على العشر لا ضررا لها **قلت** الاقرب
 ذلك موضع اجتماع الحاكم متمن بالشفيع غير المضر وهو مختلف باختلاف
 احوال الجهات والاشخاص والاثبات وذلك مقتضى كلام **ي** في الحكم
مسله ولا تبطل الشفعة مطلقا الشفيع بعد مضي الاجل اذ قد يفرق بين

Copy University

صفتی بخ نامی و کرمها
موسد بد الواد و فال بعضی
اکوئی با بعضی
و هو فانی فی الدنیا
میرزا علی
الحمد لله
رحمه الله

[illegible]

قال بايع لا شحقا والشفقة عليه والمشتري لا جمل فتح عقده **ما قلنا على**
 الحكم على الغائب **مسألة** وعلى السفيح تعجيل الثمن الموجه اذ ملكه
 مبتدأ ولا باجل الا بشرط متجدد كما جمل المشتري **مسألة** بل يلزمه
 على الوجه الذي لم يشره المشتري اذ هو كالكيل له فاستويا كواشترامه مشهور
 او يرضى فعلى السفيح مثلها **مسألة** لكن حيث اقترن الاجل بالعقد لا يبعد ويحقق
 المشتري اذ ما وقع بعد العقد لا يلحق الشفيح كالزيادة في الثمن **ولنا**
 الذي هو مختلف والمأثر في البائع بدمه المشتري لا بدمه السفيح ولزمه
 التعجيل **مسألة** يرضى الشفيح بين تعجيل الثمن فيما جاز البيع او باختيار الاخذ
 حتى يجل الاجل اذ الذمة تختلف والمأثر في البائع بدمه المشتري لا بدمه
 الشفيح **مسألة** بل يسلم السفيح سبعة قساوي الثمن الموجه اذ لم يرض البائع
 بدمه وفي تعجيله التقدير بزيادة في الصفه **ولنا** في ناخير الاخذ اضرار بالشفيح
 وفي البايع اضرار بالبائع اذ لم يرض بدمه السفيح وفي دفع السلعة
 اضرار بالمشتري فتعين من هنا اذ هو الايضاف **مسألة** وعلى الشفيح تحمل
 احوال **إجماعا** ووجوب الاموال الى الثلاث استصحابا والقياس خلافه
مسألة وللمالك الحكم للشفيح قبل اخصاره الثمن اذ قد ملكه كالمشتري
مسألة لا يضر ان بالمشتري التحسين بدمه **قلنا** لا يضر في اموال التلا
 ويؤثر **مسألة** وفهده البيع والكتاب على المشتري حيث اخذ منه اذ قد
 مال ملكه البائع وانفق والحد من البائع وعلى الخلاف وقد مر **بفرض**
 عهد البيع على المشتري وفهده المشتري على البائع فيمضي على ما قرره
 لتسليمه للشفيح اذ اخذ من البائع ثبوت التسليم المتحقق بالبيع فلا تثبت
 الشفقة اذ هي فرع عقد المشتري **ان الصانع** فان غاب المشتري او اشغ

او ام الحاكم من يتسلمه الى السفيح عن المشتري ثم يبله الى السفيح وان حكم
 على البائع بتسليمه كالقبض من المشتري لا جمل الولاية **مسألة** انما من اخذ
 من البائع ثم فسخ وان له قبضه من حيث وجد **مسألة** فان امتنع السفيح من قبضه
 الا من السفيح المشتري فوجبه **مسألة** انما لا يملك المشتري القبض لعقده
 حق الشفيح بالقبض وقيل بكلف اذ هو كالبايع قبله من التسليم **ولنا**
 لا مقضى لوجوبه لعقده الحق بالقبض **مسألة** وللبائع حبس السفيح
 حتى يفر الثمن اليه او الى المشتري اذ يرجع عليه وليس للمشتري مطال البائع بوجوبه
 السفيح اذ الثمن لازم فلا سقوط بالشفقة اذ لا يبر من بطلانها فاذا صحت تراد
 للامحاط على ان البائع لا يرضى الثمن **مسألة** وللبيع الرد بمثل
 ما روي به المشتري اذ عقده سب ملكه فواجب به وجب له **ولنا**
 وفي خيار الاطراف ما من **مسألة** واذا ملك السب بعقد واستدعت الشفقة
 اذ قد ملك بالقبض فصح سبها فاستحق به **مسألة** لا يطلانه **والحق**
 بل لعدم استقرار **قلنا** الملك كاف اذ لم يفسد له ليلها **مسألة** فان فسح بمكده
 بعد الحكم لم يطل اذ قد استقر ملك الشفيح له لا قبله فيبطل **مسألة** واذا لم
 يملك السفيح مثل الثمن اجل حتى يجد اذ هو معد ولا يملك المشتري في البيع كل
 تصرف **مسألة** استعمله او غيره ليلها يلحقه ضرر بالحق **ولنا** متى وجد صحت
 الشفقة فيسلم الباقي وفيه التالف وقيل بل يسلم الشفيح القيمة لتعد
 المثل كلو كان قيميا وقيل بل تطل الشفقة كلو كان مقسرا **ولنا** القرب
 هنا ممكن فافترقا **مسألة** وللشفيح نقص مقاسمه المشتري وان وقعت
 بامر الحاكم مقاسمه الاجنبى وكفرض وقفه وعقده وبقية **مسألة** بل قد صحت
 اخراجه المشتري وكيل للشفيح كما من قلنا لا مسلم **ان** وقعت بحكم لم يرض

في الاختصاص والانتفاء **قلت** لا يابى للملكه ان تقسمه الفصول **مسألة**
وعلم السفيج بالقبيل نطل الرد فان حله رده **مسألة** والمشتري على البايع
ان حله **قلت** فان اخذ السفيج من البايع رده عليه لما مر فان رضى السفيج
بالقبيل لا المشتري فيعرج جوع المشتري بالارتش حيث اخذ منه **مسألة**
واذا استحق المبيع رجع السفيج على من اخذ منه اذا لم يرك عليه **مسألة**
على المشتري مطلقا اذا الشفعة مستحقة عليه وهو رجع على البايع **مسألة**
البايع مطلقا اذ هو مستند ملك المشتري والسفيج لنا ما مر فرع ورجع
بغير امان الغرض والبناء اذ حله بالتراضي لاجل الغرض لا بالحكم **مسألة**
قلت لا موجب **مسألة** وتوالت الشفعة ان مات عبد الطلب اذ صار بالطلب
حقه مستحقا كالتزك وكحيات الغيب **مسألة** الطلب ليس بشرط اذ يجب بنفس
البيع فاذا مات قبل العلم او التمكن من الطلب ورثت لا بعد بطلانها ليعفو
او بغيره **مسألة** لا يورث بل سطل اذ هي حيازة لا استيلاء مال كحيات الغيب
والا قاله **قلت** بل حيازة مشروعة لدفع الضرر كحيات الغيب **مسألة** واذا
اشترى منقول وغيره منقول بصفقة واحدة صحمت الشفعة فيها **قلت** ان
حصل سبب في كل واحد والا ففى ذوى السبب وحده كما مر **مسألة** في غير المنقول
فقط **المسعودي** لا سطل فيها الا لا يفرق الصفقة **مسألة** لا بناء على مسعوي المبيع
وقد اطلناه **مسألة** واذا اشترى الشيء بتدبير معين فشفع فيه ثم استحق
ذلك التقد لم سطل الشفعة لا اذ لا سطل البيع **مسألة** سطل لفساد البيع ليعينه عند
كالحرم **مسألة** واذا حكم للمبايعين ان يخلعوا بصفقة واحدة لا يجمع وكذا لو
لشخصين مجموعا فليشفع له شرك استحق حصته **فصل** في حكم الشفعة
بعد نياجه المبيع **مسألة** اذا غرس المشتري او بناه في المبيع

بعد الحكم بالشفقة حكمه حكم الغائب لا يستقر ملك السفيج وقوله صلح لم يعرف
ظالمه حق والسليم بالراضي مع قبول الشفيج **مسألة** الحكم في ذلك **مسألة** وان
صلح السليم بلفظ محتمل كملكه لمن تستحق الشفعة ولا بقوله سلمت ما لم يقل
السفيج قبلت وكالقبول بعد الم سوال او قبض المبيع بعد السليم اذ هي نقل
ملك فاعترض الاحتباب والقبول والرد قابلا للبركة للشفيع او للمشتري ليس للمبايع
صراحة وقبض المشتري للتمسك من السفيج ليس تسلما لا اعتناء بشرطه بالحكم
فرع والمبيع بعد الحكم بالشفقة كالا ما مر مع المشتري لا تضمن الا بغيره والشفيع
بغيره قبل قبضه ولا يرجع بما غرم فيه كالعاصب واما بعد السليم باللفظ
فكالمبيع قبل السليم لا نقاله بالملأ فوطه **مسألة** فان غرس وبنى قبل الحكم
وقبلهما وقبل العلم بان ترشفيعا او اتماما وفعه وكالمشتري يجب رجع
المعني وسياتي ان شاء الله تعالى **مسألة** وله الانتفاع والا تلاف بعد العلم وقبل
الطلب اذ لا يستحق الا به ولو منع ملكه المالك من التصرف فيه ملحقه قبل ثبوت
حق فيه للمشتري لثبوت ثبوته في المستقبل اضررنا باهل الا ملككم فاما بعد الطلب
فليس له ذلك لثبوت الحق **قلت** لا ضمان ولو اختلفوا لا احد ولو استعملوا في
قبل السليم او الحكم حق لا ملك ولا قيمة للمحقوق **مسألة** العين بالعلم
فحرم التصرف بغيره **مسألة** بل بالطلب والمرا فقه اذ لا يجب تسليمها الا بعد ههنا
ولا ياتر بها ستماله قبل وجوب تسليمها وقول **مسألة** العين بالعلم ان الشفعة مشروعة
عريت لا بقول عليه اذ اذ كان لا يوجب حقا ما لم يتعين مباحه **مسألة** فان غرس
بعد الطلب امر بالعلم ولا انش لا لاجل تدبيره لا قبله **مسألة** وكذا لو غرس قبل العلم
بالشفيع فمعه لا نه منقول با نفس المزا **قلت** في الحكم لا الا **مسألة** وكذا لو غرس
قبل العلم بالسفيج الحكم فاذا امر بالعلم استحق الا انش مطلقا بل بعد المشتري

من اخذ لقمه او الفلج **قلت** هو بعد الطلب متعلق وقيل غير متعلق فسد حكمها
 وحيث البنا والغرس لا قيمة له لا يلزم السفيع شي **قلت** لكن لما كان فقه
 وان تصالحا منى جان لقوله صلح الصلح جاز بين المسلمين **فرع** واما الزرع
 فليس فيه حث لم يدره المشتري ولا يبينه كالمسحوق وحسب بده بعد الطلب
 بطل للعدوي **ي** بل يقال منتهاه بالاجته وقابا الغرضين **قلت** وجه ذلك
 مع كونه متعلقا **فرع** وحيث لزومه الفلج فتمرد بقلعة الحاكم فان لم يكن
 والشفيق اذ له ولا يبرح دفع الضرر عن نفسه **مسئل** وللشفيق الفوارس
 الاصلية ان حكم له وهي متصلة اذ المشتري كالوكيل للشفيق بالمسري فكان الملك
 له بالضرر وهو من يوم العقد **فرع** مع المشتري ما غرم في اصلاحها اذ هو غير
 متعلق **م** لا اذا انفصل ملك نفسه ولم يضر احد **مسئل** فان حدثت له
 واستهلكها المشتري قبل الحكم للشفيق طابت له اذ هي بما ملكه حديد ولا
 يحط لاحد شي من الثمن اذ لم يملكها العقد فان استراه من ثمر امع الثمر وفصله
 ثم قام السفيع فوجها **ي** اضمهما باحد هما الشفيق مع البقا اذ هي من حمله المبيع
 وهو كالوكيل للشفيق وفضلها لا يطل حقه وقيل بل يملكها المشتري بالفضل لقوله
 صلح السفيع فيها لم يفسد والمفصول في حكم المملوك لكن يحط بخصتها من الثمن
 اذ هي من المبيع وقد رددت العين للمالك **قلت** وهو الاصل المذهب
مسئل فان حدثت بعد العقد وحكم للسفيق وهي متصلة فللشفيق عندنا اذ هي
 بما ملكه **ي** وعنه بل للمشتري اذ لم يملكها العقد وحدثت في ملكه كلوا باع حرا بنا
 في فيه ثوب فلا شفقه في الثوب **قلت** المحقق اذ كان الحكم ناقله بملكه من حيث
 قاله من كانا والوا وان كانا مبيع المشتري كالوكيل للشفيق فكما قال اصحابنا حتى انه
 يلزمهم ان يفسد السفيع ما حدث بعد العقد ويحل المشتري قبل الحكم وهم
 لا يقولون به الا ان يقولوا افضل الخبر وكذا الوجهين محتمل **فرع** وان استراه

وعند من لم يسلح الخبز اذ نجا حده معه فاستهلكه جبال السفيع حصته من الثمن
 بقدر بقوته يوما العقد ومالا يقوم ويوجد كالبذر والبقل والبر الذي
 لم يسلح فوم اصله معه فيقوم الارض مبدونه وغيره والسخن منقوع وغيره
 مما بينهما فهو القيمة فيفسد بها ويحط قدرها من الثمن **مسئل** وعلى الشفيق
 راعه من ياديه وعلى المشتري قبل الطلب للثمن كقيمة الغرس والبنا اذ لا يباع
 كالاعيان **مسئل** لا كالعلف اذ لا تسوله اذ انفق على ملكه لنا القياس
مسئل وما استهلكه المشتري من المبيع **قلت** او عليك سعد فانه
 وقد اعراض حط حصته من الثمن اذ هو في مقامه جميعها والراعي السفيع
 كله ظلم واذا دفعه قيمة الباقي او المشتري فيه التام يستلزم خيرا او رجا
 تخالف وضعها **فرع** فيقوم بالالف ويشت من الثمن ويشت قدر النقص نصف
 القيمة حط نصف الثمن سوى كان مساويا لها او ربا او اربعا **مسئل** بل يحسب
 للسفيق من احد الباقي بجميع الثمن وبين تركه اذ هو احد لا يلامر عليه فاسته الا في
 السماوية قلنا الا انه لبيت بحايه فانزقها **مسئل** وعلى المشتري ظم بين او نحو
 قفرها ولا منفعة فيها وكذا اقلع ما غرمه ولا يقع فيه وعليه انش النقص
 اذ عليه تسليمها كما احدها **مسئل** فان تقصيرها فيهما وبه خير السفيع بين
 احد الباقي كل الثمن او تركه **مسئل** وان كان كتابه الغنم واخذ المشتري
 الا ان شرف حيايته اذ احدها موقوف للسفيق والا فكل الا في اذ لا حيايته ولا لثمن
قلت لكن ترك السفيع بالاثمن على الحاي اذ المشتري كالوكيل له وكلوا
 حيايه ونحو في بده **فرع** وكذا الابرا كالفيف فان قص البقص حاض
 بقدره وان صاح بالقص فكالا شفيقا في الاصح **فرع** فان يفسد عمل السفيع
 ما لا يفسد له من الثمن كالبعوث والحضي فكالا في السماوية وحيث له قسط من
 الثمن كابواب البان ياخذ البان بخصتها ويغرم للمشتري قيمه لا بواب **فرع**

مسئل ان يفسد عمل السفيع
 ما لا يفسد له من الثمن
 كالبعوث والحضي
 فكالا في السماوية
 وحيث له قسط من
 الثمن كابواب البان
 ياخذ البان بخصتها
 ويغرم للمشتري
 قيمه لا بواب
 فرع

قريب عهد بالاسلام اذ سئل ان يحمل ذلك مسلم **قلت** ليس بعيدا من الخطا
 بلامضات **م** وعين بل سئل بذلك وان جعل كابطال على عليم حق الشئ حين
 قال لعبد طلبه خذ هذا **قلت** الحمل كالنسيان وقد قال فلم يرفع من متي
 الخطا والنسيان ثم ان الشئ قد يبعد الجاهل اكثر ومنه قوله سلم ان يغفر
 الجاهل ما به ذنب الى بر وعمل على عليه السلام محتمل وقد مر توبه فان ترك
 لحمله ملك الشئ او انما له لم يتطبل اذ افاقا كل لم يعلم **مسئله**
 ولو سلمها لا يجاز به بامر واكتشف خلا فله الطلب **ق** ان اخبر ان المسح
 الكل فسلم واكتشف النصف بطل حقه اذ تسليمه للكل سلمه للنصف اذ هو اخص
ف لما قد سئل الغرض فقد يعجز عن ثمن الكل دون النصف او نحو ذلك
م فان بلغه ان الثمن كان اقل فسلم واكتشف اكثر لم يعد حقه منها اذ تسليمها مع
 الا غلطا اولى وكان الواجب له ان يستر الكل ما به واكتشف ان النصف بالما به **قلت**
 الا ان يظهر غرضه الا غلطا ولو بلغه ان الثمن من جنس كان واكتشف خلا فله
 ان يبيع **مسئله** **ق** نحو الخيلة في ابطال الشفعة كل خيلة في الشفعة وفي
 غير هاتين المعاملات التي تجري بين الناس فان ابطالها ولا يجوزها القول مسلم
 لا سئل حوزة الاسلام ونحو **م** ان يصد الخيل لم يبيع لما مر والاصح
 ابطالها قبل ثبوته فاجاز كابطال شفعة الجاز بغيره من المبيع للمشتري
 اذ لم يتطبل بذلك حق قد تقرر واما الجواز في الشرع بالخيلة كما به الصفح فو
 خيلة في دفع الخيل بالمعين ولو كان قد تقرر واما بعد تقررها فيكون لان تقرر
 ان يبيع بالف ثم يهب للمشتري فمع ما به **قلت** الشفعة لا تسحق الا بالطلب
 ولا يخرج في تحب ما لم يرد موهبة حق كتحب ملك النصاب لملك الركن ونحو ذلك
 فزع والخيلة نحو الشئ امر حراما كصحة دهره بعد تسليمك قبل موافقه العقد

يعني في الامداد وكان
 الامام على علمه رحمه
 الله في هذا الخبر
 ليس في الصفح
 على ما تضمنه في
 حق من البيع
 والكاح في
 الصفح ان كان
 الا انما في
 الصفح في الصفح
 الصفح في الصفح
 الصفح في الصفح
 الصفح في الصفح
 الصفح في الصفح
 الصفح في الصفح
 الصفح في الصفح
 الصفح في الصفح

قلت وكان الواجب خل مع المعلوم صفة طاعة لا يعلم قدرها واستهلك
 قبل موافقه العقد **مسئله** **ق** بالي ثم يدفع عنه فمما يروي ما يداوي به فمما يروي
 او يهب البائع المبيع ويتبع الثمن **مسئله** **ق** لا يتطبل بابطال قبل البيع
 اذ هو اسقاط للمحق قبل ثبوته فلا تاثير له كابطال الاجنبي **النهي** **ق** بل سئل
 لظاهر قوله سلم لا يحمل لشريك ان يبيع حتى يقر من شركه فان شأنا اخذوا
 شأنا ترك فصح الترك قبل البيع **قلت** يعني ان شأنا ترك وان شأنا ترك البش في فلا
 مدخل للشفعة **هنا** **ق** والاحكام على خلاف ذلك **مسئله** **ق** ولو كان المشتري
 للشفعة حين طلبها اخص الثمن لاسم المبيع فغاب ولم يحضر لم يتطبل شفعه
 اذ قد تقرر بالطلب ومكمل المشتري **القول** **ق** بل يتطبل لاضرب بالملك
قلت يمكن ان الله بالمرافعة **مسئله** **ق** لا يتطبل بترك كبران المرافعة الى
 الحكم اذ قد تقرر بالطلب **ق** يتطبل اذ يكون اعراضا **قلت** لا اعراض بعد
 امرافعة الا وى **مسئله** **ق** لا يتطبل بترك المشتري اجماعا اذ لم يمتد
 الدليل وفي موت الشفع ما من **مسئله** **ق** يحط بعض الثمن قبل قبضه لمحق
 العقد اذ لو تاجر المشتري بغير لم يجمع الا بما بقي بعد الخطا كان العقد وقع
 على فقه واذا الحق بالعقد ثبت للشفعة كالمشتري **ق** بل نحو بمثل العقد
 لا يحط فياخذ المبيع بكل الثمن كلوا من بعض لا سزا كلها في كون كل منها
 اسقاطا عن موهبة المشتري **ق** لست كالابن اذ هو نقص من الثمن حتى كان العقد
 لم يقع الا بالباقي **قلت** بل الاصح انها سوى في الحكم كاسيا فزع واما
 حط الكل فلا **ق** اذ لو حو الحق بالعقد بطل اذ يصير كانه عقد بغير من
 فان خطبه فعات لم يلقوا حرجه فزع واما بعد القبض وبلغ المبيع او
 التملك فلا يلحق اذ هو عقد اخراج فزع واما الزيادة في الثمن

قال الشيخ رحمه الله
 في هذا الخبر
 انما الشفعة

مسئله ولا يصح الامتناع بعبه اذ هي نوع منه وسرط كل موجز ولا يه
 وبعبته ومدة نه او ما في حكمها واجزته ومنفعته ان اخلفت وضرتها
 وتقصها مسئله وتبين كون المنفعة معلومه القدر كالباع منها
 ما لا ينصبه الا بالملك والمنفعة البان والحاصه ومنها ما ينصبه القول
 كالحياطة والبيع والرج فلت وكاستيجار جاريه الى موضع كن او نحو ذلك
 واما تطيين السطوح والحيطان بالطين والحص ولا ينصبه الا بالملك
 صفه رقة وعظما فلت وفيه ثلث ومهما ما لا ينصبه الا لعمومها وذلك
 كما جيز القيد او البهيمه الذين يختلف منها ففهمها مسئله وتبين كونها مقبدا
 والامتناع اذ تصير كبيع ما يتعدى تسليمه كالطير في الهوى والحي في البحر
 ومنه ما يتعدى لما في شري كالحايط لكتل مسجد اول قلع سن صحح او
 على تعليم الشجر والعنا او النور او الالحيل والكتب المنشوخه او علم
 يهودي القرآن ولا يصح لتعدى تسليم العمل لما في شري ولا يصح على ما لا يصح
 التوكيل فيه كالقبلاه والامامه فيها والاذان والصلوة والجهاد وعلم
 علوم الدين اذ لا تنفع الاستئنا به فيها كما شياني ويصح على حق القبر وحمل
 الجبانه كما من قول استيجار شجر للتمرا وبهيمه للدين او الصوف اذ هو بيع
 عين معبد ومه مسئله وتصح على كل ما يصح التوكيل فيه كالبيع والنكاح
 وعلى المندوب كعمارة المسجد وعلى بعض العبادات كالحج مسئله
 ولا تصح على حمل الحمار لعين الا راقه لقول لمسلم لعن الله الحمار وحاملها الحمار
 بخون اذ الحمار يشترط ان يحملها قلت محرم محرم الغرض عليه لقوله مسلم
 كغرض الميتة ويجوز حملها لارقها والاحر عليه مسئله وتصح على اخراج
 ما في السنادين ولا يضمن كونها اخراج نجاسه كالقصد والحمامه مسئله

ب
 وفي بعض
 من الاماكن
 ينصبه
 ولا ينصبه
 في بعض الاماكن
 لعدم
 المعاد والراجح

ولا يصح استيجار موضع لمصلي عليه فيه **مس** يصح قلب الصلوة لا مستحق
 بقدر الاجازة في حال ولا يصح لاجلها لو استاجر من اى ليرى بها **مس**
 ولا مودعا لمجعله مسجدا اذ بشرط المسجد التسهيل واما ينصب من اى
 لمجمله به امتثالا لقوله تعالى وان المساجد لله **مس** بل يصح ككثير ثوب
 لمصلي عليه فيه او دات العلم وفيه الغران قلب الا تسلم الاصل كما مر سلمنا
 ولفظ المسجد يقتضي التسهيل عرفا فمسئلته ولو جعلت اخرا **مس** طريح الميتة
 حادها لم يصح فان فعل فاجز المثل اذ هو عمل بقوض وفي استيجار الصلاب
 المتعلمه تزداد الاصح الحوان لمفهوم قوله مسلم من اذ ينطأ على الغنم يزدع او ما
 الحيز فاذا جاز ان تباط الحيز من جاز الشاخير مسئله ولا يجوز الفحل لله
 لهيبه مسلم **مس** ان اى **مس** يصح كالا عاده فلت لا قياس مع التفرع
 متى سلم عن غيب الفحل **مس** **الاموي النوري** القتب انكر اغتصب الرجل اى
 اعطينه الكرى وقيل ما الفحل نفسه لقول زهير ولولا غيب لتركتموه
 وشتر فحل مسجده فحل معاذ مسئله ولا الشجر للشجر والحيوان للدين اذ هو
 بيع معبد ومروى المسك ويحرم للشجر تزداد الا قرب محضه وان ذهب منه
 اخرا كالتوب للدين **مس** **مس** يصح لغير ذلك كالشجر للزبط والظل **مس**
 قلنا صح الانساع مع ما العين كغيره **مس** **مس** ما جيز المنقولات
 مسئله من اساجير ثوبا فله لبيته في النقطة ليلد وفاء الا في النور الا القيلولة
 الخفيفة للتعارف **مس** **مس** الا قرب من محضه وان ذهب منه اخرا كالتوب
 للدين **مس** **مس** يصح لغير ذلك ان اللباس يختلف والممتنع العرف في مثله وان
 استاجر قبضا لم يكن له الا يترار به لمخالفة المعاد وفي الا تداو حوا ولا
 يكون اذ هو علف واذا استاجر به لانه اياهم ففي قول الليالي تزداد **مس**

الاصح دخولها قلت المتبع العرف وان استأجر ثوبا كالملا من العرف
العروب وان لم يقد كالملا من وقت الى مثله من الغد وان قال بها يوم في السوق
الى العروب وقيل من العروب **مسألة** ونصح اجاره الحليه للنساء والحواريين
والرجال ولو بختها وتحريم في آلات الذهب والفضة لتجديدها ونصح في الكلب
للغراه **م** من **مسألة** لا كالا يرض في شق فيه نضار وينظر اليها **قلت** النظر اليها
مخطوفا فافترقا **مسألة** ولا يرض فيما لا ينفع به مع بقائه كالطعام والقيد
ي اما للمخلد ان يضعه في مكانه فيا منه الناس فصيح اذ هي منفعة مباحة مع بقائه
وقيل لا اذ هي منفعة لا تضمن بالعقب ولا اجرة له كوط الامه **قلت** اما المضمن
ليدور فصد الا شفاع بذلك والنادي لا حكم له فاما مع العقيد فيلزم كغيرها ونصح
اجاره الطعام والموزون للعيان **مسألة** ونصح في آلات الصاغات **اجامعا**
بشرط كون الاجرة والعين ومنفعتيها ومبدئها معلوم لتمييزها كالبسج **مسألة** **ق**
وعلى الماساجد الرد اذ لا وجه لامساكها بعد استيفاء الحق منها كالعائنه **م**
لا اذ هي امانة كالدويغ **قلت** المودع يمسكها للمودع لا لغرضه فافترقا
م وان لم يرد بعضها واجزئها وان لم ينفع كالمنسوب الا لعذر كغيبه المالك
او المستأجر لكن يغرها حيث امكن ويشهد **س** تضمن وان لم يكن الرد **ي**
فان شرط المودع الرد فتاكيد عندنا ووجهان على اصل **م** يلزم لنا العقيد
عليه ويلغو النقص كونها امانة **ق** ولا يسترط ذكر مكان الرد **س** سترط
ح حيث لحمله مونه **قلت** اذكر المودع يعقدها في شخصها **ق** واذ شرط
الضمان لم يلزمه الرد **افقا** **مسألة** وتضمن بالتسليم اذ يصير كالمساقاة
على الحفظ ببعض المنافع وضع كضمين العائنه قبل ولو بشرط تعبد العقيد كالزيادة
في الاجرة **س** لا كضمين الدويغ **قلت** هي لعائنه لا يشبه اذ يمسكها العائنه

نفسه وهو قوله سلم الزعيم فان لم يضمن ذلك وهو حيث لم يضمن **افقا**
اذ يمسكها العرض المالك وهو الاخر فاشبه الدويغ **مسألة** **ع** ولا يضمن
المستأجر للبراءة والنسابة اذ لا يستحقان بالاجرة ولا بحول الاستئجار لا حليها
كما مره في **ق** **مسألة** **س** يجوز اذ هي منفعة غير واحدة كالعبد للجزمة
قلت الجذمة يرض النسيابة فيها بخلاف العباداة فافترقا ومن حوز الاجرة
على تعليمه القرآن يجوز هاهنا ولم يفضل احد **مسألة** ولا يرض تضمن
ما ينقص من العين بالاستعمال **اجامعا** اذ يرفع موجب العقد وهو
اباحه الاستعمال **ي** وتفسد به العقد لذلك **قلت** الا قوله بلفظ
اذهو عين لانهم كضمين الدويغ **مسألة** ونصح التضمن مع فساد
العقد كمن صممه وجعل بعض المنافع عوضا لغيره **مسألة** وان عقدا
على ان الحاصل بينهما فسادا لعقد لجهالة الاجرة كجهالة العبد **مسألة**
ومتى فسد عقد الاجرة من اصله لزممت اجرة المثل بغير استيفاء المنافع
او بعضها كنفوت العين المملوكة **ح** بل الاقل من المسمى او حق المثل
حيث سمي اذ قد روي ما قد سمي حيث هو اقل وحيث زاد لا يلزم الزيادة
بالعقد لفساده فان لم يسم فقولنا **قلت** اذ فسد العقد فسد التسمية
فيرجع الى القيمة كالعين المشتركة بتعقد فاسد **مسألة** **و**
ما لا ينقل كالارض والدرور والحواريات **مسألة**
شتر وطفا بعين العين والمنفعة والاجر والمدة كما من فان لم يصلح الا
لمنفعة والخلق او لم تجده مسنوبة الضرر او قال اقول ما شئت لم يجب
تعيينها **ح** يجب وان لم يصلح الا النوع واحد **قلت** لا وجه له **مسألة**
وعقد الاجارة لا يرض لما من **ق** **مسألة** **ق** من اصتراد ان المالك لا يرض

بعد العقد الالعدت وقرت الاجز املا والمدة كل من فرغ وعلى المكزي
 تسليم المفتاح والتخليه حتى لا ينفك من الانفاغ وعلى المكزي رفع
 في حده للرد اذ هو الذي شغل فرغ ولا يلزم بقية الشكوى وعدد
 الساكن لتعدن الضبط وليس له الجداه والقضاه فيها اكثر من الشكوى
 ولا شح الرمس وفي الاقساده للجدات فان اكثر السكن وحده **في**
عشر لم يكن له ان يتروح اليها **44** بل له ذلك **قلا** مخالفه لما سطر
 الالعدت **مسله** وعلى المالك ان يملأ ما اجز من المغلق ولا خشاب
 وكوها لينفع وفي جوان وضع ما يستند في الفان وجهان **ي** اصحهما الجوان
 للعرف وقيل لا لاضاره على المكزي اذ له عقوبات التمسك وكوها
 واملاح الشقف والميراب والساخل والبير بالحنبل والبلو والحوض
 للشرب واعاضه ما مناع من مغايتها في يد المكزي اذ هو امين ويخير
 حث وحده غير ان يلزمه عند الرد كسح الحجر والساحات **مسله**
 وسع ما جبر الحمام لعمه الانفاغ به ولا يقطع حيازه الا بربوبه بيوته
 ومطبخ ما جده ومسيل اساخه ما به والا تايب والمستوقد والبرمه
 لا حلق في الصلاح في ذلك **مسله** ولا يد من ذكر انهما المدة او ما في
 حكمها **انفاقا** **ح** ولا يجب ذكر الابتدا اذ يوقت مطلقه من حين
 العقد ولا جملاله **س** بل يذكر والا فسدت حث لا ياتي القبس عقب العقد
 ولا ينقض بيع العين الغايه لا مكان قبضها حث هي **قلا** لا ياتي
 تعدن القبس الا في تاجير الموجز وكحل لا يفتحه كما سياتي **مسله**
 ولا يدخل عقد على عقد ولا يعلق مستقبل ولا يصح لساها على الغار
 لمجون تعدن التسليم حين وجوبه فاشبهه الطين في الهواء وكالبيع

المعلق بالمستقبل **مسله** **س** مع كوفقه لهما معا **قلا** قسليمها
 ممكن عقب العقد وان تاخرت بوبه احدهما فافترقا **المسوق** مع المغلق
 ان لم يكن موحر **الناسا** ما من **مسله** ولو اجز دانه كل سهمين بكذا
 فسدت ان لم يعين الا انها للجمله **س** مع ويلزم لكل سهمين ماسي لكتها
 غير لان ماله الجمله المدة **قلا** الجمله بقصى الفساج لو قوقها على غير الوجه
 المشروع **ح الاصطفي** مع السهم الاول لتعين ابتداءه وسطل ما بعده
ح ان تقاسم قبل دخول يوم من ثاليه والارز من دخول ذلك **قلا**
 المعلوم اذا انقسم الى مجهول صان مجهول فلا يصح كاجز تكدازيه
 ودان **اخرى مسله** ومن اجز نفسه شنه عديده حسب له ثلاثة
 ما به وسنوت يوما فان قال هلايه قبل اهله وان كان في الشهر شط شهر
 حسب له بقينه بالعدد وما بعده بالاهله وركل عديده تعد مضي
 احدى عشر شهرا فان اطلق صرّف الى الهلايه اذ هو المعهود شرفا
 لقوله تعاقل هي موافق للناس فان قال شمسيه او روميه او فارسيه
 فسدت لجمله زيادتها على الهلايه فان عرفت صحت كما من في البير و
 والمهر جان **مسله** وان تعدن الانفاغ لغار من العين من تعدن
 او جوه سقط من الاجز حصه مده التعدن وليس له ان يسكن عوض تلك
 المدة بعد انقضاء ما ستماه في العقد اذ ليس مثليا فيض من مثله وتغير في الخط
 وقت التعطل في الرخص والغلام **مسله** **س** ومن اكترى خانوتا
 معيا لم يدخل ما فوقها اذ لفظا خانوت يتناول القراز دور الا على
 وكذا في البيع **مسله** **س** ومع كذا الشافع كونه كبقعه **مسله**
 ملقه صحه الا قباض كذا جبر المغضوب **قلا** لا تسلم الا اصل سلما

Copy

اذ لم يكن قد انفتح واسقاطها بقوت المنافع العين من غير عوض وهو ظلم الله شر
 للزوي في جمع المبيع وهو حاله لا يمكن الا مع نقص الميزوي فيه فالاول الحكم بمساواة
 معه **والدفع** وانما دفع كانت مدته من مبداء الجارة والحيات المستاجر وحده بطل
 خياره باستعماله في مبداء الحيات وقيل ان ادهو ما دون قلة استعماله امساك في البيع
ورفع وحيث الحيات للموخر او طهرها فلا اخذ مدته الا حيث استعمل بقا المنافع في مبداء
 الموخر فان تمكن فقط لزمت مع التمام لا مع الفسخ وحيث هو المستاجر وحده وحيث
 بالتمكن في مبداء سواء انفتح او فسخ **مسألة** ويصح استيجار من ينفعه غير احدى
 مخالفه اجماعا بعد ان يجد مبداء واستعماله حتى ذهب بمنفعه حالي ففسخه او حالي
 ذهب مع فسخه والعقل **مسألة** وكذا الواقع في المشتان يجد مبداء بعد مدته او حاليه
 ذهب بمنفعه حاليه مثلها اذ لا مقتضى لمنعه **مسألة** ادهو منفعه بل ينفعه من جنسها
 فاشبهه بكاح الشغار قلة اقله فساد الشغار تضمنه استئنا البيع لكونه منفعه
 بجنسها كما ان فسخه فاقترقا **مسألة** واذا غلبت العين المستاجر بغير
 المدة سقطت حصتها من الاجر اذ لا يحق الا في مقابله المنافع او التحليل **مسألة**
 ولا ايهما هنا **مسألة** ولو كان صاحب المنزل مستاجرا دون غيره فله بطلان
 حتى مضت المدة لزمته الاجر حيث امكنه الفسخ لصحة التحليل حيث لا مسقة ولا موة
 في الفسخ **مسألة** وان بعدت الاكثر الغلق لم يجز فان قيل لزمت الاجر وضمان
 ما كثر فان امكن بالقل او التسلل جان ولا يحب فاما لو تعد عليه الفسخ لمقتضى
 وهو يمكن اكثر الناس فوجهان اصحهما فساد التحليل اذ الغيرة به **مسألة**
 وحكم على المسلم اجير داره لمقتضيه كبيع الحر فيه واتحاده كبيته ان شرطي
 العقد **مسألة** يصح ولو لم يشرط الا لا يسمو عليه فقول هذه الاشياء بالعقد فلو انشأها
 وله الاجر بالتحليل لغيرها كلو اجير دارا على ان يشكر فيها المكسري فله يشكر

المصام هذا القول عني غير صحيح وتناول كلامه على انه لم يشترط قلة
 بصره بحاله الباول وهو محجوب باستئنا ام صممه الاستئنا الامره للقاء
 ولا قابل به **وصل في اجاره الاراضى** **مسألة** باجرتها
 كما ان كغيرها **مسألة** ولا يصحها المحال قلة الاجر حاله مع بعض المدة والمنفعة
 قلة ولا يعمل من عوف ولم ينكر **مسألة** لا يصح باجرتها ما يجب له بطلان ولا يعلم
 مسمى ولنا محمول على انه من غلبتها كالمخايرة مما بين الادلة **مسألة**
 ولا يصح اكسري ارض من لزوع او غرس ولا حق لها في غنيل او سبيل اذ لا يمكن
 من دونه وان كفاهها وقع المطر لم يصح للزوع اعداها استئنا ارضه وفسخ مع
 لا مكان الا تنفعها بها بغير الزرع **مسألة** وقيل لا اذ المعتاد الزرع ولا يفسخ غيره
مسألة ان امكن شوق الما اليها من اي جهة او جفرت في الموضع العقد مع
 الاطلاق اذ ينصرف الى الزرع وموافقه غير موجود وان امكنت على وجه
 شاق او نادر وان كان لا يمكن شوقها بوجه صح العقد اذ ينصرف الى غير
 الزرع حسنة وهو ممكن **مسألة** ولا يصح باجرتها من عليها ما مانع من
 زوبه ترها الا حيث تقدمت زوبه والا كان عقد اعلى محمول وان كان
 ضافيا على الزوبه من حلقه صح العقد فان كان لا يتخسر فيها لم يصح الا فيما
 يزدرع مع بقا الما كالأرض **مسألة** ولا يشرط في المستاجر امساك الاشياء
 في كل وقت بل اذا امكن في مبداء الاجازة مكافاة اجازة الارض سنة
 او اكثر وان لم يزرع الا في بعض ما **مسألة** واذا اصلحت للزرع والغرس
 وجب تعيين ما يفعل منها والا فسدت بحاله المنفعة الا ان يقول (وقيل
 ما شئت **مسألة** فان قال لغرس ما نانا او جود ذلك لم يجز غيره الا الاخر مضره
 فان وار **مسألة** او غرس ما شئت فوجهان في اصحهما يصح كل واحد استاجر

طلاق

لهما وقيل لا لهما بالخير قليا التخيير هنا استلزم الغيوم **مسألة**
 وسبح اجاز الارض بطعام معلوم حاضر او في الزمه اذ كل ما جاز ثما حاز
 اجرة **فيما يصح ووجهه** لا ينفيه صلح عن المخارة وهي كذا
 الارض بطعام معلوم الصلح قلت المخارة كذا اها بنسبت من عليها لول
 ان الا عالى واني عبيد هي مشقة من جبر **مسألة** وسبح باجيز الحارط
 لو ضح حذع او بنا **الواقي حسن** قلنا لا مانع **مسألة** واذا انقصت الملك
 ولما يخصد الزرع وينقطع البحر على غرض بقى بلا حيز ليقوله صلح لا ضرر ولا
 ضرر ان من ضار ضار الله به الحارث فاما الشجر فيقطع لولا جديله وكان
 المستاجر رضي بالقلع يوم القعد وعليه كسوة الارض بعد القلع ليردها كما
 اخذها **مسألة** اذا استاجر على ان يزرع نوعا لم يكن له المماثلة الا الاقل
 ضررا **طاس** فان لم يسم ما يزرع فيه فسدت له حاله المنفعة **مسألة** بل يصح وتعمل
 المعتاد قلت وهو قوى للعرف **مسألة** فان استاجر ارضا فيها
 اشجار واستثنيت صحت والا فلا ان قصد الثمار اولا فقصده لاشتماله
 على ما يصح تاجيره وما لا يقتل من المحالة فان قصد التمتع بها عليها او نحو
 ذلك صحت **احكاما** لا مكان الا نفع مع بقا العين وان استاجر للزرع
 فثبت فيها غيره كان الثابت ملك يدين ان كان قلت والا فثبت الملك
 ان لم ينفقه المستاجر وهو يدين في العادة وان اذاعه فله الاحت علم تعد
 على عقدها فلو لم يزرع عليه فله ان يطول وما لا يدين في العادة فله
 ي بل لرب الارض قلت على اصل **مسألة** واذا انقطع ما الارض
 المستاجر في كل المدة حتى يظل كل رزقها سقطت الاجرة اذ لا يملك الا بالانتفاع
 المانع او التملك منها ولا منفعة هنا وان انقطع في بعض المدة حتى يظل الزرع

لزمت اجرة ما مضى قبل انقطاعه وسقطت فيما بعد فان رطل بعير وكل
 بعض شرط حصه ما فعل بطل فان لم يطل شي لكن ضعف الزرع لنقصان الماء
 فوجب ان فسخ به صح ووجب حصه ما مضى من المسمى وفيما بعد الفسخ اجرة
 المثل وسقطت ان الماء من غير امر مطلق وان لم يفسخ لزمه كمال المسمى اذ سقيه
 الزرع رضا وكن ان قصده على بعضه او يزرع ما المالك كان رضا **مسألة**
 ولو اكرى دارا فلم يجد فيها خشا فغيب قلت الاحت لا يستعمل العمل
 المحرم في البيت اذ لا بعد غيبا عند **مسألة** واذا احصد المكنز
 زرعه فغلبه فلع ما بقي من اصوله ليرد ان زرعه كونه كوجب تفرج البات
 واذا انقضت مدة الاجارة ولما يغرس لم يكن له الغرس بعد ما اذا استحقاق
ما تاحر الحوار جاز احكاما ليقوله تعالى ليركبوها ولم يسل
 بين الملك والمستخرج ويهتدى **مسألة** ان يسوغ من راكم بان تخوا وتكر واجامكم
مسألة ويحظر بعين جنس البهيمة والمنفعة والاجر والمدة او المتأففة
 لترفع الحالة **مسألة** ويصح كون البهيمة مقيمة كده او في الزمة موصوفة
 كاتر مني جمل وعين الذكوة والا بونه حين التبرك كالفري لا خلاف
 منفعتهما اذ ركوب الاثان او طافا قلت الا قرب ان البعض شرط كالمبيع
مسألة ويجب تعيين الزاكن بالمشاهدة او الوصف **مسألة** لا قلت اختلف
ي لا ينضبط بالوصف ولا يجب ذكر لباس الزاكن لقله تفاوته وذكر الوطأ
 والا او طأ المعتاد للبهيمة من سجن او كاف او قن او كونه او مجده فاما
 الشقذف وكحه فذكر كرحمها ونضبط بالعيان وذكر التعاطي حيث يعا كالحمار
 والكنائس والاعقابا بحرف المعتاد وعلى المكنز في الجبال والخلق العيشة
 الفعلية والقب وكحه لا الفاشح الجمل ولا يمنع من فرش ما لا ينقل **مسألة**

في بعض النسخ
 والذين المشاهير
 والذين المشاهير

كالسبع فصلا في استحقاق البهايم للعمل **مسئله** ومن
 استأجر ليعمله المهرث استأجره مشاهدا لا حلا في الضالاه ولا
 تنضبط بالوصف ويصح الاستيجار للمهرث وان لم يعين ما حركت به
 كالحمل وان لم يعين الحامل اذ صارت العمل معلوما فلا خير **مسئله**
 ويصح استئجار الجوارح للصيد اذ منفعتها مباحه وبين جسد الصيد
 تحت الجراح كلب لا اختلاف في الضغوبه ويصح اجاره الدجله بمحض البيض
 مع بيعها والمده وقد البصر في البديك لا علام بالافات او بغيره
 الدجاج في الزعابه اذ ذلك معروف منه لا للشفاف كالحمل وكل ما يلدن
 بضوته او بغيره صح تاجيره لذلك اذ هي منفعة مباحه ولعل عليه
 في وصف الطاووس كلام بليغ ولا يصح للبصر **فصل في استئجار المهرث**
فصل في استئجار العالي ومن استأجره من الاغنام حمله وفرضا **المهرثون** الجوله المهر
 والفرش المهر كونه **مسئله** ولا يصح الا كثر للركوب الا مع تيسر
 المركوب لا خلافا في الاكثرى للحمل اذ المقصود التاديه فقط لكن
 يعين المحمول مشاهدا او قدرا مع ذكر الجسد لا خلافا ولا يصح عقد
 على ما يتبع البهيمة واخصا اذ هو مخطور لقوله سلم من لا يحمي لا يرحم
 وكقوله **مسئله** وتعين الظروف حيث لا تدحل في وزن المحمول او تعرف
 بالعرف وتبين الدوران اكثرى للطحن وكقوله لا خلافا في تقدير العمل
 بالمده او بالكيل او الوزن حسب العاده ولا يقدر السقي بزي الا في حاله
مسئله ومن استأجر للحمل ولم يعين الحامل لم يفسخ بفراغ المهر والمحكم
 ان استأجر من ماله كقصادينه وان يقرضه من بيت المال او غيره ويرجع عليه
 للولايه فان تعدت حيز المستأجر بين الفسخ للقدركلوا فليس المهرث

والشالعه باقيه ويمن ان يتطرق الطريقه وتزومه وان عين الحامل وخبر
 وقد لم يكن للمحكم استيجار غيره لتعينه لمن باع عينا وهرب بها كبحر
 المستأجر بين الفسخ لا يستحق فيه التعجيل والتأخير غيب وبين الانطوائ
 واذا فسح رجع بامر الحاكم على ماله بما قد سلم كالدين فان قر نفسه وهو
 للمحكم ان يلزمه بانفاق حاله واستيجار من شوقها وتخطها وحفظها من مال المالك
 ان كان كالدن فان تعدت فليس المستأجر الفسخ للقدركلوا **مسئله** ومن استأجر
 محدد المهرث له ان يحمله وطنا ولا العكس او ليركب في السرج ليركب عزوا
 ولا العكس او ليركب لم يكن له ان يحمل ولا العكس لا خلافا في مضره ذلك كله فحرم
 لمخالفه الشرط **مسئله** واذا عين المحمول والحامل لغايتين الحامل
 اذ القصد جسد المحمل فتعين الحامل تابع لاحكامه ولو تلف لزم ابداله بالي
 نفوت فزنى والمكثري ان يحمل غيره مع وجوده ويشتمل المحمول ضمما للمهر
 ويلزمه السير معه للعرف واذا امتنع المكثري ولا يحاكم فلا اخره ولو غلب
 الحامل اذ ليس بتعين وتبطل بتلف المحمول لذلك فان لم يعين المهرث
 للماله فان عين المحمول تحت صحت والحكم ما مر فان عين الحامل تحت صحت
 وتعين **مسئله** فلا يلزم ابداله ان تلف كتلف المبيع وتنعكس لك الا حكم لتعيينه
 حينئذ قلت الا لعرفه فينبغي ضمان المحمل **مسئله** **فصل في استئجار المهرث** ويصح
 عقد عام مع التعيين في العمل كالي حيا او مكا او غرذا او في الاجرة على غرض
 ارطال جدي بدعشر او قطنا حيه اذ لا حاله ولا قضا حيه **مسئله** بل يقدر كل
 قال لا يحمل عليه هذا الحمل اول قلنا هذا يقتضي احواله جود ذلك وان
 محدد في العين كعد البان او منه صحت **مسئله** **فصل في استئجار المهرث** لا مطلقا
 وقبل ان ذكر خياله جدها مده معلومه والا فلا قلت وهو ان **مسئله**

في السير

كالبيع **مسألة** وإذا عقد له ثنين على ما لم يعبه فهي للاول كالبيع
فان التمس قلت فللقاض اذ القبض فربما يقدمه فان لا فليس
اما ان يقدمه فان لا قسمت ان امكن وحده او لا جمل جميعا ان اتحد الطريق
وطها الفسخ له فان ^{خلف} ~~الطريق~~ الفسخ **قلت** وان اجاز الاول عند
الملك لنفسه ففسخ للعقد الاول لا امضا اذ لا يتعقد الا بعد فسخ الاول
وان اجاز لياخذ هو الا حق صرح ان كان قد قبض واستحقها فان كان وقت
العقدين او التمس هل كان في وقت او وقتين بطلت **مسألة** ومتخالف في
صفة العمل كعالي ان يمين به الى ملكة شفعاء ففسخ اقله الا قل من المسمى واخر
المثل اما المسمى فلا يخاصمه واما الاقل ^{فالمخالفة} بل اخر المثل مطلقا
اذ قد ثبت بالمخالفة قلت لا مقضي للفسخ كما من **قلت** فان كان المتخالف
المتاجر ضمن البعثة وعليه الاكثر من المسمى واخر المثل والوجه ظاهر
مسألة ومن كثر من موضع ليجل من اخر البية وامنع قبل الاول
لا لعقد لزم المسمى ان حكي وتمكن منه من الاجارة والا فلا شيء كذا استكر
ولم يستعملها المستاجر ولا شغلها الموجد **مسألة** والمستاجر ضرب
البهيمه وكسبها ونحسها المتعاقدين لهما ما لم يرد الى ذلك وبها لفعله فلم يفت
حازر حرا غيا **مسألة** واذا تلف بعض الخيل في الطريق فله ابداله لا
المنافع الى الغاية اما في اجماعا لغا في ابداله لاجل الحاجة وكذلك غيره فان
كان تاد افقد ان تلف بغير اكل لا به فوجان **مسألة** اصحابه سبل لهما من
وقيل لا للعرف ان الزاد لا يقال امام **مسألة** ومن استاجر بعينه الى ملكة
لم يكن له الطواف بها ونحوه الا ان استاجر ما لم يملكه فله ابداله فاذا طاف
للزينة ففي ركنه الى مني لتمام البيات فيه وجان **مسألة** اصحابه سبل ذلك اذ

من الماشك وقيل لا اذ دخل احراره وهو مستند الماشك **مسألة** ومن لم
مترط عليه الزول في الوتر ولا عند ما منع كرماته فوجان **مسألة** اصحابه سبل
وهو الماشك وقيل لا لزمه لا استحقاقه المنافع وقيل لزم للعرف **مسألة**
ولا يجب بعض المنفعة بالعين الا حيث يختلف مضمونها كالحجر للركوب
او الرجل بخلاف الخيل **مسألة** واذا اراد على المشروط مال لم يترثه وهو
ما لا يتسامح محل مثله في القادة كالسقا فبليت البهيمه ضمن كل قيمتها واخر
المثل للزيادة والمستماه فيما دونها **مسألة** بل يضمن البهيمه حصه الزيادة فقط اذا
ما دون فيه قد هبت حصته هدر **قلت** اصاب بتعديبه كغاصب فبليت ما فرغ
فان جازها الملك فلا ضمان قلت ولو جازها اذ بليت بفعله واذا كانت الزيادة
من مال المشتري بعين امه لزمه اذ على اليد ما اخذت حتى يرد فان
جملها اجبي ضمن ايضا ولزمته الا من الاجر امه الملك **قلت** وان غر
المشتري رجع عليه فان شترك الحمل حاصر الضمان **مسألة** ولا يبيع
عند ما على ما يتعامل به الناس بحالته كالبيع **مسألة** ادارة الادمين
مسألة الا جرحه بان حاصر وهو الذي يعمل لك وحيدك ومشتري
وهو الذي يعمل لك ولا غيرك **مسألة** معنى هذه العتمة اذ لم تفصل الادمين
الا حين ابل ودرت مطلقه كاعط الا جرحه به ونحوه **قلت** اقر في المعنى
فصح الانقسام **مسألة** والمشتري هو من استوجبت على العمل دون تسليم
النفس كالتجارت والحداد والفشار **مسألة** **مسألة** فان ذكرت المدة وحدها
كاجرتي نفسك لتجيط لي هذا التوب هذا اليوم فثبت اذ لو فرغ في بعض
فشاخا والمستاجر يطلب عمل بقية اليوم كذا المدة والاجر يعطى بوقت قد عملت
المشروط **مسألة** بل شح ولو غرد كذا المدة اذ المقصود العمل والمدة لم تكن به محالة

في اصحها بلزومه وان شق اذ وجب بالعقد وقيل لا اذ لم يشأها
 فان بعد ذلك قلنا انما صنعت الاجازة فيما بقي وفي الماضي وجهان
 اذ لا يتبع العقد فتم في وجه المثل وقيل لا قلت كلوا شئوا من عليهما
 وجب في فان لم تنفتح فقلها في الجاهل فان شئها او احدثها بطل
 المستحق اذ انفتح العقد من اصله وان لم يفتح فغير الماضي حصته من
 المستحق في وجوب رد الثياب على جافرا في وجهان **في** بلزوم
 للعرف **في** اذ لم تنضم العقد قلنا هو كما لم يطوقه مسلم واذا
 استأجر للبناء يبنى به من اجرة او حجارة وقدره طولا وعرضا كالحق وكذلك
 ضرب الدين الا ان يعلم القالب وموضع ضربه لا خلافه في قرب الماوعين
 وقد تبيينه او يترقبه **مسألة** ولا يصح استيجان معلم للوران
 كحجر قباد ان اذت ان يطوقك الله الحنك ومول على علم وان انفتح
 في الله الحنك **عقود** **في** **مسألة** يجوز للقرين صلح الاحد على الرقبة في حجر الشربة
 وقوله وجبتك بما معك من القرآن قلنا اذ لم ينشأ صرح في وقيل وجبت
 في تعليم الصغير اجماعا والابن فيما راد على القدر الواجب قلت
 وطاهر اذ له المنع لم ولكن يعلم القرآن حمله في كفاية لكنه موضع في
 نحو الصغير فلا وجه للعرف فاما على الخط والخطا فيجوز اجماعا **مسألة**
 واذا استأجر معلما مع وجوب تبيينه القرآن وجهان **في** **مسألة**
 لا يحب لقوله صلح وجبتك بما معك من القرآن ولم يبين وقيل لا
 في الكثرة والشك **قلت** وهو الاقرب والمهر يغتفر فيه الجهالة فان
 استأجر لتعليم سورة غيبت مولا واحدا لاجلها ولعثرات من
 سورة كذا وجهان نفس لاجلها وقيل يصح لقوله صلح فاعلمها

بخلاف الاجازة

عشرين اية وهي من ايك الحنك والثلاث ايات معينة وعلمه ثمرتها
 لم يلزم اعادة قلنا اذ قد علمه الحنك اذ قد عدى سورة واليه ثلاث قد
 سلم العمل فان علمه بعصا به من الثلاث ثمرته لزومه الا اعادة اذ لم يحصل
 به الا عيان فلم يثبت المقصود من العمل وفي الاية والايتين وجهان **في**
 اصحهما بلزومه الا اعادة اذ لم يحصل المقصود وهو ما يتوهم الا عيان وقيل
 بل يلزم التحصن كحصول بعض المقصود قلت المقصود ما شئنا انما عجزا
 وفيه نظر **مسألة** ومما استخرج على النكاح كتاب ورد حوايه فلم يرد
 استحقاق الا بيقال ولو سلمه الى ثابت المكتوب اليه لقبح الحساب لا الى
 غيره مما وان استخرج لرد الجواب فلم يرد له سبب لا بيقال شيئا وكذلك
 العكس فان استخرج على الرد فكلا الاستيعاد على البيع لا يصح الا على المطالبة
 ملك معلوم كعرض لمبيع **مسألة** **في** **مسألة** ولا شيء في المتد ما قلت
 الا ان تذكر كالحق والحق من استخرج للحنك اذ لم يات بما عقدت له ولا
 بقضه بل لما خصتها لترتيب المقصود عليها قلت لم تنظمها العقد وفي
 كما ان لا يصح عمل عامل منكم ان اذ من المقصود او الثواب بخالف الا حنك
مسألة وان انا بعض المقصود استحقاقه اذ ان حنك مقصود عليه
في **مسألة** لا بالصالح في العقد وقع عليه **في** قال اصحابنا ان كان مما يفسد حرا
 عن كليلته كان يستأجر على رعي غير شجر او رعي غيره استحق القسط وان لم
 الحنك الكل فكلا بالصالح كما استيجازة على قبض او سيف فله استحقاق
 بالصالح **قلت** وهو قوي اذ **مسألة** يحصل الغرض هنا ولا بقضه بخلاف
 الاولى لكن لو فعل ما يمتنى فمضا صنفين قطعه حتى امكن لبسه استحق
 قسمة **قلت** واما الفاسدين فيستحق الاجرة فيها على المقدمات

والمقصود اذ لم يستحق العقد بل بالعمل فروع ولو استخرج على محل
شي الى رجل فوجده ميتا او غائبا سلمه الى الحاكم ضمن ولا اجر له لانه
ولا اجر فروع ولو رده اذ لم يات بالمقصود ولا بعينه فروع ولو رده بعض
الجواب بان من الكتاب استحقاق طمانه الا ان يعوت كل المقصود
فلا شيء **مسألة** والراعي اذا شرح البقر ولم يحفظها ولا اجر له
اذا هو مشترك في بيعها بالعمل ومن عمله الحفظ **مسألة** ولا يصح
الا استيجان على البيع اذ لا يتعداه بالقبول وليس مقدرا ولا جبر وقوي
عن بيع الغرر **مسألة** صحيح التوكيد قلنا الاجارة معاوضة فافترق فافترع
وصح على الغرض اذ هو مقدور وكن يقدرون وان باع قبل مضي مدته صح
كل الاجرة اذ قد ابا بالمقصود فروع فان قال ان بيعت فلك درهم والا
فنصف صححت اذ دخل البيع تبعا وليس مقصودا فاسته الحق والاحمال
تعتبر فيما يدل تنعاه من الحقوق **مسألة** وان قال انه بيعت فلك كذا
والا فلا شيء لك لزم الشرط **مسألة** لا يلزم اذ عقدت على انها اجارة **فصل**
في احكام الاجرة **مسألة** والعقد في الخمار الماشاوي
سليم المهر فهو ائتمن فيما قبضه لا يضمن لان تعدي او تغريب المودع
ولو خطا وقول **مسألة** لا يضمن الخطا لا وجه له **مسألة** استخرج العمل
فيضمن كالمشترك قلنا الخاص باحد لا لغرض نفسه اذ يباح الاجرة
بالمدة فافترق فافترع وانما يباح الاجرة بتسليم نفسه المدة المعلومه
ولم يستاجر منه من العمل لغرضه واستعماله في اي عمل شاؤا وان منع من
العمل او عمل للغرض ولا اجر على المستاجر والا حله وقيل بل المستاجر
للمدة المنافع كالعقد قلت والقياس يقتضي فروع فان ضم له

كالوديع ولقوله سلم ما بال اقوام سرتون الخ **مسألة** او عمل
من النهران القدي المقاد في اناخه **مسألة** بل من النهران القدي المقاد في اناخه
الى ان ينام الناس اذ منا وله العقد قلنا العرف حاكم **مسألة**
وللرجل ان يكره عتبه وامنه ان المحطون اذ هم سلم عن حراج الامه ان
ان يكون في عمل واصب **مسألة** واذا مرض الخمار لم يسقط حقه
من المرض ان لم يفسخ اذ يستحق بالمدة والمستاجر الفسخ بالغيب ومريضه
ان كان الاجرة ممن يتولى العمل بنفسه فان بقى العبد الاجرة او مات
لم يلزم ابداله **مسألة** وسقطت نأ حصه باقي المدة اذ لم يسلم نفسه
في اخلاد **مسألة** كخامن **مسألة** ولا جبر الفسخ ان بلغ او عتق ولو
لعقد الاب اذ ملك المصروف كامد من وجه عتق وترجع حصه باقي المدة
مسألة لان نقص عتبه ابيه كان كاحد الفسخين قلنا احصها ان جماع فسخ
القياس في غيرها **مسألة** وليس له فسخ بل يخر ابيه لعقد كبيعته
ان جرد ان مده يعلم بكونه فيها لم يصح والافسخ قلت الغرض بالولاية
حال العقد **مسألة** ولا يحتاج في الخاص الى بيع العمل ويستعمل فيما
يحتس من اي عمل قلت وفيه نظر بل يستعمله فيما يلق به **مسألة**
في احكام الاجرة **مسألة** ذكرها في العقد
اذ العوم مقصود كالبائع ملكه النكاح مقصود استباحه الزوجي فلم
يشروط ذكر المهر **مسألة** وما صح من افساخ اجرة وما لا فلا **مسألة**
وصح استيجان الخلي وكهوى ولو كخته نقدا او في الزمده ومنعه **مسألة**
بفسخه الا ايد ايد قلنا لا يبيع المنفعة الا القبي **مسألة** **مسألة**
يعين قدرها كالثمن فلا يصح بالكسوف والنفقة للرجل **مسألة**

وقته محمد في كل يوم
دعاه اوله محمد

صح للعرف واستحسنان المسلمين قلنا لا نسلم بل اجماع على خلافه
مسألة وصح الحراف في الاجرة والمستاجر عليه كالبئع ولا يصح كل شهر
بدرهم لعدم الاختلاف بخلاف الضمة **مسألة** ولو كان استاجر
لعمل كان الى كذا كل شهر بدرهم فسدت له حاله **مسألة** صح ويصح
المسلم المتعقب للعقد اذا هو اختار ان يدخل في الثاني يوم او يومان لزوم
بدخوله بضمه قلنا لا دليل على ذلك واذا من حق منهما ان يعلموا ان
علمه هنا **مسألة** وصح بعض المحمول بعد الحمل **مسألة** وكذا المعول
يجب العمل كعلي طعن بطعام بزره اذا حاله في الاجرة ولا المتفقه **مسألة**
مسألة من سلم من قبيح الطعام فاقضى المتع اذا لم يلق الشاة قلنا المحمول
على الحمل قد ان القبيح او حدث استوجبت على طعن الضمة بغيرها بغير
طعنها وهو فاسد قالوا يستلزم ان لا يعمل للمستاجر جزء الامع العمل لنفسه
لشباع نصيبه قلنا لا نسلم الا لو شرط احدها بعد العمل ان فلانا من ذلك
فرع ولا يلزم في الصور من الحمل والعمل لجمعه بل لا يقض الذي ليس لاجرة
واذا ابلغ بقصه بغير غالب ضمته الا قد رخصته التي قد استحقها وارباها
بغالب فله حصه ما عمل قبل التلف وقيل لا اذ لم يسلم العمل **مسألة**
فان قال اطمئن بالله ان باع هذه الضمة بغيرها صح **مسألة** لا يلزم
قلنا عمله في هذه الصورة ليس فيما هو مشترك فيه بل منفصل فصحتها **مسألة**
لا حل ذلك بل ليس المشاع يصح ثما فصح اجرة وميت مطلقا **مسألة**
واذا شرط التحليل قبل العمل لزوم لقوله صلى المومنون عند شروطهم واذا
تب بحوال القيد وان شرط التحليل **مسألة** فان اطلق طالب
التحليل لم يلزم اذ تشتت على المنافع فلا يلزم الا حصه ما قد فعل **مسألة**

بل يلزم التحليل لقوله صلى قل ان يحلف عرقه قلنا انما اريد
تسليم العمل اذ لا عرق الا عن عمل **مسألة** **مسألة** ومن اساجر لفتح غزل
عشر اذ فتح فنتجه اثني عشر كان مساهلا بالمخالفة ونضم فيه الغزل
وميل **مسألة** فان رضي المستاجر بالزيادة اسحق الاجر المتبقى
اذ قد حصلت العشرة قلت والزيادة تباع وان رضي العشر بغير
المتبقى قبل الدار عين اذ لم يعمل فيها بامر قل وفي تحريمه مع الحكم
بالاستهلاك نظر اذ قد ملكت المستهلك **مسألة** ليس يستهلك ولا
ضمن القيمة بل بخير بين ان يحيز عمل الدارين ويلزمه المتبقى او كرهه
في بعض حقته قلت استهلك كما سياتي وكذا الخلاف لو خالف في
النقص **مسألة** فان خالف في الضم فلا اجر لتبرعه وبضمنه بضمن
الثوب به **مسألة** وهو استهلك **مسألة** قلت الا قرب ان لا يعد استهلاك
اذ لم يزل اسمه ومقطوعا ففرع ولا اجر حيث يزل الغل قبل
التسليم كمقصود الفقه الرخ في صبح او قيل غير لا عنه اذ لا مودع
مسألة فان قال اصبعه اسود بحسه فسود بغيره فالزيادة تباع
مسألة ولا يصح الاستيجار على الصبد اذ فيه عز لا بعد القطع بمضونه
او مقبلة كمن له اجر المثل **مسألة** وكثره الاجر على محطوط مسرط
او مضمة كاجر المعينة ويجوزها وعلى واجب متعين اذ يصير رهنه وفي
الكفاية وجوب كونه كالشهادة حيث لم يتعين ولا كالمعين **مسألة** وهو
الاصح فاما ما فعل بعد مقتضى الواجب فبغير جاز كالمدين **مسألة**
ويلزم من استعمل الصغير في غير المعتاد ولو ايا اذ المانع كالا عيان قلت
ونقع عما افاق الوكيل قطعا بينهما **مسألة** ولو كان ان يقدم ويلزم

مستعمل الكثير مكرها لذك والعبك الصغير ونفسه المكره مطلقا
ادخلت بالاكراه غامضا ومحموا النقل ولوراضيا اذ نقله غلبت **مسألة** وان لم
ينقل اذ قد استولى فاما المادون فلا يضمنه ولا اجرتهم تسلمها اليه الا
اذا لم يخذله لا التبع فان تبرع العبد المادون فوجها **مسألة** في اصحهما
بضم الحجة اذ المنافع ملك السيد كالاعيان قلنا ان كان بعث امره والوجه
للزومها اذ لم يجر ما يوجبها على المقتول له بل للسيد العبد منافع نفسه
مسألة ولا يضمن المنافع المحترمة اي التي لا قيمه لها كالمنازل والكنوز ومحموا
مسألة ومن استأجر على عمل في مقصود ولا اجر على الا من ان جعل المأمور
اذ قد سلم العمل له المالك اذ لا امر منه فان علم ان جبر متبرع وللمالك
الرجوع بنقصان الغيب على ايها ان نقصت لصماهما والقران على الا من مع
جهد الا جبر اذ غرم وقتا سلم ليس من غير **مسألة** ويلزم من رضى
عصب مبرر اذ المنافع كالاعيان لا غير اذ هو كالادب في اتلا فها وكن المحرم
بالقبول بالتعريف فكالمدين **مسألة** ويجزى من رضى الحاكم
احكاما لقوله سلم لقراء الرشي والمترشي **مسألة** ونفسه للوعيد
والرشي ان طلب باطلا غنمة الخبر **مسألة** وان طلب به حقا
محموا حان قبل وظاهر **مسألة** المتع لعموم الخبر وان كان محلفا فيه فكالباطل
اذ لا تأثير حكمه **مسألة** ويجزى من رضى البغي وحلوان الصلح
الذي يوهو علم الغيب وهو نوع شتر لقوله سلم عنهما وقوله من كانها
الخبر والعراق هو الذي يدعي انه يعرف رجر الطير فيقول اذا بلغ الغراب
او صاح الحمام يقع كذا من الشرا والخبر وعلى هو لا رد ما احد والا فله
وقمه السالف حيث احل بشرطه على صاح حيله والا فالواجب الصديق كاشيا

رفع فان اباحه مالكه بعد الذبح **مسألة** ويجزى من رضى البغي وحلوان الصلح
كعلى الصلح **مسألة** والصفاء اذ موديه موديه واجب كصلوه الجارة
ثم هو وقبه بمحضه كالصلوة وان غطوا بغيرها حلت **مسألة** احكاما الغنيمه
ومن ثم قال سلم الله ما جعل رزقي تحت طلال رحمتي وظاهر اطلاق
الله بان اجره العاني تكن فقط والاجله ينفي الخبر **مسألة**
ولا يجزى من اجرة المستعبد ان حدث بربنا بل تكن اذ هي عون على مكرهه **مسألة**
وتكن اجره التمسار وهو الطرف في المباحه **مسألة** اذ العمل مجهول فلا حد
الكثير على العمل البتير فيكون مال الغير بالباطل **مسألة** وهو الاصح **مسألة**
بل لكونه استباحا على غير مفيد ولو قوف البيع على اختيار الغير **مسألة**
واجر الحمام مباحه اذ تحم له سلم ابو هذيل بافوخه **مسألة** لا يجزى من رضى
الكثير على البتير **مسألة** اصحاب الحديث بل له سيد سلم عن كتب الحمام قلنا
كرامه فقط لتجب الحرف الدينية واذ سئل سلم عن اجر الحمام فقال اطعمه
عبيدك او نو اضحك ولو جازمت لم يجز ذلك **مسألة** ويجزى من رضى الميت
اذهوقه بدينه كغسل الجنابه وكون على جوف القبر اذ لا تختص الميت اذ قد خفي
ثم جعل لغيب خلاف غسله وتحل على الختان اذ الوجوب على المحتون وعلى ان
المساجد والطرق اذ القرية تختص الا من لا العامل ونصح تاجر الوقف اذ ما
مملوكه **مسألة** ويجزى من رضى ما لمعنى حصته كنجاسته او ضرره كالسكر
وما يودي الى الضرر كالذوا في غير وقفه واما الخبر بوجه كسيد كالمضاجع
والرشي واجر السعي والمغنية والكاهن والاجر على الواجب **مسألة** وان عقد
واحد ومحطوف والاجر كالعقب ولست الا انه بطيب رضى او بغيره من رضى
البيع ولا اجر ان لم يستعمل ولا يتصدق الرضا بالاطل اذ هي بغير ضمانا كاله

وابتاعته **مسألة** في كون الوعدا على ما يحل به وضميرهما المحطوع **مسألة**
 بل الحكم للفظ لا للضمير لقوله صلح اما الحكم بالظاهر **قلت** معا من
 بال اعمال بالنيات وكيفية **مسألة** وان لم يعقد ابل اضمرا لم يعد وقوله
 من وجه محطوع كشافه الاشارة **مسألة** في ملكه اذ قد احدث بطيئة من نفسه
 وله رد له لبقه **مسألة** تطيب له لذلك **مسألة** وسدب التصدق وقوله صلح
 دع ما يزيك **مسألة** وان عقدا على المحطوع **مسألة** قال عند الدفع جعلته ترضا او
 مساح طاب له وان اراد الخيلة وعلى الخلاف **مسألة** في استيفائها
 الاخر **مسألة** والاخر في الصحة فملك بالعقد اي يلزم ولا يفسخ
 الا لعذر ولا يسقط عن دمنه **قلت** في بيعها الحكم المالك وتسمى بالعقد
 وبشرطه وتسلم العمل واستيفاء المنافع او التمكين منها بلى مانع اذ البيع
 كقيد تسليم الثمن والشرط امك والتمكين كالا استيفاء وقد قال تعالى
 فان ارضعكم فانهن اجور هن من رب الا يتا على الاستيفاء والتمكين **مسألة**
 بل تسحق بالعقد فله طلب بقدرها كالمهر **قلت** الا جاز في مقابلة العمل
 الا المهر بدليل وجوبه بالخلاء والموت وافتراقا والوامك المنافع بالعقد
 واسحق الموت **مسألة** فلا يلزم تسليمها الا بعد الاستيفاء او التمكين
 كالمبيع **مسألة** ويحون العمل ما حصل بسبب استحقاقه قبل حصول
 شرطه اذ الشرط غير مؤثر وان وقف عليه بخلاف السبب كتجديد الزكوة عن
 النصاب الكامل قبل تحول الحول وكفارة القتل بعد الجرح قبل الموت
 فله تعليق الجناية بالمرء حتى دون الحاق اذ الجرح شرط والتردية بسبب وتسمين
 من جمع من يهود الرنا دون شهود الاخصان عند الفقهاء والتجديد كفارة
 على الحث عند الفقهاء لكونه بشرط لا سببا **مسألة** وضابطه ان عاذه عليه وانما

ان يقال الاخر في العقد اي تدوا عليه بقاء او اثبا وتسمى بالعقد
 او العين المساجن اي له المطالب بها وتسمى بالملك والملك بالتقيد
 اي له فيها كل تصرف **مسألة** والاخر في العاقد لا يجب بالعقد
 اجماعا ويجب بالاستيفاء **مسألة** اجماعا كوجوب القيمة بالتقيد في البيع **مسألة**
مسألة ولا يجب بالتمكين كالمخلوع في ذلك كاح العاقد **مسألة** بل
 يجب وان لم ينفع كالغائب **قلت** العاقد يمنع المالك فهو مستحق للمنفعة
مسألة ولو قال المكري ان لم تنفعها لهما مائة سنة في عليك كل يوم
 بقدره لزم ذلك اذ بقاؤه فيها مائة سنة بالاجرة وكان قال اجرتي مائة سنة كل يوم
 بعشر **مسألة** فان اتكن المستأجر هذا الشرط لزم اجرة المثل **قلت** وكلام
 المرنس **مسألة** مبني على صحة عقدها بوقت مستقبل والا مع للمد **مسألة**
مسألة ويسحق في العكس حصه ما فعل حيث يتجر العمل كحجر عشرين
 دراهما وحيث لا يتجر ابالكمال فقط كحياطة فيسحق اذ هو المعقود
 عليه **مسألة** عن بعض اصحابنا ان ان يتجره في بيت المستأجر اسحق الحصه اذ كل
 حجر مائة من حبيبي **مسألة** وفيه نظر اذ لم ينفذ ما عقد عليه **قلت** لعله ان زاد
 حيث الاخر خاص **مسألة** في حال الاخر **مسألة** ولا ضمان
 على غير مبيع كالفبي والمعتق اذ المبيع المالك تسليمه بخلاف حياهم
 وضمن المحب والماله كتنص فيهما **مسألة** لا يصح ضمانا الا بادن وجها وسببا
 بيانه والمترسم كالمجنون لقضائ عقله والاخرين ضمن حيث صح عقده
 وفي محمدا الكتاب منه وحيان **مسألة** في محمدا لا يكفي الا مع اشارة منه
 الاحتمال تجزئه الخط **مسألة** وضمن الضائع ما فقد بتدنيته **مسألة**
 فان يضره ون نصف قيمته والا ش **مسألة** في الكثرين **مسألة**

مكتبة جامعة القاهرة
 رقم 1000
 تاريخ 1/1/1950

بينه وبين المقية اذ لا فساد الا كثر كفساد الكل اذ قوت معظم
منافعه **مس** بل ان شئ فقط قلنا بنا على نفي ان يهلك الحكمي
وقد مر فان صان لا قيمة له فاسملاك اذفاقا فمحب قيمته يوم
التلف كالخياره فرع ولا سقط ان ضمنه مضمونا ولا سقطت **مس**
وله حبس الغبن لبعض الا جن والضمن بحاله قلت ولكن المبيع يقرب
الفاصل اذ هي عين يعلق بها حق فاشبهت الزهر **ح** له حبس المصنوع كالخيار
قلت لا وجه للفرق وما يلف قبل قبض المالك ولو في منزله ضمنه الا جبر
لما مر فرع فان نقص كخاف لم يضمن **مس** ولا يسقط الضمان
بالتحليه ما لم يبتله المالك **ط** كما قال **ح** لو سلم المبيع بالتحليه ثم يلف قبل
سلمه المشتري فانه يلف **مس** حال البايع لكن فائدة التحليه لزوم الثمن
وللبايع تعديها المطالبة به لا قبلها قلت وطاهر المذهب ان التحليه
كالقبض لكن بعد تسليم الثمن والتحليه فيشلف حينئذ من مال المشتري
وسطر فيه **مس** والخامس جبر مسرك مخالف للقياس اذ عمله
غير معلوم لكن استحقها استحقاقا لا لاجماع **فرع** واستحقها للثمن
في المكان والوقت الذي فسخ فيه الماوي لحفظ الثواب وقيد
بل عوضا عن تاديبه المافقط ولا يضمن الثواب لنا ان الباخل لم يدفع
الا في مقابلة انفعاله وحفظ ما دخل به ولا يحتاج الى عقد بعين فيه العمل
والاجرة لتسامح المسلمين بذلك ولزم كلا منهما المتعارف في الجملة
والاجرة تاخير الاجرة الى الفراغ ليقابل ما اهرق من الماوي واستغرق من
المنافع **فرع** والاصل وانها تضمن الثواب ان وضعت في حضرة او اوقاه
ولي المصادرة ولو وضعها لادخله **فرع** والخمسة العسا له للخامس **مس**

ومتعاطي الطب والصنعة في الختان وتحت يمين ما احتل بصنعة لقول صل
مطلب من علم فاعنت فهو ضامن **مس** ولا يضمن المراه من القدر
المعاد من بضرة اذ لا يعدي في الفعل والمراه فعل الله واما المباشرة فمضمون
فيك وخطاوه خطاي وسوا البضير والمتعاطي ولا اما المتعاطي فغيره من
فرع اذ ان البضير قبل العمل وبعد الاجارة من الخطا يرى كالا يرى
من الشفعة بعد البيع ولا يبرأ المتعاطي بالانقضاء قبل العمل ولا العقد غير
صحح فكت ان كالا يرى من الشفعة قبل البيع **مس** ومن استأجر عبدا
محمورا عاملا فاعنت بعلفت جنائنه بد منه اذ قد روي بها تحت عامله عاملا
محرم قلت فان كان صغيرا ولا ضمان عليه مطلقا اذ المستأجر في التحقيق
مواكفي واما المادون والمبدل فيعقد برقبه كما من **ط** فان لم يمت عن
الاذن والخبر فالكفالة المحر اذ الاصل عدم الاذن **مس** له واذا استأجر
الاجير غير ما مؤبه برباعه فالربح له مال الاجارة وعليه اجرة المثل **لما**
والامثلة المستأجر ويصدق بالربح اذ مدحه المستأجر من وجهه فحظر
بل يصدق به مطلقا با على ان الاجارة لا يلحق الموقوف **مس** الا حوط البصد
لاجل الخلاف **فرع** وفي **فرع** الربح بينهما على ما شرطوا محمول على ان
مخالفة الاجير لم يكن في العيب بل في زمان او مكان وقول الحكم بصدق
محمول على المخالفة في العين كما من وقول **ح** تطيب للمالك محمول على انه اجاز
مس له ولا جبر الاستنابة قلت فيما لا يخلف بالاشخاص الا بشرط
او عرف كما لمستأجر با جبر ما استأجره ولذا اذ القصد بحصيل الثمن ولا
غيره بالسهم ونسبوا في الضمان الا من الغالب الا ان المالك يطالب فقط
وهو مطالب الثاني **ط** ليس له ذلك فضمنان مطلقا بعد وما قلنا

انما لزم وجهان لم يكن من لا ياذن بخروجها فلما الفسخ لذلك وله الفسخ
من من العبد وامتناد الما على الراض حتى فسد فان لم يفسخ حتى يرضى
العبد وحق الما فلا فسخ من بعد ان وال القيد **مسألة** اصل احكامها اما في
العقد والقول مكتنح واما في قديت الاجز او في مديتها او في الضمان او في
العمل المفقود عليه **مسألة** واذا اختلفا في قديت الاجز او جبرها
ولا بينه فيهما العاص وسئل العقيد وحب اجز المثل بعد العمل كما هو حيث
التبس فان بينا في سنة مستحقها اولى اذ الخاتج **مسألة** ان القول للمشتاخر
صا المستري لما من **مسألة** وفي المدة والمسا فله المتفق على قديت يعمها القول
لمنكر مضيقها واما في قديتها وقيل للمشتاخر بعد التسليم العين اذ الظاهر مقه
العقول بل للمالك اذ المنافع على ملكه الا ما اقر به او ين عليه **مسألة** المتفق
ان المنافع كالا عيان والقول للمالك في القديت كما في المبيع اذ الاصل بقا ملكه
فيما لم يفسد باخرجه والمستاجر مقه باستحقاقه الموجز للاجر المستماه ويحمل
ان اقراره مقيد بالعوض الذي يدعيه ولا يلزمه بل يتجافا وسئل العقيد والقول
للمشتاخر بعد مضي المدة والمسا فله كما شيا في المستخير **مسألة** **مسألة** والبيته
على المشتاخر محالة الاجز في العمل اذ يدعي الحيايه والا صل عبد متهما **مسألة**
مسألة بل على الاجز اذ الاصل على الاذن **مسألة** كل منهما مبدع فيهما لا فسخ
الاجر ويجب ان شريط وهو ما بين فمته مقطوعا وغيره وقيل ما بين فمته
ما اذن فيه وما خالفه كالقيصر والقباق **مسألة** وان كان قبل القطع
والقول كالمبايع في ما ادعاه الاخر فيهما كان وسئل **مسألة** والقول
للمتأخر فليم العبد والنفق والمشتري وان المثل غالب ان لم يكن البس
كالنوع **مسألة** ولو ادعي الراعي انه ذبحها بعد ان ماتت بين اذ الظاهر الجنايه

مسألة والقول لمدي في المعاد من العمل بها ومجانا اذ العاده مشهدها
كان للاجن ام للنصيب وان استوت اولا عاده وقولا الخلاف في المنافع هل
اصلها العوض كالا عيان **مسألة** اصلها الا باحه لكثرة ذلك بل كالا عيان
اقتضا العوض **مسألة** انما من **مسألة** وسين مستاجر العبد على باقه بعض
المدة اذ يدعي سقوط بعض الاجز وقديت بال عقد **مسألة** وذلك حيث قد
رتع وال فالظاهر مقه **مسألة** والقول للاجن في فمه التالف اذ الاصل
البراه من الزيادة وكذا الجامعي لا جيز للمفقد وللمستاجر في قديت ما امر به من
العمل لصنع كذا اذ لا جيز يدعي الزيادة **مسألة** **مسألة** وسين المسترك على
رد ما صنع لضمانه **مسألة** بل امين فيما لم يفسد والقول له **مسألة** انما من مبيع على
عليه والقول للاجن بعد التسليم في عبد متبدل الغزل **مسألة** وسين
المعين للمحصل فيه اذ هو مبدع لا المنكر للمعين اذ الظاهر مقه **مسألة**
ومن امره بعمل سمي له اجز لزمته في معاوضه فان وعك بالجن اجمه وفاسد
وان لم يعد فوجبات حوله اجز اذ الاصل في المنافع عدم العوض للعرف
كالا عيان ويجب كالا عيان وقيل ان ابتداء الامر وجبت والا فلا اذ الظاهر
النوع والحق انه يعمل بالمعناج والا والا صل عدم العوض في المنافع **مسألة**
مسألة **مسألة** مخالف الا جاره باغتياج جعل العمل كن رد على الا بوا الصاله
فله كذا وان الاجز غير معلوم وعقدها غير لازم كاله العمل كالمصا زبه
والاصل فيه ولم يحابه جعل بعين وقدره صلح اجز الجعل على رقيه الملتصق
ولم يمس الحاجة الى رد الصاله وكذا جاره **مسألة** **مسألة** وصيغتها من رد
صا التي فله ان يستحقها من شمع البند او فعل لا من لم يسمع ولا يصدق على مملوك
ولا يسمع من صبي ومخون ومخون كالا جاره وان قال من حج فني ابتداء اذ في فله

نزع عطل حتى صارت موايا الوسطى مؤتمنة بأجبارهم لقوله صلح العرف ظالم
حق **مسألة** في ملكه ولا يصح التوكيل في الأحياء وهو من الخطأ والاختصاص
والاستطباب إذا لا توكيل إلا فيما يمكن الأصل التصرف فيه دون **مسألة**
بلا يصح التصرف في الأمان فما له التصرف في كارك التوكيل في الملك ولنا
لا تأنى للأمان إلا حيث يمكنه الأمان **وهو** مع ومملكه المأمور ولا آخر
له وإن نواه للأمان لم يصح له قبل صح له إلا أن ينويه لنفسه صح له باطنا
لا ظاهرا إلا أن يفسخ الوكالة قبل العمل وتكون فاسدة إذا علمت
لا تصرف إلى الغير **فصل في كفارة الأحياء**
بما التجرع فيه عرف الجهد إذا عرف قد بين مطلقا الشرع
كقضاء المسح وحسن الشريعة **مسألة** فمن يتصرف في أمانها وأصلها
يتوافقها ملكها إذا قد اجابها سوى أرادها الزرع أما العرف في كون الزرع
والعرف شرط في الملك وجهان **أصحهما** لا يشترط إلا ما ذكرنا إذا أحياء
صلاحها للزرع **مسألة** في ملكه شرط إذا أحياءها لا نفع قبل السلخ
كافية والسيد ع وإلغا البذر في الأرض بموجب ملكها وإن لم يثبت
بغير قبل ومجرد البذر ليس بأحياء **مسألة** في المنع العرف **مسألة** في الحيا
أحياء لما احتواه وفي استراط نص الباب وجهان **أصحهما** لا يشترط
أذن إذا لم يخطو وقبل يشترط قلنا يمكن الشك في من دونه وصحة الأحياء
ليس بأحياء عتبا إذا انقضى خلاف الغش من المباشرة فكذلك في عرفه
أراد جعل الحياطة حيازا أو للضم فلا ملك به حتى ينفعه فأنع الباحل
والخارج الإخراج فلو ملك فالبان فيها الأساس كاف بالملك لقوله من احاط
على أرض فهو له هذه الأسباب تقضي الملك **أحكاما** **مسألة** في الخندق

الغدير بحيث لا تطلع من زله إلا ما يطبع أحياء **مسألة** في ملكه
في منعه الباحل والخارج ومن يملك من أهل السهل **مسألة**
والمنشاء أحياء كالحياطة **مسألة** لا إذا لامع قلت هو كالتقيد عرفا
مسألة ولا يشترط قصد التملك بالفعل إذا هو سب ملك ولا يصح
فيه التبع كالبئح **مسألة** ومن حفر في الأرض لحياتها بالحق بالمرسل
المالي الصلبة وحسب يطويها في الزحف قل وفيه نظر **مسألة** ولا يجوز أحياء
المحيط والمزعا الأقربس وهما اللذان يقتضيان عليهما في الخوف لا إلا بعد
فيمونا إذا اختصا ولا مبدان الخيل أو اللبب بالكثرة وبحولها للعاق
الحق به ولا مفعلي الغنم عند إبلها ولا مناخ الأبل إن كانت ولا موضع
حقوق أهلها واجتمعا فهم للمجوس فيه للشورى وبحوها ولا مفعليهم
الذي يجمعون إليه عند إلفا العبد ومصلاتهم ومن ذلك **مسألة**
وكون أحياء ما ملجته المستركون ثم أمانتوه ولا يفتقر إلى إذن لقوله صلح
بأدى الأرضه ولز سوله ثم هي لكم **مسألة** في الاختصاص بقوله صلح من
أحياء ضامته فهي له إذا حكم لا حيائهم أذواهم إذا أباخه وكما يمكن
الزكان مرصاته في بلدهم وإن كان قد ملكوه من قبل **مسألة** وما ضوحو على
الأقامة فيه لم يجر أحياء مواته إذا أحياء تابع كحوان التملك وليس لملك
خططهم التي ضوحو على أحياء **مسألة** في النحر اطبع **مسألة** في
ضرب الأعلام في الجوارب من الجوارب أو على أسماها أو حديق
أو من ملك الحفيرة أو وخصم **مسألة** وقطع اعصان السجرات ليس بنحر الهام
بل بنحر **مسألة** وثبت به الحق كالمالك لقوله صلح من سبق إلى الماء
سبق إليه مسلم فهو له بوزن وتصح هبته وأباخه لا ينفذ إذا يفتح

نعم

نعم

بيع ما لم يملك **مسألة** ومدة ثلاث سنين ثم يختار بين الإحياء أو إبطال
حقه له قبل حين زو له عنه فلم ان حق المتجر لا سطل إلا ثلاث سنين ولم يكن
في **مسألة** بل شهرين إلا هو اقل ما قبل فكان محمدا عليه وليس في الزيادة
أصرا إذا في الثلاث السنين يحصل الثبات فلا يحصل التعطيل مع إمكان التحصيل
لنا الخبر **قوله** فإن انتهت مدة التجار وخير فطلب الأهمال أمهل ثلاثا
كالشفيع وأقل الجفر وقوله لم ولا خلافه ولك الحيان ثلاثا والعاب
يرأس **مسألة** ولا يطل إلا بإبطال أو إبطال الإمام أذ هو حي وقدرت
ولا يطل إلا بطلان كالأبلة بل سطل بانقضاء المدة كالحبان **قوله**
الحق مع الحيان غير مستقر والمتجر مستقر **مسألة** ولا يطل بأحياء
لنقد من حق المتجر كحق الشفعة وقيل بل ملكه إذا لم ينفذ منه ملك
للغير وكالصيد من ملك الغير قلت الحق مانع والصيد لا خوفه قبل
اختنايه **مسألة** ملك ان حمل المتجر قلت لا تاتى للمحمل في إبطال الحقوق
مسألة ملك الشجرة المتجر يقطعها إلا الأرض بأحياءها والفرق بينه وبين
التشايخ بالثبات بدليل عدم قطع سائر فها قلت ويحملان لفان في
الخبر الناس شركا في ثلاثه **مسألة** ومن كره على قطع شجر لم يملكها لها
إذا التوكيل لا يصح لما مل والأكره **مسألة** حكم الفاعل لقوله لم وما استكره هو
عليه فبقية ما حاكم من سوا إليه **مسألة** بل يملكها الفاعل لعموم ما حاكم **مسألة**
قلت وهو قوي إذا كراه لا يرفع حكمه كل فقل كالزنا **مسألة**
منع ما تجر وما حاكم أذ هو أخوه لما من **مسألة** والشجر فيه وفي غيره كالأول
مسألة لعموم الخبر **مسألة** ملك الملك ملك وفي الحق حقوق المشيد يتفعه
قلت لتس إبطال فائدة الخبر **مسألة** من ع فمصر في شجر المقابر وأصلها

مكتبة جامعة القاهرة
رقم 10000
تاريخ 1/1/1950

ثم في المصالح **مسألة** فاما معارف النامين فلم يصح قل من الجهد أولى لكن
ديانهم لا ديتهم فاما مقبره الخزي بها خه إفاق **مسألة** ومالك
إلى الاسماء ليس بأحياء بل بحر قلت الأقرب **مسألة** إحياء الملك للمرف
مسألة ولا يملك الكافر ما أحيى في دار الإسلام أذ قوله لم ثم هي
لكم خطا بالمسلمين أذ خرج مخرج التمثيل وليس للإمام الأذن بالإحياء **مسألة**
بل يجوز لنا الخبر فليس له المخالفة وملكه الخطب والخيش بالآخران إجماعا
مسألة ويحكم الخلو من السوارق والشركاء النافذ ما العرف بالمسقط
ومن سبق إلى مجلس بطل حقه منه بقيامه الإحياء حلوسه لغرض من بيع
أو حرقه فيستمر حقه ما لم ينفذ أو يمرض أو يختار غيره قلت لا يقطع
عن الحق فله عند يقول كاشف وله ان يرفع الإجماع على بابه والأخبار والكتب
وتحوا حيث ريد الرفع في القرب لا مع التراخي إن ضيق والأخبار **مسألة**
على تسوية عدم النكاح فيه مع عدم الضرر وقوله لم ولا ينعى الموقوف
فيقل خبر كماله **مسألة** ومن سبق إلى بئعه في المشيد هو الحق **مسألة**
الأمع عجزها ثموم القود فورا لمن خرج لأغاف أو تحدد بوضو لقوله
لم إذا قام أحدكم من مجلسه فواحق به إذا عاد إليه فإعادته لتقليم أو نحو
استمر حقه كالحرف في الأسواق **مسألة** فاما نصيبه الجاهل كمن كان
فليس يتجر ما لم يصب إلا علام لكنه أخوه ما لم ينفذ ويبلغ أعوادة **مسألة**
مسألة وفي الخائنات إذا غاب السابق إليها وجهان أصحهما
نفوس النمل إلى المتولي في قبة أمهاله ولا يخص شخصاً دون شخص
ومن سبق إلى أرض ضيقه هو الحق ويحكم وضع الحمل فيها مع مرفقه
فورا إلا حيث لا ضرورة **مسألة** وصل في الأقطاعات والأحجام

Copy

وللامام اقطاع الموات لا قطاعه صلح الرب خضر فرسه ولعل **مسألة**
 ولا تقطع أحدا أكثر مما تستطیع اخیاه لاضراره والمقطع كالمحرم
 وورثه الا ان الاقطاع لا يفقر في ثبوت الحق في ضرب الاعلام ينسب الحق
 لمحرمه **مسألة** وله اقطاع المقادر كبقوله صلح ليلال بن الحرث **مسألة**
 كالقنور والافان قلنا بل كل حيا الموات لا غنم ولا صبح في القنور
 والافان وان صغر بقوله صلح وقدا قطع الملح فقيل اما تقطع اما العبد فلا
اذن في الخطا في الحكم جاز على النبي صلح لكن لا يقر عليه **مسألة**
 وله ايضا اقطاع بقاع في الاسواق والطرقات والسعة بعين ضمان بان يقطع
 حق من سبق اليها بعد مع قماشه ويجعل غيره أولى ولا يستحق العود اليها
 بل المقطوع الحق **قلت** وهذه القياس على حق المخرج وفيه قرع وللقائد
 فيها نصيب ما يستطیل به مما يرتفع بان يفاعه كالحضير لا الدكة وكوما
 وله دفع من قعد في مكانه فان قطع منقلبه الى جنبه مضيقا عليه لا يستحق اقر
 القدر المحتاج اليه ومهما بقي قماشه لم يكن لغیره الوقود في مكانه فان نقله
 جان حتى يعود ذلك ما يجوز بل من اطلال اعتياد مكان ليلال بلبس بالملك **مسألة**
مسألة ومن وضع خيمته في مكان مباح لم يكن لغیره من غنم او ان سل غنمه في
 صحر فهو احرى وليس لاجد ان يتبعها **مسألة** **الحام مقصور**
ومملود هو ان يخط الرجل مواتا لم يخط كل ما قلنا ان اجد الملك
 فتم والاولى له **مسألة** وكان له صلح ان يحتسب لنفسه وللمسلمين
 لقوله لا يها الا الله ولرسوله لكن لم يحرم لنفسه صلح اذ لم يملك ما يحل
 واما النقيع بالنون فحبل المجاهدین والبقيع بالباء مقار المدينه **مسألة**
 وليس لغیره وغیر الامان عن اذ هو جاهلي ايمانه الاسلام بقوله صلح

هذا من اقسام الاسترقاق

لاجل الخبز الناس شرب كالحب **مسألة** الاستراك في النار حيث تقف خطيا
 مباحا لا كوا خطيب قد اضره ملك واماني الكلا فقيل احتشاشا فان
 كان في ماله ففيه الخلاف واماني اما فكما من **مسألة** ولا يحل الا امام
 لنفسه بل لحبل المجاهدین واعام الصبقة ومن ضعف من المسلمين عن
 الاجتماع لقوله صلح لا يها الا الله تعالى رسوله ولا يه المسلمين واذني مؤمن
 ولا عليه مولا هنيئا وامر بان لا يمنع رب الضميمة والغنمة والقصبة
 مشغورة **مسألة** ولا يغني حمال الرسول صلح مع بقا صلحته فان راك فوجها
مسألة اصحها كجوت اخیاه لروا وحده اصلحه وقيل لا يجوز عود تلك المصلحة
قلت اذا عادت عادتها **مسألة** ولا يباع الا امام بالجامع لضرب المسلمين
 اذ القصد مصلحةهم **مسألة** ومراحيما ما جاء الامام باذنه ملك اذ هو نفس
 وبعض اذنه **مسألة** ملك اذ الملك بالاحيا مضمومة وحق الحام مجتهد فيه
 والنقص مقدم لا كمال الرسول صلح **قلت** وهو الا قرب كاحيا المخرج
مسألة وكان صلح في بد امره يتصد وتماز اذ على قوت يومه لشك الحام
 وعبد القنوج اذ خر قوت الجول له ومن يمين وكان ملاك اما افا الله عليه
 ومن بعض **مسألة** لا يملك بل ايتج له ما ياكل ويلبس كذا لقوله تعالى والله وللرسول
 واصاف اليه واذا عتق صلح صفيه واستولى ما يديه بعبادة المفوق في صدق
 فاما يكون عن ملك **مسألة** وفوائد الارض الطامنة كالمح المان
 والبحري وحجارة الارض والعبود لا يصح تجرها ولا ملك بالاحيا والافطاع
 لهو عنه صلح عن اقطاع الابيض من جمال ملح ماز **مسألة** ويحون كورال اقطاع
 الاول خطا في الحكم فهو جاز على ان يملك لكن لا يقر وت عليه ملك غيرهم
 او طنة لا يقر باهل جهته فمرا كسف اضراره **مسألة** فرج بلبل قوله اما قطع
 فاما في اعطاه فملكه اذ اراد ان يعطيه ماسع اهل اوطنه

احتشاشا

Copying University

الدين في المصالح

المال العبد مسلّم وأما الباطنة كعقود الذهب والفضة والغير ورج
وتحوها مما استتر في طبقات الارض فلا يملك بالاجبا وفي اقطاعها وجهان
اصحهما يبيح اذا قطع فلم يلائم الحزب المقادير القبلية حيلها وقوى
واحد منه الركون وقيل لا يصح الاكلاخاوك الظاهر لنا جعله سلم
كتاب المصارف به والعراض من المص في الارض
او من الاقطار بدينهم والمصارف بالكسر العامل **ي** ولم يشق ذلك كما
اسم والقراض من القرض وهو القطع لقطع العامل جزء من اموال او من
المقار منه في الشئ وهي المساواة في المدخ والدم والمقار من المص
المالك وبالفح العامل وفي الاطلاق دفع مال الى الغير ليعمل به والرج
بينهما حسب الشرط وهي عند العقد وكاله داله وبعد الدفع امانه وبعد
المصرف بضاعه اي يرحي الرج فيها وبعد الرج شركه وانفدت
فاحازة واخالف فغن امه بضمها والاصل فيها فعل **ي** لانه فيما اقرضا
ابو موسى من بيت المال ولم يترك وعمل **ي** وهو وحكمه من حرام وهو
عليه عليه السلام عليه الخبر وكانت قبل الاسلام فاقوها والعقد بها
حصول النفاق الاذن فيما لا يورث فيه **وصار كانهما**
حسب الاول العقد بين جاري المصري وهو وارثك او وارثك
او عاملك على ان الرج كذا فيقول قبلت وكالقبول تقدم
السؤال او الامتثال ولو متراجيا ما لم يرد وتنفذ **اجماعا**
وعقد حاجب كالكاله وويل لان مكاله كان **ولنا**
هي بالوكاله اشبه **ي** ولو قال نحن في هذا المال على ان الرج كن او فعل
العقدت صححه اذا امثال في انوكاله كقبول **هـ** فان قال

او ستم والمال

والرج يفسد فسدت للاجتمال **ي** بل يصح اذا طاهر البتة المص
كلو قيل هذا الذي بين يدي ومرو ولو قال على ان الرج كذا
ولم يرد كذا ما للعامل فوجها يصح اذ هو كالمين **ي** فسد اذ لا يملك
العامل شيئا الا بشرط وفي العكس اجتمالا **ي** اصحهما يصح قد بين ما
للعامل ولا يضر سكونه عماله اذ له كله الا ما خصه ولو قال على ان كنت
الرج وماني في ثلثه ولك ثلثان يصح للعامل سبعة اشاع لا فسد
القبول ذلك ولو قال على ان كنت مشترك في او بصف المص للمحال **ي** فصح
اذ الطاهر التصريف **ولنا** لا نسلم ولو قال على ان لي النصف ونصفا
ما حصل لك اسحق بل انه ان باع وقيل يفسد وقيل يعاقب حتى ينهي
الباقى الى حال لو قسم لم يكن لصفه فيه ولو قال حصة من اموال على النصف
او نحو صح **ورع** ولو قال لا تبيعني على ان لي النصف والنصف الاخر ليرد
لله ولعمري بلناه **ي** ولو كان المال من ايسر العامل وشق بفضيل احدهما
لم يصح اذ ليس بمقابل عمل ولا مال **الركن الثاني** المال ويصح
اجماعا لا غنى **هـ** **ي** ولو شليا اذ سلب من مشاكة العامل في
لر المال وذلك حيث رجع واستبد اد المالك بالرج وذلك حيث يعلق
وهو خلا فوجهها **ي** في رواية الذين وشي صح في المسمى وغير مطلقا
كالقبول **ي** المسمى فقط **ي** صح في جمع العروض لا الطعام ولا كاله
في كذا الارض لنا ما من **ي** فصح في العروض ان اد جيت وكله
بمقها ثم عارض نفسه بمقها **ي** بل حكمه عن **ها** وليس مد هباله اذ في مقابل
مائل على الميع **ط** او عقد اها على دراهم في ان مة ثوامه يبيع العرف
وهو في ثمنها في ذلك فيكون في حكم الخاص من العرف **ي** لا وجه

Copy University

للماويل لحوان كونه اجها فيه **مسألة** في **بيع** وتفتح بالتزوي وهو
 السباك اذ هو كالتقيد **مسألة** في الغرو من قلنا بل كالتقيد **مسألة** في
 ولا يصح بالعلو اذ هي كالعروض لا خلا في قيمتها **مسألة** في **بيع** رباح
بيع للعامل بها قلت للعامل لا يخرج عن كونه فتمما **مسألة** في **بيع**
 بالبراهم المعنوية ما لم يعلب الغش كقائه المعلوم ولا حكم له **مسألة** في **بيع**
 بالخالف قلت للعامل المسلم به كالحق في المجرى **مسألة** في **بيع**
 دفع الغرض الى المضارب لم يحل منه مضارب بد لصحة علقها بالمجهول
 كسر ذلك الرخ ونقصه **مسألة** في **بيع** لا للمحال كلو قال متى وصلت القافلة
 بعد صارت تلك قلت لم يلزم **مسألة** في **بيع** بالجراف اذ هو معلوم **مسألة** في **بيع**
 ما لم يعلم العبد **مسألة** في **بيع** لا وجه له وان اراد ان لا بد من علم قدر ولو
 بعد العقد فهو الحوالة التي لا يبرأ من المال ولو قال اشترى هذا الغزل
 وقد قارنتك على ما حصل من قيمته على نصف او كونه تحت لما مر **مسألة** في **بيع**
 لا **مسألة** في **بيع** بالوديعه والمقبوضه من المال **مسألة** في **بيع** على هذا
 الكيل وهذا **مسألة** في **بيع** لئلا يصح تعليقها بالمجهول **مسألة** في **بيع** ولو شرط
 المالك بقا المال تحت يد او ان راحه فيما اشترى او باع او وكيله او ان
 معه وسدت المخالفه موجهها ولا يصح على ما لا ينفاد في دفعه **مسألة** في **بيع**
 يمكن تصرف العامل فيه **مسألة** في **بيع** عقد ما على دين ودمه العامل وتلقه
 على ان يكون منها مضاربة اذ المال هناك المتقوض قلت وفيه نظر
 الا ان يكون بوكله يقتضيه ثم جعله مضاربة **الركن الثالث**
 الرخ وشروطه الا يشترط فيه **مسألة** في **بيع** ولو شرطه كله **مسألة** في **بيع**
 المضارب به يقتضي العوض والتعامل اجزا المثل اذ قيل بعوض **مسألة** في **بيع**

للعامل فثبت ونوع
 المالك امس

وكذا ان شرطه كله للمالك اذ المضارب به يقتضي العوض على العمل
مسألة في **بيع** لا اذ يقتضي بالرخ **مسألة** في **بيع** اذ لا فوجهها وقيل ان
 شرط كله للعامل انقلبت قرصا ان امانت **مسألة** في **بيع** ولو شرط بعضه
 لا جني فثبت اذ لم يقابل مالا ولا عكسا الا ان يكون الاجني **مسألة** في **بيع**
 اذ يملك ما يملك ولو شرط حمل العبد معه فثبت كالتبذ ولو شرط
 المالك او العامل بعض نصيبه لا جني لم يثبت اذ نصيبه ماله فيقبل ما
 يشا ولو شرطه المالك على التعامل فثبت لما مر ولو قال على انك من شئ
 دينار او العكس فثبت لحوان ان لا يحصل غيره وكذا لو قال على انك
 ان اشترت سلعة صفتها كذا فهي او لا يصح بها حتى يتناع للمحال قلت
 بل يحل في موجهها وان قال احدهما على اني عشر ان يتخا كذا منها او
 ما يريد عليها صحت ولو شرط اذ لا يصح في الفسخ **مسألة** في **بيع** ولو لم يبين
 حصه العامل من الرخ فثبت كعلا ما نقض من الماسر وما شرطه فلا
 او على سدد من سبع الرخ تحت لا يمكنه الحساب **الركن الرابع**
اتحاد الغرض في العمل **مسألة** في **بيع** فلا يصح اجزا
 كقارنتك على ان تشتري بها خبثا فبطيخه وتخبزه والرخ نصفها
 فتثبت اذ ليس من عمل الراض في الغرض موجهها ولو عمل من غير شرط فثبت
 ايضا اذ حصل الرخ من العمل والتجارة لم يميز الخفضان **مسألة** في **بيع**
 وبطلان العلق والتوقيت كالكاله كقارنتك سنة واحدة **مسألة** في **بيع**
 فلا يشترط ان قال ولا بيع فثبت اذ خالف موجهها **مسألة** في **بيع** واذا اطلو الوقت
 فثبت في اقوى الوجهين اذ يقتضي منه عند اشتائها فلا بد ان يكون **مسألة** في **بيع**
 ولا يقتضيه **مسألة** في **بيع** ولو قال على ان لا تبغ الا من ولا فثبت للثاني

المصنف

ومن عليه دين لا يبيع توكيله بقبضه للمالك من نفسه ومضاربه نفسه
 اذ لا يبيع قبضه من نفسه **قلت** وفيه نظر واما على اصل **م** في توكيل
 الباع بالقبض فيستقيم واما الدين الذي على غير العامل فيبيع **مسئله**
 ولما ذكر بيع سلع المضافه من العامل كولو وكله **قلت** ابيع مع الزرع
 في غير حصه العامل اذ يملكها بالطهور عندنا **مسئله** ولا يترك
 بالعين المضافه اذ هو كغيره **مسئله** ولو شرط على العامل كل شهر كذا
 ن حكا كان زبنا ولا يملك **م** ولو وهبه اياه اذ كانت في الصبر لاجل
 اذ لا يغال بالنيات **مسئله** ومؤثر المال كلها من الزرع ثم من رايته وخص
 ان كان لشخصين ولا يخلطها الا باذنها اذ هو جنايه وهذا بالامر ان يملك
 بها الثمان كذا كانت من المؤثر كقطعا الزم **مسئله** وبيع الزباده
 على مالها ما لم يكن قد زاد او نقص والا فلا اذ يودي في جبر خسر كل
 واحد منهما من الآخر وهو غير مستحق **مسئله** وفوايد المال الاصله
 والغرضه بعد من ربحه اذ هي من ثمايه **وصل** اذ اختلف المالك
 ما شرط في الحفاظ من **اجماعا** اذ صارت كالعاقب ولا يطل به المضافه
 ان سلم **ك** بل يطل عقد ما بالشرط **قلت** لا وجه له **وه** مع الزرع
 على ما شرط اذ لا يخلد في العقد **ج** بل الزرع لرب المال اذ هو ماله
 ماله ويتصدق **ق** اذ هو ماله لا من حصه المضافه **قلت** المضافه بحكمه
 اذ لا ينفذ في الفساد **مسئله** ولو شرط ان يخرجه من موصوفه موجودا
 شتا وخصيفا وخريفا يوش اذ هو كالوكيل فان كان لا يوجد الا نادرا **م** يمت
 ايضا عند **وه** اذ العقد صحيح وعرض من العبد لا يبيع كلو عدم ما كان
 كبر وكل وقت **ك** بل يفسد لما قبضه الغرض فبقا وهو المصروف

منه من المالك ما يبيع

وذلك كمنه ان يتجر الا في العتير لا يشبه لنا ما من **فرع** فان خالف ما عن
 من **اجماعا** لا يبيع به كالموجع **مسئله** **ق** وان سلم ولا يبيع ولا يشبه له وان كان
 الجاني احسن حالا وان كان ثم نزع واحدا من المالك وللقامل في الصمعه الاقل
 من المسمى واجرة المثل كمن ابيع الجوز **مس** بل الزرع لست المالك فيصير
 المالك للعامل اذ العقد باطل للمخالفه والخراج بالضمارة والموقوف عندها
 باطل **لنا** ما من **ج** بل الزرع لست المالك فيصير به المالك اذ ملك من
 وجه مملوك **قلت** ان لم يجر المالك فنعقد **قلت** وكذا الوكيل **قلت**
 الاجازة لمحق الناف **مسئله** ولو شرط ان لا يترى الامر فلان
 فسدت لحواله تغدر الشرا منه يكون او غيره **مس** بل صمعه فان خالف
 اثم ومنه **قلت** ومحمه **ط** **ق** فيه غرر اذ لا يقطع بامكان الشر
 وقد هي عن الغرر ولو امر ببيع نفسه فباع بنقد **مس** **اجماعا** اذ ان يفل
ي ولا يبيع العكس **اجماعا** فضمن والخلاف في الزرع كما من **قلت** بناء
 على انه كالمخالفه في العين وهو محتمل **مسئله** وله السع بالنسبة المخر
مس لا قلنا جزى العرف به ولو قال لا يضمن بعد الخس مخالف كالمخالفه
 في العين **مسئله** واذا اختلفت فالسبب املاك الاعداء لا يخالط
 صمت وبين مدعي الزيادة والفضل وبخالف من **ق** **ج** **ق** العيني ومختلف
 المثل ولزمه عوضه فان ابعدها كالمثل والصدق وما حثي فشاده قبل
 المراضاه اذ ملك من وجه **مسئله** **مس** المفسر من نفسه في علم الله فحينها
 اولى لفضل الله بعض من ماله **قلت** ما لم يترى عن حق غيره والقوم قبل
مس **ق** ونفسه منفق المثل **مس** **ق** بل كالتقدي **فرع** ومعد الحكم
 في الوقفين متفق المصنف فاما ملك بوقف او فغان لا يدي وبه

قلنا لا شركة مع التمان **مسألة** ولا بد من اقتتانه بالعقد ولو خا
 الحلف وشهدت **ي** لا اذ لا محل تاجر في الاذن بالصف قلنا لا نقول من
 مع التمان **مسألة** ولا يبيع بين مسلم وذمي او حر وعبد بل يشترط
 في الصفه كالمالك **ما** يجوز في الكل ككفو من وفاسق وان كرهت
 مع الكافر والفاشق لصفه فيها لا يجوز **قلنا** للزوق والكفر والفسق
 مذهب حل في منع الصف لا الفسق **مسألة** ولو شرط ان لا
 الرخ مع استوى المال او العكس مع اذا المفضل عاملا حمارا لم يضر
 ان اذ هو حلال في موصيها وهو الشاوي **قل** وهو **وهو** وفي كتابه
ي نظر **مسألة** وكل واحد من المسلمين فيهما يتعلق بالصف
 وكيل لا خسر وكفيل له ماله وعليه ما عليه من ثمن مبيع او تسليمه او ربحه
 او خسر الا ما خرج عن موضوع الشركة كخبايه ونكاح واستنكاح ومراعه
 وكفاله بوجه **مسألة** فاما عصب استهلك حكما او كفا له مال
 على من لا مثل فكالتجارة لرجوعه على المكفل وملك المستهلك بغير
مري ليس بتماره قلنا معاوضه فاشبه بها **مسألة** ونفقه كل منها
 من المال **احكاما** ومتى غن احد هما واخشا او وهب او اقر من او استنفق
 من ماله اكثر منه وغرم نقدا او ملك ولم يخر الاخر صارت غنا فالغنا
 امان وكن ان ملكه نقدا اريد اصارت غنا بعد قبضه او وكيله لا حو
 ولا قبله الا في ميقات المستعجل انما حيث ينفق ذك القايض لا حيث يشارك
 ان عتبت **ومر** واما لا تقبل بغير الملك لانه قد يتطل الملك بالتلف كمن
 كالمبيع يتطل ملكه بغيره بغيره **مسألة** ويتطل بالجنون
 والموت والجنون والغرل والفسخ ويحلها العلق والتوقيت اذ هي

وتوكل وهذه الامور تبطلها وتدخلها **العنان** هي مسروعة
احكاما وقول **ك** لا اعرف العنان ارا جاشعا واللقب والامسك فيها
 خير **مسألة** وشركة البراوند لا رقة وقررها صلم وهي الفسخ من غير اي طرف
 لموثره او فصيل اذا شتر كافيا طهر او عرض او فصل ومع الكسر من عيان
 البراوند لمحتش التريكين من الصف الى على ما شتر **مسألة** ومن
 ممت وكالته صحت شركته عينا ولو صيبا او عبدا اما ذوات او متفاضلي
 المالكين اذ هي وكاله **مسألة** **ق** ولا يقع بين مسلم وذمي اذ يشترط مالا
 شبيهة المسلم **ق** مع مطلقا **مسألة** شرطان لا يغيب عنه المسلم في صفه **ق**
 يكون لغيره ان يكون ان يشترط المسلم اليهودي والنصراني قلب الا من
 ان يبيع باليمن وكفيل **مسألة** وكفى عقدنا شركة العنان وكفو ولو بالعار
 كالوكاله **مسألة** ومن حق المال ان يكون نقدا مخلوطا معروفة القدر
 لا غير صالما من **مسألة** **ق** والحيلة في العنان ان يبيع كل واحد منهما نصف
 عرضه من صاحبه وشركا في الثمن وان لم يبقا بضاي **ق** وكذا في المعاوضه
 اذ لا حلف جنين **مسألة** ولا يصيب ايهما فيما يتصرف فيه الاخر وكيله ولا
 كفيل **مسألة** ويتبع الخسر بالمال **احكاما** وكذا الرخ ارا طلق **ق** وكذا
 ان شرط ان يفسد غير عامل اذ ان ياد له ان ياد لم يقابل مالا ولا عملا فهي
 كشرط ربح معلوم **ق** ولو شرط احد هما ان لا يعمل وله من الرخ حصه ماله او
 شرط ان لا يعمل اكثر من صاحبه صح لعنايه صلم لمن لم يعمل حصته حيث قال
 صلم انما رقه الله معاوضه صاحبك على المستعجل ولو شرط ان لا يعمل لم يعمل له
 اكثر **مسألة** ولو شرط احد هما ان يكون له جاره معلومه من الرخ

٤٣

كالحياطة ونحوها **مسألة** لا يجوز ان لا يحصل قلنا الغالب المحصول
مسألة لا يصح في المباحات كالصيد والاختصاص ليجوز ان لا يقع
 وماله العمل **مسألة** لا يصح كالتوكيد فيه وكالحياطة قلنا لا تسلم
 الاصل والحياطة معلومه قالوا استرك سعد بن ابى وقاص وابو مسعود
 وعمار بن يونس فيما يجهلون فالسيد كرك قلنا كتابه لا يوجد
 بظاهرها **مسألة** والسنك في طعام المزاج وصحة شرب
 لقوله صلى وهو ان يخلط احد الرجلين طعامه بطعام الآخر ولا ياكل
 جميعا وقد قال صلى حين الطعام ما اجتمعت عليه الايدي **مسألة**
 الرضاة مع الاشتراك في البذر ولو استرك الا بقه في احد العين على ان
 من احدهما المخل ومن احدهم الزخا ومن الثالث البت ومن ابراع العمل
 صحت وكانت بينهم ارباعا صلوا شرك حايك وصباغ وحنان وقصار
مسألة وبفسد الحجب ونحوه كما من وباحذاف الصانعين في العمل
 كالوكالة **مسألة** ومن اعطى بن زالب وجه وورق والنوت ليعالهما
 ويكون نصفين واجازة فاسد **مسألة** ومن احسن وجاجة عينه بيضا
 فافترخت فالقراح لرب البيض **مسألة** احما او عليه اجرة البجاجة والوجه
 ظاهر وهي ما بين قيمتها حاصنة وغير حيث لا عرف في ما **مسألة**
مسألة لا ملاك اصل الشرك في السفار والعلو
 اما عن قسمه او بيع او وصية او اقرار وحكمها واحد **مسألة**
 ويجوز لرب السفار الموصى على صلاحه لينفع رب العلو اذ له حق فيه
 لا يطله المبدأ منه ويجب ملكه منه كما على الموجر ملكه الموجر **مسألة**
 لا اجازة بل يملكه ويملكه عن ماله حتى يوفيه غرضه اذ لا يملك على غارة

طعام
 المراد
 كالحياطة

ملكه قلنا لم يورث لا حل نفسه بل تحقق غير **مسألة** وكذا لك من في ملكه
 حق متسايل او اساخيه او طر يق فقلبه اصله كذا السفار ولو ان يقع من
 الارض المبتزكة لم يكن له العقد لجلس الما اذ يضر بركه بل يضر
 يضر بل الا ترفع وعلى رب الموقر اصله ان ترفع على وجه يضر
 بالمبدع فان من دجاء لرب المبدع الغفر ولو ان ترفع لجدى الصنف
 عن سابقتهما وطلب نقل موضع قسمه الما لينفع اوجب **مسألة**
 وهو الا قرب ان تضر بركه بالنقل **مسألة** **مسألة** فان عاين كسفل
 او اعسر او من دجاء لرب العلو اصله **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 اذ الحكم اذ اول بينه اخضر **مسألة** بل محتاج كبيع مال المدون قلنا لا شره
 هناك **مسألة** وله ان يحسنه او يكره او يستعمله بغيره **مسألة** **مسألة**
 ولا يند اخضر **مسألة** وان اراد رب السفار بيع نفسه منع لا ضراره
 ولا يمنع من بيعه فاما اذ لا ضرر **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 القلية اذ لا يباع الحق مفر **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 السقف فاليد لرب السفار لوضعه على ملكه كعمل على حيوان القواف
 لصاحب الحيوان **مسألة** بل لرب العلو اذ ان اظهر لكثرة القاعة به **مسألة**
 بينهما كسوى ايديهما **مسألة** وهو الا قرب **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 لرب السفار كدراية عليها حمل لا حب المبتدئين **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 منها ان ينعقد في ملكه مالا يضر بالآخر من فتح باب او طاقه او تغلبه او غير
مسألة لا الا باذن الا حق اذ لكل منهما حق لا يومن الضرر فيما يحدث
 قلنا **مسألة** لا ضرر فان ترفع الخلاف **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 امكنه دفعه من اضرار نصيبه لما سبالي **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**

المستغنى عن احداث خارج بين الملكين اذ لا موجب له ولا المستغنى عن
فتمت المحايطة المستغنى حيث لكل منهما الحمل اذ يبعد التمييز فان
استحقاقه احدهما وهو الطالب احب الاخر اذ لا يوجب الى ابطال حق
ملاك فاعكس **مسألة** ولا يفعل احدهما فيه غير ما وضع له ولا يستبد
بالاقتناع به الا باذن الاخر لقوله صلح لا يحمل مال امرئ مسلما الا بطيب
من نفسه **مسألة** بل له القرض فيه بلى اذ لا لقوله صلح لا يمنع احدهما جازة الا
باذن الاخر **مسألة** يمنع ان يغزو حشبة في حد اقل **قلت** اذ لا يوجب كقوله ولا منعوا
الموجود **مسألة** ومن كان له على حد اقل حمل ثم يترك فيه لم ينق
الحمل الا باذن الشريك لما من **مسألة** واذا اختلف من الحدان المشترك
احب المستغنى منهما على اصلاحه كما في القل والسفل وقدم الخلاف
مسألة واذا انتفع احد الشريكين فيما نهياه ثم تلفت عينه قبل
استيفاء الاخر فله قيمة حصته من المنفعة التي استهلك شريكه كما مثلك
اذ ليس مثلي **فصل** **وحد** **المشتركين** في الشفعة فتح
الطاقة والابواب وجوبها كما لهم الا ينتظر او لا الى داخل المشقة
بغير اذن الباطلين اذ لا حق للمخرج فيها وراه وكون فتح باب من
شفقة تافه اذ هي حق لكل الناصر وكذلك الكوى **مسألة**
ولا تضيق قرأ الشكك التافه ولا هو انما ينشأ وان انتفعت اذ الهوى
تابع للقرآن في كونه حقا كتبعيه هو الملك لقرآن **مسألة** اما حق المالك
في القرآن لا الهوى فمخوف الروشن والساباط حيث لا ضرر ولا ابل
الهوى حق لما ساقى **فصل** **وحد** **المشتركين** في الشفعة فلهما
المصلحة عامة مستجاب وممكن لمقت اوجا كما اذا الامام فقط اذ لا

والصنف المصالح اليه وفي دخوله وفي ملكه عند حمله مستجاب **مسألة**
فصل **وحد** **المشتركين** في الشفعة فلهما المصلحة الزوشن والملك
والمسيل والباثقة وفتح البطاقات والابواب لا تضيقها ولا احياءها
لعلق الحق بها وما ليس بسيل ولا مشرع جاز احياءه كالطرق في
التماردي المستغنى ولا يكون في المنفعة سى من ذلك الا باذن الشريك
لا يضر **مسألة** واذا التمس عرض الطريق من الاملاك او كان
مولى لها ارض موات بقي لما تحتانه العماريات اثني عشر ذراعا ولبو
سبعة وفي المنفعة مثل اعرض باب فيها ولا يغزو ما علم قدره وان
انتفع **مسألة** ومنع في الطريق الغرض والبناء والحفر ومرو
احمال الشوك ووضع الخطب والدخ وطرح القمامة والرماد وقشر
المون واحداث السواحل والموايد وربط الكلام الضارب لما فيها
من الاذى **مسألة** واذا اتونع في الحد اقل من ثلثي النصف
بنيانه اذ الظاهر معه ثلثي الحد وع لذلك فان كانت لها فيبيها
وان رادت حد وع احدهما اذ اليد لها ولا تأثير للكثر كرجلين **مسألة**
طرف ثوب والاخر يبقية اطرافه **مسألة** بل بقدر الحد وع فيكون بين العشر
والخمس اثلاثا **مسألة** القياس كقولنا والاستحقاق قول **مسألة** وهو اقوى
ما من **مسألة** لا غير بالحد وع فهو بينهما ولو بالحد وع لا حد لها قلت الحد وع
بقوى اليد كركوب الدابة مع سؤفها فلهما من ليس اليه توجيه البنا
ثلثي التريين والتخصيص او العطف في حد الحق اذ هي اماره في العري
كالانصال **فصل** **وحد** **المشتركين** في الشفعة فلهما المصلحة
احماغا وان بقدرت منه اراضيه ونقسطا غيرهما **مسألة** **مسألة**

وهو حق لا ملك فليس له منع فقلت له لقوله صلح الناس شركا في ثلاثة **نصها**
ي **قوله** ملك لكن عليه بذلك الفصل لها شبه والكل لا يثبت والوضو
والغسل وانما نجاسة الثياب وغيرها لقوله صلح من منع فضل المال المتبع
منه الكلا منع الله منه فصل رحمة وقبيل الحيوان على الادمي **للمنع**
نصها **بذلك** له لها فقطاة الذرع والشجر اذ لا ينزله سقيها بالفسد
فكذلك غيره محله في الماشية لم ينزل الخبز **مسألة** واذا اشترك
في أصل النهر أو مجاري الماء السيل قسم على الخصم ان يثبت **ابو جعفر**
فان التبت مسحت الارض وقسم بقدرها فرع ولدي الصبا به ما فضل
عن كفايه الا على فان كان قليلا فملك ان يعمر الارض الى الكعبين
في النخل وإلى الشراك في الرزق لقضائه صلح بذلك في حبل عاده وما
قاسا قوله صلح للزبير اشق حنك حتى يبلغ الحدرات فقبل عفو به
لخصمه وقيل بل هو المستحق وكان امره بالنقل وان كانت ارض بعضها
مطير ولا يبلغ في بعضها الكعبين الا وهو في المطير الى الركبتين
وقدّم المطير الى الكعبين ثم جلسه ومضى باقيتها **العن** كفايه
للأعلى وقدر **هـ** على قدرها في حقه **مسألة** واذا ان اذ اجبي
ان يجي على النهر المشترك منع ان ضرر بغيرهم والا فلا **مسألة**
واما الايمان العظيمة كدوله والشول فالناس فيه على سوي فليكن
سبق اليه قدر كفايته ولا يملك الا بالنقل والاخران وما اجبي
عليه فلا حق للاسفل حتى يكفي الا على ان لم يكن الاسفل سابقا
الا **مسألة** ومن في ملكة حق سبل او ساخه لم يمنع المصا
وان ضرر **ي** ومن له صبا به استحق عليه الا ساخه **مسألة**

والجافة بين نهر ودان اوار من لصاحب النهر حيث لا بينه ولا يد
اذهوا حوج في القاطنة عند الصنع **مسألة** بل لرب البان اوار من
اذا استعمل له اكثر كالفان اموه البان وكناستها ونقيه الارض
قلت الفان الصنع في غير جافة النهر اشق فكان الحق **مسألة**
ومن غاب شركاوه او خربت اراضيهم لم يباخذ من المال اكثر من نصيب
الا باذنه اذ لا سقوطا بغيره من خرب بيت في الشكة واذا الحق كالمالك
فان قتل لزمه التجمل للشيء ففقا قال صلح لا يذهب حق مسلم ورد
القيمة اذا كان ملكا لا **نصها** **مسألة** ولا يمنع من يتبع نصيبه
غير المعتاد اذ لا ضرر فان كان مقتضاها بالهاية صح مطلقا **مسألة**
واذا اذ الشراك صرف عنهم لا يستعملهم عنه فهو به صرفه على جميعهم
بل بخصته **مسألة** ان ضرر في قبل ارضه اليهم اجدهم فكن ذلك والا فعلى
الثاني ان جاون الاول او الثالث ان جاون الثاني ثم كذلك اذ لا ينفع
به من قد جاوزه فلا غرم عليه قلنا ان ينفع باول من ارضه ويصرف
ضرر الباقي **مسألة** وحرر العين الكبرى القوارح مسماه ذراع
من كل جانب استحقا اذ لا نص **مسألة** والبيوت الاسلاميه ان يعون
لقوله صلح حرر البيوت ان يعون ذراعا **مسألة** خمسة وعشرون **مسألة** بين الشرا
ان يعون والناصح ستون واما الجاهلية فمساوفا فالحزب **مسألة** وحرر
البان المورده فناوها وهو مقدم اطول حدان في البان وقيل ما قبل
اليه الحارة لو انهدمت **مسألة** **مسألة** وحرر يمين النهر قدر ما يلقى فيه طين
كثمه في مثل نصف من كل جانب **مسألة** بل مثل كله **مسألة** الحق له ان يقتل
على البيوت والجامع الحاجه **مسألة** ومعنى الحرير انه منع المجبي المحتجب

مواجهه الوصول الى حقه الشجر وادهي كجزء من الارض بدليل دخولها
في البيع تبعاً وبعدها القطع او تصديقاً لو قطعت واقسمت وان كان
بعد الصمد والشرط بقا الشجر اذ لا مانع **مسألة** وهي في البيع
من غير حله بيع **اجماعاً** لكن لا يحتاج الى لفظ الحاب وقبول
قوله ولا يجوز الممنوع في هذه الصورة قبل القرع ولا بعدها
ما لم يسله القوض بالرضا قلت فاذا انقضا لزمت **مسألة**
فان لم يفتقر النقيب الى توفيقه من غير حله فالمسوم اما قيم
او مثلي **مسألة** فقصده القمى كالباع في الرد بالحبات
والرجوع بالمستحق وكجزء مقتضى الربا وحوال جازة وخالفه
في اجاز الممنوع وان لا شفعه فيها **اجماعاً** ومجته طر فيها من ولحد
ولا يعتد اللفظ وتعلق الحق والموكل وعدم دخول الحق
وقد ما كنت لو خلف من البيع وقاسم **مسألة** بل اقرأه والافتقرت الى
الحاب وقبول **قلت** معاوضه مال بمال فاشبهت البيع ولم يعتد
العقد للجامع **قوله** ومن جعلها تبعاً لم يصح جعل الرطب اذا لم يكن
بل يشترى كل نصيب شريكه بدراهم فيقاضان او يتنازبان **مسألة**
واما في المثالي واقران اذ لا معنى للبيع فيه وانما قسمته اخراج النقيب
عن الشباع **قوله** بل كالباع او كل منهما قد استحق نصيب شريكه
ببدل **قوله** فحرم المفاضل في قسمه الجنس الواجب كبدل بربان امين
ويشترط العاقل كالباع في نصيبه اكثر باعه سلعه ثم اشترى بها
نصيب الاخر ليشل الربا ولا يفتقر الى اجدها باحد نصيبه ولا تنفع في
الوقت ولا يتصرف في النصيب قبل الفصل لنا ما من قنقنكس الاحكام

مسألة واجن السام على الخمس اما بان يتنازع كل واحد على
بعض حصته او كلهم معقداً واحداً او بدفعه الامام من بيت المال اذهى
من المصالح ان لم يكن غير اهدى كالحماة لفعل علي عليه **مسألة**
وهي على قدر الانصاف اذ القيل بكثرة الكثير ويقل في القليل **مسألة** بل في
الزوت اذ يفتقر في القليل الى مثل عمل الكثير او اكثر وقيل الاول
قياساً والباقي استحسان **قلت** لا نعلم فاما في المنقول تحت الانصاف
فصل في حصص كل جنس حيث انقسم اجناس
وجنس هو جنس واحد مثلي حصص اربعة واما المختلف كاللحم فيقسم
بقصه في بعض اقسامه كل من يزل بل تواني مثاله فان تعدد كالدور
مسألة فتمت كل دار او بعضها في بعض للضرورة او الصلاح اذ هو المقتضى
بالقسمه **مسألة** بل هي بمنزلة اجناس فيقسم كل واحد قلنا لا يفتقر
ولا ضرورة هناك في الدور **قوله** فان قضى الصلاح قسمه الاول والبقية
والقسم بعضها في بعض بخلاف على جهة التقويم والتعدي **فصل في**
كيفية القسمة **مسألة** فتمه الكيل والوزن والمذون والمذون والمذون
بالكيل والوزن والذرع **مسألة** وبها يانصص القسمة كالمس
والنصف والمثل والصغير والحق لصحة قسمه المانع كالمقياس **مسألة**
لا مهايأه الا بالتراضي اذ ليس احدهما الحق بالقديم قلنا يجوز الحكم
من شاك له بيع ماله لغير ما به **قوله** وكيفية مختلفه
قالنوب والمانوت التي له باب لها يوماً فيوماً اذ لا مضرة والى لها باب
ووضع فيها المتاع شهدا فشهدا او اذ في دونه اضرار ولكن ا
اذا اختلف الزمان في ايام الموضع مياومه وفي غيرها السهول وكذا

١٠٠
 إذا اختلف المكان كدابة بين شريكين متباذري المسكن وعلى الحلة
 فهو موضع اجتماعهما **فروع** وحيث التوب من عصار وغطاب فالأول
 قسمه لاسه بقوله إذا عوادل تحت لاس العفان يوم ما بدت ههين
 والعفان بدت هم جعل للعفان يومان عوض يوم واحد كماله ما استبه
مسألة وإذا اختلف القيمي كدابة عبيد فبها كل عبد ما به مع **مسألة**
 على قسمتهم لك عبد ال كالمثلي وقيل لا لا اختلاف صفاتهم وإن
 قيمهم ولم يكره المثل **مسألة** وكب العبد المعاد لمن هو في نوبه
 والنادر كان كان واللفظ لهما في الأفع إذا المعايه بيع والبيع ما يدخل
 فيها بقدره على تسليمه في العادة والنادر ليس كذلك **مسألة** إذا
 كان من النوبه وكذلك الجنايه منه وعليه عليها ولها كالكسب
 والنفقة عليهما إذا جعل الملك **مسألة** ومطلب المعايه فما
 يكن قسمه لم تخرج إلا من ما شريكه فإن كره قسم **مسألة** بل بحاج لمشاركته
 في الأصل فلا يجبر على إلا نفع بالقبض فلا ولا يستحق الصل **مسألة**
 ومن له نصف دار ولعشر نصفها فطلبوا أن ينصف لهم أجزا لا ضرر
 عليه في اجتماع نصيبهم ومخيرون أيضا أن طلبوا أن ينصفه **مسألة** على
 رب الشجر أن يبيع أعطاهما عن هو أرض الغن **مسألة** إذا الهوى هو
 للقران والتمز لرب الشجر ولا ملك فخر الشرط **مسألة** وهو المنع
 حكم على الشرك بشر نصيب شريك لا يتناع وحقه متناول بالندب للمعاونه
 إذا وجه للاجانب **فصل** **المسومة** **الجاسر** **مسألة** إذا
 اجزا أو النصيب أو أحدهما أو مختلفيهما **مسألة** والعنار كسما
 المقتسمين ثم يصح كل اسم في بدقه من شمع أو طين تحت لا طين وكذا

النادر

النفقة

مسألة

في اسم الاجزا لكن يقسمها على الأقل إذا اختلفت فلو كانت النصيبان
 وثلاثا وسدس جعل ببادق الاسما شتا اسم دي النصف في ثلث وذي
 الثلث في اثنين وذي السدس في واحد **مسألة** وله ان يجعلها لا تأخذ
 المقتسمين إذا هي كافيه والاجزاسه وإذا اخرج اسم صاحب النصف على
 سدس مثلا والحق له الفسامة ثم كذلك وترك البنادق في حجر من حضر
 الصابة والبدقه ثم يوم من باخر اج كل بدقه **مسألة** وذلك كله ليس
 بمثل بل بمقتضى المعاياه **مسألة** وطى الرقاع على الكتاب كاف في ان الله
مسألة وإذا اختلفت نصيبا في اخرج الاسم على الجرا إذا العكس يودي
 الى العزق على صاحب الأكثر قلت وسوى كانت البنادق شتا أو ثلثا فإن
 استوت النصيبان إذا اختلفت وإن اختلفت الاجزا **مسألة** وإذا
 اختلفت الاجزا في الجوده عدلت بالقيمة فيقال ذراع بدقه دراهم
 بدقه ومخوذ ك **مسألة** وإذا اختلفت ارض في احد جانبيها يتركون
 وصاحبها لمن ليس في جانبه أو بقيت مشتركة بقيت الجاهل يتركون ولا اعيد
 القسمة **مسألة** وإذا اختلفت الارض مع التمر عدلت بالقيمة فيجعل بارا
 فضل من التمر في جانب فصل من الارض في الجانب الآخر فان قسم على حاله
 اعتبر في التمر ما من في الزوايا **مسألة** ويصح قسمه الارض في
 الزرع وهو متناع موضوع بخلاف الشجر فيجوز المصنع وفي العكس لا يجوز
 إذا لم يكن حصة لا تستأجره في اقامه بخلاف التمر والغن فاما قسمته
 بذكر المخرج فلا يصح للمعايه واما بقل لم يشترط فيه فلا يصح الا بشرط الطع
 ان جعلت بيا لا اذ اذ اصنع اذا يمكن تعديله طع الارض **مسألة** ويصح
 قسمه الزرع كالبيع **مسألة** لا اجاز لعظم التفاوت بحسب الاداب والاختلاف

مسألة

لما وصل وتنفصل القسمة بالغلا كما عطا النصف من الرخ
ولو حكمه اختلف فطوعا وبطوع الغبن الفاضل المقتاد ولا شمع
دعواه من خاضع غير مجبر اذ قد رضي كالباع في بيع النقيب المغلو
به لم يمتنع قسما الا يحكم بالبيعه وفي الاقرار بغير البائع المقترا القسمة واذ كان
بعض الاضبا في الغلا فبطل القسمة وانكشف دين على الميت
ببيعه او اقراره ههنا فان خلاصه قوت والفرع منه فقله حصته
في حصته وانكشف الوصية الاستحقاق ويغدر استيفاء المرافقة في
الانصاف الطريق والمسير اجماعا اذ الغرض بالقسمة الصلاح فان
كان في المستحق طريق ولم يذكر عند باقي كان اذ لم يتنا وله ولت
ومنه الدين والدين وباحله وهم في الدين مع التجال في قسمة كالباع
لقوله صلح تجالوا وزاد الخبر وباسم كل من ما يدل الى نصيبه من نصيب
الجماعة ولتضمنه بيع المقدر ومختلف اشتركا في الحقوق **مسألة** واذ طلب
من له سهم من متفرق قد لا ينفقه منفردة ان تجمع له في موضع احب واعليه غايه
ذلك صلح كقسمه الياء الواحدة **ع ٢٤** كذا لا يجازي ذلك قد التزم **مروى**
الا صلح فيها ايضا سلمنا فاذا كان له في كل جنس ما ينفقه به صلح فخلق الغرض
بقسمته ووجدت بخلاف هذا **مسألة** وللمحاكم قسمه التركة ان طلب وان لم
يتيسر بالمك لشئ ايتهم كالباع **ع ٢٥** في ملك الميت ومن لم يقدم
دينه ووضاياه فلا يسفل الى ملكتهم الا ببيعه على استبداد ههنا **مسألة**
ينفل اليهم موته ان يخلق به حق اذ لهم الا يفان غيره ثم قد وافقهم في المنقول
ولا فرق **ع ٢٦** بل من اجاز ان يكتب سجلة له حكم بغيره ليجوز عن العمد
مسألة ولحقها العجز ولو قسم لحد الشريك في غيبه ان خروا اجاز صحت

مسألة واذ املك المقتسمان قبل الفرقة كان بيعا فتصلح الشفعة فيه
واما بعد الفرقة فليقت **كتاب الرهن هو**
العهود وامرعه رهنه اي دايمة وهو قول معنى مقول كماله
مملوق وفي الشرع جعل المال وثيقه في الدين ليستوفي منه عند عده من هو
والاصل فيه من ههنا مقبوضة لا يعلق الرهن ما فيه وكهول والاسماع طاهرت **ع ٢٧**
مسألة ويبيع في الخصم كالتفكر لرهنه صلح بدعوى من يهودي في شعب **سعر**
هـ لا الا في الشتر لقوله تعالى وان كنتم على شئ من الامر فليست على شئ من الشرط
لعليه الحاجة في الشتر الى القرض **مسألة** وفيه الخيارات الثلاثة كالترا اذ هو
في حكم المعاوضة **مسألة** **شرطه ثلاثة** **الاول** العقد بين جاري
الصراف اذ يوجب جنس العين حق واقتران العقد كالباع وعقد رهنك هذا
او حدة وثيقه او نحو فيقبل او يقبض لا العدة اذ ليست انشا وضع معلقا
بشرط ياتي كصمانه او ما فيه مصلحة كالا حلا والا شرا با واحد الضمين
هـ ويلغوش شرطه في موجه كشرط مونه على المرفق او عدم ضمانه لقوله
صلح ما بال اموال مسترطون الخبر الا ان يقضي خلل شرط كقول ان لا يقبضه فيقبل
ع ٢٨ وكن اعلى الا يباع بالدين او الا يبرضى به الراهن **س** بل يفسد بالشرط والفا
كالباع لنا عموم ما بال اموال مسترطون الخبر فيقبل كل شرط الا ما حصره
دليل **ع ٢٩** فان شرط ان منافقه لم يفتن فوجها نفسه كالا ولا وهو الاصح
بل لغوا اذ لم يخل بشرط **ع ٣٠** ولو قال يفتك هذا الف على ان ترهني به دانا
وعلى ان لا ساع الدان ياكل فسد الرهن لما مر وفي فساد البيع وجها **ع ٣١**
نفسه كشرط ان لا يملكه ولا يفسد اذ فقد منفرد عن الرهن كالمهرج مع الكاح **ع ٣٢**
مسألة ولو قال يفتك هذا على ان ترهني بتمنه وفي الدين المقدم وقيد البيع

اذ باعه باليمن ومنفعة مجهولة ولو قال اقرضني كذا على ان ارضيك
 كذا او منفعة لك فسد للربا فان قال ومنفعة رهن فسد في المنفعة
 اذ من شرطه القبض والمنفعة معدومة مستلزمة ولو قال على ان ابيعك
 عند حلول الاجل كان له بيعه جيبين **مسألة** ولو قال رهنك هذا ان لم
 اوفك رأس المثل من مئة ولم يضر هذا الا بعد حصول الشرط اذ هو كالرهن
 الرهنه فصيح وقفه على الخطر كالدين **مسألة** ولا يبيع ولا يملك كالا لئلا يترام **مسألة**
 وينعقد بشاره الا خرس المفعول كالباع فان خرس قبل الاذن بالقبض كفت ان
 اتممت والا بطل فان خرس بعد الاذن بالقبض لم يضر **مسألة** بل يسلط الرهن
 ولا وجه له اذ قد ملك شرطه مستلزمة وتلحق عقبة الا حان كالباع فان
 رهن مال مؤثر به قبل العلم بموته لم يكشف فوجدان احدهما صحيح **مسألة** ان ثبت
 الملك وان لم يعلم به فيصح التصرف **مسألة** وهو جاز من جهة المهر مطلقا
 اذ هو حق له متى شأ استقطبه ولا رة من جهة الرهن بعد القبض **احكاما**
 لا قبله كما لما سياتي **فرع** واللازم من كلا الطرفين البيع والا حارة والحوالة
 والتمكاح وعكسه الوكالة والتمكح والمضاربة والرهن قبل القبض ومن
 احدهما الضمان والكتابة والرهن بعد القبض **مسألة** ويصح عقد
 ثبوت الحق **احكاما** فان كان كبعته هذا بما به على ان ترهنني هذا فصح
 ولا يلزم الوفا لكن يخبر الباع ان لم ينف **قلت** الا قرب فساد العقد
 لتعلقه مستقبل **مسألة** ويصح قبل ثبوت الحق كرهنك هذا على ان تقر
 كذا اذ هو اذن بامسائه مستقبل **مسألة** وثيقه في حق فلا تنقيد كالمسماة
قلت السهاده بقرئ الحق ولم تنقيد به لكن لا ينفذ الا بثبوت الدب
 ولو ثبت قبله لم يضمنه **التالي** كون الرهن مما يبيع رهنه والدين بيع الرهن

وسياتي بيانها **التالي** كمال قبض الرهن وفيه مسائل **مسألة**
 القبض ولو عبد المجلس شرط في صحته اذ قوله تعالى مقوضه كقوله وكفاه
 العسل فقه مومنه واد هو وثيقه واما يحصل التوثيق بالقبض **مسألة**
 والصلح الرهن من كونه ومطلوبه على الراهن فاقضى كون القبض
 شرطا **قلت** ان اديان المقامات رهن او ياذن المرهن فصح ولا
 يقبضه المرهن الا اذن الراهن لئلا يسقط حقه من البيع قبل القبض
فرع ومن ان رهن ودية عندك ائتمن بطلبه قبض بالاذن ولو كان
 مع الراهن **مسألة** اليد تقيده فيكفي العقد والاذن او العقد وحده
 ان لم يجعل الاذن هنا شرطا **قلت** الا متكلا الاول الراهن فكانه في يده
مسألة واستلزم القبض شرط القبض اذ لم يفصل البديل **مسألة**
مسألة لا يرد كالتقضي والقرض مباحة المستقرض يقبضه فاقترقا **مسألة**
فرع **قلت** فلو خرج من قبضه بيع او هبة او غصب ففي بطلان
 الرهنه بخلاف **مسألة** ولا يخرج عن الرهنه مضمون الى الراهن عاربه
 او نحوها اذ اذنه مقر بدين لكن لا يضمنه ما بقي في يد الراهن اذ هو مال
 تلف في يده وكذا الاذن المرتهن ان يعبر او يؤجر **مسألة** بل يخرج من
 الرهنه لقبول القبض **قلت** وهو مع الاذن كالتقضي **مسألة**
 ولو مات احداهما قبل الاقباض بطل الرهن عند من شرطه **مسألة** كالباع
قلت القرض شرط في الرهن فاقترقا **مسألة** بل يفسخ موت الراهن اذ مات
 قبل ان يلزم من صحته الا المرتهن اذ هو جاز من صحته **مسألة** واذا رجع
 الراهن عن الاذن بالقبض لم يقبض الا باذنه اذ الاذن بشرط وكذا لو
 من او اعطى عليه او جرح قبل القبض ولا يطل عقد الرهن في الاصح كالباع بخلاف

يقال الذي في كذا ما فقه
 الرهنه لا لهذا الغرض
 على وجه التقيد بالناس
 في قبضه الا انه عقد رهن
 كما ان في يده اذ هو مال

وإذا كان في الدين فوجان

م وللولي اقتباضه للمظن ولو باعه أو هبته من آخر قبل الاقتراض بطل الرهن
في الأصح لا بالتزويج إذا بقي الرهن ولو أخرجه لم يفسخ على القول بفسخه
بيع المورث وقدر مرق وأن ذكره فوجان يفسخ وهو الأصح إذ ذلك يرجع
عنه وإن تضمنه بيعه للفقير وقدره مسلم وإذا أجز من المرفق ضمما
إذا كان تنافيا وضع القبض فيبيعهما وقبضه للرهن قبض لا جاز لا العكس
لا يشترط إذا كان في الرهن وإن تضاد قاعا على القبض في وقت منسوخ حكم به والأصح
ولا للقطيع بكدره مسلم وضع التوكيل بالاقباض والعصر فلت
الرهن وقبضه نظرا في أصلها مسلم ومنه حتى عليه الرهن
ضممه إجماعا لقوله سلم على اليد ما أخذت حتى ترى **بسم السعدي** ثم
في حصص وكان أن تلف بأمر شهما وي لقوله سلم فلو لم يكن الفرس فنفق
جفت **في شمدعي** وعن علي لا تضمن إذا أخذ لغرض نفسه كالزقبة المستأجرة
قلت لا قياس مع التخصيص والوفاة سلم لا يعلق الرهن ما فيه فلت
أي لا يملك بالدين **مسألة** **في حصص** ويضمن قيمته كما مله وبناقاة الدين
من جنسه ويزاد إن الزيادة **في حصص** بل بالأقل من القيمة أو الدين
بسم السعدي بل الدين قد أمكن تركه أن يملك بأمر طاهر كالموت والاحتراق
فلا ضمان وبالأقل من الحفي مضمون لنا القياس على سائر المضمونات فرع
ومن تفاضا لله وأن شرط عند هذه الرواية وإن شرط سقوط الدين أن
الرهن لغا عند هذا إذا سقطت الأمانة أو أجز أو أجز **مسألة**
والرهن العائد غير مضمون إجماعا وهو القابل للعقد أو الاقباض أو غير
مضمون **مسألة** وإن أرض المرهونه إذا غلب عليها العبد والكافر أو المأ
حتى صارت تفسد لا يفسخها ضمانت على القول بالضمين فإن نصب

القبض بغير
القبض

وأن دفع العبد ومأجرت رهن كعبد ابن أدم المبتذل له وصل
في بيان ما يصح رهنه **مسألة** **في حصص** بشرط العين المرهونة أن
تكون مما يصح بيعها عند حلول الحق قلت وكما يصح بيعه مع رهنه إلا
نقعه وهو في وقت وهدية وأصحه مع بيعها عند حلول الأمانة والمرهون
من غير الزوج والمستاجر لقبه مفعلة والفرع دون الأصل والنايب دون
الجهت والعكس لعدم كمال القبض فيها وأجز المشاع لذلك الاحت رهن
كله كما ساقى **مسألة** **في حصص** ويصح رهن الدين من هو عليه إذا ما في الدين كالحاظر
إلا المسلم فيه ومن الصفات العبد واستقر وأما إلى غير من هو عليه فوجها
أصحهما لا يصح رهنه لعدم قبضه فلت والأقرب **مسألة** **في حصص** أنه لا يصح الرهن
عليه أيضا إذا كان حقيقيا **مسألة** **في حصص** ولا يصح رهن المشاع إذا لم يكن اقباضا
للفهائشيا ولا بشرط بيع الفئاد إلا في دين حال أو مؤجل من لا يفسد
أو مع شرطه إن حتى ساقه وأطلق فوجان **في حصص** **في حصص** **في حصص** **في حصص**
على البيع قبل حلول الدين فلا يحصل المقصود بالرهن **مسألة** **في حصص** **في حصص**
الخارجية التي قسمها بين الغائبين ثم انزعهما بعد سنتين وجعلها خراجيه
لا يصح رهنها ولا بقها إذ فيها عيب ما أجمع عليه الصحابة من بقها خراجيه
إلى آخر الدين **مسألة** **في حصص** فلا رهن ولا بيع ولا ثوب فلت **في حصص** **في حصص**
بما يك تملو كان لا شهر **في حصص** **في حصص** بل بأجزها من أجزها بالخراج المضروب
أدنى ملك للغائبين فلت **في حصص** **في حصص** **في حصص** **في حصص** **في حصص**
فرع فاما الغروس المذبذبة فيها ولا عليها ففسخ بيعها ورهنها **مسألة**
ولو قال رهنك هذا الصند وفيما فيه صح في الصند وقال ما فيه للمحال المأ
تذكر جنسه كقولك ما صدأه أو اكتمبه ولو قال هذا الصند وف

قبل رده لم يضمن اذ هو ماله **باب حكم الصمان** منسحب عليه حتى يفسد
 وان خرج عن الرهنه قلت الاول اقرب لما من **فصل فيما يصح**
الرهن فيه **مسألة** لا يصح في عين مطلقا اذ خصه تعالى بالدين
 حيث قال اذ تبين له الاية **من يد يبيع** على المضمونه **وجعل** انه اذا
 صحه العقد ولا ينفق الا بقولها لثبت الدين ولا في محمول كاقراض
 ما تكتسبه عبدا وقد تملك كذا ولا في حايه قبل اذ لا شيء ووجه
 السيد حتى يختار الفدا والرهن ليس اختيارا فان فهم من وضعه الرهن
 الاختيار صح **رهنه** **مسألة** وصح في كل دين لعموم قوله اذ انما
 بدن **فمنس** لا الا في المسلم فيه **باب التماثل والتماثل عليه** **مسألة**
 وصح في دين الكتابه كمن المبيع **من غير** مشقة لعموم النعم فلا يرهن
 فيه قلنا التماثل لا يصح كالرهن في الثمن في ملك الحيان مع عموم الفسخ
مسألة وصح على مال الجعالة ومثلها من رذيلي عدي الا بقوله جنة
 فيصح الرهن في الديان بعد راد العبد للرهنه وقبل الرد وجها يصح
 كالرهن في مبدى الحيان والاضح منعه اذ لم يوجد السبب وفي ملك الجار
 وجب ومال السوء كمال الجعالة **مسألة** ويصح في الاجرة كالثمن وعلى
 العمل في المشترك لشوته في فتمته وامكان استيفائه من الرهن ببيعته
 والا سيجاز بتمته لان الخاص اذ لا عمل في ذمته لما من **مسألة** **ويصح** في المثل
 ولا يصح به جاز **مسألة** ولولي الرهن عن الضمي والارن عمل له
 الجحظ والملك الرهن والارن نهان كالباع والشرا وكذا المادون
فصل في حكم تصرفات الرهن فيه **مسألة** لا تصرف
 له فيه الا باذن المدين **فان** فعله نقض الا العود والى

كما سياتي **مسألة** بل له فيه كل تصرف لا تصرف فيه كالنقود والدين
 والاصطياذ منه والشرب من ماله وناحيته فيما لا يخرج به عن يد المدين
 كالحياطة والاشرا به وعليه واستعمل فيه ونحو ذلك اذ التماثل لا يصح
 بالرهنه فقط قلنا بل بها وبالمفعول **فرع** وله مبد او انه من غير اذن
 واصلا حقه ولا يحل المدين ان امتنع من اليد والعبد القطع بالفسخ ونحوه
 حصوله من ذمته وله قطع يد المدين كاله اذا احتسب ثلثه فان احتسب عليه من
 قطعها باذن المدين وله ختانه وتنجيكه وتوجيهه وتوجيهه ونحو ذلك
فرع فان اذن جاز كل تصرف وان خسر لكن ما خرج به عن يد المدين
 اخرجه عن الضمان لا الرهنه لما من **من** وعن الرهنه لروا القس قلنا
 الاذن كالتماثل **فرع** فان غرض من اوزع غير اذن لرهنه الا جزم وظاهر
 رهناي وليس للمدين الفسخ اذ يمكن الا بقاء من ذمته **مسألة** ولا يمنع
 املك من رهنه ويرده باليد والتجعه به عند الضرر لا غير **مسألة**
مدلس ولو اعقده الراهن بعد قبضه غرق اذ صلبه من مالك تامر الملك
ن طالع ان كان موثرا لعموم سلفه كالباع **قلت** العتق قوي العود
 بدليل من ائنه الى ملكه الغير فلم يمنع الرهنه بخلاف البيع **مسألة** ان كان
 موثرا عتق والا فلا لا بطلان حق المدين **قلت** لا سبيل اذ يستغنى العتق
فرع فاذا عتق فك خسر له بل يلزم الموثر الا بقاء والا بدال ومع العتق
 ان شاطا لب الراهن او استغنى العتق بالدين **من يد** بل الاقل من
 الدين او القبضه لقوله سلم شغى العبد غير مشقوق عليه وصح رجع ما من
 ان كان موثرا فكما من والا يبقى العتق موقفا اي للمدين حيثه حتى
 يوفي لان العتق يتجدد وان كان في ذمته فضل على الدين سلفه في قدر

النقد والودع

١٢١

لكن قد تراهم من فوق قلوبنا مونة تراهم كالمخيط كالفقه **مسألة**
 وادواه كنفقته **مسألة** كمن وضع حفصه لنا وعليه غزوه **مسألة** فان
 انفق المهر من وكالته وحيت له الرجوع دخل مع الدين ان توافه **فصل**
في تسليم التوكيل **مسألة** وضع من الراهن تسليم المهر من
 على مع الزمان اذ هو توكيل **مسألة** اما مع توكيله فيما له العرف فيه قلنا
 له العرف باذنه وقبوله الوكالة اذن **مسألة** وضع شرط بيع الزمان
 عند حلول الاجل اذ لا مانع **مسألة** لا يطل الشرط وله في فساد العقد قولان
 قلنا المومنون عند شروطهم **مسألة** واذا اقرت السليط العقد لم يعمل
 الا بالوفا اذ ضمانه من جفوق العقد **مسألة** بل يتعمل بالموثوق
 والعزل كالتوكيل قلنا مقامه العقد صيرته لا دما كقولنا لو تأخر فسنزل
 بابها اذ هو توكيل **مسألة** وايضا بعض الدين بعد السليط عزل **مسألة**
 اذ امانة لا عزل لعدم الوفا اذ هو كمثل مع عدم الوفا قلنا وكلامه
 في آخر المسئلة يدل عليه فيكون البيع فقط ولو فعل نقد اذ لا تصرح بالعزل
مسألة ولو قال ان جيتك محقق الى وقت كذا او الا فلا رهن كذا لم يملك
 بذلك اخراجا اذ ليس بلفظ فله وقد قال صلح ان يعلق الزمان **مسألة**
فصل ويصح تعدي تله اتفاقا او بعد العبد بذا المهر من ولو
 رصا د قاعلي تسليمه اليه وانكر العبد فلا حكم لانك اذ اخرج لها فان رجع
 اخذها قصد فقه العبد لم يقبل لبقيد ما قرأه ولو اقر الراهن والعبد
 بالقص وانكر المهر من والقول له اذ الاصل عليه **مسألة** وضع توكيل
 المهر من للعبد بالقص **مسألة** لا قلنا له وجه المهر من كالمشترى **مسألة**
 ولما نقله الى عبد آخر لا اخذها الا باذن الآخر او الحاكم لصلته **مسألة**

لا يملك
 الا بالموثوق
 في العقد

مسألة ويصح بيعه بغيره مع غيبه محو اذ منافعه مستنفدة ويصح مع
 الكاتب الخلف لا مجانا اذ ليس له التبرع ولا يصح قبض الضمى لرفع
 القلم عنه ويصح من العبد لا التعديل **مسألة** وللعدل رده اليها معا
 اذ هو امين ولا يلزم منه بقاؤه وان امتنع احبها الحاكم فان رده الى
 الحاكم قبل امتناعها ضمن هو الحاكم اذ لا ولاية له جيبين ولكن الواو
 فان امتنع الحاكم فله تركه عند عدل اذ هو معذور وكذا الرغابا
 للعدل اذ يداعه للعدن من شرفا وخوف وللحاكم جيبين نصب عدل
 اخر لولا يتيه **مسألة** فان تركاه مع عدل لم يكن له اخذها نفوس
 الاخر في جميع ذلك مريض الا بامانتها كالموطين المشروط اجتماعها
 ولا يضغاته الا حيث اليد لها **مسألة** وكمثل الجوان المشقة **مسألة** وضع
 عدله عند الذي كتوكيله بالبيع فان كان خيرا من ذي طبعه لم يصر
 اذ ليس للمسلم بيعه فان عد له دميان عند مسلم فباعه لهما لم يضر
 ببعه عليه **مسألة** وللراهن عزل العبد اذ هو توكيل **مسألة** لا قلنا
 كالتوكيل **مسألة** وكذا المهر من غزاه **مسألة** لا قلنا وقف على ضاه كالمالك
مسألة وبذا العبد بذا المهر من فبعضه ان تلف في يد العبد
 او تلف منه على العول بتضمينه **مسألة** ولو باعد العبد او المهر من
 نفق المشرى قبل الايقاع لم يضمنه المهر من اذ اوجب فيه حقا للغير
 باذن الراهن فكان كمن وجد من قبضه لعدن بده بالقران **مسألة** والقول
 للعبد في سلمه الثمن للمهر من **مسألة** بل يدين قلنا امين واد استحق
 في يد العبد رجوع بالرمه على الراهن اذا كشف بطلان الرهن **مسألة**
 واذا تلف في يد المتادي ضمن المهر من كالاخير المشترك والمهر من المالك

المرتهن ولهم العفو لا مال اذ لا يثبت للسيد دين على عبده وان كان
 خطا فبدين لذلك وكذا لو جئنا على عبد الرأهن او ماله مالا فصا فيه
مسألة قلت وصابط هذا الفصل ان حيا به الرهن كلما على الرأهن
 عند ثاؤ لا يخرج من الرهنه الا ان حبب القصاص والمالك ممكن من الرهن
 او الابدال والا فلا فمن عولوا من عبدين فقتل احدهما صاحبه وفي
 العمد القصاص بعد الايفاء والابدال والخطا بعد ثاؤ من ان يهاجن
 واحب فان كان احبها في مؤجل والاخر في مؤجل فيعاقب في بكل حال
 ليستوفي المتجمل وما بقي من مؤجل في المؤجل **مسألة** واذا اخنى على الرهن
 كان الاثام شرا فها اذ هو بدله والعصومه الى الرأهن اذ هو المستحق
وصار القول للرأهن في قدر الدين ونفيه وفي الرهنه
 اذ الاصل عنهما **سم ده** **الحكم** بل المرتهن **د** ان يدعي فوفقه الرهن
 لنا ما من وللرأهن في بيع القبض والا فباصحت هو في بدله في المرتهن
 اذ الطاهر معه مع البضاعة في الرهن والبيد عليه انه رهنه قبل القبض
 حتى او قبل موته اذ يدعي بد نظمين المرتهن والاصل البراء وكذا بين في
 الرهن عند من ضمنه اذ الاصل الضمان لا غير المضمين **الا العبد اذ من**
مسألة اذن لغرض نفسه كالمستاجر قلنا لا يسلم الاصل **مسألة** **سم ده**
 وقران الرأهن على الرهن بحايه لا يقبل بعد قباضه لضمه ارضا حق
 الغني كالباع **سم** فصل اذ ليس لهم الدين لنا ما من **مسألة**
 واذا تلف الرأهن او تعيب في بد المرتهن لم يلزم ابداله الا حيث يكون
 مشروطا في الدين **مسألة** والقول للمرتهن في عدم القيد اذ بدله
 نصيبه والا صل البراء وكذا لو اختلفا في قدر الاثام مع بقا الرهن

واما مع تلفه **هـ** فالقول للرأهن **ي** وحمل على انه التمس بقا الدين وبقية
 الرهن بعد التلف لوافق الاصول والا فالقول للمرتهن لما من **مسألة**
 والقول لو قال المرتهن هذا رهنك بين اذ يدعي برأته من الضمان فان قال
 الرأهن بل هو هذا بين ايضا اذ اليد لغيره **مسألة** والقول للرأهن انه ثاؤ
 حين وقال المرتهن بل وشي قلت اذ ان المرتهن يدعي برأته باحضار
 الوسي والا مثل الضمان لانه يلزم المرتهن ثوب الحق الا يبينه لوافق
 الاصول **مسألة** والمرتهن في اطلاق والتسليط والتمس اذ الاصل عدم
 القيد **ي ده** والسبه عليه بعد الايفاء ان تلفه كان قبل التمكن من بدله
 اذ الاصل الضمان قلت الا قرب حلا فله اذ قد صارت امانه **ر**
كتاب العارنه **ته** هي بالشك بدله لصلحهم والعا
 من دوده وبالخمس كقولهم سلم وما في بدله عارنه وحق في الاصول
 الساخره اما المال عارنه البيت وهي من عات الغرض اي هرب الرأهن الى
 بد الغرض او من العار اذ لا مستقر الا المحاج وفي الحاجة عارنه **مسألة**
احكاما لقوله تعالى وعاونوا وميتقون الماعون **ع** الماعون اعان البدل
 والغاس والقدر والحبل والشعر **علي** **عمر** بل الركوه ومن السنة ان الله قد اعطا
 كل ذي حق حقه الى قوله والعارنه من دوده وحق **مسألة** وهي
 المنافع لحوان الرجوع فيها **احكاما** **البضاعة** **الار** **الحسن** **البر** **في**
 بل عليك المنافع اذ عارنه البراء هو غير كما فكدي في الاعان عليك
 المنافع قلنا اذن لجاز تاجر ما كالمستاجر وهو ممنوع **احكاما** في
 المضمونه قبل وكون في المضمونه اذ هي جاره في الحق **قلت** **نظن**
 واما كانت قرا في البراء لم يعتد الا شفاع بها مع البقا **ع** **ع** **ع**

وانخلد في المصالح المآله
 وكذا ح الدين هو كماله

او ابتداء المستعدين قبله كان تعيينا كخطه اذ كل منهما توثق
وقول لا ضمان الا على العدة اذ حيث لم يشترط ولا يضمن المتعدي
ما نقص قبل تعدي به **مسألة** ونفقهما على المعير اذ هو المالك والمستعير
منها له وتصدر بشرط النقص عليه احارة **مسألة** وتابيد للقبول بعد الفوت
حتى يندثر اذ لا يجوز الميث لقوله في قلة احدى دون حيث صرخوا
واذا كان المولى من المصارع فعلى القير اشد وانقلاطت **مسألة**
وتصح عاتيه العرضة كغيره او مدبر اذ القير باقية ومتى راجع قبل
انقضاء الوقت سلم الغرامة لما شيا **مسألة** واذا وطى للسعاء للخدمة حد
ولو جاحله اذ لا شبهة والولد مملوك لشبهه **مسألة** ومراسعان
ارضا لغير شهما فقلع الغرض في حوار اغاضته وجمان اصحهما لا الايا
حبل بل اذ لا دن يتناول الاول فقط ولو اسعانا اذ ما ليرتقها ماشا
صح فان عين شيا حرمت المحالفة الى الاقل ضمنه ولو اسعانا لغير ش
او ليعني جاز الزرع لا العكس وليس لمن استغاث للغرض ان يبي ولا العكس
في الاصح ان حلك فيها **مسألة** ومن سعاد ان صامه معلومة فغرض
او بنا تراجع المعير قبل انقضاء الوقت ولم يشترط عند الا عاتيه القلع متى
طلب وحب القلع حيث استواضرت عند الطلب وعند الا تها فارقا حلف
لم يجز المسعير ان ان يسلم المعير ان يش البصر اذ المستعير كالمغرو وفي
واجوب تسوية الارض عليه بعد القلع وجمان اصحهما لا يلزم اذ لا
بالغرض استقاط لما تولد عنه **مسألة** وكذا في المطلقة لقوله سلم
ليس لغرض طالم حو وهذا ليس بطالم فله حق بل لا ان تها اذ
ليس مغروا **اولا** لا تملك **مسألة** لا يرجع مسي مطلقا **مسألة** يرجع مطلقا ولو

وقت الموقته ما لم يشترط القلع **ولما** لا وجه لذلك كله فزع واذا
راجع في المطلقة او الموقته قبل انقضاء الوقت ولم يستعير في الغرض والسما
وكحوا خيرة ان ساء احد الاثر ان نقص وان ساء احد قيمته فامسا
لا يقال وفي الزرع هذان الحيان ان اوابقاوه بالا جزم اذ له حبل بيني اليه
وقيل بل **مسألة** انه اذا اختار الزرع فلا شيء له **مسألة** ان اختار الزرع ولا شيء له
والا فلا فان اختار المعير احد الغرض وكحوا بغيره اجزى المستعير وان
اختار القلع وسلم الاثر فله ذلك **قيل** اما ذكرناه اعدل واقرب الى
الوفاء بالمعير **فزع** ولهما بيع الارض والغرض اذ هما مالكان والفرق
بينهما على قدر القيمة وقوم الارض مغزو وشه وغير مغزو وشه وما بينهما فهو
قيمة الغرض وينقسم الثمن على قدر القيمتين **فزع** وللمعير دخول
الارض المستغاثه والا يستظل به غير وشه الا ان كان اذ هو استعمال ملك
الغرض وليس للمعير للمستعير التفرج فيها بعد رجوع المعير وان استحق
بقا السحر فاما الشئ الشجر واصلا فهو جمان اصحهما له ذلك مع
استحقاق الباق **فزع** وللمعير الشفعة بالحوار ان باع المسعير الغرض
من غيره **قيل** وفيه نظر اذ لا جزم لغيره كان فيه بخلاف الجمال وفيه
ان يجعل الغرض كجزء من الارض ليدخوله في بيعها **مسألة** واذا
حملت الرخ والاسيد حقا او بوي فثبت في ارض الغير كان المالك البند وله
قلعه وعليه تسوية الارض اذ تولد البصر من ملكه بغير اذن مالكها
كلود دخل فصيل دار فتوزن اخرجها الا بتفويض الباب وعلى راب الفصيل
اصلا **فزع** فان حمل السيل تراب ارض الى ارض فقلها مالكا المزارع
رافعه واجزى لبقه وله ما ثبت عليه حيث مثله يثبت وان ثبت طمحو التراب

مسألة وان رجع المغير وقد رجع المستغير لم يجر على القلع اذ لم يجر
 بحلف الغرس وعليه اجر المثل **مسألة** ومن له حذو على حذو ان غرس
 لم يكن لزب الحذر ان ينزعها الا ببعية على العبدى اذ الطاهر لا يستحق
 قلت هذا قول **م** وصح **بالحلف** ان الحق لا يثبت باليد **مسألة**
 وحكم عاز به الحذر المجدوع كالا رض للثاني الا مع **فصل** تضمن
 بحنايه المستغير المالك **احكاما** وبالغربة او التقدي
 في المدة او الحفظ او الاستعمال والوجه طاهر **وهو** لا يعود اما
 بزوال التقدي بحلف الوديعه **مسألة** لا يعود فيها فلنا رد الوديع يرد المالك
 اذ استلها لغرض المالك لا الغاء فاستلها لغرض نفسه واليد له فلم يعود اما
 مما يقب في **مسألة** ومن استغاث بكليك ليرهنه فانكسر مع المز
 ضمن الارش ان رهن في كسبه وان كان في غير كسبه فكذا ان انكسر بحنايه
 او نقص من وزنه او انكسر من جواهره والا فلا اذ يودي الى الزنا
 لكونه ضمان معامله لا حنايه فكان كالباع وحيث تضمن يقوم ان رهن
 الذهب بالفضه والفضه بالذهب اذ لا يقومان بحسنهما والمطالبة بحنايه
 عليه الى المرفق اذ هو في ضمانه وفي نقصانه المرفق الرهن بغير الشتر
 بين الارش وكثير التخيير كما مر في الا حازه **فصل** القول
 للمستعين في قيمه المضمونه وقدر المدة والمسا فبعد مضيهما اذ لا
 البراه وفي غير المضمونه وعينها وتلفها اذ هو أمين واما اعانه لا
 احان اذ الا مثل في المانع عدم الامور كما مر من الحلف **مسألة**
 الهبة فعليه بكسر الفاحش فت وعوض منها تا الثاني وهي ونحوها لا جمع جمع
 التكميل بل جمع السلامه لئلا يجمع عليه تعيين ان في مفرجه وجمعه

وهو في الحلف
 قول في الحلف
 في الحلف

وفي الشرح فليكن عيس في الحيوة من غير عوض لا يحسن بالقربة ومن
 لا يستطير القربة في الدين يرد لا على جهة الدين **مسألة** وهي مستحبه
احكاما القول بها وعاووا على الدين واتي المال على حبه ومن السنة ما دوا
 بخاتوا ونحوه وهي الى الا قارب افضل الصلوه على ذي الرحم الكاسح **مسألة**
 والاماع طاهر والعقل ايضا يقتضي حسنهما **فصل** وسرو
 بلاءه الاول العقيد فله يد من الحجاب وقبول اذ هي تملك كالباع
ابن القساع يكتفي بالمكن كالهدي به **قلت** الهديه مخصوصه **مسألة**
وهو القول ايضا كالباع **وهو** **الحق** بل الا حجاب كاف كلوه
 لعله قلت لا نسلم الاصل **وهو** ولا يد من تواليها كالباع **مسألة**
 سمع مع التراخي اذ هدي الى النجاسه **قلت** الهديه غير الهبة **وهو**
 يعني السؤال عو القبول كالتكاح **مسألة** بل لا يد من ما يمين كالباع
قلت الباع معاوضه فاقترقا **ابن القساع** في التكاح والحلف والصلح انه
 كاف اذ ليس معاوضه واحلفوا في الباع والا حازه والكتابة **مسألة** كاف
به الحنفية لا وشيا فرع وقيل للصي وللمحمدون ولهمما كالتري
 وصح قبول المحرم **مسألة** وقول **مسألة** ينظر بلوع الصي محمول على انه قبل عنه
 موقوف في المحل اذ من شرط العقد كالكسبه كالباع **مسألة** ويملك السيد
 ما قبله عبد **احكاما** وان كان مملوكه اذ هو من اصل القول كالمبيعه ولا يصح قبول
 السيد عنه حب الا حجاب للعبد اذ القول لمن الا حجاب ولو بها السيد عن
 القول مع قبوله اذ لا ضرر فيه واما الحرج عن الضرر ولو قبل السيد ولاح
 العبد صح فان قبل بعد حر وجهه عن المالك بطلت لغير المستحق قبل
 الحجاب وعند القول **مسألة** ولو وهب لرحلين قبل احدهما صح في نفسه

الاماع المحرم القوي

في المجلس ٤

اذ هبته لها كالعقد **فرع** فلا يصح تعليقها بشرط مستقبل كالبيع
 ويلغو شرط البيع مال ولا عرض وان خالف موحه لقوله صلح ما بال
 اقواله بشرطون **الحث** **في** بل يفسد ما كالباع **فصل** في البيع بالكاخ
 اشبه لصحة ما من غير ذكر عوض **مسئله** **سراج** ثم هو طاع كذا
عند ولا يشترط فيها القبض لقوله صلح العايد في هبته كالعائد
 في قبضه وحق ولم يقصد وكالبيع **في** **مسئله** **سراج** ثم هو طاع كذا
في **مسئله** **سراج** ثم هو طاع كذا
 فوات قبله وهو لها من جفت وقت فواته صلح **فصل** في البيع
 ملك بالقبض قالوا وهب لغايته أو شفا ولم يقصد ما حتى مرر
 موزونه وقال وددت انك كنت شريته وفتنة **فصل** في البيع مع خلاص
عوض **فرع** لهم ولا يقبل الا باذن الواهب مطلقا والا فلا ملك
 ان قبض في حيا العقد من غير اذن ملك اذ هو من حقوق العقد
فرع ولا يكتفي الاذن قبل العقد كالحيا فان قال وهبت لك
 كذا واذا كنت بقبضه فوجان يقصد اذ اذن قبل التمام ولا
 اذ هو من حقوق العقد ويبطل الاذن بالرجوع قبل القبض **فرع**
 واذا قبض فاما ملك من حين القبض اذ هو شرط وقيل كاشف عن
 الملك بالعقد **فرع** واذا مات الواهب قبل القبض فوجان يبطل العقد
 لرواهما كالكاله ولا اذ تول الى الذر ومرك الباع بخلاف فان مات المتب
 بطلت بكل حال كقبول القبول **مسئله** **سراج** ثم هو طاع كذا
 الاستيلاء **سراج** ثم هو طاع كذا **مسئله** **سراج** ثم هو طاع كذا
 الضمان عن الضامن لا في المصروف في الموهوب وحق **فصل** في البيع

وقد حصل بالتعليق **مسئله** **سراج** ثم هو طاع كذا
 هب الا بالطفله شيئا تحت يد لقوة ولايته **مسئله** **سراج** ثم هو طاع كذا
 عنه قلت وهو قوي **فصل** **سراج** ثم هو طاع كذا
 ولا يصح من ضبي ولو مميلا اذ هي تخرج ولا من محو كالباع
الثالث كون الموهوب مما يصح بيعه **فصل** في البيع
 هبه اتفاقا اذ هو عليك ومالا فلا الا الكلب والخنزير **فصل** في البيع
 كالتخمس وكالحرا لا ضحية اذ تحرر ببيعها للذي عن ثمنها فطاعا ولا ثمن
فصل **سراج** ثم هو طاع كذا
 بشرط وتل ن وان ربح فوهب الزحمان وهو حبيبه مشاع وليس بزيادة في
 الثمن اذ شرطها التبيين والاحصيه **فصل** **سراج** ثم هو طاع كذا
 شرط والمشايع متعدي القبض فلا البيع بشرط شرط القبول التميز
 وهو ممكن سلب الزمكم فيها لا يفتقر بتقسيم وقب وهب رجل خمارا
 وخشيا للرسول واصحابه وقد كان عقود **فصل** **سراج** ثم هو طاع كذا
 تاحلن جاز فيها من واحد **فصل** **سراج** ثم هو طاع كذا
 كعبه جاز لرحلين والا فلا **فصل** **سراج** ثم هو طاع كذا
فصل **سراج** ثم هو طاع كذا
 عليهم لا يكون هبة ولا صدقة الا ان تكون معلومة وهو توقيف **فصل**
 وصح هبه الدين لمن هو عليه اجماعا اذ صدقت من اهلها ومما دقت محلها
 كالعين **فصل** **سراج** ثم هو طاع كذا
فصل **سراج** ثم هو طاع كذا
فصل **سراج** ثم هو طاع كذا

هذا هو البيع
 الذي هو
 في البيع

قلت فان قال المذنب قلت له او بلا عوض لم يصح اذ لم يرض
بشيء وج ملكه الا بعوض **مسألة** ولو قال هب لي كذا الا جئت
مهرى ففعل واجت ولو في غير المجلس مع اذ السؤال كالتسول
مسألة ومن وهب لغيره ذميا به مضمرا ان يتنازل منه ذميا
كان له حكم الهبة التي بغير عوض في منع الشفعة وكسوها وحكم
الصرف في وجوب النفاذ والتنازل لشبهه بالعقد اذ للغير
ثابت فيه ومن ثم يطل بيع المكة **مسألة** ولو قال وهبتك
هذه اعلى ان يعود الى ربه موتك مع العقد ولغا الشرط لعل لا يقبله
ولا يتبعه لما امر **مسألة** ولو وهب ارضا على ان يعطيه كذا من غيرها
او على غير ما فسدت كالبيع ولو قال وهبت لك نصف ارضي على ان
تشتري يا فيها صحت ولغا الشرط لما من ولو وهب له على ان يخطب له
امراة فاجارة فاسد **مسألة** ولو استزى ثوبا قبل ملكها
بدنيا وقبضة البائع ثم وهب له امسرتي لم يصح الهبة اذ هي في مقابلة
الثمن في الضمان ويبعها باطل **وصار الصدق كالهبة**
الا ان القبول يفتي عن القبول لقوله صلى الله عليه وسلم ان تصدقت فامضت والامضا
القباض ولا تجامع المسلمين على دفع صدقته التلوع كذلك ولا
يلزم كونه اباؤه والا لما جاز الصدقة وما وقد تصدق في غير محلها
عليها عليهم ولا يصح الرجوع فيها ولا يقضي الثواب اجماعا فربما
مسألة والصدقة على الغني ليست بصدقة ولا رجوع اذ موضوع الصدقة
القرية **مسألة** بل هبة وله الرجوع اذ لا قرية قلت الا حسان قرية واما كميل
المسجد والبطريق وان لم يختص الفقرا **مسألة** وتكون مما له التوثيق

في الصدقة والهبة والهبة لله والاولاد لقوله صلى الله عليه وسلم سواي اولادكم الحنن
وتحق الا ان يرضى لقوله تعالى هل من الاختان الا اختان **مسألة** لا يكون مطلقا
لما امر **مسألة** بل لا يصح مع التفصيل قلت امر يا النعمان ان
يتزوج ولولا الفتحة لما امره وقال اشهدني على هذا عيسى **مسألة**
مسألة بل المندوب الشوبه بن الناكروا له نبي لقوله سواي اولادكم الحنن
الميراث اذ سميته الله تعالى عبد القسم وقد قال صلى الله عليه وسلم اعدوا بين اولادكم
فصل في الماسر ان لا يصح الرجوع في الهبة كناية التملك كان لو كان
الدليل في منابك **مسألة** ولاب الرجوع في هبة طفله لقوله صلى
الله عليه وسلم الا الوالد فيما وهب لولده الحنن **مسألة** وخروج **مسألة** لا لقوله الراعي في هبة كالهبة
في فيه وكما قلت اطلق لجل على عوض **مسألة** ولا يصح هبة حمان الا خبات
مسألة ان طهر نفعها للولد بان امنه الناس او رجوه فلا رجوع لمصنوعها على
عوض والا يصح قلت لم يفصل الدليل **مسألة** ان **مسألة** انما يصح هبة حنن
او ليل تعقني فبرجع لعذر الشرط بملك في المطلقه **مسألة** **مسألة**
ولا يرجع في الهبة للكبير لا في دفع الولاء عليه كالا حنن **مسألة**
بل يصح لعموم قوله صلى الله عليه وسلم الا الوالد فيما وهب لولده **مسألة** وهو قوي
مسألة **مسألة** وليس للام الرجوع اذ رجوع الاب مخالف للقياس
ولا يقاس عليه **مسألة** لفظ الوالد يتبعها قلت وهو قوي **مسألة**
والجد ليس كالب اذ ليس والد الا بمجانا **مسألة** **مسألة** **مسألة**
للجد والجد مال الاب والام من الرجوع **مسألة** **مسألة** **مسألة**
والنبت كالان في ذلك اجماعا اذ هي ولد **مسألة** وليس للاب الرجوع
عن الصدقة لا يبعه ملك منه القرية فامنع الرجوع كالقنق **مسألة** **مسألة** **مسألة**

لَا تَعْمُرُوا الْحَبَرَ وَلَيْسَ إِنْ دَعَى الْجَاهِلِيَّةُ حَيْثُ سَمِعَتْ حُجُوجَهَا بَعْدَ
 الْمَعْمَرِ لِقَوْلِهِ فِي آخِرِ الْحَبْرِ هِيَ لَهُ وَلَوْ تَنَبَّهَ **مَسْئَلَةٌ** وَالْمَوْلُودُ هَبْهَ تَنْبَهَا
 أَحْكَامُهَا إِذْ هِيَ مَعَهَا **ك** بَلْ مَعَهَا الْوَقْفُ عَلَيْهِ وَعَلَى عَقْبِهِ فَإِذَا الْغُرُوضُ
 رَجَعَتْ لِلدَّوْلَةِ كَالْوَقْفِ وَلَيْسَ إِلَّا نَسْلُ **مَسْئَلَةٌ** **قَس** **أَو** الْمَطْلَقُ
 كَالْمَوْلُودِ لِمَا مَنَعَ **ق** بَلْ مَعَهَا عَارِثِيَّةٌ فَتَرْتَجِعُ إِلَى الْمَالِكِ إِذَا تَابَدَ
 إِلَّا بِتَصَرُّخِ قَلْبٍ فَضَاءِلُهَا بِالْمَطْلَقِ لَوْ تَنَبَّهَ الْمَعْمَرُ **مَسْئَلَةٌ** وَالْمَقْدَرُ
 وَلَوْ بِالْعَمْرِ كَلَهُ عَارِثِيَّةٌ لَمْ يَهْمُ قَوْلُهُ صَلَاحُ مَرَأَةٍ سَيَّالَهُ وَلَعَقْبُهُ الْحَبْرُ
 مَهْمُومُ قَوْلِهِ وَلَعَقْبُهُ أَنَّهُ لَوْلَا يَدُ كَرِهَ رَجَعَتْ إِلَى الْمَالِكِ هَبْ هَبْ
 وَلَيْسَ بِالتَّقْيِيدِ يَقْضِي أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ بَلْ إِنْ عَارِثَ **س** قَضَا
 صَلَاحُ مِيرَاثِ الْحَبْرِ بَقِيَّةُ الَّتِي عَمَّرَتْ قَلْبًا حَتَّى أَطْلُقَ وَلَمْ يَوَقِّتْ قَالُوا
 قَالَ صَلَاحُ مَرَأَةٍ مَشِيئًا وَإِنْ قَبِيَّةٌ هُوَ سَبِيلُ الْمِيرَاثِ قَلْبًا إِنْ دَعَى
 أَطْلُقَ وَكَذَلِكَ الْخِلَافُ حَيْثُ لَوْ رَجَعَ بَعْدَ مَوْتِكَ إِلَى أَوَّلِيٍّ وَكَانَ
 وَرَثَتِي أَوْ قَالَ عَمَّرَ تَكْلِمًا عَمَّرَ فِي أَوْجِيَّائِي أَوْ عَمَّرَ رَيْبَ أَوْجِيَّائِي هَبْ
 وَأَمَّا الْمَوْقِفَةُ بَعْدَ الْعَمْرِ كَالشَّهْرِ وَالسَّنَةِ فَعَارِثِيَّةٌ إِنْ جَاءَ **قَلْبًا** وَلَمْ يَوَقِّتْ
 بَعْدَ الْعَمْرِ كَالْمَطْلَقِ **مَسْئَلَةٌ** وَالْقَوْلُ لِلْمَتْنِ الْعَمْرِيَّ وَيُقْبَلُهَا
 إِذَا لَمْ يَلِ الْعَدَمُ وَيَكُنِ الْوَلَدِيُّ الْمَطْلَقُ حَتَّى يَنْقُضَ التَّابِيْدُ خِلَافًا
وَصَلَّى الرَّقِيَّ مِنَ الرَّقْبِ إِنْ كَانَ مِنْهَا قَبْلَ
 مَوْتِ صَاحِبِهِ أَوْ مِنَ الرَّقْبِ إِي حَلَّتْ هَذِهِ الرَّقْبَةُ قَبْلَ تَقْيِيدِهَا وَمَعْنَاهَا
لَا تَعْمُرُوا الْحَبَرَ **مَسْئَلَةٌ** **و** هِيَ مَشْرُوعَةٌ قَوْلُهُ صَلَاحُ مَرَأَةٍ سَيَّالَهُ أَوْ قَبِيَّةٌ
 هَبْ هَبْ **س** **ع** إِذَا جَاءَ صَلَاحُ الْعَمْرِ **لَا** الرَّقِيَّ قَلْبًا بَلْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ
 عَارِثِيَّةً وَاتَّمَرَتْ تَحْتِهَا **قَلْبًا** **لَا** إِذْ دَعَى مَا الرَّقِيَّ وَلَيْسَ الْعِلَّةُ لَمْ يَلْعَنَ مَا

وَرَدَّ فِيهَا **قَلْبًا** **مَسْئَلَةٌ** وَحُكْمُهَا فِي التَّابِيْدِ وَعَدَمُهَا كَالْعَمْرِ
س **ع** بَلْ تَمْلِكُكَ مَطْلَقًا لِقَوْلِهِ صَلَاحُ مَرَأَةٍ هَبْ هَبْ قَلْبًا بِالتَّقْيِيدِ
 إِمَارَةً **لَا** عَارِثِيَّةً **س** **ع** بَلْ عَارِثِيَّةٌ مَطْلَقًا بِالتَّقْيِيدِ قَلْبًا هِيَ
 مَعَ الْإِطْلَاقِ وَالتَّابِيْدِ هَبْ لِقَوْلِهِ هَبْ هَبْ وَالتَّقْيِيدُ مَا تَنَبَّهَ **مَسْئَلَةٌ**
 وَهِيَ كَالْعَمْرِ فِي الْحُكْمِ إِلَّا أَنَّ الْعَمْرِيَّ مَنُوقٌ عَلَيْهِ **ق** وَتَنْفَعَانِ فِي هُمَا
 لَا يَنْفَعَانِ إِلَّا فِيهِمَا مَكْنِ الْأَنْفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَائِهِ وَلَا فَلَاحُ الدَّرَاحِ
 وَلَيْسَ لَعَلَّ ذَلِكَ مَعَ التَّقْيِيدِ وَإِنَّهُ أَعْلَمُ **مَسْئَلَةٌ** **قَلْبًا** **و** حَيْثُ
 هُمَا عَارِثِيَّةٌ يَتَنَاقَلَانِ إِبَاحَةَ الْفَوَائِدِ إِلَّا صَلَاحُ مَعِ الْغُرُوضِ لَوْ رَوَّجَهَا
 فِي الشَّجَرِ لِلْعَمْرِ إِلَّا الْوَلَدُ إِذَا هُوَ كَعَصِيٍّ مِنْ أُمِّهِ إِلَّا فَوَائِدُ وَكَفَوَائِدُهَا
 وَلَا يَحْدُ الْوَلَدِيَّ مَعَ الْحَمْلِ وَالْوَلَدُ خَرَجَ تَنْبِيْهُ خِلَافَ الْعَارِثِيَّةِ فِي الْبَطْنِ
وَصَلَّى السَّكْنَى مِنَ السَّكْنَى **و** هِيَ اسْكَنْتُكَ
 دَارِي أَوْ هِيَ كَلَّكَ مَرْبُوعَةً سَكْنَى أَوْ هَبْ تَسْكُنُهَا أَوْ صَدَقَ تَسْكُنُهَا عَارِثِيَّةً
 فِي حَيْثُ دَكَ تَسْكُنُهَا أَحْكَامُهَا **س** **ع** **لَا** قَالَ هِيَ كَلَّكَ سَكْنَى أَوْ صَدَقَ
 سَكْنَى أَوْ عَمَّرَ عَارِثِيَّةً فَعَارِثِيَّةٌ وَإِنْ قَالَ هِيَ كَلَّكَ تَسْكُنُهَا أَوْ صَدَقَ
 تَسْكُنُهَا أَوْ هَبْ تَسْكُنُهَا فَهِيَ كَلَّكَ قَالَ وَهَبْتُهَا مِنْكَ تَوَجَّهَتْ أَوْ تَوَجَّهَتْ
 إِذْ قَوْلُهُ تَسْكُنُهَا بَعْدَ ذِكْرِ الْهَبِ وَالْعَمْرِ وَالصَّدَقَةُ لِقَوْلِهِ قَلْبًا الْبَاطِلُ
 إِذَا جَاءَ السَّكْنَى بَعْدَ مَرْبُوعَتِهَا أَوْ تَأَخَّرَ **مَسْئَلَةٌ** **ق** **و** قَوْلُهُ **مَنْ** دَفَعَ
 إِلَى غَيْرِهِ غُرُوضَهُ وَسَطْرًا أَنْ لَا يَبْرَحَ فِيهَا هُوَ وَوَرَثَتُهُ لَمْ يَحْزَلْ أَنْ يَحْرَجْ
 مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَحْدِثَ حَدَثٌ فِي الْأَسْطِمْ إِنْ دَعَى الْكَرَاهَةَ لِخِلَافِ الْوَعْدِ
 لِلْجَمَاعِ عَلَى حَوَالِ الرَّجْعِ وَالْحَدِيثُ مَا يَوْجِبُ الْفَسْقَ فَإِنْ شَرَّ النَّاسُ
 وَاحِدًا فَاسْتَدْرَكَهُ وَالْوَجْهُ طَاهِرٌ **مَسْئَلَةٌ** وَالْقَوْلُ لِمَنْ عَمَّرَ عَارِثِيَّةً لَا حَاجَ

كَلَّكَ سَكْنَى

وَهِيَ كَلَّكَ سَكْنَى أَوْ صَدَقَ تَسْكُنُهَا عَارِثِيَّةً

الماني من ملته اجرا

من كتاب البحر

الزحائن

اسم و لطفه

ووفقہ

وله الحمد

کبریا

که

21

الحمد لله

كتاب الوقف يقال وقف في الاوصاف

وَأَوْتَفْتُ مُعْظِفَ وَحْبَتِ وَأَحْبَسْتُ سَوْءَ **مِنْ دِي الْقَبْرِ**

لِقَوْلِهِ صَلَواتُ مَا تَرَكَنا صِدْقَةً الْخَيْرِ اَيُّ الْاَبْوَتْ وَهُوَ مَعِيَ اِلَهٌ قَوْلُهُ اَلَمْ

وَسَلِّ التَّسْلِيمَ وَلِفَعْلٍ عَلَى وَفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ وَ

وَأَقْرَبُ مَا يَكُونُ مَقَامًا لِلْعَالَمِينَ

وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُنُّ بِالْآيَاتِ وَلَمْ يُؤْتِ مِنْهَا شَيْئًا

رسول الله صلى الله عليه وسلم له معية الاوقد فقل وقف م لان سنفذ الامر

والجاء في حقه الوضوء له دوماً

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ لَكَادِمٌ

له بعد هما قلت كان صدقه لا وقفا قالوا ع ***** الخ

قوله النساء اعط كل ذي حق حقه

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا نَالُوا لَوِ اسْمَعُ الْبُحَارِ إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَ خَاسِرٌ

الوصيلة والحامس سليمان فليس في ايه الاميزات منع الوقف لا في ايهما والوا

لشرح جامع المنع الجنب ق. احمد الكامله سلاو. له

لما جاءه من الله تعالى

وَأَمَّا مَا لَكَ بِنُفْسِكَ فَكَادُكَ بِالْعَنَاءِ

بعد البعد القص والقله الرجوع اذهو صدقه ومن شرطها القص

لَمْ يَكُنْ يَسْمَعُ الْوَيْلَ وَأَقْبَلَ عَلَى الْمَوْتِ

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَى الْعَبْدِ عَظِيمٌ

ولا يشترط اخراجه عن ملك لقوله صلى الله عليه وسلم

هو محل التغلب **صا** الامام **س** محمدي **ل** بد شتر ط امام **ل** امام **م**

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

له و قد بقي العفاة من الوعد واليه كما التذلل للفرقة لما سبى

بعض القبول في غير الادبي المعين ارفاقا وفي المعين وحيات

هذا الحديث يدل على ان

ط ١١٦

مطلبك البندى و هو الامم كالقوس والابري

هو الموطأ

بيع فيها فسمته اقران كالراعي المستوفى والا فلا **فصل** في بيع
 فان احاز الشريك صح ولم يقسم الاماياه اذ اطل حقه من الاقران بالاجاز
 كالشئع **فصل** في بيع فان كان الشئع مقارنا كان يقع بصف ارضه
 مشاعا او طائرا كقولك ارضي جميع ماله لم يمنع اذ لم يطل به حق سابق
فصل في منع لنا ما من مسئله ومن وقف ماله وفيه ما يصح ولا يصح
 وان جعل ملصقه عند الوقف اذ لا مانع ولا يصح وقف المقبوم ولا يجوز
 لا يعينه للماله ولا يقع بتعيينه من بعد اذ الوقف لا يتعلق بالمدخل في
 العتق فانه لو اوجب عتقا لزم لا لئلا اوجب وقفا **فصل** في بيع علق الوقف بالمدخل
 كالزك في الدار مال او عباده فافترق **فصل** في بيع فان عتق الرقيق
 تعين وان مان قبله فم الوقف كماله **فصل** في بيعه ولو شهد عدلان
 ان فله ما وقف هذه الدار الا من فقال ورثته لا بل هذه صارتا وقفا
 الاولى بالتمهاده والاخرى بالقران **فصل** في بيع وقف الغنم والكل
 والبان ونحوه المعلومه لصحة الاشباع بما كان الفرس وفي امر الولد والمدين
 وجان اصحابها المنع فيها **فصل** في بيعها لا يبيعها في حال وفيه مع
 ذكر المصنف **فصل** في بيعها لا يوقف ما يبعدت الاشباع به مع بقائه
 معنى الوقف فيه **فصل** في بيع فلان لا وجه له **فصل** في وقف الدار
 وجان يبيع كذا جيز ما للزينة والتجول **فصل** في بيع المنع اذ لو غصب
 لم يلزم لها اجرة **فصل** في بيع مشروطا بغيره كذا اجاز
 كالمعق والبيع قلت الا قرب **فصل** في بيعه كالعق والطلاق ويلغوش
 الجواز فيه **فصل** في بيعه ولو شرط ان يبعه متى شا بطل **فصل** في بيع الوقف
 والشرط فلان اطل وايد الوقف **فصل** في بيعه ولو غشوقه ويناب كالحائز

هذا هو الموطأ

مسئله ولم يكن في الجاهلية وقف على الوجه المشرع مع بله الثاني وهي
 الناقه تلد فتر امانات متواليه فأكرموها بالتسيب ولا ترك ولا يخلب
 الا لصف ولا تجزها واورثها والتجزة ما ولدت بعد تسيبها حكمها حكمها
 لكن تشق اذها لتعرف والبحر الشق ومنه سمي البحر لشقها للمنفق والاول
 في الاول والشام ما ولدت سنة ابطن اثنتين اثنتين والشافع ذكر وانثى
 فتميت وصيلة اذ وضعت الانثى بالذكور وتسيبها كما من وادامات اي هذه
 اكملها الرجال دون النساء حكاي الله تعالى والجامي هو النحل الذي يح ولب
 وله فيسب ويقال فديحي طهر **فصل** في بيع الوقف وان لم يذكر
 مرفا ولا يبيح كوقف دار اذ لفظا الوقف يتضمن القر به وقوله صلح
 الاول ولم يفسد **فصل** في بيع الموقوف من **فصل** في بيعه جيزه قلت الوقف
 يتضمنها المجرده لوضعه مشرا لذلك **فصل** في بيعه من يبيعه لزوجيه بين البيع والفرا
 قلت الحمل على السلامه اولى فان قال به صح قول واحد **فصل** في بيعه من بعد ان يبيع
 المصنف اذ امره اليه فان ذكر المصنف لا الشئيل فان تضمن القر به كالمفكر
 صح والا فلا لصحة جيزه بغير القر به فان لم يذكر المصنف في ما بطل اذ لا
 بالذمه **فصل** في بيع المصنف استرط فيه القر به فلا يصح على البيع
 والفتاق والافيا اذ اصل موضوعه في الشرع كذا ك وهو التحيين
فصل في بيعه **فصل** في بيعه **فصل** في بيعه **فصل** في بيعه **فصل** في بيعه
 الحبر واقره صلح وكان في يدك الى ان مات ولقول **فصل** في بيعه لا يابس
 من محله ولا المسلمين **فصل** في بيعه **فصل** في بيعه **فصل** في بيعه
 والمعبه ولنا الرقبه به وله استرط المنافع **فصل** في بيعه فان قال وقتت على نفسي
 داوا جي او الفقري وانه قال لم على البيع والثاني لقا الثاني لا الاول

هذا هو الموطأ

111

فان قال وقت لله على البيع مع الوقف لذكره القرية ويكون للفقرى اذ قوله
على البيع رجوع ولا يصح وان قال وقت ان يرضى على البيع بطل الوقف لعدم ذكر
القرية مع المصالح بالمقصود فان قال وقت على البيع ثم قال على الفقرى مع الفقرى
لحصول القرية **مسألة** وما وقف على العبد ولغيره كالحبيبة الا المصلحة
فله اذ ملكه كالتزكية **قلت** ويستقر للعبد بقرعة **مسألة** وصح وقف العبد على
نفسه اذ قسمة ملكه مع جعل المنفعة لملك الوقف على الوقف **مسألة** وله
صح وقف غيره عليه لذكره والوقف على غيره بغير اذن قسمة له ولا قابلية
مسألة وصح الوقف على اهل الذمة اذ فيه قرينة لقوله تعالى واسير
لا يبيحكم الله الا به لا على كفايتهم وحدها **قلت** وفيه نظر مع عدم الجهر
ولا على من لم يوجد اذ هو ملكك المنافع الا تنجأ للموجود كعلا ولا ودرينه
لا على ذرئته قبل وجودهم والمذهب صحة كتاباتي وان كان على الميت
الا تنجأ **قلت** هذا صحيح اذ لا قرينة جسيمة **مسألة** وسقط الوقف والميت
بالشرط والا يستثنى اذها يخرج ملكه كالعق والطلاق **مسألة** وصح وقف ارض
لما شاء واستثنى غلبا لما شاء كعلا ولا يقرض ولا يهدى ولا يهب
الى الثاني الا بعد انقراض الاول **قلت** اما حيث يبد العله فبطل الوقف
اذ من شرطه صحة انتفاع المصروف بقرعته بدليل منعهم وقف ما من
للغيب **مسألة** ومن وقف مسجد الجماعة مخصوصين كالزبدية دون غيرهم
فوجها بخص كوقف دار على اولاده ولا اذ موضوع المساحد العموم وهو
الاصح لقوله تعالى وان المساحد مصاد كالتوقيت في انه للعموم **مسألة**
ومن وقف على رجل بشرط بقاءه في بلد مع الوقف والشرط فان خرج فكأنقطاع
المصرف على الخلاف الذي سياتي **مسألة** بطل الوقف لتعلقه بمصرف

ولا يبيحكم الله الا به لا على كفايتهم وحدها

منقطع فنا قال الثاني **مسألة** **قلت** لا يبيح كما يقطع مصرفه لما سئل **مسألة**
ومن وقف ارضا عن مظلوم واستثنى غلبتها مده حياته مع وسقط عنه قدر قيمته
او ارض اذ مال المصالح به وقرينة الوقف كذلك وقيل لا يصح وقف عن
سب مال **قلت** اهو للمصالح والوقف منها **مسألة** فان لم يستثن الغلة لشي
تبعت الرقبة فيكون للموقوف عليه قيل ولا يبيحها حق اذ لم يعيها له
قلت الا قرب انها تسقط اذ معنى الوقف من الحق جعل ما مع العين عنه لكن
له ان يستثنى استثنى غير مستغرق للمنفعة لما سئل **مسألة** وصح وقف الركن
والعشر لعموم مصرفه من غير المناحية وبها **مسألة** لا لا غلة ولا غلة
في المصروف فيها **قلت** في غير سبيل الله وان يقطع الغلة عن حواري الرقبة
لنفسه صح ايضا **مسألة** لو وقف عن حق ثم قال ويعطاني من غلها خا
مع اذ هو كالمستثنى **قلت** ويرجع في بعض الحاجة الى الفرق **مسألة**
ولو وقف على البنا لم يشاركه الرجال اذ اليه العين فيما ليس بضعه العموم
كالمساحد والخاصات **قلت** وبه وحول الرجال وتعالى متبطلين
مسألة وصح الوقف على الوقف وبصرف في ملاحقه ثم في مصرف الاول **مسألة**
ولو وقف على مشار اليه مستأكف العلووي فانكسفت غير المستحق فالحكم للشار
اذ هي قوى ولو قال على نفسي ثم قال على قريتي صح على نفسه لا على القري
الا ان يكون اماما او عالما او اولا هذا **مسألة** لا يكونه قريته بل يكونه محمدا هل
الصالح **مسألة** ولو قال على القوت اربع سنين ثم على الفقرى بما عليه صح ووزم
اذ التيسر للغلة لا للرقبة **مسألة** وما لم يعين مصرفه ولا فقرى **مسألة** بالمصالح
قلت الفرق في الوقف المطلق ما ذكرنا **مسألة** ولو توثق ما فقهه فيسقط
لو توثق لموقوف عليه بالارت **مسألة** لا توثق في تعيين بعد موته للمصالح **قلت** ان كانت

القربة بعد انقراضهم **مسألة** والفقرى بعد من عداه ولو ولد اوهاشما
 الا عن واجب فله من فقه **عوي مجمل** فان افقر لم يدخل **مسألة** بل دخل
مسألة وان وقف على فقر البلد تعينوا ويدخل المقيم لا المجتاز فان قال من في
 هذا البلد دخل المجتاز فان عدا الفقر فيها ففي اي الفقرى **مسألة** ولا يدخل
 الفساق في عموم الفقرى هنا اشرطه القربة بخلاف الركاك ولم تفصل الابه
مسألة ومن وقف على جماعة من قرب الناس اليه فان كل ان قرب بلان
 فبهم والكل من يقربهم الا قرب قال قرب بالسوية **مسألة**
 واهل بيته اقامته من جهة ابيه فقط فخرج اولاده واقاربته من امه ولان
 عرف اللغة يدخلهم **مسألة** والمولى بعد العتيق والمعتق وحق المولى
 وولي المولى لا يشتركون ويشترك المولى لا على والاشغل في الاصح اذا لا
 بينهما **مسألة** المجاز الملاصق من بلغة الذى وحجته مستحب
 المحلة **مسألة** الى ان يعين دانه من كل جانب ليا اللفظ يقتضى ما ذكرناه
مسألة **الحومى** والعترة الدابة **الفتي** بل القتيه وهي القبيلة
 لقول ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم **مسألة** والاشما
 الجامعة دوح الشعب ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العات ثم البيطن ثم النخلة
مسألة والعول المدي الفقير لا عند الوقف لا العا او الامثل **مسألة**
 ومن وقف ارضا في سبيل الله كان للعرا والمجاهدين لا من مجاهد بالحر
مسألة بل في حج **مسألة** سبيل الله في الزكوة المجاهد وكذا هنا ومن وقف
 سبيل الثواب فلا له وقربته اذ الثواب فيهم اعظم بما مر فان وقف في
 المحبة والمصرف الزكوة ووجهه البر المصالح الدينية كالمساجد والقبلى
 ومنها كنس الكعبة والفقر **مسألة** بل مصرف الزكوة ان العامل قلت

الزكوة **مسألة** فان وقف دابة على شخص ليركب لا يصر مع ولا يمتنع
 الشخص الصوفى الا من خصه الوقت **مسألة** والعلماهم المجاهدون من
 والفقهاء اهل القزوع غرة فاق النجاء اهل العرب واللعنونيون اهل الله والمنادون
 اهل النحر واللغة **مسألة** ومن وقف على بيت للمسلمين صرف في قتال
 الكفارة والبقاء فمصر لقتال الفرنج وتغر الزور لقتال النصارى
 وتغر طرس لقتال الفرس **مسألة** وصح وان لم يذكر له ممرقا
 فيتأيد كعلى ولا دي ولم يقل ثمر على الفقرى او المصاحد **مسألة** لا اذ تفتى
 الوقف التابيد قلت اي لا يبطل بعد نفوذه ولم ينطه بانقطاع مصرفه
مسألة وصح على من مبيح جلد كلوله يذكر ممرقا **مسألة** كالمسألة
 والبيع قلت انفق ان الى القول بخلاف الوقت فان **مسألة** ولو
 وقف على ولد ثم الفقرى ولا ولد له مع لذكره القربى **مسألة** لا اذ مضى الى الفقير
 فرع على محله للولد وهو باطل قلت لا يمان **مسألة** في احكام تتبعه
مسألة **مسألة** واذا انقطع مصرفه لم يعد ملكا للوقت اذ هو قد خرج
 عنه كالعتق **مسألة** **مسألة** بل يعود ملكا له اولو ثم لبطان
 وفغيته بانقطاع من عين له اذ هو كالشرط لنا مان **مسألة** وحفظ
 ما فقه للواقف او ورثته لفعله مسلم في وقف عبد الله بن زيد **مسألة**
 للمصاح اذ الرقبه لله فيتبعها المنفعة **مسألة** الواقف وورثته اخذوا
 خير وقف عبد الله بن زيد لم يفصل **مسألة** بل الى اقرب الناس من الواقف
مسألة بل خوانا قلت هو حقيق مع وجوده **مسألة** بل الى اول الناس بالواقف
 ولم يلبس ولعله يعني الوارث **مسألة** **مسألة** وما بطل نفعه في
 المصاحد بيع لا غاضته كقيد شاح او ثوب خلق او شجر **مسألة** لا كسجد اقدم

قلنا لم يطل الغرض بالقدامة اذ القصد الغرض وفيه اصابة
مال وقد يمتنع عنه **مسألة** ويصرف الثمن في عوصده وقا تعرض
الواقف **مسألة** بل الى المصالح اذ الزقه **مسألة** بل في الموقوف عليه
غوطا عن المنافع قلنا الوفا بغرض الواقف اولى **مسألة** ومن
اتلفه غرضه لقوله سلم على اليد ما احدث والحلاف في الغنيمه شيئا
مسألة ولا يجوز بيع المسجد بعد خرابه او اقفان مكانه ليلحق
القرية بالعرضه **مسألة** بل يتجوز بثمنه مسجد اى العمارات لبطان منقذته كقر
شاخ **مسألة** اذ اصاب في قعر نقلت احشاه واحجاءه لينا مسجد اخر فان عدل
وللمساح اذ في تركها اصابة ونفا العرضه على التبيد لا مكانه لرفع كره
ينفا بعض الحارط ليمتع التجاسات **مسألة** واذا اصاب في قعر ولم يملك اتحاد كوط
فاشبه وطعامه اذ هو من المصالح **مسألة** ان شرط الواقف عند تبديله ان يسق
ويصرف في ثمنه الى ا فصل جان وان مات قبل البيع فقد التبيد **مسألة**
قال **ابن كثر** الزاري ولم يحك جوان الحيات في الوقف الا عن **مسألة** وهو فاسد
كالعقود حكى **نشر** عنه الرجوع عنه عن ذلك **مسألة** ولا يجوز منه
لا سترامه البيع **مسألة** القصد الاستيثاق وهو حاصل قلنا فانه الوثيقة
بيعها ان بعد القضاء فاما منافعه ولا يصح هبتها وفاقا اذ هي معدومة
مسألة ويصح تاجيره **مسألة** اذ ما فعه ملك للمصرف **مسألة** دون
بلا ث سنين ملك **مسألة** ويصح الى خمسين سنة وتكره الزيادة التي
يلتبس لا جملها بالملك قال وكذا كمد من **مسألة** وللواقف
نقل المصروف المصاحح لشره ضلم عليه اعلم في حديثه بعد ان نواه لنفسه
ولم يكره فيها **مسألة** ولا يصح الى ما لا قر به فيه كالكافين

وليس لغیر الواقف النقل اذ القله ملکه المصرف ولا ملک للموقوف
وسمى واذا نقله ثم مات استقر للموقوف اليه وكذا من بعده الاول اذ
 الثاني كاله جهاد الثاني استقر قلت وخبر للمهدويه **وسمى**
 معهم كقول اوقاف مستحب مررب الى غيره ومنعهم علي عليهم لعين مع على
 الكعبه للجهاد منعهم نقل المصايف والمصالح وكما يمنع جعل المصالح بطريقا
 وهو ضعيف عندي واذا لة الكوار اظهر ومنه يجوز سلم وقف عبد الله بن
 الى والدته وقد صرح **ق والواقف** بالكون مخير بينه تسرق من المال نقل
 وقف عبد الله الصالحه المسجد الى قرية لم يخط واماحت الوقف عن حق
 فلا خلاف في الكوار اذ هي باقية على ملكه قلت ونقل المصالح لا تنقص
 بالواقف بل اهل الولاية **مسئله** وعلى بايعه اسفذاوه كالغصب وان بعد
 نقوضه **الحقيني** لمصرفه **مرى** بل للمصالح اذ الزقية لله وهو بلعاقلا
 المصرف اخص وهو من المصالح الخاصة للموقوف فمافوض **احكاما** وان
 انه لا يحتاج الى اذن الواقف اذ الموقوف كصرف عوض المطلبه ولا يلزمه ان
 يقفه اذ الواجب القوض فقط فان عا الاول بعد وقف الثاني صار
 وقفا ولا يلحق الوقف فسخ كالعق **ي** الا ان حصل وقف الثاني مشروطا
 بحد رجوع الاول راجع ملكا قلت وهذا ينقص في له بطلان
 المشروط وهذا **الصحيح** **وسمى** فان انقله المصرف لزمه العوض ايضا ليد
 يقطع حق الولاية **مسئله** ولا يصح عتق العبد الموقوف اذ لا يصح الا
 من مالك **مسئله** ومصرف غله الوقف في املاكه شرقي مصرفه وقبره **مسئله**
 يمكن الاستغناء به ونفقة الموقوف من كسبه فان هزم فوجان على المصرف
 اذ صار باستحقاقه المنفعة كالمالك وعلى بيت المال اذ الزقية لله قلت

الاول اصح **مسئله** **مري** قتل ولا يتبع قتلها الوقف اذ هي مع لنا مامر
مسئله **مري** قتل من الدين وكما اذا وجه لطلبه مع ذكر القرية
 كقولنا على الفقرا ثم البيع قلت فيمنظرا اذا قرب به مع قصد الغرائ
مسئله **مري** قتل وينفذ في الصحة من راس المال وان خالف التوثيق
 كتابا البصر فان **مري** ان خالف التوثيق فكما الوضيه وسياي قلت له
 في الصحة كل تصرف كما في العيه **مري** وينفذ في المرض والوضيه على
 التوثيق كالتوثيق اذ لم يثبت منه اكثر من متعهم من البيع ولم يثبت
 وهو حسن لهم نظرا فان خالف الميراث فيها نفذ الثلث فقط كما في
 البصر فان وثقا الثلثان لهم وقفا ملكا ان لم يجز واذا صدر من
 اهله وصادق **مري** بل ملكا اذ تطلب تصرفه في الدين لم يرضه
 قلت لم يطل تصرفه بل ليل صحة المعاوضه والعوض لا كساح فيصح
 التبعين **مسئله** **مري** واذا اختلفا التوثيق على الرأس امر على الميراث
 امر على الترتيب في البطون امر على الشريك ولا يثبت تعاقدوا واستتوا اذا
 مزيه قلت الا قرب ان القول قول من ادعاه كالتوثيق اذا اظهره
مسئله **مري** ولا يصح تعليق اصل الوقف بشرط مستقبل ويصح دخول الشرط
 في المصروف لو قست على ولا يدي على ان من استغنى ولا حق له في الوقف قلت
 ويصح تعليق اصله ايضا اذ هو اخراج ملك كالعق **مسئله**
 ومن وقف بعد موته فله قبله الرجوع قول وفقد اذا الموت شرطا في
 استقران الوصايا كلها **فصل** **مري** وندى عمار المساجد
 لقوله تعالى لما يحب مساجد الله وقوله فلم من بنا مسجدا لم نجعل
 وسر وظه ان يلعن بنيه قتيلا او يبيد نايويا ويصح بابه

الى ما الناس فيه على سوى **عق** يصح وان لم يشرع له طريقا يصح
 ويجزها على شرعها قلنا هو مع يد ماما كوقفها لا يصح وقفه وميراثا
 كونه في ملك او مباح محقق وحقق عام باذن الامام ولا ضرر فيه **مسئله**
 وكبر من بينه لما امر الا المحراب لعمل الشلف من غير نكاح **مري** يكون مطلقا
 لقوله ومن يعظم حرمات الله **مسئله** **مري** محرم مطلقا اذ هو مشرف
قلت في غير المحراب لما امر **مسئله** **مري** ومن فعل في شيء ما طاهر البديل
 كمنصب جبري بعلق باب في مسجد وبنا منزل على هيئة المسجد والاذن
 للناس بالصلوة فيه وبشرط حفظ ووضع مصحف او مطهره خرج عن ملكه
 اذ لمقاتنه النية للفعل تاتى مع القول **مري** **مسئله** لا ما يلفظ بالتسليم كقول
 دان الفقرا الا ان يكون اخرس قلت الا قرب ان يخرج من ملكه ظاهر
 لا باطنا ان ان يكون يثوي عند الشروع اذ لم يعلم احد من المسلمين بحرق
 تسهيل المساجد وما فيها وكسوة الكعبة مع احلهم حكم التسهيل **مري**
 فاما استهلاك كني شيبه ان حلا كسوة الكعبة ولا وجه له في الشرع اذ هي
 كسوة المسجد وكوها قلت الا قرب ان كسوة الكعبة غير مسئلة اذ لم
 يقصد الكاسي لمعرفه استهلاكها بعد الحول مستمر بخلاف البسطة
 وكوها فاما وضع السراج وكسوها مما ينقل في العادة بعد وضعه فليس
 تسهيل انفا **مسئله** **مري** ولا يصح عما تته في طريق الا باذن الامام
 وعدم الضرر اذ له قطع الحقوق العامة لمصلحة **مسئله** **مري** ولا يصح جعل
 القلوس مستحدا او وضعه على العموم فيبطل **مري** بل يصح اذا العموم المقصود
 في الضائق وهو حامل **مري** ان كان المالك ولحق اصرح حمل الشغل مستحدا دون
 العلم ويومر برفعه لا لعن لنا وان المساجد لله واجماع المسلمين في معلوم

ومن التسهيل والاعراض لنا فيه الى المعوض في المساجد

على خلاف ذلك فزع ولوداك لغزبه ابن الى مسجد ابي رضى لو يكن
مسجدا قلت بناء على اعتبار اللفظ **مسجد** ومهما لم يكمل شئ وطه لم يجر
الوقف عليه كالمباح **مسجد** ولو استرا ارضا بنيه جعلها مسجدا ما
مسجد الما من **مسجد** قلت وهو لا يجرها للعرف وكذا الواقع حشبه
بنيته **مسجد** وكسوا الكعبه متفاديه الاحداث وقررها الشرع
فصارت من المصالح فان كسيت بمظلمه ملتبه لم يجرزها اذ صارت في مصارفها
وعلى الامام تعاهد ما بالكسوة تقطعا لها لقوله صلى الله عليه وسلم عظمك الخبر وكفى
فصل **ويعجز ما حرب من المسجد ولو يبق لبطله ومما خففه ان**
تعدت غير ما من ماله اذ وضعت لاصحابه وهذا منه **مسجد** وكفى صرف
فصله وصيه الطعم في المسجد في عمارته ولا يطعم الا اهل الصلاح ووجهه
انقيته امارته اراجه الموصي احياوه قلت واطلقه للمذهب وهو قوي
وتعليقه بقضي انه لو خرب غير منها **مسجد** ولكن هو بدخله كذا
الشرع والامثال وكثورها وعليق اوراق الحج فيه اذ لا مصلحة في ذلك
ولا شغال المصلي بالطنز اليها وقد كثر صلى الله عليه واله الصلوة في ثوبه
كان ملوثا والحج المعلقه باقيه على ملك الاجير او المستاجر ان عطاء
الاجير اياها وعلقها فيؤاد ان المالك يضر بها في مصالح المسجد وان جعل
فبيت مال وكثر مشغل غرضه ولو باحشا به وطعامه فاما لو شغل غرضه
مسجدا ثم انكسف فيها ميممه فن فقي حوان وضع طعامه فيه وجها ركنا
ان لم يمنع المصلي في اهله اذ هو لمصالحه كغراسه وشناسل قنا حيله ولا
اذهول لغز ما وضع له كحفر مدفن فيه ولو لطعامه واخر اساقبه فيه
واذا اختل بابه جاز ان يكيه في مصاحبه **مسجد** واذا اختل اهل محله

لمحافه او غير ما لم يكن لهم هدمه لنقل انته الى مسجد حيثهم ارجا
اذ لا خصوص منفعه ومن اطلع من منع مساجد الله الابه **مسجد**
ولكل عاده المخدم ولودون الاول كالاتيا ونقصه للنويع مع الخا
وطن امكن الا عاده كالحل الا بتدري ولا ان فخر ولا ضمان في صرح
مسجد لا يجر في المنايع وقيل لا قلنا كتابا يصرح بالبناء للمسجد
بغير الحك وغير ما **مسجد** ومن عمل حصص من غير طر بخاسه بل
نقرن اضم من انشال النقص وليس لمن تجدد غنله الا بولا به كتابا يصرح بالبناء
عليه احره القيل حيث بعدا بالتحليل ولا سقط بعسله اياه بولا به يدبره
حين **مسجد** وللمتولي فعل ما يدعوا اليه مما لا يستعمل المصلي كالبحر
وانقاد النار في الشئ ولطخ محرابه بالطين للطنخه صلح موضع الحمامه
مسجد وكفى فتح باب في قبله لدخول الامام يوم الحجه ليلا يتخطا
الصفوف وانما ذلك سلم مثل لا مزاج القناديل المزقعه ويكره علق
الحيوط في بابه واستلام اعماره لقول في البحر الا يتود لولا اني رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما قبلت واما ما موضع للتخلف عليه اذ لا فصل
للا حمار وانما التشبه بالخامله في تعليقها الا هدايا في شجر العشر
مسجد وصر في ما قبل فيه للمسجد او منافع
او عمارته فيما يرد في حوته كالنبدري وبشر المصاحف وكتب الوفا
والزهد قلت والهدايه وحفر بين او منهل للظهور واتخاذ خيش
مسجد ولا ما را الاسعافه بفصل غلاته اذ الجهاد من المصالح والمتولي كتب
مستقل بما من غلته ان لم يخرج للجهاد ولا للتدريس والا فضا اقدم ولا
بصير وقفا اذ ليس بمالك قلت بناء على حوان نقل المصاح وقدر من **مسجد**

ويكون فترجحه لمجرد القراءة ونسخ كتب العبد اياه ولو للناسخ لا المباحة كعلم
 الفلاحة والطب والهندسة والكتاب والذمل **قلت** فان قصدها
 وجه فترجبه جان **مسألة** ولا تسرخ خالياً بحوث تعظيماً **مسألة**
 من يدعي فقها للعرف فيه فلنا اصابه مال فلا يكون مطلقاً قيل والمزيد
 السرخ من سقا المسجد الى منار لهم باذن المتولي كبقا لهم قيل
 فان اخرج المتولي السقا واعلقه غيره لا ياذنه اذ هو الملتف **مسألة**
 ولا يجوز في المتاحد الا الطاعات كالتيب ^{سورة التوبة} وعقد السكاح والتشاور
 في المصالح لا المباحات كالحياطة والا كل لغير مضطر **قلت** وله فيه
 صلح عن تشد الضالمة والمباغية فيه فقيب ساير المباحات **مسألة**
 ولا يجوز ان تهواو قافله لا يقد امه ما بقي فرائه يترجى الاستفاد به والا
 عاد لكل ما وقف وقفاً بل للمصالح وقد مر **فصل في الولاية**
 حصول المصالح على صفة لولاها لم يكن له العقل وهي اما اصلية كالا مام
 عندنا وتبطل ولايته بالفسق **مسألة** لا جماع على اعتبار عدلته **قلت**
 وفي دعوى الاجماع نظن وكالاب وتبطل بالحيانية لا الفسق اذ المقصود
 الحفظ واما استفادته كالحكم وتبطل ولايته بالفسق لا اعتبار عدله
احكام الوصي ومتولي الوقف وتبطل بالحيانية اجماعاً وفي الفسق
حلاف سباني فرع ويعود الاله عليه بالسوء كسباني لا الاستفادة لا السجد
مسألة الا الوصي قبل الحكم بالعدل فكان **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 لشي ولا امام فعليه نصب اذ لا دليل على اعتبار **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 بل نصب خمسة سادسهم كقول القضاة لا يبيح **قلت** المصالح في الوقف
 ويكون الحجة ضلحا لفعل الضميمة والمنصوبين بها والا من المنصوب

لا يحله فرض كفايه كالصاوي في الوقف والوضوء وان يكون امراً عاماً باقداً
 في ذلك الموضع ولو كان موجوداً اذ يديم سلطانه فيه كقوله وان لا يكون شر
 منصوب من جهة **مسألة** ولا يهوى الوقف ثم منصوبه وصياً او والياً
 قلت ثم الموقوف عليه مقبلاً اذ هو اخص من الامام والحاكم ولا يجوز ان
 من من الالحية او باغائه اذ هو المصالح **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 لا يفد من كماله احداً المخالف بالفق **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 كمن قد الفح وغيره ما قلنا لم يتركها العبد والولا به بل لعدم القدر
 فرع وللمجته عزل منصوبهم قيل وكذا غيرهم اذ من له التولية
 صلح للعزل وله عزل نفسه في وجوههم كالوكيل **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 الا لا به اذ هي صفة حاصلة من جهة المتولي على المعين كالحرج والعدالة
مسألة **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 الوسايط لطلان ما هي فرع عليه لا العكس لبقا اصلها **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 يموت الامام لا مام من **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 فلا ضمان اذ هو كالمجتهب وبعض العالم **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 ضمان **قلت** وقد مر الحلف فان صرف عين الترم في مسجدها فلا ضمان انما
 حيث الموقوف عليه معين اذ صارت العين الى مالها والاضمن مع العلم ومع
 الحمل الحلف **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 مال المسلم كغيره **قلت** والحيانية المبطلة هي القدي فيها لا يصح بطله
 وان لم يسلع بصاد القطع ويعود ولايته لمجرد التولية في الاصح كالا مام
مسألة **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
مسألة **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**

ظهوره

اذ له منافعها الا ان يكون الوقف من حق والمطالع كذلك ايضا اذ لا يستوي
 القبض **م** لا الزكوات ويؤجرها ثم يقبض الاجرة وتردها بين يدي اعتبار النكاح
ك وعند **هـ** يصح مذهب في سبيل الله **مسألة** وللا مام الا ترى من المطالع
 لعدم اعتبار القبض فيها **مسألة** ولو ائلف من عكس الوقف قبل
 وصوله الى المتولي فلا ضمان عليه ولا بعد القبض الا حيث شرط او كان اجرا
 مشتركا **مسألة** وما كان للفقرى قال ولي وضعه في يده وصاعدا
 مطبقه للجمع بخلاف الزكوة لصرفه ^{صدقة} صياح بي وثيق الى سبله من صخر **و**
مسألة وعمل بطنه فيما التبس مصر **ف** **مسألة** وحيث لا قل يرجع
 الى عمل المتقدم من اهل الصلاح فيه فان لم يكن فليست المال **مسألة**
 وما انفق المتولي في اصلاحه بنه الرجوع رجع به والا فلا ولا يتبرع
 بالبدن حيث الغلة عن حق كالتبرع عن المرحى قال قرضه ثم ابراه فخرج
مسألة ومن رتبه ليضعه في مصرفه بك ولا يده فلا ضمان ولو فاقنا
 اذا ما على المحسنين من تبديل وكذا الورع لياخذ شركه اذ عود يقين
 النفع اولى من قوت كلة **مسألة** والقول لم يجرى عليه جملته الغنا وسين **هـ**
 لم يخصص في الاصل الاطلاق **قلت** ولا يد مع الاقارب بالوقف والمتولي الصرف
 في نفسه مع الاستحقاق **فصل** واكثر ما ذكرنا في الوقف رعايه للمصلحة
الاكثر ومن اثارها طرقت شرعي **الدون** لا فنهاها الا بغير **مسألة** **و**
 طهر من في الشرع مراعاتها المصلحة في حفظ الدما بالمعاصي الا ديان بقدر
 والمتركة والعقل بغير ما لم يترك ولو لم يترك والمال ينفع اليه والحق والشرع
 بعد الراي فقلنس عليها القول بالمصالح وان لم يستند الى اصل معين وان
 مستند الى معين كالوقف على الفقراء والمساكين والعلم والادب فانه يقال

الزكوة
 من صنف قبل حصر
 هو نوع الدين
 اليها اوقافه وتنفقها
 مستند الى الوقف
 موضع من صنفه
 مستند الى اصول

فيها ما يقضيه مصالحها كلها وان اختلفت **مسألة** **و** ما لم ينفذ له
 اهل معين معمول به ايضا مع ظهور المصلحة **ق** بشرط ان لا يعارض نصا قويا
 من يسهل عليه العفو والصوم ليكون اكل في الزجره وان لا يكون غريبة
 وحشية في الشرع كقطع لسان المودى او شق عينه او اكله نظير لما في العز
 الشرعية وان لا تعارضها مصلحة يقضي خلاف حكمها كضرب المتهمة في
 فقه مصلحة المال وفي تركه ترك طلع الرجل اذا كان يرافقه جمع هذه الشروط
 صحت كفتح كالح امره المفقود وترك التبرع واعتد اد من ينفع خيضا لا لقار
 معلوم بالاشهر لما في التبرع من المصلحة وكذا الشارب فانه كان اربعين
 ولما ينفق زبدت ان يكون يراي علي عليهم ردا الى حد الفد وقدره
كتاب الودع **هـ** **مسألة** وهي من الدعة وهي
 الشكوت وفي الشرع ترك مال مع خاف لا باخر **مسألة** **و** يجب قولها تحت ثلث هلكتها ان تركه
 لقوله سلم حرمة مال المؤمن كذب منه فان لم يقبل الله ولا ضمان اذ لا سب له
 وقد تبدل للتعاون وتركه وان حشنى من نفسه التعبد **مسألة**
 وهي مشروعة **احكام** لقوله تعالى وتعاونوا على البر ولقوله سلم وقوله
 من استودع ودعه فلا ضمان عليه **قوله** **وصل** **واما** **انصح** بالحباب
 وقبول او ما في حكمها وهي جاز من الطرفين **احكام** **او** **عقد** **او** **عقد**
 او احتفظ او نحوها مما يعادى والا متناهي معين عن القبول باللفظ وضيقها
 في الصند وقبول **مسألة** **واما** **انصح** بين جازي الصرف بالتراضي
 من استودع من صبي او مجنون ضمن ولا يبرى بالرد الى الولي اذ
 قبضها غير صحيح **ق** فان قبضها المخوف عليها معها فلا ضمان اذ هو
 محسن ويصحان من التعبد اما دون لا المحجور الا ان يداع لما في يد اذ هو

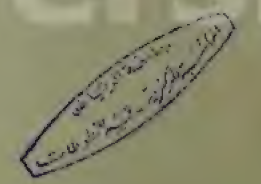
مستند الى
 مستند الى
 مستند الى

استحفاظ فجاز كل وجبه كما لم يافقه **مسألة** وله الرد اليه اذ من كان
اهل للبداع فهو اهل للرد اليه **مسألة** بل الى المالك اذ لم يقبض باذنه فلا
يترى بالرد الى غيره **مسألة** افسكها باذن المالك وان بداع حفظ كالامكان
مسألة ومن اودع ضياء او نحو له يضمن وان فرط اذ القاه الى مضيق
فان ابلغها في قبضه فان اودع ضياء او نحو لم يضمن لم يضمن ولو وقع
اذن حكم لتسليمه المودع هنا **مسألة** ويصح ابداع العقار كالمشقة
والقبض شرط **مسألة** وهي امانه ولا تضمن الا لدخول فيما يحابه
تضمن مما عدا وقول **مسألة** لا يضمن الا اذا شتر جاصما مما يحمل على ضمان الفرط
لا الجنا به المتعين لقوله صلى الله عليه وسلم انما ضمان مسكروا واذ اودع في
القر او خاف عليه في الخطر جاز الدهاب بها **مسألة** والال لم يضمن اذ امر
بالمردود اذ عجز عن حملها **مسألة** كونه وان لم ياذن **مسألة** كونه حيث لا مونه
لنا ما مر **مسألة** فان اراد الشتر ردها فان لم يضمن المالك فالى الحاكم
اذا هوولى مال القبط فان وضعه مع امين غير الحاكم الموجود فوجها
مسألة يضمن كل وحضر المالك **مسألة** لا يحصل الا امانه **مسألة** واذ
اودعها لغير عذر يضمن ان لم يرض المالك بغيره فاما الا شتره على
تحملها الى موضع حفظها او نحو ذلك فلا يوجب ضمانا للقر **مسألة** وع
وللمالك تضمن ايمها فالاول ضمان تقرط والثاني ضمان غصب والقران
على من تلف عنده وليس معروفا **مسألة** بل الضمان على الاول اذ يد الثاني
يد والقبض الواحد لا يوجب ضمانين قلنا يد الثاني عادية فواجبت
الضمان كالغصب **مسألة** ولو نوى احدثا لينفع بها لم يضمن ما لم ينفقها
مسألة يضمن بالنسيئة قلنا لا كلونوى غصب مال الغير فلا يضمنه

نوى ان لا يرد لها ضمن اذ صارت مسكها لنفسه قلنا لا يضمن
وحد ما **مسألة** وليس له اقرار ضما **مسألة** بل يكون اذ دونه حفظ قلنا
لا يخل مال امين مسلم الا بطريق من نفسه **مسألة** وله بيع ما حثي تلفه
كالطعام المكتوس اذ له ولا به وذلك حفظ قلنا والا ضمن للتقرط
مسألة وان لم يرض المالك خزنها وعليه حفظها حيث حفظها
في مثله فالبداهة ونحوها في المنزل المجتمع والا خشاب ونحوها داخل
البائع **مسألة** ما قطع السارق يملكه صلح لكل وديعه قلنا لا يملكه
مسألة والكس والجيب والبد خزن للبداهة ونحوها في حال التصرف
في اليد وليس بتقرط **مسألة** فان عين موضع الحفظ فنقلها الى دونه
ضمن لا الى مثله او احفظ اذ من رضى خزنه املكه وان كان يهاه عن النقل
وان خاف عليها فلم ينقلها مع الخوف فوجها ان صحيحها لا يضمن اذ هو
ممثل في ترك النقل وان عطاه اياها في كيتس له فله نقلها الى مثله او حفظ
الا ان يكون محتوما **مسألة** فوجها ان صحيحها يضمن اذ لا غرض في نقل الختام
وهك خزمته **مسألة** فان يهاه عن لا يقال عليها فاقفل او عن الرباه
على خزنه عتبه فزاد لم يضمن اذ اذ خزنه **مسألة** يضمن اذ الزيادة تفرق السارق
قلت ما على المحضين من شريك ولو قال لا يدخل عليها احد فادخل
لم يضمن الا ان يتلف بسبب دخولهم **مسألة** ولو اودع في السوق وور
اخزنها في بيتك فتلفت في الطريق لم يضمن ما لم يتوان لغير عذر
مسألة واذ انقل الى قرية متصلة بقرية ومثلها فله نقلها كمن منزل
الى منزل والا فلا للتقرط **مسألة** ولو دفيها في بيته ولم يعلم بها احد
او اعلم فاقبل او غيرها ساكن في البلد يضمن للتبيع **مسألة** واخرها

الثقة بالنزاع على المالك اذ هو كالجني وسعد في الرد على الوديع فان
 غير المالك الثقة قبل اذ هو وديع له **كتاب الغصب**
 هو الاستيلاء على مال الغير **فصل في الاصل** وهو محرم عند الله
 اذ هو ظلم الا عند المجرم مجبوعا وشرا فانما اوجبا ولا ياكلوا اموالكم بينكم
 بالباطل لا يخل مال امر مسلم ويخونها **فصل في اسباب الضمان** اما
 مياشيق كالقتل والاستيلاء ونحوهما او بواسطة كوضع صبي في نار او
 مسيخه فتشيع او ازاله خربا المال فتلف فورا او لاحكام المسبب مع المباشر
 المضمون او اشياء يدعيه بنقل او استيلاء او جحد ودفعه ونحوه
فصل فيما يضمن وكيف الضمان **مسألة** ما تضمن
 ملو له لا مالا قيمته لقتل بنينه او من حبه قلم ولو بلغ بعد مصلحه ذاقه
 ضمن **مسألة** وضمن نال خمر الذي لصحه يملكه اياها واذا ضمن
 عليه قيمه خمر النصراني **مسألة** لا كالات الملاك هي قلة صحوها
 الخمر لا عليها ولا تضمن ولا الات الملاك هي للمسلم ويجب كسب الات
 وان لم تظلم مال الخمر عليها مطلقا ولا يجوز اخراجها اذ فيه اضرار مال
 ولا يكفي تقطيع الاوتار بل ترص بالحجارة وقيل كل تكفي ان النال فيها تحت
 يحتاج الى ايقاد صغرتها فان ازال نال فيها وبقيت اكثرا ما تنفع وساخ
 ضمها الكاسي لها ثانيا **مسألة** ويجب رد عن خمر الذي الباقي
 اذ صحوها عليها وفي خمر المسلم وجهان تنزلين تنفع بها في نحو اطلاق النار
 ولا وهو الاصل ان من يملك انا طلحة يات فيه خمر الا يتم وان تحلت بغير
 ردها وقبل لا اذ تخللها معه كاستيلاكها قلت وفيه نظر **مسألة**
 والمضمون اما اذ مني كالزفيق او غير حيوان او حمار **مسألة** والغنم

والله اعلم



مضمون بقرنته **كتاب الغنم** **مسألة** **فصل في النجاسة** **مسألة** **فصل في النجاسة**
 قلت ما عارض بقوله صل من عني شئ كاله في عني قوم عليه الباقي فلو وجب
 القيمة وخبركم محمول على معرفه الرضى بذلك معاين الاخبار **فصل في**
 ومالا يقوم وحين مع املاك البنا اذ اهدم والربح اذ افسد فقوم
 البنا معوم وغيب والا رض من رده وعين ما بينهما هو قيمه البنا والربح
مسألة والغنم في الحياض مضمون بقرنته ماله تعددية اكل لشبهه به
 صورته وتكليفها مال فيضمن مطلقا كغيره قلت اشبهه بالادمي
 وبالملا عرفت والداني اقوى فامالي الغنم فكل مال مطلقا **مسألة**
 وفي نقص الحيوان غير الادمي نقص القيمة كالحمار بل في غيره ربع القيمة
 قلت بناء على المصالح **مسألة** وفي نال المثل مثله لقوله تعالى مثل ما
 اعتدى عليكم واذا المثل معلوم والقيمة مظلومة والمثل ما عارضت
 اجزاء اوه منفعة وقيمة قلت وقصوره كالجوز ونحوها من المكيدات
 والموت وبات **مسألة** فان عدم في الناحية وهي البلد وميلها او ردها
 على حكا في سياتي **مسألة** التجيل فقيته يوم الطلب والحكم بالقيمة **مسألة**
 بل يوم انقطاع المثل وهو وقت وجوبها **مسألة** بل يوم الغصب كالقيمة
مسألة بل او في القيمة من الغنم الى الثلث كالفقي قلت لم يجب الا عند
 الطلب فتبين **مسألة** **كتاب النجاسة** **مسألة** بل يهلك حتى يوجد المثل قلت فيه اضرار
 فزع وعليه شراره ولو باكثر من ثمن المثل كاستيف ايه فان وجد المثل
 بعد دفع القيمة فوجهان لست ردها كلود دفع القيمة الجلوله نفعه اذ
 اذ قد رى بالقيمة **مسألة** وفي نال المثل او في القيمة من الغنم
 الى الثلث اذ هو مطالب في كل وقت لا الحياض فقيته يوم النجاسة اذ هو وقت

الغنيمة
 والى ذلك
 والى ذلك
 والى ذلك

صمانه فلو قطعت يد المقتوب فعلى الناطع نصف قيمته وعلى الغاصب الاكثر
من نصف القيمة او قدر نقصانها اذ يعلو به ضمان ان اليد والجناب والحقاني
ضمان واخذ ولها اكل الزجوع على ايها والقران على الحقاني **ق**ر ع وانا الفضة
مضمون بغيره ولو من جلسته **ي** بل لا يراى من جلسته على وزيه بل يقوم
الصنعة بغير جلسته **ق**ر من الزبا قلت اما الزبا في المعاملة **ق**ر ع فان
كان مثليا يوما الغصب ثم صار قيميا او مع احدهما مثليا وفي جهة الاخر قيميا
خير بين طلب المثل او القيمة والوجه طامن **ق**ر **فصل في بعض ما يحصل**
به ضمان الغصب **مسألة** **ق**ر ولا يضمن غير المقتول بالغصب
لعوله صلح على اليد ما حدثت وهو غير ما خوذ **ق**ر **مسألة** **ق**ر
بل يضمن لقوله صلح من غصب شيئا من الارض الحيز وكحوه ولنا كقولنا لا يضمن
وقسمته غاصبا ووجوب الاستغدي لا الضمان لتعلقه بالنقل بل ليدل الله
لوجال بين رجل وبين ماله لو تضمنه ماله لم ينقله قالوا جحد الوديعه
بوجوب الضمان ولا نقل ولنا القيس الاول **وجه** **مسألة** **ق**ر
جاء اقبال المضمن بها الا حيث خلت وتلفت تحت يده ولا يضمن ما منع
منه ماله بالرجوع فقط ماله ثبت اليد اجماعا **مسألة** **ق**ر
الضعيف قويا فقط والقران على المامور **مسألة** **ق**ر لا يضمن الامور
اذا الامن بالقبض لا يضمن قلت اخبر مع العبد كالتصرف **مسألة**
واما بوجوب النقل الغصب حيث يكون عدوانا كالتفطه واستيلاكه كالي
بعض الباطل وكجزيك بغض الشئ او القنديل والبداهه من بوطيب
وكحو ذلك او نقل ذي اليد كصبي عليه خليه اذ ليس باستيلاكه
مسألة **ق**ر وما نقل لا باحوه عرف كقول الضيف بغض الا لا او هو نقل

10
او عليه او من كحو طرقي فاما نه اذ لا غلب وان اؤثر حتى يحميه او طار من
تغير بحيث لا يمكن قبضها اذ لا استيلاكه لكنه جنابه ان كان غيبا فمما
فان اناله بتغيره خطا فوجها **هـ** يضمن للتعدي كالغاصب ولا
اذ ليس بتعدي **ق**ر **مسألة** **ق**ر لا يضمن للتعدي بعد من التفتظ **مسألة** **ق**ر
على المقتول لا يد عليه كالفرض وكوبه والخلو من عليه غصب لا كسكن
هـ النقل شرطا لما من وامساكها كالمالك حتى اخذ ما غلبه يومها لهما
اذا اخذت مباحث **مسألة** **ق**ر واذا زال من حجر ما وضعه المالك بغير
اذه ولا امانه ولا ضمانا وما وضعه الغاصب بغير امانه لوجوب رده
على المالك حينئذ **مسألة** **ق**ر ومن شراه ليرده ان لم يجد المالك فمركب
معه لا يثبت منه له يضمن الخصال اذ ليس بحان ولا متعدي **ق**ر
له شراه قلت ان لم يتمكن من رده الا به فممن **ق**ر **فصل في**
تضمن العين بالغصب تضمن ما فغما اذ قوتها ماله ليشا فممن الاجرة
ك ان اضعع والا فلا **ج** منافع استعملت لا يضمن ولا شبهه ولا عوض
كما منع وضع الزنا لكن يضمن نقص العين بالاستعمال قلت المحدث
كالجارب **ق**ر **ع** فان اشتراه والكرا باق ولجان المالك
وعليه رده بعينه او هو ما مله له **ق**ر **مسألة** **ق**ر اخراج الضمان من كسره
وعوض المنافع في ذمته قلت تبطل فايدع الخبر مع ضمان المنفعة
فيحمل على غير ذلك كما من **ق**ر **ع** فان لم يمكن ملكها ان نقصت عن ا
المثل اذ هو اللان **م** **هـ** والزيادة للمالك اذ هو ماله وينصق فيها
اذا ملكت من وجوه خطير كسناه ان ساني ومذهبه لنقصه افعالها
عوض الضمان **ط** بل ترجع المستاجر لظلمه ان اجاره ويرجع عليه ما نقص

به قبل من صاه المالك اذ ملكه بدل فاشبه المبيع المحبوس بالثمن
 والتمس من في حقه لا نفع الا باذن من له الحق قلت فان حترق في سائر
 الممتلكات قبل المملوءة تصديق به اذ ملكه من وجهه **مسألة**
 واذا اذ حترق في سائر الممتلكات تصديق به اذ ملكه من وجهه **مسألة**
 والا يامسح بملكه حين اذ لم يكن له وجهه كسره حيث لا يملكه ولو تضمنه حيث
 تضمنه حيث انما كان ما كونه تضمنه حيث لم يكن له وجهه ولا
 كسره قلت اذ الله سبحانه حرمانه وللقد حرمة واحدة وتضمنه الا
 اذ كسره لنفع نفسه ومن غصب فضيلا وكسره فعدت حرره وجهه لم يكن
 استهلاكه للفضيل بل عليه هدم الباب ولا شيء على مالك الفضيل الاجت
 ادخله او دخل بنفسه كالفدية وكذا الواع دان اذ عدت اخرج ما
 وبها الا يهدم الباب هدم واصلحه البايع لما من **مسألة** ولو غصب
 رمله فتمتعها الفضيل فسد ما لم يكن مستهلكا له ولا يضمنه **مسألة**
 فلان سائر بنفسه واختاره وهو المباشرة **مسألة** ومالك ما استرى
 بها او يضمنها بغير اذ لا يتعين النفع عند هدم وان عين ويتصدق والبيع
 اذ ملكه من وجهه كسره الا سائر **مسألة** بل العقد فاشبه **مسألة**
 والتمس بطلب له لقوله سلم الحراج بالضممان ولا يطيب للشارق اذ الضمان
 مع الفلح **مسألة** فان استرى الى ذمته وفوضا الغصب طاب له النحر وفا
 لقوله سلم الحراج بالضممان فكل كسره **مسألة** لما تضمنه **مسألة**
 من سائر الجاهل غلتهما لقوله الحراج بالضممان **مسألة** اي تضمن الرقبة
 فيبسط في ما يتعدى من الحراج قيمتها **مسألة** بل الضمان لئلا المثل فيبسط
 ما اذ عليه وان لم يباع قيمة الرقبة **مسألة** وعليه كسره المثل لما لك

الغبن اذ المنافع كالغيان وفائدة الخلاف تظهر في الزيادة والنقصان كما من
 لا يملك لظاهر الحق **مسألة** **مسألة** **مسألة** ومن غصب ارضا فز فيها
 يندرج قال الزرع له لقوله سلم الزرع للزراع وان كان غاصبا **مسألة** بل الزرع
 الارض لقوله سلم من زرع ان من الغبن تقوم بغبن اذ لم يملك له من الزرع
 شيء ونزج عليه نفقته قال اصحابنا اذ اذ حترق زرع يندرج **مسألة** بل الزرع
 لكن خالف في الارض المقيمة **مسألة** او اذ اذ دفع الزرع بالكر او اذ النقصان
 اخذ لما اذ على كسره المثل وتصدق بهذا الزرع **مسألة** بل يحجمه كسره الاشياء
 قلت الا حجاز به عذبت حرره **مسألة** احباب المصدق مع الكسري قول ثالث
 خارق قلت وخبرنا اذ لم يوافق الفياض **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 الغاصب على الغصب **مسألة** ليس له الزرع ما غرم عليه وان اذ اذ كسره
 الشيف وقصا به الثوب وله فصل ما بفصل احكاما كالحلية فان تضمن
 المصوب بالقلع فلما لك اشياء البشير وتخير في الكسرة **مسألة**
 ومن غصب ثوبا فصبعه وليس له ان الله صبعه **مسألة** له ذلك قلت ان الله بفسد
 من سائر عا **مسألة** ان اذ به الثوب خبز المالك بين احد الثوب وضمان الصبح
 او اخذ قيمته **مسألة** لا وجه لضمان الصبح **مسألة** فان تلف فغنم
 قيمته تراد قيل بضمها بعد الصبح اذ قد استحق **مسألة** تسليمه مضبوغا وقيل
 قبله اذ الصبح من فعل الغاصب **مسألة** وعلى الغاصب فلع غرسه
 وبنا به ورزعه وان لم يصب له قوله سلم ليس لغيره طالع حق وكسره
 تسويتها واذا شئ النفس واجره المثل لما من **مسألة** ولزب الارض تولي
 القلع ورجع باجر عمله اذ له ولا يعلو دفع الضم من نفسه ولا يصد ان
 مكن من القلع بدونه **مسألة** بل يصيب المالك الزرع حتى يصب بلاجره ليله بال

في قوله لا يملك لظاهر الحق
 في قوله ومن غصب ارضا فز فيها
 في قوله بل الزرع
 في قوله بل يحجمه كسره الاشياء
 في قوله بل يصيب المالك الزرع حتى يصب بلاجره ليله بال

ففسده

دخول الضرر بالصناعات **مسألة** ومن غصب دارا فزها
 فقلبه انزاله الزحف فيه ان طلب اذ شغل بها ملك الغيب كالا حمال ومن
 انش النقص ان نفقت بالقلع فان طلب الغاصب فوجها ان اذهى
 ملكه ولا ان يكون لها عين تفصل **قلت** وهو الاقرب **مسألة**
 وصيد العبد المصوب لسيده لثبوت بده وبنه ثب الشك وفي وجوب
 احق العبد على الغاصب وجهان يجب اذ نفقت المنفعة بده ولا
 اذ الصيد ثمرها وهو للصيد وهذا الوجه وفي الكلب المصوب وكوم
 اذ اصيب به وجهان كالعبد **مسألة** وهو الوجه اذ له اختيار وكلاسيكه
 والقوس فملك الغاصب وصلح حكمه **مسألة** فان العاصي
 في الغضب وابقه وكوم **مسألة** واد اخصه بيرا في
 الارض المعضوبه طمها ان طوب كد ما نقله من مخارجه **مسألة** لا اذ
 لا يضمن الضمعه بمثله **مسألة** فان طلب الغاصب طمها احق
 المالك للمخرج عن ضمان ما وقع فيها فان نفقت قيمه الارض بالنظم
 فعليه الا **مسألة** ولو نقل من اب الارض لزومه **مسألة** وان
 النقص فان افسح المالك من رده وبه ينول الفضل ويرفع ضرر ما نقل
 اليه وهو مستحق اجر فان نقله الى ملك المالك لم يفسد به الارض وفي
 وجوب رده وجهان اصحهما يجب كد المتاع الى الممران والقوله
مسألة ولو من في ثوب غيب لم يكن له ثروته الا باذنه
 اذ لا يعود كما كان **مسألة** ومن اشترى امه معضوبه ولو من ثمة
 وام ولد فاستولد لها فان مع العلم اجماعا فلا يهر **مسألة** بل يلزم
 هنا اذ الحق للصيد ولا يسقط بين لما اياه **مسألة** فلما هي صغر عن مهر البغي

مسألة وعليه ان من البكاره ولو مطاوعه ونقصا لها بالولادة لتسبيبه
 والولد للصيد اذ لا تسبيبه فان ضربت فاستقطت رجع المالك على الضارب
 او الغاصب والقراء على الضارب فان علم احدهما فكما في النكاح **مسألة**
 واما مع جهلها فالولد من اجماعا اذ المعزوف بالمعنة النكاح **مسألة** وعليه
 فتمنه **مسألة** فان اما ام الولد وذكر استحبنا الله لا قيمه لولدها
 اذ لا تنسخ المتاع منه فيه كالباع **مسألة** بل يجب **قلت** وهو قوي كأمه وحكم
 ولها الجدا وولد المذبذبه حكمهما في انهم يعنفون بعنفهما **مسألة**
 وهو تضمن مضمون بالقيمة وعن **مسألة** علام بعلام وجاز به لنا ما مر في
 ضمان القيمي **مسألة** ورجع بالقيمة على البايع لغرضه **مسألة** لا يرجع
 فلنا غرم بحقه بتيه ويرجع كغلي السهم اذ ان حقوا وكلا وجب
مسألة ورجع بتمهها اجماعا اذ البيع باطل **مسألة** وعليه العقر
مسألة لا عقر مطلقا لو طي في ملك الغيب مع سقوط الحد فله من النكاح
 القاسد ولقوله ظلم وعليه المهر بما استحل من فرجها ولا يرجع به اذ قد
 استوفى ما وضعه كواستعملك كتبها **مسألة** وعليه قيمة الولد
 يوم الطلب **مسألة** يوم الولادة اذ هو اقرب بوقت تقويمه **مسألة** ولنا انما ضمنه
 الطلب لما مر في القوائد **مسألة** ولا يتكرر العقر بكثر الوطى كالحب
 فان علم العنصيه بعد الوطى ثم عاد حب ولا عقر ولو حدث بها غيب عند
 المستري بعد علمه رجع به المالك على ايهما والقراء على من حدث عنده
مسألة ولو توثق المعضوب رجع المالك بالعين على كل من قبض له قوله
 ظلم على اليد ما حدث وبالك رجوع نقد البيت والمزور كالمشترى الجاهل
 بغير الاول كالمغرم فيها من نفقة او ربحه او كان قد سأل عليه بائنه

بجاءه

لن دها جع بغير امته **فرع** وله فرق بين ان يصير الى المعز وبقوم
اولك اذ الحصان يطل بالخر من كثر خوع المعز قبل الوقت المضروب **م**
لا يرفع على الواهب والمعين اذ ما على المحسين من سبل لئلا يماز **فرع**
ومن جع على الاول ولو معن وما اوباهه جاهله **م** لا على العالم فلا
لا نابي للجهل في اسقاط الجنايه لكن القرائ على العالم **فرع** ولا يرفع بما عا
منه كهن امه او ذا يوردها او ذاب سكرها اذ قد اخذ عوضه ولا ما جناه بغيره
الا ان يكون بامر القرائ نحو ان يستاجر من يدخ المشاة او يقتل الثوب
فانها برحمان ما غاها مما المالك من ارض ذلك والا حقه على المالك ما لم يعلم
الما موثا بالعتب واما المالك لم يلزم الحياط الجنايه وحده لا به مصرف لانه يملك
فرجع ما على القرائ **مسئل** فان وهب الغاصب المعصوب راجع المالك
على ايجها والقرات على الاخر ان حتى او علم **م** بل القرائ على ايجها من
ضمن لم يرفع على الاخر لسوء بها جميعا **م** ان ضمن الغاصب لم يرفع
قولا واحدا في العكس وحيان يرفع اذ هو معزود ولا اذ تلف عنده **م**
مسئل واذا باعها الغاصب وتلف الثمن في يد تولى ارجان المالك نفد
البيع وبني المستري ولم يضمن الغاصب الثمن للمالك اذ صار بلا حارة
وكيل **م** يضمن اذ الاجازة لا تلحق الناف **قلت** بل يلحقه طامن **م**
مسئل واذا باعها الغاصب تراشتر اها من المالك ملكها ورطل عقبة
ك بل يتعدا العقد الاول بشرائه **قلت** لم يصدق عن مالك **مسئل**
ولا يضمن الغاصبون للمالك الا قيمة واحد **م** بل تعدد القيمة عليهم
قلت لا وجه له **مسئل** واذا ابق المعصوب هو في ضمان الغاصب
حتى يقبضه المالك وان جهله لقوله صل على اليد ما اخذت **مسئل**

فان دفع قيمته ثم عاد ردها المالك اذ هي قيمه الخيلولة كلوا دغا الغاصب
موته فالكشف حيا وكنايه اذ هبت البصر فدفع الارش ثم عاد **مسئل**
ان دفع القيمة بامر الحاكم لوجه بالبدل كالبيع وبغير امره كذلك
الا حيث ينكشف ان قيمته اكثر مما غرم فحيز اذ لم يكن المتعاونه هنا
كالبيع **م** بل ملكه من وقت اباقة بصما نه القيد لئلا يماز وقوله مله
من واحد عين ماله فهو احقه ونحوه **م** ولا يماز على وجوبه والعبد قلت
عني قبل الا باق **فرع** واذا رد العبد وحده لزم من اجزته الى وقت دفع
القيمة وقيل بل ومعه الا باق ولا تحجب **م** وحيان بعد دفع القيمة يلزم اذ
فاته بسبب الغاصب ولا اذ قد ملكه ببدله **فرع** وكذا لو ابيع العتق حتى
لا يعمل غرمه الغاصب قيمه الغصب ومتى خرج تر اذ او غرم ارض النفس
واجره مثله لقوله مله من واحد متاعه فهو احقه فان كان الحيوان ماله
دخه ان ملكه او رخي ماله في الاصح وقيل لا يملكه مله من دفع الحيوان
لغير اكل **قلت** والحكم في كون القيمة بدو للمحلوله او للعقبي ياتي
هنا كما من في الا بق **مسئل** ومن غصب طعاما فاطعمه الغيب ضمنه الاول
للغصب والثاني للجنايه ان جهل والا فله الغصب **مسئل** وتضمن الغيب
المقصوبه وقوضها للمصاح باليأس من معرفه المالك والوجه ظاهر **م**
فحينئذ بعد القيمة بتعدد القايض وان بق وصرفت اذ دفع القيمة
حسين ليس معاوضه بل كفارة ودفعها لا ثم فبعد دفعه صيد قله جماعة
في الحرم **م** بل قيمه واحد كيديه من قتل جماعة **قلت** لا حكم الا مل
كاسياتي **مسئل** وسقط عوض الناف حيث لا فيه كقصته لو قسم
اذ صار لحقائه كغير المملوك **م** بل يضمن لقوله تعالى من يمل متقال

دمع الاله حتى ينهي الى العبد كقيل بين الف فخرج عن الملك اذ الملك
 ما يمكن قسمة وتقسيمه **ومر** اما لو نقصت تركه الطالع عن قيمه العبد
 لا قيمه حصصها لو قسمت له سقط بل صير للمصالح اذ هي تركه الطالع
 عن قيمه العبد كقيل كمال لا مالك له ولم يسقط عن الميت اذ كان في حقه
 لكل واحد ماله قيمه **مسألة** وحيث لا يسقط ان علم اهل الحق **مستصحب**
 قسروا وان جهلوا فلم يصح لما من وان عرف البعض وحصصهم والمال
 منسحق او قوا والباقي للمصالح فان قصر المال او قوا عند من قد مد من
 الا دمي وقسط عند غيرهم **مسألة** فان عرفوا وحصلت الحصص فمروا بين
 مدعي الفصل **مسألة** بل للمصالح **فصل** المحضون اخض **ومر** وحيث القين
 لغير مستصحب للمصالح اذ بطل ملكهم لما من وصارت مالا لا مال له
 وهو لبيت المال وكذلك عوضها فان كانت لجماعة والتبس الحصة **مسألة**
 وعرف بعضهم لا حصص فلم يصح ايضا عند **مسألة** لجهل الحصص واما عند
 فان كان في المعرف وفيه مصلحة صرف فيهم والا فافل ما ثبت في الذمة
 والباقي لبيت المال ويحتمل العكس ويحتمل ان يسقط الغرض هنا لكون
 ان لا يكون لخصه فيه لو قسم والا صل براه الذمة **مسألة** واذ
 التبس من هي له من اثنين فصاعدا يترتب لهما حتى الياس للمصالح
 اذ لم يعرف مال له فلت الا قرب **مسألة** فممنها كالميتا عيين فيه
 فان صدق ثم عاد المالك غرمه دافع القيمة الى الفقرا لا الى الامام والحكم
 في بيت المال فان صدق العين غرم من صارت اليه اذ هي حق العين **مسألة**
مسألة وتمر شجر المقتن الممسلة بغيره في مصلحة تفر في المصالح **مسألة**
مسألة وان ابلغ من مال رجل مال قيمه له ثم كثر حتى تقوم

من المثلي مطلقا اذ قليله يثبت في الذمة لا القيني الا ان اخذ مجلس
 ان يلاف اذ المجلس كالوقت الواحد **مسألة** والميت في الشك والبيع
 عنه عنه ملكه مطلقا لقوله صلح من اهل جوار في مضيقه ملك عليه
مسألة واذ التبس ممد في المنافع الوقت والوصية فليت المال كالا
مسألة ولصرف المطالبة الملتبسة في فقير او هاشمي او مصلحه اذ ما كان
 به ولا فقر فيه مدخل لقوله الفقرا غاله الا غنيا وبيت المال عني ما اليه
مسألة بل للمصالح فقط اذ الفقرا مال فزمنه الله ليس هذا منه **مسألة** ما من
 بل الفقرا فقط اذ صبح الاموال المفترضة لهم فالحقت بها ولا لا تسلم
 بل بعضها لهم كالزكوة والكفارة والندبة المطلق وبعضها للمصالح كالحج
 والحنس والجريه وهذه اليها شبهة **مسألة** ومن المصلحة الهاشمية لقوله
 من رسول الله صلح هو الحق **مسألة** ولا يه صرف المطالبة واعواضها
 الى العاصب **مسألة** بل الى الامام كسائر الحقوق **فصل** واجت
 بسبب منه فاستجبت الزكوة **ومر** **مسألة** فلا يصرف الا باذن الامام فان
 صرفت بعين امره اجبت للملكه وبيع الاقراض من مال المصالح للفقرا
 كفقرا وللهاشمي من مال الفقرا للولاية وسوى الدين والعين **فصل**
والمظلمه اما في نفس كالفصل او غرض كالفصل
 والغبه او مال فحب التحلص عن كل بالتوبة والاعذار الى المتأله
 مع القضاء والغرامة الا للغرض وكذا من مطلق مع المطالبة
 لقوله صلح مطلق الغني ظلم محل عقوبته وغرضه **مسألة** وبفسق القاتل
 عبد او اطمس على الظلم **مسألة** وفي النادر وجهان يفسق باخذ
 العشر كالمسارق ولا اذ لا يفسق بالقياس هنا لا حتمال كونه

انما هذه مستصحب
 والمقتضى انما هو المستصحب

الذمة غايه
 في المصالح

الحرز جراً من عله فسق السائر **مسألة** والواحد المطلق
 فهو كالكركي والمظلمة الملتبسة والحج وقضا الضلع ولا يفسق موجبه
 لا حل الحكم في **مسألة** بل على النزاع اذ لا دليل على القوت وبعضهم
 توقف لغرض الادله وموضعها الاصول **مسألة** ولا يسقط قيمه
 المظلمة عن الذمه بموت الطالم فخرج من ماله وان لم يخرج من كركي
 الاذمي **مسألة** بل سقط ان لم يوض لعلها بالذمه في الحسب وقد
 بطلت بالموت الا بدليل ولنا الدليل القياس على ذن الاذمي **مسألة**
 ومن مات والمظلمة باقية فعلا وانته رجاها فورا والا ضمن الاولين
 له الا مساك **مسألة** ولا تحري القيمة عن عين المظلمة ولا الغرض عن
 النقد وان صادت للمصالح **مسألة** بل تحري حينئذ كركي الكركي والعشر
 قلت لا نسلم الاصل قلت سلنا ولبست داخله في ملكه فافترقا
مسألة وعلى الثاني تحري الطالم لا على الاول **مسألة** وبغيره البدل
 الى اليه اتفاقا كالكركي **مسألة** لا العين لغيبها **مسألة** بل تحري قلت
 لا وجه له قلت فلو سترها المصرف بزي الغاصب **مسألة** **مسألة**
 وله صرف العين الى من تلزمه نفقته ولو والد او ولد التبعية للفقير
 من غير ماله فهو كالكركي **مسألة** **مسألة** وفي نفسه لذلك
 لا قلت ان اول اقرب كالكركي المعوض قيل اما القيمة فلا تحري فيمن
 يلزمه نفقته كالكركي قلت اما اذ بلغت العين بعد مضىها المصالح
 جان مرفها فيهم اذ مصرف البدل مصرف المبدل لا كالمسلمان في حاله ولو
 ابلغ عليهم عينا **مسألة** **مسألة** لا يكون التحميل لا سقاطا بصره فاما ما
 استدل بها لما لفق مفقود الشرع لكن ان قادن الشرط القيد فباطل لمنعه

التملك وان تقدم او اضمم **مسألة** صح وكركي لجمعته مشروط بالصحة **مسألة**
 كلوقان اذ لا عمل بالنيات **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 عنه المظلمة اذ اصلها ملحقين فاستبعت الدين بحله في الكركي لقوله سلم
 الا شك محب ما قبله عام الا ما خصه دليل كالدين **مسألة** ان صادت
 له شوكه ملك ما في جميع ذمته من حوسه او لا ذمي قلت وهو قوي
 قيل وحق المسجل كحق الاذمي وقيل كحق الله **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 المصالح لزم المسلمين القيام بها كفايه ليل سطل **مسألة** **مسألة** **مسألة**
مسألة **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 الغضب بطلت لاني وقت القرآن لما سياتي **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 امراته ما غضب شيئا فقامت عليه اليه طلقت قلت طاهر الا باطلا ان صدق
مسألة **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 والمطلوم يتلفها عند الطالم قسما قطنا **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 قلت ومما ذهب فيحمل على انه رد ثم غضب وتلفت عنه قيل لكن لا يمن
 لا حتمال عودها امانه وقيل يستحب الضمان والاول اقرب **مسألة**
 والقول للمالك في بغا العين اذ هو الاصل ويرد اسقاط حق المالك
 منها فيجب حتى يظن الحاكم انها لو كانت باقية سلمها فان الفقا على
 التلف واختلفا في القيمة والقول للغاصب اذ لا صل البراء من الزيادة
 على ما اقربه الا ان يدعي حله في اضعافه كقومية الجارية التالفه جزها
مسألة **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 الغاصب كان معينا فقيمه كركي فوجها نقتل اذ لا صل البراء اذ لا
 التلا من الصوب وان اختلفا في تقدم الغيب والقول للغاصب لما مر وان

من سرق

ضعيفه لنصفه على خلافه **مسألة** ولو قال لزيد ان ولدت امرأتك
 عكاً فانت حر وان ولدت حاربه فهي حر عتق من وقع شرطه وان ولدتها
 جميعاً عتقا كحصول شرطها لا التوهم اذ لا موجب لعمومها الا حيث تسبق الحاربه
 فعتق الغلام حر وجهه بعد عتق امه فان الدس السابق فالأصل الزق من التثنية
 ووقوع شرطه **مر** فان جعل مكان العلامة والحاربه شيئاً فقلت حتى
 عتقا اذ يسمى شيئاً وصبية واما عتقها بلبس من حصل شرطه فيستبان
 بنصف قيمتهما فان قال ذكر او انثى لم يعتق ايها بالحنثي والوجه واضح **مر**
فروع المهر فان قال ان لقيت ذكراً او انثى فلفي حتى اعتق اذ
 اذ هو اما ذكر واما انثى لا واسطه بدليل وما خالف الذكر والانثى وقبل
 لا اذ حمل الايمان على العرف **فروع** فان قال ان كان اول ما ولد علاماً
 الى اخره لم يعتق بالعلام والحاربه يوماً اذ يقدر ان كان اول من علاماً
 ولم يكن البطن علاماً واحده ولا حاربه وحدها فاما بالعلامين فعتق الا
مر فان قال انت حر ان شاء الله عتق ان كان مثلاً لا فاسقاً اذ ليس بقره
 فيشاه **مر** لا بيع مطلقاً اذ هي لقطع الكلام عن النفوذ لقوله صلح من
 قال ان شاء الله فقد استثنى **قلت** ليس من الاستثنى في شيء وان اراد
 فعل ما يندب لقوله تعالى ولا تقولن لشيء الا به **مر** **لي مد** بل بيع مطلقاً
 اذ العتق قره ولو لفاشق **قلت** امرنا باها به الفاسق لا يفعه وفيه
 اذ قد صح عتق الفاسق في الكفارة وهي قره قبل واذا لم يكن للعتق
 من يكفله اذ اعترف له قره في عتقه **مسألة** ولو قال لعبد غيرة
 ان تشرتك فانت حر وشرا لم يعتق لقوله صلح من عتق قبل الملك **مر**
 بل يعتق بحصول شرطه **قلت** من شرطه الملك حال الا بقاء الخبز واكلاً

لا يعتق باللبس من حصل شرطه فيستبان بنصف قيمتهما فان قال ذكر او انثى لم يعتق ايها بالحنثي والوجه واضح

لو قال كل عبد املاكه فهو حر **مسألة** ولو حلف بعتق عبده ثوباً فله
 ثوبه ملكه يحصل الشرط لم يعتق اذ ابقاعه قبل الملك الثاني كعبد الاول
 وقد خل في الخبر **مر** بل يعتق الا ان بحث قبل الملك الثاني **قلت**
 عتق قبل الملك **ث كعي** ان عاد اليه بالشري عتق اذ جوعته اليه برضاه
 كاستمارة الملك لا يلازم له اما من **لي** بل يتع ولو قبل جوعته ويبرد
 الثمن اذ العتق قوي النفوذ يد ليل شرايته الى ملك الغير **قلت** قد
 ملكه المشتري فلا يعتق باعتاق البايع **مسألة** **مر** فان قال ان يترك
 فانت حر لم يعتق ببعده لمصادفة العتق وقال الملك كقول ان قد مر يد
 فباعه قبل قدومه **مر** **حس** **ك** **لي** **ان** **حس** **مر** بل يعتق
 لم يبره مجزئ البند بالعتق فيستفاد به ان مكن والا شرايته واعتقه **قلت**
 ليس على جهة التذرع فيلزم من فروع ولو جعل لنفسه الحيان لم يعتق ايضاً
 لثبانه في ملكه فلم يحصل الشرط **مر** بل يعتق بحصول البيع **قلت** لم يحصل
 فان معنى البيع بطل العتق لما مر وكذلك لو باعه فاشد او كان الخيار للمشتري
 لم يعتق لما مر **مسألة** فان قال لعبد غيرة ان تشرتك وعلي به ان
 اعتقتك لزمه متى شراه **انفا** **والوفا** بالتذرع **مسألة** ولو قال اذ
 جاذلان او اذا خلعت من كذا او اذا جازت ايس الشهور فانت حر عتق بحصول
 الشرط **احكاماً** وله بعه قبل حصوله لغيره **احكاماً** اذ وقع من اجله وما
 محله **مر** **طوس** ولغيره من كذا ولو قال ان دخلت الدار فباعه قبل دخولها
مر لا اذ هو موقوف ومعلق على حجه القره كالمدين **قلت** التذرع بعتق مستعمل
 يشرى الى الولد ولا يبطل بموت السيد بخلاف المعلق على شرط واوفا
 ثم قد قال **مر** من حلف بعتق عبده ان لا يبر اخيه فاحيله ان بعه من سبق

وإن احلص ضغاً أو كبراً أو بعضاً من الجنبه والجنين فإن كان له فيه علك
 ولو قال ايما اكل من الرمانه فاكلها لم يعق ايها اذ اكل البعض
 ليس باكل الكل فان نوى ايما اكل شي منها عتق لوقال بعضها **ح**
 اذ الشئ عبارة عن الكل فرع ولو قال ان وطيتك عتقت بالثقة الحثا
 لتسميته وطيا فحرم الا تمام لمصيرها حره ولا حدان ان تقل ولو
 طال اذ هو فعل واحد بل ان أم غاب قال احتجابا الا مع الحمل فيلزم الميز
 لظهور الشبهة والعد من الاول ولا يتكرر المهم يتكرر الوط كما مر **هـ**
مسألة فان قال من بشرني فبشره معاقبوا والا فالشأن جق فأركان به
 وصدق الثاني عتق ان اكشف الاول صادقا لمحصلها بحبرها ومن **م**
 الاول فقط وويل بل الثاني اذ حصل به الشر قلنا نهي الى صلى الله عليه
 بشرا وان كتب فرع وله نعت في الجمع والعرق فان التبر السابق عم
 وسعوا كما اذ عوا بغير اختياره فاشبه عتق الشريك فرع وله نعت
 فيما احمله اللفظ بحقيقته او محام **ح** بل بين على انه حيث حالت الطاهر
 قلنا للبيه تثير في صرف اللفظ كما تثير ما با طنا عندكم **قلت** وهذا
 لا يتعلق به حق للغير فان تغلق حكمه بالظاهر فرع ولو قال ايكم حمل
 البان قد خلوها جميعا عتقوا **وهو فرع** والكتاب والاشارة
 كالنطق فرع فان قال من حبرني بكتبي عتق بالنطق والكتاب به **هـ**
 والرسالة ايضا لا لو قال من حبرني لا قضايه المشافعة عرفا قلت
 وبيع فيهما بالكتاب كالصدق وعتق الاول والثاني اذ كل مبر **هـ**
 وسوى وال من اخبرني بقدر ومي فلا ين او انه قد مر **الطحاوي** بل الاول
 للصدق فقط اذ البان حر وفي الصفات فاقصت ان يكون على تلك
 الصفة قلنا

لا نسلم **وهو فرع** **مسألة** ان شرب **ح** ولا يتبع لوقوله صلح ليس لله **هـ**
ح عد بل يتبع بيقا بعضه بيقا صغير قلنا لا قياس مع الترتيب **س**
 ان كان السيد موسرا سري وغيره القيمة والا لم يشر لوقوله صلح وان كان
 المقتق مقسرا ببقية عتق نصيبه ورق نصيب شريكه قلنا معارض بقوله
 صلح ليس لله شريكه ووقوله صلح فان لم يكن له مال استتقي العبد غير مسق
 عليه فيحمل على انه اذ بالرق الشقي جمعا بين الاختيار **وهو فرع**
 وغيره الشريك الطوستر لوقوله صلح وقلبه خلا صه كله من ماله وبيعت
 عن المعسر لما مر **فرع** بل يغرم السيد مطلقا **وهو** بل يسعى العبد مطلقا
 لنا ما مر **س** بل يتقاضي نصيب المعسر بيقا قلنا ما مر **ح** يسعى عن المعسر
 ولا سجع عليه ولو لم يشر بغير شريكه بين نصيبه او الاستسقاء او **فناق**
 نصيبه لنا ما مر **وهو فرع** وعتق نصيب الشريك في الحال الباني من عتق
 المصيب اذ عتقه بالشر لا المباشرة وقيل بل في حال واحد اذ اجمع **هـ**
 ما كان له الشريك قلنا ان نسلم انه ملكه بل سري عتق نصيبه **م** والقياس
 نصيب المعق مطلقا اذ هو المستعبد لك مع الاجماع والخبر من نصيب
 المعسر فرع ولا يغتبط بعنقه دفع القيمة لوقوله صلح من عتق شركا له الخبز
 ولم يفضل قالوا قال صلح فعليه خلا صه فاقصى انه لا خلاص له الا بها قلت
 لعله اذ خلاصه من وجوب حقه السعاية قالوا قد عتقوا كاشف عن عتقه باللفظ
 اذ لو قطعنا بالرق اضر بالعبد والعنق اضر بالسيد قلنا لم يفضل
 الخبز **وهو فرع** فان عتق نصيب نفسه باذن شريكه لم يضمن كابت الطبيب
 البصير من الشرايه وله استسقاء العبد اذ سقوط الضمان عن السيد لا يتقط
 عن العبد كالمعسر قالوا بل يتقط كل واحد وكله بعتق نصيبه **قلت**

في
 قوله
 صلح

الموكل كما لم يشر بملاك في هذا **فرع** ولا يستتعي قبل بلوغه لئلا يقع
 العلم عنه ولا يضمنه كغيره بل وقت الاستملاك لما من **فرع** ولو وال
 الشريك ان دخلت الدار فانت حق فدخل غرق ولا سقاية ولو تريا
 في اللفظ اذ حصل شرطهما دفعه **فرع** فان قال اذا اعطيت نصيبك
 فنصيبني حق فاعق ضمن المعلق اذ عطفه سري ومع وقوع المعلق
 قلت وفيه نظر اذ يتفق وقت وقوع المراه والمعلق **فرع** واذا
 اعق دوا النصف ودوا النصف فزمان الثلث على الثلث لا على حجب
 الملك لا يتوابعهما في الاتلاف وهو موجب لمن مات لمجموع فقل جماعة
 وان اختلف في الكثرة كما يشاي وقيل بل حسب النصيب كالشفقة
 فلنا لا نسلم الاصل **مسألة** واذا كان عبد بين ثلاثة ضمنه من اقله
 اولا ولا حكم لغير المتأخر اذ عاق بفعل الاول لما من ودعي عن
 المعسر لما من **فرع** وكذا الوديع اوله بشر اكالعق لقوله صل
 المدين من من الملك الا انه لا يتبع من المعسر اذ لم يقصر الى يد نفسه في
 الحال فصاحبه المقتدر اذ استعمله **مسألة** بل يستغنى او بشر فان نصيبها
 اذ البين اخف لما من **مسألة** واذا كانت اوله شر وانقل من
 ملك بشر يكره ولا سقاية كالدين **فرع** ان لم يكن قد ادى شيئا
 ولهما الفسخ لقوله صل الكاتب عبد ما بقي عليه من ثم قلنا ولم يرد
 ان عقدها ينقص الا بالجزء **مسألة** ومن عاق ام حبل او مبي به فسخ
 لوقوعه من ما كثر شري الى الحمل اذ هو كالحز وغرم فمته للموصي له
 ان خرج حيا والا فلا شي اذ لا قيمة له والقيمة يوم الوضوع اذ هي اول
 نعوم فيها وان حيا عليها فالقيمة فان شه للموصي له وان خرج حيا ولو تريا

فرع وانما به متعلقه بالجنين فيقتصر بحاله ذكره وانما **مسألة** بل لا يلزم
 ولا عتق بالجنين لما سياتي **فرع** واذا وضعت عتق الجارية فالظاهر ان الله
 فلا حكم لان كان الجاني **فرع** واذا اعطى احد الشريكين لم يضمن قيمه الحمل لغيره
 في قيمها **مسألة** واذا اعطى الشريك نصيبه في الحمل فستقبل حيا في يوم
 وضعه وغرم حصته بشر يكره والمقتدر ينظر ايشانه بعد سقاية الشقة
 وان سقط ميتا بلا جنايه فلا شيء اذ لا قيمة له **مسألة** ومن مات عن امه
 حامل منه ولها ولب مملوك له عاق اذ ورثته اخوه الحمل ولا ضمان اذ لم يملك
 باختياره ودعي للورثة في حصته **مسألة** ومن استرى زوجته
 وهي حامل منه عاق الولد طامر وله وطوعها بالملك ولا عتق ولو حال القبا
 لم عقدها **مسألة** ومن استرى حرة الحرة عاق عليه لقوله صل من
 ملك دار ثم الحزن وقيل لان بطلان حيا لا الامام بين قبله ومفاد الله
 والمن عليه قلنا لم يفصل الحزن **فرع** ويعز ما ان يعق حرة قيمته للقاتل
 غير حصته ومما لا لاهل الحزن ويتبع عن المقتدر لما من قلت الاقرب ان ذلك
 حيث لا يقع مع القبا ما يكون فيه ان يخرج حصته للاشر لما سياتي **مسألة**
 ويعق بشهادة احد الشريكين على الاخر بعقده وان كان به لا قرارة بعق نصيبه
 فري **فرع** ومن المأه ولو صدقه القيد اذ الاقرب ان كاله عاق
 لا كالمعتق فلنا لا نسلم الاصل **فرع** ولا ضمان على المسمود عليه وفا
 ولا سقاية على العبد **مسألة** للتأهب حيث كان به لا قرارة بالرق ليعي
 من المعتز حيث صدق الشاهد والا فلا لما من **فرع** ولما عاق بالاقرب ان
 كان نصيب المسمود عليه بالترابيه خلاف **مسألة** فان قد رد حوله في ملكه
 اولا ثم عاق دفعه لمنعه الترابيه لما من **فرع** ويعق اولا نصيب

عن النضر الا باخراج الملك **مسألة** ولا يصح الرجوع عند القول وفي
 العمل الخلاف **مسألة** ولا يعق برده السيد فان لحق فكالموت ولا
 سئل برده العبد ولو حقه فاذ استقر لم يستقر في ليل سئل ولا السيد
فصل في مسائل من العتق والدين **مسألة** يصح عتق
 العتق اجماعا كالتدين **مسألة** ولو اوقع تدين او عتقا موطا
 عتق بالتأنيق منهما الا ان الدين يصح بالموت ونسري الى الولد وينزل من
 الملك وحرر منه الا لغيره بملك في المشر وط **مسألة** ولو قال انت
 حر عند مرض موتي كان من الثلث ولو قال ان دخلت الدار فدخل في
 سبيلك فوجها ان اصحهما من الثلث **مسألة** ولو قال عند اخر حر من اجراء
 صحتي من المال اذ هو في القمعة وقيل من الثلث اذ حكم المقارب حكم
 مقاربه ببليل وجوب المهر بالخلق والقيل بخرجه الى بليل **مسألة**
 ولو قال لامته ان دخلت الدار فدخلت وولدت ثم دخلت في تبعه الولد
 وجها ان يتبع كالتدين ولا اذ علق بالامرد وندى **مسألة** الاول اصح اذ الحكم
 للابيع قلت بل الثاني اذ المشر وط يخالف المطلق الدين بها **مسألة**
مسألة ولو قال بعد موتي عشر شئ فقلت قبل العشر ففي تبعه الولد
 الوجها **مسألة** والتبعه هنا أقوى لا يستقران حقهما من العتق بالموت فاشبه
 الدين **مسألة** ولو قال ان دخلت الدار فباعته ثم اشتراه فدخل
 لم يعق اذ تبعه كالتبع الطلاق وقد من الخلاف ولو دبره ثم قال ان اعطيتي
 كذا كان رجوفا عن الدين اذ هو معاونه كالبيع قلت ولا سئل به
 الدين **مسألة** وكذا في الكتاب **مسألة** ويصح صحته **مسألة** لا الا مع الضرر
 كالبيع قلت بل كالعق المشر وط **مسألة** والا تنبيل بسطل الدين لموت

فصل والقول لمكر الدين اذ لا صل عليه ولم يكن حديث
 الولد بكون اذ لا صل الزق ولم يكن كون كتبها من قبل الموت اذ اليد
 لها فان بينا فبسته الموت **باب الكتاب** هي من الكتب
 والضم لضم نحو ما كتبت القرب اذ اجمعت راسها ومنه الضم وكتابه
 المحصف لضم حرف الى حرف وفي المشرع عتق على مال مسخر ومال القبا
 باهما معا بله ملكه ملكه وفليك للمملوك وواسطه بين الزق والحزبه **مسألة**
 واعزت رعايه لمصلحة العبد والسيد **مسألة** وهي مستحبه كالتدين
طاهر بن دسان قوله تعالى فكا توههم ان علمهم فيهم خير ان يسبي
 الوجوب ان طلبها العبد الى قدر القيمة فلنا القياس على المعاوضا
 صرف عن الطاهر كالمخصص **مسألة** وعليها من الكتاب فكا توههم
 ومن السنة المكاتب عبد ما يمي دبره وقوله صل اذ كان لا حد اكر مكاتب
 وعنده ما يؤدي فليعتق عنه وقوله حره والامحاج على حوازل **فصل**
وصحكتها ما حصل فيه العقب بالراضى للسيد احبات العقب
 عليها اذ هو ملك لنا والذين يتفقون ودشتر ط ذكر العوض المعلوم
 حنسه الذي يصح ملكه كسائر المعاوضات ويقتد بها حاله العوض
 كقوب او كونه حرا او كونه وعقن با دايه اذ صارت بشرطا ويلزم القمعة
 اذ لم يرض بحر وجهه وصار مستهلكا لنفسه بالادى فاذا بطل العوض
 لزمه قيمه العوض وسطلها عدم ذكر العوض او كونه لا يقوم بحال كالميت
 فان قال فاذا ادبت فانت حر فعق مشر وط **مسألة** ولو لم يقات
 علمهم فمهم خير ارا بالفقوى والوفال ليل سطل العوض بعقد عام من القرية
 والوفال **مسألة** **طاهر بن دسان** بل ارا في الكتب والامانة كقوله ان ترك خبرا

م من الالمانه والدين لمحصل الوفا قلت كلها داخله فيما قبل
وصل وسترط لفظها اذا خضعت باحكام مخالفة كما من فخصت بصفيتها
ي لا كالبيع اذا لم يدر المعنى قلت مخالفة القياس او جبت الاقصاء
على لفظها **مسألة** وليس من شرطها فاذا اذبت فانت حق كالبيع
ن معاوضه وشرط وان تنقذ الاسماء **قلت** الشرط من المعاوضه ولم
يجز الى ذكره **فرع** ولا يقدر اليه في الفاسد كالعقد واما في الباطل
اذ هي كعد منها **مسألة** ويقدر ما استراط هو دمه ملكا وكذا
وكذا استراط وطى الامه لضمه بعض العقد **قلت** بل هو شرط لقوله ما بال
افواه الخ **مسألة** نعم العقد والشرط **قلت** خالف موجهها فاقصد ما
كالبيع **مسألة** ويعتبر القول **احكاما** كالبيع والولا للشيء **مسألة**
لا اذا علق نفسه بالقول كذا سري من يعق عليه **قلت** لا تسلم الا مثل
اذ له حكم المكاتب **مسألة** وهي لان مد من جهة السيد انفاقا كالبيع
ن لا من جهة العبد اذ عقدت لمعه كالميراث **جميعا** **مسألة** حيث يقع
وفاكف تسلمه لا الكتب اذ يحصل الوفاوى حق السيد فيه ولا تنسخ
ان يرميه **مسألة** لا رده من جهتها فيجوز العبد على الكتب لما من
مسألة وسترط كون العوض دينيا لا عينيا اذ لا يلحقها العبد قبل العقد
مسألة والتاجيل والتجيم شرط واقله حمان قيل ولو في سائرين
وقيل بل اقل اجل التسليم **قلت** وهو فوق ووجه استراطها قول
عليه السلام **مسألة** ولعل **مسألة** مع عده فاصب للضييق عليه **مسألة**
قال فكاتبهم ولم يفصل **قلت** حصصه فقل الصحابه وهو توقيف
وليكن يحزن اذا به عقيب العقد وسترط بعد من اجل حد من

من الجماله **مسألة** والمقصود التجميع في اللفظ لما من لا في اللفظ فيبطل
بجوهها **مسألة** لا لظاهره بل للتجميع **قلت** اما اصحاب اللفظ فوط
كما **مسألة** وقيل عوضها مثل جماله المهر اذ هي عقد لا يقدر بها
العوض كالنكاح **مسألة** لا كالبيع **قلت** هي بالنكاح انشبه **مسألة** ومع
بطل العوض منفعته معلومه **مسألة** واعترف ترك التجميع لغيره على المنفعة
بحال والدين الحال **قلت** بل المنفعة كالمعجزة اذ يحصل شيئا فشيئا
ويصح على حد متدهر او دينيات بعين **مسألة** لا حال لما من **مسألة**
ولو كانت على دينيات الى سائر دينيات الى سائر من على انه يعق
بالاول كتابه وبالاخرين شرطها فوجهان تفيد احكام حكم الكتابه وثمن
الضقة ولا تلو كتابه ثم اعقد على تاديه **مسألة** وهو الاصح **مسألة**
ويصح تفصيل احب الشر يكفى في مال ان كتابه كالبيع **مسألة** بل العوض باع للملك
ولا يفصل **قلت** كالبيع **مسألة** ويصح كتابه بانه عتق بالشرط
ويخصص على قدر قيمته كالنكاح والمخلع **المحال** من **مسألة** كالبيع
قلت هو بالمخلع انشبه الا ان الاولى حمله على الزوجه **مسألة**
وسترط في المكاتبه التكليف والملك لتضمنها العتق ولا تنفع من غير
مكلف ما كذا لما من **مسألة** وللولي المكاتبه من الصبي وبحق مطلق
مسألة لا اذ هي تباع **قلت** بل معاوضه وليس له ان يعق عتقه على
مال المحطرح حيث يعق في الحال وسقى العوض في ذمته فاما المشرط
فصح اذ لا خبط في كتابه وقيل لا ولا وجه له **مسألة** ومع
مكاتبه الذي لعنة الكافر ولو ححر او حنر وان انفقوا البنا بعد
المقايض حكم بالصحة والافاشيه **مسألة** والحري كذلك اذ

وذلك في كتابه
في الميراث

ملكون **ولا** اذا ملكك ان في وما معة ملكه ما قص لحوار
فلن ملك ما لم يخرج من يدك شيئا وان قمن احد هما صاحبه
بطلت اذ اذ هرد ان اباحه لما شيئا ويصح من المسلم كتابه الكافر وان
عنى وكفى ثم غنم لم يصح استرقاقه ليل سطل ولا الشيد بل يقبل او ينادى
او من عليه فان كان كاتب المزدك فكسائر عفوده **وصلو سترط**
في المملوك التمييز اذ الطفل يخرج عن الكسب عقبيه وهو الغرض
يعقدها **مسألة** ويصح من هفا لعموم قوله والذين يتعوب الكسار
شعير مكلفا وشبهه الطفل **ولا** يمكنه الكسب فافتقروا **مسألة**
والامة كالعبد في صحة كتابها **اجماعا** ولكن فيما لا كسب له ليل يكتب
من مخطوطة **مس** لا يكون في العبد ليموت ان يصح الله له **مسألة** ولا يصح
كتابه الموقوف ولا المستأجر ليعتد كسبه لها عقبيه ويصح في المعات والموت
والمدبر **قلت** وفي المردون لما من **مسألة** **في الميراث** ويصح من احد الشركاء
وان لم يباذن الاخر **وسري** كالعق **مس** لا يصح وان اذن اذ لا سري ينفذ
فيقبض اطلاقه في الكسب والسرق وفي قبضه مع منه ومن قبضه الركن
اذما قبضه فليس له بطقه **ولا** بل سري كالعق وسعى عن المقتر
مسألة **الاكتسب** ويحكم وطى ما تبنته لضعف ملكه بملكها السرق وادعها
لها لاله **مسألة** له وطوها ان شرطه عليها **لما من موعه** **مسألة** وان
وطى ولا حد وان علم البحر **مسألة** **في الميراث** علم **مسألة** **في الميراث**
الملك بدفعه **ي** لكن يقرن العالم منها للمقتضية قبل ولما الحيان حسن
لصحتها وفيه نظرت **مسألة** وعليه مهن ما ان لم يصح وان طاعت **مسألة** لا اذ
ملكه **في** كسب للمكسبه فقط **ولا** البصع المحرم لا يحل من حد او مهن

هو ان يباين او ينفذ
ان يباين من دون

وكوطى الا جني فان سلم ثم وطي با سالز مه مهن ان لا لولم يتسلم
والولدك حتى به اذ هي ملكه وبطل الكتابه ودفتر الاستياد لموته
اذ لا يصح فسمعه بحلا فما واذا استولدها احد الشريكين فكل المملوك وان
يعاد كل منهما مهن كامل بدفعه في كتابها اذ مهن كسبها **مسألة** **في الميراث**
وسري الى من ولدته بعد عقدها اذ هي سب لمحق به العنق كالا سبلا ولا
يلزمها عنهم شئ **مسألة** لا يعقون بنا على منع التراب فان قبل فقيضه لامة بدفعه
في كتابه اذ لا يصح في الشيد فيه وكسبه موقوف فان عنى فله والا فليس له
مسألة واذا حبسه الشيد عن الكسب فوجدها ان عنيها يلزمه اجن مثله
اذ المانع كالا عيان وقيل بخلافه قدر منه حبسه ليكتب **في المانع**
نفس بالقيمة لا بالمثل فان حبسه الغنم امهل قدر الكسب وقيل لا
ولا احن هنا لشبهه بالحر **وصلو** ويملكها المصنف في وسري ويصح
ويصح من سبك او غيره ويصح اقرانه **مسألة** **في الميراث** **مسألة** **في الميراث**
السرق بنفسه وبالمال ولو شرط بتركه لملك المصنف **مسألة** لا يخرج عن
ارض سبك للولا **مسألة** ان شرطه حان والا فلا اذ الاصل المنع **مسألة**
بحون السرق القصين لا الطويل لنا ملك بصر في نفسه فجاز مطلقا
مسألة **في الميراث** وله المكاتبه عنه وعن غيره **مسألة** **في الميراث** اذ لم يفصل الدليل
ولا يعقون الا جميعا حيث العقبة واخذ ليل ينفذ وله ان يكتب
على ولاده بعد كتابته لملكه المصنف كالحر ويصح على من اذن له
بالمكاتبه عنه **مسألة** **في الميراث** ويحكم منع الكاتب الى غير من يعقده
اذ قد خرج عن ملك الشيد بدليل كحر لم الوط والاسم **مسألة** وكسب
ما قد بيع **مسألة** **في الميراث** **مسألة** اذ المكاتب عند ما يبي ذمهم **قلت** ان اذ حيث

في رد المحتار على الدرر النورية في بيان مقتضى الأصول الفقهية

كذا في إخراج القصد التمهيد فرع وكفى الإعطاء إذا القصد الإعطاء
وإذا فسر الصحابة لا يتأ بالخطا وإذا أو فاما عليه عتق ولزم السيد
وإن مات قبله ففي تركه كالأب لا كالأوصية عند **مسألة**
ولا يضح النظمين مال الكتابه اذ هو غير مستحق ولا يتقبل الى ذمه
الصام **في** صح كتابه البون قلت البين مستحق ففان **مسألة**
كان في ذمه الصام للمكاتب قد ت ما ضمن صح له كك والافك فلما
انما ضمن ما في ذمه العبد وهو غير مستحق قلت وصح للمكاتب
قول **في** لصحة الضمان بما شئت **مسألة** ولا يصح ان يعق على مال
اذا الاستيفاء على خطي ولو اجابك السيد لم يضح اذ ملك كل منهما عتق
مستقر **فصل** ويعق بالادى **أجماعا** وإذا تراضيا
بعضهما انقضى **أجماعا** ولو اخطأ المال كالعق قلت اما بقدر قصه
فك اذا كثر به لا يبرى علمها التوى واما مع احماء الملك ففيه نظر
مسألة **مدس** فان ابراه احدثهم او اعتقه عتق وضمن تركه اذا
منه كالأعتاق لنصيبه **ح** لا عتق الا بايها المبيع اذ هو كالشرط لنا
ما من **مسألة** ومن كاتبه اثنان ثم سلم لاحدهما شيئا دون
الاخر فان فعل بك اذن لم يعق اذ القبض غير صحيح فكانه لم
يؤد شيئا فان اذن له فوجها **في** صحيحهما يصح العتق اذ اذن
اسقط حقه من الحجر وإذا صح القبض عتق نصيب القابض وضمن
نصيب شركه اذ عتق بقبضه **في** لا يعق اذ القبض غير صحيح
ولو اذن اذ لا حكم لاذنه لعدم اشتقار ملكه **مسألة** السيد حقان
حق في ذمه العبد وهو المال وحق في ماله وهو الحجر عليه فبأذنه

تسقط حق الحجر وهو حق مستقر **مسألة** والالتوى والصلح كالإيضا
أجماعا وان عمل البعض بشرط اسقاط الباقي **مسألة** لم يضح
لشبهه بآجاله عليه حيث كانوا عند حلول الاجل يطلون القضا
او يرايه لا حل المصلحة **ح** يحون استعنتا قلت وهو الاقرب للمذهب
اذ ليس بآجاله ولا يطلب له ينجم قبل حلول اجله وان تعد
لوقته حيث السيد بين الفسخ والامهال **في** لا يصح حتى سواي بحان
قلت لا دليل ولقول **ثم** امح كتابك ولم يسلط **مسألة** وإذا اخل
بهم امهل **مسألة** قد تبيع سلقته فلما ما حله شرع لتعجيل العتق
فاسنه تاجيل السفيع **مسألة** فان تبيع مكنه اذ قد الشيب
كعم **في** لا تحل الا عند السلطان **مسألة** فصح مجمع عليه فلم يصح الى
حكم **مسألة** وإذا امهله السيد بعد حلول الاجل فله الرجوع
اذ لا يتعقد الا بظان في الدين الحال لما من وإذا استعمل البيع بقلعة
او لتفني ديثاله لم يلزم السيد أكثر من الثلاث لاضراره **مسألة**
وإذا اخل ثم في عيبه العبد لم يفسحها حتى يرسل فان تعدت فله الفسخ
ان سا اذ الحق له وفي انظاره بك تافع معرفة تعدت المراسلة او قوله
فيها وقد فصح المالك **فصل** **مسألة** وزده في الرق اختياره
ولا وفا عتقه وضمنه وكما من وحنونه حتى فات وقت النجم ولا وفا
عنده **في** وموته ولو حلف الوفا لعن تر العتق بعد الموت الا حيث كاتب
عنه وعن اولاده اذ لهم حق في عتقه وقد من الخلاف **مسألة**
وعلى السيد قول الالباء ولو في غير موضع العقد اذ هو حق للعتق
ليبري وقبول العتق كالدين الموجل الا لعن من مونه او خوف

ولا دية اذ هو عتده ولا منع قتله اذ هو ملكه واما منع القاتل
من الميراث فقط واذا جنى الاجنبي عليه فالعفو الى السيد والارث من لغيره
كالسب الا ان السب انكسب القتل للسيد اذ تطل الكتابه **مسله**
وتقبل اقراره بما يوجب وصا من اذ لا يتهم في ذلك **و** وفيما يوجب الارث
وهان المنع كالفن والقول كما قرأه من معاملة وهو الاصح **ي**
وسمح بخر الحاكم عليه لعينه الا ليدن الكتابه لعدم استقرانه اذ له اشقا
بتعين نفسه **فصل والقول لمكر عودها** اذ الاصل
عده **هـ** وسمع شهادته رجل وامرأتين كغيرها من ما شياقي وفي
دعوى الفساد بخون او غير ما من في البيع والقول لمكر الارث والوضع
والسيد في كونه وضع النجم الا حذ لا الاول اذ الاصل عدم في جميع ذلك
مسلم ولو اثناه من دناهم والموضوع دناين لم يسمع البر اذ هو من
غير مستحق فان صادقه السيد انه اذ اذ الارث من قدير الدارهم
الديانين مع لاحتماله فان تناكر اذ القول للسيد اذ هو عتده بنيت
مسلم ولو قال السيد استوفيت جميع مال الكتابه ان شاء الله او كفى
لم يكن اقرارا لاجل الشرط **مسلم** وان قال استوفيت مال ما الكتابه
او قال العبد لم تستوفها فقال بلك ثم قال السيد اذ ات البعق قبل
قوله اذ مطلق الاستيفاء محتمل انه اذ اذ ما حل من مجموعها **قلت** فيه
نظر اذ الظاهر القوم **مسلم** والقول للسيد في ان الولد حذر قبل
كلوا خلفا في وقت العقب اذ الاصل الرق **مسلم** ولو اشترى
الكتاب بوجه لم يفسح النكاح اذ ملكه غير مستقر بدليل منعه من
الوطا بالملك **س** ينفسخ لصحة ملكه بدليل استحفاقه الشقة ومنعه من

الوطا لا يمنع الملك بدليل حره وطى الزا من احده الموهونه **قلت** الشقة
تثبت بالسبب الضعيف كما لحوات قست بالملك الضعيف خلاف ارفع النكاح
وحره وطى الزا من ليس لصق الملك قبل الغلق حق المزن كالمزوجه
وع واذا ولدت والقول للعبد في انه من بعد المشرى اذ الحلاق في
الجمع في ملك الولد واليد بالكتاب بخلاف ما من **مسلم** **مسلم** والعول
للعب في قدر المال واجله ونجمه اذ الظاهر البر في ذلك كله **س** **مسلم**
خلف كل منهما على النفي والاثبات نحو ما كما ثبتك على كذا على كذا
يسمح كالبيع **قلت** اما التحالف حيث يستوي الظاهر ان والظاهرها
مع العبد وفيه نظر **مسلم** بل العول للسيد لاما من **مسلم** ولو اعطا
السيد الفين ثم اخلفا فقال لعبد احدها وديعه والاخر قضا والسيد
كلها قضا والقول له اذ الرضا من معه لا حل الدين **قلت** وفيه نظر
مسلم ولو اثنان يقض وثقه السيد الكتابه وصادقه بعضهم صدق
كما تبنا ومن المصادق كلوكا تبه هو فان اعترى عني العبد كالعوم
مسلم واذا اوصا السيد مال الكتابه لمعين عني بالسلب الى الوصي
فان لم يكن فالى الموصى له لاستحقاقه او الوارث اذ له ولا يد مع عدم الوصي
لقوله صل من ترك مالا فله الميراث والعين مع عني بتسليمه الى
الوصي فان لم يكن فالى الحاكم الى المصنف لعبد ميعينه واذا اوصى به عن
دين لمعين عني بتسليمه اليه والوصي اولى لولاينه فان كانت تركه مستغف
بالدين لم يعنى بالقضا الا بامر الموصى والوارث جميعا ولا بالتسليم الى احد
دون الاخر اذ كل منهما حق للموات الاولويه وللوصي الاوليه اذ لما
عن طهال او امركا تب عبيد في عتد او عتد عني من اقر السيد بايقايه

مسلم ولو قال السيد استوفيت جميع مال الكتابه ان شاء الله او كفى لم يكن اقرارا لاجل الشرط

فان من الاخر ما انه الموفي عقا جميعا بالقرات والبيته **بالاكتفاء**
 هو علوق الامه بولد من ما كلفا او من في حله ليدخل امه الابن **مسألة**
 قوله وقد خلقكم اطوات **هي تستقر** الزاب ثم الطين ثم الصلصال
 ثم الحما المستون ثم النطفه ثم العلقه ثم المضغه ثم العظام ثم التكوين
 اشار الى تعدادها وطبق بقوله تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلاله من
 طين الاية **مسألة** وتعلق ام الولد بموت السيد **اجماعا** واما الخلاف
 في حيوان يبيع قبل موته وقد من **في قطع** في حقه عشر كما بان في مسنده
 بغيرها وتوقف في البيع لا خلا في الصحابه **لنا** ما من **مسألة** ونوحكم
 حاكم حيوان البيع لم ينقض الخلاف اذ لم يرجع **على** **وعو** **والحد** **في** **وجاز** **و**
عند **ابن** **الزبير** **عليه** **السلام** **وصاو** **ما** وافق علي عليه السلام رجلا استولد
 امه حيوان هبته لا خيه فوهبها ثم افنى الاخر مثل ذلك فوطئها الاخر
 الثلاثة **القول** بل ينقض **الاجماع** **النا** **يعين** **ولنا** **المصريح** **في** **لا** **اجماع** **بعد**
الخلاف **ولنا** بل ينقض في المصح **فروع** **من** **بائع** **امه** **ثم** **بين** **ان** **ان** **تولد**
 او متادفه المشتري لم ينقض البيع الا بحكم او **من** **الاستقرار** **و** **يفتق**
 موت السيد وان قد مات ولدها **بغير** **لا** **اذا** **عنفها** **ملك** **ولدها** **اباها**
ولنا **والصالح** **وان** **كان** **سقطا** **والسقط** **لا** **ملك** **فصل** **واما** **ثبت**
 ام ولد بوضع معلق وان لم ينفخ فيه روح لا ينجز **اجماعا** فان
 التثبت المضعه بالدم وضعت في ما حار فان فرق واماع فدمه وان
 تقبض فضعه فاما ان تين سمعه وبطن وشقن وطفون فواصح **واما**
 المضغه والعلقه فوجان **في** **اصحهما** **ان** **يكون** **به** **ام ولد** **لشبهه** **الدم**
 وان انقضت به العبد فان وبقته حيبك **لا** **تخلط** **فيه** **على** **بقول**

النساء العاتقات بالتخاطط الماطنه **مسألة** وسرط الاكتفاء
 مقارن ملك للعلوق كالكتابه والدين والقس فلو اشترى اها وجها
 لم يحرر امه ما قد ولدت منه قبل الشراء **مسألة** **في** **قسي** **الفقيد** **بوت**
 قسي الولد من السيد يقدم ام تاجر **فلا** **نسب** **عق** **فك** **يقدم** **على**
 الملك كالكتابه **مسألة** فان اشترىها الروح وهي حامل منه وضعت
 عنده عتق الولد بكل حال ملك ابنه اياه وفي كونه ام ولد امه **فصل**
وصل وهي كالقن في حيوان الوطئ الا يستجده ام النفاق قوله فلم وله
 استجدها امه الخبز **مسألة** وليس له من وجهها حتى يثبت عتقها
 اذ قد ثبت في اشها الموجب للنسب والعتق فلا ينكح حتى يرتفع كواش
 الوجه **مسألة** **ليس** يجوز ولو مكرهه الملك الوطئ له فله نكاحه غيره
 كالمدة **فلا** مقارن من بالنسب الذي ذكرنا **في** **ليس** يكون بزمها
 الامع الا كراهه لشبهها بالحق لمحتو لنسب عتق ان يملك السيد ابطال
لنا ما من ولا قياس مع الفرق **فروع** **والكا** **حما** **الى** **السيد** **عند** **من**
 حوزة **المزوم** **في** **الاصطفي** **بل** **كل** **الحاكم** **للحكم** **في** **ان** **في** **مصر**
 اليه مع التشاجر والا فالى السيد **مسألة** وله تاجرها **لا** **له**
 صلح من خارج الامه **لنا** قوله صلح وسمعها من حياته وهي متعلق
 بالحق ارج المحطون لعوله تعالى ولا تكن موافقا لكم على البغس
مسألة ويحررها على اجدده **والا** **تاجر** **لا** **روح** **اذا** **ثبت** **لها**
 نسب عتق لسن للمولى ابطاله كالمكاتبه ويتبعها الا ولاد ما من ولا يطل
 عتقها بموتها قبل السيد لشون الحق لهم وان ماتت فبنته واد اوطيت
 بشبهه والمهر للسيد ملكه **المنا** **فزع** **وان** **ش** **جانبها** **لنفا** **حكم** **الملك**

أشرفه على الصلاة عليه وإن جهل عليه علمي الحزم وقلت والتي لا ينفع
صديقها عدوها إذا ظفر بها صاعداً بـ

وفي الحلف من التزفة تا وجهان يكن لقوله تعاقل من عزه ربه الله
 فكون الحنث ا فصل وقيل العقب والبر ا فصل او ذهب فيه ا فصل
 الصجابه وال على عليه لو شئت لأهديت الى كتاب هذا القمع
 الحنث وقال لو شئت ان يد همق لي الحنث قلت ولا حنث الزم
 في استعذاب الماء واستحسان الوجه الزوجه واكثر الزوجات اذ كان ضلم
 يستعذب له الماء وكثر من الزوجات **مسلم** ويكن الحلف بغير
 الله ولو مقطعا كالكعبة والانبياء والمليك والابيه ومشاهدهم وكقوله
 لقوله سلم لا تحلفوا بايكم الحنث وكقوله قلت ولم يحرم لقوله سلم
 فبائع وكقوله **فرع** فان اذا تقطعها كقطعه الله حرم وكفر
 لقوله سلم من حلف بعين الله فقد اشرك واذا لم تكفر المنزكون
 ان لا تقطعهم الا وثان كقطعه تعالى **مسلم** فاما القسامه
 تعالى بالسما وكقوله فتبسه على عظم قدته بخلفها او بتغير رثها
 او حنث منه تعا ولا حنث من الحنث وجه الحكمه عليها **وهكذا في فرع**
 وظهر كفاء على ما فسرها اللهي عن الحلف بغير الله والنبي يصح
 الصاد **فرع من** بل يلزم اذ حلف بما في تقطيعه تقطيع الله فهو كالحلف
 بالله قلت اما العظمه لله وصفاته فافترقا **فرع** وينيب الوفا اذ هو
 وعبد مؤكدا بالقسم ان حث الحنث ا فصل
 واما بوجوب الكفارة الحلف بالله وبصفاته كالرحمن ومقلب القلوب
 والذي لا اخر بعد او كقوله فان اراد به غير الله لم ينص ظاهره
 بل باطنا **مسلم** وكان الصفه الذي لا تطلق على غيره الا مقبدا
 كالحالق والبارئ والمصور والروفي والمتكبر والمليك والقادر وكقوله

كان قصبها غير قبل طامراً أو باطلاً كحتمها كالكليات
ومسألة والعلم بعلم الله من **ح** لا قلنا معناه والله العالم فان
والعلم الله بعلمه والقرب اليها غير بين اذ الباهيا ليست قسميه
مسألة فاما المشترك كالموجود والعالم والحي والمومن والكرام
فوجهان احدهما يتعقد بها اليمين بشرط اليه لئلا يجرها ولا اذله
لها لا تشاركها قلنا تثبت الحكم مع اليه **مسألة** وان حلف بعقله
الله وكبريايه او نحوها من صفات ذاته **قلت** اوصفه فقله التي يكون
على صحتها العدل وكما تعتقد وان ضرت فما الى غير انصرفت دينا كالحكم
ح لا تعتقد بالعلم بل قد على المعلوم **قلت** محال **مسألة** ولا كفاة
بالحلف بنعمه الله وندقه وفضله ونحوها اذ ليست بصفات له لان الله
ه **مسألة** وكذا العار اذ الكلام ليس بصفة **مسألة** بل ضفه فهو كالفائدة
قلت لا دليل عليه وموضع الاحتجاج علم السلام وقد مر **فصل**
والعسم المصطل بالقول كما قسمت حلفت شهودت بآييه او اقسم او حلف
اشهد بالله صريح بين المتعارف **قلت** وكلو حلف الفعل **مسألة**
بل كناية لا حتمال كحلف قلنا العرف جعلها حقيقة في الاشارة
وان لم يتصل العقل باسم الله في اقسم ونحوه **مسألة** بل صريح **مسألة**
لا انها قلنا لفظي حتمها حقيقة فكان كناية **مسألة** والكليات تبين
الحلف او اقسم او اعز ما واشهد او علي بين او آي الامان او كناية
الصريح **قلت** وما في معناه ذلك **مسألة** **مسألة** وعليه عهد الله وميثاقه
صريح ايضا كناية لنا والمؤمنون يعقدهم ولا ينقضون الميثاق
والظاهر ان حلفا بحليفهم بالميثاق **مسألة** **مسألة** واما الله والله

وكفائه صريح ايضا اذ المعنى والله الامين او الكفيل والذمه
وعهد الله **مسألة** بل كناية قلنا احتمال **ح** ان مانه ليست بيمين لقوله انا
عن ضمنا الامانية واذا جها التكليف قلت اذ القسم بها والمراد ما
ذكرنا **مسألة** **مسألة** ولا تعتقد بقلي بين اذ يحتمل الاحسان **مسألة**
ان ان اذ لا نشأ تعتقد وان اذ حلف من ان صدق لا ان كذب قلت
الا قرب ايضا فقول على ذلك **الطحاوي** من قال حلفت وهو كاذب فلا اعلم
احدا اوجب التكفير الا **ح** وقال **ح** الاستحسان يقتضي كونها بيمين
والقياس ملحق **مسألة** فان قال عليه آي الامان فيمين **ح** ان اجمع اليه
ليكون عباره عن اليمين بالله وان اذ الحلف فكما مر وكذا الوقف الحلف
بقليه عهد الله ونحوه **مسألة** كانت البيعة عهد صلح ليس التكليف
من غير بين وكذا البيعة على علم بعد قبل **مسألة** حتى جعلها الاحتجاج لعنه
مستقلة على القسم والعق والطلاق والصدقة والحج والصيام من قال
عليه ايمان البيعة ولم يقصد ما نتهى الاحتجاج لم يتركه فان نواه وهو عالم
لم يعتقد به ايضا اما القسم بالله ولا يعتد بالكناية مع حذفه واما
الطلاق فان قوله عليه الطلاق ليس بصريح ولا كناية اذ الطلاق
على التثنية على الزحال قلت المذهب انه كناية واما العقق ولا الله لم يفتقد
الندوة قلت فيه نظر **مسألة** ان لم يعلم بشرطها فكيف وان
عزها لزم قلت وهو قوي **مسألة** **مسألة** وقال والذي يجب
ببيع سموات عز ولا كفاة ليعمل على عليم وقوله في ذلك انه حلف
بغير الله **فصل** وحروف القسم الباء والتا والواو
ولها احكام لفظية مذكورة في العربية **مسألة**

فان قال والله بالزنج والضب صان كتابه بغيره في عقاده الى الله
لحق وجهه عن صفه القسمة بل صرح اذ هو لم يكن لا يعين معناه قلت
وهو اقرب للمعنى هب لغوهم يعتقد بين الاغني **مسألة** فان قال
الله بحرف الحرف فكنا به ولو بالحق له حتماله ومنه قوله صلوات الله
ما احدث الله واحدا بل صرح اكثره القسمة مع حذف الحرف لقوله
لا ينسعود وقد اخرج بقتله باجهل الله بالنصب انك قتلت فقال الله
بالنصب الى قتلته فلما احتمل فلا وجه لجملة من كتابه **مسألة**
ولم يصرح اذ المعنى وحياة الله وبقائه **س** بل كتابه اذك الدهر فيه
قلت لا يحتمل عين القسمة فكان من محابيه وقدر من متبوعا كما قال جل له
صلوات من انت خيرك الله فقال رجل من قرشي ولم يدمجوا بحرف قسم
ولا عين والرفع اكثر من النصب **مسألة** والله والله والله والله
على غايته صرح بين الاستعمال القسمة اياه قال صلوات في اسامه والله والله
يخلق بالامان **س** بل كتابه اذ لا يعرهما الا الحاشية قلت ان بعض حقاوق
وقعه للقسمة **مسألة** اما لاها الله اذن لا فعلت كن او كتابه
لقول الله اذ ان الى خرم ولم يجر به عرف عام والقسمة **مسألة**
وحواله بين اذ المعنى والله الحق **س** حق معنى تعظيمه والتعظيم
امر حاجت قلت بل المعنى بويته ودخلت صفاته **مسألة**
واعزم بالله كتابه لا حتماله اعزم على كنى بمعونه الله **مسألة**
وسألتك بالله او اقسمت عليك به كما يقولون ارجو التوسل او اطلق
فليس بهين اذ لم يسم في به وان نوى اليمين العقيدة وكثر الاختص
كل افسر عليه **ورع** ويندب الى جابه لمن سئل بالله واعاده من السعد

لقوله صلوات من استغاد بالله الحق **مسألة** ويعني فيك قلت
او على يمين كتابه في المراكبة كالعسم اذ لا يعتقد القسم بالله بالصواب
حلف المراكبة قلت فيه نظر **ورع** فان كان المقول له قد حلف مراكبه
وتواها القابل اعتقدت يمينه والا فلا **مسألة** ولا يعتقد الكتاب
بالقسم الا مع الصريح باسم الله لا مع حذفه قلت والله انما ذهب الاعتقاد
بما من **مسألة** واليمين بصرح بين ولو قال ما احل للمسلمين
فهو عليه حرام حيث باي مباح فعلة وكثر لقوله كما قد فرس الله
كلمة على ايمانكم وهي بمن مصلح ما تربه القسمة **س** كتابه **مسألة**
والسحر وصرح به من امر على او حرمته على نفسي
وحكم وحرام مني للعرف وقيل كتابه قيل وحرام حرام افعل
س وحرم الله على ان الشئ مينا وقيل كتابه قلت ولا وجه له
اذ لم يحرم على نفسه قلت وحرام عليك او على لا فعلت انت لشي
مينا كذا وكذا بالحرمان **اليمين** من حرم حلالا ان لم يلق له
لم يحرم قلت لا يصح فيه بالانقراض فاحتمل الكراهية او غير ذلك
وصل وصح الاستسنا اجماعا لقوله صلوات الله عليه
ورع وليس بواجب في اليمين **س** بل يجب اذ ذكر الله قوما اقتبوا
ولم يشعروا في قوله اذ قسموا الا به قلت الا صلوات من شابه ولم يمتنع
وتحقيق الدم في اليمين ما ان المساكين **مسألة** وشروطه الا يقال
الا لعين كقوله او يبلغ ريق **مسألة** بل يصح ما دام في المجلس **س**
بل الى شئ وعنه الا بد اذ قال صلوات الله عليه وكون قريتنا قال
ان شاء الله تعجب من اخ فلما لعنه لعنته والاليم ان يمينه من عند الله

الاستثنائي متى شاء ولفظه صلح فليأت الذي هو خير وليفكر ولم
 يقل فليستش ولا جماع على خلافه وأما اعتبار المجلس فلا دليل عليه
مسألة ومن حلف بالبراءة من الإسلام أو بالهجرة أو بالله
 وكنها لم يحل الله به **حس** من دخلت في عهد قوله ذلك كفارة
 أيانكم لسا قوله في الطهارة والله ليقولون منكم آمن القول وروا
 إلى قوله وإن الله يعفو عفوكم فلهذا نرى أن العفو بعد التوبة وهو
 صلح من حلف وقال إنا نرى من الإسلام الحين وكفو **قلت** ولفظه
 صلح من حلف بالله وكفارة أنه ان يقول لا إله إلا الله **فمنع** وكفى
 بالحنث وقيل في الحال والدين **قلت** لا وجه له **مسألة** ولا ينبغي
 قسم الكافر إذا كفر به كالمسلم بل يلزمه الكفارة وإن لم
 لنا ما من **ي** ولو حلف مسلما ثم ارتد فلا كفارة **قلت** المأثم
 بالإسلام فينبط **مسألة** ولا كفارة على من حنث مكرهًا
 صلح وما استكره عليه **للهم** بل يلزم لعنوم ولكن يواحد
 ما عقبت ثم لا مانع **ي** وذلك حيث أكره طمًا لا لو أكرهه حاكم فانه
 حنث **إجماعًا** **قلت** الصحيح للمذهب قول **ط** أن المكره الذي
 بقي له فعل حنث لا لو لم يتق له فعل كما من في من افطن مكرهًا **حس**
 بل حنث مطلق لما من في الطلاق لنا ما من **مسألة** والثاني
 والمختل كالمختار **ب** **ي** رفع عن معنى الخطأ والنسيان وكفو
قلت إذا دعي مع الإثم والالزام مثله في الجنايات **مسألة** وسقط
 بالكتبة ومع النية كالكتابات **ص** بل صرح إذا قلنا أحب الله
 لنا ما من **ي** ك قسم إلا بالنطق الصريح أو العصب تطهير المقصود

وإنما يكون بالصرح بالاسم على فإطلاق والعنى فيعتقد بها إذا قصد
 للتطهير **مسألة** ومن حلف كذبًا لم يفسد نفسه أو غيره من مخافة
 فلا أثر عليه وإن حنث ولو بالطلاق والعنى لقوله صلح من الحنث
 كذب بدخل صاحبه الحنث وقايله الحنث ومنه فتوى الزمخشري عليه
 بن الحسن لمن كتمه عن المنصوء وحلف بالطلاق وغيره أنه لا حنث ولا الله
 قلت ووجهه أن ذلك كالإكراه على العزم ولا يفتد **مسألة**
 وللمخالف يثبت حنث احتمالها اللفظ الحقيقي أو مجازه والاول فلا كلام
 ونوى لا ليس فيعتقد بالاصل **مسألة** فإن لم ينو شيئًا عمل على مقتضا
 اللفظ في عرفه **مسألة** في الشرع ثم اللغة ثم الحقيقة ثم مجازها والوجه
 ظاهر **فمنع** وأما **ي** في البلد بشرط شيء فيها وأحد اللغتين
 فإن حلف المصحي من العاقبة حنث باليمين لا باليمين **قلت**
 باليمين لفظه **مسألة** وإذا التحلف على حق لم يحكمه المختلف فلا حكم
 لغيره كالحلف إذا قصد باليمين من الحنث ولو أثرت بينه بطل الركن
ع بل لا يبيح إذا لفظه لنا ما من فإن لم يكن على حق لا يفسد يمينه ولو
 المانع **ي** من **ي** ومن الخلاف في الإثم فقط أو في المركبة عند من يتوخ
 التحليف بها لا غير **مسألة** ومن حلف لا فعل إلا أن يشاء الله حنث بغير
 الواجب والمندوب إذا لا يشاء وقوله صلح من حلف على شيء وقال أن
 شاء الله لم يحنث محمول على ما ذكرنا **مسألة** ومن كذب به وحلف
 من البيع أو الشراء حنث بفعله مطلقًا ولو لم يبيع **مسألة** وبالتركيب أو الإجازة
 حنث إلا على أنه لا ينادي تولى للعرف بتسميته بأيا كانت يادعوا غير
ح لا حنث إذا لفظه محمول على الحقيقة لا المجاز **قلت** ذلك حقيقة وفيه

في حق من لا يتو له **فرع** فان استوى خلاه حثت باهما فان
 التبرع عمل بالحقيقة وهو العمل بنفسه اذ لا مثل البراء **فرع** حثت
 بالصدق والشكر اذ هما يتبع **فرع** وكن ان حلف الا يتبع له زيد وان
 لم يرد بالتوكيد والحكم مامر **مسألة** وحثت بالعيق والكتابة
 فيما حلف لبيعه **مسألة** حثت بالكتابة حتى يوفي **مسألة** حثت اذ خرج
 بها عن تصرف سيده **مسألة** حثت من للزجوع في الرق والعمر
 ولا حثت بتدبيره ليجوز بيعه للزجوع وان مات ايها حث لغوات
 البيع **مسألة** حثت بالتدبير بناء على حث البيع مطلقا وحث باخر
 عن ملكه على وجه لا رزجوع فيه **مسألة** وحثت بالفاسد عند
 من انبت للعرف بالعامل به وسوى قبض امره وقيل لا حتى
 يقبض **مسألة** حثت بالتدبير ببيع او قد وقع ولا حثت بالباطل اذ لا
 ينشئ بغيره **مسألة** اما لو حلف لا يبيع خمر او فاسدا حث اذ المصريح بالخمر قد
 كون من اذ الحلف من اللفظ بالبيع يحلف من البيع يحلف من الحلف
 من البيع حمله فلا حث اذ القصد المعنى حسن **مسألة** وحث
 من الخمر لم حث بالسويق والقيت الضعاف بل بالصبار اذ هي خمر عرفا
 وفي حثه بالكوك وجمان **مسألة** حثت اذ لا ينشئ حثا عرفا
 وقيل حثت اذ عاك حثه **مسألة** وحثت من حلف من الخمر لم حث
 بالشكر اذ لا يتناول اسم الخمر اللحم مع الاطلاق **مسألة** حثت لقوله
 لنا كلوا منه الحياطين **مسألة** حثت اذ لا ينشئ حثا عرفا
 عليها **مسألة** وحثت من حلف من الدواب لم حثت برؤس الطير
 والسمك **مسألة** وحثت من حلف من الدواب لم حثت برؤس الطير
 والسمك **مسألة** وحثت من حلف من الدواب لم حثت برؤس الطير

حثت من حلف من الدواب لم حثت برؤس الطير

الحرف وهو محلف والغمر مجمع عليها واما غير ما حثت بالبر النيامي
 وبلا بل الحجازي للعارف **مسألة** وحثت من حلف من الخمر لم حثت
 بشكر الذليه والبطن اذ ليس الحياطين **مسألة** حثت اذ هو حثت من حلف
 لا تسلم الحكم **مسألة** وحثت بشكر الطير المحمل بالحكم اذ
 ينشئ الحياطين **مسألة** حثت اذ ليس الحياطين **مسألة** حثت اذ ليس الحياطين
 حثت وهو قوي **مسألة** وحثت من حلف من السم لم حثت بشكر
 الطير اذ هو حثت من حلف من السم لم حثت بشكر **مسألة** وحثت من حلف
 حثت من الاكل حثت بكون ما ياكل في الفم من لحم او كفت وسويق غليظ
 وغيره لا بالشراب على انواعه اذ لا ينشئ حثا **مسألة** وحثت من حلف اكل
 ما نه مقينه لم حثت بقضها لتناول الحلف جميعها فان لم يدين حث
 بواحد كامله او نصف واحد وبث اخرى وسدس اخرى او كوكبك
 اذ قد استكمل قد رما نه **مسألة** وحثت من حلف لياكلن الزغيف عذرا
 حثت ان لم يستكمل اكله قبل غروب الشمس عذرا فان اكتشف بالغا او تلف
 في الغب لم حثت لما شياقي فان اكله او بفضه قبل مي الغد فوجهان **مسألة**
 اكلهما حثت كلوا عذرا من حلف لبيعه وفي وقت الحث وجهان عفت
 فراغه للباس من البر وباقضا الغد اذ هو وقت الاكل **مسألة** حثت اذ قد
 حصل الاكل ولا يقصر التقيد بقولنا فقله في غير وقت كذا **مسألة**
مسألة وحثت من حلف ليشرب ما في هذا الكون غدا فاهراق
 وفي الجرب بقيه يمكن الشرب فيها فلا حث لا كشافي تقدره كصعود السما
مسألة حثت من حلف من الغد ما يمكنه فيه الشرب ولم يفعل حثت قلنا
 موثقت ولا حثت قبل خروجه اذ لا كذب **مسألة** وحثت من حلف من اللبن

حمله لم يحن بالشئ ان والا قضا والحن اذ لا يستحق لشيء فان
 عيشه حنث بذلك منه اذا حكم للاشياء وكله كلبت هذا الشاب وكله
 شيئا **فمن** لا حنث فيهما لغير الصفات ولما لا يشترط اقوى **فمن**
مسلم ولو حلف من طعام ستر به زيدا فاكل مما استراه هو وغيره
 صفة ولا حنث **مس** كل صفة من لم يفرق بين ايه زيدا فلم يفرق
 اليه فلا حنث كذا ليس ثوبا استراه زيدا وليس ما استراه هو وغيره
ولما لم يلبس ثوبا استراه زيدا اذ بعضه لا يمتنع ثوبا **مس**
 حنث باكثر من النصف لا النصف فادون **لنا ما من مسلم** ومن
 حلف لا اكل شئنا لم يحن بشيء ولا اكل السكك فوضعه في فيه حتى
 اذاعه وخرج فوفيه حنث **الغالب** لا حنث كالشرب قلنا هو ياكل الشبه
 لصلاته يته ولو حلف من اكل الخل فعمس به الحنث حنث اذ صان اكله
 لا لو جعل في شرب او ربح رباح لغير الاستمراء عديم العيين وكما لو
 حلف وكان الوصف من يذوق القسمين الذوق وعجز **فمن** فلو حلف
 من البيض ولياكل ما في كرم صا حبه فاذ هو يذوق في القسمين ياكله مع
 في ذوق ولو حلف من شرب العسل لم يحن بائدا منه اذ ليس شربا
مس ومن حلف من دخول كل دار ووجد حل عرسه كانت داره
 حنث اذ لا يمتنع حنث **مس** ومن حلف من دار يمتنع فصارت
 ه قزينة او حاما او مسجدا او بيتا اذ ليس بدخول دار حنث
 ان دخلها غرضه لا حاما او بيتا اذ العزب يسمى العراص وبيانا
 كقول البيهقي غلب الديار وحنث **ولما** مجاز لا حقيقة والا لم يحن
 حلف لا يورث حنث شق ان حنث بالشيء القسمين شققا **فمن** وحنث

ان دخلها زكيا او حمله عن يمينه اذ يمتنع دخلا بخلاف من حلف ليس
 زكيا او هو يعتاد بوليته فامن بيمينه **فمن** فان نيت الدار بعد نية
 حنث بدخولها قبل النية فاولا حكم لليمين مع بقا الحيطان **فمن** والحنث
 على الشخص لو افقته مع قصدها مطلقا ولو في السوق او بيت
 الخائف المحلوف الخائف لا يمتنع المحلوف من موافقته ولا يمتنع القصد
 حيث الدار حل اعلا او مشا ولا اذ باللعن **مس** ومن حلف من
 المسكون لم يحن الا بيمينه محض ومن يدينه ساكنها فان حلف من سكن
 داره هو فيها فانقل بنفسه دون اهله وفامته لم يحن بل يحن اذ لم يكن
 فلنا بل فيهما ساكنها **مس** ومن حلف من سكن داره وهو فيها
 ولم يخرج فوفيه حنث **مس** اذ لا يستند امره كالا يستند ان اقام دون اليوم والليله
 لم يحن **ولما** يمتنع ساكنها حنث **فمن** بل يحن وان خرج فوفيه حنث
 المتقل لا يمتنع ساكنها **فمن** فان نزل الى العبد من مخافه او غير ما لم يحن
 فلبس بنا على صله في المكنى **فمن** فان نزل الى العبد فمات فوجها انصوبها
 لا يحن اذ هو من عمل الحنث وهو قول حنث فان خرج فوفيه حنث فمات
 بيمينه **مس** ولو نقل عياله وترك ماله حنث **ولما** لا يمتنع ساكنها اذ
 خرج بيمينه الا نقال **فمن** ولا يحن بيمينه لنقل فمات او دياره من
 اذ لا يمتنع به ساكنها **فمن** فان حلف من الدخول او الخروج لم يحن
 لما هو في حاله بل بما استأنف بخلاف المسكون والركوب واللبس
 ونحوها **مس** والمسكنه الخول في داره واحده وان اختلفت المنازل
 بخلاف التماسين والحنثات فمخالف الدار عن فافلا يمتنع اهلهما متكاتبين
فمن ومن حلف لا ساكن فلا يحن اذ خرج احدهما فوفيه حنث الا نقال بيمينه

ان دخلها زكيا او حمله عن يمينه اذ يمتنع دخلا بخلاف من حلف ليس زكيا او هو يعتاد بوليته فامن بيمينه

لفعلهما **ي** فان حلف من لبس فاكل رطبا لم يحث فان اكل المصنف
حث بالصف البسر **الاصطخري** و **الطبري** فان اكله جميعه لم يحث
فلي قد اكل بستر فان حلف من الرطب والبسر واكل المصنف
لم يحث **مسئله** واذا التمس المعين المخلوف منه بغيره لم يحث ما بقى
قد ر **ادالا** صد البراه **مسئله** فان حلف مما يقنا ^{الناس} انه حث
كلها الا باللحم والزيت ادلا يقنا فان وكذا التمس في اليمن لا يحث
وان حلف من المطعم لم يحث **الا** بالاد **والاد** يسمى مطعوما **فان**
فصل والما بغير المطر والثلج والبرجوا واليهان والابان عذبه
وما حثه لا ما البخر اذ هو غافق بعدت مشرب في العاده وكن املا
الورد والكرم فان قال لا شرب فرائد لم يحث بالماح فان قال لا
من الغرات لم يحث **الا** ما التمس المعرف ولو في **اناح** لا الابان بيع
فيه ولا يكف ولا ابا **فلي** لا دليل ولو حلف بما لا يفاد لم يحث
بما الابان والبرك **فلي** ولا يباح حله ويخوها اذ هي كالبحر ولو حلف
من البواحت بالسكن والغسل اذ هما منه **فصل** ولو حلف
من شجر الطيب لم يحث بشجر الطبايح وان طاهر نجها ولا الزهور والاريا
اذلا فيهما طيبا في العرف ومن حلف من شجر النجان لم يحث بالعود
والصندل والسندل ولا بالخن امي والمرتجوش والبرجوا واليان
والجندبات اذلا يسمى نجسا ونحو ذلك ولو حلف من مشهور حث بالرجا
والخن امي ونحوها لا بالمسك والكافور والصندل والسندل والقير
اذ لا طيبا لا مشهورا ولا الادهان المطيبه والكادي من المشهور
ولو حلف من شجر الزهور حث بغيره من له نخ طيب **الا** الورد ادلا فيها

زهر **اولا** بزه الشجر البري كالغرات والقيصوم اذ لا معها الف
الزهور عن **فان** حلف من شجر الشجر لم يحث **الا** ما لا ساق له **فصل**
ومن حلف من الطبايع حث باي قر به والحث واجب في الواجب ومندوب
في المندوب لقوله صلح ما حلفت مبينا فان ايت غير ما حلفت منها البخر وان
حلف ليقتل مقتضيه لم يحث لقوله صلح من حلف ان يقتل الله فلا يصح
الحث **مسئله** ويلزمه الكفار بالحث في الوجهين **الاماميه**
لا حث بطبايعه مطلقا **لنا** عموم البديل فان يترفع المقتضيه لم يكف
الحث بل يلزم لقوله صلح لا مبن في مقتضيه الله وكفانه في كفانه
مبن **فلي** ان اذ مع الحث **مسئله** ولو حلف من الصلوات الحث
بالاخلاص بها وقيل لا حتى يركع **فلي** يسمى بغيره لا حتى يركع **فلي**
يكنى مثلا بالاحرام وكن الصوم باصليحه ممتكيا وانح بالاحرام
كالصلوة **فلي** بل بالقراع **فلي** ما من **فلي** فان قال لا صلين صلوات
لا صوم صوما لا محض حجة لم يثبت الا بركعتين **فلي** بركعتين **فلي** ما من
والصوم يوم وانح بالوقوف **فلي** لا فرق بين النفي والاثبات ان لا
يحث ولا يثبت الا بالتمام فيهما اذ لا صد البراه **مسئله** ومن حلف
ليرى الفيل وهو لا يستطيع او ليصعد السما او ليشرب ما البخر
لم يعتقد لتعذره وكانت فهو **فلي** بل يكف لوجود المخلوف عليه
وان كان غير مقدور **فلي** غير المقدور كالمقدور **فلي** مكن وزن
الفيل في شقيقه بان يترقى قد لا يسويها بثقله ثم يعوض اجزاء
او نحوها مما يستعمل وزنها حتى يركع يسويها به ثورون **مسئله**
ومن حلف من حث حث بمقتضيه كك مشرب ما البخر اذ المقتضى لا يشرب

ولا يحب لنا ما من **مسألة** والحب والصدق والعتق به والقر
والعمرى لك محاب فقط ولو حلف منها فاحب حث وان لم يسل
يسمى في العرف واهباً ومصدقاً ومقرراً ومعمناً **مسألة** وكما يبيع
قلب العرف فخرق فانه لا يسمى بائعاً الا مع القول **مسألة** ومن
حلف لا وهب فوجب على عوض فاستبد حث اذ يسمى هبه ولو بقوم واذ
ذكر الفاسد كذا ذكر وان ام من لعب وعادته نو لبها لم يحنث والا
حنث كما من **مسألة** ورأس الشهر او السنة لا أول ليلة منه وكلها
وفي في لصقوبه صراطا ولها كما حلف بالليل كله وقت السجود لصحة تقبلها
بأوله وصعب الضبط بل يتعلق بالليلة ويومها اذ الشهر عيان عن الأيام
والليالي فلما كان رأسه اول ليلة دخل اليوم قلت والعرف
نقيض **مسألة** بل بأول جزء من الليل اذ رأس الشيء اول جزء منه قلنا يمتد
واعلا في رأس الشهر ولو في وسطه اول ليلة منه واخرها فرع فاما
رأس شهر قد دخل فاحر اتفاقا وهو الذي يليه وبه هلال تاليه
فرجع ولو حلف ليقتضيه رأس الشهر فقصاه او ابراه قبله حث قلت
المذهب انه لا يحنث اخرج الوقت وهو غير متمكن من بر وحنث فان كان
احدهما قبل الوقت فكذلك **مسألة** بل يسلم الى وصيه او وان انه **مسألة**
فان قال لا قصيتك الى رمضان فقصاه قبله بر كذا في الغايه وان دخل
رمضان حث اذ قد خرج الوقت الموت **مسألة** فان قال لا قصيتك
الى رمضان فوجها كالاشات فيما من الثاني يحنث اذ قصاه قبل
كولو قال لا في رأس الشهر قلت وهو الاقرب ولو قال لا قصيتك
الى حين بر نصابه في اي شهر لاحتماله للقليل والكثير فان قال

فصل في حلف لا وهب
فصل في حلف لا يبيع
فصل في حلف لا يقرض
فصل في حلف لا يمسك
فصل في حلف لا يمسك
فصل في حلف لا يمسك

الى ايام كان الى ثلاث فان لم يقب قبل انصاها حث **مسألة**
ومن حلف لا فات حقه حتى يوفيه فخر العزم فيمين على العزم
وقد من حثهما فان قال لا افترقت انا وانت فقل فقله وقطع
فان قال لا افترقتا فوجها **مسألة** اصبها لا حث حتى يكون لصلها
فقل في الفرقة لا من احدهما اذ علق اليمين بذلك وقيل كالا ولى
مسألة فان افلس واجتر الحاكم الخصم على المفازقه فلا حث قلنا على امته
كما من فيمين حث مكر ما فان اعطاه درهم فانكشفت بمساك يتقامل
بمثلهما فحسب الناسي والمكن وان حاله حث اذ ليس باستيفاء قلنا اقرب
للمذهب انه استيفاء اذ قد نزع الاحكام انه لا يحنث ان اخذ رهنا
الزمن او الغنمين **مسألة** باق في دمنه فلا وفا قلب الوفا في العرف
عيار عن ان يرضيه في حقه وقد ارضاه **مسألة** فان كان الخوفا
واحد عوضه او رهنا او ضمينا لم يحنث اذ قد استوفى **مسألة** لم يحنث
حقه فحنث قلنا العبد الرضا وقد كما من **مسألة** حث بالزمن والغنمين لا
العوض لنا ما من فان قال حتى يوفيه ولم يقل حقه بر بانخذ العوض
انفا فان كان الخالف الغريم بان قال حتى اعطيك حقتك او تحنوه
والحق عن فاقبته او دين فابراه حث بالقول اذ ليس باعطاء
ومن قال البر لا يفتقر الى القول لم يحنث اذ لا قتل له يقوت به البر
مسألة ومن حلف لا يستخدم فخدمه حن ومساكت لم يحنث اذ
لا فقل له **مسألة** فان خدمه عبيد حث للعرف ان العبد لا يفتقر الى امر
مستبد **مسألة** لا اذ لم يكن من حقه ام فان حلف لا يخلق له فامر عن
حنث وفاقا اذ قل من يخلق لنفسه **مسألة** ومن حلف لا ملك غدا

وله مكات فوجها نحت اذ هو عبد ما بقي دهره ولا اذ لا يملك ما فوجها
قلت الحث اولا اذ عليك عفة فاشبه الفن **مسألة** ومن قال
لا كل من بدأ أو هم المحدث باحدهما اذ الواو للجمع فان قال ولا غيرا
نحت باحدهما اذ تكرار النفي للاستيناف **ع** بل بالجميع كالاولى في
ع فان نواها ايمانا مع تكرار النفي لزمت قلت تكرار النفي صريح في
الاستيناف فلا يعتبر اليه **مسألة** ومن حلف من متعبد وكلا
وطي جواربه اولا لبس ثيابه اولا لبست زوجته حلما لهما نحت
بالبعض اذ ما ثبت للجملة ثبت للاحاد اذ هي عسان الجملة فلا يفترق
الحكم وكلو وكله ببيع جواربه **مسألة** الجملة في حكم المفاينة للاحاد فلا
نحت بالجملة بالبعض قلت حكم ثبت للجملة من دون شرط مفقود في
الاحاد فثبت للاحاد اذ هي ابغاضها ولو نوى الاجتماع علمت
فرع فان قال لا لبست عشرة ايام ثياب او نحو ذلك لم نحت الا بلبس
جميعها لنصه على العبد فان قال لا لبست هذه العشرة نحت ببعضها
اذ يقدر بغير ترك لبس هذه فاذا لبس بعضها فقد خالف **مسألة**
ولو قال لا اكلت هذا الرغيف اولا بشرت هذا اياها لم نحت ببعضه
اذ يقدرها على كله وهما متغايران **ع** **مسألة** يسبق الى الفهم
انه لا اكل شيئا منه **فصل** **مسألة** ان كان مما بينهما بعضه باسمه كله
كما لما نحت والا فلا كالرغيف قلت القوى قول **مسألة** للعرف
ما في المتكبر من شرط وحر ان يعقد ولو مطلقا
به كطلوع الشمس او مستحجلا كصعود السها وفيه ما من في الطلاق
مسألة ويسمى تعليق الطلاق بالشرط باجماع الصحابة ولو

قال ان خلعت بطلاق امرأتي فامتنع عن ثم قال لا امرأتك ان دخلت
الدار فانت طالق طلعت بالرد قول وعقت الامه بمقتول الحلف
فصل **وامهات ادوات الشرط** ان واذا و
واي وكلها وحيد ومن مان وقد تقدم حكمها في العود والترابي
والنكران مع الاثبات ومع النفي **فصل** اذ تضمنت حثا او
منعا او تعديقا او نرا فيمين اجماعا لتضمنها معنى القسم والمقسم
عليه **مسألة** فان قال اذ اخفت او طهرت او مرضت او نرات من المرض
فلبس يمين اجماعا اذ لا يشبه القسم حديد بوجه قلت معنى
نحت بعدم الحر **مسألة** **مسألة** فان قال اذا جاز اس الشهر اذ
طلعت الشمس اذ اقدم الحاج فانت كذا فيمين لم يحصل الشرط والجمعا
وهما الاصل في كونه حلفا **مسألة** بل تصفه بمحضه كاذ اخفت ونحوه
مسألة يعني يقدر ما الحر انه موضع اتفاق وهو قوي من جهة
اللغة والعرف **فرع** فان قال ان خلعت بطلاق قد فانت كذا انتم
اعاده طلقت **مسألة** الحلف فان قال ان لم اخلع بطلاق قد فانت كذا
فكسر لم يطلق اذ قد حلف فان لم يكن **مسألة** قلت فعلى الخلاف
في ان لم يهل للقوى ام للترابي **فرع** ومن قال ان خلعت بطلاق
فدينب فعينه كذا ثم قال ان طلقت عمره فدينب طالق طلقتا والوجه
ظاهر **فرع** ولو قال ان ابتدأتك بكلام فانت كذا فقالت ابتدأتك
معدى حر فقال لا جوت خيرا لم نحت بالكلية بقدر ذلك المبدأ
احدهما وهو حلى **مسألة** فان لم يحاط به بقوله ان ابتدأتك بكلام
بل قالت ان ابتدأت زوجي بكلام وهي غير مقبلة عليه فقال لا جوت

خيرا طلق اذ قد ابتد اها لها لم يكن مما طبعه له **مسألة** ولو
 قال ان لم اتزوج عليك فانت كذا فعقد باخرى بى وان لم يدخل ولا
 كانت مساوية لها اذ النكاح اسم للعقد كما مر **ك** لا بين الا بالحوال
 والمساوية لها **قلت** لا وجه **مسألة** ولو حلف لا طلق لم يثبت بطلان
 بشرط طلاق مقدم اذ ليس مطلقا في الحال ولو حلف بالطلاق ما في
 منزله طعنه فالتفتان فيه طعنا ما طلق **ي** **اجماعا** اذ لا لغو في المركب
قلت يثبت اللغو في المركب لعموم الدليل **قلت** القياس على
 المشروط **مسألة** ولو قال ان دخلت فانت كذا ثم قال ان طلقته
 فانت كذا ثم دخلت طلق بالبدخول فقط اذ ليس مطلقا لها حين
 بدخلت ولو قال ان طلقته فامر من طلقها لم يقع الا ما اوقعه الكل
 والوجه ظاهر ولو قال لغوي مدخوله كلما كان كذا فانت كذا لم
 يقع عليها الا واحد وان تكررت اذ البينة لا تكرر عليها كما مر ولو قال
 لم دخوله وغيرها ان طلقتهما حلفت بطلان فكما فانما كان افاذا طلق
 المدخوله جعته والاخرى بآينه فان عاد لم يقع شيء اذ ليس خالفا
 لهما لبيوته غير المدخوله ولو قال كلما طلقته فانت كذا وطلقها
 وقع اثنتان بالمباشرة والمشرطة فان عاد لم يقع الا بالمباشرة
 اذ لا موقع للرابعة **مسألة** ولو قال لا يقع من لم اطاها هذا
 اليوم فمواحبها طوا القليلت عليهن ان لم يطا ايمن في اليوم
 اذ لكل واحد ثلاث مواحبها لم يوطان فان وطى واحد تشكل
 عليها لما مر وتثنى على الثلاث اذ لكل صاحبته ان لم يوطا فان وطى
 اثنتين تثنى على لما مر ولم يقع على الاخرتين الا واحد لما مر فان

وطى ثلاثا وقعت عليهن واحدة ولا شيء على الرابعة لما مر فان لم يقدر
 في هذا اليوم وعلى الزاني فلا يطلتن الا بموته ويكون في حكم المغي
 اليوم سوى **مسألة** واليمين المتخذه كذا اخفت وكفى ليتها
 وان كانت يمينا قال والحلف انما يكون على فعل النفس بخلاف اليمين
 فيصح على فعل الغير **قلت** في الغر ويطن والاقر بلمذهب انها
 حث بتقدم الشرط يمين لشبهه باليمين وحيث يتقدم الجزاء تعليق على
 صفه الا ما تضمن حثا او صغارا او تصديقا او براه فيمين لما مر **ي**
 فان مات قبل حصول الشرط بطلت اليمين اذ شرط الحث بقا الخالف
 لا استناده الى عقيل يمين وقد بطلت بموت العاقد **مسألة** ومن حلف
 لا طلق امراته فقال امرك اليك فطلقت نفسها طلق ولا حث اذ لم يطلق
 فان قال امرك اليك ان شئت فقال شئت طلق وحيث اذ هو
 المطلق **قلت** حيث ان اذ باللفظ الطلاق اذ هو كما به **مسألة**
ك والا ان اذن من الا يذنان فلا يكتفى الاذن سائر او كذا من
 جهة الله **مسألة** **ي** بل من اذن اذ اذني لين المنع تجزى والاذا رايحه
 وعلم المباح له ليس شرطا كما سيأتي وليس محصورا مصدرا اذن هو اذنان
 فلا يكتفى الاذن **قلت** وهو قوي كذا استعماله معنى الرضى
 فرع فان قال لزوجته ان خرجت الا باذني حث اذ لم تكرر الاكيدة
 في كل خروج اذ البالمصاحبه بمكافاة ان اذن ولو اذرت
 ثم نسيت الاذن فخرجت لم يثبت وان جعلناه من الا يذنان فرع
 ومن حلف من خروج زوجته لغرض فخرجت لم يثبت بغيره وجها
 لغرض ذلك الغرض فان التمس حث تجزى وجها مطلقا فرع ومنع

الصبي من الخزوج للقب لا المقتاد **ف** ولا تحت بن هاب بعضهم مع
 بقا الزينس للعرف قلت الا لما مد حال في قصد الجميع **مسألة**
 والمال للمنفول وغير لقوله صلح بين المال شكه ما يورث وقرش
 مامون **ج** بل ما يورثي فقط استحقاقا لقوله تعالى حد من أموالهم
 صدقه **قلت** لا تقضي قسرة على ذلك **مسألة** والتخصيص بالنسبة
 في القسم يصح **ي** ظاهره وباطنه لا في الطلاق والعنف لعاقب حق الادي
مسألة ولو حلف لا رأى مكررا الا لا يقع في الامام وراى منع من
 رفته او هلك الامام قبل يمينه من اعادته فله تحت ولا تحت لغيره
 وكن الوغزل الحاكم قبل الرفع اليه **فصل في لانكر**
الكفارة بتكرار القسم وحك اجماعا وان يؤى به ايمان **ج**
 بعد ذلك **ي** وعندها وحدها اصحهما كفارة واحدة لان اتحاد المخلوق عليه
 وان كرر المخلوق عليه وحده يؤى به ايماناً فعيه وحده **قلت** فيه
 نظن فان اختلف عليه مع تكرار القسم فإيمان اجماعا **مسألة**
طاعة فان كرر القسم والمقسم عليه وهو واحد فكفارة واحدة
 لان اتحاد المخلوق عليه **ف** لا بل تعدد اذا اقصى تعظيم المخلوق
 فتكرار الكفارة بتكرار مع جوابه **ج** ان اختلف المجلس فإيمان والا
 فله فمين **قلت** العين بتعدد المخلوق عليه والا لزم لتعدد القسم
 وحده **ف** ان نواها واحدة فواحدة والا فإيمان **قلت** لا تأثير للنسبة
 مع اتحاد المقسم عليه **مسألة** **ع** فان قال لا اكلت ولا شربت ولا
 ركبت تحت بواحد وبمحل اذ لم يقسم الا من واحد فهي مبنية واحدة
م لا تكر بل ايمان لعبد المخلوق منه قلت القسم واحد وحرف

العطف لا يوجب منابه اذ كتابات الايمان مخصوصة فان حلف لا من
 المعطوف لو تحت الا لمحو فيها **إعفاقا** وان كرر القسم معه فإيمان
إعفاقا لما مر **مسألة** ولو قال احب شر يمين في عهد متى اعتقت
 نصيبك فنيبي حرقه كان دونه والوجه ظاهر **قلت** بل يقع
 الناجر لا سيما له بقدم الشر وط على الشرط ولا ينفقه **مسألة** ولو قال
 ان كلمت **ي** زيد ان كلمت ان صرت بكرا المطلق حتى يضرب بكر ان
 يكلمه ثم انشأ لا قضا العليق ذلك وليسمى علق العليق **ما هو**
 اتمام الشرط على الشرط وهو كقوله تعا ولا ينفعكم نفعي الا به ومثله ان اعطيتك
 ان وعبدتك **ي** ن سالتني فله تحت الا بالسؤال ثم الوعد ثم العطاء **ج**
قلت ان اكدت علق كل شرط بالآخر فكان كذا والا فالتمنح
 ان الحكم الاول وان تاخر وقوعه ان يقدم الجنا وان فواحد وتكمل
 لما مر في الطلاق **مسألة** ولو قال انت كذا ان دخلت بفتح ان وليس
 مر اهل الغزبه وقال يؤى الشرط عملك بينه والطلقت مطلقا اذ القليل
 ليس بعليق **فصل** فان قال على الف او على شرط كذا او بشرط
 كن امعقد فيعتبر فيه القول في المجلس كامن وليس ميتا ولا تحت به من
 حلف من حلف ولا سطل بالموت عملا في اليمين **مسألة** وان جاب عقدا
 وتمليك نحو انت كذا على الف ان شئت اعتن المجلس فيهما وان جاب عقدا
 وشرط نحو على الف ان دخلت الدار اعتن المجلس في قول العقد لا في
 الشرط وكذا ان جاب تمليك وشرط نحو انت كذا ان شئت ان دخلت الدار
 والوجه ظاهر **مسألة** ومن لا يبيع الطلاق في الشرط ولا يفتح الحلف
 به فافهم **الكفارة بتكرار القسم** **مسألة** والسبب الموجب

مجموع المين والحث **حسن** قال سلم ما حلفت بمشأرايت غير هاترا
 منها الا كفرنقا وانيت الذي هو خير اولى اي الا حثت وكفرت
 والسبب الحث اذ وضع مكانه المسبب وهو الكفران **قلنا** بول
 ما قلناه **سعيد الغزالي** **حسن** السبب المين والحث شرط كالحول
 مع الضاب **قلنا** حلف سلم ايانا كثيرا ولم يزل وان كثر قبل الحث
 ولو كان شرط جان كعجل الزكوى **مسئله** وانما لم يملك اذ هي
 لرفع الماثر بدليل ولكن بواحدكم بما عقد ثم الايمان فكفانته ولو
 حث عبد التكليف والحكم لوقت المين **مسئله** ولا تجزي الكافر
 اذ قوله **قلنا** ولكن بواحدكم خطاب للمسلمين واذا الكفار طهرت
 من العبد لصحة تكفيره بالصيام **مسئله** ولا ينقطع بالموت كالزكوى
 فغنى عنه الوصي وان لم يوص للضرور **مسئله** ومن قال فحق
 عبيدك عن كفانتي بما به او اطعم ففعل اخرى لما من **مسئله**
 وكان لو لم يذكر عونا ويكون كانه اقبه بقر اعفقه **حسن** من شرط
 الهبة القبض ولم يوجد وكان اعتق من لم يملكه المكفر **قلنا**
 من شرطها المام ومن شرطه متاجعله وكبلا واليد كالقبض
مسئله وان فعل بغير امر لم يجزي لا شئ اظه الله **حسن**
لنا ما من وصل والكفارات **حسن** للقتل والظهار
 واليمين والجن والقدية ومنها من تاجعا كالقتل والظهار
 للنقض ومخير **اجامعا** كالحزب للنقض ايضا واجامع بينهما كاليمين
 واليمين بين الثلاثة والترتيب بينهما وبين الصوم **مسئله**
بعض في كل الثلاث واحده على التخيير لو وجد لفظا او للاجماع

على ايها فعل اجزا **الاستغناء** **واكثر الحنف** **والشافعية** بل الواجب
 احدها لا يجنيه اذ لا يلزمه **الجمع** **الزجاج** ولا موضع للخلاف
 مع الاتفاق على اجزا ايها وان لو فعلها الجمع دفعة واحدة اجزئها
 ثواب اعطىها والا حث ان ثواب يقل قلت فيه نظر اذ كل ما دق
 الوجوب الا حيث يفعلها شيئا فشيئا ولو نكحها استحق عقاب اذ هوها **حسن**
 وانما لا تحب جميعا ولا واحد بعينه ولا يتعين عند الله خلاف
 المتعين في نفسه قلت في دعوى الاجماع هنا نظر اذ قد دللنا
 معلومه به غير معلومه للعبد ولا يخل الا خلافها **الجمع** **مسئله**
 ولا يجزي تعجيلها قبل الحث لقوله فكفانته والفاء للتعقيب واذا
 قبل الحث **حسن** **في** بل كالزكوى قبل الحول قلت الحول شرط
 والحث سبب فاقترقا **مسئله** **حسن** ان كان الحث غير
 مقصيه جان التعجيل لقوله سلم الا كفرنقا وانيت الذي هو خير
 ويحرم **قلنا** اذ بعد ان حثت تحتها بين الادله **حسن** كحرم التعجيل
 بالتكفير بالمال كالزكوى لا الصوم كصوم رمضان **قلنا** بالتعجيل
 قبل السبب لا يقع كالتركه قبل ملك الضاب **وصلا** لا فضل
 لاحد الثلاث على اخرى **اجامعا** للتخيير قلت ولعل يعنى في الاجزا
مسئله ويجزي كل مملوك لا طلاق الزقة الا ان الكامل افضل
 لغيره سلم عن بيع هذه الذي يستجاب منه فان اذ يبعه **مسئله**
 ويجزي الفاسق **اجامعا** التسميته مومنا اي مصداقا **قلنا**
 يخالف **مسئله** ولا يجزي الكافر لقوله **قلنا** واعطى عليهم **حسن**
 ويحل المطلق في السبب على المقيد في كفارة القتل وان اختلف السبب

عالم الغلط مشله وكفى الما بعد ولا قطع ولا ارجع
اوله بغير الاشارة الى ان بعضه من ماصيبه

ح اطلق فبحري الدمية قلت العمل لا عبد الا قد كالحى وفتح الارجح
لا العوت ولا العرج والبز وحوها **ح** بحري الطفل وكنت الونفقت
العمل لا العوت وحوها لنا اطلاق الابه وقد من الحلا في مشله
و بحري الطفل حيث له من يكفله ومن احدا بويه مسلم **ح** لا الان
يكون الاب مشله للمحوق النسب به قلت لم يفضل قوله تعالى
الحقناهم ذرا يا فقه واذهي احب الالبون **مسئل** **ح** بحري ولد الو
سعي السعي ط لا لنقصا نه قلت لم يفضل الابه **مسئل**
ولا بحري ام الوالد لا سمحنا قها الجز به بالستيلاد وكلوا نواه عن كفايته
عند وقوع شرط عتي مقدم ومن حوز ببعها قال باجزها مسلم
و بحري المكاتب ان رضى الفسخ ولم يكن قد ادى شيئا او عا در قفا
و من فان كان قد ادى شيئا فلا اذ صارت لبعضه حكم الجزه فنقص
الز فيه **قلت** الا قرب للمد هب صحته اذ سطل حربه العصب
بالفسخ **وهو** **مسئل** **ح** فان كان الفسخ لم بحري **ح** بحري اذ هو عبد ولنا
لا يصر للمالك بيه **مسئل** **ح** و بحري المدين لحوان ببعها **ح**
كما لو ولد ولنا **ح** بحري ببعها للعشر وا وثر قاه ولكن في كفارة القتل
للغليظ فيها **مسئل** **ح** واذا اعتق المترك نفيه عن كفارة
وهو موثر اذن المراكبه ولا بحري عن العشر لوجوب السعابه فلا
كال في الز فيه **س** الا ان يتعقبه شر المصيب الاخر واعنا فقه وهو ي
على تعقب العتيق **ح** لا بحري اذ عتيق المصيب الاخر بامره لا باعنا
قلت ابد فقه القيمة كما ته ملكه **مسئل** **ح** ولا بحري طعامه
وعن نصف عبد ا حيا اذ لم بات باي السكته كما ملكه ولم يمتل **مسئل**

ولا بحري بشر من عتيق عليه لزمه لو اشترى ببيتها اذ عتقه بامره **ح**
بحري اذ الشرا كالا فتا قلنا الز عامه سابقه فكان لا حليها
فصل وانكسوه مطلقه في الابه وعتق فيها التملك لا الالبه انا
ح وحب كسوه سابقه **مسئل** **ح** و بحري قبضه وملكه او كسا
ن الغري مختلف فيقدن ما بحري فيه العتق اذ يسمى كسوه **مسئل** **ح**
قبض او تمامه وللمرأة **مسئل** **ح** او شر او يد او مقبضه اذ لا فرق بين بيع الابه
فرجع الى ما يسمى كسوه **ح** للرجل ثوب وللمرأة ثوبان ورجع و حيا
قلت الواجب ما يسمى كسوه **ح** **مسئل** **ح** فلا بحري الراويل
و **ح** **مسئل** **ح** بحري فلنا ذوال الراويل والعامه **ح** **ح** ولا بحري
العامه وحبها اذ لا يسمى كسوه **قلت** بحري المذهب ان الجزى ما
يغر البدين او اكن اذ لا يسمى ما دونه كسوه **ح** فلا بحري الخنوق
والقننوه والشرافوش وحوها ولا العتق اذ لا يعد كسوه **ح**
ولو دفع الى الولي ما يستر الطفل اذن **قلت** الا قرب انه لا بحري
كالا طعام اذ حمل الابه على ستر ما يحب ستره اذ لا فرق و بحري
للرجل القميص والغبا والبراقه والثوب والرد والميز والفرجيه
والشوخه وللمرأة الرد والحنان والمخفه والقميص والكبر والمجلس
والقناع **ح** ولو كسا مسكنا ثوبا ثرا ستره ثرا كساه اذن
تؤكد لك الى العتق اذن **ح** **مسئل** **ح** وحلتها القتل وكتا
والصوف ونعمن النساء الحرس والحر والبدوي الشتر والوبر والخلود
للعتق وفي الحرس للرجل و حيا اذ صحتها بحري قيمه وقيل لا لغيره
ليسه لنا القيمة من به لما ياتي **ح** **ح** و بحري دبره كسوه لقله

صنعه لبوس لا مما يحاك من الشجر كالحصن اذا لا يقدر لبنا سائل وراشا
قلت والحد يد لا يحزي اذ ليس كسوة وان شئ لبنا سائل
ولا يحزي القيمة عن القنف احماغا اذ القنف به فكه الزقه
مسنله ويحزي عن الكسوة اذ القنف نفع الفقير **مس** قال او كسوة لهم
ولبيت كسوة قلنا خصصها القياس مسله وندب الجديد
او مقصود الا الخلق لزها ب مقظم نفقه كالحب المسوس ويحزي
ملبوس الى الحد يد اقرب ولو قد اخرج وحط او في ومقمن فما
مقمن في الزكوة للوجوب **مسله** ويحزي كسوة خمسة واطعام
خمسة على ان احدىها قيمة ثمنه الا **مس** لا كصنف عبد وكسوة خمسة
قلت القنف لا يحزي عنه القيمة ولا ثمنه **قلت** ويحزي القيمة عن
الاطعام لما مر **مس** الا دون المنصوص لا حل النص فلا يحزي نصف
صاع من ثمن عن غيره **فصل** في اختلاف في فدية الا يطعام وجنسه ومقداره
مسله وهو صاع لكل فقير مرأى فوت ولو ثمن اوزينيا او نفقه
ثمن اوزينيا **مس** بل نصفه ثمن اوزينيا او ثمن اوزينيا صاع اذا عطا صاع
او ثمان خمسة عشر صاعا ثمن اوزينيا ووجهه ثمنها لستين مسكينا
قلت بل اثنان ثمنين وهي ثمنها ولم ما قلنا **مس** بل لكل
مسكين مد وهو ربع الصاع اذ في ايه صاع اوجب ذلك قلنا
ينحى قولنا قول على عليهم **مس** نصف صاع من ثمن او صاع من ثمن
ولم بحالها **مسله** **فرغ** ولا يحزي في دون العشر وينتقل ان
لم يكملوا لطاهن الا به وكما قال لو كبله اطعم عشر **مس** العدد في
الا مام كالعددي الا شخص فيحزي اطعام واحد في عشرة ايام اذ القنف

شئ ثمن خلأت وقد حصلت **مس** بل يحزي في واحد في وقت واحد
كالزكوة قلنا طاهر الا به خلا فقه مسله ولا يحزي اطعام ابن
يومين **احماغا** ويحزي اطعام المراهق **مس** لا قلنا كالبائع فرغ
والصغير كالكبير بدفع الى وليه يقسطه عليه **مس** يكفي قدر اشيا فقه
قوتين لكن سلم الى وليه قلنا طاهر الا به اعتبار الوسيط واكل الزكوة
ما قدر قلنا وكان المراهق والضعيف والهمل والمن تاض لثمن كلهم
على المقادير مسله وندب جمعهم مطابقه للطاهر وكذب به في
المأدب ولقول علي عليه السلام اخرج الى السوق الخبز **فصل**
ولا اطعام عليك واما خبزك والتعليك مجمع عليه وهو اخرج الساع
مس وشرط ان كلهم لقوله تعالى اطعام ويكره اعطاؤها من طعام باع
ولا تبطل بترك **مس** بل للفقير فيها كل صاع في كسائر البذل في
قلت ولم يذكره عليهم بطلانها ترك الاكل والا قرب ان لا تبطل وان
كره **مسله** ويحزي الا باخه بان يقبلهم ويقضيهم طعاما مضافا
مس لا يحزي الا المملوك قلنا الا به يقضي الا باخه واما جازان المملوك
للأحماج **مسله** وشرط الاداء لقوله من ورط ما يطعمون اهلهم
وهو مقبض في نفقه اهل **مس** لم يعتبر الا به قلنا اشارة اليه بذكر
الاهل **مس** ولا سبيل تركه ايقاف بل يلزم دفع قيمته الى اكل **مس**
مسله ونسح التزديد في العشر ان اختلف السبب او المدفوع كالكنس
والاطعام او لم يوجد غيرهم **احماغا** في الكل **مس** فان وجد غيرهم
واحد السبب والمدفوع مع وكثر اذ صددت الى هله وماد في **مس**
لان كان في وقت واحد لمخالفة طاهر الا به ولين المنع في التزديد ابلغ

ادلا بملكها مع اعتقاده من مهابه والا باخه مع عدمه الا كل
 غير محزبه وكذلك ما استنبهنا لا حيث يعبر العقبين الغراب في
 الزكوة والصدقة لا يعبر فلا يضرب وتجرى لتكامل شئ وط المصروف
 والصرف هنا **كتاب الدين وهو في اللغة**
 دين الا خفي قال تعالى حاكما عن امر من يدين اني نذرت لك اي اوجبت
 بوجهه في حبه الله **وقال عيسى** والناذرين اذالم الله
 دمي **وي** وفي الشرايع اخرج المال الى الغير على وجه القربة لا للتأيد
 قلت ينقص بالصدق والدين على الغني والاولى ان يقال الحاب على
 النفس لعمل او ترك او اخرج مال بالفاط ونشر وط مخصوصه والا مثل
 فيه يوفون بالدين وليوفوا بدينهم ومن السند من نذر نذرا الخير
 ويحرم واجماع الصحابة قول وفعل وكان واقفا في الجاهلية بدليل نذر
 اعكاف ليله قلت ونذر عبد المطلب **مسئل** ولا يعقد الا
 بالقول **اجماعا** ولا يكفي الشبه كتابي العود قلت وفي دعوى الاجماع
 نظر اذ يروى خلاف ما كمل **مسئل** فندرت وما يضرب منه
 كغلي نذر كذا او نذر صرخ **اجماعا** فلا يعبر الله على الخلاف
 فان لم يسم المندوب به فكفار من لقوله صلح ومن لم يسم عليه كفا
 من الخير **مسئل** وندب علي كذا صرخ عر **فاه** وكندى على صوم
 ويحرم **وط** لا الامع ذكر اسماء قلت لم يعبر القرى **مسئل** وفوقها
 على يفتي كندى او اوجبت او حتمت صرخ ادلا بختمل سواء **وي** بد
 كذا قلت وهو قوي لاحتماله المليك **فصل في كفاياته**
 حين يكون كندى انتدب بكندى او يحرم ان فعلت كندى فانما يحرم محله

انما الصيام في نذر العمل لا في غيره
 انما الصيام في نذر العمل لا في غيره
 انما الصيام في نذر العمل لا في غيره

ويحرم فيلزم ان اراد الاشارة الوقت **مسئل** ولو قال لنفصم
 كذا تصدقت بكندى فلا صرخ ولا كفاية الا لغرف والوجه ظاهر
مسئل فان قال تصدق او اعطى من غير شرط فكفاية قلت
 فيه نظر فان قرره بشرط صا كفاية كان شئت انتدب فان قال ان
 شئت تصدقت بكندى او يحرم فكفاية في صحتي **م** فان قال ارح ان فعلت
 كندى **وي** فكفاية نذر او عين فان لم ينو شيئا فعنه قلت فان قال
 ان شئت من بعض فقد تصدقت بكندى فصرخ اذ هو في الغرف كقول
 فعلى الله كندى **مسئل** فان قال عاهدت الله او عاهدت
 اليه او عاهدت فقط ان افعل كندى ما عشت فيمين لا نذر الا ان ينو
 اذ هو ملحق على عهد الله فان كان يسم المندوب التأيد وان جعله
 نذرا الزم **مسئل** فان قال علي نذر واقصرت لزمه كفاية لما من
نفس لا شئ عليه لئلا يخبر ومن شئت ما سما فكن لم يفسد
 فان قال علي عين واقصرت فلا شئ ادلا بتعبد اليمين الا بذكر المحلوف
 عليه **فصل** وسطره في لزومه التكليف والاختيار حال اللغو
 واطلاق الصدق كغيره من الحقوق والا سلام اذ هو وجوب شرعي
نفس بل يلزمه الوفاء بعد الاسلام لا من صلح ان يفي ما نذرته
 في الجاهلية من عتكاف ليله **قلت** ان نذر لا ختم **فصل** ويصح
 النذر بالفعل الملقب ولا غنى فلا يعقد نذر صعود السماء وصوم
امس **وي** من نذر بالف حجه لم يعقد لبعده وقد قال صلح لا نذر
 فيما لا يملك ابن ادم قلت وكندى على صلح من نذر بما به حجه وقد مضى
 من عم اكثر من عشرين عاملا **ابن الصباغ** في صوم امس قولان **وي**

ما به دينه ان من الله فالحصول الشرط **ما بان** **ي ك د ش** من لا يتعقد
وكيف لقوله صلى الله عليه وسلم لا بد في معصية وكفارة كفارة من ولم يشروط حكم
الشرط لوقوفه عليه قلت لم يثبت بالمعصية فيمنأ وله الخبز قالوا
حلف **ما** له لا للعتبة لا حلفا كانا فامر صلى الله عليه وسلم بالحضرة وقال لا بد في ما لا
يتبع به وجهه **ما** قلت ان صح الخبز وشبهه ففوي **م ك د ش**
ومن نذر ان يصلي لزمه نذر كعتان اذ هما اقلها **م ك د ش** كعتان الترتل
ما من في الصلوة وان نذر نذر كعتان لزمه نذر كعتان اذ قد يتعين به من الصلوة
بدليل وان بقي مع الركنين اي صلى مع المسلمين **م ك د ش** لاسي اذ الكون
بايقن اوجه غير مشروط بخلاف السجود واذا نذر به لزمه اذ قد لا يشترط
بايقن اوجه كسجود اليك وه فان نذر نذر كعتان لم يتعقد كصوم نصف يوم وقيل
بحد كعتان وكذا صلاه يلى قراه او يركض وضوء وكفى **م ك د ش** **م ك د ش** واذا
عين للصلوة كما مضى بالمتعين ولو اى المساجد الشك ثم اذ هو نذر
بصفة ومالا اصل له في الوجوب **م ك د ش** **م ك د ش** يتعين المسجد الحرام
ان عين لفضله وفي مسجده صلى والا فعي وجها يتعينان للفصل
ولا اذ لا يقصد ان ينسك فان عين الا جاز من التلاوة اجماله الا على
لقوله صلى الله عليه وسلم نذر ان يصلي في سنة المقدس صلها هنا يعني في
مكانه **ما** يتوكل على ان النذر بالمندوب يلزمه وان عين غير التلاوة
لم يلزم الوفاء اتفاقا وان استحب الا ان يصلي في الا فضل كالجوامع
م ك د ش **م ك د ش** فان قال على كعتان ان يشاء الله لزمنا اذ يشاءها فان
قال ان يشاء الله لزمنا اذ يشاءها فان قال ان شاء الله لم يتعقد اذ التقيد
لا يقع مع الشرط المجهول كالبسج حكا في مشيه ابد فصح للمقلع بحصولها

مكتبة
الجامعة
الاسلامية
بدمشق

حال العبد قلت الاقرب وجهه وقوفه على كل شرط كان شفى منى
وكفى **ما** **م ك د ش** **م ك د ش** فان نذر نذر كعتان غدا اجماعت فقتلها فقتلها
ان لا قضاها لزمه **م ك د ش** **م ك د ش** فان نذر نذر كعتان غدا اجماعت فقتلها فقتلها
نذر صوما لزمه يوم اذ هو اقله فان فاته الميعين قضاءه كرمضان **م ك د ش** **م ك د ش**
عين يوما عين **م ك د ش** **م ك د ش** بل يمكن به يوم قبله قلت لا كالصلوة قبل الوقت
فان نذر نذر نصف يوم لم يتعقد ولو نذر نذر كعتان **م ك د ش** **م ك د ش** ومن نذر صوما
في اكثر من يوم لم يلزمه كالمصلي لا يجزي في غير لفصل الطاعات فيه **م ك د ش** **م ك د ش**
كصوم الهدي **م ك د ش** **م ك د ش** ومن نذر صوم سنة مقبلة لزمته كماله الا
رمضان اذ وجب باحباب الله فلا يراجه غيره ولا العيدين والتشريق
للنهي ولا قضا عليه اذ هي مستثناة بحكم الشرع وفي قضا ايام الخيف
وجها ان احتجها يلزمه كالمصلي في رمضان ولعمدة صومها من غيرها
بخلاف العيدين وقيل لا كالعيدين فان اطلق غير هاتين عن راي
وقضا كرمضان فان كان نوى التسابع استأنف اذ جعله مشروطا ولا
اقتطاع العيدين والتشريق واياها الخيف للعبد **م ك د ش** **م ك د ش** فان نذر
سنة غير مقبلة لزمته كماله وكفى ان شاء الله تعالى اياها هله تامه كانت
امنا قصه ونقصي رمضان والعيدين والتشريق اذ وجب سنة في الذمة
فتقبل الى بدل ما تعذر كالمسلم فيه اذ تعذر لزمه بدله حكا في السنة
المقبلة فهو كالمستثنى فان نوى التسابع لزمه ايضا ولا يلزمه قطعا
ما يلزمه قطعا **م ك د ش** **م ك د ش** فان قال هذه السنة وهو في صامها باقيا اذ هو
المعهود فان اوجب كل اثنين لم يلزمه قضا اثنين رمضان اذ وجب
بغير ايجابه في ما وافق العيدين والتشريق بقى كالموافق الخيف ولا اذ

Copy

هو كالمستثنى والآن مع **مسألة** فان نذر الصوم يوم تقديم زبد حوان
اصحهما يتعقد وقيل لا اذ قد يبعد نذر يومه هناك اذ يكون اوله بطوعا
فلا يحزى عن النذر قلت بل يحزى لقوله صلى الله عليه وسلم فان نذر ما اسقطتم
وكذا تطوع يوما نذرا وجب احراه **ي** فان مقدم ليك فلا تنفي لقوات
الشرط وهو قدوم اليوم **ورع** فان نذر صوم مقدم زبد ويوم
يقدم عمر وقد ما في يوم واحد صامه عن السابق وان اتفقا في
ي ويقضي الاخر قلت كلوقد مر في زمان قلت اما لو غير يوما
لسببين صامه عن السابق ولا تنفي للاخر كالمال فان اتفقا في
مسألة فان نذر نفل يوم فوجها **ي** اصحهما يتعقد ويلزم
انما هو كمن جعل القرب مسجدا وعليه علو وقيل بلغوا ذلعه تعهد في
الشرح قلت وهو ان قرب للمذهب كمن سئل النفل وحده **مسألة**
و يتعقد الحجاب البهري اذ صدر من ماله وصاحب محله وقوله صلى
من صام البهري فلا صام محمول على من يصوم العبدن او يصوم
ورع وله ان يطأ في السفر كمن طأ في اذ لا يطأ يوما عبد اكثر
اذ يتعدى الفضا **مسألة** ومن نذر باح لزومه ويتصدق بكامل
الشرط المعين في اصل الفرض اذ ليس باوجب منه فان تعذر نذر
بسته مقينه ولم يحل الشرط فيها سقط النذر فلا قضا **مسألة**
ومن نذر بالمشي الى الحرم او ما داخله لزومه وكمن باحد النسخين
خص ان قال الى بيت الله والكعبة لزما الى الحرم او المسجد الحرام
قوله شي اذن يتعلق النكاح بالكعبة لا غير **قلت** لا يدخل الحرم
ان با حرام فكانه اوجه **ورع** ويلزمه المشي حتى يحل فان

لا التحيز لزمه الهدى اذ امر صلوات عقبه ان يركب ويهدي فان نذر
ان يح ما شيئا مشا من الميقات وان نذر المشي الى بيت الله مشا من
بيته وان نذر ان يركب الى بيت الله مشى فلا بد كلون نذر ان يصلي قاعا
فصلى قاعا فان نذر ان مشى الى بيت الله لا يحا ولا معتبرا فوجها
اصحهما **مسألة** في نذر الحج او عمره اذ قد لزمه باول اللفظ واخره حرج وقيل
لا اذ هو كالمشروط بان لا يكون شيئا فبطل قلت وهو الاقرب
لان نذر اللفظ كالمستثنى **مسألة** فان نذر ان مشى الى بيت الله
ولم يقد الحرام فوجها **ي** اصحهما لا يتعقد اذ المساحد كلها بيوت
وقيل يتعقد اذ السابق الى الفهم **مسألة** ومن اوجب
ن ذرا قبل اي الفصلي لم يلزم اذ لا اصل له في الوجوب ونذر **د**
قلت ومن اوجب المنسوب اوجب **مسألة** ومن نذر بلا عتاف
لزم اذ من شرطه الصوم ولا اصل في الوجوب فان نذر باعكاف يوم
تقدم من نذر تقدم وقد افطر **ي** لزمه الفضلي الاصح كصوم رمضان
قلت وقد مر له خلافه **ي** وان قدم وهو محبوس او من يضرب في
القضائر **مسألة** واذا عين له مسجدا بعين كمن عين للصوم
يوما بخلاف الصلوة اذ ليس من شرطها المسجد ولم يشبه زمان
الصوم **مسألة** ومن نذر ان يهدي واطلق لم يمن الا ما يحزى
افتحه لسبق الفهم اليه ولقوله تعالى استبسر من الهدى وان اذما
ذكرنا **ف** يحزى ما يتمول ولو لم يبيد او من اذيتنا وله لعه بقا الهدى
فلا يح بيضه ويشترى لقوله في خبر الجمع فصا ما اهدى بيضه **قلت**
ممن ان اذ العرف غالب ما ذكرنا **ف** ومن نذر ان يهدي شاء لم يمن

الا المجري في الاصل فانه عيبها تعينت كالزقية المقيمة **مسألة**
 ومن نذر لا فصل بل او استن في تعينت مكانه فان نذر المجري
 ليلاب غير ما لن منه لقوله صلى الله عليه وسلم ان نذر في موضع كذا او في
 بند كذا فان قال علي هدي ولم يعين موضعا فوجهان احدهما ان يحذف
 المحر اذ هو المفهوم وقيل في اي حيز اذ لم يعين **فصل**
 ونذر في المال كونه مضمرا فانه او مباحا لملك
 كالغني اذ هو تملكه ولا يقع لجاهد الا نحو مسجون ولا حيوان غير انسان اذ
 يملك وهو تملكه وقيل يشترط القرية فلا يقع لغني قلنا تملكه وقع
 ولا يقع للفقير فحق ما تضمنه المصنف ولا يقع للفقير الفساق لذلك ويقع
 للذميين وفقرهم لله باخه وكن الاله غنيا عنهم ولو نذر للكنائس وجوه
 لم ينعقد اذ هو مضمرة **مسألة** ولا ينعقد النذر بالمال الا من
 الملك اذ هو في اصل شرعه من به تعلقت بالمال كالوصية قلت والخبر
 بصدقه الذهب **مسألة** بل ينعقد المال كالماله **مسألة** ومن نذر بجميع ماله نقد
 ثلثه **مسألة** بل جميعه ينعقد فيما فيه الركن فحق المفهوم قوله تعالى خذ من
 اموالهم شيئا بل يحسن من الوفا والذكور في المطلق لما مر **مسألة**
نذر بالدين لا ينعقد بل يصدق بغير الركن اذ لم يوجب الله في المال
 سواء كان مائنا **مسألة** والمال بعد الدين وغيره اذ هو عيبها كونه وملك
 لا بعد الدين اذ هو لما كتبه فقط قلت امتنوا **مسألة** ومن
 نذر بعض رقبته مقيمة تعينت ولا يزول ملكه حتى يعق
 كالكفارة او اثلثا او ثلثه لم يلزمه من في يد له عوضها
 لتعينا كون العاقبة خاتما لملكه في العشر فغيره اذ هو حق للفقير

مسألة ومن نذر ان يعق حيوان مقيم اجراه كالسكنجبين بالقبول **مسألة**
 وفيه نظر والا قرب ان لا ينعقد كلونذر ان يعق بالاجري ومن نذر ان يكسب
 المصنف لزم ولو حرر اذ لم يكره المسلم وما استحسنه **مسألة**
 ومتى نذر النذر بالعين المملوكة استرط بقاؤها واستمر الملك الى آخر
 اذ غير وجهان الملك كسلفها ونحوها ملك حديد ولا يوجب صر فيها ولو
 استمر عليها **مسألة** فاما الحيلة ان يحذف عودها والا صر فيها **مسألة**
 ان عادت بالذات لم يجب صر فيها وبغيره **مسألة** فاما من **مسألة** والظاهر من
 هذا خبر ان هذه الحيلة ونحوها في دفع الوجوب لقوله صلى الله عليه وسلم ان
 توتى رخصه كما يجب ان توتى عن يمينه وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 البتس استأجر الواجبات بالرخيل لشرعية **مسألة** ومن قال عليه
 ثلاثون نذر الزمة لكل نذر كما في **مسألة** فاما من **مسألة** ولا تجزى القيمة عن العين
 فان تعينت فالحسن ثم القيمة كالعسر **مسألة** بل تجزى كما مر في
 الركن **مسألة** فاما من **مسألة** ونحوه العين عن ملك الناذر بغير جالذ
 المطلق وحصول الشرطي المشروط لقوله صلى الله عليه وسلم الوفا به **مسألة**
 قبل الصر في عين بين آخرها واخراج القيمة لئلا يمازى الركن **مسألة**
 من كان له دين فذره له ثم انما الغريم لم يصح البتس عليه اذ ان ملكه
 بغير النذر ويصح عند الاخرين ويلزم الناذر بدله كالعين **مسألة**
 ولو قال ان فعلت كذا اجمع ما اكتسبه صدقة فحلت له منه الصدقة به
مسألة وفي كونه من الملك الملك قلت واما من **مسألة** فيها لم يملك
 لصحة تعليقه بالذمة كما نذر قال اوجبت على نفسي الصدقة حين يكون كذا
 نذر المريض يصلو حين يقدر وقوله صلى الله عليه وسلم ان نذر فيما لم يملك ان ادمره

اذا جئت بقول نذرت مال زيد ولو نقل ان ملكته وحوذك **مسألة**
 ولو قال ان لم افعل كذا اخرج ما ارثت من فلان صدقة وحيث عول ما ورتد لم
 الصدق اذ صدق من اهله وصادق محله **مسألة** ولو قال ان رجعت
 عن التوبة فعليك به صوم وصال مع لزمه **مسألة** وسنط الله اذ نذر كتابه لا يخرج
مسألة ومتى نذر النذر فضا منه ميني على الخلاف في الفوت والترجي
 قلت المذهب ان ضمانه حسن ضمان اما نه لم يقع براض كما يلقيه طائفة
 في ملكه **مسألة** ومي عن لم تدحل فن وعده المنفعة الحاد تدفيل
 الحث اتفاق **مسألة** ولا يجوز قبل الصرق **مسألة** تدحل لما من ويدخل ما تباؤله
 العقبة اتفاق **مسألة** والفقرى لغت ولك ومنفعة **مسألة** اذ هو واجب كركن
 والخلاف واحد قلت بل للفرق في ان الناذر للفقر لا يرد من لزمه اتفاق
 من و لئ او غير لا يكون واجبا اذ لم يجب عليه الا بلفظ يقضي من وج ملكه
 فاشبه التملك واذا لزم الا يصح النذر بهن هم او حوذك **مسألة**
 وكل نذر الفقر للعلوي قلت بناء على تعليلنا لا على تعليل **مسألة**
مسألة واذا عين للصوم والصلوة والح زمانا معين اذ قد اشترط
 صحتها فكان له اصل في الوجوب قلت فيا ثمة بالخاصة ونقضي كرضان
مسألة ولا يجوز به المقادير **مسألة** يجوز به كرامة فان عس كما نفقه
 من الخلاف قلت وفي الحج ان عين ما له اصل كالاحرام من بينه تعيين
 والا فلا كما لو قوف في غير عرفه **مسألة** واذا عين للصدقة زمانا
 او زمانا او مكانا لم يصح اذ لا يعلق لها **مسألة** فجزء المبالغة **مسألة**
 بل يتعين قلت اما الصدقة في الحرم فيعين عندنا اذ ذلك اصل في الوجوب
كتاب الصالة هي ما صل من الميامين والنقطة

ما النقطة من المال الحاد وقد يقال يقع القاف والصحيح حكم به الحليل انه
 بالفتح المنتق للكلام كالممن واللقية الطفل الذي يوجد ولا كافل والليطة
 الا نتي **مسألة** والالتصاق لا يجب اذ لا دليل بل برده الا دله
 بين المحرم بقوله صلح ما كره فلما الحزن والتدب للحشية عليها وقد قال
 صلح احبس على حبسك صالته وكفى ولا يجب له بها حكمه العبر والحبس بقوله صلح
 هي لك ولا تحك اوله برب محرم **مسألة** بل يستحب بل من **مسألة** غلب
 الحشية والا فغضب **مسألة** بل يجب بقوله صلح من مال المومن كحرمة دمه
مسألة اذ لا يوجب عند وانا لكن لقوله صلح الصالة حر في النار الصالة
 لا يوجب الا صال **مسألة** اذ لا يوجبها الا لئلا يرها قلت ولا ضمان ان ترك اما
مسألة وما يتسامح بملكه وهو الذي لا يملكه صاحبه لوضاع كتمه او زبنيه
 بلحق بالمالح بحسن حارته حصل لنا رسول الله صلح في العضا والشوط والحمل
 الحزن وكفى **مسألة** والكل من ذي امانة ولا به وكفى ان يلتقطان
 اذ هو انساب بل مال يجب دمه ويصل في نفسه في حال واعتبر كونه محملا
 لذلك **مسألة** ولا يصح من حر في داره بالفتن الولاد هو الا مانه
 وفي الذمي وجان **مسألة** احصها كالحربي وكالا حيا وقيل يقع كاستبداده
 قلت وهو الاقرب للمذهب اذ لا تغتبر الوله به بل لصل تصحها النفا
 القيد ولا العبد له كالنقاط الفاسق **مسألة** وان قلنا بالصححة ان نذر من يدع
 اذ لا امانه وفي الفاسق وجان **مسألة** احصها يصح يكن التقاطه ويصح اذ هو من
 ذروي الكسب ولا يغتبر في يد وقيل لا اذ لا امانه **مسألة** وان التقط غيب
 ممن ضمن اذ لا يعقل نية الرذو الميز كالحاقل **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 لمانية كخطابه وكفى وصي امانه في يد ما الغيب عن غدا الشبه فله انزاعه

اذ هو له **في الوافي** لا دليل عليه ولا به ولا ملك والمدين وتحت كذا
ي وسع من الصبي والمجنون قلت لعنه يعني المميز قال اذ هما من
 اهل الكسب ويترنهما الولي اذ لا امانه والا فممن لغيره ويضمنان ان
 فرط او جنيبا قبل عليه **فصل** واما بالنقط ما حثي فوته من موضع
 دها بجملة المالك لقوله صلته هي كذا ولا حثي اوله والديب وحرم ان لو كثر
 علم لقوله صلته ما كذا وكذا **مسألة** والنقطه من دار الحرب
 غنيمه ان لم يكن مستأمنًا ففحش **قلت** اما الحثي فغيبه **مسألة**
 ويكون صبي العبد الا بن الحفظه وينفق عليه من كسبه ان كان والا فكما للنقطه
مسألة ومن النقطه من حثي الالف واللام في اذلهما ففحشها وان صارت
 خلا فوجها **ي** اصحهما حب التعريف اذ عادتا الى الملك وقيل لا اذ استقط
 حقه وجوب الاتا **فصل** ونذب للامام اتخاذ من بدل للضوال
 كفعل علي عليه السلام **م** يكون فيه طاقات يخرج منها توشها للتعرف ونذب
 د فحشها الى الامام او الحاكم وعلمها من بيت المال **مسألة** ومن اخذ عجز
 بيه الرد لم يضمن ما تلف وان ردها الى حيث كانت ضمن للفرط **ح** لا ولا
 فرط بعد مضيها اما ندوان احدها ليجلها فغاصب وان نواتلها
 بعد بيه الرد **ح** ضمن اذ صارت ممسكا لها لنفسه **ي** لا حتى يتلفها بقلها
 اذ هو حب اليه لا يوجب ضمانا فلو غنم بعد ذلك على الرد فغرف سنه
 كان له تلفها من بعد خلاف الغاصب **مسألة** فان لم ينو الملتقط غلها
 بعد السنه ففي وجوب التعريف وجها **ي** اصحهما حب لقوله كذا عن فحش سنه
 وقيل لا اذ التعريف اما حب للملك **مسألة** واذ اراها اثبات
 هي من سبق باخذها اذ سمع بالاختار دون الزوبه فان قال لا خير تاويلها

فاحدها لنفسه فله وان احدها للام من فك التوكيد بالمباح فان احدها مأمرا
 فلهما **مسألة** فان ضلت فالتقطت انقطع حق الاول **ي** لا كالمختار
مسألة **م** والاشهاد على غاصبها وكما هو وعددها ووزنها
 وحليتها نذب لا وجوب **مسألة** بل يجب لقوله من وجب ضا لاول لفظه
 فليشهد عليها **قلت** ان اذ النذب لكل الحفظ لقوله تعا واشهد واذا
 تباعدت **ي** اذ لم يشهد فلا بأس والاشهاد اوفق **مسألة** **ح** فان لم يسمع
 ولقت بلا يفرط لم يضمن **ح** بل يضمن **قلت** ان لو دعيه وامر مسلم ان يعرف
 الوعا والوكا لثمين **مسألة** ومن النقطه شيان من ضرب الجاهليه في طريق
 مشاوك او قرينه عامر فلفظه والا فغيبه لقوله صلته وما كان منها في خراب
 ففحش وفي الزكاه الحثي **مسألة** ولا يضمن الملتقط اجماعا الا لغيره او جنيبا
 اذ هو امين حيث لم يخذل لغرض نفسه فان حيا او قبط **مسألة** **ح** يضمن **ي** اكثر
 من **مسألة** لقوله صلته فان خاصا حبها الحثي ولم يذكر وجوب المبدل **قلت**
 امر عليا عليه السلام بغير امه الدنيان في الحثي المشهور وخبر كذا محمول على من
 ابن من مفرقه مالا صاحبها **فمنع** وخبر علي عليه السلام بقضي حوان الرد للواصف
 ان طن صديق قد واستهلك النقطه قبل التعريف لكن محل على ان الدنيان جنيبي
 محترم وحوان الرد حول تحت منه اليهود وكذا **مسألة** **ح** وتزد
 لمن بين الما ملك اجماعا **مسألة** **ح** وان وضعتها فقط لم يكن ردها وان
 طن صديقها اذ هو مبدع فلا يقبل قوله **مسألة** **ي** يضمن **ي** بوبكر الزاكي الحثي
 بل كونه العمل بالطن لا عتاده في اكثر الشريعة واذا لا تفيد اليه الا الطن
 قلت الوصف لا يوجب استقاط حق عين **مسألة** **ح** ولا يجب ردها لولا
 اذ ليس رطن يقي شرعي **مسألة** **ح** يضمن **ي** بل يجب كاليه قلنا انضاد

Copying University

في حق الغير فلا يجوز **ف** منع ولا بد ان يصف عفاؤها ووكاها ان
 كانا وحدهما وقد رها ووصفتها كزقني او غليظ او سكر كذا **مسألة**
 وعليه ان ينفق عليها ولو بنسبة الزوج ورجع ما انفق عليها اولئها
 ولو بغير اذن الحاكم **م** **مسألة** لا يادنه **ف** **مسألة** ولا يه على حفظها
 بدليله مطالبته عاصيا بغيرها وقيمته فكذلك انفاقها وله حبسها حتى يمتدني
 ما انفق وتزجها لهما مع يادها ادهى ما ملكه والنفقان غير مضمون
 الا بغيرها **مسألة** ولا فرق بين لفظه الحزم ولا عين اذ لم يقبل
 الدليل **س** لفظه الحزم لا محل للملحق بعد الياس لقوله صلح لا محل لفظه
 الحاج وكفى فلما اذ قبل التعريف وحقق الحزم بالذكر لكن في ضوالة
مسألة وهي كالود بغيره في جوان الوضع في المزد والبداع بكي غدير
 اذ يملكها بالولاية و الود بغيره بالوكالة فلم يحد مخالفته الموكول ووجوب
 الرد عند الاحتاد اذ للملحق فيهما حق بخلاف الود بغيره **مسألة** بل للزوج
 المطالبة بالقيمة ولما ان حق له فيما بخلاف الملحق **فصل** **س** **مسألة**
 التعريف لقوله صلح فيهما والامر للزوج **س** لا كالود بغيره فلما
 الامر **مسألة** ومبته سنة لقوله صلح فيما سنة ولا نه تر مع بها
 احتمالات عقلية عما قاما قوله صلح لا يفي عن فيها حول ثم اتاه فقال
 عن فيها حول حتى عرف ذلك في عواك م محمول على تقصير في كولين الاولين
 او انه اياه من ان في حول واحد لا جامع على انه لا يحب فوق سنة في ع فلو
 عرف شهرين ان ترك شهرين ان ترك ذلك فوجهان **ي** اصحهما ان يجره الا
 متواليه لطاهر الحين وللمسئل المفضود **ف** **مسألة** التعريف يكون لها اكا
 ليلا اذ الدليل ووت عقله الناس وكذا اقا بعد الطهين وندب عقيب الصلوات

والمراد من قوله صلح فيهما والامر للزوج ان يملكها بالولاية

وجتماع الناس في منع ولا يحب شغل اوقاته بل يكفي في اليوم من اومرين
 حيث وحدها من مسجدا او سوق لقوله صلح فيما في البقعة التي وحدها
 فيها ولكن داخل المسجد لما من **ي** ولا يكون انشاء الشعر اذ انشد حنان ولقب
 بن زهير ولم **مسألة** ويعرف في ما محله من ما عت له ماله فان فمحل
 فوجهان **ي** **مسألة** لا يضمن اذ لا يملك بالصفة وقيل يضمن اذ عن ضمها للاخذ
 بالحاكم الذي يوجب النج بالصفة ولما ان حاكم يعمل بالصفة بعد تعريفه بها **مسألة**
مسألة ومع تعريف الملحق او من هو اولامام **مسألة** ويجب التعريف
 بكل الصب وكفى لكون الانشاع به **مسألة** **س** **مسألة** ويعرف بالحقيق سنة
 كالشهر **م** **مسألة** بل ملائمة ايام المشقة بخلاف الانشاع كما بهال السبيع لنا
 قوله صلح عن فيما سنة ولم يقبل قلت الا ولي تحصيله مما من للمخرج **ف** **مسألة**
 وفي تقدير الحقيق اوقات دون ربع دينار لقول **ما** ما كانت بعد التار و
 بطل عنك صلح بقطع في التافه وقدر في القطع في ربع دينار وقيل الدرهم
 فما دونه اذ سماح به **ي** بل الدنيا كخير على عليم فان وحدها كانه حول
 اجماعا لا من عليها لعامة الديارات **مسألة** ولو حصل الياس من ما فيها
 وهو الطن قبل مضي السنة لم يكف في جوان صر فيما المخير **م** **مسألة** كفي اذ هو المقصود
 لنا الحين فان صر فيما قبل الياس ضمن لتعديده ولو ايس بغيره **مسألة**
 واذا اجامالها بعد صر فيما استمر جتها او عوضها اذ هي له في منع فلو صر القيمة
 لم تر تحتم الا لشرطي الاصح **مسألة** **ي** **مسألة** واذا احتسب فتا دها قبل التعر
 باعها باذن الحاكم ان كان في البليق وحفظ الثمن قلت وعرف لاجله فان لم
 يواذن فوجهان **ي** **مسألة** لا يبيع البيع اذ لا ولا **ي** **مسألة** فان عذر البيع فله
 اكلها بنية الضمان حفظا لمال المسلم وتزول قيمتها فبغير امانه فلا يضمنها

ان قلت في هذا التعريف غير تعريف قلت فيه نظر **مسئله** واد
القطر بطا فعل الا ولى من بيعه او حقيقه وبيع الحاكم بعضه بونه الحقيقه بخلاف
الحوان فان بيع بعضه في نفاقه يؤدي الى استغراقه للكرامة **مسئله**
ولا يلحق لنفسه ما تزدد في ابا حنه كما يحرم السيل بما فيه ملك ولومع مباح
ترحمنا للمختر كود هو احوط ولقول صلح دج ما بين ييك فان لم يعلم ان ثم
ملك جاز وكن ما لم يكن كونه مباحا محض **مسئله** وسوا قط الثمار
ان جرت عادة اهلها باباحة ما كان احد لها اذ للعرف بان يتر في مثل ذلك
مسئله ولا يملكها بعد التعريف كالوديعه بل يصرفها بعد الياس
من مالها في فقير او مصلحه اذ هي مال لا مأكله **مسئله** ولا حط لا غباويا
مسئله بل يصرف في الفقير ولو نفس المنتقط لقوله صلح هي كك ولا يصرف
في مصلحه لقوله صلح هي كك او لا حيك او للذبح فقصرها قلنا
وقال في حديث سالك فوضه **مسئله** بل يملكها مضي الحول مع الضمان
ولو عي القوله صلح وال هي كك وخو قلنا اذ مع التعريف بقفه للقياس
مسئله بل يخير بين ملكها وصرفها لقوله صلح والا فتشاكها قلنا
امر صر في اليد **مسئله** يملكها العني بعد التعريف لا الفقير لقوله صلح لا ي
وقد القط ما به ديات عرفها الى قوله والا فاستنفع بها **مسئله** ليس
العله العني **مسئله** يملكها بعد مضي الحول ولا ضمان **مسئله** وظاهر اطلاق
يملكها ابدا وحمله الساده على اوج وجود المالك **مسئله** واختلف
مسئله ما يقع الملك فقيل بمجرد مضي الحول وقيل بالثبته فقط وقيل
بالنطق بعد الحول وقيل بهما وقيل هما مع التصرف **مسئله**
ولا ما الر جوع على العني ما انفقها من بيت المال وله التزك اذ لم

المال المصالح المسلمين ولا يرجع على العني اذ له فيه حق **مسئله** والرايد على
ما سبق في دمه **مسئله** لعل ذلك حيث المليون محصورون **مسئله**
وان لم يقاتلوا الاخذ فيه الحفظ والرد ضمن اذ هو عبد وان فصل
والنقاط اللقيط واللقطه فرض كفايه اذ هو انقاد نفس محترمه وقد قال
عالي ومن احياها الاية وكسوها وكا طعنا المضطر وقول عمري لا يحميه
في لقيطه هو خير وولا كك وعليها نفقته اذ ولا احصائه لا الميراث اذ هو
حر والعصه مشهوره **مسئله** ولا يصح ان يلحقه عبد او مبد او ام
ولا لا اشتغالهم بالرق عن احصائه ولا كافرا اذ لا ولاية له على مسلمة
ولا يلا بقتنه عن الدين ولا يقدر في يد فاسق اذ ليس بميراث ولا يصح ولا
محمون اذ لا ولاية لها وفي المفسر وجهان **مسئله** يصح منعه لا تنقا
بالكسب وقيل لا اذ نفقته من بيت المال قلنا بمجرد النفقة لا يكفي
مسئله وينع من النفقة المبدد بدلا اذ لا يؤمن ان ينفقه كما له **مسئله**
واذا القط من مقرر لم ينقل عنها اذ هي اذها الطهورات وارتق لطفه
وامكن كوالح بر عند وان كان الملقط من الباء به كان نقله الى المصن
لما قرت وفي اقران مع اهل الحيا المستقلين وجهان اصحهما لا يقدر لما
لمحقه من المشقة وقيل بل يقدر اذ هو الواحد فان وحده في قرية لم ينقل
الى المصن لرجوى طهورت نسب في القرية وفي وجوب الا شهاد وجهان
كسب هنا لا في النقطة اذ حوط النسب اكد في الشرع بل ليد شرع والاشهاد
في النكاح لا البيع ومن اوجه في النقطة اوجه هنا فصل **مسئله**
القاط ان الحولين وخو المحشيه عليه حيث لا كافل له فان وحده بعد

الا مستقنا من الخصا به فوجها تليق حتى يبلغ اذ لا يوم من ضياعه
 ولا اذ صا نه مستقلا فاما البالغ فليس لقيظا اذ لا يحتمل عليه مسئلة
 ونفق اللقيظ وخص من ماله ان كان ويا من المحاكم اذ لا ولاية للملحظ
 على ماله بل على حضانتة وحفظه قلت وكذا النافقة من ماله الذي وجد
 معه اذ ليس بابلغ منه مسئلة فان لم يكن له مال ففي بيت المال ليعمل
 بعد استئذنه الصما به فان تعطل بيت المال وعلى المستسكن كالمضطر
فروع ولهم الرجوع كقرض المضطر لا لوجوبه عليهم لقوله صلى الله عليه وسلم الفقرا
 عالة الا غنيا وكفى الميت الفقير ونفقة المحسن وان امتنع المحسن المستن
 فانهم كزكهم صلاه الجمان مع فان انكس له مال بعد الانفاق رجع عليه قلت
 ابا قال ان موته من ماله مسئلة والصغير كالنفس اذ ان توتى
 له ويوفى عليه ومن صح بملكه صح ثبوت بدعيها وحده على اللقيظ او
 معه من ليس او فرائش او ستر او دراهم والبدل عليه لا اليه من حقه
 فاما الذي يقرب من مال او يهبه فوجها **اصحها** لا بد له عليه
 اذ ليست حصة لعدم اتصاله ولا حكمه اذ لا يصلح الصغير خاقطا لما
 عند بخلاف الكبير فهو كالمستقل لصحة من اعانه **فصل** والاسلام
 يعرف من البالغ بالسها دين لقوله صلى الله عليه وسلم ان اقاتل الناس الكفر
فجميعا له ولا يصح اسلام الصبي لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل من ثلثة اي
 التكليف ومنه الاسلام **في المدة** **وسرى** بل يصح مطلقا ان وصف
 الاسلام اذ لا يمكنه الا بعد كمال عقله **في العرلى** **سبح** باطنا بخوار كمال عقله
 سوى عقله علوما او بنية مخصوصة لا طاهر الزرع التكليف

الشرعي قلت وهو فوف اذ يري لبعض المراهقين من التمييز ما
 ليس لبعض الكهول مسئلة والصبي مسلم باسلام الاب لا حتى
 حكمه عليه لقوله تعالى الحق يا لهم دين يا لهم **مسئلة** وكذا اهلهم
 باسلام امه وان كفر اذ هي احد الابوين وكون الاسلام يغلو
 فحعلنا الحكم لها وحكم للملتبس بالدار والجمان ومكة والبصرة والكوفة
 واليمن اسك مبه والزوم والرجح والإفراج ونحوها كفرية فيحكم
 للملحظ بالدار مال مقرر في نفسه ومافيه الكفارة بالحريه فدار اسلام
 لمضى حكمه فيها وما كثر فيه الكفارة من ارض المسلمين كطرس سوس
 وارض المقدس وبعد اذ حكم للملحظ بالدين بالاسلام ان بقي
 فيها مسئلة والا فوجها **اصحها** مسلم اذ اصلها دار اسلام **مسئلة**
مسئلة والمسي في الاسلام كالسبي ان لم يكن معه ابواه والا
 فله حكمهما او احدهما كما في **مسئلة** لا يبيع السبي اذ يد يد ملك قلت
 بل الا قرب للمذهب فولي **مسئلة** اذ العقله الناسي والاتباع **فصل**
 واللقيط من دار الاسلام حر اذ هو الطاهر ولقوله **هو حر**
 واقرب الصما به وما في يده فله ونقاد به القيد او في الحر وجها
 يقاد اذ الطاهر الحر به ولا بد بحب اليه اذ قد مر ولي الدم شبهه
 وقيل يلزم الاقل من اليه او لقيمه لا جمال الرزق **مسئلة**
 ومن اذ غارة سمعت دعواه وقيل قوله لا حتماله **العرلى** لا الاجت
 اليد له عليه قلنا هو كزكوب ملقا في طريق قلت وفيه نظر اذ الطاهر
 الحدية فرع فان بين انه ملحقه وان امته برجلين او رجل وامرأتين
 قبلت وان شهدوا باليد ولم يلق لم يقبل دعواه الملك اذ يد يد القاد

لا يد ملك ولا غيره قبلت وحلف على الملك اذ اليه هنا دلاله الملك
ي ويحتمل ان لا يقبل مبنه اذ الظاهر الحزبه قلت والاول
هو الصحيح **مسئله** فان اقر بالزرق بعد بلوغه مع اذ صدر من
اهله وصادق محله **بعض** لا اذ لو نطق بكلمه الكفر لم يكشف
عن كفره من قبل بل من تد **قلت** الحزبه غير متطوع بها بخلاف
الاسلام فان ادعا الحزبه ثم اقر بالزرق فوجهان لا يقبل اذ قد
ثبت باقر ان حق به وهي العبادات المتوجهه على الحزب فلا يبرطه
اقرار بالزرق **ي** بل يقبل وفيه نظر **فرع** ولو اقر بالزرق ولم يقر
فرجه فاقول لا خير يقبل فوجهان **ي** **صحيح** لا يقبل اذ قد ثبت حزينه
ببر الاول اذ اقر انه للاول يتضمن نفى ملك غير فبعيت الحزبه
وقيل يقبل كذا اقر بان لا يحسن فرجهان اقر بها لا خير **مسئله**
فرع ولو سبق منه نصر في الحزب من هبه او بيع او غيرهما لم يمنع
الاقر ان يقر بالزرق بعد ذلك والوجه ظاهر **مسئله** فان
ادعا الملقط انه ابنه قيل قوله **ك** ليس له ان يحد ولده وملكه
غيره الا ان يكون ممن لا يقتل اولا ذمه جاز له الا لقاطنقا ولا
قلت اقر ان صدر من اهله وصادق محله لكن تدب للمحاكم تحت
الملقط من ابن صان الميه لئلا يفقد السنه لاجل التزبيه وارادعا
غيره ووصفه قبل وودفع اليه **مسئله** فان ولو ادعا الملقط بنوه
لقبطه قيل وكفه كالحزب وقيل لا اذ فيه ابطال حق السيد من الولد
حيث يعقده ثم يموت والابن الملقط باق **قلت** يجوز فلا يمنع كغيره
من الاحكام **مسئله** فان ادعا كافر بنوه لقططه يحقه نسبه لصحة

اقراره **مس** لا يناديه الى الحكم بكفره والظاهر الاسلام **قلت** لا
يؤدي الى ذلك **فرع** واذا الحق نسبه لم يحقه في الدين لقبه الحكم
باسلامه لا جل البان وقيل بل يحقه كلو ثبت بالبينه **فرع** واذا الحق
بالكفر لم يردفع اليه الى بلوغه ثم يحكم بما نطق به **مسئله** واذا ادفعته
امراه كخفافه الاب ولا يلحق بنوجها ولا يسيد بها باقرانها واذا كانت
مملوكه لم يردف اذ لا فصل فيما يرضى الصبي وقيل لا يلحق من وجه وام
الولد لا تستلزمه نحو والروح والسيد **ي** بل لا يقبل لا مكان البينه منها
بخلاف الرجل كمن ادعت وقوع شرط الطلاق ممكن البينه **قلت**
وقد لا يمكنها **مسئله** فان تد بعد المدة عون له واستوى الحق
جميعا وان كثر فادلا مانع **مس** **مس** لا يلحق الا بواحدة
وترجع الى القافه قوم يعرفون الابان والمساكنه اذ هي طريق شرعي
لا ششاش **مس** يقول المدعي في اسامه ونكاحه **مس** فابا
في جليل ادعياء ولد افعال اشتركا فيه **قلت** اما لاف لا مولا فلا
ومعارض بقوله صلح الولد للفراس وباع اهل البيت على خلافه
فان صح فاستبشاه لموافقه الحق لا يكون قول المدعي محه وفعل
مس ليس محه او طاس **فرع** فان سبق احب المدعيين بالبدعوا استقر
نسبه منه فلا حق للمناحق **مس** فان وصفه احدهما دون
الاخر فهو احق به اذ الوصف اماره صدقه كالبينه **مس** لا حكم للوصف
فيعمل بالقافه ولو انفرد كل واحد بالبدعوا قبل وكذا مع الوصف
قلت لم يستويا هنا فاقترقا **مسئله** والمسلم اولى اذ تنفيذ
قوة الاسلام والحق اولا من العبد كذلك ولا اولويه للمطهي ولا للمؤمن

لم يكل اكله الا ان يشاهد الا تناه و لم يحقه فورا فكل ما في
 مقيل ولا يجوزها من غيره ولا انه مات بعين ما لقوله صلح اذا
 وجدك شتمك و علمت انك قتلتك وكل فاعتبر العلم **الاول**
 اذا وجد النهم او الغصه حل اذا الطاهر الهام من كلبه وان موته
 منها ان وجد قبل مضي اليوم الذي صابه حل لا بعده اذا
 الطاهر موته تخلف الفه لنا قوله صلح و علمت انك قتلتك فاعتبر
 العلم **مسألة** واذا ارسله صبي او صبيون فوجها انصحهما
 حل كذا كنهما ولين القصد قد وقع وقيل لا اذا ليسا من اصل
 القصد فصارا كالمترسل بنفسه وفي الاقوال وجها انصحهما حل
 كذا كنه **مسألة** وفي قتل موضع عصه الكلب وجها
 انك هب بحب ليجاشته لا لقوله تعالى فكلوا مما امسكن ولم يقتل
 ولنا استغنا بتعريف نجاشته الكلب من قبل ويقدر العسلات
 كما من **مسألة** وحل ما صيد بالكل الغصه وعليه الاجرة
 كغضب المديته **والاكثر** وضح الاصطلاح بجوارح الطير
 لعموم قوله من الجوارح **ثم سمى مدحج مدحج** لا لقوله تعالى
 مكلين لنا سئل صلح عن صيد الباري فقال كل مما امسك
 عليك وكوه **وهو وعد ما صم** وكثر ما قتلته الا مثل
 بحر يرب غيب المذكي الا ليد ولد اذ لا يفتك التعليم فلا
 يفت للزح ولا يغيب ولا من واذا التعليم انما يكون بالضرب
 ولا يتنا فيهما **مسألة** عراله ضحك وحل ما قتل كالكب ولقوله
 صلح كل مما امسك عليك وكوه **ولت** الحلاف في السمعي في

فبولها التعليم فان قبلت اتفقوا وان امتنع اتفقوا والا قرب
 فبولها بعه لا كله فبرح الحظن **مسألة** وما اذكر وفيه
 حياه مستقر بحيث يموت ان يعيش يوما او يومين حل بالتكبير
 مطلقا لا غير مستقر كالذي قطعت اوجاجه او بقى على قلبه او
 نثر خشوه فله حكم الميتة وان اذكرت فيه حياه اذ غير المستقر
 كغيب مها فان كان صيد كلب او فهد حل ونذبت نذكته احتياطا
 وفي الطير الخلاف ولت المذهب الذي في الزمان الذي يحل
 معه المذكيه ما من **فصل** وكوه الصيد بالزبي وكوه لقوله صلح
 ما دنت عليك فوسك فكل الحبر وكوه **مسألة** ولو اصاب طيرا
 في الهوى مات فيه او في الارض حل **مسألة** ان مات بعد وقوعه لم يحل
 ولنا لم يقتل الحبر فان وقع على شجر ثم نجا او في ما خرمه الا ان
 يعلم ان الحبر اخذ قائله بنفسها لقوله صلح فان وقع في ما فلا ما حل
 الحبر **ولت** المذهب انه ان علم او ظن ان موته بالحبر لم يحل والا
 فلا **مسألة** واذا اصاب صبي او لم ينقه النفوس فنفق فاصطاد
 اخر اسحقه وان منعه الاول عن النفوس الذي ينبغي مثله في العاده
 فله ولو سبقه بالخذ غير وان رماه انسان فهو لمن اثن شبهه وان
 تاخر فان اثن اقلهما فان اذفا كل منهما انه اثبت نفقه الاخر
 اكله لا نفقا قهرا على الله قتل بعد اثباته والواجب بعد اثبات المذكيه
 في محلها ومخالفتان لا حل القيه او الارش **مسألة** ولو كان مما يمنع
 بطله ما عدا حياحه اخرى كالحمل والبدن اج واصاب احدهما الرجل
 والاخر الجناح فوجها **مسألة** انصحهما يكون للمتاخر اذ هو الذي منعه

تصيد وتغيب كلوا طبق عليه ففقهه او توخل في ارضه اذ صارت
كشبكة **فرع** وما وقع في شبكه وانقلت قبل لبثه قدرا
يمكن ان الشبكه اخذ فهو ملحق به اذ لا يملكه باب الشبكه
الا بما ذكرنا **مسألة** ومن وجد طيرا او طيرا احتمليا فلقطه
اذا اخل به ماء الملك ولم يزل بالنعور وكذا لو وجد في القفر
ما اكله في النوحش كالبجاج **مسألة** واذا اخل الصياد المملوك
بالبيع لم يحرم الصيد كن صيده التيس بفسا فبي محصورات فان التيس
لمحصور حرم المحصورون الا على المالك فان التيس مملوك غير محصور
بياع غير محصور فوجهان محل اذ في الامتناع صغوبه ولا يستويان
في عدم الحظر **مسألة** ومن ملك صيدا في مائة عشر في حله
ما يقضه دنهما محرجه اخر كذلك ثم مات الصياد منها جميعا لم
كل واحد منهما دنهما اثنان وخمسة من قيمته عند الجبايين **هـ**
فصل وحل من العزى ما احدث حيا او ميتا بتصيد ادمي او جزري
الما او قد فدا ونصوبه لقوله صلح هو محل ميتة وقوله صلح ما العزى
او جزري عنه **مسألة** وحرم ميتة ميتة وهو ما حرم شبيهه في الدين
كالعزى والماء ما هي والشحفاء **مسألة** ان سمران لا لعموم احل لكم
صيد البحر **فصل** اخصصها القياس **فصل** لا محل الا السمك وحيوان البحر
والطيور **فصل** قد جمع عنه اذ اكلت شريد رسول الله صلح القيس
وهي دابة من البحر وتزود وامها وما عاش في البحر كالطغادع والكر
حرم **مسألة** ولا يحرم ما اصطاده كافر اذ هو ميتة وميتة
البحر حلال الا ما خصه دليل **ن** يحرم لقوله احل لكم والحيوانات

وكصيد البر **فصل** ما من **مسألة** راييت شيعين من الصماني ياكلون
صيد المحوش البحر **مسألة** لا ياتن بصيد المحوش **على** يكن فقط لا بعد
مخالفة محرمه لا جماع **مسألة** **عنه** **ن** يحرم الطافي وهو ما مات
بغير ما من لقوله صلح وما وجد من طافيا ولا تاكلون البحر وحيوان
مسألة بل محل لعموم احل لكم هو محل ميتة قلنا اخرنا اخر
وانح لقوله صلح عليه وهو اعلم قالوا كلومات بحر الما او نصوبه
فصل اخصصها البحر **مسألة** **هـ** **ن** يحرم ما قتله حيوان غير ادمي
اذا هو كالطافي في مفهوم قوله صلح ما اصطاد من فكلوه **مسألة** **ن**
بل محل اذ لا يخرج عن عموم تحليل ميتة الا ما خصه دليل ولا دليل
ولو لم يبق الا بقضه قلنا اشبه الطافي بعد الصيد **مسألة** **ن**
ومن احدث خطير محل اصطياده منها الا ما مات فيها لا بالنصوب كالطافي
والموت بالان دحام لا يقضي البحر **مسألة** اذ هو مستحب لثبب المتصيد
محل في البحر **مسألة** **ن** اذا احدث احد يد يقض شتمه فوجهان
مسألة محل محل ميتة البحر وقيل لا لقوله صلح ما ادين من الحي فهو ميت
قلنا ميتة البحر حلال الا ما خصه دليل **مسألة** **ن** اذا وجد سمكه
ميتة في رطل شتمه حل اكله كونه في يد الصايد والقايد في الرست
حيوانه نطق **فصل** **الدع** يشترط في الداح الا سلا
لقوله الا ما ذكركم والخطاب للمسلمين ولا جماع في غير الكتابيين
الا عن **نور** فيجوز ذممة كل كافر ورجح بالا جماع **مسألة** **ن**
مسألة **ن** يحرم ذبيحة الكافر العناني كالوثني **مسألة** **ن** بل محل لقوله
وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم **فصل** الا اذا الطعام لا اللحم فحرم

كالتوحي اذا اعله الكفر ولا يصح في الاله مسئله ويصح ذبحه المله
 ولو خالف العموم باليد ولا من سلم باكل ذبحه حازه الكفر
 وكفى مسئله وكذا المن اهل المسلم وتكره لعله موضع الدركه
 ويحزي من المجنون والسكان والاخرى والاعنى والعبد الابن
 والا غلف العموم الدليل **مسئله** ويحزي من القاسق للعموم
 وكما المناجحه **مسئله** لا كالكافر **مسئله** لا حكم الاسلام
 فاقتر **مسئله** والظالمون سوى في الحكم **مسئله** المناجحه
 العمومهم لا القرب وهم يمتدوا وتوح وبنوا اويل اذ تنصروا بعد
 التنبيل لا من الاصل **مسئله** والرجل اولى ثمة المن اه نمر الضبي
 ثم المجنون ثم السكران ثم الكفائي **مسئله** والنسخ مشروع فيما
 عدى المبتدئين والسنة تحزن الابل والنسخ لغريها فان خالف احدى
المسعودي بل يحزن الابل ويحزن في البقر والغنم **مسئله** لا يحزي
 في الابل الا المحزن والا حرمت وعنه ان حرمت البقرة اجل الشاة والظبي
 لنا قوله تعا فصل لربك وانحر وقوله ان تدحوا بقره فاحار الذبح
 والنحر **مسئله** ويحزي من القنآن فري الا وداح قبل
 موته لقوله سلم ما اهن الدم وفريت الا وداح وكل ويكره لمخالفة
 المشروع وجعل له منه محمول على من فعله اسحقا فالسنة وكلفت
مسئله لا يحل اكله لعارض الخطر والا باحه قلبا لا تغارض مع
 علمه بفري الا وداح قبل الموت **مسئله** والسميه شرط لقوله
 ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ويحزي يسما الله يسما
 الواحد الله في الله كبر ويحزي لقوله واذا ذكروا اسم الله ولم

يحضرون ولا يحزي البعائتو الله اعرف اذ العصب به الطلب لا الدكر
 فان نسخ او صلح او محمد فوجان يحزي لان كره استمائه ولا اذ ليس
 يتسميه بل توحيد وبيع وحمد وقد من الحلاف في حكمها **مسئله**
 ووقمها عند الاضماغ ويحزي متقدمه بيبير كتكبيره الا فتاح **مسئله**
 بل كاليه وسطها ما بعد اعرافا فجاد **مسئله** ويحزي كل ذي
 حد من حد يد او حجر او شظا اولا يبطه وهي القصب الحاد لا السن
 والظفر والعظم اذ ساله الراعي عن النسخ بالسن والظفر والعظم
 فقال لا الخبز وسيل عن الليظه فقال ما اهن الدم الخبز ويحزي بالفا
 الحاد للعموم هذا الخبز **مسئله** ولا يحزي السن وظفر وعظم لهما من
مسئله يحزي للعموم ما اهن الدم **مسئله** يحزي المنفصل لا المتصل لنا
 عموم الهى فرع فاما بهيه سلم عن دبح الشظا فمحمول على الذي
 يحل به الكوارق على طهر البقيش وهو منقول الشظا الحاد **مسئله**
 ويحزي بالحاد من القصب ويحزم من البقيش للعموم ما اهن الدم
مسئله لا ولا وجه له **مسئله** ولو ايان الراس يضرب به له محاد حل لما من
مسئله لا قول لنا قول على عليه تلك ذكاه شرعيه
 ولم يخالف وكان **مسئله** ولم يخالف **مسئله** ونذير الاستعمال لفعله سلم
مسئله استنبال القبلة بالنجاسة لشرها لنا فعله سلم فرع فان
 فسيه حلت اجماعا وان بعد واستخف حرمت الكفر ولا يحزي
 بنت المقدس نسخ استقباله ويحل كفره فرع والاستقبال لاجل الموت
 فلو دبحه غير متقبل ولم يذبح الموت كفى في لاجل الذبح ولو
 احرز في بعد لم يضر **مسئله** ونذير تحزن الابل وهي قائمه

مفقوله لن وابيه **عم** فتعزى الخبر به او المتكبر في ثقل الخبر وهي اعلا
الصدرة واسل العنق ويجري دح المتحر حتى يقطع الوداج والمري
والخلقوم وان لم يغزى والسنة في الغم والبقر الاضجاع ووضع
الرجل على صفاتها لفعله صلم فان تحرها جان خبر جارا فتحسب
البقر عن سبعة وان دح الابد كاليفرجل الاع **ك** **قلت** الفضل
قطع الوداج مسئله وموضع النخ اسفل مجامع الحيين
وهو اخر العنق والعنق كله موضع النخ اعلاه واسفله واسفله
وموضع الخبر صله فكذلكه في غير الاضجاع ولقوله صلم الدكاه
في الخلق واللبه **وهن م ط ع** ولا بد فلهن قطع ان يعه الخلقوم
والمري والخلقوم وان لم الوداج **س** والا لم يخل لقوله صلم اذا
انضرت الدم وقربت الوداج ان اذ الان يعه اذ ليس الوداج حين
دح بل يحزى بكته منها اذ حكم الاكثر حكم الكل **س** بل يحزى
المري والخلقوم اذ يحصل به ذهاب الحيوة فورا وهو المقصود
واذ قد تبطل الحيوة مع قطع الوداج حين **قلت** لا تسلم شليا
فلطامن الخبر **س** قال صلم الدكاه في الخلق واللبه **قلت** ان
موضع النخ وفصل بقوله وقربت الوداج **مسئلة** **ط ي** ولا يضر
بقا الشين من كل عرق للحصول الا مشال بقري اكثر **قلت**
وهودون الثلث لقوله صلم والثلث كثير واجاز والوصيه مادون
الداعي هو اذا بقى من النصف من كل واحد احزى اذ حكم الاكثر
حكم الكل **قلت** للشي سيرا **فمعاب** **ك** لا يعنى من سى لسانه
مسلم ولكن التمع قبل الموت لنبي عم ولم يخالف ولما فيه

من العذيب وقد قال صلم فاحسنوا الذبيحة الخبر وكذا السليخ
قبل الموت والى قطع لقوله صلم لا تعجلوا الا نفس الخبر فان قول خالف
السنة وقلت **مسئلة** **الشعبي** **ق** وما بعد ذلك خبر
او وقوع في بيت فبالر مع وكما ولو في مقتل غير موضع النخ
ع **س** لا الا في محل الدكاه لقوله صلم الذكاه ما كان في
الخلق واللبه لنا قوله صلم ان لمك الهام لها او ابد الخبر وكما
ولقوله صلم في الواقع في البيت واسك لو طعنته في فخذ لا جرك
مسئلة **س** والنطية والموقوده والمترديه والمسوعة وبند
المرص اذا ادرت وفيا حيوة فذكت قلت الا ما ابانه الشيخ
منها وبكفي تحريك ذنبها او عضو منها او طرفه بعينه اذ هي اماره
حياتها وقد قال **س** وما اكل السبع الا ما ذكيت **ان** **ح**
قطع الهالا بعين حرمته **يعنى** ما ادرت وفيه حيوة مستقر
بكت الحوت ان بعين يوما او يومين خل بالذكاه مطلقا لا عين
المستقر كالذي قطعت اوداجه او زقر على قلبه او نثر خشوه
لحيوة موته بذلك لا بالذكاه فيستغفر من الخطر والا باخه **قلت**
وهو قوي لولا عموم الابه وخبر الجارية التي ذكت بحر وقد
من **قلت** ولعل الكلام في ذهاب الحيوة كلام قوي هذا
القول وحركة الذنب لا تبدل على حيوة تحركه اليد المبانه ولها
قال **س** ان كان بعين يوما او خل وان كانت حركته كحركة المذبوح
لم يخل **فزع** فان قطع السبع اوداجها او ابانها فقل يدك
في غير موضع النخ كما وقع في البيت **قلت** وعلى ما نصحناه

فوقه وقت اقرب من قبله **ط** بل وقتها طلوع شمس يوم النحر
 مطلقا **ل** امام **ي** وتعلقها مضي وقت الصلوة والخطبة اعم من
 التعليق بقلها فكان اولى **قلت** بل الاولى تعلقها بالقول لان
 كثرى قبله كما سيأتي **مسلم** واخر وقتها غروب شمس **النحر**
 اذ روي عن علي عليه وهو توقيف **س** بل غروب شمس الرابع لقوله
 صلتم كل ايام النحر في ذلك وقتها بعد من الصلوة قبل على
 نسيجه **وسرع** وكثرى الذبح في ليل ايام النحر كما نهاها
 الا ليله الا ول **و** الرابع **ق** كثرى ليل ليلتها فيه وكثرى **مد**
 كثرى **قلت** لا وجه له **وسرع** فان كان في المصن امام لم يكرى الا
 بعد انصرافه من الصلوة لما مد وان لم يكن امام فتعد صلاه المصلي
 فان كان معن وانما كالتنفس او ممتد في فوجها نضحي بعد وضوح
 في يوم النحر اذ لا وجه له **ي** والا مع السطام مضي وقت الصلوة
 اذ لم يضح الا بعد ما فهو وقتها قلت الا قرب المذهب ان وقتها
 لمن لا تلتزمها الصلوة كما يحضر من فجر النحر لن وايه زيد بن علي عن
 ابيه عن حماد عن علي عليه ايام النحر ثلاثة ايام يوم العاشر من ذي الحجة
 وثمان بعده وروي عن **ع** و **و** و **و** وهو توقيف والظاهر
 انه من فجر اول يوم فاحرى المعدون اذ لا وجه لا يتطرق لما كانت
 الغلة في فيه صلتم عن قد علم اليك يشغل الناسك بها عن المحض وهو
 شتان ومن تلتزمه وفعل من عقبها لفعله صلتم فان من ذكر الزوال
 انتطرت النحر ووقت الصلوة بالحمله يجوز ان يصلي قبل ان
 احلف وقت الشربين فاحرها واما بالحق **مسلم**

ونذبت لمن استعمل الحج متمكنا من الاضحية الا حلق ولا تقص حتى
 نضحي **ك** لا لنا قوله فلا يمتس شيئا من شعر ولا يشتر حتى نضحي **مد**
 بل كثر من النحر لنا قول **ع** ولا يمتس عليه شي احله الله حتى ينحر النحر
 وكما لطيف واللباس **مسلم** ونذبت توليه وفعله في الجاه
 لفعله صلتم وامره فانه ان يلبس دح فحياها فان وكل غيره جان
 اذ كثر على عليه نعم هداياه صلتم ونذبت الخطوة لقوله صلتم
 قومي الى منيكتك فاشهد بها النحر ولا يستحب الا صلها لقوله صلتم
 الا لا بدح فحياها كما ان طاهر واذا وجهها القبلة قال وجهي الى
 وانا من المسلمين لفعله صلتم وفي كيفية توجهها وجهان **ق** احكما
 بوجه منكما الى القبلة وان لم يكن طهرها الى دين الكعبة وقيل
 لا بد من ترك ليكمل الاستقبال **مسلم** ولستحب الصلوة عليه
 صلتم عند الذكية لقوله تعالى وت فعاك ذكرك اي لا اذكر ولا
 وتذكر معي **ك** بل يكن لقوله صلتم موطن لا اذكر فيها وان ذكر ايسر
 عند الاكل وعند الحام **قلت** اذ النحر خفيض في ترك ذكر وفي
 الحائض اذها خالت اثر فيه وذكر الله تعالى كذا ولم ينحرف فيه فان
 ذكر مع ذكر الله فافضل ونذبت ان يقول اللهم تقبل من فلان
 وان تكبر مع التسمية لقوله صلتم بسم الله والله اكبر وان ياكل
 من صمخته لقوله صلتم **المسعودي** حزين لا مندوب وقيل ولا بد لقوله
 نكحوا ما قبلت اكلوا لقوله وكلوا واشربوا **مسلم** ونذبت ان
 يصعد في البقي **ق** وهو من مقيدين لقوله تعالى والنذبت
 جعلناكم ونذبت العبد من فقيل البصم لقوله نكحوا ما قبلت والفقير

انما هو في النحر من غير ان يلبس من غير ان يلبس من غير ان يلبس

القانع وهو الذي لا يسأل والمفتن وهو السائل فجعلها ثلاثا وفي
 حوزا كل جمعها وجهان **ي** ضمهما لا يجوز إذ سبيل به القرية وهو المقتدر
 وقيل بحوز والقرية تغلف باهراق الدم فإن فعل لم يضمن شيئا إذ
 دليل **ف**لت وفي كلام **ي** نظر مع القول بأنها سنة **مسألة** ونذب
 أرها في الشرع والجماع عليها اليسر القطع لقوله صلح فاحسنوا الذخ
ي ولا وجه لكتما عن البهيمه إذ لم يرد فيه اثر ولا غفل لها
 الفرق بين المدييه وغيرها وعقل الابل وقتد من القير والغمر ثلاثة
 قوايم ونسقى واحد لتركض بها وما لعقله صلح ونذب تطيب النفس
 عند الذخ لقوله صلح ضحوا وطيبوا بها نفوسكم الخبز والمزاه والرحل
 والمقيم والمناظر سوى في نذبها منهم إذ لم يقصد البليد **مسألة**
نس وتضيق أضحية بالشري بينهما كما تفقد الصوم بالنسبة **مسألة**
 كهذه أضحية أو نحوها ذهوانه ملك فاعتبر النطق كالوقوف **مسألة**
 والذخ مقادير صلح هذه وأشقر ولم يكف النية عن الاشتغال **ف**لت
 امر صلح حكيم من حرمان بشر الأضحية ولم ينقل عنه قول بقدر الشري قالوا
 الشري يوجب الملك وكيف نصيرها أضحية وهي إله ملك **ف**لت
 صارت أضحية بالنسبة لا لمجرد الشري **مسألة** وإذا أوجب شاه مقبته
 قضت أيام النحر ولم يكن لها سقوط بخبرها وتصدى بها وإن دبحها بصدق
 بها ونقدت بقضائها بالذخ لقوله **عليه** السلام أيام النحر ثلاثة وعيامه موقته
 لا يتطوع بشئها في غير وقتها فسقط بفوات الوقت كالزبي والوقوف
الزبي **في** من النحر أحد مقصودي الأضحية ولم يسقط بفوات الوقت
 كغيرها **ف**لت الفرق غير موقت بحال في النحر فأقرقا **مسألة**

مسألة ولا يخرج عن ملكه بالشري بغيرها لا شره عليه عليه السلام
في هذا به **س** بل يخرج كالعتق **ق** لا يباع على أنه قد لفظ إذا لا تكفي
النية عنده وذلك مسلم بعد اللفظ **مسألة** وما اشترى بغيرها
وفات أو تعيب بلى بغير طالع يلزم الدل إذا ليس بواجب **س** بل يلزم
الموت **قلت** بناء على أصله في إيجابها وقد من إبطاله **و**
فإن شره صغير أو كبيراً صاناً أصحبه بشرط بلوغه شيئاً فعمل وإذا عيب
قبل ذلك لم يخرج إلا جراً وفيه نظر **مسألة** وإن عيبها فمقتضاها
يوم التلقا كتاب المثلقات **س** بل أو قر القيمين إذا فيها وإحيات
مقصود أن إراقه الدم ويفرق اللحم وكل منها قيمة فلو رما
بين قيمتهما صحيحاً ومنه بى حقه لتقويته نية العتق وهو مقصود بل
أنه لو اشترى لها وقر قد لم يحز **ق** لا إذا الرمد قيمتها صحيحاً فقد
دخل إلا غلظ **مسألة** وينعما ولدها في الوجوب لقول علي
عليه السلام فاعتقها أو ولدها أو كالعتق وكقوله لا إذا لم يعلق القرينة إلا
بالأم لكن يستحب لها ما من **مسألة** ولا يقتنع قبل العتق
بها ولا بفوايدها إذا ينعمها ك الولد عند بانيش **س** أمر على عليه السلام
لبنها وهو توقيف **قلت** حيث تزك بغيرها أو لم يجد مسكيناً معها
بني الإزالة **مسألة** وإذا أدعت بغيره أنه لم يخرجه لفقدها ليه
ولا عمل إلا بنيه وعلما قيمتها **قلت** إن استهلكته وألا فلا ريب
س بعض أصحابنا بل يحز في مطلقاً الخرج ملكه بالشري ولكن
يلزمه أن شر الدخ إذا هو مقصود **س** لا يحز في كأمه وعلى المصطفى بدلهما
أخرجت عن كونهما أصحبه **س** يحز في استحقاقها فقط إذا الدخ في حكم

ادع عن الحسين بن شاه **قلت** وهو المذهب والواقف
عا امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله في اقوى **قلت** معارض
 بقوله صلى الله عليه وآله حين سئل عما اذا كان يوم الساعة يدح كبشا الخبز
قلت وفيه نظر اذا المطلق يحمل على المقيد **مسلم** وندح
 في السابع **ي** فلا يحز في قلبه ولا يعين **اجماع** العقلة في الحسيني قلت
 في دعوى الاجماع نظن ويؤكد بعض ويصرف بعض يسمى الملو
 ويخلق وينصب في يومين شجرة ذهب او فضة اذا امر صلى الله عليه وآله بذلك
مسلم **ي** يحز في عنهما ما يحز في اخصيه من بدنه او بقره
 او شاه ووسنها وصفتها والجامع القرب بارقة الدم وندرات
 يقول الله عز وجل واليك عقيقه فلان لا من صلى الله عليه بذلك ونظم
 بالكلوى تفاولا ولا يكسر عظامها بل تدفن تحتها السباع تفاء
 ولا يترك من شجرة راسه سبي لطيف عن العرع اذ هو جاهلي
مسلم **ي** ويكره لطم راسه بدم العقيقة لقوله صلى الله عليه وآله لا تمس راسه
 ويكلم بزعفران في غير السابع **مسلم** **ي** بل يلمح بدمها على صوفه منها
 حتى يشيل ثم يغسل ثم يخلق لقوله صلى الله عليه وآله يدح عنه يوم سابعه ويخلق
 وند ما **قلت** معارض بزوايه **ع**ا انه صلى الله عليه وآله عن ذلك وكان
 الجاهلية وامر ان يحمل مكانه الخلو **مسلم** **ي** وتحك
 بخلو لتحنيكه صلى الله عليه وآله بنهم الحبر وندبت التحنيه للوالد بنحو سكر
 الواهب لا يجهنك الفارس اذا نكر **مسلم** **ي** والاذا ن في اذنه اليمنى
 لعله صلى الله عليه وآله في اليمنى لفعل عمر بن عبد العزيز وهو
 توقيف والسهميه يقيد الله او عبد الرحمن لقوله صلى الله عليه وآله اسميت

فاعيد واوبعير الاسم القبيح لشميه صلى الله عليه وآله من سميت غاصبه بحبله
 ولشميه عبد الرحمن وكان عبد الغزي وتغلي القابله رجل الشاه لامر
 علي عليه السلام بذلك **ي** فاما ثلث شعرات من منحن الشاه وخصيها
 بالزعفران وتعليقها في عنقه فبدعه اذ لم فيه اثر قلت قد روي
 اصحابنا له صلى الله عليه وآله فقل ذلك في الحسين **كتاب الاطعمه**
 عنه صلى الله عليه وآله ما مديح طعاما ولا ذمه **ي** اذا دعي الضيافات ليلا يتغير
قلت المصنف واقفا في غيرها ولا يخرج لعاده الشلف والحلف بوجه
 بضغته من حوده او رداه ولقوله صلى الله عليه وآله لا ادم اللحم وكونه
فصل **ي** اصل كل ما يمكن اكله ويلتذ به من الحيوان الا بالحقه لقوله
 تعالى لا اكل احد فيها او حي الى محرم ما اياه وقوله لنوح وجعلت كل ايه
 ما كرك لك ولذرتك **مسلم** **ي** بل الاصل الخطر عكس بالاعتدال ما لم يرد
 شمع والا يه لست على غرضها الخروج كبر من المحرمات او ايا جنته
 لروح خاصه في سرقة ولا يلزمها الا الدليل **مسلم** **ي** اما نص في
 الكتاب كما في الايه او في الايه او في السنه كنهيه عن اكل الاهليه
 وكل ذي ناب من السباع ومحب من الطير والقياس لتحريم الجري
 والماتهي او الا من يقتله كالجثه وما ض من غيرهما فليس عليها
 او النهر من قتله كالهدد والخطاف والتملة والنملة والصدرة
 او استحيات العرب اياه كالخفص والضفدع والقضايه والونع
 والخرابا والبعوض والنور والقملة والكتان
 والناموس والبق والذئب فقتل لقوله تعالى وحسن عليهم الحيات وهي
 مستحبته عند الله والقرآن نزل بلغتهم وكان استحيائهم طرئ يحرم

واصل الحسين

الفضاض وعلى المضطر ان يطلب **مسألة** في
ولا حل للمضطر مما يحرم من نفسه اكل من سبب الزمق والضرر
فذلك ولقوله تعالى غير باع اي غير مملوك ولا مباح ولا دفع الضرر
قوله يشيع اذ ما جاز فليله جاز الشيع منه كالحلال **في** يكون
الشيع في الشراذم ان يرجع الى الخضر **قوله** الاولى التقييد
بالرجاء في السفن والخضر **ومسألة** والباغي كمن في حكم المضطر ان
راجعه **قوله** لا يطاهر الاية **قوله** ان ادب به ما ذكرنا
لوافق القياس **مسألة** فان طلب من المضطر اكل من ثمن
المثل فله المجادعة في اخذ بلا عقد او بعقد باطلا فان عقد محكما
فوجهان **في** اصحها يلزم وقيل لا كما لمكة وعليه العوض
مسألة وكون للضرر في كل محرم الا قبل محرم الدم
كالجمر والنخس المستعطش ومن غش بلفظه وله قبل غير المحرم
كالمنزلة والمحش الزاني اذ الضرر وتوب عن ذن الامام وفي
ولذا الحرفي **قوله** الاصح حوان قتله اذ لا يقاوم تحريمه
روح المسلم **مسألة** وفي تناول غير المضطر من ميتات
غير وجهان يحرم لقوله لا حل مال امن مسلم الخبز وقيل
حل لقوله صلم للحدري وكل الخبز **مسألة** والضايقه واجبه
لقوله صلم واجبه على كل مسلم وقوله صلم من صاف الى قوله الخبز
في ويختص الوجوب بعين المدين ليقوله صلم ولست على مل المدين
قال ان اد المدين التي يباع فيها العيش قلت واليه يعين
من يرجع عليه من مطالبه من شام الغائبين **مسألة** وفي

الميتة على طعام الغني وجهان **في** يقدم ان باحيا بين القران خلاف
طعام الغني ولا اذ الميتة تحت **مسألة** وله اخذ بضعة من نفسه
ان يحاوي من قطعها ما يخاف من الخوف كقطع الميتة حذ ان من الزيادة
لا بضعة من محرم غير كفسله وفي تقديم المحرم كجرا الميتة على الصيد وجهان
في اصحها يقدم الصيد للحلاف فيه لا الميتة وقيل العكس لئلا يلزم
الحزن **واصل** وحل الاعام ومبيد البر والبحر الا ما استثنى اجماعا
للتفرق العامة حلال والدجاج والكمائم والقطا والغضائير اذ هي
من طيبات الزنق واجزا دلتا من واكلة صلم وفي شيع فروات **مسألة**
وتدب حتى الحلاله قبل الدخ اليه حاحه ثلاثة ايام والشاء بعد
والبعير والناقة اربعة عشر يوما **قوله** وجهله **قوله** النطبا جرحها
مسألة ويكون اكل ما على جله او استوى هو وغلفه قبل خبثه
مسألة يحرم الحلاله ولا وجهله **قوله** فان لم يحلن وجب غسل
مغاهما لم يستحل ما فيه استحالة تامه **مسألة** **قوله** فان طهر في لجمها
راح ما حلت او شربت من حن او غني حن مت ولا يطهر بالطبخ والفا
التوابل وان زال النجس اذ ليس باستحالة بل تعطيه **مسألة**
وما استحالة من نجس الى طاهر كالكلب ملتحا طهر فحل لزال النجس
الموجب لتجشده كالخمر حله والدم لبنا **مسألة** الاستحالة تزيل الضا
دون الميتة وهي سبب النجاسة فلا حل **قوله** بل تذهب البله تنجا
للغني **قوله** وما يند على الغدء حل لا استحالة فان بقي عليه غير غسلت
مسألة **قوله** ويحل بيضه الميتة كقصورها وتغسل لجمها ونجا النجاسة
قوله يكره لشبهها بضعة من الميتة **قوله** لا بدك الصوف سلبا الحق

منكر من تصوير او غنا او استعمال المجرم او كونه له لغيره من ان
يجلس على ما يد يد اول عليها الحجر فان غرضه بعد حوله لزمه الخروج
وان كان يزول بحضور لزمه الحضور **ي** ولا يخرج على من سحر الزمان من
غير قصد اذ لم يكن **ع** على نافع فاما سبب ضابط وتزنها لاجلها قلت
وقد قيل كان نافع حين صفت **اي** واذا ادى حضوره الى الاجتماع فانه اقل
فله الاجتماع لئلا يتحقق **وع** وفي اباحه دعوى صرح الذي عند من
اجاز طعامه **وي** الامح لا يستحب لغيره طعامهم قلت ولين في الحضور
تعظم **وع** واذا قال الباغي امر في قلان اذ عوك يذنب الاجابة لا في الدعوى
من لقيت وحق والمرض والاشتغال بواجب او حفظ مال عند لا الصيام لقوله
صلى وان كان صائما فليدع الحظر فان كان **و** صائما منك الحظر **ع** والمنطوع
مخير **ي** والا فطاعة **ي** لقوله صلى ان من موحيات المقوم اذ حاكك
المرء على اخيك **و** لم يطر بعد الحضور ترك الاكل لقوله صلى وان شأنا
اكل وان شام ياكل لكن الاكل احب لعوله صلى وان كان مضطرا
فلياكل **وع** ويعدى الوجه بعد اليومين بدعه لقوله صلى وفي المالك
يا ويمنه ولا يندب الاجابة اذ خصت **ب** الباغي فيه ويندب في الاول
والثاني لعوله صلى في الاول سنة وفي الثاني مرفوف والاول اكد **وع**
وتقدم السابق من الباغيين ثم ان قرب فسا ثوبا لقوله صلى اذ اجتمع
واعيان الحظر **ي** فان استنوبا فالقوله ايضا **ع** واكل ما يؤلم به
شاهه ولو بشهه فان لم يجد فذوقها اذ اولم صلى على صفية سويق ومثله
فصل وندب الاكل من اكل مكنت لعوله صلى خير الطعام
الحظ ونسب اليد قبل الاكل **و** بعد لقوله صلى الوضوء من الطعام الحظ

ويستحب القنن على الارض اذ الماويب والمناحل والاشنان محدث **و**
يجلس على بطن القدمين وطرفهما على الارض او ينصب الرجل اليسرى
ويستطال الفخذ اليسرى على الارض لقوله صلى **و** ينوي القوي في الطاعة
الطاعة فيصير مندوبا **و** تندب الا اجتماع لقوله صلى خير الطعام ما كان
عليه اليد وكوه **و** التسمية لعوله صلى وقوله فليذكر اسم الله **و** يجتنب ليدرك
الناسي فان نسي ففي اثنا به يقول اللهم الله على اوله واخيه للشر في ذلك
س والواحد مستطاعا لحاجته **و** الاكل بالتمنى لعوله صلى **و** مما يليه لقوله
صلى مما يليك الا انك تهم في تحين لعوله صلى **و** من شغل القضاة لغيره صلى
عن الله **و** يصغر اللقمة بطيل المضغ **و** لا يبتلع ركة ولا شقبة بالخبر لقوله صلى
اكرموا الخبز **و** لا يفتح على الطعام لغيره صلى **و** لا يجمع النوى والنز في الطبق
دثر في اللحم **و** ياكل ما ساء وسفا لعوله صلى اذ استقبلت له احدكم الخبز **و** يحل له
بعد الفزع لعوله صلى **و** يشر قبله لئلا يوهم الفراغ **و** يلغوا صياحه **و** يستقيم
بالمندبل لعوله صلى ايضا **و** يغسل يده لما من **و** يتحل **و** يرمي بالكلية **و** لا ياكلها
لغيره صلى **و** يفرق بين فخذ والاخذ من لما فيه من السكر والتوجيه **و** ندب
يقدم الطعام الشهي لقوله صلى من لدنا جاء الخبز **و** الاكل بالثلاث اذ في الزيادة
+ حتى من وشرة وفي القمن كبر **و** ان يقدمه كفايه الضيف وزياجه **و** اذ دعو
لوم **و** عن **م** كان اذ اجمع اشبع **و** ان يقدمه من غير مواد **و** ان يبتلع اذ
خمن الاكثر اذ لا تطار بوشة الا صفة **و** ان لا يتخطى الاخذ في الزقاب
لقوله صلى لعبد احكم حيث انتهى به المجلس ولا يتخطى رقاب الناس بتقديم
الفاكهة على الطعام اذ هي **و** استع انصافا **و** التزيم **و** الحلو **و**
و ان لا يتخطى لقوله صلى كل داء البشر داء لا يرفع حتى يرفع الناس القوم

والحرز وقت المصافدة والتحسين لله من لها من فحم الحمار وخلق
الحزب والركاب وصلوا الحرف وعليه ذلك **مسألة** لما من مسلم
ورخص مطلقا في حاتم الفضة وجعل مسمات الفضة ذهباً والنوبة بالذهب
اذ ليس بجزء من مسمات ومن الفضة صبي القديح والفضة وضبه الشفرة والذوا
وقال السيف وفضته وخره وحله لفعله صلح او جز بان الدرع
وتفصيل الحمار واللب والقر اذ كان في اقب بغير له صلح من فضة وكره
المقصود للتجارة بغير وحله ان يكون جز امه فضة كاستفله او جميع اطرافه
او جسيه وان استولت عليه حره وتكره منه العلم لقله الحاحه اليد وكره
ما كثر لغير الحاحه كاعمال فخر الدوا وكذا الاقل منها والياش جميعها
وكون حليه المتخلف بالفضة تعطيها لغيره لا بالذهب لانه اذ هو اقل ط
تجز ما واذا قيس على السيف ولم يوتر حليته الا بالفضة قلت الا قرب ان الحمار
البيش من الفضة **مسألة** وكره من قوته شقوق البيت وحديثه باسها لقول
صلح بين البيت الشواذ أي المنقوش **مسألة** كون اذ ليس باله مستعملة قلت
الا قرب ان من عدل الحرز به بالخيل منع والمذهب حله **مسألة** وكون حليه
المنطقة كمنطقة صلح من الحرز علم الثوب وخاشيه وراش النكة
واراثة الفهم وطوقه وان يستخف اكمام الجبهه واسباقها اذ كان له صلح
جبهه مكفوفة الحيب والكين به **مسألة** لا حيب القميص **مسألة** كون وبقطران
الثوب منسوخا او ملصقا اذ استعمله المسلمون بلاد تراك ورحم
في صراة المشك بالحزب ولذي بلوى يحكه او قيل ليرحمه صلح لعمن
وعبد الرحمن قلت ويعني في الانات مثل ما يعنى في اللباس اذ يحترقها
مقيس على حره في قياس ما يحل منها على ما يحل منه وقد عفى في اللباس

ونفذ عفى في اللباس عن قدر ثلاث اصابع فيعفى عن مثله في الالبسة
فمحرم لفق الثوب والخم ونصم المشتمه ووتر الفوس ونحوه بالحرز
مسألة وكره على الرجل خاتم الذهب الا من ضمه صلح من تحمله
وكون **مسألة** وجمع خاتمين في اصبع ولو من غير الفضة اذ هو شبه النسا
وبيش حليه كالحواش وفي المقصص بالياقوت وكون تردد الاقرب حواش
لفعل على عليه وكثير من القمادة ووجهه ان الفضة ليس بالذوا لياس
فالشبه الموضوع للتحمل وكره ليش رقيق يقف اليد ان الياش الرخين
والماكلة لوجوب ستر القوم **مسألة** وكره على الا وليا حليه النسا
وليس بغير الحرز اذ ما حره على المكلف منع منه الصفيين ختمها كالمسكن
فان فقلوا ربح ختمها ولعموم قوله صلح على ذكر امتي لشق **مسألة** قيس
ولم يكن **مسألة** محرم ان اذ لا يتكسر اذ افعله الصبيان والخالق الا جامع
على الحرز **مسألة** وكره ليش حليه المينة لقوله صلح لا تنفقوا من
المينة حليه ولا قيس **مسألة** كون اذ ادبعت الا حليه ان ادم والحرز **مسألة**
والكلب وقدمه وكذا اكله والشباع **مسألة** كون ان لم يتر طب به **مسألة** يطلع
بالدكا الشريعة حليه ما عدا الكلب والحرز وكون ليش لعموم قوله
الا ما ذكيتهم ولم يفصل ويقف الكلب على اليد **مسألة** حليه اذ كل لجهما
مسألة وكره ليش الثعلب الماخوذ من بلد الشرك اذ ذبا كهم مينة **مسألة**
مسألة وكره حليه الحر والسموت والشجاب لانهما ما غير ما ضوله
او ذكاهما مشرك اذ لا يوجد ان في جميعهم **مسألة** وكره قشبه الرجال
بالنسا ليش وغيره والعكس لقوله صلح لعن الله المشتمين **مسألة**
وكبر للرجال ليش المشبع ضمه او حرم في غير الحرز لقوله على علمه عفى

من الخلية ولو عجزا أو أمّا أو أن نعطي ولا قلادة في خلقها ولو خردا أو
 راجحا أو يكتن التحمل لقوله صلح لا تبدخل الجبه فحله من الشاؤم مع الصلح
 أو وصل شترها بشرا دمي لما فيه من العز من والهمف لقوله صلح لمع
 الله النامضة الحيز **مسألة** وقوله لعن الله الواصلة والكاتب **فصل**
 الواصلة التي تقول الشترين وقيل تصل الشترين بين الرجال والنساء
 والواشمة عند أبيه اللغة التي تفرق بين الوجه والكف والشاؤم ^{يدفع}
 بالصدا ليشقوه من بينه وفيه فشا واشمة أيضا والنامضة من يله الشتر
 من الوجه بالمطام وهو الملقاط والواشنة وهي التي تشق السن
 ليدق شترها بالصغار **ي** والمملجة التي تفرق بين الأسنان بالوشن قيل
 يحرم ذلك مطلقا لظاهر الحيز **ي** بدل لغز المنوجات والاما الموطات
 اولن وات الزينة لندب الزين للزوج بانواع الزينة لقوله تعالى
 ليقولن وقوله صلح احسن يا عيشة ولترك المسلمين الكبر على قنا
 كقرب الان **فصل** ويحرم استعمال مثال حيوان كامل مستقل
 له ظل لقوله صلح بولي بالمصورين الحيز وكبح وكبح تغيبه وكبح
 وبلغ الزاين لعله صلح في الزين وقول حيز بل عليه فامر بقطع
 وشما الحيز **مسألة** ومالا ظل له في كبره وقوله صلح الارها
 في ثوب وقول ابي طلحة وهو الزاوي فاميط عن عني فكنه قلت
 لكن يحرم استعمال المنسوج والملصق كتكتيب الانبي الا فراسا لا
 الا قننا في جوف القول حيز بل او جعلها باطما ولا يكون تصوير الشجر وهو
 من الحاد **احكاما** **ح** لان امه حيث الصورة مبسوطة او في الارش
 حيث لا سطر اليها المصلى **ي** ولا يكره **ي** والمذهب كقول **ش** قل لا تقول

لما من ويكره استعمال الصما **ها** بل يحرم ادهى ان يشتمل ثوبا واحدا ان يرد
 من احد جانبيه الى منكبه فتبدوعونه **قل** بل في اللغة تحليل الحيز
 ثوب واحد رده من عن يمينه على عاتقه الا بغير شريطة على عاتقه ان
 يعطيهما معا فيباح ويكره الاختيار في ثوب والعورة مكشوفة الى السماء لقوله صلح
 احفظ عورتك وكذا اجتماع الاجنبيين في ثوب واحد بل سار مع المهاد
فصل ونذوب التحمل **حيد** **الكتاب المباح**
 لقوله تعالى حد وان ينكح ان الله يحب من عباده فكوه **مري** والمراد التوط
 بين الميتين المقتضي للوم والعالي المقتضي للخيال فاما الزهد فاعلاه
 ليس مالا زينه فيه كما لم يفته وقد لبسها على عليم وغيره واوسطه
 ميسر وقلنسوة واوسط ميسر وسراويل وملحفة وماناد فغير زهبة
مسألة ونذوب التحتم لما من وجعل قد ردها ونصافا **ي** وكو
 نقشه بالقران او غير لقوله صلح وقول علي عليه السلام وايلد القن باطل لكف
 لقوله صلح والنساء بالعتك اذا الصيد الزينة **مسألة** وكو لبس ما صنع
 بمشك بعد غسله **مط** ولو بقي اثر ليرى بالعتك لقوله صلح تولا بضر
 اثره ولمسح بعينك الا ترى بن عفران او كوه ولا من صلح بذلك ويكون طويل
 الطفر لقوله صلح رطل الحيز ويكره مشي الرجل في ثوب واحد
 ليمتلئ من القوي **مسألة** **ي** والحنان مشروخ **احكاما** **للرجال**
 والنساء لقوله صلح عشرين الفطن **ي** **مس** وقوله تعالى ان اتبع مله ابراهيم
 وقوله صلح اشني بامر عطيه **ح** منه لقوله صلح من ستن المسلمين **لنا** **ما من**
ي كبح في حق الرجال لما من لا المراه اذا منع من الوط **قل** لقوله صلح لا عطيه
 اشني يقتضي التحتم **فرع** ونذوب **سابع** المولود المولود له لما ادهو

امن المقصود وخشي التلف قيل او الضمة **هـ** وكون اللام في بنصوت المقصود
فكنا **العرالي** بكه **قلنا** الصوت علم ضروري **قلت** فان خشي
الاقتنان حرمة **وهو الاصطغري** **ع** ولا يكون نظرا الغرض للشهادة على
الكت **فصل** يكون **قلنا** لا موجب فان قطع من غير قصد صحت الشهادة
فصل **هـ** وحرمة نظرا الاجنبية وكفيها كسائرهما الا الطفلة والها
لصن فده صلح وجد الفضل قال شاف وشاف الخبر ولقوله الاجنبية منهم
مشهور لا يسمع النظر في النظر **هـ** بل يكون ولو لشبه لقوله تعالى الا تطهر
ولو بفضل وانفاق المقرن على نمووضع الضحل والكاهن والكصاب ولزوم
صلح المراه التي صرف عنها الفضل **قلت** قال شافا لو من مراه حجاب
ولم يفسد ولا استدلال بها اولى من خبر الفضل ولعله كان قبل الحجاب
مسألة وعلى المراه غرض النظر من الاجنبى لقوله صلح **فصل** وان انما
ي لها النظر الى الوجه والصفى كماله **لنا** الخبر وقيل تنظر الى ما لها
نظر من محرما وهو ما له نظر منها وقيل ما عدى العورة المقلطه ما لم يحرر
شبهه **لنا** من **مسألة** وعليه لست من لا يغف ومن صبي يشهق او
يشتم حذفت الفتنة لا من لا يشتمى لقوله تعالى والطفل الذين لم يظفروا على
عورات النساء **مسألة** **هـ** ومملوكها كاجنبى بل ليدل صحتها ويجاها
بعد العتق **عام** **مسألة** بل كالحريم لقوله تعالى او ما ملكت ايمانكم **فصل**
قد رجع ان المستحب عن ذلك وقال لا يفركم اية النور فالمراد بها الايمان **قلت**
وخصه بالذكر لان فعلا لتوهم مخالفتين **فصل** **ع** في قوله او نكاحا اذ الاما
ليني من نكاح اذ الاضافة لبعضى ان المراد امثالين وقال **مسألة**
لما واه في الحصى ان المثل لا يحلل ما حرره الله قالوا قال صلح اذ كان مع

كنا **هـ** اذ كان وفاقا لمختص به **هـ** وكون **قلت** المفهوم لا يوجد به **من**
وعن **ها** وعليها الست من العواقر لقوله او نكاحا **قلت** المفهوم
لا يوجد به **مسألة** **هـ** والمفاحاه لك جنبية معقولة لقوله صلح الاولي
والجانبية عليك وكون **مسألة** **هـ** وهو المراه مع المراه كالحجاب مع الرجل وقيل
بل مع المحرم **قلت** لا دليل **مسألة** **هـ** وكون النظر الى المراه ان لم
يقرن شهود اذ لم يقرن بالحجاب وقوله صلح الفوق النظر الى الضبان ان اد
مع الشهوة ويكره اجتماع الرجلين والمراهين في ثوب واحد لم يرد صلح **ع**
ومن روح امته صارت عورة لها كقوة الرجل لقوله صلح اذ اروح احكم
اجنه **مسألة** **هـ** ولها الحرز على الطفل **اجماعا** لقوله او الطفل
وفي المراهق وجها من حرمة لقوله الذين لم يظفروا على عورات النساء اي لا يشبه
لهم ولا قوة على الوطء لقوله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم الاية والصحيح
الاول اتقا للفتنة **هـ** والمخون والخشي والمخت كفتين هم في التحريم لقوله
صلح لا يدخلن هذا عليكم **الخبر** ان اد المخت وقدمت فتنة **قلت** والمرين
المدنف والهم كالطفل لعموم قوله غير اوي **الاذنية** والمحبوب المتنازل
اذ اعانته ما مودة العقبين والهم اذ امان طلت بل المحبوب له ان يتوا **ع**
ملك **فصل** **هـ** ولا يلزم المصنف حفظ عورة من صبي لا يميز القوم
كالجمعة واذا لم يكن السلف على ذوات الاطفال ولا عورة له كذلك
ع فان مبرها ولكن لا يشتمى ولا يشتمى قال قرب وجوب المحظ من
الجانين مبرها وليسى خبر بل عليهم اياه صلح طفولته حيث قال اشدد
عليك ان انك **مسألة** **هـ** وما ابي من المراه حرمت ان يندفع
الا جسي وفي المختص وجها من حرمة تعليب المحظ ولا اذ الاصل الا باخه

فلست الاقرب ان المبان متماثلين من الحوادث فمحموت ما لم يقترن به
 شئ ولا يلزم في الجنبه اذ هي مطنه الشهوه لقوه شربها بالحي بخلاف المبان
وسرع وكثره نظره فخرج البطله اذ هو مطنه الشهوه وقيل فيموجها
كتاب الاستيذان هو من الادن
 والاذن العلم قال تعالى فاذنوا بحرب من الله اي فاعلموا **وللادب**
 ان الاذن الرضا يقال اذنت اي رخصت وقوله فاذنوا بحرب اي فارضوا
 بمبان **مسله** ولا بد خل على المحرم والا حنبليه الا باذن مطلقا لقوله
 تعالى حتى تستأثروا وكوه ولقول **ع** ثلاث ايات انكرها الناس المحرم
 وكوه **ط** ولا خلاف في محرمه فليست حيث لا يامن النظر الى ما يحرمه رويته
 فان امن فلا حرج لرواى القلعه وقوله على علم لا حرمه للنساء الامنيات قبل ايراد
 لا يومرن بالحجاب وان لم يمتنعن البغض **مسله** **وزد** **للسد والروح**
 حذر ان من مفاجاه غيرهما **مسله** **ودستاد** الصغير والمملوكه الحاديه
 فجر او طهر او غشا اذ هي اوقات محرمه عن ثياب الى اخرى لقوله تعالى ليشا
 الايه فور خفن فيما عدى الثلاثه لهما فقط لكن نرى جددهما للمحرمه او غيرها
مسله **ع** **للمسكين** **والاستيذان** ان مد بالسليم ثلاثا قبل البحول الاول للاعلام
 والثانيه لسطر في الاذن والثالثه للحجاب بالاذن او الرد **ع** **مخير** بين
 ذلك وبين قوله اذ خل ثلاثا لما من **ي** التسليم اولى لعقله لم حين ان
 باب سجد من نذره ولقوله على علم **مسله** **واما الاستيذان** ان على من حلف
 باب او في خيمه لا في غيره مكشوفه لقوله صلح لما جعل الاستيذان من اجل
 النظر **مسله** **ع** **مختار** من عن بين الباب لا مقابلا لبقوله صلح واذا لم يردن له بعد
 ثلاث جمع فليخرج **مسله** **وكرم** **النطلع** من الحداث وحروف الابواب

لعله صلح من اطلع في دار قوم فمقوا عيشه فقد هدرت **وسرع** فلا
 قصاص للمخبر **ط** **الحصان** حيث لم يند مع الا بالفق والاقص **ي**
 الا ان يكون له في الدار محرم فهو شبهه وكذا ان نطق من باب مفتوح او السطح
 القريبه من صاحب الدار **ع** **نص** وان لم يند مع الا به لانه لما من الحرس و
 المعاقبه للمطلع **وسرع** **وليس** له ان يطعن به من خرج او يرميه شتم اذها قالان
 بل يعود او يند فله او خصاه فان خالف لزم القصاص **كتاب الدعاء والدعو**
 الدعوى بمع الدال على بالنسب والحق والدعوى لكثيرها محقق **مسله**
 والمبدعي من معه اخفا الامرن وقيل من يخلد وسكوته ولما كان معه الا حنا
 كان عليه الا قوى وهي اليسته لقوله صلح اليسته على المبدعي وقوله للمخبري
 انك يسه وكوه وعلى خصمه الاضيق وهي المين لقوله صلح والمين على
 المنكر وقوله ما لك منه الا ذلك **مسله** **والمدة** عافيه هو الحق
 وقد يكون منه محصا كحد الزنا والشرب على المعصيه لا يعلق بالدمي ومثوا
 كحد القذف وكوه ولا دمى محصا اما استقاط كدعوى الزنا او اثباته
 اما لعين او مد من ثابت في الدمه حقيقه كمن المبيع وكوه او حكما كالدعي
 فيها بشرط كدعوى على حان خطا فتبوتها في دمه مشروط بعدم العاقله او
 تمردها وكجانبه القيد خطا فتبوتها في دمه **مسله** **سيدة** مشروطا باختياره
 القيد وضمان قيمه المثلي مشروط بتعدنه مثله وكذا الضمان بالمال حيث
 غرم من تسليم الوجه **مسله** **وقد** يكون خطا محصا كالشفقة والزد
 بالبخارات ومنفعه كالاخبارات **مسله** **ومن** غصب عليه غصب فله
 ان يترفع ان لم يحسن بيعه فله لا القصاص الا حكم كخيه صرنا الزيادة

يكن قد اقر لشره بالانصاف لا حتمال انه ترك دعوى النصف الاخر للجهة
مسألة واذا ادعى يهودي ونصراني موت ابهما كل على طه ليرثه
 ولا يثبت رجوع الى اصله ثري بينهما فان احدهما مسلم رجع الاسلام لعلوه
مسألة ومن ادعى ان اباه مات وحلف هذا الشيء له ولا وارث
 غيرهما سمعت بينته واعطى حصته وحفظ حق الغائب **ح** ان كان منقولاً وكان
 والا بقي نصيب الغائب في يد المذاع عليه حتى يقدم **قلت** للمحاكم
 ولا يه على الغيب والموتى **مسألة** واذا مات اثنان وتداخيا ورثتهما
 في السابق لا خلاف الحكم حول كالتفرقا ولو ادعى الزوج انه قصاها
 مهنها كذا او بينت وتبين الوثائق هل يثبتها اذ هي خارجة **فصل**
في تداعي العلو والسفل واذا تداعيا الدخلة ولا يثبت فان
 كانت عجمي لا ينع لرب السفل فيها فالقول لرب العلو اذ الظاهر وضعها
 لمنفعة وكذلك المسلم وفي المستوفى يتخالفان لا تتفاهها فان لم يثبت
 بها لا تسفل بل بما تحتها لمزوت **المأفوجان** **ي** اصحابها اذ لا اختصاص
 وقيل لرب العلو اذ انفاقه اكثر **فرع** فان تداعيا في سفلها قسم
 حيث وزجت رب العلو في اخرها اذ اليد لهما واليد في حيطان السفل
 لصاحبه وفي حيطان العلو لصاحبه لا اختصاص وقد من الخلاف في
 الشقق واذا اثنان عا في حبان فالقول لرب العرض فيه وان تداعيا في
 فم حبان لا حد هما فوجان اصحابها ان اليد لذي الحبان اذ الظاهر
 معه وقيل لا فيتم الحان **فصل** ومن ادعى عليه دين فادعاه فيه لجل
 ثبت الدين **اجماعه** **مسألة** وبين بالا جل اذ هو حق ادعاء **مسألة**
 ان ثبت بالبينه بين لا بلا قرائن اذ الماحل صفه لما اقر به فقبل قوله

اذا اخطأ المذاع

كولو قال عندي له الف درهم زبوف **قلت** لا تسلم الاصل حيث هو
 دين **مسألة** يعل ان وصل لان قطع ولما لم يعل الدليل **فرع** فان قال
 عندي له الف دينار وديعه او غصب **قلت** قال هي زبوف فسل قوله **اجماع**
 لا لو كانت ديناً اذ لم يعتد العامل بالزبوف **مسألة** وبين انكسب
 اذ ادعى التاجيل كالمدين **ح** **مسألة** ورجع اليه **ي** صفه لما اقر به فقبل نقده
 الدين **قلت** ادعوى حق في مال الغيب كما من قالوا الكفالة مع تغليبها
 بوقت مستقبل فقبل **قلت** الظاهر عدم التعليق **مسألة** ومن
 اقر دين ثم ادعاه انه قد ابري او صالح بين اجماعاً اذ الاصل عدم
 ذلك **مسألة** ومن ادعى عليه مال فاقرب بيقضه لم يلزمه الباقي **اجماعاً**
مسألة فان قال هو على وعلى فلان لزمه الكل ان ان بين **قلت** على اقرار المالك
 او بقر الفلان **قلت** ونصادق المذاع اذ قد ثبت بقوله هو على **ي** بل
 يلزمه نفسه اذ حكم مضمون الجملة قبل تمامها **قلت** وهو قوي **مسألة**
 ومن ادعاه كساح امه فقال سيد ها بل شئ بها فكلها مبدع **قلت** فان
 بينا استعملنا ان امكن والا بما لفا ورجعت للمالك **مسألة** ومن قال اعطيت
 لشري كذا فقال بل لا قطبها ولانا وقد فعلت بين ان تدعي الاذن بالشرف
 فان بين او نكل حصمه قبل قوله في دفعها الى فلان وانصرفت دعوى
 المالك اليه والقول له في عدم القبض **قلت** والبينه على المالك لا ما ذكر
 اصحابنا الماعلى الباع اذ صا داميناً وقد انزل **مسألة** ومن ادعى عليه
 شئ فاقربه للغيب لم ينع في عنه الدعوى بذلك لنا ديبته الى منع كل **ي**
 دعوى ولا تتم بينته اذ هي لغيب مبدع **فرع** فان كان حاضراً وقيل
 الاقرار انصرف في الدعوى اليه او غايباً وبين المذاع عليه ليشب اليد من غايبه

او غنمها قلت اذ صارت بدعي لنفسه فيه حقا جنيدي فصحت اليه عليه
في بعد قوله جنيدي وصرف عنه الدعوى لنا ما من فرغ ولا يحكم بالملك
للغائب حتى يعزل الاقرار و فائدة الدعوى صرف اليه صرف الدعوى
ومن اساله الغائب فان من المديعي بملكه انزع من ذي اليد وروى
الغائب فان قيل الاقرار خاصه والا حكم المديعي **المن وري** وان لم
يسن قلنا لا يبدله فيسين وانما لم يحكم قبل المراسلة لعدم تعيين الحكم
المحكوم عليه اذ لا يد للمحاضر مع اقرار الغائب ولا للغائب قبل قوله ولا
بد مع المنارة من محكوم عليه **ومخرج** فان بين انه اودعه او اعارة
ان حل لا يعرفه لم تصرف عنه الدعوى وقيل تصرف **قلت**
والاول اقرب **فرع** فان ادعاه ذو اليد لنفسه بعد اقراره به للغيب
فوجهان **ي** احكامها لا تسمع اذ الاقرار يكسبه وقيل تسمع اذ اقراره
غير صحيح ما لم يقبل المقر له **فرع** فان طلب المديعي من ذي اليد
فوجهان **ي** احكامها لا يلزم اذ لو اقر لم يقبل بعد اقراره للاول **ع** الا ان
بدعي انه استهلكه باقراره فحب المدين **فرع** فان اقر به المديعي بعد
اقراره للاول لم يقبل ولم يضمن المديعي شيئا اذ لم يستحقه الاول باقراره
فان ذكر سبب بدعي من المديعي من عار به او كسرها ضمن له القيمة لا اقرارا
جنيدي ولقوله سلم على اليد ما اخذت حتى ترد فان قر به لغيب معين
كان لست المال ان لم يسن المديعي فان قر به لابنه الصغير ثم لاخر فلا
بدعي عليه للاخر الا ان بدعي استهلكه بالاقرار فان بين الاخر فلا بد
سماها لولا لينة **مسألة** والعول للرسول في التبليغ بعد صحته
اذهوا مدين وللمن سئل اليه في عهده اذهوا الاصل **مسألة** وليس

تسليمها لمن بين يديها ما لم تثبت انه سلم الشئ **مسألة** ومن ادعى
الرسالة لقين لم يكن للمسلم اليه مصادقة في الا بيعة اذ لا ينع النضا
في حق الغير **مسألة** يكون ويخير المصدق لنا ما من فرغ فان عطاء مصاد
له ضمن ولما كد مطالبة الخصم ان انكر الا رسال ولا يرجع المعطي على
الرسول اذ هو مظلوم عنده الا ان يضمنه عند التسليم اذ يصير كضامن
البرك فان عطاءه مصادق باله رجع عند **ط** و **ج** اذ ليس بامين مع الكذب
مسألة اذ صارت امينا للمعطي قلت متعبد بالحمل ولا تسقط ضمانه باذن المعطي
فان لم يكن مصادقا ولا مكد باضمن عند **ط** و **ج** جميعا اذ لم يقر بانه وكيل
ولا جعله له بخلاف المكذب عند **م** فان انكر ان يسأل القين من المعطي
فان نعم اذ عا الرسول التبليغ لم يسمع اذ انكاره يكتبه **والنافع** **فرع**
فان شرط المعطي الشهادة عند التبليغ لم يسمع اذ انكاره يكتبه
ولم يشهد رجع عليه **ط** للمع التصدق لما من فان لم يشرط فان ولو يشهد
فوجهان **م** احكامها لا يضمن اذ لم يثبت الا الشهادة ولا يشرط **فصل في تداعي**
الحقوق المحضة مسألة ولا يثبت به الحق باليد اذ اقر بالملك
للغير وادعاه فحقا ومحمد المروني لا يدل على الاستحقاق من اقر بدياة
للغير وادعاه جاز **فصل من** بل ثبت باليد كالمالك قلت وهو قوي
بحري العادة منع غير المستحق من الاستمرار **مسألة** ولا يوقف ختم لمحي
بنيه عليه غايه لان ضرر بالمدعي عليه قلت لكن يحكم بمرأى المال وشهته
في النكاح وتوايقه **مسألة** ويكون مصادقة الرسول للدين فيجوز المصدق
على السليم كالوكيل **مسألة** لا يحضر حتى يسن الرسول الى المديع فملك للمدين
والصدق لا يوجب له حقا واذا خرج بالسليم عن الضمان الا مع اليه قلبا

يك بحسب الصدق يد المالك **الطحاوي** ولو ادعى ان اياه مات
وترك هذه الوديعه ميتا فلا وارث غير تصدق الوديعه اجبر
اجماعا ولو ادعى مدعي الوصايه **اجماعا** ادعى
دعوى على الحاكم حيث هو وصي من مالا وصي له **فرع** فان اقرانه
مال نفسه ولا نال له محبت ان امتنع اذ هو اقران على الغيب ولا يلزمه امام
ما و كل فيه **مسألة** واذا ابتدأ عياد ابيه ولا يمينه في الرأب
لا للميت وقيل يتجالفان لا شئ بينهما في اليد **فصل** في الرأب
افوى لا نفعه **فرع** فان كانا آيين فلهي الترخ **مسألة**
واذا ابتدأ عياد ثوبا في ايديهما واليد لهما سوا ولو كان اكثر مع احدهما
كالو انقردهم مسك الاقل فاليد له **مسألة** ومن في يد صبي
صغير لم يقبل قوله انما وجهه ومنع منها اذ لا يد تثبت على الحق ولا
على المنافع لتجدد ما حال في الخلاف الا عيان **مسألة** ومرادنا
انقال عن اليه من شخص فادعانا الشئ انه واثقنا بيننا فبينه
الخارج اولى بما ساقى **مسألة** وتخصر المدعي عاوية للبين ان ملك لسمع
السما ده عليه والحكم لا للتحليف **فرع** فان بعد راحضا شهودا بالثقة
وحكم بما في مجلس حتى يغلب في الركن **مسألة** كان معه سلمه ثم يقبل منه
القيمة **مسألة** ولو قال المدعي عليه لخصمه ان شهد علي فلان
ما يدعيه هو صادق لم الحق بشهادته وحده اذ ليس باقر والواحد لا يكتفي
مسألة ولو شهد امان غير عدلين ونفي الحضور سهادها لبحر الحكم
بها باقرانه ان اقر اقران اصحابه **فصل** ومن دعا قضا صا
لزمه بفصل الجراحه **اجماعا** وكان القتل بالمثل او غير

المخطر في العصاص والخلاف **ح** في المقتل **مسألة** ولا يلزم مدعي
الملك تفصيل بنسبه **اجماعا** بل لا بد من تعيين المدعي فيه ويكتفي في
القسم الباقي ذكر حشيه وصفته فان لم تضبطه الضقة كالجواهر والقيمة
ويكتفي في التالف ذكر القيمة واما النقد والجيش والوزن والنفقة
ان اختلف واما المثلي فحشيه ونوعه وصفته ان اختلفت باقيا امرنا لفا
وعين البدن والارض بالاسم والحدود **فصل** وما قيل عليه
الجماله كالندى او نوعها كالمهر كفي دعواه كك **فصل**
ونشر وطال الدعوى للملك المطلق ثوبيا لم ينعى
عليه على الحق حيث هو عين اما يمينه او علم الحاكم لا الاقرار ليعتبر
ان يتصادق فاختله للمحكم بد وكذا في النكول وند اليمين **فرع** فان ين
باليد او علمها الحكم حكم له ناهي وان اقرها او تخلف شرط وان لا ايها
فلا حكم **فرع** فان ذكر المدعي شيئا نحو غضب علي او اعزته وبن او اقر
خصمه حكم عليه بالند فقط لا بالملك للمدعي **فصل** في الجراحه
اجابه الدعوى الفاسدة **فرع** ولا تسمع بمح دعوى بمحولة
لعدو البينة عليها والحكم بما ادعى المهر والكتابة والوصايا والاقرار
والندى والخلع كما من **مسألة** ومن قال للمنادي بغير هذا التوب بغير
فجره فقال ادعي عليه ثوبا ان باعه او تلفه فلي عليه عشرون وان كان
باقيا فعينه لي صحت اذ لا جماله وقيل لا للند **مسألة** وتسمع
دعوى الدين الموحل ليعتبر وقيل لا اذ البينة تفيد تسليمه في الحال
فليس يفيده استحقاقه **مسألة** ولا تسمع دعوى بمهر الشري
حتى يقول ناع وهو ملك والوجه ظاهر فان قال اشترى بينهما مالهما

لم يصح حتى نقول لنفسي اذ قد بشرى لغيتي ولا يحتاج ان يقول
واطلب ردها بل يحكم لها وهو بالحيات في طلب الرد **مسألة** فصرط صحته
الدعوى طلب الرد فلنا لا موجب له **وهو من** **مسألة** ولا يصح اليقين
المركبة فيبين مدعى الشري انه لنفسه ومن ماله كسبه بينه واخذه
مح بل يصح ولو شهد اثنان بالزنا واثنان بانه كان ملكه في
ذلك الوقت صححت سوى التحدوت الشهادتين اما الخلف فلنا لا
محصل بمحقق ما حكم به حسن **مسألة** ولا تسمع دعوى الهبة المحولة
والمأمن ولا دعوى ان الشاهد او الحاكم كاذب فيما قال اذ هو محل
الخصام ويؤدي الى سد باب الدعوى وله الجرح بغير ذلك كما سيأتي
مسألة واذا قامت الشهادة امهل المشهود عليه ان يطلبه ليبدلها
بلا ثمة ايام كما هي الحال المشفيع للبدفع وقيل يوم ما فقط اذ في ان ياديه
اضر ان بالمدي ومن ثبت عليه الدين فطلب بين المدي ما ابرأ
لزمته وفي بقية ما على التلبيع ووجان اصحهما **مسألة** يستوى اولا ثم
يخلف اذ دعوى الا ترى خصومه جديده وقيل بل يخلف ثم يستوفي
اذا هو المدي اولا **مسألة** واما من الحاكم باعاده الدعوى والنا
على وجه دفع ولا يلحق ولا اعوانه اللعين **مسألة** وله المدي
التوكيد ولو خصم **مح** لا يصح من حاضر لنا ما سيأتي **مسألة**
فان قال المدي عليه لا اعرفك تدبر يا يافا الحق **مسألة** سمعت بينه
مح لا اذ كان يكذب بل انما هو ما لغد في الاكاذب ولا يحمل الا عرفك مستحقا
لما يدعي **مسألة** فان قال ماله علي شيء ولا اعرف ما يقوله
صحت منه بينه الا يفا اذ لا تنافي ولا احتمال ما اعرف ما يقوله من

ثبوت الحق **هب خصم** وكذا لو قال ما كان كذا على شيء **ان**
بل هذا يكذب بينه الا يفا فلنا لا تنافي اذ قد يوفي ما ليس عليه يفا
فصل ومن دعا على حل شيئا فقال هو اوصد
كان اقرارا اذ نعم للتصديق **مسألة** وكذا لا امكن ما يقوله او انا مقدر
فان قال بلى لم يكن اقرارا اذ هو لتصديق العفي فقط وكذا لو قال
انا اقر به لك اذ هو وعد لا اقرار وكذا القل او عني او اظن
او اخطب او اقرت اذ هي للشك فان قال انا مقدر فوجان اقرار
اذ هو جواب للدعوى فانصرف اليها ولا لا احتمال انا مقدر سلطان
دعوى فان قال لعلي كذا من ماله فلا اقرار لانه لا احتمال
الحق وكذا لو قال لي فخرج من ماله الدعوى او قال خذ او اترن
لا احتمال من غيري وكذا فان قال خذها او اترنها فوجان اصحهما
ليس باقرار لذلك فان قال المشهود عليه اليهود عدول لم يكن اقرارا
لما سيأتي في المشروط **مسألة** فان سكنت المدي عليه
او قال لا اقر ولا امكن او كل حكم عليه ليصير بالتمرد وان شاخصه
حتى يقر او ينكر **مح** بل يلزمه الحق بسكوته اذ لا حايه تحت قولا فاد
سكت كان كسكوله فلنا النكول الامتناع من اليمين وهذا ليس كذلك
قولي بل يحبس حتى يقر او ينكر ولا يحكم عليه فلنا التمدد كاف
في حوان الحكم اذ الحاكم يشرع لفصل الشجارت ودفع المصاة **مسألة**
وقوله لا اقر ولا امكن ليس بترك عند من قال حكم النكول اذ النكول
هو الامتناع من اليمين وهذا ساكت عني **مسألة** لكن سمع بينه الخصم
ان كانت وحكمها فان لم يكن بينه عنض على الخصم اليمين فان سكت

بل يأخذ الكل نصفاً إذا لم يراع له فيه ثم يقسم هو وود والنصف سهمين
 إذا لم يراع لها فيها ثم يقسمون الأربعة ثلاثاً **والأول أقوى** **والثاني**
 على القياس وهو على كل نصف ما في رده ولان في هذا أكثر إذا سقاين ثلاثة
 فلا يقسم **فروع** فان بين ذوالكل وذوالنصف لذوالثلث واليد
 لهم استحقاقه وانه إذا اليد وحدها لا يقيد مع اليه فلان في الكل
 تسعة ستة لم يراع فيها وقاسم ذو النصف فيه لما من **مسألة**
 ومن دغاني بد رجلين ويدوا جميعاً كل على ملكه كله فلما راج
 النصف اذ هو وكل واحد منهما يستحقان ما في يد الآخر فخرج
 بالنظر اليه فاستوفى نصفاً وهما راجعاً **مسألة** وإذا اذ ثلث
 الكل والنصف والسدس فبدوا فقسم من ثلثي عشر فلان في الكل ثمانية
 ولان في النصف ثلاثة ولان في السدس سهمين لما من **مسألة** بل يقسم اثنان
 عملاً باليد لا باليه **قلت** أعطى ذي السدس مالا يدعيه باطل **وقول**
 تبعاً ان تبعه ما في ايدهم كلا ونصفاً وثلثين ونصفاً وثلثاً ولا يسه
 مخالفوا وقسم ان باعاً لا استوفى اليد وان خالف النصف قلت فان سقوا
 والقياس على قول البلغة ان يقسم من ستة وثلثين لذي الكل اثني عشر
 لم يراع فيها وهي ثلث وثلثه وهي نصف السدس الذي لم يراع فيه
 والثلثين الا الكل وسهماان وهما ثلث السدس الذي لم يراع
 فيه ذوالثلث وثلثه وهي ربع الثلث اذ يراع عنه الأربعة وحصل له عشر
 ولان في النصف خمسة ولان في الثلث ثلاثة على التدرج الذي ذكرناه
 وعلى الطريقة الاولى وهي الصحيحة من ثمانية وان يراع لذي الظل
 وثلثان ثم كذلك كما من **فصل في الترجيح عند**

مائة
 تسعة

١٥
التعارض من خمس **مسألة** لو باء الغد او الغد الغد من مع
 كالكرات **في دوس** بل يقسم على عدد اليهود فلان في الاثنين ثلث
 ولان في الاثنين ثلثان **مسألة** وعمل بالاعدل فلا يحسب القوي اذ هي المقصود
 فلت غير معتبر والاحاد الحكم بشهادة الواحد حيث حصل بها مثل
 قول الاثنين ولا قابل به **قوله** رجلان ارجح من رجل وامرأتين اذ هما
 يدل على ان اذ جعلهما الله كالرجل في الحكم بشهادتهما **قوله** وكذا
 الشاهد واليمين كالشاهدين **قوله** بل ترجح الشاهد ان للاجماع عليها
 وثبوتها بالنسب قلت اذ اصح عمله صلحها فلا من يه للشاهدين لا استوفى
 في صحة الحكمها اذ وجوب العمل بالطبي قطعي فاستوفى **قوله** العاقل وترجع
 شهادته الخلفا لفضلهم قلت لا غير من ياد الفضل كغيره الا من ثبتت
 عصمته للقطع بسببه قلت وفي القلع نظر لحوار الضعيف من المقصود
من نفي موطع **مسألة** ورجح منه الخارج اذ شرعت له وللمسكن البمين
 واذا قوله صلح اليه على المدي يقضي الا يقيد منه الممكن لقول علي عليه
 فبينته لا تعمل له شيئاً **الحديث** واليد مقومة لبيته الداخل فساوت قوته بينه
 الخارج فبقسم كالحائز حين **قلت** لا فائدة لبيته ذي اليد لما من **حسن**
 ترجح بينه الخارج حيث تسمى بملك مطلق او مصاف الى سبب يتصور
 كالمصنوع الذي يتكرر سبب صنفته حسب الحاجة وكما ينتج من بين
 او كنان يتقن ثم ينتج اذ لا خلاف في تحقق كونه مدعيًا والخصم ان
 بعد العوى فان صيف الى سبب لا يتكرر كسراج ومصرفي ونحوه فبينه الداخل
 لقوته باليد وضعف الخارجة قلت لم يفضل الدليل **قوله** **مسألة** **قوله**
قوله الحكم بل بينه الداخل ارجح اذ اخصم رجلان في دله ودين كل منهما

عندكم في النكاح **فرع** وحكاية اي سليمان الكوفي عن الصادق عليه السلام
 في المنتخب انه لا يمين على المتنك غلط يجري فتا ويديها بما يعمل على ان
 المديعي سقطها او لم يطلبها قلت او ادا انه لا يحرم عليها بل يحكم عليه
 بالكلول **مسئله** ولا يحرم تخليف الا يمينه على ما في ايديهم من مال الغائب
 او يمينه او مودع اذ يمينه الله على الخلق واذ يحكم من قدامه والوصايا
 لا تعد الا مشاطرة وكذلك للقضاء حال ولا يمينهم ويحرم بعد الغرض فيها
 ادعي عليهم ولا تخليف اليهود واذ لا يمين لها ولو اقر والبر لم يمينه حق
 ولا يمين الوصي والولي على الغير اذ هي على فعل الميت **فرع** ولا يمين
 الشاهد بكنهها ولا يمينك الوثيقة ما فيها اذ لا موجب للضمان كل
 غضب قطب الرضا لم يمينه ما فيها الغائبة **مسئله** ولا تخليف في حق
 الله محض كحب الزنا والشرب اذ هي لغيب مدع **مسئله** وتلزم في حق
 حق العتق اذ هي حق لادمي **ح** بلحق لله ولا يلزم كحب الشرب قلت
 مشوب بحق الادمي فوجب لا حله وكلو قال يهودي او يهودي وحل الشرب
 لله محض كسباني **مسئله** ودين المتنك على القطع الا جعل فيه وعلى العلم
 اذ لا يحيط بفعل غيره بغيره ولا اثباتا ولتخليفه صلح من انكر الدين على القطع
 ومن انكر اعتقاد ابيه ان صاعدا على العلم **مسئله** بل على القطع لا فعل غيره
 وعلى العلم بغيره اذ لا يمكنه التيقن فيما سواه **قلت** لم يفتد المختص
ح **مسئله** بل على القطع مطلقا اذ لا يمكن الا حاطه بعمل النفس ولا الغير
 وقد قال تعالى واحفظوا انفسكم لئلا تفسدوا **فرع** والمستري والمأثوم
 وكبرهما كالوارث يمينه على القطع العلم وقيل على العلم لما شترته الغفلة
قلت لا تدين للعتق في قطع الحق ولم يتعلق به حكم هو كالوارث

في المنتخب

ادخلت في المنتخب

فرع وليس له ان يخلف على العلم حيث طر صدق المديعي فان كان
 جان وكثر قيل وله الخلف هنا على القطع مع طر كذب المديعي استنادا
 الى الظاهر **مسئله** ومن ادعى على من ادعى ان له على ابيه دين لم يسمع الا ان ادعى
 بدعي موت الاب وله تركه اذ لا يلزم ما لو لم يراه وصدق المديعي
 من الدين اقرانه اذ هو فرع على تبينه وعليه البينة اذ لا يصلح عدم البر
مسئله واذا اتحد الحق والمستحق فاليمين واحدة **احكام** وكذا
 حيث تعدد الحق لا المستحق كان يدعي فضيا وعار فيه وكذا **مسئله**
 لا كاليه قلنا كل واحد من الخلفين مع تعدد الحق فرع وفي الغرض
 كائنا الورثة حقا واحدا الموتى **مسئله** تعدد اليمين بتعدد دهر قلب
 الا قرب للمذهب خلافة كاليه **فرع** فان دعي المستحق بيمين واحدة
 فوجهان يتبع اذ استعملوا الحكم ولا اذ استعملوا الحكم بحجة ناقضة كالزمن
 بشاهد واحد وبغائتين **فرع** فان اتحد الحق والمستحق وتعدد المستحق
 عليه تعددت ايضا الاحتمال علم الخلف ما يحمله الاخر بخلاف البينة
مسئله ولا يلزم تغليتها الا بتعدد الزمان ولا تخلف ما قتل ولا ما ابرأ
 ولا ما اقترض ولا ما غصب وكذا لا احتمال انه فعل وتخلص في حكم ما استحق
 ما يدينه ويحق **مسئله** ان قال ما قبلته خلف على ذلك قلنا لا احتمال ما يدين
مسئله والنية للخلف على حق ما لا تخلف به ولا ينفع التورته وادعي
 بطل المقتضو بالخلف **ح** ولو قال عقيب الخلف ان شأه الزمه الحكم لا دعا
قلت بل على القطع الكلام عن التورته **فرع** وكذا العتق فلا يسمع
 الشاهد اعتقاده اذ لا ينفقه للبيان في حوان اليمين ان خصه ما يستحقها
 بل ياتر اذ العتق مذهب الحاكم فوجب الزامه **الغرض** ان كان الخالف

Copy

غاميا الزمه من ذهب الى اكوا ولا مذهب له وان كان مجتهدا لم يلزم ما طأ
 قلت الحكم برفع الخلاف ظاهر او باطنا لما سياتي **مسألة** واذا
 طلب المذهب في تأخير اليقين والكفيل بالمختار لم يلزم المنكر ذلك اذا
 فرضه المذهب لا الكفيل الا ان مستصلحة الحكم اما لو طلب الكفيل
 حتى يبدل شهوده لزم فان امتنع جيش للتكفيل لا للمق **مسألة**
 واذا ادعي على غيب جنابه ولا يثبت فوجان بحلف الشيد اذ هو الذي لو
 اقر لزمه لكن على العلم لا لو اقرت وقيل بحلف الغيب اذ هو مكلف
 حامل لثامه قلت لا فرق بينه وتكوله اذ لا يلزم الشيد **مسألة**
 ويصح الا بئرا من اليقين اذ هي حق للمدعي لقوله ضلم لك بينه فجعلها حثاله
 فيسقط طلبه ويصح ابراهمه بها ولا يسقط به الحق فيصح اليقين به لتعارضهما
 وان ابراهمه بشرط ان يحلف بزي بالحلف الا ان يبين قبله **قلت** فان قال على ان يحلف
 بزي بالقول وله الرجوع ان ابا **وقر ع** والا بزي من الدعوى ابراهمه الحق
 فلا تنسخ اليقين بغيره **مسألة** كاليقين **قلت** الا بزي من الدعوى يفر بحلف
 اليقين **مسألة** والقول لمنكر التكليف المضمون وعينه **مسألة** بل لم يبرها
 قلت الاصل البقاء ومدي عينه بزي استغاط وحب احضار الغيب والاصل
 وجوبه فيجلس حتى يظن اليقين لو كانت باقية سلمها ولو جحد لا حضار الغا
 حسب الحال **مسألة** ويثبت على القطع امتدادا الى الاصل **مسألة** بل على
 العلم وصحة **ابو جعفر** **مسألة** كاليقين حق للمدعي اذ النفع لها
 للحكم بالكلية **مسألة** بل للمدعي عليه اذ لا حكم بالكلية بل هي دافعة
 ما يقع عليه قلت بل مقرر موجبه ولقوله صام ليس لك الا بينه فجعلها
 حثاله في **مسألة** والحلف اياها هو بالله تعالى لقوله ضلم من حلف

ولم يحلف بالله او ليصمت ولو حلف ناكيد ما ينفذ بنفسه العظيم
 كالعظيم الذي لا اله الا هو **مسألة** وحلف اليهودي بالله الذي
 انزل التوراه على موسى لعطه صليم والنصراني بالله الذي انزل الانجيل
 على عيسى قياسا والجموسي بالله الذي خلقه والذي خلق النار لعطهم
 اياه والصابي بالله الذي خلق النار اذ يعبدون الانوار والوثني
 بالله ولو قيل الذي خلق الاسلام احوال لا عباد هم القرب بها وكان
 الناكيد كمن المتدين **مسألة** ويحرم من دون ناكيد موصف
مسألة من الذي لا اله الا هو **مسألة** لنا ما من **مسألة** ولا يقع بغير
 امر الحاكم اذ اعا د صلم على ركانه ولم يحلف على احد او قد افا د ص
 حوان الا قضات على اسم الله تعالى وحده والقسم وان البينة يكون ثلاثا
 باليمين وعين يدعه اذ لم يكن وان يسمع الحلف بالطلاق اذ كان طلاقا
 بينا وصحة الرجعة بغير اشهاد ولا نكاح اذ لم يكن شي منها **مسألة**
 والعليا غير مشروخ اذ لا دليل **مسألة** بل مشروخ لقوله ضلم من حلف
 على من يري الحبر كالحلف على صليم **مسألة** من ان اذ الغلط عليه على المنكر
 قلت الا قرب انه موضح اجتهاد يؤول الى نكاح الحاكم واستحساننا
 وقد را كما اشار اليه **مسألة** حيث قال استخففت له ذلك **مسألة** وفي حكمه
 وحان **مسألة** ايضا **مسألة** اذ القصد الناكيد وقيل يجب ولا وجه له
ابو علي **مسألة** وسحب في السنين كالحبر لقوله ضلم ولو على سواك
 من **مسألة** بل فيما يوجب القطع **مسألة** بل في نكاح الركن نكاح في القضا
 والنكاح ويحب القن قال نكاح عبد الرحمن على من حلف عند الركن
 فقال على عظم من المال الحبر وهو توقيف واقل القطع ما يوجب الركن

عند الاقرار فرفع فان وضع ميتا بطل الاقرار اذ لم يثبت له حال تملك وكذا
لو اقر له قبل وجوده اذ لا حكم للمعدوم فان وضعت حيا وميتا كان للميت
مسئله وسمع الاقرار للميت اذ سمع تلكه مسئلة وسمع الاقرار
للمتغيب ان قبل وليه فان رد هو قرف الى بلوغه اذ اذعدهم الرد
مسئله ولا يسمع الاقرار ان جالس في يد المفسر مسئله وسمع بالمجهول
حيا وقديرا وبتفسي اذ لا علم الا من جهة **مس** وكثير ان امتنع
فان قال علي له شي لم يقبل نقسني الا بما يتناول ولو قلنا لا غير كقسي
بعض وكما ويصح بكل ما ينفع به من عين كالطلب او حق كالشفعة
والرد بالقبض او رد ووجهه فان قسرت رد السلام او جواب كتاب لم يقبل
اذ ليس بمال ولا يؤله اليد **مس** وكن كك حذ الفد في اذ لا يقول الى مال **مس**
ان يقبل بمسيرة الامكيل او موناون اذ لا يثبت غيرهما في الدماء قلت الحاد
فيصح ويعوم لعل السلي **مس** ولو قال لفلان علي روي دمتي او قل
كن اكان اقرارا ادين وكن الوقال في مالي او من مالي فاما في بيتي او في كيتي
فوجه او غصب فاما وحدي في كتابي او كتبت بيدك لفلان علي كن اقبلي
باقرارا قلت والوجه ظاهر فان قال يقصا فلان فليس باقرارا ان يقول
القاضي فان قال ردوا علي فلان كذا بعد مولي فاقرارا ومن اقر بدين
لم يسمع قوله من بعد انه زبور في ويقبل في الرد بعد والغصب **مس** يقبل ان
ومثل لا ان فعله لنا ما من مسئلة وما دخل في البيع تبعا دخل فيه
والوجه واحد مسئلة ولا يسمع الرجوع عنه اذ هو خبر عن ما مضى لا في حق
به مستطاب بالشبهة مسئلة ولو عهد المسلمون متحابين فقه وحوهم من
الرجوع الى الحكم فاقرار لم يسمع كما لم يسمع مسئلة وسمع اقرار الولي بانكاح

المقبر المولا به لا حال بلو فيها اذ لا ولاية لمالك انتاء فان طنت صدق
عملت مقتضاه في محرم غير **مس** مسئلة والاقرار احاد عن ما مضى لا يقبل
ميدخل الشاج والزوج والتم المنضلين واليه يقبل ولا يدخل وعن
العكس **مس** اذ اول اضع **مس** ولا يدخل المنضيل بحال قلت ليس على
اطلاقه وصل ومرا عا شي فعال المبدع عليه نحر او صدقت او انا
متر بذك اول امك كان اقرارا ولو بالتحية والقول للغير في انه لم يسمع
التحية والعكس ولو قال لفلان علي كذا في علي كان اقرارا او كذا نعم
في جواب اعطيتني عدي او استرح دابتي او نحو اذ كانه قال نعم فذكر
او دابتك **مس** مسئلة ولو قال اقمني الالف التي عليك فعال عدي اكان
اقرارا **الطبري من قس** لا قلنا الطاهر الا قتاد في وكن الخلاف في
الخير فلان بان عليك الفاقفالهم وفيه نظر ولو قال اقرضك كذا
فعال لا والله ما اقرضت منك شي او قال كم ثقتك كان اقرارا قلت
وفيها نظر **مس** مسئلة ولو كتبت لفلان علي كذا او قال اشهد واعلي ما فيه
كان اقرارا كالتطيق **مس** لا اذ ليس ينطق قلت حار مجراه مسئلة
ولا يسمع بعد بشرط محض كان شافلان اذ هو خبر عن ما مضى ويصح
بعد بالوقت لا على وجه الشرط كعلي له كن ايوما الجمعة لا احتمال انه
وقت حوله لا لزومه **مس** ولو قال له علي الف درهم اذ اجازيس
الشهر ثبت الاقرارا بالوجه ولا يسمع الشرط من بعد لا احتمال ان
نوقنا حله بعد ان ثبت فان قدم الشرط بطل الاقرار بالعلق اذ هو
خبر ولم يسمع تعليقه **مس** مسئلة فان قال له علي كذا ان من كان اقرارا
ولا يسمع دعواه ان المبت وهبه له ومن قال لم يسمع العين حذها العكس

هذا ما كان اقرارا في
هذا ما كان اقرارا في
هذا ما كان اقرارا في
هذا ما كان اقرارا في

اقراء فان قال ر د جته عليك فاق ان فان قال ابرني من ما به د رهم
فاقرا الا ان نقول احتياطا وكن الشكر لي من فلان فان قال لم ادعنا
عنه انك امرت ببعثها لم تكن اقرا الا ان نقول واستر شيها فان قال
اعطينني كذا الحكم الحاكم فليكن اقرا الا ان نقول احذنه بالحكم م ولو اقر
انه وصي ثم رجع لهدمه ليلك بقضي الدين لم يقبل لعلق حق العزما
ابو جعفر بل يبع اذ لا يقبل قوله انه وصي الا ببينة قلت وهو قوي
مسئله ولو قال لي عليك كذا فقال قد قضيتك كان اقرا ا اذا القضا
فرج الشكوت الا ان نقول ان كان فعد قضيتك و لو قالت امره لعلق قد طلعتني
او طلعتني كان اقرا ان بالكتاب وكن الوقال طلعتك كان اقرا ان به
وبالطلاق وكن العتقني اقرا ان بالزوم ولو قيل لرجل لم قبلت
فلا تا كان خطا كان اقرا او بين بالخطبة **الاستاذ** بل يقبل قوله
قلت الظاهر في قتل العاقل العمد و لو قال احذت على كذا طلعتا
فقال بل بالحكم كان اقرا او بين بالحكم **وصل** ومن قال انا امرت ما تبت
فوقد لا اقرا وكن لا انك ما قلته اذ لم يعين مال بكن وكن العل
او عتني او احب او امن و قال لي مخرج من هذه الدعوى و لو قال ادعني
الفا فقال احذ او اذن لم تكن اقرا اذ لا حكم تصرخ **مس** يكون اقرا ا
واستضعفهم فان قال اعد لادنه عليك فاقرا و لو قال على الف او لا فلا
اقرا لا لجل الرد و لو قال لا لجل الرد و لو قال ان شاء الله تعالى
لمسح العلق وكن ان شاء الله وكن ان شاء الله وكن ان قبلت اقرا
او ان شهد بك فلان و فلان **فصل** ومن دعا على غيره الف درهم فقال
المدعا عليه وهي صحاح فوجها **ي** اصحها لا يكون اقرا ا اذ لا تصرخ

ومن القى قال مال كثير اكر ما نقضاني اولقد اهتمتني ولبت اليوم
حاضرا ووايه لا قضيتك فوجها **ي** اصحها يكون اقرا ا اقول **ح** اذ هو
جواب الدعوى وقبل لا احتمال فان قال انا مقر فوجها **ي** اصحها
اقرا ا اذ هو جواب الدعوى وقبل لا اذ لا تصرخ بما اقر به و لو قال
اعطيني الذي عليك لي فقال قد اوجها **ي** اصحها قول **ح** اقرا **مس**
اذ هو وعد فلان ان ول اخبر و لو قال اخبر يا فلان ان عليك
له كذا فقال نعم فوجها **ي** اصحها قول **ح** يكون اقرا ا اذ نعم
للتصدق **الطبري** من **مس** لا اذ هذا اذن محبت محتمل الصدق
وكن الخلاف في لا تحب فلان ان علي الف **فصل** و لو قال قضيت
فلانا شيئا ثم فتر انه غصبه نفسه لم يقبل لقوله شيئا فيستغفر تاريا
فان قال عشر و لم يذكر جفها استغفر فان بعدت وعثره اعدا من
ادنا مال فان قال كذا استغفر فان بعدت فاعل ما يثبت في الن ص **مس**
مس **مس** ومن قال على مال كثير او عظيم او نفيس او جيد
لم يقبل بغير ما قل من تصاب ليطابق القصة **ع** بل يقبل عشر درهم
لا دونها قلت لبيت مالا عظيما **مس** **مس** بل يقبل بغير ما
فيتم مالا يكون مالا عظيم او خالف ليتصدق في مال عظيم قلت
لا مسلم الا مسلم سلفا فالحق هنا به **مس** يقبل يقبل بغير تصاب
المترقة كن مع دينار اذ لو لا عظمه لما حان القطع قلت القطع هنا كذا
ل لا يقبل دون اثنين وسبعين دينار لقوله تعالى في موطن كثير وكانت
اثني وستين قلت لبيت بلاقل الكثير مسئله فان قال عند
مال عظيم صح المسير بالعموم لا حمال الودعة بخلاف ما لو قال على امو

لما ثبت في الذمة وثبوت العزم فيها نادى **مسألة** واول المح
ثلاثة واول الكثرة عشر بخلاف مال كثير فلم يعلق على العزم عرفا
مسألة بل للخصاب كمال كثير **مسألة** بل ثلثه اذ هي اقل المح والاصل
البراه من الزايد وليت المعتبر العرف **مسألة** فان قال على كذا درهما
فاقل ما يقدر بذكرها **مسألة** ومثله كذا كذا درهما لا يهاجمه **مسألة** بل
احد عشر درهما اذ المصون كناية او شرط العبد واوله احد عشر
بل درهما اذ هو المطلق والاقل البراه من الزايد وهو قريب من
المذهب وقول **مسألة** يقتضيه القربيه **مسألة** وكذا الخلاف في كذا او كذا درهما
الا ان **مسألة** جعله لا احد عشر بل اذ هو كناية المطلق فان قال كذا درهما
فقدشرون وبالحكم مع النكران ولو بالعرف فيهما ولو قال كذا او كذا
درهما فثلاثه اذ النفع يقتضي ان يثبت بل ضيقه لما قبله **مسألة**
فان قال علي لفلان اكثر مما في يد فلان ففسره باقل قيل لا ختم
اذا دته اكثر بقا الا ان يقول عذرا فان جعل قديما مال فلا والقول
له في كميته وخلف فان بين امثلة باكثر عمل به **مسألة**
ويستلزم المطلق يقتضي للمعطوف عليه حيث استمر كما في العبد نحو عني
له الف وماله درهم او في الثبوت في الذمة نحو علي له الف درهم او فيها
نحو علي له الف ولا تدبراهم فكون الف درهم اذ العطف كالحمل الواحد
مسألة صطحي حملان متغايران فلا يفرح احدهما بتسليم الاخرى كلي
احضا كملت قلت منع الا حلاق هذا واقره **مسألة** ان اتفقا
في العبد او فيهما فقولنا اذ هو يسير فقط قنا وطها لا حيث اشتركا
في السوت في الذمة فقط نحو علي الف ودرهم اذ هي بالدرهم الزيادة

انما نرى في العلوم انما نرى في العلم
مسألة فان قالوا انما نرى في العلم
ادعى وصف بالكمه ولا يقال له
لما ادعى اقل ما حمل انما نرى في العلم
فان قالوا انما نرى في العلم

لا للتسليم لاساما من قرح فان قال على له الف ولكن خطبه كان الف
خطبه عندنا لا ستر اكها في الثبوت في الذمة وعند المخالف نفس الان
لما من فان قال عني له مائة وثوب او عني درهم في نفس الما به
اليه اجماعا قلت وكذا مائة ودينار اذ لم يثبت كما في الثبوت في الذمة
ولا في لعل عذرا اذ لا يقال واحد ثوب او نحو **مسألة** ومن واحد الى
عشر لثمانية اذ لا يدخل الا بتداول الغاية وقيل لا يدخل الا بتداول فقط
فلزم تسعة **مسألة** وعينه بدلان هنا فلزم العشر لتسعة الى العهم **مسألة**
ولا يدخل الطرف في المطر وف في نحو عني تسعين في طرف الا لطرف **مسألة**
بل يدخل لتناول الاقرا لهما ولنا انما تناول المطر وف والطرف محتمل
وكذا الواقف بالفس **مسألة** ومن اقر بتمام دخل فمدا ان كان اذ مجموعها
لفظ العام وكذا الوفاق مس مطر من لزمه العيص والطران وكذا اذ ان
مفروسته ودا به مسترحه في الاصح وسفينة بواصمها وعبد بعامته بلوا
معا والوجه ظاهر **مسألة** وكذا الف درهم في كس بل زمان قلبه فله
قال فان لم يكن في الكثير جوت الف كمله في الاصح كالمولد كس فيه
بني **مسألة** فان اقر بوجده ثم ادعا بما يملك بغير الاقرار قيل
قوله لا لو قال انكسف بلها قبل اقراره فلا يقبل اذ هو رجوع عن الاقرار
بوجوبه **مسألة** عينا **مسألة** ولو اقر لغير بتركه في عيد قبل
بدون النصف لا ختمه **مسألة** بل يتعين النصف ولنا الشك محتمل بونه
فان قال هو لي ولفلان ونصتان **مسألة** فان قال له في مالي او فيها
اثره الف لم يلزم لا صافته الى نفسه وكووال في هذا المال او فيما خلف
الي لزم **مسألة** ولو قال علي له عشرة من ثمن مائة او نحو لم يصح اذ فيه

انما نرى في العلم انما نرى في العلم
مسألة فان قالوا انما نرى في العلم
ادعى وصف بالكمه ولا يقال له
لما ادعى اقل ما حمل انما نرى في العلم
فان قالوا انما نرى في العلم

مالا يصح والكلام متصل ويطر كالمشروط **س** بلزم وسط القيد
قلت لا كالمشروط فان قال على له الف وهو غير لازم له الف
اذا قرأته به غير معلقه واخر الكلام جوع فلا يقبل **ط** فان قال
من ثمن هذه البان لم يلزمه تسليمه الا بتسليم البان اذ هو كالمشروط
ع بلزمه وان لم يسلم البان كلفوا من ثمن ذات ولم يثبتها قلت
ادعى بعد تسليمه المبيع فلا يلزمه الثمن وهو جوع عن الاقران فلا
يقبل محلا فالجواب **قلت** وبخلاف قوله من ثمن خمر اذ لم يجمع
بعد استقراءه لتعليقه بالايضاح **فصل** وضع استثنائا للقبض
لا الكل فيبطل الاستثنا فقط كالحق **مسألة** والاحسن
الاقل اجماعا وضع لكثير عند الجمهور **مد ان در سبويه**
لا قلنا معنى الاستثنا حاصل وهو اخراج بعض من كل فرع وجع
الاستثنا من الاستثنى كعشر الا تسعة الا تسعة **مسألة**
ولا يصح الاستثنى الا من الجنس فيبقى تفسيره لو حوب الحمل على
الحقيقة **ح** بل يصح استثنائا للمكيل من الموزون والعكس لا في
من مثلي والعلس اذ المقدار كالحس الواحد وان اختلفت القمية
قلت لا مسلم **س** يصح من غير الجنس فيخرج في تفسيره الى
في قوله على له الف الا دينا لمحوان كونه اذ احدثنا آخر **قلت** اما
محوان محان الا حقيقة **مسألة** فان قال الف درهم الا ما به درهم
عشر دنانير الا قير اطلال لزمه تسعة ما به درهم وعشر دنانير الا
قير اطلال كالحال استثنائا الى ما يليه **ح** بل يلزمه تسعة ما به درهم
وقير اطلال الا قيمه عشر دنانير قلت بناء على صحة الاستثنا وان اختلف

المكيل في المكيل والموزون وقد ابطالناه **مسألة** فان
قال الف درهم وما به دنانير الا ما به درهم وعشر دنانير كانت البان
مستثناه من البان هم والبان من البان من البان من البان بالحققة وهو
الا يستثنى من الجنس بل يرفع عن البان الى البان اذ تلفها قلت
من اء العمل بالحقيقة اولى من مراعاة التالف **مسألة** واذا قال
ماولى القيد لفلان الا واحدا فصح لقبوله الجماله واليه يعين الواحد
ويكفى ليس لهذا له او هو لا التسعة له فان انكر المقر له العين
بين **مسألة** فان قال على له درهم درهم درهم درهم لا تخالفا
التكيد وان قال فدرهم درهم درهم درهم وكذا فدرهم **الغرابي**
بل درهم واحد قلت الفاكه لو اوفى اقبضا التغاير فان قال درهم
مكت درهم او فوقه او معه فدرهم واحد اذ هو المصنوع به لا الاخر
فمقتل **فرع** وكذا قبل درهم درهم او بعده او قبله درهم او بعده
لما من **الغرابي** بل درهمان هنا قلت الاحتمال مانع ولو قال درهم
بل دنانير لزمه جميعا اذ المتأخر جوع فلا يقبل بخلاف درهم بل درهمان
قال الكل اذ الاخر زيادة لا جوع لا بخلاف الجنس ولو قال عشر بل تسعة
لزمه جميعا لما من **قلت** لزمه درهم درهم والعشر فقط اذ
الظاهر انه اذا زاد الن زيادة في الاولى والنقص في الاخر **مسألة**
ولو قال هذا الي درهم فلان فقد اقر باليد لفلان ويلزمه الزد اليه
ومين انه مملوك **ح** لا قلت اعترف بانه احسن منه واليد له **فرع**
وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان او بينه فان قال الحاكم لفلان وقض
لي او الارض لفلان وشجر مالي او الشجرة لفلان ولم يمالى كان اقران

للعلمان بان اليد له فيها جميعا والوجه ظاهر **مسألة** وصح قولا
فلو اقر بما ليس في يد غيره في اليد سلمه متى صار اليه بارت او غيره
ولا يلزم منه الاستفادي اذ لم يثبت كونه عاصيا واذا اختلف ضمن لذي
اليدين ومن اقر له **فرع** فان قال هو لرد نقول بل لعمري سلم لرد
العين ان مكن ولعمري قيمتها اذ قد استعملتها **مسألة** الا ان يملكها لرد
حكم سقط ضمانه لعمري **قلت** اذ الضمان فرع ثبوت الملك لعمري
والملك الحكم بتسليمها لرد يتضمن ثبوت الملك له فيسقط ملك غيره فيسقط
واحد الحاكم يد لها **مسألة** ولو اقر بالف يوم السب وقر بالف
يوم الاحد فالف فقط اذ قد سكت الاقرات الا ان يختلف السب **مسألة**
الفان وعنده ان يختلف المجلس **قلت** الا مثل الزهراء مع احتمال التنا
مسألة فان جعل المقر له نحو هذا الشيء لغيري صرف في القرا
بعد الياس من معرفته اهله اذ يصح للمجهول وبالمجهول كالحجر **مسألة**
باب الاقرار بالنسب **مسألة** وصح الاقرار
بالسب وعن **يوم** لا لسافضاوه سلم لعبد بن ربيعة بثبوت اخيه
باقراره حتى قال الولد للمقر اش **قلت** في الاحتجاج نطق
لا حتمال انه قضاؤه لاجل الغرائش لا لك قران قال ولي في الاحتجاج
بالاجماع قبله **فصل** وصح اقر ان الزجل بولد او وال
اجماعا بشرط مصادقه البالغ وعنده من شجره فسب اخر قولا
او عين وعنده الواسطه فبذنا **فرع** والصغير كالمصادق
فان بلغ وانكر بطل الاقرار **مسألة** لا **قلت** اكلواقر له **مسألة**
وصح من المراه كالزجل **مسألة** صح بالوالد لا الولد لتضمنه حمله

حمله على الزوج **مسألة** ان كانت اياما مع وال فلا يملك يلزم الزوج **مسألة**
اما يجوز حيث لا يتلزم بموقوف الزوج وذلك حيث لا يولد على وراثته
مسألة واذا اقر احدا خون باخ وانكره الاخر لم يثبت فيه
اجماعا اذ لا يتحقق **مسألة** وكنت الوصادق الاخر لا جل الواسطه
مسألة بل يثبت النسب **قلت** حمل النسب على كمال الاقرار على الغير
مسألة ان يكون واعدا ولا يثبت النسب كاليدين **مسألة** **فرع** **العراقين**
لكن يشترك المقر في الارث لان النسب اذ اقر بامر من يملك احدها
الدليل فبقي الاخر **مسألة** بطل النسب فيبطل الارث كلو كان مشهورا
لغيره **قلت** كدبه الشرع هنا وهناك انكار الاخ فقط فافترقا
مسألة وفي لزوم المقر اش آله في ارثه في الباطن وجمان **مسألة**
يلزم طمعه عنده وقيل لا لئلي الشرع فسب **مسألة** وسحق
الثلاث كلوبين **مسألة** بل النصف **قلت** لا وجه له **مسألة**
فان اقر عبدان من الورثة بثلث النسب كمال الشهادة **مسألة** لا اذمو
اقران بعض مع انكار بعض فلا يقع كلوكا نفاستين **قلت**
القسط منع فافترقا **قلت** اما اذا الميات الواحدة فان بلفظ الشهادة
فلا وجه لثبوت النسب عندها ايضا **مسألة** ومن ترك ابنا فاقربا اخر
ثبت نسبته انه صدق **مسألة** اقر بثلث وصاحقه المقر به او لا ثبت اذ قد
اقر به الورثة جميعا فان انكر الثالث المقر به او لا فوجان **مسألة**
بطل حينئذ اذ لم يقر به الورثة جميعا وعندها عليها بطله اجطلي
اخر حكم وقيل لا بطل لبيك بطل الاصل **مسألة** **فرع** فان
اقر باخون معا ثبت نسبهما ان صدقاه او احدها وهما ثورم والا بطل

الممكن مسله ويثبت النسب بينه وبينه اجماعا كالحق
 وبالمعنى المذكور وجوده عند **وم** لا بالنسبة الى الميراث عند **لام** كما مر
 مسله ولو خربت وميه الى ان الاسلام بولد فاقرب به مسلم
 مع وان انكرت الام لا مكان في حوله ارض الزوم ولم يعلموا
 بنساج او شبهه فان علم بعد الوطيان لم يضر الرجل عن دار ولا هي
 عن دارها الى موت الدعي لم يلحق فرع واذا لم يثبت واثباتها
 له وان انكرت لقوله صلح الولد للفراش **مسله** ولا تسع ابي وارث
 فلان حتى يحق السب لمعان ان يدلي بما لا يتحقق به عند الحاكم فان
 حقق ولا وارث سواء بين ذلك وكفى قول اليهود ولا يعلم وارثا
 سواء حيث لهم خبر بالميت **مفسر** بل على القطع بالنفي فلان لا يثبت
 اليه لاحتمال ان يتكلم **فرع** وان قطعاً بطلت قياساً لا استحساناً
س لا يجوز كون قطعها استناداً الى الظاهر بل يقال اخطأ ما اذا لا
 يسبيل الى القطع **فرع** فان لم يقل اليهود ذلك فوجان يقبل قوله
 انه لا وارث سواء اذ هو الظاهر وقيل لا لاحتمال وجود من سقطه
 فلان الظاهر خلافه **مسله** ولا ينفى لولد عبد ان قرات به او السكو
 حين العلم اذ السكوت حين العلم بان له النفي كان قرات لا هل الفراش
 وفي المجلس الخلاف بين **وم** كالشفقة **مسله** ومن اقرب وارث
 اوان عم وشقيق وان لم يثبت النسب لما مر الا مع اشهر منه فالميراث
 للابن **قلت** لكن يغطي المقر له الثلث فادون ان استحقاقه لوصيه
 وصيه لا ميراثا **مسله** وسين مدعي التوقيع **قلت** والشهادة
 مستندك الى اقراء او قريته فان لا بينه خلف المقربة ورطل فسيه ان نكل

قلت وسمعت الثلث هنا وصيه وان علم كد به كقولك كواقر مشهور
 النسب لغية وصريح بانه قصد ادخاله في الميراث **مسله** ومن
 اقر باحد عبيد مات قبل التبعين عتقوا وسعوا للورثة حجب الحال
 وثبت لميراث ولحق وميراثه ونصيبه من مال السعاية لصحة الاقرار
 بالمجهول لما مر وكالطلاق المجهول وسما لمسحق للنسب كالحق **وم**
 لا يثبت النسب باقر الميراث الا لا يثبت في الزمة بخلاف الطلاق وثبت
 الارث كالاقراء بالا **ح** لا نسب ولا ارث اذ القوارث فرع النسب
 والنسب لا يثبت في الزمة **قلت** لا يثبت بينهما غير معاق بالزمة
 كالطلاق **فرع** فان كانوا انما ثبت نسبتهم جميعا اذ لا يتحقق
فرع وعندهم بالدعي لا بالسعاية على قد الخصم في الجزية **مسله**
 تلزم اشعاف في ثلثين ثم كذلك **فرع** ولو كان للمقر ثلاثة بنين
 كان للقييد ربع المال اذ هم كواحد **مسله** كذلك فان مات احد
 البنين وللقييد ثلث ما تركه **فرع** ولو لم يرع مال السعاية اذ هم
 كواحد **س** وعمل على مثل **مسله** الا مستحق من مال السعاية شيئا لا تنفك
 النسب والا فحق على مولده استحقاقه كالارث **فرع** فان مات احد القيد
 فليلباقي ربع ثلث ماله اذ صار ابنا الا ثلثا والباقي للثلاثة البنين فان
 مات احد البنين الباقي عن ابنته واخوته الا حرات واخيه القيد ولا بنت
 التبعين ولا اخيه القيد **الربع** وهو ربع ربع الثلث الذي احله البنون و
 الباقي فلو ترك ثمانية وارثين بنين وبنات اقلدنت ان بعده عشرين
 والبنين الثلاثة ثلث الباقي بالبقوع وهو ثمانية والباقي ستة عشر لمسحق
 نصفها بالنسب ماره وهو اذ اقررتا بالميت الثاني هو المدعي ونفقت ثمانية

ليس

تستحقون نصفها ايضاً لحيوان ان المدي في هو الميت الاول وتكون ان البيا
هو المدي في فيستحقونها بالاولا فاعطوا النصف وهي ان بقية بين الاحرار والعبد
واذا باعنا محض له ربع الثلث **مسألة** ومن دعا اخوه رجل من
الاب فيين ثبت نسبته والا خلف الاح فان نكل ثبت الميراث عند من حكم
بالنكول وفي ثبوت النسب وجهان ثبت اذ النكول كالبينة ولا اذ هو كالأب
وقد تقدم الا ربع **فصل** وسبح الاقراء بالنكاح **احكامها** كالحق
واذ هو اقوى من البينة **مسألة** **الاحكام** فيقبل صادق رجل وامراه
بالزوجيه وتناول **ع** قول **حب** سان على ان ثمنا زعماً وحجاً وودياً
ط بل حث اذ عيا العقب في الحال اذ الاشهاد شراً فلو كان في المحلة لم يحضر
مخلاف تضاد فيها بنكاح متقادماً او في موضع نازح فمصل وكن ا
لو اذ عيا غيبه الشهود او موته قبل حمل على السلامه فان انكشف
مانع ككوبها معتك او من وجه غير الله بطل الصداق **فصل** في
فان صادقاً على وقوعه بلى وكحو لا شهود وخفك لم يعترضا ما لم
ينزاعاً لقوله تعالى فان جاور فاحكم بينهم فان الترافع قلت
وفيه نظر قال فان تناقرا في حكم بالنفوذ والنسخ لزم لك جماع على حكم
مخالفة الحكم قلت فيه نظر **مسألة** وامرات المن وحده بن وجب
احق باطل ولا يكون موقفاً على بينة بينهما من هي محته اذ الاقراء احبا
فلا يفتح وقفه بخلاف العتق فاما موقوف اقراء العبد بائناً في مال
فتح لصحة تعلق المال بالنكاح **قلت** والا قرب
للمن هب وقوفه على بينة بينهما ولو كان حراً اذ لا مانع من صحته
والحر ليس بموقوف واما الموقوف موت احكامه ان وجهه بينهما

لحقول المانع لها في الحال قلت فلا حق لها قبل البيونة
وتثبت الخاتج لا قران ويرى لها الداخل ليد **مسألة** ولو قال النكاح
كتب زوجته ولا تعلم بقا النكاح الى موته فانظروا البقاوان
قالوا هذا ابنه منك ولا تعلم بنكاح امر يشبهه لم يكن اقراً بالانكاح
للا حتمال والا صل عدمه **مسألة** **س** واذا اقراء رجل ببنوه صفين
لم يكن اقراً ابن وحيته امه كلوك كانت مملوكة للفقير **البيوة** فرع
الزوجيه فتثبت في الحره لا الامه قلت لا حتمال كونه عن شبهه **س**
مسألة **هـ** فيقبل قول الوكيل قد زوجت اذ هو أمين كالوديع **ك**
الا بالبينة اذ هو اقراء في ملك الغني فيما لا يقع به وحك بخلاف البيع
فيقبل لصحته به وحك لنا ما من **مسألة** **هـ** وصدق من لا ممانع
لها في وقوع الطلاق وانقصا عتقها اذ لا سلطان للزوج عليها جيبين
لا لو اقراء في العتق لبقا سلطان به **مسألة** ومن اقراء بسوته امراته
بحيث لا ترجعه له لم يكن له مراجعتها بعد فان فعل فرق بينهما اذ لا يصح
تخويله من الاقراء **مسألة** **و** ومن اقراء براضعه رجل لم يكن
من النكاح من بعد اذ لا زوج هنا **ع** بل يصح لا حتمال كونه في غير
الحولين او غير واصل الجوف قلت انظروا حله **مسألة** **و** ويصح
الا قران بالولي عتقاً او موالاة الا على بالادبنا والعكس كالنكاح
مسألة **ح** ولا يثبت عتق من جوف لرقه **و** بل يثبت من مولاة قلنا
انقرض خلاقه **مسألة** **و** اصلها الضرب ولا غالب استفسر فان وصف بضعين
او كثر حمل عليه ان كانا في البلد **فصل** **ع** فان فسره بغير سكه البلد قبل

في لا قلت يقبل في ان على مسئله ولو قال دت هم من من
 ثوب ودرهم فواحد لك احتمال قلت فيه نظر **م** ولو قال شقت
 او قتلت او غقت انا و فلان بقر فلان لزمه الجميع اذ قوله و فلان زوج
 حلاق ماله قال علينا بلاشه **م** ا وقال اكلت انا و فلان لتعريضه
في فيه نظر مسئله ومن باع شيئا ثم ادعا انه غاصب قيل قبض
 الثمن لم ينقض البيع اذ هو اقر ان على العسر ولا مسلم اليه الثمن الا يحكم
 لا قران بالعدي فان اكد به المقر له قال ثمن ليس المال اذ لا ما لك لمعين
 حينئذ مسئله و ترجع الى المقر في ثمنين ما امله فان مات قبله قال
 لا تنقل المال اليهم قلت فان لا وارت حمل على الاقل والتركه ليست
 المال ومن ادعا ان واحد من عترة اقر له بكذا او بين لم يسبح وله حمل
 كل واحد **كتاب الشهاد الاصل**
فيها واستشهد والادب واستشهد و ادوي عبد منكم وعوله على
 مثلهما واستشهد والافدع والاحماع على العمل بها ظاهر **مسئله** وحب
 حملها كفايه لقوله تعالى ولا ياب الشهدا انما مادعوا وكذا اذا وهاذا نعم
 الادب بحملها واد اوها و لقوله تعالى ومن يكتمها فرغ و اما حب الادا
 على متحملها لثبوت الكو يد كذا من سمع لا من نوصد الجمل الا حيث حتى
 فوت الحق تعالىه بحق المسلم اذ ما له كد منه فرغ وحب في الطغي الى من
 طلب لا الطغي الا الى حاكم عظم محقق وهو حق لمن تحملها له ولو كان فيجب
 النكران ان احيى اليه حتى يقبل الى حقه اذ هو المقصود وحب
 قطع المساقفه لكذا وان عدت **م** الا لشرط اذ استقط من له حقه بالشرط **م**
قلت الا ان كشي فوت الحق لها من الا ان يخاف من ادائها ضرر

فله الترك كسائر الواجبات **وهو المنتظر** ع وسوى حتى على
 بدن او مال اذ يودي الى سكر **الحكمة** الخوف على المال لا يبيع كتمها
 كان لا في مال الغير **قلت** الادا واجب بدني كادته **م** فرغ
 ونقض الكفايه من فرض العلماء العوام اذ لا يكتم **العالم**
 عن بعض الفقهاء بل يعوم مطلقا **قلت** وهو قوي حيث الخطاب به
 عام والجهل بالواجب ليس بعذر اذ يلزم منه البت **في** وحيث يتعين
 الادا من هالا جن وحيث يتعين الادا من هالا وحيث انصمها الحوان
 كعلى كلب الوثيقه وقيل لا اللهم قلت ان قرب للمذهب من هالا
 على نفس الادا مطلقا لوجوبه وحيث يطلب قطع مساقفه ملتزمها
 اجرة كاجرة الرصد والرقيق والحاكم اذا طلب الخروج **مسئله**
 ولكن عرضها حيث يعلم المشهود له بكونه شاهدا او نذير حيث يعلم
 لقوله صلح بينكم قريبا الذي بعثت فيهم الخبير واما قوله احرمكم
 بحر السهود الذي ياتي بالشهادة قبل ان يقاتلها فحمل فيحمل على حمل المشهود
 جمعا بين الخبرين **في** فان فعل لم يخرج به وان اباؤا نذب انك يشهد
 ما يوجب حيا لقوله صلح فلا شتمت بشوك ياهن ال **مسئله**
 وسرط لفظها قيل اجماعا وحسن الادب والا اعيدت فلا يكفي
 انما شاهد بكذا او عندي له شهادته بكذا ووطن الحاكم عدله
 الشاهد والا لم تنفع وان رضي الخصم لما يشاء وخصم المشهود عليه
 او ثابته لم يملكه دناها **مسئله** وحيث من الشهادة الا من علم لقوله
 حقا ولا تقف ما ليس لك به علم **المفسر** **ون** اي لا تنقل ما لم تسمع
 وما لم ترو وما لم تعلم وقوله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون

و نحوه و قوله صل على مثلها فاشهد **و هو** **من** **من** و نحوه
 للحاكم تحليفهم للتمسك **من** **من** لا لقوله تعالى من رضون من
 الشهيد او الماتع غير من في لنا فيقسمان بالله ان ارتبتم و تسبح
 شهادته الذي لا يقضي تسخ التحليف فترع وله تعريفهم ليستثبت
 قبل الا في شهادته و ناليل يكونوا قد عند **بعض العلماء** وصل
 و مستند في الفعل الزو يد ولا يكفي في الطن والشهر **احكاما** و قبل
 الشهادة على الزنا و نحوه معاجاه **احكاما** فان بعدوا فوجهه
 اذ سمع **من** الشهادة على المغير مع بعد هم ولم يكن و قيل لا لحرمة
 نظر العورة و قيل كون في شهادته الزنا لقول **من** لا الولادة والرضاع
 والعيب اذ لا دليل **من** **من** وكفي في النسب والموت شهر
 مستفيضه اذ لا طريق الى المحقق في النسب و مشوق في الموت اذ قد
 موت في سفر و لشبهه بالثبته **من** **من** والولي كالتسليم لقوله
 صل على من النسب **من** لا يكفي الشهرة و توقف **من** لنا القياس في
من **من** و كذا النكاح لا يقال الشهرة الى العلم اذ هي تواتر
 قبل الا قبل الدخول وهو قوي **من** **من** و كذا الوقف والوصية
من **من** فيهما و لا يشق المحقق فيهما فكيف الشهرة **من** **من**
 و كذا مقرر فيهما و قيل لا كالمالك و لا لا تسلم الاصل لما شاي
من **من** و كذا شهر كونه قاضيا فيكون الشهادة على حكمه اذ الشهرة
 كالتواتر و لا في فيه نظر اذ قد يستفيض مع عدم تواتر العقول لا ولي
 التعليل مشقة النفي كالموت والنسب **من** **من** ولا كون على لفظ
 الا عن مشاهد و سماع اذ لا يقين الا عنهما و لا او تعريف عدلين

او عدلين مشاهدين بالاسم والنسب ولا يحس كمال الشهادة اذ لا
 حرج في شهادته واعتبرنا العبد احتياطا لا نبنا الشهادة عليه **من**
 ولا كون الشهادة باليد والمالك عن شهر اذ هي شهادة مال فاشهدت
 الدين **من** **من** كون في اليد اذ هي اثبات تصرف لا ملك
 و لا كون في اليد **من** **من** لعدت نقين المالك كالتسليم **من**
 ولا كون شهادته لمعرفه خطه بها اذ لا يقضي النفي لا احتمال التزوير
من **من** كون لنا ولا يصح ما ليس الابه و نحوها **من** **من** يكون محمول على
 حصول العلم الضروري و لا في محقق العبد بمحصول العلم فيرفع
 الخلاف **من** **من** و لو عرف خطا غيره باقر اذ محمول لسمه به **من** **من** قلنا
 بحتمل التزوير فلا يقين **من** **من** ولا كون الشهادة على كلام امر
 معليه او ونا محاب **من** **من** كون فلت العبد باليقين فان تيقن
 الا غير ما جاز **من** **من** و مستند الا في الظن فلت لقله اذ
 يقول القترع و انا اشهد به كما شاي **من** **من** و مستند من عرفه
 العبد لان باسم من امره و نسبه الظن **من** **من** لا يكفي التعريف بل يشا
 الشاهد ان يتامل عند التحمل والا اذ **من** **من** لو عرف في حليل
 ان هذا الخط الثاني جاز لا حرج ان الشهادة وان استندت الى الظن
 و لا ان لم يكن على وجه و للحاكم العمل بها فان عثر عن بيان عدلان
 عن عجز حازت الشهادة عليه بما عثر اياه وان استندت الى الظن فلت
 ان لم يكن على وجه الا في فية نظر **من** **من** و لو عرف في عدلان
 قلت او عدلان بنسب محمول جازت الشهادة عليه باسمه **من**
 لا حل المعرف **من** **من** و يعتبر في الزنا اذ لا يثبت حال لقوله تعالى

من

وخصال الحسبه ان كثر من جنح كالاكل في السوق والبول في
الشكك والافراط في المزاخ وكثرة المحبون ومجادته غير المحارم
في السوازع ومجانزته الزوجه بالدخاع بحسب الغيب اذا ترك المزدوج دليل
عدم الحيا فهو هذا الجرح لقوله صلح اذا لم يشكحي فاضع ما ثبت
مسئله والشيطان يح قطع سنت مشماه ان كان يقوض منها مخطوطة
جاذح اجماعا اذ هو قاتل **وهو ع** وكذا ثبت ليس قاتل لحيته صلح عند
وتنزع على عليم من فعله **بشكك** يكون فقط ليعليل على علم دمه
بالكذب **م** **بشكك** مباح اذا فعله جماعة من الصحابة لا ما من
ي وليس يفتى اذا دل دليل **مسئله** والشر دسرس محرر جاذح وهو
خشيته قصير ذات فصوص بلعب **بشكك** يكون فقط لا قوله علم
من لقب بالشر دسرس المختار وكفى وهو اعطى من الشيطان اذا محرر قاتل
وفي الشيطان يح يدرج للمحرر **مسئله** ويحون اتحاد الحمام اللاتس
س بها وهذا يلما لا من صلح من شكا الوحشة بالتحاذر وح تمام وقول
ون **وحس** بانه خرج محمول على اتحادها للمسايقه على انا هذه القرائن
ويحون اسبابها لا كل اولادها اولادها كغيرها **مسئله** ويحون
شرب عصير التمر والزبيب لثلاثة ايام **اجماعا** فاذا اكل له اربع كفا
اذهي اول الشبك ولا يحرم اذا كان صلح بغيره اجماعا والمحطاب والراعي ويحرم
لبيع لشدة غلبته وقد قد بالزبد ونفسق به عامر ها وان لم يشرب لقوله
صلح لعن الله عامر ها **الاسفر النبي** لا لكونه حرج قلت وهو قوي
ان لم يوازي الحرج **مسئله** وشرب قليل الامران المستحسن حرج له حرام
عس لا وعن **نفس** ان عطف تحريمه حرج والا فلا لا لقوله صلح فعليه

والخشيته والبر شعاعا حرام لقوله صلح كل مفتر حرام وهما يفتن ان العمل
واما حطاط الغيب والتمر وكحوها فمحرمة فزع استكان **مسئله**
والغالب كثر الغيب من المال مقصود ومن الغيب يد ممدود **وهو ع**
والغالب لا يحان فتى لقوله صلح الغنا وفيه الزنا وكفى **هذه العسري**
مباح لقوله صلح د عها قاتلها اياهم عيب الخبز ولقوله **وقول** هو الغنا
نادي ان كلب **بشكك** ان اذ اهر وعشيه الملعون فخرج والاحان تغيبه
لنفسه او قبيته **بشكك** هو هو الحديث وقول **بشكك** **الحفيه** في
نفسه تحوا واجتنبوا قول الزور هو الغنا ولحقه صلح من بشر المفريات
ويحون حرج محمول على تشديد الاعراب لا الاحان المطر به قلت
واما المقتضى به فبغير نظر **مسئله** وسما غة لقوله في المحرم **بشكك**
خفيه لا محام **قلت** لم يفصل البليل **مسئله** ويحون تشديد الاعراب
وسما غة حيث لا تحش ولا هم ولا كذب اذا تشديد صلح بشر امه ان
اي الفتى من رديفه وهو يقول هيه بعل كل بيت ويحون كذب ويحرم مع
الفتى لقوله صلح وقبته كقبح الكلام المختار وقوله صلح انا النبي كذا
انا ابن عبد المطلب **كلام** وافق الوزن وليس شعرا وقيل شعرا
قلت عى ولا عين بالليل وقد وقد عليه الشعرا واجازهم واعطى
كعبا بن ده منه وقصتها طامره **وهو ع** ويحون المسئلة فشق لقوله صلح من اذا
مشيا المختار ولا باس لمجوا لافاسق والمشرر لقوله صلح لسان احم قرينا
وجبريل معك وكفى فان بشر في امن اذ اجنبه مقبلة فتى وكان قاتل قاتل
وان قصها فتى ايضا اذ ليس له ذلك وان تغزل في امن اه عين مقبلة لم يحرم
بذلك لا حتمال ان يكون وجهه قيل وان علاه مديح رجل خرج **ي** وفيه نظر

اذ قد اغتفر في الشجر القلو وحيد كشر اي الطيب قلت بل قد طعن على
 اي الطيب علوه في قصيدته التي مطلعها هدي بنات لنا فحيت ريشا
 وفي غير ما حتى كثر **مسئله** والحد اعانت به الابل على الشجر
 وهو مباح لا ماله صلح عبد الله بن تالحة في حد اهو واجتهه وكوه **مسئله**
 واستماع الاصوات المكشبه باللات والبرج والطبوت والربط
 والمزمار والمغانف والذباب حرام خارج لتعدير هو الحد ثبته وقوله
 لم يسمع امة من امتي الخبز ويحرم فروع ويندب لمن طعن في شجره ان
 يحتمل ما فيه حتى يذهب كقولهم ولا يحب اذ لم يامر بما فاقا بدك
 وان سمع ناديا اثم ولا خرج **مسئله** فاما اللب فيفتح حرمه بالطار
 مطلقا ويحرم بالليل في الختان والعريس لقوله صلح واضربوا عليه
 بالدفوف ويحرم **مسئله** وان صح قوله صلح لمن نذرت باللب فيفتح على ابيه
 صلح او في نذر كان في جميع الاخراج قال والاول احوط وهذا حكمه
 فقل لا يخرج فوجه **مسئله** ويسمى تحيين الصوت بالقران لقوله
 صلح يقرأ القران باصواتكم ويندب الزئير للامرية وان كان
 يقول بخرق ويحرم قرأته على من الشجر لانه جيتد الى تطيط بوليد
 ويحرم وقفا الى ترك الاطعام عام فمخالفة قانونه **مسئله** ولا يحرم
 الوكيل اذ يتسامح به الا ان يتكلم في حرمه بالكل الحرام وسقوط المروءة
 خرج بانهاج الشاة لا يباح ولا بالمال مع الحاجة لقوله صلح او فتر مدفع
 ومع العنا يخرج به لحيته ولا يباح ما اعطي ولو غيا الا عن واجب خرج
 الا مع الحمل معد **مسئله** ويندب ترك الشجر لقوله صلح لا يكون
 المتصلا عينا الا في ثلاث الخبز قلت ولقوله صلح عن الميت اقر في دينه

صواب الطيب اذ القائل
 الاصل على الشجر المسم

مسئله وينقل شهادته ولب الزنا كغيره **مسئله** لا يقتل في الزنا فليس في القتل
 والزنا اولى **مسئله** والمجدود اذا مات عدلا صحت شهادته لا يقتل في
 مثل ما حد لاجله **مسئله** فلما لم يفصل الدليل **مسئله** والنبي والا عن ابيه
 الحيوان جرح لغيره ومحالف المروءة الا النادر **مسئله** وينقل شهادته
 القروي مطلقا **مسئله** **مسئله** وكذا البيدي **مسئله** لا يقتل على
 قروي الا في القتل **مسئله** قل صلح شهادته الا عن اي على الشجر وعيل
مسئله وترك المبيت في الحمام المضي ومعه يضرب او الدحول مع الممر
 حرم ان تكرره والا فذلك حتمال العدة ولا خرج بالمعنى في الخلو وان
 كن لقوله صلح فانه احوط ان يستحي منه **مسئله** ولا شهادته لم يثبت وهو
 الذي لا رغبة له في الشاة ويشبهه من لباسا ونحوه اذ هو ناس لان
 صلح ما خرج احد من المدينة **مسئله** وفنق الحق اخرج جرح لفاخته
 وشهادته الزور كذلك ويكون فاسقا لقوله صلح عدلت شهادته الزور
 التزك بانه ويحرم والمائيت شاهد زور باقران او بالسقين فاما الوهميد
 بشي ثم قال اخطاب او شهيد غير يفتن ذلك لم يكن زورا للاختلال
مسئله ويعترف شاهد الزور بشاهدين العولة صلح اذكر والغاسق فيه
 الخبز **مسئله** العزير موقوف على الدليل ولا دليل **مسئله** الحمار والقياس
 على سائر المقاتي **مسئله** وهو ضرب بدون حد لقوله شاهد الزور
 عليه ان يعين سوطا وهو موقوف او خيل وقيد لفريق لا يحتمل الصا
مسئله **مسئله** ويشتمن امه في قبيلة وان كان اذ علم في اهل العلم اذ
 تلمذ ابي المساحد او صانعا في ذوي صنعة **مسئله** ترك حمارا
 وساد لا يفسده هذا خبر من شهد زورا عند الملك ان يعلى نصف

لا تسع ان لم يعد لوا قلنا كثره ايه الاصل سبع ثم سحت عن عبد الله
مسألة ولا يصح من دمي على مسلم ولو لم يمي اذ لا يثبت على
 مسلم حق شهاده كافه والشهادة حق **مسألة** ولا يضر موت
 الاصل ومريضه وجنته وحنونه بل فسقه ورجوعه قبل الحكم لا يعد
 ولا اثر له **فصل** واحلاف الشهادتين في زمان الاخر ان اؤمرا
 لا يضر قلت ولو اقرت بيننا لا حتمال كثر اللفظ **مسألة** يظلمها
 كالنقل قلنا الاقراء مستند الى امر واحد بخلاف النقل **مسألة**
 والاشكالات الاقران **مسألة** بل ان كالفعل قلنا الاذنا لفظه افعال
 واشبهه وامامي قد رتب المقرب والدين فيصح ما اتفقا عليه لفظا ومعنى
 كشهاده احدهما بالف والاخر بالف وجمعا فيصح الالف **مسألة**
 فان شهدا باكثر مما اوجب في لم يصح لا كذا به اياها **مسألة** صحح كون ان
 يدعي بعض حقه قلنا الظاهر خله فان اصابنا الى عقد كباغ او
 النكاح او كائن او خالف بالف وقال الاخر بالف وجمعا به بطل
 لا حتمال شهاده احدهما على عقد والاخر على عقد اخر فلهذا ان
 محمد العقيد والابنت بالقل ان ادعا الاكثر وعليه محل الطلاق **مسألة**
 والوجه ظاهر في صح ما اذا اختلفا في صفه العقيد كاختيار ومخو او
 المدعي او نوعه او حننه لم يكمل والوجه ظاهر **مسألة** فان اتفقا في
 اللفظ كشهاده احدهما بالف او طلقة والاخر باليمين او بلفظين لم يصح اذ
 يقتضي لفظا وكذا اللفظ المشهور به ولم يتفقا في لفظ الالف ومخو **مسألة**
مسألة في تمي الالف مندوح تحت الالفين قلنا كلوا قال الاخر القوم
 او الف والفت قلت وهو قوي اذ القوم بالمعنى وكلوا شهدا حدهما

بالعزيمة والاخر بالفحمية وتبقى الزيادة موقوفة على التكميل شاهد
 او بين قلت معنى ان لفظي مخالف لفظي الالف بخلاف العجمي والعربي
مسألة فان اختلفا الشاهدان في سب المديع نحو ذهب له او نسي له
 عن عيب عن فراض لم يكمل فيحصل المطالبة شاهد او بين والا بطلت
 قلت الا ان يتحد معنى الشب نحو ثوبه او قال الاخر من كماله او كاله
 ومثاله **مسألة** واذا اقرض اليمينان واختلفا كذا في انين
 من ادا من شمس وهو ملك عمل بالساعة **مسألة** بل يستويان قلنا
 سبق الاول بطل ملك الاخر **مسألة** فان اختلفا احدهما
 دون الاخر في كونه خذ حكمه للمطلقة باقر بوقت اذ لا وقت اولى من
 وقت **مسألة** بل بالمطلقة لا حتمال بقدرها كما من وعن
 بل بيت قطان ولدي البديع **مسألة** بل بغيره ما من فرع ومن استغنى
 عليه الدان لا جع بما سلم من الثمن اذ بطل مقبده بالحكم خصمه ولا
 يقال فصح لمن باع منه اذ لم يبق الا اشتداد الى الظاهر وقد بطل فان
 اقر له بعد الحكم لم يرجع عليه **مسألة** واذا اختلف الشاهدان
 في مكان العقد بطلت فلو اختلفا في اي ذوايا المنزل كانت الفاختة
 ولا جرح **مسألة** بل لا قياسا قلنا المكان كالرمان وتناول
 اصحابه بان المنزل صغيرين يحتمل الزخوة الى زواياه حال النقل **مسألة**
مسألة واذا اختلفوا في كونها مكره او مختار فلا حد عليها
مسألة **مسألة** وسنظر الرجل اذ قد اتفقوا على انه فعل محاربا
 لم يكن المسه على فعلوا احبلا في الصفه والحدود تد ربالشما
 وكما حكاه في المكان قلنا حكمت في سنة ولا وجه بد راقبه **مسألة**

مسألة في ان يقرض اليمينان واختلفا كذا في انين من ادا من شمس وهو ملك عمل بالساعة

ولو احلنا في وقت سرقته لم يقطع اذ هي شهادة على الفعل فكأنها
سرقان لم يكمل منهما به كل منهما **مسألة** وحكمه بالمال ان اكل
احدهما شاهد او عين ولو شهدوا حلال ان قلنا سرق في الكثير
الفلاني في العبداء واخران قالوا بل في العبي نسا قطننا لثا من الحنن
مكلف الاولى والشهاد بالشاهد الواحد البين محجة فلا عارض فلما قال
احدهما سرق كيتا في العبداء والاخر كيتا في العنكب او كيتا ابيع
والاخر اسود ولم يكمل فان كلهما سمين مع كل منهما استحق الكيفين
ولا قطع فان شهدا انسان على سرقته كيتا بالعبداء والاخران على
كيتا بالعبي لزمانا والقطع والوجه **مسألة** ولو شهد ايمان
بقرض او افراحت بدت بنظر احدهما بالقضاء مع المال **مسألة** وعين
لا لا عترة اذ قد يكون شاهد القضا فلما لم يكن به فيما ادعى فلو كان
اياه في عترة لا يقضي الخرج اذ هو في الحكم **مسألة** فان شهد ان عبد
كذا ولعمرك ان كيتا انما شهدا له بالقضاء لم يصح لا كذا ب شاهد
القضاء نفسه وصاحبه **مسألة** ولو تعارض شهادتان كاملتان
في قيمة النالف حكم بالاقل لا تفاهما عليه ولو قال الاصل البراه
مسألة بل بالاكتر قلت وهو الاقرب للمذهب كيتا الخارج **مسألة**
مسألة ولو قال احدهما قتل او حرق والاخر اقرب يدك بطلت
اتفاقا في كمال المطابق بشاهد او عين **مسألة** ولو كان
باع او طلق او وكل والاخر اقرب اذ الافتا كالقفل **مسألة**
بل يصح اذ الافتا كالقرار **مسألة** لفظ لا معنى وهو المعسر
فان شهدا القفل والافرات والفتى بالقرينة والقداسية

قلت **مسألة** ولو شهد احدهما انه فعل وهو غافل والاخر
رايد العقل لم يكمل ان اتحد الوقت وعمل بالاصل من العقل
وعينه فان عاين من البيستان الكاملان فبينه المختار الطاري
كما يحارجه كما لم يتكاد بالاضافة الى وقت واحد فيعمل بالاصل
فان التيسر والصحة عندنا **مسألة** ولو قال احدهما سرق
ثوباً صفتيه كذا او قيمته ربع النصاب والاخر من النصاب حكم
بسرقه الثوب وبالتمن اذ قد اتفقا على سرقته بعينه واختلفا
في القويم **مسألة** ولو قال احدهما قد فقه بالعرسة والاخر بالعج
او احلنا في وقت لم يكمل اذ شهدا بقتل من محلفين فان شهدا
بالاخرات بالقتل فحلت وان اختلفا في اللفظ او الزمان اذ المقربة
هنا واحده **مسألة** ولو قال احدهما تصدق والاخر وهب
حلت لا محاد المعنى وكذا لو قال احدهما وهبه الدين والاخر ابراء
اما غنقه ووهبه نفسه فلا يكمل لا حلك في المعنى **مسألة** وصح
الشهادة لغير مدعي حثبه على عيق الامة افاقا والعبد على خلاف
وقد مر قلت وفي كل حق من محض او مشوب **مسألة** واصل ومرارغا
ما لن مضيقا الى شين وبين على كل كماله ثبتا اجماعا على خلاف
السبب **مسألة** ولو ادعا عشرين دنانير وسهد اثنان انه اقرب
بعشر في مكان كذا واخران بعشرة متكررة في غير ذلك المكان
او في مكان **مسألة** واتحد المجلس لزما العقل اذ تكرر النكوة بوجوب
تكرر المعنى لقوله سلم لن يعطب عشر دسرس لمعلمها بسرس لتكررها
تكرس **القانون** **مسألة** ولو كان سرقته في بل عشر وعدا لاحتمال

لا احتمال التاكيد والاميل البراه قلت وهو قوي والاولى لو كثر
في مجلس واحد **فتح** والمكتبة في الشك الواحد مع الشك
اكد من المتكلمين في اقتضا التعبد **مسألة** ولو اقر بالف في المجلس مرتين
لزمه الغان لا فتننا العطف للتغاير **ط** فان اقر بالف في المجلس مرتين
فقال واحب لما **ابو بكر** الرازي بل ما لان لما مررت ما مررت قالوا
حمل الكلام على معنى اولى من تعظيها قلت الاميل البراه مع
كثر استعمال التاكيد وقوله سلم مرتين عن ذلك من غير اللفظ
مسألة فان اختلفا بعد اطلاق بكاهدين انه اقر بعشر واخر
لمحسه عشر فما لان ولو في مجلس واحد اذا اختلف اللفظ يقتضي
احكام في المعنى **س 49** بل مال واحد وهو الاكثر ليدخل الاول
فيه لما مررت قلت ومنايط المذهب في دعوى المالين انهما اذا اختلفا
سببا او جنسا او نوعا فما لان مطلقا مع كمال اليقين على كل منهما وكذا
عند اوصاف ان لم يتحد السبب او محلها ولم يتحد اعداها **ط**
ولا سببا لما مررت الاول واحد ويدخل الاكثر **فصل** اذا
واذا ارجع الشهود قيل الحكم لم يحكم بما مطلقا للشك في صدقها **حيد**
تو لا تبطل كلوا عن الاقرار او بعد الحكم قلت في الرجوع
عن الاقرار اسباب حق قد لزمهم والحكم بعد بقوده لا ينقض بالشك
لما سياتي فاقر **فتح** فان قالوا بعد ان شهدوا وتوقف حتى
يسبب شهادة تناقوجها تبطل بينهما فقه لزمهم **س 50** وعلى العاقل
ي لا اذ لم يرجعوا وحمل على السلامة **والجواب** عن ولا الحكم للرجوع
الا حيث قد شهدوا عند حاكم عدل ثم رجعوا عند او عند

مثله لا جل الخلاف وعلى الرجوع قبل الحكم ان يعلم الحاكم ليل الحكم بعد الحكم
لعله سلم ولست تتدبر بشئ الله ولا تسمع دعوى الرجوع في غير حصة
الحاكم اذ لا حكم له **فتح** فاما بعد الحكم قيل الشفيع فيبطل ايضا
في الحدود **اجماعا** **الاعني** وبعض **مسألة** قلت الواجب ديا ما بال
لا في الاموال فيبطل اذ لا يبطل الحكم بالشك **بعض** بعض ما لم
بعض المشهود به اذ الحكم غير مشهور حتى يقتض قلنا لا فلا اذ لا
يدل بالشبهة **فتح** فان تعد الحكم بعد رجوعهم هل قد حكم به
فيما به منه **فتح** فاما بعد الحكم والشفيع فلا ينقض **فتح** في **س 51**
والعزم في بيت المال ويستدرك المال **فتح** فاما بعد الحكم
والشفيع فلا ينقض كخطا الحاكم **قلت** لا وجه لنقضه مع عدم القطع
بسبب قسم في الرجوع لا احتمال الحد كالاول **مادح** ان كانوا
اعدل عند الرجوع بعض والا فلا لما مررت فان صدقهم المشهود
له نقض اتفاقا قلت عملا باقراره قيل ولا ينقض في القتل والوقت
اجماعا ولو قبل الشفيع **س 52** **فتح** **س 53**
ويقتض منهم ان يعدوا العول على علمه ولو عقلت بعد كمال قطعكم
ولم تحالفا **فتح** **س 54** سبب فكم وصا من كاخرا بين قلنا حكم هذا
قول الصحابة **س 55** **فتح** ويتأش منهم ان اذ عوا الخطا
س 56 لا قلنا كغيرها من الحمايات ولا يقال لا حكم لفاعل السبب
مع المباشرين اذ المشهود للمحكوم وما مور **فتح** وعلى العاقل
الخطا قيل ان صدقته اذ لا يحمل اعترافا وقيل وان لم اذ هو اعترف
بصدقه الجنايه بعد ثبوتها بغير اعتراف قلت والاول اقر بالخير

تقرر جفا قبل الدخول غدا للزوج نصف المهر او المهر لا ينعى
فلا شيء اذ خرج البضع لا قيمة له كاد فقلت او اشدت واذا قد
استوفى فغوضه بالوط **س العنبري** بل له قيمة كدخوله فيضمان
مهر المثل بعد الدخول واما قبله فقولان **الاسفي ايني** ضمان
كالمهر ليقو بينهما البضع وقد ملكا المصروف فيه بالطلاق واخذ
العوض **ابو الطيب** بل النصف اذ لا ملك قبل الدخول الا نصف
البضع بدليل تنصيف المهر قلنا لا قيمة لخرج البضع لما هو فلا يضمنها
الا ما غرمه ولم يقض عنه **مسألة** واذا قام على كل من النكاح
والدخول والطلاق شاهدان شاهدين ان تقرر جفا لم يضمن شاهد الطلاق
شيئا **الحمد** بل يضمنان قيمة البضع اذ قوتاه قلنا هو مقر بان لا
ملكه لانكاه النكاح فخرج ومن جفا لخرج البضع قيمة لخرج
على شهود الرجعي متى اذ لم يقوتاه لا مكان الرجعة ويبينون متعاليين
كان ينقضين **مسألة** ولو شهدا بالنكاح واخران بالطلاق
قبل الدخول تقرر جفا ضمنوا نصف المهر اذ لم يثبت الاجموع شهادتهم
قلت وعند اصحابنا ان الطلاق على شاهدي الاخصين الطلاق قطع اذا
كان قبل شهادتهما معرضا للسقوط بالفسخ فان شهدا اثنان بالدخول
واخران بالطلاق قبله ضمن شاهد الطلاق ربع المهر والاخران ثلثه
ارباع اذ ارفعوا على النصف فضمنوا نصفين وانفرد شاهد الدخول
بنصف وهي ثلثه ثم يرفعون **مسألة** وخرج اليهود بالمال بقول
الحكم يوجب الضمان اذ حالوا بينه وبينه **في** لم يثبت ابدى عليه
ذلك ضمان قلنا قد تضمن من لا يدله كخافز البيه **مسألة** فان جحد يهود

الغرض عن النكاح ضمنوا الدية به **ج** لا اذ الواجب عندهما القضاء فقط
لنا ما ساقى فخرج ومما ان القيد اذا جحد يتفلق بد منه الا حيث يوجب
قضاء ما كاتبه **مسألة** **ج** والمزنا ان كان الرجل فلو شهد هو
وعشر فتوه ثم رجعوا ضمن سيدنا وهل لباقي اذ هم كسند رجال
ن **مسألة** ان سرح بل يضمن النصف اذ هو نصف الحجة قلنا المراد ان
في السهاد كمن كان الرجل فكانا مثله في الضمان قلت والمهمة كواحد
فلو جحد ضمن نصف **الحقبة** فان شهد رجلان وامراه تقرر جفا فلا شيء عليها
اذ لم يثبت **مسألة** **ج** واذا جحد الاصول دون الغرض ضمن الاصول
كلوا دواها تقرر جفا **مسألة** **ج** هو ما علوا سبب والغرض ميسر فضمن الغرض
يرجع الا مل قلنا الحكم مستند الى شهادته الا مل والغرض غير
شاهد بالحق ولم يكن عليه فان جحد الغرض فقط ضمنوا قبل ان
يقولوا كذب الا مل او غلط بوقيه بظن فان جحدوا جميعا قبل
ضمنوا الغرض فقط لما يشرهم قلت والعيان ان يجهل الضمان
لترتب الحكم على شهادتهم جميعا **مسألة** **ج** فان شهد فتان على اصلين
واخران على ان يقع تقرر جفا الغرض ضمن الاولان ثلثا **مسألة** **ج** بل يضمنان
فان استوى عدد الاصول تقرر جحد من كل فرع بين واحد ضمن الرجعا
نصفاه عند **ج** وعند **مسألة** ثلثين ونصف من قلت والا قرب للمذهب
قول **مسألة** **ج** واذا مات الشاهد او حن او حرس قبل ثبوت
عبد الله تقرر لم يطل اذ لا توثق سكاكلا في فسقه قبل الحكم
فيوجب الشك **ج** سطل في الكل **مسألة** ولا يخرج الساهد بالرجوع
الا حيث اقر بتعبد الزور ويعترف الا حيث عليه قضا مل وحيد فيكفيان

عمره

مستكن مع اجتماع الشر وبما جرح لقوله صلح اذ لم يتكر القلب المتكر
الكابر وتترك الواجب القوي لغیر عدته جرح ومنه اللحن في الضلوع
مع امكان التعليل وترك انكار ما يجب ستر ما يجب اجماعا ستره و
وقت ضلوه الا نادى الغدیه مسئله ولا جرح الا بمضاف الى زوجه
او سماع اقرار او تواتر مسئله ولا يصح بعد الحكم الا مع ذكر شبهه
فلا يكفي هو مجرد او فاسق **الاخ** قلنا ليس كل جرح مجمع عليه
فيفقد لينظر فيه الحاكم ومنه حكايه **س** شهدت من عرف بالصلاح
الى اخن مسئله والجرح بالزنا لا يكون قاضيا اذ هو واصل
ولنا ديبته الى ان لا الجرح واذا كان مقيلا مجمعا عليه نفص به الحكم
حت سقيه الحكم مشاهد او تواتر لقوله صلح فتبينوا ولا جرح على
شهاده الفاسق **فروع** **س** وان لم يتواتر ولا راه الحاكم لم ينقض
الا حيث شهد به عدلان قلت فان جرح بالزنا قاضيه وبالشر قد
تجلان وفيما لا يوجب حدا تجلان او تجل واما ان فنقض مولا
واحدا المتكون شهاده مجمعا عليها **س** الطر يق حسين عداله
الجرح وهي مظلونه والحكم بنفس بالظن قلنا العمل بشهاده الاثنين
قطعي **مسئله** **س** وان وقع قبل الحكم مع مجمل فهو فاسق او كاذب
فقط **س** لا يجزى او عاض او مردود وجب العمل بالشهاده لبقه
احتماله **ع** يصح قلنا كونه ان مخالف نظر الحاكم بخلاف هو فاسق
اذا صدق من عدل ميمم ويقبل خبر الواحد لم يقبل الشك قبل
قطع الحكم **مسئله** **س** واذا قال مسلمون كذب في هذه الشهاده
لم يسمع الا ببرهان قلت انما اذا التصديق في نفس الشهاده

لا يكون الا ببرهان وهو ان يجرح بغیر هذه الشهاده لا المجزى بها
وهو من باب عارض البينان وهذا اولى مما ذكره على حليل
مسئله **س** ويقع في تفصيل الجرح عدلان حيث انكر الشاهد
او اذ عا لا صلح وفيه نظر **فروع** **س** ومن عدله انسان
وجرحه واحدا والعدل اولى بملا على السلامه **س** بل الجرح اولى
اذهوا بلغ حقيقة الحقائق الظاهر ان لقوله صلح وجوب واشهاد
ولو يمتد ذلك فيه نظر فيجعل على من لم يجرح بشي حجابين
الا انه اما لو تعارض بينتان الجرح والعدل والعدل اولى انما
عوان يجرح بقتل شخص في جمعه في وقت معين فليشهد اخر انه كان في
ذلك الوقت في غير ذلك الموضع **مسئله** **س** واذا جرح رجلان
شاهدين وعلمنا صدقهما في الشهاده لزمهما ان يشهدا المذنب بالحق
عند الحاكم ليلا يصح حقه وقد قال صلح حتى مه مال المسلم كذب
وقال **س** عا واقبوا الشهاده منه **فصل** **س** ولا يصح لغیر مدعي
اجماعا وله المخالفه للذي اذ الفصد الحكم بها ولا يصح بغير ما ادعاه
الحكم اما في حق الله المخص كحد الشرب والزنا فصح لغیر مدعي حقه
وفي العتق خلاف قد من قبل والمثوب كالمخص في ذلك والا قرب
انما لا تنفع لتجوز العفو قبل الزرع فيكون الحد طلبا **مسئله** **س**
ويكمل النسب بالنسب الى اب تحريمه والا لم تنفع الا عتقال والبيع
والهبة والوقف والوصيه بقوله مالك او دايد عند من منع من البسه
المركبه كما من ذلك ويكمل كان له اوفي ذلك علمه ان نقل
ان كان عليه رب في الحال كما من مسئله **س** وسمع على نفي كلا حق

كطابق ز وجاته وعتى قبيد و نحوها قلت الاقرب للمذاهب
الا فتاد لمعان تغلقها بالمجهول كما سياتي ويقل ما عرف ان الوكالة
تناولته **فزع** فلو قال وكنتك في مالي كان وكيل في حقه
لا ينعى اذ لمجد المطلق على الاقل والاقل الحفظ **وامر**
حكمت في مالي يتناول كل تصرف ولو وهبه وقتنا الا للبيع للعرف
فزع والبيع فان فوضه او قال فيما يرضى في ويقتضي صح كل تصرف
الا لعرف بخلافه **فصل وار** كما ان التصنع والموكل
فيد والوكيل والموكل **مسألة** وانما يتعقد بايجاب بلفظها اولا
الامر وقبول **اجماعا هـ** **مسألة** او الا مثقال اذ هي اباية فعل فكم
الفعل **مسألة** بل عقد ولا يقبل الا بلفظ وقته لفظ التوكيل عقد
والامر اباية فلنا اذا انعقدت بلفظ الامر فالظاهر ان اباية
مسألة وصح القول قول **اجماعا و** في التراخي وجماع **ي**
اجمها يصح ما لم يرد وقيل لا كالبيع والاحارة قلت هي تقف على
الشرط وتعلق بالمجهول وصح كالوصية **مسألة** ونفع مشروطه يستقل
لقوله لستاه مونه ان قيل ريد فجوز **الحري** **الحري** **مسألة** اذ هي ملك
الصرف كالبيع فلنا بل اباية الصرف كان دخلت بشي في فعل
وكالما زه والوصية **بغش** يصح تعليقها بالمقطوع فقط كادا
طلعت الشمس لنا ما من **مسألة** يصح تعليق العمل بالوكالة نحو
وكنتك الان ولا تصرف الى رأس الشمس لين التعليق ليس العقد
علا في وكنتك رأس الشمس لنا ما من **مسألة** وصح بالكتابة
كغيرها ومحسبه عند من اجاز تعليقها ككلمة عنك موهوب وكيل

ولا يتنزل الا مثله ككلمة صرت وكيلك فقد غر لك ومنه **مسألة**
المكران في الاصح وقدم الخلاف فيها **مسألة** ولعلها غير شرطا
فيمع به وبادت او امرت او اقبل كذا اوانت وكيلي اذ الصبر
المعنى **مسألة** وصح التوكيل في الشكاح لعله صلب في مبيونه
وامر حسبه وفي الخصومة لتوكيل على غيره عقيدا في خصومه عند
و وكل عبد الله من جعفر في خصومه عند **مسألة** ولم يكن في البيع والسر
كوكيله حيا وعقده الخبز وصح في كل تصرف نحو للموكل
الا ما صنع دليل كما سياتي **فصل ولا يصح في فريه يدينه**
الا ان لعن تودخل فيه كاعتنا الطواف تتقوا في الصوم عن الميت **الحلا**
ي ولا في البذر اذ هو عيار ولا في مخطوط كالغضب قلت ومنه الطها
والطلاق البدعي كخطرها ولا في مدين ولعان وشهادة لوجوب المصطفا
عن مدين ولا يقبل التوكيل ولا في اثبات حد وقصاص واستيفائها لما
مسياتي ولا فيما لا تميل توليه بنفسه في الحال غالب **مسألة** ولا يصح
فيما عطلت حاله كوكلتك في كل قليل وكثير وصامت وباطون وموكل
وغية لما من **مسألة** يصح قلت وهو قريب للمذاهب كما من في كل قليل
ويتناول الحفظ الا حيث عين العمل كوكلتك تبع كل قليل وكثير
من مالي ونحوه **مسألة** فان قال امتق جميع قبدي او اقض
جميع ديوني او احفظ جميع ودياتي صحمت اذ لا مجال **بغش**
حتى عين قلنا لا مانع **مسألة** فان قال بئ ما شئت من مالي او
اقض ما شئت من ديني صحمت **ان الضباع** يصح بيع ما تزي من قبدي
لا من مالي فلنا اذا عرف مال له عرف ما يبيع **مسألة** واصقب

كل دين وعمله سائر المتقبل لعمدة التوكيد في الملبس ومفرد
 الا العتق والطلاق للغير **س** لا كلوك في المصاحف ولا شئ عليه قلت
 المصاحف كالبيع فافتى فافتى **س** ولو وكل بشئ جوي ان لم يصح لعلم
 الجماله **وهو ان** **س** فان عين المجلس وبسته انواع لم يصح الا مع ذكر
 النوع او الترتيب بعد ركن او منه كذا لقلة الجماله جيبين قلت **س**
 ما يلقى بالاصل **س** لا يصح للجماله كالعقود لما مر **س** يصح مطلقا
 ودين في ما يلقى للموكل قلت اعظم للجماله بعدد معه الامتثال **س**
 ان يزوج له مطلقا لم يصح لا خلافا لغيره من الشافعي فيه نظري
 فان امر ان يتزوج من قبله فزوج من غير ما لم يصح فلو قال انصاري
 تعين الاوس والخزرج **مسألة** ولا يصح توكيد المرأة في النكاح
 لما مر ولا المحنون والصبي غير المميز اذ لا يصح بصرهما **مسألة**
 ولا يصح توكيد كاف في نكاح مسلمة ولا العكس اذ لا يصح لنفسه فله
 لغيره ويصح في نكاح الذمية للمسلم عند من احاروا لا دفاع المطاع
مسألة **س** ويصح جعل المحرمات للامانة وكذا لغيره الا في ماله
 وكذا المحرمات لنفسه عندنا لا عند **س** في الجمال بل في الإطلاق وكما
مسألة ويصح توكيد المسلم للذمي في غير النكاح ولو حريرا
 اذ يصح تصرفه لنفسه وعند الغير وكذا الناس في كل شئ الا عن **س**
 النكاح اجابا او قبولنا مع نفسه فصع لغيره **مسألة** ويصح توكيد
 العبد مطلقا **س** الا في النكاح وفي قبوله قولان قلت لا مانع
مسألة ويصح توكيد المرأة في طلبها نفسها **س** وطلاق غيرها
س لا كالنكاح قلنا كطلاق نفسها **مسألة** ونصح شهادته بجل

كل دين وعمله سائر المتقبل لعمدة التوكيد في الملبس ومفرد
 الا العتق والطلاق للغير
 المصاحف كالبيع فافتى فافتى
 الجماله وهو ان
 فان عين المجلس وبسته انواع لم يصح الا مع ذكر
 النوع او الترتيب بعد ركن او منه كذا لقلة الجماله جيبين قلت
 ما يلقى بالاصل
 لا يصح للجماله كالعقود لما مر
 ودين في ما يلقى للموكل
 قلت اعظم للجماله بعدد معه الامتثال
 ان يزوج له مطلقا لم يصح لا خلافا لغيره من الشافعي فيه نظري
 فان امر ان يتزوج من قبله فزوج من غير ما لم يصح فلو قال انصاري
 تعين الاوس والخزرج
 ولا يصح توكيد المرأة في النكاح
 لما مر ولا المحنون والصبي غير المميز
 اذ لا يصح بصرهما
 مسألة
 ولا يصح توكيد كاف في نكاح مسلمة ولا العكس
 اذ لا يصح لنفسه فله لغيره
 ويصح في نكاح الذمية للمسلم عند من احاروا لا دفاع المطاع
 مسألة
 ويصح جعل المحرمات للامانة وكذا لغيره الا في ماله
 وكذا المحرمات لنفسه عندنا لا عند
 في الجمال بل في الإطلاق وكما
 مسألة
 ويصح توكيد المسلم للذمي في غير النكاح ولو حريرا
 اذ يصح تصرفه لنفسه وعند الغير وكذا الناس في كل شئ الا عن
 النكاح اجابا او قبولنا مع نفسه فصع لغيره
 مسألة
 ويصح توكيد العبد مطلقا
 الا في النكاح وفي قبوله قولان قلت لا مانع
 مسألة
 ويصح توكيد المرأة في طلبها نفسها
 وطلاق غيرها
 لا كالنكاح قلنا كطلاق نفسها
 مسألة
 ونصح شهادته بجل

وامر اثنين بالوكالة **س** لا تقبل الشافعيها قلنا كسائر الحقوق
س ولو شهد احدهما بالوكالة والاخر لها وبالقول بطلت الرجوع
 الا بعد الحكم بها الرجوع قلت **س** وهو القول وهو القياس لكن ذكر
 اصحابنا ان الوكالة لا تبطل اذ قد ثبتت بالشهادة ولم يكمل شهادته الغزل
 ومن افيه اذ الشهادة بالغزل رجوع عن الشهادة بكونه وكذا في الحال
 الا ان يبدوا بعد الحكم مستقيما **س** فان قال احدهما وكذا
 بالعدية والاخر بالعارية شبهة بطلت وكذا الواحيف تارة بها اذ هي
 على عدلين لم تكمل شهادته ايها فان شهدا بالاقرار واختلفا في ذلك
 صحت اذ اقراره اخبار عن عقيد واحد فان شهد احدهما بانه قال وكذلك
 والاخر اذ نت كذا لم يصح اذ هما فعلان فان شهد احدهما بانه وكذا
 والاخر ان له صحت اذ لم يحكما هنا لفظ الموكل بل المعنى وهو واحد
 بخلاف الاولى **مسألة** واذا شهد اثنان بتوكيد عايب لم يثبت له
 يصح ان اكدتم الحاضرين فان قال لا اعلم ولكني افعل مع التوكيد
 فان قال لا اعلم فقط قيل له اصدقت ام كذبت وعمل بحسب جوابه
مسألة وليس للتوكيد ان يوكمل الا ان يودن لغيره فان عين شحما
 عين ولو غير امين والا فالامين فقط **س** **س** له التوكيد ان يفسر
 اذ الثاني معي **س** او لعنه مرض او شغل قلنا ليس المستبج ان يصح
 بغير اذن **س** **س** فان لم يصح بالاذن بل قال اصع ما
 ثبت قلت او فوضه حان له التوكيد **س** لا اذ ظاهر القوم
 يعطى في التصرف فقط قلنا عام فدخل التوكيد فصل وكل من
 التصرف في شئ فله التوكيد فيه واخلاف في توكيد المميز كاخلاف

فلا احتمال قصده مما يات به فروع اما لو اشترى بقض ما امر بفسخ كله
لم يصح اتفاقا فان اشترى البعض او تبعه شرا الباقي وتبعه مضمنا
يرد الاصل البعض الاول لو وال مخالفه مسئلة واذا عين الامثل
للمبيع وقتا عين **الداركي مرس** لو امر بالطلاق يوم الجمعة صح بعه لا
فسله اذا دعيها مطلقه بغيره لا قبله قلت وينعزل بعد الوقت قال
يع من ولان عين لا احتمال عرض وان عين شوها عين الا ان مخالف الى
شوق ابلغ في الاستئمان وفي المساوي وحيان **ي** اصحهما الحيوان
لحصول المقصود مسئلة واذا مات الوكيل قبل قبضه للثمن
قبضه وصيه او وارثه اذ حقوق العقد ملكه فموت عنه وليس للاصل
تولي شي من ابدانه **مسئلة** واذا امر بعقد فاسد لم يملك ان يبيع
محمكا ولو امر ان يبيع محرم او خنزير فباع بنقد **عنه عميل** بل بعقد
محمكا قلت لم يورثه وفي الفاسد عرض الغرض للفتح **مرهب**
ولو وكله بالبيع من نفسه لم يصح بخلاف هبة نفسه وكوها مما صح ان يبيع
طاعية واحدا فيصح **ن** لا يبيع في كل عقد لسانا مرس مسئلة ولو قال
يع بالف فباع بالعين صح ما لم ينه عن الزيادة فان باع بالف وثوب
لم يصح كحمله بعض الثمن غرضا **ي** بل يبيع اذا زاد خيرا **مسئلة**
ولا يضمن الوكيل ان يجد المشتري البيع والمبيع اذ هو امين وترك الاشهاد
ليس بغيره لا عتاده **مسئلة** وما ورد عليه حكم لم يبعه ثانيا اذ قد
انقزل بالعقد ولا مقتضى للتكرار الا لثمينه ولا يضمن الثمن ان
ذهب بعين بغيره **مسئلة** واذا باع ثوبا بعين فاقش فعلقه
المشتري ضمن المالك ايها والقراء على المشتري ان علمه **مسئلة**

وما لزم الوكيل فعلى الاصل وحيث هو باخره ضمن ضمان المشتري
مسئلة واذا عين احد لم تجز الزيادة **ي** ولو قال يبع موجلا ولم
يبين وسدت الوكالة للمجهالة وقيل يصح ويوجب مسئلة في القرف
وقيل الى اي وقت شال العموم وقيل بل الى سنة كالحرينه **مسئلة**
وليس له شرط الحياة للمشتري الا باذن خاص اذ لا يقتضيه الا طلاق
وفي اشتراطه للموكل وجهان قلت اصحهما الحيوان اذن اذ خيرا
مسئلة ولو وكله ببيع عبد ثم باعه الموكل او اعقبه بطلت
الوكالة بعد ان تصرف الوكيل جنيدي واذا استعمل ما وكل ببيعه
ضمن بالتعدي وفي بطلان الوكالة وجهان **ي** اصحهما سطل اذ هي
تقيد امانته فبطلت بالحياة كالمودعة وقيل لا كالمودعة قلن الزمان
وثيقه فافترقا **فصل** وصح التوكيل بالسري اجماعا
مسئلة واذا اشترى ثوبا فاشترى الى الذمة لم يصح لها له لعمري وهو
لو وم سليم المبيع سليم المعين وبطلان البيع سلف المعين والزم
بذله بخلاف ما في الذمة قلت وهذا حيث المعين عين نقد واما
هو فلا ينعين عندنا ولو امر بالسري الى الذمة والبيع من معين
فاشترى بالمعين فوجهان **ي** اصحهما سطل السري اذ امر بعقد يلزم
مع بقا الثمن وتلفه محمله لا ما مع البقا فقط قال من بشر شي واعطاه
الثمن ولم يقل بعينه فوجهان **ي** اصحهما ينعين اذ هو الطاهر
وقيل لا للاطلاق **مسئلة** ومن وكل بشري شي الى الذمة ولم
يدفع مائة على الثمن قال احدهما بذمه الموكل اذ انتقل الى
ملكه فلزمه الثمن كلو تولى العقد والوكيل صام اذ المطالبه

اليه فلبايع مطلبه ايها وشرى الوكيل على الاصل اذ لزمه باذنه فان
 ابرأ الاصل بزياد الوكيل بزياد و قيل بذه الوكيل اذ هو العاقل
 فيطالبه لا غير و لزم ما الاصل له مثل ما لزمه اذ لزمه باذنه فله مطالبته
 وان لم يطالبه البايع بل في ذمه الوكيل ولا شيء ذمه الاصل له ولا
 للبايع لكن اذ ارجع على الاصل للزوم به باذنه واذا ابرى لم يرجع للشر
 للاصل مطالبه للبايع فله **فصل** وهو المذهب **مسألة** ومن
 وكل بان شرى بغير حال ولم يشر فاشترى موجد لم يصح له اجمال
 الزيادة لا حل الا حل فان قد التمس اذن اذ خير او لا بشرط للبايع
 الحيا بل لا صل ان شاك من فان اشترى باكثر مما قدر فوجهان **ي**
 اصحهما العقد والزاد من مال الموكل الوكيل لشره وقيل لا كل
 اطلق فاشترى باكثر من ثمن مثله فله **فصل** وهو الاقرب للمذهب
 ولو قدر ثمن فاشترى باقل صح اذن اذ خير وان اشترى باكثر
 لم يصح ولو كان ثمن مثله لمخالفة الغرض فان لم يصف بلفظ او بغيره
 وجمع من ماله **مسألة** ولو جمع دينان الشرى به شاء فاشترى
 به شاكين لم يقع **ي** الا ان يكون قيمة كل شاة دينان الشرى به صل فقل
 من ولبايع في **فصل** والاقرب انه لا يلزم المثل في بايعه المشرى
 الزيادة في المبيع بل ياخذ شاء بنصف الدينات للقطع بان من رضى
 بها بالدينات رضى بانصفه ورضى بصل فقل من ووجاز لما فعله
 لا للوكاله **مسألة** ويشترى ما يليق بالاصل من لم يصف له النوع
 ان عين له الجنب والتمن والا لم تنفع للجمله ويعني من ذكر النوع
 ذكر الجنين والعكس كاشترى عبدا بكنى او حبشيا بل يكتفى

اشترى عبدا او شرى ما يليق به قلنا ان قوم من فصح والا ولا
 للجمله **مسألة** واذا خالف جلس التمن لم يصح كما سياتي وكذا
 لو اعطاه ما به ونهاه عن الشرى باقل لمخالفة المنطوق فلو اعطاه ما به
 ونهاه عن الشرى باقل لمخالفة المنطوق محسبان فاشترى بوقته ووجون
 الما به صح وباقل من الجنتين وجهان **ي** اصحهما يصح اذ راد خيرا
 ولم يخالف منطوقا وقيل لا لما شاركه الجنتين في القلة وهي القلة
فصل وصح التوكيل في النكاح كما من وشرى
 بالعقد فله العقد ما نيا الا بتمتع به او لفظ يقتضي النكاح **مسألة**
 ولو قال ان تن وجبت فله فله وقيل لا فله لهما لم يصح كالطلاق
مسألة ومطلق التوكيل بالطلاق لو اخرج على غير عوض اذ هو
 مقتضى اللفظ فلا يتعد الا باهر ما قرآن وكله بواحد وطلاق
 ثلاثا والعكس وقعت واحدة فان وكله على ان يشهد فلم يشهد له
 يصح التوكيل ببيع والوجه طاهر **فصل** وصح التوكيل في الخصومة
 كفعل على عليه ولم يكن ولا ملك بها الصلح ولا الا برى الا باذن خاتم
 فله او بالقوم **مسألة** وله قبض المبدع اذا كان الغرض بالخصومة
 الاستيفاء كالتحليف ما لم يمه الاصل فان نفاه حره بخلاف وكيل البيع
 اذ ائتمى عن قبض الثمن فان استثناه لغا الاستثنى فرع وله تعديل
 بينه الخصم والافق ان ياتولى اثباته فيسلمه متى صارت اليه الى الله
وكبر ع ويصدق في القبض والضياع وبين الغريم **فصل** لا لا يسه
الطحاوي لم يقد به احط غيره **فصل** هو حيث هو امين **مسألة**
 وليس للمبدع عليه ان يخلف باويا الا حق للوكيل بل للاصل لما مره

مسألة له ومن وكل بقبض دين محلي كان له التثبيت أو
لا يتعد القبض إلا به **مسألة** الغنم عن التثبيت فلا يدخل في الأمر
قلت لا يتعد إلا به فلزم **مسألة** له فان وكله بقبض عين محلي
لم يكن له التثبيت عليها إذ وكل بنقل العين فقط **مسألة** بل له التثبيت
كالدين قلت العين ممكنة القبض من غير تثبيت فان قلت كان
مسألة له وأما ما من **مسألة** له ويصح التوكيل بالقرائن ولو
مسألة له لا ما من **مسألة** له لا كالتوكيل بالشهادة **مسألة** له
قال أخير فلنا ان علي له كذا **مسألة** له كالتوكيل بالشهادة **مسألة** له
ان كان المقر به موقوفاً ما صح ولا فلا لما من **مسألة** له فان وكله
بقبض عين مع وبعد وان أمم بقر له مال مع واستغفر له ما كان
قال آخر له فقط فقال آخرت لك فوجهان **مسألة** له لا يصح لا
الأقارب بالفضل وقيل يصح ويستغفر قلنا الأصل التزاع **مسألة** له
مسألة له ويصح التوكيل بتثبيت العصا من لا ولد لغيره **مسألة** له
ولا يصح باستيفاءه كحوان عفو من لا يباشره فيشفق ووت العفو الفل
ولا يتم العفو والواجب الاحتياط فيه كما في **مسألة** له **مسألة** له
فيفتح كالدين قلت له كذا في القبض فان قلت **مسألة** له
وذكرت بخصومة الأصل عند الاستيفاء ليجوز عفو الغائب **مسألة** له
مسألة له **مسألة** له من قبض لا كغيره قلنا مستند فيه كما قلنا
بها مع المشك **مسألة** له ولا يصح في إثبات المذود أو شيء
موجبها وودوها الشبهة ولا استيفاءها ما من **مسألة** له **مسألة** له
إذا من أدنا بأمانته وأمر على عليم الحسن كبد عفته وإذا صدق

مواه الوليد بن عيسى

يتولاه قلت وهو قوي بشرط حضور الأصل **مسألة** له ويصح التوكيد
في فتح العقود كعقد ما وفي الأمر من الدين والحق وطلب الشفعة وحدها
والقراض والمساواة والابداع والقبض والغنم إذ جعل مملوك فيها
ولما من ويصح في قبض الميراث وقسمته وفي الكمال نحو وكلتك بمعلي
كفيل لفلان من فلان فيقول كفيل لفلان عن فلان أو وكلتك لفلان
عن فلان عن موكلتي **مسألة** له وفي المباح كالمخطاب ونحوه إذ
ملكه الأصل بالوكالة وإذا له توليه **مسألة** له كالتوكيل في الاعتناء به
مسألة له ولا يلزم وكيل الأبداع الاستهاد في الأصح إذا لم يرهله
إذا القول قول الوديع في التلف والرد فان أتكى المسلم اليد والقول
له إذ الأصل عبده والقول للوكيل أيضاً وهو أمين **مسألة** له
التوكيل بالأيضا ولا يجب الاستهاد في الأصح للعرف والقول للمعتمد
إذا الأصل عبده وللوكيل في أنه قد قضاه لانه أمين فان شرط
مخالفة ضمن لغيره **مسألة** له ولو قال أسلم عني ما به درهم في طعنه
مع ذلك ولو منته الما به كلوا قال اعترف عندك عن كذا نبي قلت
ووجهها أنه كالتوكيل بالتمليك للأصل بغيره **مسألة** له إذا
مسألة له كل شيء على من كذا على أنفاده صح **مسألة** له
مجتبى ومفترق فان شرط اجتماعهما لزم اتفاقا فان وكلها معا
في حال ولم يشرط الاجتماع **مسألة** له لم يفرج إيمهما بالعرف **مسألة** له
حتى فونه كالبيع والشرى والإعارة في مدين أو مدين حتى
عبد منه ونحو ذلك كالطلاق والنكاح والعقود بلى عوض إذا
فوتها فتوكيله لا تثبت ما استراط اجتماعهما فلزم اتفاقا **مسألة** له

الاستهاد

Copyrighted material

بل ضمهما في التوكيد امانه استراط اجتماعهما فلهذا مطلقا ولما
لا يلزم حيث كشي الفوت بل وكلهما كصه بكم او اكر منكما في
عدهما اقضا الانضمام **م** ولو وكل فغير من صرفه كان لكل
واحد منهما الصرف في صاحبه **مسله** وهي جازيه من الطرفين اذ
اباحه الصرف والمبيع الرجوع والمباح له الامتناع والعمود انواع
لان من الطرفين كالمبيع والاحازه والمواله والنكاح والعكس كالوكالة
والتركة والمضاربة والرهن قبل القبض ومن احدهما **مسله** ^{بعد} قبل قبضه
وفي لزوم السبق في شيان **فصل** وللوكيل عزل الوكيل اجماعا
اذ هي حقه وله استاذه متساو كرجوع **المبيع** **مسله** ولا يعزل بعد
الا في وجه الاصل اذ هي معامله بينهما فلا ينفخ الا بمجموعهما كالمبيع
ي **مس** يصح كالموكل وكالطلاق قلنا حصصا الاجماع والوابيع
الناجز لا ينفخ باحدهما وان حضر والذي يميز فيه الخلاف
قلنا اقتنا على الناجز المفتوح براض **مسله** ولا انزال لوكيل
مب افعه طلبه الخصم او نصب كضرتة اولا وقد حاصره الا في وجه
الخصم اذ قد علق له به حق المخاصمه وعزله يضرب في المحاكمه والخصم
ويقرن الحق والسليم ولنا ديبه الى ان لا يستفد حكم خصم **مسله**
وبلفق ما فعل بعد الغل والعلم به اجماعا **مس** **ع** وكذا انزل
العلم الا في اعل به خوفه فيبعد ليل كصل الا صرنا في العامل **مس**
بل يبعد كل تصرف حتى علمه كل امرنا الله تعالى في بعضها ما لم يعلم
الهي قلنا لا سلم وموع الاصل **مس** لا يبعد في اي تصرف

[illegible]

قلت القياس ان القول لمن سبق في المطلقة والموقفه في الوقت
ادعوا ان القول كالاتا وانكاره على وبعد الوقت للمباي اذهو
الاصل مسله ولوا دعا الاصل انه استرعى قل مما امر به
الظاهر حله **ح** ان كان المرى الى الذمه والقول للوكيل اذهو الغام
والا فلك مثل اذهو الغام جنيك اذ يطالب بالزايه قلنا
الوكيل يملك المرى فلك الا قران بكيفيته والقول للامثل
في الثمن الذي اذن به كمثل الاذن **ي** فان ادعى الوكيل تلف
الشيء من ظاهر كخرق او قهر بين الامكانه وكفى قبلت منه
لنقرن اليه والقول للوكيل في رد الغن كالوديع الا حيث يكون الجبر
فوجهان يقبل كالفن المستاجر وبين كالمستاجر عليها **الحول**
كتاب الحول
السي وفي الشرح نقل حق من دمه الى دمه والاصل مما قوله صل
اذ القيل لحكم الخبر والاحكام على صحتها **وصل** واما مع بلها
لطباق معناه وقبول المحال وكلفها ان يضمن الرعي من طراه الا
مسله وهي عقده فاق لا يبيع لقوله صل فليحتل فندب اليها البيع
ساح وقيل عقد بيع لا فنيها فلك المحال ما استحال اليه قلنا
فيلزم دخول الرخ والغن فيما وليس كذلك **مسله** ويتخير في
المحمل **احكاما** وملك للمحال به ليقع فليكنه **ك** ورضي
المحال **د** لا لقوله فليحتل لنا ملك فاعتبر من ماء كالمسترجع
والخبر للندب **مسله** ويتخير في المحال عليه لقوله صل طبع
ولم يفصل **حسن** **ف** الا **صطري** بل يعتبر ولنا لا وجه لاعتبار

منه **مسله** واما مع الاحالة لمقطعين مستقر معلوم يتصرف
فيه قبل قبضه لما شيا في فرع فلا محال يتم صبح في مده غيا لا قدم
استقراره ولا طبع لتجوز تلفه قبل قبضه ولا بد من السلم اذ لا يتصرف
فيه قبل قبضه لقوله من سلم في بيع فلا يقربه الى عين ولا مال
الكتاب لم تجوز العبر ولا بد من قبضه اذهو غير معلوم وهو كالمقاضي
والا **مسله** ويتخير المحمل بالا حاله **ح** لا كالمضامن بل يطلب
ايمها قلنا استغناها من التحويل بقبضه **مسله** **مسله** **مسله**
ولا رجع على المحمل ان قلنا المحال عليه او وجد بعد الاقران ولا يسه او
علت لقوله صل لم يسمع ولم يقبل **و** بل يرجع ليل سطل **الحول** **ح** ان
مغلنا او انكر ولا يسه رجع **و** او حكم المحال بما ولا يسه رجع ولا فلا
لنا قول على عليه من احواله وان اذ الرجوع بموت المحال عليه احتر
عليه امرنا ولم يكن ولان الاستحالة كالتقص **وسر** **الدور**
حسن **ك** اما لو كان متعلبا او مغلنا عند احواله وجهل المحال فله
الرجوع لقوله صل على ملي وقول على عليه اذ اقلنا المحال عليه
الخبر في ملكه ولم ينكر **ي** وطاهر اطلاق الاحكام لا قلنا
كالعزة في الشقة **مسله** ويشترط اتفاق الدينين في الجنب
فلا محال من له دراههم على من عليه دنانير اذ يشترط ما عتار في
المحال عليه اذ لا يلزم تسليم غير ما عليه وكذا الواضحة النوعا
ي **مسله** او احلف الا بطلان الا ان يكون ملك المحال عليه اقل
وفي احواله المحمل على ذي المال وجهان يقع كل وجه ولا اذهو لرايه
لا حل الاستحالة وكانت كالتى لا حل قلنا لا تسلم **مسله**

وكان ابي الفاسد ان سلم عن مال زعمه لاهل الاصل اذ لم يلزمه بها شي
لا عن الاصل فثبت مع **مسألة** وفي ضمان اجنبي ذكره المبيع وجهان
يبع للمخاطبة الى التوثيق فيه ولا اذ هو ضمان من ذالمن قبل وجوبه
ي يصح بعد قبض المبيع لا قبله قلت الضمان بما شئت في دمه معلوم
مصحح عندنا **و** كذا في قوله نداء ما صام من بين ما او ما ثبت كذا على
فلان فاما صام من به **ف** ع فاما ما يكتب في التوثيق من ضمان البائع
فيه ما احدثه المشتري من بنا او غرس اذ استحققت الارض فباطل
اذ هو محمول ولا يجب قلت بل لجماله المضمون عنه اذ لا يضر جماله
المضمون به لئلا **مسألة** ولو ضمن بضمحاح ودفع مكسره او العكس
رجع ما دفع حيث له الرجوع ولو ضمن دمي لدمي على مسلم يد راحه
ثم صالحه الضامن **ي** او حتى رزق وجهان **ي** صحهما لا يبيع اذ هو حق منتقل
حقه لتمامه فلا بد ان يبيها ويقل ببيع ويران اذ المعاملة بين الذميين
فيبيع **مسألة** ويرى الضمين يرى اه الاصل باي وجه ايقا اذ
فرعه لا العكس في الاصح اذ الضمانه في الحق من غير سقوط حقه من الحق
ولا سقط بد الدين **مسألة** واذا اقبض الضامن الحق او تناه ملكه
ويرجع به على الحق الاصل **س** بل المبيع ابن الضامن فللمرغم مطالبه الاصل
قلت لا تسلم **مسألة** والمشتري بالضمان لا يطالب الاصل بلا يفا
اذ لم يضمن بامر ولا لما موقت المطالبه **ي** لكن لا يطالب بالحق قبل طلب
الغريم اذ هو حق لغريم بل يفككه من الضمانه فورا اذ ذلك حقه **د**
كغير الرهن يطالب بفككه **مسألة** ولو قال لن فيفقه عرق ما ك
لنسلم وهو على صبح الضمان **نور** لا اذ هو ضمان مال لم يجب قلنا

استبدنا فقل بقويز فلزم كطلق وعلي كذا **مسألة** ولو
قال بع من فلان وعلي كذا في بيع وجهان اصحهما مع كذا
وقيل لا اذ من حقه كون الثمن كله على المشتري وليس كذلك قلت
الثمن كله على المشتري وهذا في مقابلته الفعل **ي** فان قال على ان على
من الثمن كذا لم يصح ضمانه قبل البيع اذ هو مال لم يجب لا يفيق قلت
فيه نظير على مثلنا **مسألة** ويصح ضمان الحال على الاصل موجد على
الضامن وكان يبيع موكلا من باكثر من اجل الاجل وفي العكس
وجهان المنع ليل بطالب الاصل الفرع حين لا يستحق مطالبه الا قبل
وقبل بيع ويجعل اذ لا مانع كالمشتري **ف** ع فلو ضمن حق على عبد ما علق
بدن منه لم يطالب الضمين في الحال **او** **م** **و** **ل** **ط** **ب** **و** **ح** بل يطالب في الحال
كعني ضمن على فقيرين والكا مع تعدد المطالبه لا على جهة التاجيل **مسألة**
وفي استراطة الحيان وجهان **ف** **س** تقصد الضمان اذ شرع للثروي
والضامن يعلم من اول وهله معصون لتأديته الى الغرامة **مسألة**
وتاجيل الاصل تاجيل الفرع لا العكس كاللاري واذا بشرط الضامن
بإزاء الاصل صارت حواله لا يقال الحق من دمه الى دمه **مسألة** واذا
صالح الضامن المضمون له يرى الاصل مع عدم كذا في دمه **ي** بل الضامن
فقط اذ كتم الصلح عن الضمان يجب قلت ما لم يصرح به فالظاهر
العموم فان صرح بقا الدين على الاصل او يرى انه لن مر اذ لا مانع وادع
الصلح عن الضمان دون الحق وسوى الوجه والمال فان صاحبه الاصل يرى
الضامن مطلقا قلت فان صاحبه فان صاحبه الضامن مطلقا البيع ملك
فصل والقول منك فسادها ولا برأمتها

والاذن بها لما من مسلم ومن بين ان فلا تافس له بكنى ولو بين
المطهرين عليه فوجها **ي** اصحهما لا تسمع اذ لا يثبت للصائم حق لهما
الا مثل وقيل تسمع لبعض الحق عليه ولا غيره بوجوه على الاصل كقول
شهر بن و ان عليه الفان منه فمان قلت وهذا **كتاب**
التقليد المطلق ما لا يفي ما له بد بينه قلت ويسمي بذلك لصفه
بالثافه كالقولين لفرقه وهذا الجود مما ذكره **مسألة** ولا
في حوان يبيع كماله ليد بينه لقوله مسلم لغز ما المطلق حد واما وجدته
وكوه وقول **٢** وانا يا بعون ماله وقاسمهم من غرم ما به ولم ينكر
والا جماع على حوان **مسألة** ولا رطاب موجد قبل حلول
الاجل من ولا كفيل ولو ان اد سقر **ك** بل يحبان ان طلبا من
السقر ففعلنا رضي عندها العقد بدمه حصمه وحدها وليس له طلب غيره
قبل اسحقا في طلب الحق كولو لم يرد السقر وكالبيل طلب الدين كذلك
فرعه **ي** فان انا د السقر للجماع فوجها اصحها بطلب الوثيقه لطهور الخطر
وقيل لا اذ لم تحل الاجل **مسألة** ولا رطاب المعتر بالخال لقوله
على فظم الى ميسر وفي ملان من الغريم اياه من هيات **هب ي هـ**
بلا زمه للابه **حس** بل ملا منته اذ من مسلم نيا دن جيب بلان من فرقه
قالوا في ي حيث ساء وكلس حيث جلس غير مانع له عن الاكتساب وبل
معه دانه ان اذن المالك له والا منعه الب خول **لنا** لقوله مسلم حد واما
وجدته ما لكم غير واذ لا مطالب له ولا ملا من مد كا الموجد وخير نيا بخل
على انه اراد الملا من به يفصله اكتسابه جمعا بين الادله **مسألة**
ولا يواجر الحق للدين لكن ان كسب فضيت الفصله كما سياتي **مد ح**

سواء عن الغريم بل يؤاجر اذ هو مكلف كالعبد يستغنى **لنا**
قوله مسلم ما لكم غير وقوله تعالى فظن وكقول المصنف والوصيه والقبيل
حصه الخبز **مسألة** ويبيع الحاكم مال المهرج الموشن لقول **٢**
وانا يا بعون له ولم ينكر **ح** الا ان الدين ياتي والدين اهو بخصها ببعض
للقضا اذ لا يبيع الا من ماله فمحبس حتى يبيع والعنف فليس بتحققا
فكانه اعطى الختم على مال المديون **و** فخرج فان كرم ماله غرد لقوله
مسلم في الواحد ظلم الخبز **مسألة** وبعد قول مدعي لغتر ان طهر من
حاله **و** وسمع بيبه الا غسان مع اللبس **لا** اذهى شهاده على النفي
ولا منعه من له ثبات وهو سقوط مطالبه سلبا فخصها هنا قول مسلم
او شهر بن بلا ثبته من ان حاضره ذوي الحجى ايه حاضره **و** **حس** ولا
تسمع الا بعد طلبه حتى يلب الطن باقلا سته ناكيد الصمه الشهاده
ح مجلس اربعة اشهر وعشر من كالا يدا وعنه ثلثه كالعبد وعنه
ان يعن يوما وعنه شهر **ع** بله ثه اياه اوارث بعه **لنا** القدر
مباد كذا نال **ح** اذهى المقصود **ن هـ ي س** لا حبس مع اليه كما
الشهادات **ولا** يبينه على النفي واكتبت بالكنس ليحصل الطن
و **ع** فاذا حبس لم يمتنع صفة امكنه في السجن وقيل منع ليله هو
عليه السجن **قلت** الا قرب انه مومع اجتهاد وفي نفقه وجها
على حتمه اذ حبس من اجله وقيل في مال نفسه اذ حبس بواحد عليه فان
من من وحين اخرج لمن بقاومه ليله يفتق به واذ انتهت منه الحبس اخرج
وان لم ياذن الغريم **مسألة** وينفق المطلق وزوجه وطفله وابوه
العاين من كسبه ان كان والامن ماله يوما فيوما حتى يقتسمه الغريم

لغزله سلم ابتد ابتدك ثم من تقول ومضى بقي لغز الكسب والمفضل
ثوبت بدين وبقية الحق والبر وحسب ما اعتاد الفقهاء وكان كل منزل
وحاجه حيث لا يجد من نفسه **س** بل كنوع مثله التي اعتاد قبل الاقل
من حشيش او غيش قلبا هو في حكم الفقهاء لعلاق حق الغريم بالمال فلا
يستثنى له الا مثل حالهم من غيب (مضى) وتبقى له قوت يومه وله ولطفه
والبشرى العاجزين وقيل قوت سنة **ول** الاوجه له وسقى لمن له فضل
من ماله او غله وقيل كفايته وقوله كما من الى الله دخل الا من لا يؤمن
حب غيرهما بالافق ويجمع عليه بلى المحاف ليل لا يفسد عليه بكسبه
قيل فلا يلزمه ايصال الدين لذلك وقيل بل من ماله فان لم يقبضه
الغريم لم يلزمه التكرار **قلت** الا قرب المفضل الذي مضى في
القرض **مسألة** ويستثنى حيادهم للموت من كفن وعبر لفق له سلم
في الملت المديون صلوا على الحكم فلو لم يستثن لانهم هم من كفه اذ
من ماله **س** ولا يرد على ثوب ولحق وان كان كمن مثله اكثر اسانا
للبين وقيل كمن المثل وقيل بشر العون فقط **ول** الاول اربع
مسألة وندب للحاكم ان اذ بيع مال المفلت ان يحضر اذ هو
اعرف بعمه ماله والغرماء لعل فيهم من رغب في شيء من ماله فيبيع
التمن بكنن الطالب فان باع من غير خصوص الجميع صح اذ الولا به اليه
وندى ان يراضى المفلت الغرماء من بنيادي بالسلمة لغير قيم الاصل
واذا رضوا غير بقوله لم يقبل الحكم اذ لا يؤمن حيايته ولا استأجر ان وجد
بما ناولا باكثر ان واحد باقل والا حرج من بيت المال ان فيه فضله
والا فمن المفلت اذ العمل من اجله ويأدي بكل متاع في سوق حذته ويقدم

ما حشى قوته فساد كالتهم ثم الحيوان لم يقط موته ثم المقتول كخشب
دعاه ولا ينادي بالعتاق بل يقرب من حب العادة واذا كان الغريم ولحقا سلم
من ما يباع اليه الاول فالاول اذ لا وجه للناس فان كانوا جماعة خبطه حتى
يجمع ما يمكن قيمته ثم يحسمه ولو كان الغرماء ما يملكه لا حد هم حش ما به
والثاني ثلث وللثالث ما بين ان اعطى الاول خمسين من ماله والثاني
ثلثين والثالث عشرين وقيل على ذلك **س** واقرض الثمن حتى
تصل اولى من يداعه للمحفظ **مسألة** ونوب للمالك طلب الا قال ان
من راد في الثمن ولا يحسن المستري علميا ولا يضمن العبد ما فان يعجز
واذا استحققت السلعة وقبضت الثمن جمع به العبد على مال المثل **مسألة**
ويحلف كلها اذ هي ايتان وامكن فان بين الغرماء قبلت انما فانه وما كسبه
عبد المحر لم يحسن به دين لزمه **س** بل يحسن قلبا مستويا في الدمه
مسألة ولا يحتاج عبد قسمة ماله الى حكم بئك المحر اذ قد رتب القسمة
وقيل يحتاج اذ ثبت حكم فلا ينقص الا به قلت كلف المحر الجور بالفضل
مسألة والمزمن اولى بغيره من هذه لتعلق حقه بغيره وحق الغرماء
لا يحسن بغيره ويقدم مبيعهم لحوار ان ينقص منه قماره فيه فيحتاج المرء
الى توفيقه وكن ان يبيع العبد الحاني لعلاق الحق بغيره ولا يباع الا
بطلب ينقد البلد **مسألة** **س** العبد **س** واذا اقلن المشتري والسلفه
باقية لم تثبت فيها حق للمغني فالبايع اولى بما لقوله سلم من واحد مائة
بغيره عند مغلن فهو حق به ويحكم **س** **مسألة** **س** بل استأجر الغرماء
اذ قد ملكه المشتري والتمن في دمه لئلا يخرى وتكون تلك المبلغ قبل
السلمه وغنى المكاتب **س** البايع احق بها عبد المحر لا قبله وفي جوان

احد ها بغير حكم و جهان يحون للنقل ولا للملك و اذا احكم سلطان
احد ها فوجوهان ينقض لمخالفة النقل ولا للملك و في كون احد العين
فوري يا املاو جهان **قلت** الحيز يقتضي ولو بينه مطلقا لكن لا يوجب
قسرا ان بعد الحكم للملك في **فرع** وان اضبط المعلن الى النقل
ليست عورة او ما نه فقبل هو الحق بها **قلت** بل حق للبايع
للمخبر ما لم يحش على المعلن التلف **فرع** فان باعها منه وهو معلن
وعلم ذلك بطل حقه من الا ولويه و قيل لا اذا بطله قبل ثبوته قلنا
كسري المغيب **مسألة** و لو مات المعلن لم يطل حق البايع اذ
يفصل الدليل **ك** بل يكون اسوة الغرما اذ قد خرج عن ملكه البيع
لنا قوله صلح من مات او اقلش الحيز والقياس على الحي **مسألة**
فان كانت العين قد رادت متصلة كالشئ والكر احد ها البايع
لا يتميم فتبعت الا مثل كفي التي دبا لغيره فان كان غيبا اذ ثبوت قيمته
بتعليمه منعه فوجوهان احب ها كالتمن اذ حصل فمهما يتعد الله تعالى
لا بالسلفين وقيل للمشتري اذ حصلت بتلقينه فهي كفصارة الثوب
واما المتفصلة كالولد والصوف والشم المتفصلات فلمشتري اذ هي
بما ملكه ان حدثت بعد التقيد لكن ان كانت امه لم يكن التفرق بينهما
فان كان اختان البايع دفع قيمة الابن احب فيحصل الغرضان **مسألة**
والا سلم الا مروا الولد للغرما و كان ان يتوهم **ي** فيه نظن اذ قد وجد
عين ماله فلا يكون اسوتهم فالولي ان يباغا فيكون حصه الولد من
التمن للغرما و حصه الام للبايع **فرع** فان حلت معه واقلش قبل
الوضع فكالتمن و قبل بل ترجع في الامرجونه ليمينه لكن لا يفرق

فصل فان كان ارضا فباها او غرسها المعلن
فله ففهما وعليه ارض النقل فيحصل بتعليم ملكه كلو دخل
فصيله اذ او لم يخرج الا يهدم البات وقد مر على الغرما اذ هو
ارض جنايد على ماله وفيه نظن **فرع** ولا يحتر المشتري على الزرع
اذا فيه سداد ماله ولم يتعد بوضعه فله اختيار قيمته قايما لا يقال
ي فان اختان الزرع والبايع التنازع بدل القيمة واختان البايع الزرع
مع دفعه الارض اجبر المعلن والغرما لوال الضرر عنهم جميعا
وكذا الواختان البايع الزرع احب الارض واختان بقا الغرما والبنا
بالاخر اجبر واو لن وفيه نظن **فرع** فان امتنع المشتري من القلع
والبايع من بدل القيمة والارض فوجوهان احب ها تبقي الا زرع للمشتري
اذا شرع الزرع لان له الضرر والضرر هنا على المعلن ولشغلها بملك
المعلن كولو اشتري مسامير فتمت بها ثوبا فليس فلا يسبل للبايع حينئذ
وقيل بل باحتها البايع لقوله صلح وصاحب المتاع الحق متاعه
قلت ويحتر على دفع قيمتها **فرع** فان تراصوا على بيع الارض
والغراس وتقسيم الثمن بينهما **ولا** يحتر البايع في الاصح اذ هو ملكه
مسألة ويصير البايع لبقا زرع المشتري اذ له امد معلوم بخلاف
الشجر لقوله صلح لا ضرر ولا ضرار ولا اجن للبتة اذ دهايا فلا يش
لا يطل ملك المشتري للمنفقة التي حدثت والبيع في ملكه **وكذا** التنازع
اما لو باع الارض من زرعه كان البايع الحق بها وعليه ما عثر المشتري
للمنا اذ ليس متعديا **مسألة** ومن استرى نخلا مؤثرا اقلش
وقد استهلك الثمر جعت النخلة للبايع ويكون في الثمن اسوة الغرما

اذا المور كالموجود **هـ** والعبرة في النالف بقمته يوم العقد **س** بل
 باقل قيمه من العقد الى القبض وحيث ابره المشتري فله وصير للماع
 حتى يطيب **و** وكذا الوبايع ان ما فيها شجر فلف بعضها ثمر ^{البائع} فليس
مسألة ومن استرى عبدا ثمر اقل من المسترى جع بالعبد كالمال
 والوجد ظاهر ومن استرى شبيه او اكثر ثمر اقل من المسترى وقد
 استهلك بعض المبيع فالبايع احق بالباقي واستوه الغرماني التالف
 الثمن على الباقي والتالف **هـ** والنقود يوم العقد **س** بل يوم
 القبض **س** بل ان قل قل المورثي استحقاق الثمن هو العقد والقبض
 بموجب الضمان فقط **مسألة** ومن باع شيئا ثمر اقل من قبل التسليم
 فلا حق للغرماني المبيع لزوال ملك المفضل فان بعد التسليم جع
 المسترى بما قد سلم من الثمن اتفاقا وهو احق بالباقي من غرماني البايع
مسألة وللمفضل في ماله كل صر في قبل الحراجة لا ماع **مسألة**
 واذا اقلس وقد تشفع في المبيع ثبتت الشفعة لسبقها والحق للبايع واما
 بالحققين **ي** بل الثمن للغرماني ما كلو بلف المبيع **فلا** التالف في دمه
 المفضل كالدين فاقر **مسألة** ولا حق للبايع في السلعة حيث
 قدر منها المفضل قبل الحراجة واستقر له ما او اخر حراجة عن ملك **هـ**
س ولو عادت بارت او كونه لتقدم حق هولا وقد ملكها من عين
 حقت وويل بل يسحبها اذ هي عين ماله **فلا** انقطع الحق كلو
 ملكها الغير **و** فان امكن مع بعض المورثون يدن المورثون
 استحق البايع السهم الباقي فان عدت ايضا المورثون لا يبيع جميعه
 فالبايع استوه الغرماني الزايد لعلو حقه بالقبض وقد الت كلو باعها

موهبه ماله مال

المفضل من قبل فرج فان قدر حراجها او انكحها ثمر اقل من في مدها
 فالعين للبايع ولا سطل الا حراجته ولا النكاح لتبقيها والاخر والمهر
 للمفضل لعلو حق البايع بالعين دون المنفعة كما من في الرزق وللبايع
 بعض البديين والعق المعلق لسبق حقه كالكنانه اذ هي عقد لا رد فان
 غنر للبايع كلو من ثمره **مسألة** واذا استحق البايع الثلثه
 ثمره منها من المفضل فوجها **ي** اصحهما يكون فسخهما يكون فسخا
 للمبيع كلو باع حراجته بيمينه وطيها في مده وقيل لا اذ ملك المسترى
 مستقدا فلا ينصل الا بقول كالا قاله فلت العقد اقوى بل ليدلر
 المهر بوطي المحنون لا بعقده **مسألة** ومن استرى صيدا ثمر اقل
 وقد احرمه البايع لم يسقط كالمس له شراه **مسألة** واذا بدل
 الغرماني الثلثه على ان لا يستردها البايع لم يحرم لقر حقه فيما
ك بل يحرم **فلا** كلو بذل المنفعة عن الروح على الا تسحق عندين
 اثبتته **فصل** ولو استهلك المسترى المبيع حكما بطن او غير **و**
 لم سطل حق البايع من الرجوع اذ هو عين ماله لم يعلق به حق للغير
 ولا حرج له ولا ان يش ان يعيب بذلك فان زادت به قيمه الشيء فوجها
ي اصحهما استحق المسترى الزيادة اذ هي ماله وويل لا اذ لم
 يضمن اليه عسا فلما الصعد كالعين **مسألة** ولو اشترى ثوبا بقر
 وصيغا حميه فصبيغه به ثمر اقل من قبل دفع ثمنها فان لم تد القيمه
 على حميه عشر كان الثوب مع صبيغه بينهما اثنان لا خذلن لهما كلو خذل
 ذنيا مثله وقيل بل الثوب لبايعه والصع لبايعه لبقا كل على ملك ماله
 فلب وفيه نظر **و** فرج فان نقت القيمه جعلت من الصبيغ لغزو لغيره

والتوب بحاله فياخذ الباع ولدي الصبي ما زاد على قيمه التوب
وفيما نقصت بعض ثمنه الغرماء فان زادت قيمته فالن ياد للمفلس
قلت الاقرب **مسألة** ان صاحب الصبي اسوه الغرماء اذ قد هلك
ماله وعلى الباع ان يرد الن ياد ان كانت **فصل** واذا افلس
المستري وقد بعض المبيع باى وجه فله ما بقي حصته من الثمن مستويا
الى القيمة وفيما نقص اسوه الغرماء **مسألة** فان تعيب المبيع ولو كان
ثم افلس المستري احد الباع وله ان يشترى كلواشراء عالما بعيبه
والا كان اسوه الغرماء ان يعيب كناية احني كان الباع في ان شها
اسوه الغرماء لا يستحق المستري عوضا **مسألة** الباع
فيما يلف اسوه الغرماء **مسألة** واذا خلط المبيع ماله خلط لا يبيح معه
ثم افلس فوجها ان يكون اسوه الغرماء بعد رد العين وقيل لا ينفاء
قلت وهو على الخلاف في كونه نه استهلكا فان كان مثليا مستويا
رجع بعينه واذ ليس باستهلاك في الاصح فان طلب الباع بعينه وقبضه
منه فوجها ان صحبها لا يحزن المفلس كلوا خلط **مسألة** فان خلط
بائع على صفة من جنسه فوجها ان صحبها ليس للبائع الرجوع بالعين او مثله
اكثر من حقه قيمه ولا بغيره اذ ليس بفساد فكان اسوه الغرماء وان خلطه
باجل في صفة فله الرجوع بالعين لزمناه بالادون **مسألة** ودون
المبتى بعلق ماله لا ينقل الى ذمه الوارث لقوله صلح من مات او افلس
الحق بعلق الدين بالعين **مسألة** ان ذمه الوارث لقوله صلح من ترك
ولا هله ولم يفضل قلنا اذ حيث لا دين جمعين الاحبار **مسألة**
مسألة وحل الاحل بموت المديون الموجب لا بموت الدين **مسألة**

مسألة وان **مسألة** بل لو تركه ماله من الاجل لنا قوله صلح اذ مات
الرجل وله دين الحق واذا لم يرض رب المال بدينه غيبه وقد بطلت
بموته ويلزم ان يعلق بين ماله حيث لا تركه ولا ياد به **مسألة**
وفي مصر فوارث المديون وجها يصح ويوقف على ايقاف والا يرا
كتف في المديون وقيل لا يعلق حق الغير بالتركه كالزمن
قلت وقد من تفصيل ذلك **كتاب المحر هو**
الغرماء المبيع والعاخر المحو اي حق ما محو ما كونه
تسببه العقل محو المنفعة من القبيح ومحو الصبي لمنعه من الطواف بها
وفي **الشرع** منع المصنف في الملك **فصل** واساياه
بنته وهي الزوف ملك السيد المتافع والرا من لعلق الحق به كما من
والمرض لعلق حق الوارثه كاسياي والدين كاسياي والصغر لقوله
تعاوا ابتلوا اليها ما واليتهم من مات ابو قبل بلوغه لقوله لا يترقب
احلام والجنون كالصغر **فصل** وولي مالهما ابوها العبد
لا الفاسق اذ لا يومن ثم المحر كذلك **مسألة** ووصي الاب
اقل من المحر لقيامه مقام مقامه **مسألة** بل المحر لا يستحقه الولايه
بالشرع **مسألة** ولا ولاية للام كولاية النكاح وكالقيص **مسألة**
استجابا الاضططر اي يستحقها كلاب لكن بعد لنا ما **مسألة**
فان عدمه والحدود وصيها فالامام والحاكم **مسألة** وليس للولي
محاباه في مال الصغير ان يحطه **مسألة** وسند ب الا بخلاف في ماله
لقوله صلح فليتخير فيه الخبر **مسألة** من فسد لا ياد بكتب له ان من
المحفظ **مسألة** ولا يتخير به في البحث لخطن فاما من عا بالبحا

في مال بين اخيهما في المحرم في الجحش فاحمل الما صمته او في موضع ما
 قرب الساحل **مسألة** وله كتب مستغل له عماله لمخفط من الدما
 وعمات ته من ماله بالبحر والاجر لا اللين لضعفه ولا الحص لا لمراف
 بعضه ببعض وقد محتاج الي قلع بعضه **مسألة** وعلى الولي ايقان
 الصبي والمجنون وكسوتها غير مشرف وله مقبر لك به **مسألة** ولا
 تجز للتراف والسف مع كال القفل لقوله وانوا البناء ما اموالهم ولم ينقل
ح ان كان شئد ابقد بلوغه في بصره ودينه سلم اليه والا فلا
 بعد خمس وعشرين سنة اذ هو سن كال القفل فيعطى وان لم يكن
ي ان كان عند بلوغه غير فاسق ولا مندر سلم اليه والا
 فالجحر باق **و** كان لك بشرط الحكم بالبحر **مسألة** لا تسترط ومحتهم
 جميعا وابتلوا اليها ما اليه **قلت** ارا د بالز سبد كال القفل فق
ي لسفه والتبدن والضعف والصغر والمجنون والهن مرفق لا سبطا
 والهن من كلها اسباب في الجحر واقامه الولي لقوله سكا فان كان الذي
 عليه الحق الا به **لنا ما مره** **فصل في** وللمحكمة الجحر على
 الملبون ان طلبه خصومه او احدهم اذ لا يكب الا بطلبهم **ر** **مسألة**
 بل يخلص حتى يفي لقوله لا يحمل مال امي مسلم الا بطيه من بعضه
 حتى مسلم على معاذ وسفه عليه وكسوه وهو فوق الحكم جحر تك او متفك
 او في معانها فان قال (حق عليك فوعده **مسألة** ونذب ان شهد
 على الجحر ويا مر ما جيا في البلد ان فلا ناقد تجز عليه ليل بعد النش
 وللمصبة الحكم الاخر ان مات الاول ولا محتاج الى تمديد
مسألة ولا سفك منه فيما تناوله الجحر بصر في اذ قد غلق

حق الغما لقوله سلم حد واما وجدتم الجحر وكال من **مسألة** وهو مؤ
 على وك الجحر او احبانه الغما او الحاكم **مسألة** بل باطل كسره في المي
 قلت هو بالمر بينا شيد لسكيفة فرع من باع بخيان ثم جحر عليه
 فويل هو على خيان وقيل بل يقتل الا صلح للغما من فك فسح او سكا
 ولو حكم بصفه بيع المحموت فقل لا جل الخلاف ماله حكم بالبحر **مسألة** ولا
 ان قول الحكم جحر بمنزلة الحكم اذ هو الزام فرع والا قران كالتصرف
مسألة بل صلح الاضافه الى قبل الجحر قلنا لا وجه له فرع فلو اقر عين
 الغرم ثم قصها الحكم الغما لم يرد استبعاد المضمونه فان بعدت فقيمتها
 بما لكها وفي كونها قيمه المعين او الحيلولة الخلاف الذي من واما عين
 المضمونه قل بضمها للمالك ولا يرد من قبل ن قيمه هذه العين في الوجهين
 فان غرم القيمه للمالك بعد ان ابلغها الغرمين ي اذ له ماعا المستر يك
 فيتنساقط الدينان وكن اقبل اليك على القول بالحقا قيمه العين يرد
 ملكه من يوم الغصب لان قد من وقت الدفع **مسألة** وللمحقق ان
 يستري الى دمه ان لم يتناول الجحر الا المفقوت ولا يدخل في المال المحموت
 دين لم يعل الجحر لعلحق حق الاولين به كالز من وفي الخصا صها الاولين
 ما اشتراه بعد الجحر وجهان **ي** صحهما ان الكا عين احق به لقوله صلحهما
 المتاع احق ما عدا الجحر وقيل بل الاولين كالعيان المقتل منه **مسألة**
 ومن اكتشفه دين من قبل الجحر شاك الغما واستر دله ان اكشف بعد
 التحصين لكن ببينه لا وراة والوجه ظاهر والنعول على الخلاف في كونه
 كالا وركا اليه وقد من **مسألة** لا تستر دولنا الجحر لبعض الغما
 جحر لك لهما اذ حقهم في ماله على سوي هو مستحق قطعا فينقض الحكم

كالحال **ف**س ولا يحل به الموجل **ف**س بل يحل **ف**س لا وجه له
الا حل لكن اذا قسم المال ترك فسط الموجل وقيل بل لا يتفرق
ذو الحال **ف**س لا تغلق حقهم بد منه فاستقروا **فصل** والسف
المقتضى للحجر عند من ثبته هو من ف المال في الفسق او فيما لا يصلحه
فيه ولا عن من ديني كثر ما يبا وي د ر ما يبا به لا ضرر فيه في اكل
طيب فليس بليس وفاخر اشتهر له قوله تعا قل من حرم من بيته الله الا به
وكن الوانفة في القرب فاما لو قمت الدية حافط الماله فوجان يحرم عليه
لقوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها **ف**س لا اذ شرع لحفظ المال
وهو حافط **مسألة** **ع** عبد الله بن زيد عبد الله بن جعفر **ع** شرح طبرست
قم فان حدث منه سفه بعد رشده حرم عليه **ه** لا مطلقا لما من لا ان سلم اليه
بعد خمس وعشرين سنة كما من **ف**س وانما اليتامى من الهمة قالوا ولا تتوا
السف **ف**س ان اذ الصبيان قالوا طلب منه صلح الحجر على حمار
ولم يترك على الطالب **ف**س اوله يفعل بل امره بشرط نفسه الحيات
قالوا طلب على عليم من **س** الحجر على عبد الله **ف**س اوله يفعل سلما فاجاب
قالوا هم عبد الله بن زيد بالحجر على غايته ولم يترك عليه **ف**س اوله يتايد
اليه سلما فاجاب **مسألة** **ف**س واذا كان للضي حتى قد اجبره الولي **ع**
عليه لنفقة لم يعط ماله حتى سلع وله حظ نفقته بنفقة حيث الحظ للضي
لقوله تعا وانما الطهره الا به ولا ياكل من ماله الا باحس وعمله له او من
واجبه للمفقير لقوله تعا ومن كان غنيا فليستعفف **مسألة** **ف**س والقول للولي
الا تعا بالمعروف اذ هو امين **مسألة** **ف**س وتنفك حجر الصغير بالبيع كالك
فس لا حق روح ويدخلها ولا ينفك في اكثر من ذلك مالها الا باذنه

كالحال **ف**س ولا يحل به الموجل **ف**س بل يحل **ف**س لا وجه له
الا حل لكن اذا قسم المال ترك فسط الموجل وقيل بل لا يتفرق
ذو الحال **ف**س لا تغلق حقهم بد منه فاستقروا **فصل** والسف
المقتضى للحجر عند من ثبته هو من ف المال في الفسق او فيما لا يصلحه
فيه ولا عن من ديني كثر ما يبا وي د ر ما يبا به لا ضرر فيه في اكل
طيب فليس بليس وفاخر اشتهر له قوله تعا قل من حرم من بيته الله الا به
وكن الوانفة في القرب فاما لو قمت الدية حافط الماله فوجان يحرم عليه
لقوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها **ف**س لا اذ شرع لحفظ المال
وهو حافط **مسألة** **ع** عبد الله بن زيد عبد الله بن جعفر **ع** شرح طبرست
قم فان حدث منه سفه بعد رشده حرم عليه **ه** لا مطلقا لما من لا ان سلم اليه
بعد خمس وعشرين سنة كما من **ف**س وانما اليتامى من الهمة قالوا ولا تتوا
السف **ف**س ان اذ الصبيان قالوا طلب منه صلح الحجر على حمار
ولم يترك على الطالب **ف**س اوله يفعل بل امره بشرط نفسه الحيات
قالوا طلب على عليم من **س** الحجر على عبد الله **ف**س اوله يفعل سلما فاجاب
قالوا هم عبد الله بن زيد بالحجر على غايته ولم يترك عليه **ف**س اوله يتايد
اليه سلما فاجاب **مسألة** **ف**س واذا كان للضي حتى قد اجبره الولي **ع**
عليه لنفقة لم يعط ماله حتى سلع وله حظ نفقته بنفقة حيث الحظ للضي
لقوله تعا وانما الطهره الا به ولا ياكل من ماله الا باحس وعمله له او من
واجبه للمفقير لقوله تعا ومن كان غنيا فليستعفف **مسألة** **ف**س والقول للولي
الا تعا بالمعروف اذ هو امين **مسألة** **ف**س وتنفك حجر الصغير بالبيع كالك
فس لا حق روح ويدخلها ولا ينفك في اكثر من ذلك مالها الا باذنه

Copy

قلت قوله سلم تصدق ولو من خلكن ولم يامن من بالموادته لا روي
مسألة وابتدأ التام في أمواهم بالبع و الشرا قبل البلوع ليد
لمنع بعد بلوغه مع الثبوت وقيل بعد بلوغه اذ يحتمل شئ من ماله
يتصرف فيه وذلك لما يكون بعد البلوع **ورع** واحسان المحار بالبع
او الشري وان ثبت ان لا يعين غيبا فاحتمل واختار الر وسائر
على المون **قلت** وهو غير واجب عندنا لما مر **وهو ع** صرف
المحمول للشفقة باطل فبما اشترى وتبين دما باع ونظمه اليان
الا من عامله عالمنا **كتاب الصلح** اذ سلطه عليه
الاصول من الكتاب فاصلحوا بينهما وموها ومن السن
الصلح جاز بين المسلمين الحق والاحكام على سرعه ويصح عن الذم المال
غيبا او دينيا **فصل** وهو ما يبيع كالمصالحه عن عين او دين
مجلسه فكانه استلوه ونفسه ما يفسد لبيع ويصح عن العين بدس
لا عن العين الدين الا بخاضن واما كالهارة كالمصالحه عن دين او عين
بفسقه فيفسد ما يفسد بها واما كالا يري وهو ان يصالح عن الدين
ببعضه من جيشه واما كالمهيه وهوان ايصاله عن العين التي اقر له
بها على ان يهبه بعضها وكذا اذ دفع اليه بعضها ووهبتك النصف الا خراف
قال المالك صاحبني على هذه الداء بنصفها واما كالهارة بقول مالك
الدين لمن هي يد صاحبني عن يديها ما سته سنة فعاد صاحبك
عان به يصح الرجوع فيها **مسألة** ويصح الصلح في الحقوق كعلي ترك النكاح
والشفقة لعموم قوله الصلح جاز **قلت** لكن لا يلزم من القوض للمامنة
فصل لا يصح في حد اثباتا اذ فيه تحليل ما حرره الله اثبات حد يدي

شيب ولا ثباتا اذ فيه حرره ما حل الله من اقامه الحد عند حصول شبهة
ولا عن ثبت كذا وكذا قال سلم لعن الله من نسب الى غير ابيه الحق
ولا عن دين بدس نقول غير جلت له لفقيد القايض **مسألة** ولا يصح
عن محمل بكتشه ببعضه موجلا اذ يصيب كصافي عشر غنمه اذ ليس بامر
لعموم قابلية وهي التخييل **في** بل ابن اوان عذمت العايد فيصح
قلت احلف صفة المصالح به والمصالح عنه ولم يكن اشتراطا **مسألة**
ومن ابلغ قيميا فليس له المصالحه باكثر من قيمته اذ الذي الزمه
قيمه لا هو فمحمدا معا و **قلت** بل العين تثبت في الذمة كعموم النسخ
والخلع ودم العين فمحمدا عوضا عن العين **قلت** لا تثلم ثبوت النسخ
الذمة الا ما خضعه دليل **مسألة** والصلح معنى الاراء جازلها
ويكون الفاضل مع اختلاف المجلس **اجماعا** **مسألة** ولا يقع عن
اكثر من كان بدعي شيئا فينتزق بصلح عن ذلك التي اذ يكون معاوضة
ولا يصح مع الا نكاح كالبيع **مسألة** مضاحته امانه من جوعه عن الا نكاح
فصح **قلت** فبغير نفع الخلاف لا تامنقاه مع الا نكاح لا مع الزنى اذ حل
حل ما وهو مال العين **قلت** وكما لو قال دعه هذه الدقوى وكذا كن او لم
يكن قد انكر لا حتمال تفاذي الخصومة **مسألة** ويصح معلوم عن معلوم
اجماعا ولا يصح مجهول **اجماعا** ولو عن معلوم كان بضاح بشي من شي
او عن الف ما يكتسبه هذا العام **مسألة** ويصح معلوم عن مجهول
اذ هو اشتراط لمع في المجهول كالطلد وفي بعض الجور على عليه التلام
بي حدمه وقال هذا اما لا تعلمونه ولا يعلمون شول الله سلم **مسألة**
معاوضة ولا يصح مع حمل احد البديلين **قلت** بل اشتراطا فلا قياس

ولا يعتد فيها القبول كالعقود وسطا بالرد اذ هو كالرجوع وحيث
هو اسقاط كالاثر من الدين والحق الرجوع الى اليمين واسقط
بالرد ولا يعتد القبول الا من جعله تليكا **مرد** ولو ابر من كل حق
او من كل دعوى في حق صح كما من ومن جعله قال احل فلانا ما عليه
فقال احللت صح وان لم يعمل ما عليه **مسألة** ولا يتبع مع الدين
بالفقر وحقان الحق لقوله صلح من انا ان يلحق نفسه فليكن
ولا يجب تعريف عكسها اذ ليس بشرط **مسألة** اما لوطن انه لو دكت قدي
الحق او وصية لم يفسخ لشيخ المبري لم يبرأ قلب وهو قوي لقوله صلح
لا محل مال مسلم الا بطشه من نفسه **مسألة** وعمل بحزب العدل في
ابن الغاي لصحة الاخذ بالاخذ في الشريعة وقيل وعين العدل ان طر
صديق ولا يعمل بحزب الواحد في اخذ اذ العمل به بمن له الحكم عليه
فصل في صحة الاثر بعوض مشروط فلا يقع الا بحصوله وتيقنه
فيقع بالقبول او ما في حكمه لما من فان تعدد العوض فله الرجوع
ولا يحزب ملزمه ولا له المطالبة بقسمته **قلت** حيث لا يملك بالقبول
كالمبيع اذ الحق وحالف الطالب في العقب فانهما لا يبطلان بتعدد
العوض في العقد لقوة نفوذها بدليل انهما لا يبطلان بالرد
حكا في الدين **مسألة** وما لم يكن من الشروط عقب او لا صفة للحق
ولا للعقب فسد به الاثر اكان شقي من يضي وان قد مر غايي وان
مطلوب فانت بري اذ يثبت التملك فلا يثبت مستقبل فاما ما كان
صفة للحق كابر انك من الدعوى ان خلفت او من الحق ان كان خالا
او موجلا فيقع ويقتض حصول الشرط اذ لا غرت ولا حطن كونه

صفة للحق واما ما كان صفة للعقب كان استتمت على التوبة او كنت
فقيرا فيفتح الاثر اذ لم يعلق مستقبل ويلغو الشرط اذ ليس صفة للحق
قلت المذهب استواءها في صحة تقييدها بالبر اذ هو اسقاط
وقد اختلف فيهما من واما هذا **كتاب الاكراد**
مسألة ما اخطا الاضطرار بالحق كراه لقوله تعالى الا ما اخطرتكم
اليه وقال الا من اكره وهي عباد وياستر حين اكرها على الكفر ورك
ما اكره عليه افضل وان قيل لفصله صلح ايمان يا ستر لما صدر على التل
فصل والاكراد يكون نوعين القادر اما نسل او قطع فني او ضرر
او طعن مدي حاد وهذا مؤثر **احكاما** واما بلطم او ضرب فليس
كونه مؤثرا في النكاح اما بالجنس فلا بد من كونه كذلك فالساعة
ليس باكراد والسند اكراد وما بينهما مختلف والضابط النضر ومنه
العبد والكتف ومنه طرح كالعامة والجنس بالرجل في الملا فيؤثر فيمن له
تتبع علم او شتر في لافي ذوي الدماء وكذلك السب والشتم **مسألة** قد
نفاد اه الرضا بالقتل والقتال **مسألة** وفي الوعد باخذ المال وجمان
اصحهما اكراد اذ يبدل نفسه دونه وقيل لا لا سمحان لقوله صلح جعل
مالك دون عنك الحزب قلت الاقرب انه يحلف حاله بحسب الحاجة
اليه وشماخذ النفس عبد منها وقوله المتوعد باخذ وكثرته فكون موضع
اجتهاده **ابومصر** والا رجاء من الوطن كالقتل اذ قرنه اسبه **قلت**
بل يحلف فهو كمال **قلت** وكما مال حسن الولد والاخذ ومصر
قلت والعقب في النضر ان يحترق حدي حث عليه او زيارتها
او استمات ما كان لا صحابا فيما يبيع ترك الولد وتعرف بيا بان

فزع

برضى تفاديه بالقتال كما ذكرى قلت او يتناول البدن او الكربة
 والاحما بعد ان اذلا كثر اه خوف دون ذلك لغة ولا عن قابيل
 ينها باعنا ومن حيا **مسألة** ولا يبيع المخطوب الا الضرب المفقضي
 الى الفصل التلف او ما في حكمه **قلت** كالمسألة لا يبيعها الا بحسبه التلف
 فليس عليه بل الكل اذ لم يفضل الايمان ولقول **عم** اذا ضرب
 او ابعث الخبز ولم ينكر وقول شريح العذكرة والوعيد كره ولم
 يخالف **قلت** اوبه او بالضرب الثاني وما بعد خوف ترك الواجب
 وسطل حكم الاقراء والعقود ابقا قال **الاج** فلم يجعل لك كراه حكما في
 العقود الا لبيع لقوله تعالى عن تراض والردة لقوله تعالى لا من اكره ولا
 اذ هو خير عن ماص لنا عموم قوله صلح وما استنكر هو عليه **مسألة**
 وسطل الاقراء والعقود ما يخرج عن حد الاختيار وان لم يضر قلنا
 ليس يمكن لغة ولا عن فخرج من عموم الخبر **قلت** لكن سطل البيع
 لعبه التراضي وقد اعتبرته الآية ونقاس سائر العقود عليه فاصل
 سطل بها الا لا الخبز اذ لا كراه **قلت** ولا يصح اكره على قول
 قل اذ لا يطلع عليه ولا على ثبت اذ يخرج اكره من القينة **فمن**
 قل وحكم مقدمات الجماع حكمه فلا يبيحها الا كراه **قلت** بل قد
 يبيحها الضرب كالطيب حيث قارن لمسه او دونه شمس كالمقدمات
 الضرب الاول **فصل** وما تعدد اضرر الى الغني لم يبيحه الا كراه
 وما لم يتعد ابيع وساح له كلمة البع والتمسك **وكان** **اجماعا**
 لما من **مسألة** ولا يباح به الفدي والشتب لتعدي ضررهما
 ولعظيم الله اياه تميمته هتافا عظيم **حي** بل ككل الكفر قلت

اراد في القود جمعا
 في قوله فليس عليه

وهو قوي حيث لا يتصور التلف **مسألة** ولا ساح الزنا بالاكراه
اجماعا ويصح اكره المرأة فليست الحبل والا لم يحرمت من الدرع
 وفي صحة اكره الرجل تدد **من** بعض المتكلمين بتعد لم يمنع الخوف بحرك
 السهم **مسألة** لا لقلبه طغ السهم **وهو** **الدرع** **فمن** واذا حبل الرجل فلا
 حيد وان اثم ان بقي له فعل لقوله صلح اذن او الحيد وبالضمان **مسألة**
 بل بعد العموم فاحلوا **قلت** لا يبيحها الخبز **من** ان اكرهه السلطان اذ هو
 اليه وان اكرهه غيره حبل **قلت** لم يفصل الدليل **مسألة** وساح
 مال الغني بالاكراه بشرط الطمان كالاصل ان **مسألة** **اجماعا**
 ليعدي ضرره **قلت** لا وجه له عوى الاجماع **مسألة** **قلت** الوعيد
 مال بوشري في التضرر لكن خرج عن حد الاختيار ليس باكره لغة ولا عرفا
 لكن سطل به البيع في الاصح لقوله تعالى عن تراض ونقاس سائر العقود
 عليه **كتاب الشبوق الزمي** الشبوق يكون بالالفعل
 ويفتحها العوض عليه ويستعمل في الحبل والاد والزمى **مسألة**
والاصل فيه من الكتاب ان اذ هبنا واعبد والمهم
 ولا اعداد الا بتعويده ومن السنة الا في تفضل او حفا او حافر والاجماع
 على حوانه والقياس اذ اكره ما سبه الى التعويده **مسألة** **مسألة**
من وعقد المتباينة على مال جائز **مسألة** باطل اذ لا دليل عليه
 لما ما من وقعه صلح اذ سابق بين الحبل المضمر وعلى ناقه العصا
فمن **وحيث** بل ذكر عوض لقوله صلح ان مويا يبي اسماعيل
 الخبز وحيث عوض لقوله لا سبق الخبز ولم اهتبه صلح على فرك
مسألة **وحيث** عوضه من الامار وعينه ومن ست المال بالمقاييس

كل منهما عارضا **مسألة** ولو شرط السابق ان يطعمه لصحبه السابق
 بطل العقد لمخالفة موحده اذ موحده ان يخرج بعض السابق ولا يفرم
ح بل يلقوا الشرط برباعا على القول بصحته ومنه هبه ارباله **قلا**
 مخالفه موحده ما لا فسخ كالبيع **الشرط الثاني** كون المتابع
 معلومه الا يتبدل او لا يتبدل التقييده صلح للمضموع من الحفيا الى تبيده
 الوداع ولغير المضموع من تبيده الوداع الى مسجول في ذريق
فرع والمضموع هو التي سقى اللبن ويعلق المتعقد دون الرطب
وحرر بل في المزار فاذ انزل الفاتس عقب الجزي منح عرقها
 بطن و الحبل لفعل ذلك ان يعين يوما فببستد لحم الفرس او عضبها
 ويكثر حتى به **الشرط الثالث** كون السابق معلوما فان قدرا
 وبامر صحيح والا فاقله سبق بعض الغنق ان كانا مستويين او بالكتب
ب واذا سبق احدهما باذنه صار سابقا لقوله صلح بعت انا والشا
 كقرشي فان كان كذلك سبق احدهما الا حقه باذنه **قلا** مبا لعه
الشرط الرابع بعض المتركين اذ الفقد معرفة جرمهما وفي
 الاستغنى بوصف الغايب **و** جهان **ص** اصحهما المنع اذ العقد الا خيانت
 ولا بيع لعين متعين وقيل صحيح وان لم يفسد كالمبيع قلت اذ قد
 بعين صحيح وان غاب **الحامس** امكان معرفة سبق كل منهما ولو علم
 عن احدهما لم يفسد اذ العقد الحين **فصل** فيفسد بفساد العوض
 كحجر او خنزير **مسألة** ولو تبا حق احدهما بعد ذلك فبانت او غير لم
 يسبق السابق شيئا وان مات احدهما الفريين قبل الغايه بطل العقد
 لعلقه بعينه صلف المبيع قبل التسليم وكن الموت الر **اك**

باب الرمي الاصل فيه هو انه يفسد القوة
 الا انها القوتين ثلاثا وقوله ولان من موأحب الى **ي** وانما كان احب
 لحقه موأنته وقضا الغرض فيه من تغلب وعلى شموله في السهل
 والوعث والاحماع على كونهما مشروعه والقياس لمن احاد **مسألة**
 ولا يصح باقل من شخصين فلو قال احدهما ان مر عشرين شهرا فان
 كانت اصابتك اكثر فلك عشر فسد العقد اذ هو كقوله بامل بعتك
 فان كانت اصابتك اكثر فقد باصلي ولا صحه الا باذن من يرمي كل منهما
مسألة ونقص في العقد الى المستعمل في البلد من العسي غربي او فاني
 فان استوت فصح الاطلاق ويوم من ان بالاسبق في القوتين وقيل
 لا بد من بعين الشيء اذ قد يكون احدهما اخذ في نوع دون اخر فان
 راضيا بغيري و فان رضى صح للمطابق وليس لهما الرجوع عما عدا
 الى جسد **مسألة** والحكم في مال الرمي ما مر في المسألة بقده فان سبق
 كون احدهما ابلغ فوجهان احدهما المنع كالفرسين **ي** والاصح الجوان لسا
 المتناصلا على وجهه **فصل** في شروطها تبين عدد الر
 والسماء والاصابه اذ لو لم تعد لم تعلم ومنه احدهما التجوز القلب
 مع التطويل فلو شرط ان يقيب عشرة اسهم منواله فوجهان **ص** اصحها
 المنع لبدور وهو كالمقعد ويقدر المتناقص بين الرامي والغرم
 لاجله في الحال في القرب والبعد فان كان المبدى معلوما صح الاطلاق
 كالقيد في المبيع وان كان لا يثبت في مثلها غالب المبيع وقد قدت مسأ
 الاصابه الخمسين الى ثمانين ذراع اذ قيل البعد السما به كيف كنتم بما يلو
 العدو والخبر **فرع** وما لا يقاب في مثله ما ان اذ على ثلاث مائة وخمسين

وقيل ما زاد على ان يعاين الا عقده ان عامر الجهني وفيما بين ما بين
وجميع الى ملائحته وجهان يصح العقد عليه اذ يعاد الاصابه فيه وقيل
لا لقلها **ي** وعن في زمانه زماننا في المناصل **مسئله** في ان لا في الحرب
مسئله ويكون الغرض قد ثبت او اكثر اذ دونه يصعب اصابته
ويصح اطلاق الاصابه فان شرط موضعاً مخصوصاً صح اذ الشرط امكن
مسئله والاصابه انواع الحوائج والحوائض والحوائض والحوائض
ابن الصانع والماتق والحارم والمن دلف وهي معروفه من ^{اللعنه} الكلفه
مسئله ويشترط ذكر المبادره وهي الاصابه في شئ معلوم والمبادره
وهي ان يحسب اصابتهما في راد عدداً اصابته فهو الغالب من غير تعيين
لرشق الاصابه بملك في المبادره **ي** فان لم يذكر ابطال العقد اذ فهم
من يصيب في الابتداء وفهم من تأخر اصابته **مسئله** ويشترط
من يبدأ بالزمي والابطال العقد لئلا يثبت الى فتا حزمها فان اختلفا فمن
ينف عن عين الغرض قد مر من ماله البداهه ولو طلب احدهما لسبق
التمشيش والا حق مستلزم احب طالب الاستدراك للعرفه واذهو
اقوم للاصابه فان شرط الاستيعال معالز الوفا **فصل**
وتتبع ما عينا من موضع الاصابه للاصابه فان شرط الاستيعال
من عود او معلا في او شئ ولا يتفاضل المتزامين في عدد الرشق
او الاصابه ولا يختلفان في موضعها نحو ان يشترط احدهما اصابه
وسط الغرض والاخر طرفه اذ العقد معروفه فصل احدهما ففهم
التساوي ولا يشترط احدهما ان يكون في يد حال الزمي من الشئ
اكثر مما في يد الاخر اذ يصغفر فيه وتؤشده ولو اذهب الرشق

العرض فاصابه به كما نه حسنت له اصابه اذ لو بقي صابه لولا اصابه
غنيه لتحوله واذا ازيل العرض قبل وضع السهم فله ان يعود ويرمي ذلك
السهم فان تراصيا على ترميه حيث انتقل مع كالا ابتداء وان حلت الرشق
الحقيقه السهم فاصاب حسنت اصابته لا العاصفه ولا حكم لعلها في الخط
والاصابه اذ لا يدل على حوده ولا ضعف وان اكسر القوس وانقطع
الوتر او كثر ذلك لم يحسب اليه الفساد الا لا ويحسب الاصابه بالفضل
لا بالفوق والعرض ولو استرط الخوشتق لزم وهو حرق السهم العرض
وثبوته فيه فان لم يختر نفسه لم يثبت فخطا فان نفذ من الغرض فوجهان
احدهما يحسب خوشتقا اذ هو خوشتق وزياده **مسئله** فان مرض
احدهما لم يطل العقد اذ يمكن الاستيناف بخلاف الموت ولصاحبه
الحيات في الفسخ حسنة لتأخره ومن امتنع بغير العقد لا لعنه واجب
كالجاءه فلت هذا **مسئله** حلقه **مسئله** ومن اصاب منها
لم ينج صاحبه على مبادره الزمي لئلا يذهب فخطا لكن لئلا الرشق
في بعد بل قوسه وسهامه لئلا يذهب عن المصيب وهمه الذي اصاب به ولا
للمصيب الحج والا فتجان ليعط صاحبه ويندب الاشهاد ولهما الاختار
بما شاهد اولاً بمدحان مقيماً ولا يضمنان مخطيا انقا للغيره **فصل**
وبصح المناصل بين طائفتين **مسئله** لا لئلا ياخذ سبق
باصابه عين لتا بقدر من سلم مناصله حربي الا نصارت **مسئله** فيصيب
لكل حزب رئيس فيقتله الزبيش اصحابه واحداً واحداً **مسئله**
لكل واحد من حزب الا حق فيشترط استوا عديدهما وان يكفي
رئيس واحد لهما اذ يتهم باختيار الحدا في لنفسه ولو اشترط

نقد به ولا تفتد الى احرهم فتد القعدا دسطل اخسار الرش
 واختيار هو المصعب في الحرب فمخالفة موجه **مسألة** وفي قسمه
 السابق من الحرب وجهان بالسوية فيستوي المصيب وغيره وعلى
 عدمه الا ضابته اذا استحق لاجلها فلا يستعمل المحل في **مسألة**
 ولا يصح طرح الفصل مع الاستيفاء اذا منع معترفة الحاد في
 الذي الا ان يتقاسمنا عقد فموت ولو شرط ان يرميها شهما
 فقط فيما بعد السابق من اصاب واحتمل المنع اذا تعرف به الحذف
 قرب منه من عين **مسألة** ويصح العقد على المبادر والمخاطبة
 والمساواة والممانعة وعلى الحواي وصورة خمس ولو قال منهما لا
 ان اصبحت فلك عشرة وان اخطأت فلك فعليك عشرة فقها لا لو قال
 والا فلا شيء لك اذ ليس كل منهما عامنا غان **مسألة** ويكره
 اللعب بالصوكان والكره اذ لا يفيد في بعلو الحرب مع انتاب الخيل
 وحوه **ن** وفعله لنا ما من **كتاب القضاء والحكم**
القضاء في الغدق قال الله تعالى وقضى بكم لا تعبدوا الاياه
 والا تعان كعوله تعالى فاقض ما انت قاض والمهلك كعوله تعا كانت
 الهاضية والحكم المنع ومنه حكمه الفرس وفي الشرع له مجز بان
 احدها الوحوب والندب والخصم والكراهة والا باحة الشا
 الزام ذي الولاية بعد التراجع وقع والاصل فيه من الكتاب واد الحكم
 بين الناس ان يحكموا بالعدل وحوه ومن السنة بقتله صلح عليا حاكما
 الحين وقوله اذا اجتمع الحكماء الحين وقوله على علم اولي
 اقضى بما في كتاب الله الحين والقياس من الحاجة اليه **فصل**

وهو فرض كفايه كالحجاد وسبق على من لا يعني عنه غيره كالا من المعروف
مسألة وهو فصل من الحجاد اذ هو حفظ الموجود والحجاد طلب
 الزيادة وعليه قوله صلح لا تختب الا في اثنين الحين وكفى وندب
 ان يقول المدي شيئا وطاعة **مسألة** وكثر على محتل شرط
 لقوله صلح من استنقضى فكما ما دح نفسه بغيب سكن **م** الدخ ناث
 جهنم وقوله صلح بوثابة يوم القيمة بالعاصي العبد الحين وكفى واذا
 كثر الصالحون له وكفايه فان امتنعوا جميعا امثال لقوله صلح من
 نقد من امهات فيهم من باحد للضعيف حقه وفي بعبه بتعين الامام
 وجهان **ي** اصحهما بتعين فحين اذا دعي الى واحد **قلت** وكيفية
 الحجاد من شأ وقيل لا يحيز لقوله صلح ان لا يحيز على الحكم احدا
قلت محتمل مع عدم الام لناديته الى تطلد الحكم حيث امتنعوا
 جميعا وقدها صلح ابديرون من السابقون الحين **فرع** ويكره لمن عني
 عنه غيره وان احياه حانة اذ لا يام الحظن ومن ثم اصنع **م** وابودر
 حين طلبهم **م** ويندب الذي قبله منه من المال اذ لا ككتاب بالطا
 اولى من الكتب بغيبها والكمال الذكر ليقضه الناس لك تعاغ
 بعله وفي طلبه اياه ويندب العوض عليه وجهان **ي** اصحهما بكن الطلب
 وكثر من بدل العوض لقوله من طلب القضا الحين وقيل بل يندب
 لقول يوسف صلح جعلني على خزان الاثر **قلت** وهو قرب مع
 القصد لقوله صلح من طلب القضا حتى ساه الحين وعمل احداث الندب
 على الكامل **م** والحمد لله على الناقض وقد قال صلح القضا ثلاثة الحين وكفى
فصل وكون الحكم الخصمين من له نيضة الامام للحاكم **م** واي

العلاج الفساد وبقوله صلح اخر وهو القضاء بقدر **ابن حزم** يجوز
 قضا وها مطلقا في غير الحدود لنا ما من ولا الحنفي المتصل لبحر
 امره وعن بعضهم حكم بفتح شهادته فيه لنا قوله في وعو **مسألة**
 ونصح عبد او مدين او مكاتب او صحت شهادته فوضع حكمه كالحن **في**
 كالتشهاد **الثاني** التكليف فلا يصح صبي ولا محنون **اجماعا**
 كتنهاده **الثالث** العبد له **اجماعا** الا الاثم فحون حكم الفاسق
 لنا ولا تزكوا الا به وكالشاهد وقد مرت والاشوع خرج لقوله
 صلح لعن الله الراشي الحن والعموق لقوله صلح من عقي الحن وشهادته
 الروي لما من وفي المجد وديالندف والنا اذا تاب الخلاف في الشاهد
 وقد من **مسألة** ولا يصح كافر تا ويل ادلا ولا به لكافر **ولا**
 فاسق تا ويل لقوله ينقض حكمهم قلنا ما وافق الحق اقر لقوله
 علي عليه السلام اما لا لا منعه من احدا الحن فرع ولا يجوز المرافعة اليهم
 في قطعي كنفقه الزوجه ومن د المديون في طيني ادلا ولا به لهم على قطع
 الاجتهاد لقب العبد له **الرابع** الاجتهاد واصوله الكتاب
 وهو الايات المتعلقة بالاحكام والسنة ويتبعه كتاب جوامع وال
 والقياس والعقل وفروعه الاصولات واللغة والنحو والصرف
 وعلم الحنج والتعديل والتأنيخ والمنسوخ وقد من تفصيله **مسألة**
خطا من **ولا** يصح مقلد لقوله وان احكم بينهم بما ازل الله ومالي
 ان اكن الله ونحبت معاذ واذا المقلد حامل بالا حكم ولا يحزي حكمه لقا
ن **مري** **عص** البعيد طر بنل مثال مراد اسك الاجتهاد قلنا في
 العمل دون الحكم لما من **ي** يصح عند تعدد الاجتهاد ليل لا تعطل الاحكام

والعمل بالقياس عند تعدد النسخ قلنا لا يحملوا الزمان عن معتد
 كما من **مسألة** وفي فوى المقلب وجهان اصحهما الجوان اذهوب اول
 وقيل لا اذ يعلو العامي قلت فان صرح في بالحكاية مع كمال
 شروط التوايه فلا احفظ حكا في الجوان **مسألة** وفي اشرا
 كوثها كتابا وجهان اصحهما حب لا فقات الى قران ما وضع كتابه
 ونحو ذلك بمك في الن شول صلح بعد اله كتابه واصحابه كافيه ولو خات
 احد هم لا عليه الله عالى **مسألة** وبحب كونه ولا غا وقد دخل في
 العبد له خليا وثيق العمل جيد الممين ليل لا يستقر الطيش والغضب
 فيضطر ب تا به **ي** فان عمل بعد حكمه اذ قضى صلح حال غضبه وقد
 نبه صلح على ذلك بقوله لا يقضى القاضي وهو عصيان ويكون ضليبا
 وفي امر الله لا حدة لومه لا بد لقوله صلح اياكم والا واد الحن وقول علي
 عليه السلام الضعيف عندي قوي الى اخره ويكون بعد اعن الطع لقوله واياكم
 واستشعرات الطبع الحن ونحو **الخامس** السلامه من العمى والخرس
 والمسمع **اجماعا** اذ منع من استيفاء الحكم **المذون** يصح قضا الاخر
 بلا شاء ان فهم ولا وحده له والمنع كالحن ام الفصيح لقوله صلح لا تبدوا
 النظر الى المجد ومين ويصح قضا المصروع في غير حال المصع والشهق
 والغفله فان غلبا منع الصلح حبه والبرض مانع كالحن ام واما
 القوت وثقل السمع وتفنن اللسان كالفاه ونحوها فغير مانع اذ
 لا دليل **السادس** لتوليد من اما من حق او محتسب ان وجد
 اذ اليها ذلك وهي ما غامته فيحكم ابن ومثي وفيه وبين من غرض او حيا
 فلا يتعد ما عيّن ولو في شمع شهادته وان خالف مذهبه اذهوب اب عنه

Copy University

فصل وعليه سماع البدعي ولا ثم الاجابة والتثبت

لقوله سلم اذا جلس بين يديك الخصمان ^{يطلب} الخبز وكفى وطلب
عبدل البينة المجهولة فتر من المنعك ^{يطلب} دنا وما اجماعا لما من فان
لم يدنا ^{يطلب} اما المكن بالخبز وج من الخبز ولهله ما ان اى فان من حيسه
اجماعا ان طلب حصمه والا فلا اذ قوله وعلى الحاكم ايقاوه ان يكن
والسوية بين الخصمين في المجلس والاضغاف والعظيم والاقبال
لقوله سلم فعدل بينهما الخبز الى بين المسلم والذمي في المجلس
لقضيه على عليم مع شرح **فصل** وكثر مرقصاوه حال نادر
بغيب او الماوجع او الحقان او نقاس عالب لمناقاة التثبت
وقد قال سلم لا يعصي القاضي وهو عصيان فقلين عليه غير ولا تصف
احدا الخصمين دون الاخر لقوله سلم لا تضيف الخبز ولا تحكم بعد
الفتوى اذ في حكمه تقرير فتواه كالتشاهدة ولا مجال عن سبب ملك
بين عليه اذ هو نعت **مسئلة** ولا يلقن الشهود ولا الخصوم
لقوله انكم تختصمون الى الخبز **مرطوف** بل له ذلك **قلت** لعلمهم بقوى
به تقيت ان اغانه اما في الحد وقل باس بملفين ما سقطها كلفل
بالسهود على طغير **مسئلة** وليس له بعدى ما عينه ان ما من
اظهار او غيرها ونوفي سماع شهادته قبل او تركه او جرح **مسئلة**
ولا تكتب الى حاكم ولا ينفذ حكمه في غير وان لحاكم ان ينفذ وطبق
الحكم بعدى ما عيبوه اذ ليس بايضا عنهم وله ان يحكم في بلد
عمله بين وصل اليه من غير وليس له له الحكم لنفسه بل يرفع
الى غير كلفل **مع** اي وكفى **مسئلة** والشهود حرام لانها اما

على مخلوط او واجب وقد قال سلم لعن الراسي والمذنب **ي**

وان طلب الراسي الوصول الى حقه جان وان حرم الاخذ كالاشين
يتبعك نكته بما له **مسئلة** ولا تقبل هديته الا صحت بغيرها
من قبل لقوله سلم من ولينا القضا الخبز وكفى وليس له تعين شهود
لا يعمل غيرهم لما من **مسئلة** فان اهدى اليه في غير بلد ولا يندفع
ي اصحهما ان يكون **قلت** ما لم يظن ان المهدى قصد الاختان
المحرم **مسئلة** وفي الزينة وحيان **ي** اصحها البنت المال اذ اهدى
للولاية وهي المصاح فتاها **ي** اهدى الى المسلمين فصرفت الى مصالحهم

وقيل لاهلها اذ لم يزل ملصقه **قلت** **فصل** وندب
الحث على الصلح قبل الفصل **اجماعا** لقوله سلم اصلحو

فان حكم بينهما وكفى وقوله سلم اصلحوا كما مل الخبز وكفى واتخاذا
لدفع الرعام والاصوات ونزيب الواصلين على مراتبهم ولا يحرم
نفسه بل يكفيه يفرح حين من الهان ليك بكل نظره وبعد المبادى
لمصلحه ولو حلفهم واتخاذ عدول ذوي خبز بيا لهم عن حال من جعل
حاله متغيرين ليلا يتصنع الناس لهم وتبين مجلس النساء لا مردنهن
ونقد من لضعفهن واذا جلس للحكم قدم النطق في المحرمين اذ هو
عذاب وانما قد كان فيهم من وجب اطلاقه ويقع اسماءهم واسما ختمهم
وفيما اذا خلسوا وبما من ما دبا به من رد النطق في المحرمين من له
محرم فليجئوا الى المكان الفلاني فاذا ختم وان تبهم في النطق
على ما يرى **مسئلة** وندب ان يخرج ارباب العتادة والافاق
عليه السكينة والوقار فايلك اللهم الى اعودك ان صل الخبز وسلم

او فتن او قتل قبل بلوغه الكتاب وولى غير **هـ** لم يعمل من قبله
لوجه الى غير **س** **ك** يعمل به العمل **ب** كتاب قاضى الكوفة وكان الى
ايام قتل وخلفه **ب** اذا عمل على الشهادة فرع و اذا كتب الامام
الى حاكمه ثم مات او انزل قبل بلوغه فعلى الحاكم في الغال القاضى
بموت امامه فان كتب قاض الى مستخلفه باذن الامام ثم قتل فوجان
ينزل الخليفة كلونه نائبا وقيل على الحاكم في الغال الحاكم بموت امامه
هـ **س** **ك** واذا لم يعثر في الحاكم لغة الخصمين عمل بقول مترجم واحد
اذا هو اخبر لا شهادته وقيل شهادته فيعتبر القدر كل شهادتين
على اوراقها في غير مجلس الحكم ولا ولا اصح **س** **ك** ولا
يعمل بكتاب قاض في حد ولا قضاض لضغفه كشهاجه النساء والازن
ولكن ولا في المنقول الموصوف لضغف الشهادة على الحلية بخلاف
الحجود والالقاء ذكره **ع** **و** في العبد وقتل غيره عليه **ف** فصح في العبد
و كحق من المنقول الموصوف كالعمارة بخلاف الامه لوجب الا حيا
في التزوج **ر** صح في المنقول مطلقا كغيره لسا ما من **ق** **ص** **ك** **ل**
ان **س** **ب** **هـ** وله القضاء على الغائب لعموم وان احكم بينهم وبحوهار **ب**
ان **ك** **ب** **هـ** **ك** **ب** **هـ** لا لقوله صلح لا تقضى لا حد الخصمين حتى يسمع كلام الاخر
قلنا ان اذا احضر او حكمه صلح لمن وفى بالخصومة دون خصمه في
روايه الى موسى وكما ع البيه في الغيب ليكتب بها الى حكم **هـ** **ع** **ك** **ل**
ينصب عن الغائب من يجب عنه **س** لا يستعمل قلنا لا يد من تسمع بها
كلو كان في البلد **س** **ك** وللتغيب للحاكم مال الغائب لقضا دينه ولا
ما ثبت له في الغيب بلا قران او السلوك لا بالبيته اذ يكون لغير مبدع فان كان

في البلد لم يجر حتى يحضر **و** اذ احضر الطالب بيته ولم يحضر المطلوب
سمعت وحكم عليه فرع ولا يحتاج الى تحليف الطالب مع بيته حينئذ
س بل يشترط قلنا لا دليل فرع ولا فرق بين الدين وغيره في
القضاء على الغائب **ك** بل في الدين دون العقارات قلنا لا وجه للفرق
و **المراد** **م** **س** **ل** **ر** ولا يقضى عليه بحل **الحزب** **انما** **نبوت** **م** **س** **ل** **ر** يقضى
قلنا يجوز دونه في حضوره فحناط **مسألة** ومتى يحضر فليقر له
ان يعرف الشهود اذ قد ضمت الدعوى والبيته في غيبته لما من دون
خرج بعد الحكم الا لجمع عليه كما من **ق** **ر** **ع** ولا يسمع الدعوى والبيته
على من في البلد غير متعقد بالحضور لعموم **و** **س** **ك** **ل** **ر** يسمع كالغائب
عن البلد **قلنا** لا كما خاض في المنزل **و** **س** **ك** **ل** **ر** والغيبه المعتبرين
مسافه القصر وهل بحيث لا يمكن قطعها والاباب الى البلد في يوم
قلنا القدر بما ذكرنا اولى انه يحصل العدد كالقصر **قلنا**
واللمجهول مكانه والمحسوس الذي لا بيان كالغائب المذكور وكذا
المتغلب بعد الاغتراب اليه **س** **ك** **ل** **ر** وله القضاء على من في حق
الادعي وان لم يقيم معه لعموم فاحكم بينهم بالقسط ولم يفصل **س** **ك** **ل** **ر**
السعي **ع** **م** **د** **ح** **و** **س** **ل** **ر** لا لقوله تعالى ثم لم يأتوا بان بعد شهاد
وقوله صلح للمحضر من شاهدها او بيته ليس كذلك ولا ذلك ولم يفصل
وقول **م** وقد طلب الحكم بما علم ان سبب شهادته لك ولم احكم ولم يجر
سبب حكمك كذلك ولم اشهد قلنا لا نصح بالمتغ فلا تنافي بين الدليلين **س**
فجمع بينهما ولقوله صلح لا يمنع احكام هذه السان ولا ذنه لهند ان
ياخذ الشكاية من مال زوجها وان كره وذلك قضا بالعلم ولا بالشهادة

انما تتم الطن والعمل بالعلم اولى **في** ولا تقضى بغيره في
حبل غير الفد في القول **ان** ايت لو ايت رجلا احيى ولم يكن وليد
سنة كما من وجاز في حبل غير الفد في القول **في** لا يصح
في الفد اذ هو حبل كبد الحزن **في** بل يحكم بغيره في الكبد ووجها
اذ لم يقبل الدليل **في** ان علم الكبد قبل ولايته في غير بل هو كونه
لم يحكم به اذ ذلك شبهه وان علمه في بل عمله او بعد ولايته حكم
بغيره اذ لا يشهد بخبرك **في** اما من **في** وليس له العمل
باجتهاد غيره ولو اعلم منه لقرئ من قوله معاذ اجتهاد فيه
راي ولم يقل ان جمع الى علم منك وكان يجري في القتل والاواني
في كونه لعموم فاسا لو اهل الذن **في** ان كونه لا يعلمون
وهذا قالوا كونه علم لمرطون اجتهاد في الترخيص **في**
لا نسلم بل قصود **في** كونه فيما يتعلق بحال نفسه لا حال غيره **في**
لم يقبل الدليل **في** وليس له القضا لنفسه او لغيره
في التصرف بمجانبة للثمة لقوله مسلم ولا يقض موافق التمس **في**
الى الامام او حاكم اخر والامام الى قاضيه كمن اوقعه على علمه
للمضاري الى شريح وله خصوص الولاية العامة لا وليه احد الحسنين
اذ هو خلاف التسوية **في** وعليه الامر باحضار المدعي عليه
فان لم يسئل لا عوانه عند ان اليه بامر من السلطان ويغيره
او ضرب بعد قيام الشهادة الكاملة ان تاخذ لعين عند لقوله تعالى
فتبينوا او يتادي على بابه فان اخفا ستم عليه بابه فان لم يوترق
عليه بالنسبة المراهقين ثم الدجال دون الامانة لقول السلف

فصل اذ احضن اليه الخصمان سكت حتى يحكم المدعي وقال
اعوانه ينحلم يا فلان **في** لا يسويك وسكت الخصم حتى سمع الدعوى
وبامر باعادة الدعوى الفاسدة لتصح الشهادة عليها وبامر الخصم
بالاحياء **في** وان لم يطلبها المدعي وقيل لا حتى يطلبها **في** ان اذ
الدعوى كالطلب فان احاب بالافز ان لم يحكم به حتى يطلب المدعي
اذ هو حق له فلا يفعله الا بامر **في** بل بامر بالخروج اذ الدعوى
قوتية الدعوى الطلب وان انكر طلب من المدعي التثبت لقوله مسلم
للخصم **في** حين انكر خصمه الصندي انك بينه وله ان يسكت ولا يطلب
من الممكن الا بعد طلب المدعي اذ هي حقه فلا تسوفي الا بانه وان
حلف بعين اذ حقه له استعادتها اذ لم تقع موقعها وسقطت بالامانها
وليس لمن عدم البيت الا الممين وان كان الكالف كافر القول مسلم
ليس لك الا بيمينه **في** ولا يسأل الممكن عن سبب امتناعه
عن الممين ان ردها وليس له الرجوع اليها بعد الرد اذ قد استوطقت
منها وصارت حقا للمدعي فان امتنع سئل عن سبب امتناعه اذ لا ينقل
الى احد فلا اضطر ان يحلف في عين الممكن فاليها تنقل بالامتناع الى
المدعي ففي السؤال اضطر ان يوفي كون المندوبة كالبينة او كالأقارب
وجها **في** احكامها كالاقارب اذ يسئل بالحقول **في** وقيل له
حلفه **في** ويقدم طلب البينة على عين الممكن اذ قد مضى
مسلم حيث قال انك بينه ولقونها اذ هي قول الممين واليمين قول واحد
وفي سؤال الشاهدين عن الشهادة من عين اذن المدعي وجها **في**
احكامها يجوز وقيل لا اذ سماعها حوله فلا يقبل بغير اذنه **في** قلنا ان

أما هذه الأذن فيقول ما نقول لا اشهد القول شرخ أنا ما يؤكنا
إلى آخره فان شهد افا سب قال المديني في شهودك ولا يصح بالشا
لثلاث تنكسر فلو هما وقد قال مسلم ان موالي اليهود وان شهدا صححة
بحث عن عدالة الملتزم لما من وفي حكمه قبل طلب المديني وجها
اصحها كون وقيل لا اذ هو حق للمديني فيعتبر اذنه **قلت** المدا
قربينه اذنه **مسألة** ولا سقط مفرقة وجود البيعة **في** ولو في
المجلس اذ قد روي حصول الحق بطلبها ابلغ الخوف منها وخوف
الفصحة بالبيعة بعد ما **قلت** وهو قوي وان قدم من **لهب** عدم
وجوبها مع حضور البيعة في المجلس **وهج** ع واذا احراليين
مده طلب التكفل حتى يحضر البيعة **س** **قلت** لعل الوجه قوله صلى
ليس لك الا بيعة **قلت** وثاقه في ايقاف حق فوجب كبعث ثبوت **وع**
فان قال المديني لا بيعة في حاضر ولا غايبة فاستحلف ثنتين وجها
فسمع بيعة حملا له على الشبان ولا لتقديم اكد **الها** **مسألة** ولحاكم
تقرير اليهود عليه ان له الخرج ومهله الى ثلاث ولا يربيد الا بغير
الخصم اذ الثالث قد اثنى الشرع في مواضع فان مضت ولم يخرج
حكم بها لقول **م** والا ابرمت القضية ولم تنكس والمديني على ما بينه
بالخرج ان ادعاه اذ في التاخير اضر ان ولا يحلف الشاهدان
انك ما خرج به اذ يستلزم مضى اليهود محضوما وبقوله صلى
ان موالي اليهود وان كانت الدعوى على غير محلف ولا ولي له نصيب
عند الحاكم على خلاف الذي من **مسألة** واذا اطلب الا شهادته
الحكم لم يحفظ الحق اذ عزل اومات وكذا كتابه السجل لذلك

مسألة ولا يحكم ما وجد في ديوانه ولو عرف خطه لقوله تعالى ولا تنف
ما ليس لك به علم **في** سمع مفرقة الخط **قلت** نسبة الخطوط **مسألة**
في **مد** وقيل اقاربه ان اقرب ما به قد حكم **محمد** لا الا بيعة **قلت** ملك
فعله ذلك الاقاربه كذا الطلاق **وهج** ع ولا يصح بعد الغزل الا بيعة
مد فصل **قلت** لا يملك الا فاشا حسين ولا يملك الاقاربه **مسألة**
ويجب المين في النكاح والطلاق والعنف والقتل وحده **في** **ج** لا
ان في الاموال **قلت** لم يفصل الدليل وحليفه صلى كما في الطلاق
مسألة واذا ادعى المالك ان قد خلف من حلف خفيه انه ما خلفه وان رد
اليمن لم يرضح لتأديته الى الرد ادمكن دعواه انه قد خلفه بين الرد
كذلك **مسألة** واذا ادعى المالك حق لم يكن للمتكبر في المين اذ لا يصح الشا
في المين فحليفه حتى يحلف او يحكم عليه بالركول وكن الواد ما اولى
للصبي حقا لم يرد عليه المين فحكم بركول المين للفقير وروى يوقف
عن بلع الصبي فحليفه **مسألة** ويأمن بالخصان المراه ان كانت غير محنة
او يوجب والا وكنت او ام من حكم بينهما في بيتها كما من صلى انسا
بالنظر في بعض الحدود وينقد **مسألة** وان لم يصادق بها ختمه
يثبت عدلين فان جهلت رفع الدين وخافتم متعلقه للضرر **وه**
مسألة ويبحث عن عدله الشاهد المحمول **ك** يقبل عليه سيما الخبر
قلت قال تعالى من رضون ولا يرضون الا من عرف باطنه ولعمري
مسألة ويجب الاجابة الى مجلس الحكم لمن دعاه الى من اراد
دعوى الله وسوله للحكم منهم الا به وعلى الحاكم ان يرض من يستمر اذ يصح
لذلك **مسألة** **س** وسوي بين الشريف والرمع حال الخصم **قلت**

بالشرط اذا اراد الوصي وصح الزرع بطلت المماكلة زرع قد زرعوا
حيث يلقى القول علي عليه السلام اذا كان الحكم من اجل العمل الحسن **ي** فاذا لم يكن له
سنة لم يترك حصته الى اخيه بل يامره باستحلافه في سنة **قلت** الا قرب اليه
موضع اجتهاد تحت رطوب امارته وقصد امانه الزرع لم يترك القول علي عليه السلام
والاجابة وتؤي بينهما القول علي لشرح اذا قام له هذا اول جوابه
مسئله ومن كل عن المنفعة لم يكن له الرجوع اليها في ذلك المجلس بل محلي
اخر مع اعادته الذي شققت في الدعوى الاولى فلا يعود معها بل مع
دعوى اخرى **قلت** في الفرق نظر **مسئله** والقول لرب المال
انه قد خرج عن ملكه قبل الحول ثم عاد فلا ركون فيه مع نفسه وليس له
رجوعه الى الساعي ولا الا ماله لثباته عن المصانف وكذا لو ادعاها
الى ساع اخر او في بلد اخر والقول له في ان المال نقص ما خر صراف
سرق بعد خضه فليت فيه **نظر** **ي** والقول للمدعي ان غاب ان لم يسم قبل
الحول ولا جزيه ويخلف ولا يرد اليه **قلت** بناء على ان لا سقوط بالقوت
وقد من ابطاله **مسئله** واذا ارش فلا من حق مثبت والقول له ان
انسانه كان علاج وان لم يبلغ فلا يقتل فان كل حكم عليه وكان ممن يقتل واذا
ادعى الصبي البلوغ لياخذ منهم من لم يمت قبل قوله وخلف وان كان له
يخط **فرع** وحكم بالكون مطلقا كما من **س** ان الامع بين المدعي والممنوع
لنا موافقه في هذه الفتوى التي مررت انه يحكم بالكون وان لم يخلف
المدعي فقتلنا عليها **فصل** وللا مام عزل الحاكم اذ من اليه
العقد فاليه تقصه كالبيع والا قاله ويكفي عليه الطل بموجب القول
وسياقي وان عزله لا بموجب فوجها **ي** اصحهما ان عزل لما من وقيل

لا بعد المصلحة فلما عني عدم تمسكها باطنا وقيل قوله ظاهر فليت
وان اقر بان عزله لا لمصلحة فقدح في عداله محتمل ان ينقد عزله ونظره
حتى يتوب لكن يعزل الحاكم قبل توبته لخلل اصله **ي** لا مخالفه من في القول
وان عني به لمخالفة المصلحة لتأديته الى فساد وهو في امره فله نظر **نظر**
فصل ونعزل بالفسوق والالعقل ويطهروا الارثا
ولو حكم من لما من وبالحكم كما عدا في ذلك النصف ونحوه وسعد مخالفة
الدليل القاطع اذ هو جباية **ي** لا الطل لتبويب الارثا فليت اما اذا تم
مخالفة مدعيه لا يخرج فيجوز انزاله **مسئله** وموت امامه كالوكيل **فرع**
لا اذ هي ولا به كالوصاية وانزال الامام مكنونه في الخلاف **مسئله** ولا عزل
لمجرد الفتق بل عزل الامام حينما اذ اليه العقد فاليه الخلل وقيل بل ينزل
لا لخلل شرط الغضا كل من او اعمى فليت وهو الا قرب **مسئله** ولا تقوم
للولية ولا يند بتوبته او بقود عقله لا بتجدد **ي** اذ هي مستفاد مخالف
الامام والاب قول بينهما لم يخصص لهما غير على شرطه فاذا احتك ثم ملك
حصل الموجب للولاية وهو كمال الشروط لا المتولي فلم يثبت ولا يثبت لمجرد الشرط
فلم يعم لم يرد كماله **فصل** ولا ينقض حكم الا ان يخالف فاطعا اذ لا سطل
العلم بالطل **ي** **مسئله** وحكما عن قياس خالف نصا منحا ولو احدى اذ شرط
صحة القياس الا بعارض من نفا القول تعالى قوله الى الله والرسول وكونها
ولرجوع **فرع** عن معاصلة الا صاحب في الدية حتى يلغى قوله علم في كل اصح غير من
الاصل وعن منع توريث المرأة من زوجها كتابه سلم الى الصحاح ان يورثها
قلت الا قرب ان لا ينقض بذلك توقع الخلاف في الترجيح بين الخبرين الا بخلاف
والقياس الطل بين الاصولين والحكم برفع الخلاف ومبين فاطعا ولا ينقض

مَنْ يَنْتَظِرُ حَصِيلَهُ بِهِ فَلَيْتَ وَلَا يُلْزَمُ احْبَابُهُ إِلَى خَارِجِ الْبَيْتِ مَعَ وَجُودِ
 حَاكِمٍ كَامِلٍ فِيهِ لِقَوْلِهِ صَلَاحٌ وَلَا ضَرَرٌ هَسْلٌ وَلِلْحَاكِمِ خُصُوصُ الْخِيَارِ وَغِيَاةُ
 الْمُرَادِ لِقَوْلِهِ صَلَاحٌ وَأَنْ كُضِّمَ لِلْقُرْبَى بِهَاجِزِهِ خِلَافُ الْوَلَايَةِ هَسْلٌ وَلَا
 يَحْتَمِلُ الذَّمُّونَ عَلَى الزَّافِعِ فِي خُصُوصَاتِهِمْ وَبِعَرِّ مَا يُوْزَعُ أَضْوَاعُهُ فَإِنْ
 تَرَافَعُوا فَضَا الْحَاكِمُ بِاخْتِجَادِهِ كَيْفَ الْمُسْلِمِينَ لِقَوْلِهِ صَلَاحٌ وَإِنْ حَاكَمَ بَيْنَهُمَا
 أَنْزَلَ اللَّهُ **مُسْلِمًا** وَلَا يَنْزِلُ عَلَى مَا خَالَفَ الْإِسْلَامَ قَطْعًا وَاجْتِهَادًا وَإِنْ لَمْ
 يَتَرَافَعُوا كُنْزُكَ الْحَاكِمُ إِذَا لَمْ يَصْلُحْ أَوْ عَلَيْهِ وَلَا تَعْلَفُ بِهِ الذَّمُّ كَانَتْ لَهُ
مَرِيضَةٌ فَسَلَّ عَنْهُ ضَوَائِلُ بَيْنَ أَفْعَا **فَسَلَّ** بِلَمْ يَحْسَرْ **فَسَلَّ** أَنْ تَكُونُ فِي
 الْعَلَمِ أَعْتَنَ ضَوَايَا الْبَغْيِ تَهْوِي لَهُمْ فَإِنْ جَاوَزَ مَا حَاكَمَ بِهِمْ فَشَرُّ الدَّرَجِ
 وَأَذْوَرُ رَهْمٍ عَلَى الْكُفْرِ وَهُوَ أَظْمَرُ وَلَيْسَ مَا عَرَفَ تَقَرَّرَ عَلَيْهِ هُوَ مَخْصُومٌ
 وَمَا لِلدِّينِ هُوَ مُمْكِنٌ حَبِيبُ الْكَارَةِ **مُسْلِمًا** وَيَنْبَغِي إِحْدَادُ سَجْنِ
 لِلْمُجَادِبِ وَاسْتِنْفَا الْحَقُوقِ لِقَوْلِهِ عَلَى عِلْمٍ **وَم** وَكُنْزُكَ الدِّينِ
 وَالسُّوْطُ لِقَوْلِهِ **وَم** فَرَعَ وَحَبِيبٌ مِنْ عَلَيْهِ الْخَلْقُ لِلْإِيفَاءِ إِجْمَاعًا
 لَوْ جُوبِ سَجْنُ هُنَّ إِنْ فَلَتْ كَبَشَتُهُ صَلَاحٌ مِنْ أَعْيُنِ شَقِيقَةٍ فِي عَيْدٍ حَتَّى غَرَمَ
 لَمْ يَكُنْ قَمَّةً حَصْنَةً وَكَانَ تَكَا الْقَسْدُ وَيَفْجَعُ لِلصَّلَاةِ أَنْ تَمُتَ مِنْهَا لِقَوْلِهِ
 عَلَيْهِ **وَم** وَبَيْنَ حَبِيبِ الشَّائِجِ إِجْمَاعًا لَوْ جُوبِ سَجْنُ هُنَّ إِنْ فَلَتْ كَبَشَتُهُ صَلَاحٌ
وَم وَبَيْنَهُ الْمَجْبُوسُ مِنْ سِتِّ الْمَالِ تَمُوتُ ذِي الْحَقِّ **ي** بِلَمْ مِنْ مَا لَيْفَتُهُ
 إِنْ كَانَ إِذَا خَبَشَ فِي وَاحِدٍ عَلَيْهِ وَلَيْتَ هُوَ الْمَنْ هَبَ وَالْمَعِينُ فِي سِتِّ
 الْمَالِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْخَبَشِ قَرْنٌ مَا وَلَّى مَامَ إِيْفَاةً مِنْ خَاصَتِهِ مَا لَهُ وَلَيْتَ إِجْمَاعًا
ي وَمَنْ خَبَشَ لَنْ وَجْهَهُ لَمْ يَنْتَفِعْ مِنْهُ مَعَ الْخَلْقِ إِذْ لَا مَوْجِبَ لِسُقُوطِ حَقِّهِ
 وَلَيْتَ إِلَّا لِمَصْلَحَةِ كَبَشَتِهِ تَزِدُهُ **مُسْلِمًا** وَحَبِيبُ الْوَالِدِ لِقَوْلِهِ طِفْلُهُ

لِحَبَشَتِهِ تَلْفَهُ لَا لِدِينِهِ لِقَوْلِهِ صَلَاحٌ وَصَالِحُهُمَا فِي الدِّينِ مَعْرُوفًا وَقَوْلُهُ صَلَاحٌ
 أَنْتَ وَمَا لَكَ لَا يَبِيكُ وَمَنْ لَمْ يَنْقَطِعْ الْخَوَانُ اسْتِنْفَاةً مِنْ مَالِهِ بِلَى أَوْ
 مِنْهُ وَلَا مِنْ إِمَامٍ مَخْلُوقٍ الْقَرِيبُ **وَم** وَلَا يَخْرُجُ الْمَجْبُوسُ لِلدِّينِ إِلَّا بِإِذْنِ
 غَرَمِهِ أَوْ بِإِيفَاءِ قَلْبٍ أَوْ أَفْلَاحِهِ وَإِنْ خَرَجَ الْمَغْرِبُ إِلَى الْإِمَامِ لَا مِنْ غَرَمِهِ
كِتَابُ الْحَبْلِ وَجَدِ الْحَبْلُ أَخْبَرَ الْمُنْعِ
 وَمِنْهُ سَمِيَ الْبَابُ حَبْلًا أَوْ الْحَبْلُ مَلْعَةٌ الْمَعَامِي وَفِي الشَّرْعِ عَقُوبَةُ مُقَدِّمِ
 لِأَجْلِ حَوَالِهِ فَمَنْ خَرَجَ الْغَرَمَ لَعَلَّه تَقَبَّلَ وَالْعَمَاضُ إِذَا هُوَ يَحْتَقِ إِذَا هِيَ
 وَقَدْ تَعَمَّنَ الْإِلَافُ النَّفْسُ كَالرَّحْمِ وَحَبْلُ الْمُنْتَبِ وَالْمُجَادِبِ وَلَا كَبَشَتُهُ
 وَالشَّرْبُ وَالْفَقْدُ فِي الزَّانِي الْبِكْرُ **حَبْلُ الزَّانِي فَصَل**
وَالزَّانِي وَمَا فِي حَكْمِهِ الْإِلَاحُ فَرَجَ حِي فِي فَرَجٍ حِي مَحْتَرَمٌ قَبْلَ أَوْجِدَ
 بِلَا شَيْئِهِ وَالْأَصْلُ فِي حَبْلٍ مِنَ الْكِتَابِ الزَّانِي وَالزَّانِي وَالْحَبْلُ وَهُوَ مَنْ
 السَّيِّئَةُ حَبْلُ صَلَاحٍ مَارِعًا أَوْ الْعَامِزُ بِهِ وَالْإِجْمَاعُ طَاهِرٌ وَكَانَ فِي مَدْرَ الْإِسْلَامِ
 الْحَبْلُ وَالْإِذْ لِقَوْلِهِ صَلَاحٌ فَادْوَمَا وَالْمُنَادِي بِلَا دَا الْحَبْلُ لِلنَّبِيِّ وَالزَّانِي
 بِالْكَلَامِ لِلْبِكْرِ إِذَا هُوَ أَحْفَ فَنَسَجًا بِالرَّحْمِ وَالْحَبْلُ **مُسْلِمًا** وَالرَّحْمِ
مَشْرُوعٌ إِجْمَاعًا إِلَّا تَقَرَّرَ بَعْضُ الْخَوَانِ لَيْسَ قَوْلُهُ كَانَ فِيمَا
 أَنْزَلَ إِبْرَاهِيمَ إِلَى أَخِيهِ وَقَوْلُهُ صَلَاحٌ حَبْلٌ وَاعْنِي وَدَّ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ
 سَبِيلًا الْحَبْلُ وَرَحْمَةُ صَلَاحٍ لِلدِّينِ وَمَا عَزَا وَالْعَامِزُ بِهِ وَغَيْرُهَا
 وَقَوْلُهُ عَلَى عِلْمٍ وَلَمْ يَكُنْ **الْمَجَادِبُ** لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَيْسَ ثَبَتٌ بِالسَّيِّئَةِ
مُسْلِمًا وَبِحَمِّعِ مِنَ الرَّحْمِ وَالْحَبْلُ لِقَوْلِهِ عَلَى عِلْمٍ فِي الْمَغْدِ إِيْنَهُ
 وَأَنَّ حَبْلَهُمَا كِتَابُ اللَّهِ وَرَجْمَتْهَا سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ وَلَمْ يَخَالَفَ **وَم**
 لَمْ يَحْلِبْ مَا عَزَا وَأَنَّ لَا يَبِيكُ فَإِنْ عَزَزَ مَفَارِجُهُمَا وَلَمْ يَذْكُرْ الْحَبْلُ

من عمن وان ديان لا اذ هو اقر ان يصير بالشيد لنا ان يصلم قطعه وحده
 باقراته **هسته** ولا يصح في الاثني في مجلس بل في مجالس لقله صل
 مع ما عمن **رخ** بل يصح في المجلس لرحم علي عليه امراه اقرت بالزنا في مجلس
 ولم يكن **ي** و يستحب فقط لما مر فلت وهو قوي **وهو** والعين
 بمجالس لمرة لا الحاكم كمن ما عمن فانه الذي بعدت بمجالسه لا الرسول صل
 قيل ولا بد ان يغيب عن الحاكم ثم يحضر والا قرب ان اطعته كونه كمن
 ما عمن وقيل بل بمجالس الحاكم **الواني** بل في ان يقره ايام قلنا الاصل
 فيه حصر ما عمن وهو كما ذكرنا **هسته** وسقط رجوعه عن
 الاقرات لقوله صل هذا ردد في الخبر **لي النبي في ثوبه** لا كغيره
 لنا امامه واذا قال به على عليه **وان** لم يخالفوا اذ هو حق لله فافترقا
 وان قامت الشهادة بعد رجوعه حد لم يحصل شبهه **فصل** وكذا
 قائما وترك به يتقي بها ويتوقى الجالد الوجه والمراق والمذاكر كمن
 لا من صل بذلك ويحق وفي الرأس تردد **ان الساع الماسر حسي**
 يتوقى اذ هو مقبل **هه** يضرب لقول علي عليه واصرب الرأس **قلنا**
 كحشي قبله بذلك **هه** وتحد المراه قاعده **في** بل قايمه لنا قول علي
 عليه يضرب جالسه ووجهه مراهة لثمنها ويتر من مراهه بين الوقت
 والغليظ ولا يجوز **ان** يجوز ان الا في حد القذف **قلنا** الثوب الواحد
 لا يمنع الاثم ولا ينفذ ان ولا يدان على ظنهما ولا يضرب بان كسب ليل بكسر
 بل يتوقى او قود بين الرقيق والغليظ والحد يد والعقيق حلي من العقود
 اذ ان صل يتوقى بال فقال غنى هذا الخبر وكفى وقد راع عنه باصبع
 وطوله بين راع والضرب ضرب بان لقول علي عليه لا ترفع يدك حتى يرا

لا يصح
 في الرأس
 في الوجه

بياض ابلك ولا تصعها كثيرا بل يضرب ضربا موبلا من مع يد راقه فقط
 ولقول **ولا** بحر قاجلدها ولم يعمل البكر حتى تزل شدة الخبز والبرد
 والمرض **المزاج** كما لقوله صل في غنى الخبر **هسته** فان ايسر ضرب
 يتكول ان حمله **م** لا يحد في مرض وان فات لنا قوله صل حد وانكرو
 الخبر **م** ولا بد ان يباشر كل ذنب له ليقع المقصود وقيل بحري وان
 تراحد اذ لا غنى وكاف فلت يقول ان لم يذك كالترا الغليظ **هسته**
 ولا بحري بالغال واطراف الثياب لا يضرب الا بالسياط لثا الخبر ولا
 تحلب الحامل حتى تصنع ليل تسقط والنفس كالمريض واذا بلغ الخبر
 ضمنه الا ما رلقوله صل لا يذهب دمه من مسلم هذ في الاسلام ومننت
 المال لا خاضه ما له لقول علي عليه ما احدث في نفس الخبر **فصل**
 ولا امهال **م** حرم لم يضرب **هسته** اذ القصب اذ **المزوني** تؤخر لثا
 الخ لثا **او البرد** والمرض **م** ثبت باقراته او بالبينه **الاسرا**
 للمرض فقط وفي الخ والبرد اوجه ترجم في الحال اوحت ثبت بالبينه لا
 الاقرات **او** **هسته** ويضرب الخ الى شدة الرجل وندي المراه
 لقله صل ولا يجب اذ لم يضرب ما عمن والخمسة **م** حقت للرجل **م**
 وان خوفه ياش ويقدر الشهود وفي الاقرات الامام او ما موقه **م**
 لا يجب لنا قول علي عليه انما الرحم رحمان الخبر فان خصم الامام لم
 يحزن الاستنابه **هسته** وترك من لها الى الخمر لقوله تعالى ومن
 دخله كانا منا والعرض الامن بالامان لا الخبز اذ يكون كن باوقوله
 جعلناه حرم ما امننا وكفى **م** بل يقتل في الخمر لنا قوله صل وحل
 صل في الخمر الخبز وكفى **م** ولا يطعم ولا يساع حتى يخرج فان

Copying University

انك فيه اخرج الى الحد وقيل الى خارج مكة **ابو جعفر** بل يقتل في الحرم
 اذهب حتى تمته لنا امام **ابو جعفر** اما القصاص في الاطراف فيقام في
 الحرم اجماعا قلت ان ارتكب من سبه فيه **مسئله** وللا مام حديثه
ج لا يله يوليه غير **قلت** لم يفتل الدليل **مسئله** وصف الامام
 الراعي صفوا فلك الصلوة وضوء الاول فالاول ليل يصب بعضهم بعضا
مسئله ولا سقط بالتوبة بعد الرفع **مسئله** ولا قبله كبر الجبهة
مسئله **ابن الوالي** بل سقط لنا امام **مسئله** واذا هرب المذنب جرم
 باليمين اتبع الرجم حتى يموت لا يلا فراز لقوله سلم في ما عن هك خليفته
 ولصحة الرجوع عن الاقراة ولا ضمان اذ لم يضمنهم سلم لاحتمال
 كون هرب به جونا او غيره **مسئله** ويكن الحد في المسجد **ابن الوالي**
 قوله سلم جنبوا منا جديكم الحن فان اقيم فيه اجزا **ابن الوالي** كونه التاديب
 فيه الى حشده اسواط لنا القياس فيه على الحد **مسئله** والمتروع بالو
 من الحرم وحزني ضرب الرقبه بالسيف اذ العبد العبد **مسئله** ويقتل
 ويصل عليه ان تاب **ج** لا يصل عليه **قلت** صلى سلم على العامرية وكوه
فصل والحدود الى الاله فقط **ج** والى الحدس والشرائط
 لم يشوفا الا هو او من امنه وقوله سلم ان يبعث الى الولاه الخبر ويحيى
 لك من احكامهم او امنها على اهل الامم لا اهل السواد **قلت**
 لم يفتل الدليل **مسئله** وحد العبد الى الامام ان كان لما من **مسئله**
 الى سيد لقوله سلم اقموا الحد على ما ملكت ايماكم **قلت** حيث لا امام
 جمعا بين الادله او بالامام **فروع** فان لم يكن امام فالى السيد
 للمخبر **ج** ولو قطعا **ج** يحكم الا القطع فلا لنا العوم **فروع** والبيت

مكتبة
 جامعة
 طهران

الى الحاكم كما في الحقوق **مسئله** بل الى السيد كما في الحقوق
 البصير والتميز والولاية **مسئله** هو كالحز في الحد الحد لنا امام **مسئله**
 ولما يقيمها الامام حيث تقع سبها في من ولايته ومكانها والاستطقت
 بخلاف العاصم اذ هو حق لا دمي **ج** بل له استغفارها وان وقع سبها في من
 دعوت او دعوى امام قبله وكوفي غير بلد ولا يفتل العوم الدليل **قلت**
 وهو قوي كما من في الزكوى **مسئله** ولا سقط بتقادم العبد اذ لم
 يفتل الدليل **ج** لا يقبل الشهاده بعد حنونا او سرقه او شرب اذ لا حال
 فيها لهم مع طول المدعي شهده ويقتل الا في الشرب **ج** والطويله شهر
 صاعدا ونوا ففوقنا في حد العبد اذ لا سقط بالشبه **قلت** لم يفتل
 الادله بين التقادم وعدمه **مسئله** وللا مام محضون الرجم ولا يلزم
ج بل يلزم لنا لم يحضر سلم رجم ما عن والعامرية والجبهة **مسئله**
 ويذب حصون طائفة من المسلمين لاديه **ج** والطائفة الواحد فصاعدا **مسئله**
 فصاعدا **طامد** اسان فصاعدا **مسئله** عشر فصاعدا **ج** عشرة فصاعدا **مسئله**
 اربعة يثبت هم الحد فقتل عليهم الطائفة صلوة الخوف ولقوله تعالى صلوة
 الخوف فليقتل طائفة منهم واقل ما يمكن بثلاثه والواحد والاثان ليس بطائفة
 لغة ولا من **فصل** واذا ارتكب العبد فقتله الى الامام اذ هو حد **مسئله**
 بل الى سيد كالحد **قلت** لا فسلم الاقل **مسئله** نكت حفصه امه سكرها والعسل
 بالسحر جد وحلقت فاطمه عليها السلام ايتها بالزنا وقلعت **ع** ايتها بسرقه
 وقطع **ع** عبيد وحلقت ايتها فقتلها فقتلها بلومنا او يامن الخليفة
فصل وعلى الامام الاستقصا عن عين الفعل وكيفية ومكانه ومكانه
 لقتله سلم **مسئله** وسقط رجوع السهو قبل التنفيذ **مسئله** قد تمت

Copying University

فلا وجه لبطلها عند الحكم قلنا انما حكم مستند اليها فلا وجه له بعد
حلها فزع وان قالوا لا حكم بشهادته بل توقف ثم حققوا المشاهدة جوفان
في كون الحكم بها اذ لم يرفعوا وقيل تزدد هذه شبهة **مسألة** فان
ما نوا او غابوا قبل التفتيح لم سطل لقوله سلم اما حدث رفع الي فقبل
وجب وسطل اذا وجب فسقوا او ارتدوا ولا خيال في جوفهم خلاف
الموت **مسألة** لم يقطعت اليهود **مسألة** وكذا ان غابوا او من ضلوا او قطعوا
ابدهم او امنعوا من الذبح قلت وهو الاقرب للمذهب **في** كذا حوس
في جوفهم لو باسروه شبهة **مسألة** فان رجعا فقبل من حكمه وان رجع
العصم قبل للقد في اتفاق **مسألة** الا ان رجع بعد التفتيح لم يلزمه الا
الارس او القصاص فيدل حل بينهما **مسألة** بلزمه الحب والذبح جمع شاهدا
ان عصمان قبل التفتيح لم يثبت للقد في اذ لم يقد في **مسألة** ولا شيء من
لم يرفع **مسألة** بل يحدون جميعا للقد في قلنا قد كل العبد في ائتمارها
فلا يلزم من رجوع محمد احدهم كلو كان فاستفا قبل ويغزى المشهود عليه
ان لم يرفعوا جميعا ليعمل على علم **مسألة** ولا شيء فيمن مات عدا او
تغزى او عصاب لان الحق قبله كما شيئا في رفع ومخالفة الامام للمشرع
في الحقتن كقطع من عليه من عليه الحلب او في القدر كما الزيادة على المايه
ضمانه ليعديه في الزمان كما الحد في وقت الحز او البز اذ الناحية
مستحق والعمل غير المتوجه وليس له تعدي في الغزى بعد يا واجتبا
بطون حرق وجه عن المشرع في رفع ولو غزى سور او احدث خندقا على
لمصلحة لم يضمن ما وقع فيه اذ ليس بمنع وما على المحسن من سبل رفع
ولا ملزم لسان قطع اللسعة عن نفسه واليد المتوكله حيث لا يفتي

الملك فان حتى فلا **مسألة** وعهد الامام مضمون في خاصة ماله وخطاؤه
في بيت المال وقيل على عاقلة قلنا وقيل غيره فمحمم في ارجل
القاذف القذف كبير لهوله عاوا اولئك عند الله هم
الفاستقون وعوها وقوله سلم قد في محضه بخط قل مائه سنة وعق ولا
ظاهر **مسألة** وهو في اللغة الرمي بالشيء يقال قد في بالبحر اي زماه
به ومنه يقد في بالبحر على الباطل ومنه شئى القى قد فاوى في الشرح الرمي
بوط بوجع الحب وفصل والفاطر صريح وكساره ونزير الصريح
مالا يخلل غير كيان ابي وكقوله والكتاب ما احتمله وغيره قلت بان
فلا ن وكيا فعمل بامه ويحق والقريض ما وقع لغزير القذف وهو يخلله
لا بالوضع نحو انه يعلم ان ابي منى ومنك اولست بن ابي او يا وليد الخلال
فرع ويحب الحب بالصريح وان لم ينفوه اجماعا **مسألة** وبالكناية وان لم
يقرب يصد قلنا لخصول القرض بها كالمصريح ولقوله سلم لا اوفى برجل
يقول كناية ليست من قرش الا حلبة **مسألة** لا في حال الغضب اذ هو
زمنه قصده قلنا الموجب لخصول القرض **مسألة** ولا يحد بالقرض
الا ان يقر بصد القذف لكن يغزى اذ كان على علم يغزى بالقرض
ولا يحد **مسألة** بل يحد به كالكناية ليعقل **مسألة** قلنا اشارة العتابه بخلافه
فرع الكناية موضوعه للقد في وغيره والقرض لغزير وكلاهما يقتضي
الى التبع ولا يفتقران الى ان التبع مقرر لوضع الكناية بخلاف القرض
قلت فلا يفتقر صريحه وكنايته في الحكم الا حيث صادقه المصدوف
بعد القرض الذي مع انه لم يصب بالكناية القذف مالم يصرح به عوى
العبد في قبل الصادق بل طلبه لخصم بل طلبه للمحاكمة وقال عند الدعوى

برنا محمل حد الثاني على الاول اذ المحمد بن بالشبهة اما لو كثر الدليل
 فعلى واحد لم يترك **اجماعا مسئلة** وامر الى الامام محمد الرضا
ي فان تناكنا الى محكم مع حكمه **قلت** وفيه نظر **ي** وحكمه في الشك والحد
 والكيفية ما مر في الزنا **قلت** وطريقه اما شهادته عدلين
 اصلين لما مر او اقراره ولو من جهة التوبة بحق الادمي وقوته فيه **مسئلة**
مسئلة ومن كان عفيفا في الطاهر من الزنا فاستقبحه حد فاداه
 اذ هو محصن وان اذ يعلى بقوله المومنات السلامه من الشرك **مسئلة**
والحد في فسق اجماعا فلا يقبل شهادته قبل التوبة وبعد ما
 الحلاف وقد مر **مسئلة** وللمقدوف المرافعة وان علم من نفسه
 الزنا **قلت** موجه هتك عرضه المستوفى **مسئلة**
 ومن قد في غير مقتامين لم يحجب ولم يبال من تعيينه اذ الحد يذرا
 بالشبهة ومن قال قال فلان ان فلانا زنا لم يحجب اذ ليس بتقاضي
 وان اتى المحكى عنه **مسئلة** ومن قال بالوطي لم يحجب الا ان يقر
 بالوطي المحرم لاحتماله **ح** لا حد مطلقا **قلت** بنا على اصله ان لا حد في
 اللواط **ي** يحتمل ان يحجب حد بكل حال للعرف في هذه النقطه **مسئلة**
 ويتعبد بتعدد المقتدوف ولو بلفظ واحد كما بيني الزواني **قلت**
حسن بل حد واحد اذ يتبادر كل واحد وكثره على شخص واحد **قلت**
 اوجب على كل واحد حد فاما كل واحد حق وكما بين الحقوقي
التعني ان كان بالباطل تعبد فاوله **قلت** العبد المقتني هو ما لو قد
 قوما لا يحصون فلا حد ويوجب للحد فرع فان كن الامهات حيا
 طالبين لا نفسهن **اجماعا** والا فحكم من فرع وحث بعد بدقه

الاول فالاول وينتظن بزو الاول فان لزوم العبد حد ان لم ينتظن اذ
 كحد واحد وقيل ينتظن **مسئلة** ومن قال بحاقه يا بني الزانية فان
 كانت امهم واحدة حد لها وان كن اكثر فلا حد اذ لم عين كل واحد
 امره من النساء **مسئلة** ولو قال لشخص يا بني الزواني حد لا يحد
 وحدته من الطرفين اذ لفظ الامهات يتناول من بدليل حرمت عليكم امها
 وقيل ان اذ تسميه **الحكم** **مسئلة** فرع ولا حد لمن ارتفعت الا اذا علم احدا
 ومن اليه المطالبة **مسئلة** ولو كان الذي ابن مسلمه يا ابن الزانية
 حد لها **اجماعا** والمطالبة اليها والمسته الى ولي نكاحها **مسئلة**
 ولو قال لا مرا يا زانية فقالت يا زانية حد كل منهما لصاحبه **قلت**
ح بل يتناقب كالمصام **قلت** في الحد في حقه فافترقا وقال
 لا حسيه يا زانية فقالت ربيحك ليت بك فلا حد على ايها اذ اقرب المقتدوف
 وقولها ليت بك ليس بقدر فله اذ تشبهه الى نفسه فيحمل الاكراه فان
 قال يا زانية فقالت ربيتي حد كل منهما اذ كل منهما قاذف ولو قال
 يا بنت الزانية فقالت ربيتي حد احدهما جميعا للاه فان قالت يا ابن
 الزانية فقالت صدقت حدت دونك اذ قوله صدقت ليس قد فاذ لم بين
مسئلة **قلت** لا نسلم وان قال هو كما قلت حد اجمعا **مسئلة**
 ولو قال لا مرته يا بنت الزانية فقالت ان كانا ابنتين فابواك
 زانية بيان حد لا هي اذ لم يقطع **مسئلة** ولو قال لعبد من اشرك
 او من باعك زانية فان كان قد باعه او استراه مسلم فرع فان كان
 قد توشح فلا عزم اذ من هنا موضوعه ان شرطية فتر بها بالسنه والا
 تساول الا قرب ولا حد العبد لزوجته المملوكه وعلط **صاحب** الزواني

قلت القياس ان السبه على المقتدوف اذ يدعي بالحق حقا والقول
 للعاذ في انه قبل اعتاقه اذ الاصل الرق والبراء وان قال العاذ
 قد فت وانما محنون وله حال الكون فالقول له والافلا وان قال
 زينت وانت هوديه او مملوكه فلا حله عليه اذ ليس له حال لا يوحى
 ولكن يعزى للادى ولو قد في امر اه طمها مملوكه فعليه الجواب
 لا الا النعوت ولو قال زينت ثم قال ادبت قبل عتقه وان كنت
 فالقول لها ولو قال قد فتك وانت صغيير وقالت بل كبير فلا اصل
 الصغر فاذا حلف عن ذلك اذ ان بيننا وبينه العاذ في اولا اهل
فصل في عظم اسراركم معصية القدر بعين
 حاوا اياك وقد عصية منكم لا يحسبوا شر لكم بل هو خير لكم غنا به زيد
 دقاعه وحسان بن ثابت وصيغ ان ثابته وحنه بنت جحش لعمركم
 بلا فك الثاني لكل منهم ما اكتسب من الاثم الثالث
 لو اذ شتموه الاية الى اربعه لو اذ جاورا عليه باربعه شهدا
 الاية الخامسة ولوى فصل اسه عليكم الاية السادسة
 اذ يلقونه بالسندكم الاية السابعة ولو اذ شتموه الاية
 الثامنة يعظكم الله ان تعودوا والمثله ابد التاسعة ويبرئكم
 الايات الاية العاشرة ان الذين يحبون ان يبيع العاقبة
 الاية فاداد حد الشرقة الاصل فيها
 من الكتاب والسارق والسارق في الاية ومثلها
 قطعه صلح من سرق ثوبا صغوان الخبز والاجماع على حملته واضع وكان
 في سرقه يعقوب صلح حد السارق احدى سنة وشرع اهل مصر ان

مثلى السرقة فصل وانما يقطع المكلف لرفع القدر من عين
 واذا اتى على عليم بغيره قد سرق فشهروه فقص عن حخته اثنان فلم
 يقطعه وعن **م** مثله وقطع المتكر ان كان يباع طلاقه **مسألة**
 قطع للمختلن وسلاب ومنتهى وجا حله وخان لقوله صلح ليس على
 المنهوب الخبز **الموانع** **م** يقطع لنا الخبز **مسألة** ولا
 يقطع والى لوليه وان سفل لقوله صلح انت وما لك لا بيك فله شبهه والام
 كلاب اتفاقا والمزوجه كالا حنبيه اتفاقا **م** بل يقطع لعموم الاية
قلت مختص بما ذكرنا **هـ** ونقطع الوالد لوليه **م**
 اذ اذله شبهه في مال والى لوجوب نفقته قلنا المكلف كذا في الاقارب
مسألة ونقطع سائر الاقارب المجرمان وغيرهم **م** لا يقطع
 الرحم المجرمان لعموم الاية وان يخرج له ووجوب النفقة في حال
 ليس شبهه اذ قد يجب لغيرهم كالمضطرب وقوله تعالى لا صلح عليكم
 ان تاكلوا من بيوتكم الاية ليس بشبهه واللام في الصديق لذكر
 فيما **مسألة** ولا يقطع لسيدك **م** يقطع للعموم قلنا مختص بقوله
 صلح اذ اسرق العبد فيعه ولو ليس ولم يامر بقطعه ولقول علي عليه
 مالك سرق مالك عصه بغضا وحق **م** ونقطع العبد لغير سيده
 اجماعا ان لم يكن ابنا للاية **م** وكن لو كان ابنا **م** **عبد بن العاص**
 لا يقطع الابن لنا الاية وفعل **م** والقياس على غير الاية **م**
 ولو سرق من مشترك بين سيد وغيره فله قطع عليه للشبهة **هـ**
 فان سرق فوق نصيب سيده بنصاب السرقة قطع وقيل لا كالشريك
 قلنا اسمه الشريك اقوى للملكة في كل حين **مسألة** ونقطع الشريك

وفي العين الموقوفة وجهان احدهما لا يقطع بها اذ ليست ملكا لادمي
كالصيد وقيل يقطع اذ هو مال مصنوع من احد كالمملوك قلت وهو
الا قرب للمذهب ولا خلاف في القلع بغير الوقف على معين بعد المجدد
اذ هو مملوك **مسألة** ومن سرق قد ركبته فادونه قطع **مسألة** ان
كان من جنسه وجعل قول **هـ** على ان الغريم غير متمدد اذ الخلاف بينهما
قلت وهو قوي فان كان معيرا فالقرب الا اتفاق على قطعه **مسألة**
ولو سرق ثوبا فضرب جدا اهدا وجدا يقطع **اجماع** **مسألة** ومن سرق
مسألة اذ الضرب استهلك فلنا لا قتله **مسألة** ومن سرق من
المرقا قطع ان كانت من ثوب للرعي وهو مصان يبلغها صوته اذ ذلك كالحزن
فان اختلف قتل فلا حزن قطع اذ لا حزن جنين فان كان بعضها متواريا
بجبل او نحو واحد منه ولا قطع قلت الا قرب للمذهب الا قطع مطلقا
او المرعاه ليس بحزن **مسألة** فان كانت مناحه مفعولة قطع ولو نام راغيبا
او استغل اذ غفلها او النوم معها حزن في العادة وان كانت مقطوعة
وسايقها او قايد ها ينظر اليها ويبلغها صوته قطع لما من ولا تعبير في الطار
عده مخصوص واقله تسع ولا حد لا كثره وقيل يستلزم التسع اذ لا
عباد الزيادة عليها قلت **مسألة** ما من **مسألة** والبقر والغنم في
المرقا كما لا يل وفي المرعى والمرح والاصطبل والمغلقات او المخبأ
حزن **مسألة** او معا خافا يقصان والا فغير محزن **مسألة** ومن سرق
جملا عليه ركب حزن فلا قطع لثبوت بد الزايب فان كان قبلا قطع وقيل يقطع
مطلقا لا حد الحمل وقيل لا مطلقا لثبوت بد الزايب وقيل يقطع حيث الزايب
ضعيف لا يستطیع الامتناع لو سرق لا حيث هو قوي قلت **مسألة** لا قطع

الا حيث احد من حزن وهذا ليس بحزن لما شيا في **مسألة** وشروط
القطع الا حزن من حزن **مدح** **مسألة** **الحوان** لا يترتب بل من استغفار شيئا فحزن
قطع لئلا قوله علم ليس في شيء من الماسية قطع الا ما اواه (الملاح الخبر كونه
مسألة **مسألة** ولعل مال حزن يخصه حزن الماسية ليس حزن للذهب
والفضة **مسألة** لا فرق بل ما حزن فيه مال فهو حزن لغيره قلت وهو **مسألة**
اذ الحزن عند ما وضع لمع الداخل والخارج والخرج وما ليس كذلك وليس
بحزن لا لغة ولا شرعا ومن جمع فيما لم يدل الشرع على انه حزن الى العرف
لا حركه باحدا **مسألة** **مسألة** حزن الذهب والفضة والجواهر ونحوها الضاد
والمجالس والحواريات المعلقة والمفروضة وعليها خافوا وحزن الثياب والاكتبة
المجالس كما من وحزن الحبوب الخسوس والمدا من والحواليات والغرائب
المخيطه عليه وحزن الثياب الحزن المحضه وحزن المواشي المراد والمراحي
المحصنه اذ قطع مسلم من اقرب بقره بعين حزن القصب والخطب والخيش والبن
دواخل البوت **مسألة** حزن الخطب بالحد حزن الهبات لا البلبه قلت
لا سلم والبساتين المفتوحة ابا بها غير حزن الا ان يكون فيه خافا والمغلقة
حزن وحزن ابواب داخلها حزن المتاع الذي فيها فاما ابواب الخارجه
حزنه نفسه مغلقة كان امر متو مفتوحا وحزن اللبن والحجارة البساتين
احد من البساتين قيمته تصاب قطع وما لم ين به حزنه داخل البستان اعلق
او مع حافوا والا فلا قلت **مسألة** في صايط الحزن ما من ولا شيء اللبن
المبني بها والباب الذي لا اكيل عليه ولا في الجوالق وكقوله البساتين التي
كباب عليها يوجب القطع متناول **مسألة** اذا خافه **مسألة** او عليها مانع غير البساتين
كالسفن او نحو **مسألة** **مسألة** والسكر ليس بحزن بل حزن **مسألة** ان ضمن الى احد

من قلة لا تسلم **س** حررت مع ما حافظك الدابة المفضوحة **س**
والصغار والمساجد والمواع والكان كات لبيت حررت او لو لم خادس
اذ قد تشتغل فيه من الماع وسام عنه قلت يلزم مثله في المراء
س حررت وان كان مستأجر من السارق قطع اذ ليس له الدخول
س لا ما من **س** حررت المساح حرمت **س** ١٤ اذ حوان دخوله
شبهه قلت وهو فوري وان كان مفضوفا على السارق فلا قطع فان
سرق منها غيره فوجهان **س** صحهما لا قطع اذ منا فقه مملوكه لغير
المحرر ولم يملك حرره وقيل يقطع اذ منا فقه مضمونه والمحرر
بالضمان **س** لا ما من **س** حررت الثمار الرطبة كالغيب والدين
وكورها والبقول والكرات والبصل والخبان وكورها والطباخ
والشوا والحناس وكورها يقطع سائرهما ان حررت كغيرها **س** لا
س ان كان مما سقاى وما فقه كالحرثين والثوالد يقطع والقطع لا
عموم الابه وقطع **س** من سرق المحن ارجحة قيمتها قيمة المحن **س** لا
س واذا اشترت جماعة في ثقب حررت فدخلوا او خرج كل منهم ما
تفرده قطع من اخرج نصيبا لا بدونه **س** ان حلت فيه الجميع نصيبا فقلوا
جميعا **س** لا كلوا انفرادا بالثقب وكذا لو اخرج بعضهم لم يجد
الا خرج بل يقطع استحيانا ان بلغ المحرر نصيبا لا قيا **س** لا
ولا يعتد حررت النصيب دفعه لعموم البديل **س** لا **س** لا
لا دليل ولو ثقب ثم خرج خمسة ثم عاد في يومه او يوما ثانيا فخرج
اخرى قطع لكمال العشر وقيل لا اذ اخذ الاخرى من حررت موقوف
قلت هوهاك **س** الغالي ان يحلل علم المالك لم يقطع لنا ما من **س**

س لا ولو ثقب احب حلين واخرج المال غيب قطع المحرر
للمال **س** لا قطع على المالك اذ الباقي لم يخرج والمحرر اخرج من مضيقه
قلت لا تسلم اذ البت حررت **س** لا ولو ثقب ولا يملكه بطلان
قطع اذ اخرج من حررت فان لم يحمله بتركه حتى تلف قطع ايضا لا اخرج
وقيل لا اذ هو من تلف لا سارق قلت تلف عبد الرقة **س** لا فان
تأول من ثقب ما بلغت يدك لم يقطع اذ ليس للمحرر **س** لا ولو
ثقب فدخل فاكل من حلوى ما قيمته عشر ثم اخرج لم يقطع اذ اكل قبل
الاخراج وعليه القيمة والعرض فان ابتلع دابة او دهم ثم خرج بها
فوجهان **س** صحهما يقطع كلواخر جهابده وقيل لا اذ هو استهلك
قلت لا تسلم ولو ثقب فدخل ففقد رقبته من قتال الى خارج فاق
اخر قطع الفاق اذ هو المحرر وقيل لا اذ لم يخرج **س** لا ولو ثقب
المال في غير جارية او مهب الترخ فخرج حررت يقطع اذ الفاء فيه كاخراجه
س لا **س** لا وهو الا قرب **س** لا وما اخرجته القرد لم يعلم
قطع به ان خرج بالحيات بامر له لا باختياره **س** لا ولو نقل الماع
من رواية المنزل الى رواية فيه فلا قطع ولو حمل اعمى متعبدا فذله
حتى اخرج فالقطع على الاقما وقيل علمهما اذ لم يخرج الا بالفعليهما **س** لا
المحرر هو الاقما **س** لا ولو دخل فذبح شاه او مرق ثوبا ثم اخرج
قطع ان ساوى المحرر العشر **س** لا قطع في اللهم كامن ولا في الثوب
ان مرقه طولا اذ لما لك الحيان بينه وبين القيمة لا عن صافي قطع ان
ساوى عبد قطعه عشر **س** لا مملوك اخرج من حررت قطع بفصله
ومن اخرج من منزل الى حجرة البات وهي لسمس واحد والباب الجامع

معلق فله قطع عليه إذا الباب الجامع حرز فان كان المنزل مغلقا والجامع
 مفتوحا قطع إذا خرج من حرزه وان كان مفتوحا حتى فوجها **ي** اصحهما
 لا قطع إذا البابان حرز ولا يخرج منهما جميعا **قلت** بل هما غير حرز
 حين حيث لا حافظ فيه وقيل يقطع كل واحد من حرز إلى حرز
 نفسه إذا لم يورث وان كان في الدار ساكنان فصاحب قطع بأخرجه
 إلى الحرم مطلقا للتضييق وإذا سرق في بعض من الدار أو السور
 شيئا من الحرم أو نحوها فله قطع عليه إذا أحدهما له دخوله فان سرقه
 غيره قطع **وهو في بعض النسخ الحبل** **ع** وسقط القطع بانهاية المرق
 أو ابتياعه قبل الزرع لقوله سلم يعا فوا الحبل **س** **مد**
 لا مطلقا لعموم الابد **ع** بل سقط قبل الزرع لقوله يعا فوا الحبل ودونه
 أيضا إذا هو شجرة وطول السرقه بدراها ك الزنا إذا لم سلم بتأري
 فقال له انت سرت قلت لا **قلت** اما بعد الترفع فلا لقوله لصقوان
 وقد صدق على السارق بالسرقة **قلت** ان تأتيني به وكنو
 وطى جاذبه حراما ثم ملكتها وكلوا **قلت** هذا السارق فرع وسقط بالقر
 قبل الزرع **اجماعا** لا بعد لما من **مسألة** **ع** وسقط القطع بتقص
 قيمه الموقوف من عشر بعد الزرع **ي** **س** لا اعتبار بحال الحال
 وكلوا تقص باستتماله **قلت** الحدود تدبر بالشبهات **مسألة**
 ولا قطع فيما احسن من مثبته ولو اخرج عليه الا بعد قطعه لقوله سلم
 لا قطع في ثمن ولا كثر الا فيما اواه الحين والكنز حرام النخل اي
 وسلا نه الصغار **ي** **س** بل يقطع لانه **قلت** فصل الحبل **ي** بناء
 عاده اهل الحان في عدم حرز النخل **قلت** الدائم حله **مسألة**

ولا قطع حتى يمتدح جمع الموقوف المصل كالبناط والحشم ولو قدر
 الحائج بنصاب إذا لم يمتدح بعض العين يحكم دون بعض كمن صلى وورق
 فامتد الطويلة على خمس وكما لا ثبت القصب بنجاذب المالك والغائب
قلت وهو قوي حله ان الماخز من ميمون حله **مسألة** **ع** والقطع
 في كل ما يتحول **ع** لا قطع فيما كان مباحا من قبل كالصيد والمخادون والحطب
 ونحوه الشاج والانبوس والصندل والمصنوع والذهب والفضة
 ولا فيما يستوعق فساد كالبغية والاشربة **ي** يقطع في كل مال إلا
 التراب والسرقة والطير **مسألة** قوله سلم لا قطع في طعام وقوله على
 علم لا قطع في طير ولا صيد **قلت** **ع** لا قطع في الشيء التافه وهو
 ما كان مباحا في دار الاسلام كالصود والسموك **قلت** إذا د
 حت لم يحزن أو نقص عن النصاب جمع بين الأدلة وإذا طاهرها
 متروك ولا لزوم الا يقطع في العشر ولا قابل به وقوله في الشيء
 التافه يقتضي تأويلنا **مسألة** **ع** والسارق صا من
 من قبل القطع **اجماعا** **ع** بعد يرد الباقي **اجماعا** لقوله سلم لا يحل
 مال من مسلم **مسألة** **ع** ولا يعثر التالف ولو بعد القطع قبل المطا
 لقوله إذا قطعت بد السارق فله غريم عليه **س** **ف** بل يغرمه لقوله على
 البد ما لحدث حتى ترد **قلت** خبرنا اخضر وأصح **ع** الموشغ
 التالف لا المعثرة كسقفه القرب والجامع كونه مال ثبت في الذمة لمعاونه
قلت لا قياس مع النقص فرع وما خرج من يد فعن تردده فكانا
 وان امكن استرجاع كالباني قبله الا حيث يوجب الاسترجاع صانيا
قلت وهو قوي **مسألة** **ي** **س** ومن سرق حراما على ذي في بلد له سكا

وَمَا يَحْدُثُ خِلَافٌ ذَلِكَ **ح** الَّذِي لَا يَنْقُضُ مِنَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَالرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ
وَقَدْ مَنَحَ حُكْمَهُ عَقْدُ دَهْرٍ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ مُسَلَّهٌ وَلَا يَنْقُضُ حُكْمَهُ
إِلَّا بِتَعَيُّنِ إِمَامٍ إِذَا مَنَعَ عَشْرِينَ رَجُلًا مَحَلَّةً كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِحُكْمِهِ
مِنَ الْبَحْلِ وَالْخِلَافِ فِي الزِّيَادَةِ **هـ** **يَحْصِي** ثَمَانُونَ لِقَوْلِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
الْعَصَابَةُ كَمِثْلِ مَنْ **س** إِنْ تَعَيَّنَ لِفَعْلٍ عَلَى عَلِيٍّ فِي الْوَلِيدِ وَقِيلَ مَحْذُورٌ لِقَوْلِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَأَنَّهُ سَأَلَ الْخَيْرَ وَقَوْلُهُ لَأَنْ أَحْطَى فِي الْعُقُودِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُخْطَى فِي
الْعُقُودِ وَكَوْنُهُ لَنَا مَأْمُورٌ **و** يُنْصَفُ لِلْعَبْدِ **مَسْئَلَةٌ**
وَلَا تَنْتَقِصُ مِنْ مَاتَ بِحَدِّ لِقَوْلِهِ **ح** لَا بَنَةَ فَلِلْحَقِّ وَإِنْ زَادَ عَلَى الْمَاءِ
ضَمِنَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا أَحْدَثَ فِي نَفْسِي الْخَيْرَ وَدَيْتُهُ عَلَى قَافِلِهِ الْأَمَامِ
س وَكَوْنُ الضَّمَانِ بِقَدْرِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ فَإِنْ مَاتَ مِنْ ثَمَانِينَ
وَالصَّفِّ وَمِنْ أَحَدٍ وَإِنْ بَقِيَ وَجْهَانِ النِّصْفَ لِمَوْتِهِ مِنْ مَضْمُونٍ وَغَيْرِ
مَضْمُونٍ وَالْحَصَّةُ فِيضُفُّ مِنْ أَحَدٍ وَإِنْ بَقِيَ خَيْرٌ **فَلَا**
وَعَلَى أَصْلِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّمَانِينَ كَذَلِكَ **مَسْئَلَةٌ** وَفِي كَيْفِيَةِ الضَّرْبِ
وَجَوَانِ أَحَدٍ بِهَا بِالْقَالِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ الْأَمْوَةِ صَلَمٌ وَقِيلَ بِالْجُرْدِ
وَالْقَالِ كَأَمِنْ صَلَمِ الْخُرْسِيِّ وَالضَّرْبُ بِالثِّيَابِ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ كَانَتْ
مِنْ بَطْنٍ أَوْ ضَعِيفًا وَلَا تَنْفَعُ يَدُ فَوْقَ الرَّاسِ وَلَا الرَّجْلُ فَوْقَ الْبَطْنِ وَنُفْعُ
الضَّرْبِ عَلَى يَدَيْهِ وَسُقِيَ الرَّاسُ عَلَى الْخِلَافِ كَأَمِنْ وَلَا تَشْدِيدُهُ وَضَرْبُ
قَائِمًا وَأَمِنْ قَائِمًا وَيُجْعَلُ إِلَى الضَّرْبِ وَيُقَامُ بَعْدَ الصَّحْوِ الْقَبْلُ بِقَبْلِ
الزَّجْرِ **فَلَا** فَإِنْ قَعْدَ قَبْلَهُ لَمْ يَجِبْ وَزَادَ مَنْ شَرِبَ فِي رَمَضَانَ
الْحَرَمَ لِفَعْلٍ عَلَى عَلِيٍّ فِي النَّجَاشِيِّ **مَسْئَلَةٌ** وَلَا يَحْدُ الْخَفِيُّ فِي
فَلِيلِ الْمُسْكَنِ حَيْثُ تَسْتَيْقِظُ **ن** بَلْ يَحْدُ لَشَرِّهِ كَطَلْبِ الْحَمَى وَلَا يَنْقُضُ

ح بَلْ يَحْدُ وَيَنْقُضُ لِلْحَكْمِ يَنْقُضُ مَنْ يَحْدُ فَلَنَا مَسَاحُ عُنْدَهُ وَكُلُّ مَنْ يَحْدُ
مَسْئَلَةٌ **ح** بَلْ يَحْدُ الْمَخَارِبُ الْأَصْلُ فِي حَدِّهِ قَوْلُهُ بَعْدَ مَا
حَزَّ الدِّينَ بِحَارِثِ بْنِ أَبِي سَوَّادٍ سَوَّلَهُ **أَبِيهِ عَمُّهُ** **ط** **س** نَزَلَتْ فِي قِطَاعِ الطَّرِيقِ
الْمَخَارِبُ بَيْنَ لِقَوْلِهِ بَعْدَ مَا **أَلَا** الدِّينَ مَنْ قَبِلَ أَنْ يَقْدَرَ وَأَعْلَمَهُمْ قَامُوا بِالْقَتْلِ وَالصَّلْبِ
وَقَطْعِ الدِّبِ وَالرَّجُلِ وَاسْتَنْطَبَ مَا عَلَيْهِمْ بِالتَّوْبَةِ وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْمَخَارِبِ **عَمُّهُ** **هـ** نَزَلَتْ
فِي الْقَبَائِدِ مِنْ بَيْتِهِ وَفَضَّلَهُمْ مَشْهُورَةٌ وَقِيلَ نَزَلَتْ فِي الدِّمَنِ إِذَا انْقَضَى
الْعَهْدُ وَتَحَقَّقَ بَدَأُ الْحَرْبِ وَخَرَجَ **و** **ط** عَنْ قَوْمِ الْخَمَانِ فِي الْمَشْرِكِ لَنَا
الْإِجْمَاعُ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ بِالْمُشْرِكِينَ كَذَلِكَ **مَسْئَلَةٌ** **أَكْثَرُ** **أ** وَالْمَخَارِبُ هُوَ مَنْ خَافَ
الْتِمِيلَ فِي غَيْرِ الْمَضْرُوكِ الْمَالِ وَسَوَّى أَخَافَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ الذَّمَّ
فَالْوَأَا الْمُسْلِمَ غَيْرَ مَخَارِبَ سَوَّلَهُ **وَلَنَا** الْمَزَادُ مَخَارِبَ مِنْ بَنِي
عَنْ حَرْبِهِ أَذَلَّ يَفْعَلُ الْمَخَارِبَ فِي حَقِّهِ بَعَالِي وَيَدْلِيلُ قَوْلَهُ صَلَمٌ لِقَائِهِ
وَالْحَسَنِينَ أَوْ أَحْزَبَ مَنْ حَارَبَكُمْ وَكُنْ **مَسْئَلَةٌ** وَأَمَّا يَحْدُ الْمَخَارِبَ حَيْثُ
يَحْدُ مَنَعَهُ مِنَ الْعَوْتِ فَلَا يَخَافُهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَتُخْتَلَسُ لِمَتَّقَى التَّعَرُّقَ
وَلَيْسَ بِمَخَارِبَ وَلَا يَسْتَرْبِ الدُّبُونُ وَكَأَنَّ الْحَاغَةَ بَلْ يَكْفِي الْوَاحِدَ وَالنَّحْبَ
إِذَا الْقَبْرُ بِالْأَخَا فَبِهِ **مَسْئَلَةٌ** **أ** مَا لَوْ هَمَّ نَفَرٌ عَلَى قَائِلِهِ بِسَيْفٍ بَعْدَ
مَنْ غَرَضَتْ فَاسْتَسَلَّتْ أَوْ هَزَبَتْ فَمَنْ مَضَعَهُ فَلَمْ يَكُنْ بِمَخَارِبَ **إِذَا**
الْإِصْبَاقُ حَصَلَتْ مِنَ الْقَائِلَةِ فَإِنْ هُوَ وَاجِهُ فَاغْلِظْ أَنْفُسَهُمْ لَكِنَّهُ النَّفَرُ أَوْ الْخَدَّ
أَوْ قَاوِمًا نَفَرًا مِنْ غَيْرِ طَرَفٍ كَانَتْ النَّفَرُ مَخَارِبًا لِشَوْكِهِ وَعَدَمِ الْعَوْتِ
مَسْئَلَةٌ وَقَائِلُ الطَّرِيقِ فِي الْمَضْرُوكِ أَوْ الْقَرِيبِ لَيْسَ بِمَخَارِبَ بِالْمَحْذُوقِ الْعَوْتِ
بَلْ يَحْتَلَسُ أَوْ طَرَفًا أَوْ مَسْتَهْبِئَةً فَقَطْ **ع** **أ** إِذَا كَانُوا عَلَى بِلَالَةٍ أَمْيَالٍ مِنَ
الْمَضْرُوكِ مَخَارِبَ بَلْ لَا دُونَ ذَلِكَ إِذَا لَحِقَهُ الْعَوْتُ فَلَا الْعَوْتُ يُلْحِقُهُ

لعظم الرجز والردع **فاحي** يصلب قبل القتل ويطلق لبعده وموت
تبعه الا لغيره ويختص حتى موت وعن يمين الكرخي لا معنى للقتل
بعد القتل بحال قلت الا قرب في معنى الابه وسهل وان التحسين بحسب
الحيات وان المقيدين ان يقتلوا اذا قتلوا فقط ويصلبوا بعد القتل اذا قتلوا
واحد والا ويقتل ابدهم الابه اذا احدا فقط او ينفوا الابه اذا اخطوا
فقط اذا محاربه (س) وسوله بالقتل في الات من متوعدة كن لك ويقضه
بغير **عم** ونظيره في كلامنا قول القائل انما عقر به السحاب في القطع
او الدفن من اي القطع بالنصب اب او الدفن من في دونه ويطلب من كبره ولو
جعلنا التحسين عامما كان جوابا لا يستلزم استقوا فاعل الا غلظ والاختصاص
في العقوبة **مسلم** ويتبع من عظامه **ابن** حتى يهيل صديقه
بعض بل تاتي في البلاد الباردة وفي الحارة ينزل قبل الثلاث اذا
جفف تقطيعه ويكفن ويدفن **ن** ينزل بعد الثلاث ثم يقتل ان لم
يتم ويقتل وصلى عليه ان تاب **مسلم** ويقتل به ويحمله من خلاف
اذا احدا ولم يقتل اجماعا للابيه كقطع السارق في محله واحده
الحكم كما مر **هب** فان عذب من الهوى والرجل البشري سقط القطع **س** وان
نقبت احداها قطعت فقط **مسلم** ولو هي جماعة دان رجل ومنفق
الصالح عليهم نزل الشيف عليه واحد واقله ثلثا من الحارثين **العالم**
مجانبون **قلت** احدا ولا يحذفه فليصوا فلا محذور بل محتملون
مسلم واذا قتل الحارث احدا اخطا في غير المحاربه لو قتل
منه كغيره وفي المحاربه يقتل احدا لا قصاصا **مسلم** والنفي جدم من
للايه **العراق** ليس حيا بل يتمه او القصد في تتبعهم الطفرهم ليغردوا

قلنا لا مسلم بل النكال **مسلم** واذا الزم الرجل قصاص النفس
والا طاف قبل المحاربه فقدم القصاص اذ هو حق لا دمي قلت لعله على
الخلاف في عدمه حوالا دمي وبقدم الطرف فان على ولي البه فله اليه
ولا سقط الحيا فان لزمه في المحاربه قصاص في طرف وقيل فعدم حكمه **مسلم**
حسن وعلى الامام قبول توبه من وملك تابا قبل الطفره لقوله تعالى الا الذين
يا بوا من قبل ان يقدت واعليهم ولعل علي عليم في حارثه بن زيد **وسقط**
عنه ما قد اتلف ولو حقا لا دمي في نفس ومال او قتل لعموم الابه **ن**
مر **ف** لا سقط عنه الا حواله المحض العذف والقصاص والمال
اذ لا دليل ولقول علي عليم اذا تابوا قبل ان يوحدا وهو توقيف
قلنا محتمل الاجها **ف** لا سقط عنه الا حق المحاربه الزنا ويحتمل
اذ لا دليل **قلت** الحق لله محض فدخل في حد المحاربه فسقط بقوله
فرع فلو قتل بعد قبول الامام توبته ارض من قاتله وقيل بل سقط
الامام حيا المحرمه الزمه فرع والتوبه مستقطه عنه ولو في غير وقت
امام لعموم الابه وكذا الوهاب ولم يضل امام زمانه لاكن لا سقط
المال الا حكم لا حل الخلاف فيه **مسلم** ولا سقط عنه شي بالتوبه
بعد الطفره لمفهوم الابه **ف** بل سقط اذا المستقط التوبه وقد خلت
قلت خلاف الاجماع سهلنا فقد قال تعالى من قبل ان يقدت واعليهم
مسلم ويحذر الامام في المراسل حسب المصلحة فان اخطا في قوله
حلفه وكفل عليه ولم يغزوه **مسلم** ويثبت باقرانه او شهاده غير
المعني عليه ولو ذوقا فان قال الزبيدي تعرضوا لنا بطلت شهادته
باساده الى نفسه وان قال تعرضوا لنا لم يطل **مسلم**

بالنوبة لم يكن ذلك ما تاديه لانهما بالخبا وفشا القلوب
وع وتعلم السحر وتعلمه خرام لقوله تعالى ويتعلمون ما يضرهم
وقوله صلح ليس منا من سحر وسحر له الخبز **وع** ومن اخر السحر
استغفر فان قال لا يمكن تعلمه الا بكفر كالسجود للحواكب والخلل
ترك الصلوات بعين يوم استتيب فان امتنع قتل وان قال يمكنه
تعلمه من غير كفر فمن تد ايضا لا يستحل له ما علم من فيه ضرره من
دينه صلح فان تعلمه معتقدا بحرفه ففاسق قتل حيث تعلم
ليس تعلمه لا ينقض به السحر **وع** يقتل اذ هو نذير قتل
وسب نبينا صلح كرا حاما لقوله صلح من سبني قتل
وكفره **مسألة** ومن لبس الغيا يحكم بكفره **ابو علي** **ابو القاسم**
الكوفي وان لم يعتقد وقعه محوبا لقوله صلح من شبه بقوم قوم
ابو هاشم **ابو سعيد** **فاضي العصاه** لا اولا دليل قطعي ولا كافر
بظني **مسألة** والركوع والسجود لغير الله بنية العباد كره
احكامه **مسألة** **ابو هاشم** **ابو سعيد** **فاضي العصاه** لا ان قتل
البعير فقط اذ الاعمال بالنيات **الحجاي الكوفي** بل كفر اذ لم
يذكر الا الله لا الخبز والقياس على ان كراهه والحاجع عدم القصد
للعصاه **مسألة** ولا يكفر حاكمي **احكاما** ولا من سبته لسانه من
غير قصد ولكن المتعمد للناطق وان لم يعتقد **احكاما** اذ هو
صريح لا يفتقر الى النية بخلاف السجود **مسألة** **ابو القاسم** ولو سب النبي
صلح يهودي ونصراني او كذب القرآن قتل لقوله علي عليه السلام
الذمه لاهل الذمه الحبر وهو توقيف **عصا** **ابو القاسم** **عليه السلام**

قتل وان لا يمكن نقضا للقتل **مسألة** **ابو القاسم** **ابو علي** **ابو القاسم**
لنا ما من وعموم من سبني فاقتلوه وان قال الله تالك ثلاثه او غير ذلك
او محب ليس نبيا لم يقتل اذ هو دينهم الذي صولحو عليه **مسألة**
وع محو المذنب الذي توبه فلا يعمل بالبينه **مسألة** **ابو القاسم** **ابو علي**
ماله محو البها دين قتل المحمود نذر بالشبهة **مسألة** لا يحرق منه
بعد البينه وان تاب لقوله صلح من يذنب ذنبه فاقتلوه **ابو القاسم** **ابو علي**
له ما قد سلف **مسألة** **ابو القاسم** **ابو علي** **ابو القاسم** **ابو علي**
والثاني وتاويلهم العزل على خلاف ما علم من قصده صلح ضرره واذا
دخل حربي اذ الاسلام بعين امان عرض عليه الاسلام فان امتنع
قتل لقوله تعالى واقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وان جازيتموه وكتاب
لم يعرض حتى يعود لما سألوا واذا اعطى عبد مسلم ثم ان تد وكفى بذلك
لمستحق **احكاما** **مسألة** **ابو القاسم** **ابو علي** **ابو القاسم** **ابو علي**
وحمل البوث القتل وهو الذي يمكن من حرمة عود امره لا لقوله صلح
اقتلوا البوث حيث وجدتموه قالوا لا يحل دم امر مسلم الا باحدى
ثلاث وليس هذا احد ما قلنا نص عليه في غير **مسألة** **ابو القاسم** **ابو علي**
المذنب قبل قتل مشر وعنه **مسألة** **ابو القاسم** **ابو علي** **ابو القاسم** **ابو علي**
على الاسلام نذر تد لم يستيب اذ لا غدر له ومن سلم بعد كفر ثم كفر
استتيب لانه عمودان بغيره ما قد سلف وفعل الخلفاء **مسألة** **ابو القاسم** **ابو علي**
بالحق وقول **مسألة** **ابو القاسم** **ابو علي** **ابو القاسم** **ابو علي**
لما من **مسألة** **ابو القاسم** **ابو علي** **ابو القاسم** **ابو علي**
ذكرها وهو محمل العقاب اذ لم يضمنهم **مسألة** **ابو القاسم** **ابو علي** **ابو القاسم** **ابو علي**

[illegible]

مَا وَجَّهَ لِسَبِّهِ أَوْ مِنْ غَيْرِ مَكْلَفٍ أَوْ غَيْرِ فَاصِلٍ لِمَقْتُولٍ أَوْ لِمُقْتَلٍ بِمَا سَلَّ لَا يَسْتَلِ
 فِي الْعَادَةِ وَالْأَفْعَلُ يَجِبُ الْفَتْحُ وَالْفُتُوحُ وَحَرَمَانِ الْهَيْئَاتِ **ثَوْنٌ** بِلَا يَنْتَهِي
 إِلَى عَدٍّ وَخَطَا وَشَبَّهَ عَدَّ **س** وَهُوَ أَنْ يَقْصِدَ قَتْلَهُ بِمَا سَلَّ لَا يَسْتَلِ فِي الْعَادَةِ يَحْوِي
 أَنْ يَطْلُعَ أَذْنُهُ أَوْ يَطْعَنَهُ بِالْمَرْعِ فَيَهْوِي لِقَوْلِهِ صَلَمٌ أَنْ قَبِلَ لَخَطَا الْعَدِّ قَبْلَ
 السُّوْطِ وَالْعَصَا وَفِيهِ الْبَدَنُ مَقْلُوظٌ **ح** بِلَا الْعَدِّ الْقَتْلُ بِالْمَقْتُلِ كَالْعَصَا وَالْعَصَا
 وَالْخَطَا الْمَحْضُ هُوَ أَنْ يَحْطِيَ فِي الْقَصْدِ وَالْفَعْلُ كَانَ تَرْمِي صِدْقًا وَيُنْصَبُ رَجُلٌ
 وَالْعَدُّ الْمَحْضُ عَكْسُهُ وَشَبَّهَ الْعَدَّ حَيْثُ تَكُونُ عَامِدًا فِي الْفَعْلِ مُحْطَبًا فِي الْقَصْدِ
 تَكُونُ لِقَصْدِهِ مَا لَا يَنْقَلِ **الْخِصَاصُ** بِلَا يَقْتَضِي إِلَى عَدٍّ وَخَطَا وَسَبَّ الْعَدِّ
 وَحَرَمَانِ الْخَطَا وَمَا لَيْسَ أَلْفَا وَلَا مَرَّةً لِلْمَخْلُوقِ إِلَّا فِي شَبَّهِ الْعَدِّ كَمَا شِئَانِي
وَبَنِيهِ هُوَ قَطْعٌ عَمَّ **س** وَإِذَا عَنِيَ وَلِي الدِّمِ عَنْ الْفُتُوحِ اسْتَحَقَّ الْبَدَنُ
 لِقَوْلِهِ عَالِي وَإِذَا إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ **الْبَدَنِي مَا** الْعَدُّ مُوجِبٌ لِلْفُتُوحِ فَقَطًّا إِلَيْهِ
 وَإِذَا اسْتَفْظَى وَلَا فُتُوحِيهِ إِلَّا بِرُضَا الْعَائِلِ وَلَوْ مَاتَ الْقَاتِلُ بِطُلُوعِ الْوَلِيِّ
 عَنَيْتُهُمْ إِذْ يَتَعَلَّقُ حَقُّ بَالٍ قَبْلَهُ فَيُظْهِرُونَ أَمَالَهُمْ وَكَذَا لَوْ عَنِيَ لِقَوْلِهِ عَالِي
 فِي الْعَصَا قَبْلُ وَمَنْ قَتَلَ مَطْلُومًا فَعَدَّ حَقًّا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا وَلَمْ يَذْكُرْ الْإِلَهَ
فَلَا ذِكْرُ الْأَبْلَغِ فِي الزَّجْرِ وَالْبَدَنُ مَوْكُولُهُ إِلَى رُضَا الْوَلِيِّ وَقَدْ كَانَ ضَلَمَ
 فِي النَّفْسِ مَا بِهِ مِنَ الْأَبْلِ وَلَمْ يَسْتَلِ وَالْوَالِي إِحْسَانٌ لِلْوَلِيِّ فِي الْخَطَا فَكَذَا
 فِي الْعَدِّ **فَلَا** مُوجِبُ الْخَطَا فِي الْبَدَنِ فَقَطًّا فَافْتَزَعَ قَاهِسُ لَهُ وَكُلُّ مَا يَحْتَمِلُ
 غَيْبَهُ الْمَوْتُ هُوَ أَمَّا شَرُّهُ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ سَبِّهِ فَالْمَرْكُومُ حَقُّ بَدَنٍ أَوْ أَعْلَى
 نَكْبَتًا أَوْ نُصَبَ سِلًّا فَيُؤَمِّلُ بِهِ الْعَائِلُ إِلَى الْعَمَلِ فَلَا شَيْءَ عَلَى فَاعِلِ الشَّرِّ حَالًا
 مَعَ الْمُبَاشَرَةِ إِحْمَالًا إِلَّا الْبُؤْسُ وَأَنْ حَصَلَ الْمَوْتُ عَقِبَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ وَاسْتَفْظَى
 كَالْعَرَفِ وَأَصَابَهُ الْمَعْلُومُ أَوْ بِوَسِيلَةٍ كَسَحَرٍ وَابِلٍ بِالرَّيَّةِ إِلَى الْمَعْلُومِ هُوَ

فهو كالا له **مسألة** ومضى قتل العاقل غيب ولي الدم اقتض منه القود
ولا يلزم وثنية اختياره اليه ليو فوالا **مسألة** اذ لم يفصل دليل خبرهم فان
اختار والديه فهي لوثة الاول كثر كنه **مسألة** واذا استورا
احد الولدين من غير اذن شر بجه ولا قود عليه لا سحتا فله ولد
الحب بالشبهة **مسألة** بل يقتض منه لعب به كواستركا مذب ومخطي
ولنا ان اسمعاق هناك وافترقوا **مسألة** ويضمن حصه من بكة من اليه
مسألة ومن قطع يدا فترت الى النفس اقتض بالقطع فان لم
يت به قتل لقوله بمنزل ما عوقب به واجز وج قضاض **مسألة** بخبرين
ذلك وبين القتل ابتداء **مسألة** بل يسل فقط اذ تعلقت الحكة به بالنفس كل وقتله
ابتداء فلنا العصاض شرع لشفاء العصب والما له مقتبره فلو ما ذكر
مسألة ولسقط القود بعفو واحد الشركا **مسألة** ما العصاض
واحدا فلا يعقل سقوط بعضه فلنا ان يقتض وان علم عفو شركه
فلنا حق تعالى بالزمه فصح تجز به كالدبه **مسألة** من قتله بعد علمه
نعفو من بجه والحكم به لزمه القود ليعوب به كل وقتل اجنبيا ولا قود مع
الحمل بذلك للشبهة لكن يلزمه حصه من بكة من الدبه **مسألة** فان
علم العفو وجعل الخبر لم فلا قود عليه ايضا اذ يدرك الحد بالشبهة لكن
لا يسقط لظهور **مسألة** بل يضمن حصه من اليه بخلاف جعل العفو **مسألة** ومن امن
بقتل غير مسحق اثم اجماعا لقوله صلح من اعان على قتل مسلم
الخبر ونسحق المقتول ان لم يكن لقوله تعالى ومن يسل موما سجد لقوله
صلح لا طاعة لمخلوق بالخبر وقود على ان من ان لم يكن وفاقا
المباشر غير **مسألة** 28 **مسألة** 29 **مسألة** 30 **مسألة** 31 **مسألة** 32 **مسألة** 33 **مسألة** 34 **مسألة** 35 **مسألة** 36 **مسألة** 37 **مسألة** 38 **مسألة** 39 **مسألة** 40 **مسألة** 41 **مسألة** 42 **مسألة** 43 **مسألة** 44 **مسألة** 45 **مسألة** 46 **مسألة** 47 **مسألة** 48 **مسألة** 49 **مسألة** 50 **مسألة** 51 **مسألة** 52 **مسألة** 53 **مسألة** 54 **مسألة** 55 **مسألة** 56 **مسألة** 57 **مسألة** 58 **مسألة** 59 **مسألة** 60 **مسألة** 61 **مسألة** 62 **مسألة** 63 **مسألة** 64 **مسألة** 65 **مسألة** 66 **مسألة** 67 **مسألة** 68 **مسألة** 69 **مسألة** 70 **مسألة** 71 **مسألة** 72 **مسألة** 73 **مسألة** 74 **مسألة** 75 **مسألة** 76 **مسألة** 77 **مسألة** 78 **مسألة** 79 **مسألة** 80 **مسألة** 81 **مسألة** 82 **مسألة** 83 **مسألة** 84 **مسألة** 85 **مسألة** 86 **مسألة** 87 **مسألة** 88 **مسألة** 89 **مسألة** 90 **مسألة** 91 **مسألة** 92 **مسألة** 93 **مسألة** 94 **مسألة** 95 **مسألة** 96 **مسألة** 97 **مسألة** 98 **مسألة** 99 **مسألة** 100

وما استنكر هو اعلية والا فغير من تقع اجماعا لحكم بان شاع القود
لستم الخبر **مسألة** فعدان معا اذ لا من ملجي والا اما موث مباشر لنا الخبر
ولا قود على ايها فالامر غير مباشر والمكره ملجا فلنا المكره
الامر كالمباشر والما موث كالا له **مسألة** 2 **مسألة** 3 **مسألة** 4 **مسألة** 5 **مسألة** 6 **مسألة** 7 **مسألة** 8 **مسألة** 9 **مسألة** 10 **مسألة** 11 **مسألة** 12 **مسألة** 13 **مسألة** 14 **مسألة** 15 **مسألة** 16 **مسألة** 17 **مسألة** 18 **مسألة** 19 **مسألة** 20 **مسألة** 21 **مسألة** 22 **مسألة** 23 **مسألة** 24 **مسألة** 25 **مسألة** 26 **مسألة** 27 **مسألة** 28 **مسألة** 29 **مسألة** 30 **مسألة** 31 **مسألة** 32 **مسألة** 33 **مسألة** 34 **مسألة** 35 **مسألة** 36 **مسألة** 37 **مسألة** 38 **مسألة** 39 **مسألة** 40 **مسألة** 41 **مسألة** 42 **مسألة** 43 **مسألة** 44 **مسألة** 45 **مسألة** 46 **مسألة** 47 **مسألة** 48 **مسألة** 49 **مسألة** 50 **مسألة** 51 **مسألة** 52 **مسألة** 53 **مسألة** 54 **مسألة** 55 **مسألة** 56 **مسألة** 57 **مسألة** 58 **مسألة** 59 **مسألة** 60 **مسألة** 61 **مسألة** 62 **مسألة** 63 **مسألة** 64 **مسألة** 65 **مسألة** 66 **مسألة** 67 **مسألة** 68 **مسألة** 69 **مسألة** 70 **مسألة** 71 **مسألة** 72 **مسألة** 73 **مسألة** 74 **مسألة** 75 **مسألة** 76 **مسألة** 77 **مسألة** 78 **مسألة** 79 **مسألة** 80 **مسألة** 81 **مسألة** 82 **مسألة** 83 **مسألة** 84 **مسألة** 85 **مسألة** 86 **مسألة** 87 **مسألة** 88 **مسألة** 89 **مسألة** 90 **مسألة** 91 **مسألة** 92 **مسألة** 93 **مسألة** 94 **مسألة** 95 **مسألة** 96 **مسألة** 97 **مسألة** 98 **مسألة** 99 **مسألة** 100
اذ هو المباشر والعمل لا يباح بالاكره كالمباشر والا فغير مباشر
وقد قال تعالى مثل ما عندى عليكم ولم يعدي الا بالامتنان طاهر
الخبر فعدا كراهية منه اقوى من جعل الخبر بعد العفو **مسألة** 2 **مسألة** 3 **مسألة** 4 **مسألة** 5 **مسألة** 6 **مسألة** 7 **مسألة** 8 **مسألة** 9 **مسألة** 10 **مسألة** 11 **مسألة** 12 **مسألة** 13 **مسألة** 14 **مسألة** 15 **مسألة** 16 **مسألة** 17 **مسألة** 18 **مسألة** 19 **مسألة** 20 **مسألة** 21 **مسألة** 22 **مسألة** 23 **مسألة** 24 **مسألة** 25 **مسألة** 26 **مسألة** 27 **مسألة** 28 **مسألة** 29 **مسألة** 30 **مسألة** 31 **مسألة** 32 **مسألة** 33 **مسألة** 34 **مسألة** 35 **مسألة** 36 **مسألة** 37 **مسألة** 38 **مسألة** 39 **مسألة** 40 **مسألة** 41 **مسألة** 42 **مسألة** 43 **مسألة** 44 **مسألة** 45 **مسألة** 46 **مسألة** 47 **مسألة** 48 **مسألة** 49 **مسألة** 50 **مسألة** 51 **مسألة** 52 **مسألة** 53 **مسألة** 54 **مسألة** 55 **مسألة** 56 **مسألة** 57 **مسألة** 58 **مسألة** 59 **مسألة** 60 **مسألة** 61 **مسألة** 62 **مسألة** 63 **مسألة** 64 **مسألة** 65 **مسألة** 66 **مسألة** 67 **مسألة** 68 **مسألة** 69 **مسألة** 70 **مسألة** 71 **مسألة** 72 **مسألة** 73 **مسألة** 74 **مسألة** 75 **مسألة** 76 **مسألة** 77 **مسألة** 78 **مسألة** 79 **مسألة** 80 **مسألة** 81 **مسألة** 82 **مسألة** 83 **مسألة** 84 **مسألة** 85 **مسألة** 86 **مسألة** 87 **مسألة** 88 **مسألة** 89 **مسألة** 90 **مسألة** 91 **مسألة** 92 **مسألة** 93 **مسألة** 94 **مسألة** 95 **مسألة** 96 **مسألة** 97 **مسألة** 98 **مسألة** 99 **مسألة** 100
ان القصاص لا الا حشيه انك فقط لا الضمة لظهور من النفس قلنا
لم يفصل الخبر **مسألة** 2 **مسألة** 3 **مسألة** 4 **مسألة** 5 **مسألة** 6 **مسألة** 7 **مسألة** 8 **مسألة** 9 **مسألة** 10 **مسألة** 11 **مسألة** 12 **مسألة** 13 **مسألة** 14 **مسألة** 15 **مسألة** 16 **مسألة** 17 **مسألة** 18 **مسألة** 19 **مسألة** 20 **مسألة** 21 **مسألة** 22 **مسألة** 23 **مسألة** 24 **مسألة** 25 **مسألة** 26 **مسألة** 27 **مسألة** 28 **مسألة** 29 **مسألة** 30 **مسألة** 31 **مسألة** 32 **مسألة** 33 **مسألة** 34 **مسألة** 35 **مسألة** 36 **مسألة** 37 **مسألة** 38 **مسألة** 39 **مسألة** 40 **مسألة** 41 **مسألة** 42 **مسألة** 43 **مسألة** 44 **مسألة** 45 **مسألة** 46 **مسألة** 47 **مسألة** 48 **مسألة** 49 **مسألة** 50 **مسألة** 51 **مسألة** 52 **مسألة** 53 **مسألة** 54 **مسألة** 55 **مسألة** 56 **مسألة** 57 **مسألة** 58 **مسألة** 59 **مسألة** 60 **مسألة** 61 **مسألة** 62 **مسألة** 63 **مسألة** 64 **مسألة** 65 **مسألة** 66 **مسألة** 67 **مسألة** 68 **مسألة** 69 **مسألة** 70 **مسألة** 71 **مسألة** 72 **مسألة** 73 **مسألة** 74 **مسألة** 75 **مسألة** 76 **مسألة** 77 **مسألة** 78 **مسألة** 79 **مسألة** 80 **مسألة** 81 **مسألة** 82 **مسألة** 83 **مسألة** 84 **مسألة** 85 **مسألة** 86 **مسألة** 87 **مسألة** 88 **مسألة** 89 **مسألة** 90 **مسألة** 91 **مسألة** 92 **مسألة** 93 **مسألة** 94 **مسألة** 95 **مسألة** 96 **مسألة** 97 **مسألة** 98 **مسألة** 99 **مسألة** 100
او غيره اذ لم يفصل الدليل **مسألة** 2 **مسألة** 3 **مسألة** 4 **مسألة** 5 **مسألة** 6 **مسألة** 7 **مسألة** 8 **مسألة** 9 **مسألة** 10 **مسألة** 11 **مسألة** 12 **مسألة** 13 **مسألة** 14 **مسألة** 15 **مسألة** 16 **مسألة** 17 **مسألة** 18 **مسألة** 19 **مسألة** 20 **مسألة** 21 **مسألة** 22 **مسألة** 23 **مسألة** 24 **مسألة** 25 **مسألة** 26 **مسألة** 27 **مسألة** 28 **مسألة** 29 **مسألة** 30 **مسألة** 31 **مسألة** 32 **مسألة** 33 **مسألة** 34 **مسألة** 35 **مسألة** 36 **مسألة** 37 **مسألة** 38 **مسألة** 39 **مسألة** 40 **مسألة** 41 **مسألة** 42 **مسألة** 43 **مسألة** 44 **مسألة** 45 **مسألة** 46 **مسألة** 47 **مسألة** 48 **مسألة** 49 **مسألة** 50 **مسألة** 51 **مسألة** 52 **مسألة** 53 **مسألة** 54 **مسألة** 55 **مسألة** 56 **مسألة** 57 **مسألة** 58 **مسألة** 59 **مسألة** 60 **مسألة** 61 **مسألة** 62 **مسألة** 63 **مسألة** 64 **مسألة** 65 **مسألة** 66 **مسألة** 67 **مسألة** 68 **مسألة** 69 **مسألة** 70 **مسألة** 71 **مسألة** 72 **مسألة** 73 **مسألة** 74 **مسألة** 75 **مسألة** 76 **مسألة** 77 **مسألة** 78 **مسألة** 79 **مسألة** 80 **مسألة** 81 **مسألة** 82 **مسألة** 83 **مسألة** 84 **مسألة** 85 **مسألة** 86 **مسألة** 87 **مسألة** 88 **مسألة** 89 **مسألة** 90 **مسألة** 91 **مسألة** 92 **مسألة** 93 **مسألة** 94 **مسألة** 95 **مسألة** 96 **مسألة** 97 **مسألة** 98 **مسألة** 99 **مسألة** 100
قوته وسقطوته ولا حكم لا كراهية غير فلنا ومن يغري قوه اللص وكافي كلمة
الحر ومحوها وصورة الاكره اقل فلنا والا فقلنا قتلنا والا فقلنا
لا اقل نفسك والا فقلنا اذ لا يعارض المكره به والمكره عليه لا كراهية
حت فان اقلنا للشبهة الاذن ولزم الدبه **مسألة** 2 **مسألة** 3 **مسألة** 4 **مسألة** 5 **مسألة** 6 **مسألة** 7 **مسألة** 8 **مسألة** 9 **مسألة** 10 **مسألة** 11 **مسألة** 12 **مسألة** 13 **مسألة** 14 **مسألة** 15 **مسألة** 16 **مسألة** 17 **مسألة** 18 **مسألة** 19 **مسألة** 20 **مسألة** 21 **مسألة** 22 **مسألة** 23 **مسألة** 24 **مسألة** 25 **مسألة** 26 **مسألة** 27 **مسألة** 28 **مسألة** 29 **مسألة** 30 **مسألة** 31 **مسألة** 32 **مسألة** 33 **مسألة** 34 **مسألة** 35 **مسألة** 36 **مسألة** 37 **مسألة** 38 **مسألة** 39 **مسألة** 40 **مسألة** 41 **مسألة** 42 **مسألة** 43 **مسألة** 44 **مسألة** 45 **مسألة** 46 **مسألة** 47 **مسألة** 48 **مسألة** 49 **مسألة** 50 **مسألة** 51 **مسألة** 52 **مسألة** 53 **مسألة** 54 **مسألة** 55 **مسألة** 56 **مسألة** 57 **مسألة** 58 **مسألة** 59 **مسألة** 60 **مسألة** 61 **مسألة** 62 **مسألة** 63 **مسألة** 64 **مسألة** 65 **مسألة** 66 **مسألة** 67 **مسألة** 68 **مسألة** 69 **مسألة** 70 **مسألة** 71 **مسألة** 72 **مسألة** 73 **مسألة** 74 **مسألة** 75 **مسألة** 76 **مسألة** 77 **مسألة** 78 **مسألة** 79 **مسألة** 80 **مسألة** 81 **مسألة** 82 **مسألة** 83 **مسألة** 84 **مسألة** 85 **مسألة** 86 **مسألة** 87 **مسألة** 88 **مسألة** 89 **مسألة** 90 **مسألة** 91 **مسألة** 92 **مسألة** 93 **مسألة** 94 **مسألة** 95 **مسألة** 96 **مسألة** 97 **مسألة** 98 **مسألة** 99 **مسألة** 100
في لزم القود به اجماعا وكذا المايوف والا كثر فتقا اذ شرع كلف
النفس والذمي بالذمي كذلك لكافيهما **مسألة** 2 **مسألة** 3 **مسألة** 4 **مسألة** 5 **مسألة** 6 **مسألة** 7 **مسألة** 8 **مسألة** 9 **مسألة** 10 **مسألة** 11 **مسألة** 12 **مسألة** 13 **مسألة** 14 **مسألة** 15 **مسألة** 16 **مسألة** 17 **مسألة** 18 **مسألة** 19 **مسألة** 20 **مسألة** 21 **مسألة** 22 **مسألة** 23 **مسألة** 24 **مسألة** 25 **مسألة** 26 **مسألة** 27 **مسألة** 28 **مسألة** 29 **مسألة** 30 **مسألة** 31 **مسألة** 32 **مسألة** 33 **مسألة** 34 **مسألة** 35 **مسألة** 36 **مسألة** 37 **مسألة** 38 **مسألة** 39 **مسألة** 40 **مسألة** 41 **مسألة** 42 **مسألة** 43 **مسألة** 44 **مسألة** 45 **مسألة** 46 **مسألة** 47 **مسألة** 48 **مسألة** 49 **مسألة** 50 **مسألة** 51 **مسألة** 52 **مسألة** 53 **مسألة** 54 **مسألة** 55 **مسألة** 56 **مسألة** 57 **مسألة** 58 **مسألة** 59 **مسألة** 60 **مسألة** 61 **مسألة** 62 **مسألة** 63 **مسألة** 64 **مسألة** 65 **مسألة** 66 **مسألة** 67 **مسألة** 68 **مسألة** 69 **مسألة** 70 **مسألة** 71 **مسألة** 72 **مسألة** 73 **مسألة** 74 **مسألة** 75 **مسألة** 76 **مسألة** 77 **مسألة** 78 **مسألة** 79 **مسألة** 80 **مسألة** 81 **مسألة** 82 **مسألة** 83 **مسألة** 84 **مسألة** 85 **مسألة** 86 **مسألة** 87 **مسألة** 88 **مسألة** 89 **مسألة** 90 **مسألة** 91 **مسألة** 92 **مسألة** 93 **مسألة** 94 **مسألة** 95 **مسألة** 96 **مسألة** 97 **مسألة** 98 **مسألة** 99 **مسألة** 100
لنا فيهم **مسألة** 2 **مسألة** 3 **مسألة** 4 **مسألة** 5 **مسألة** 6 **مسألة** 7 **مسألة** 8 **مسألة** 9 **مسألة** 10 **مسألة** 11 **مسألة** 12 **مسألة** 13 **مسألة** 14 **مسألة** 15 **مسألة** 16 **مسألة** 17 **مسألة** 18 **مسألة** 19 **مسألة** 20 **مسألة** 21 **مسألة** 22 **مسألة** 23 **مسألة** 24 **مسألة** 25 **مسألة** 26 **مسألة** 27 **مسألة** 28 **مسألة** 29 **مسألة** 30 **مسألة** 31 **مسألة** 32 **مسألة** 33 **مسألة** 34 **مسألة** 35 **مسألة** 36 **مسألة** 37 **مسألة** 38 **مسألة** 39 **مسألة** 40 **مسألة** 41 **مسألة** 42 **مسألة** 43 **مسألة** 44 **مسألة** 45 **مسألة** 46 **مسألة** 47 **مسألة** 48 **مسألة** 49 **مسألة** 50 **مسألة** 51 **مسألة** 52 **مسألة** 53 **مسألة** 54 **مسألة** 55 **مسألة** 56 **مسألة** 57 **مسألة** 58 **مسألة** 59 **مسألة** 60 **مسألة** 61 **مسألة** 62 **مسألة** 63 **مسألة** 64 **مسألة** 65 **مسألة** 66 **مسألة** 67 **مسألة** 68 **مسألة** 69 **مسألة** 70 **مسألة** 71 **مسألة** 72 **مسألة** 73 **مسألة** 74 **مسألة** 75 **مسألة** 76 **مسألة** 77 **مسألة** 78 **مسألة** 79 **مسألة** 80 **مسألة** 81 **مسألة** 82 **مسألة** 83 **مسألة** 84 **مسألة** 85 **مسألة** 86 **مسألة** 87 **مسألة** 88 **مسألة** 89 **مسألة** 90 **مسألة** 91 **مسألة** 92 **مسألة** 93 **مسألة** 94 **مسألة** 95 **مسألة** 96 **مسألة** 97 **مسألة** 98 **مسألة** 99 **مسألة** 100
فلا سترق ولا يقيم ماله هو اعلى فلنا بل الزمه اعلى لا يحد ان دمه المرتد
دونه ففي العكس لا قود ولا ديه كالحري قتله مسلم ويقتل الولد بالولد
اجماعا الذي بالمسلم واذا اسلم المرتد وقتله من لم يعلم فلا قود عليه

ولكن الذي اذا اسلم **مسألة** ولا قود على من قتل ذنبا مختصا
 اذ دمه هبت وان اقر لا هبت **م** جم يهودي قتله مسلم اذ وجب مع
 امره مسلم ونحو **مسألة** يقتل به اذ الحد الى الامام فاستبه ما لو قتل
 القاتل غير الولي الدم **مسألة** قلنا ان قتل من تبا قتل بعد الحكم
 برأه فلا قود ولا دية من قتل من تبا والا فلا قرب سقوط الفود للشبهة
 بعد كمال الشهادة او ان قرأت **مسألة** فان استرك عامد ومحملي قيل
 العامد اذ لم يفصل الدليل وعلى عاقلة المحطى نصف الدية **مسألة** قولوا واحدا
 و **مسألة** لا قود اذ صدرت من العامد ما لا يقتل مجزؤه فاستبه الخطا
 قلنا سمي قاتل عمد فلزمه الفود كلوكا ناعا مدين قالوا لا يجمع
 على سقوطه **مسألة** قلنا لم يفتل عن الضميمة فيه نفى ولا اثبات والتابعون
 محضون سلمنا لكم لو عفى عن احد القاتلين **مسألة** وبما شريك
 الضبي والمجنون لما من **مسألة** رفع القلم عنهما جعل عمدهما فيسقط عن
 العامد كع المحطى قلنا لا نسلم الاصل سلمنا نهما فاصد ان للمجانبه
 العامد ومن ثم كان **مسألة** فيها قولان بخلاف المحطى خلاف ما رواه
 فرج وعلى الضبي وكحو نصف الضميمة الدية لمشاركة وهو على العاقلة
مسألة ولا سقط عن شريكه الاب او عبد شارك في
 عمد او كافر شارك مسلم في كافر كمال شرط الفصل فيه **مسألة**
 يسقطه عن الشريك اذ القتل حد ويسقط بالشبهة قلنا اما سقطه
 شبهه بوجوب الاستبراء ولا شبهه هنا **مسألة** فيه نظن **مسألة** ونقاد
 شريك النفس **مسألة** وشريك السبع لما من **مسألة** لا كشر يك المحطى قلنا
 الاصل **مسألة** ومن جرح جرحا قاتلا قد اواه بسم قاتل قودا

٢٥
 فصاح على الجاني اذ صارت السم مباشرة وهو كالمسب فان كان الغالب
 من الدوا عدم القتل لم يسقط ليقين تاثير الجرح في القتل والنسبة في
 غيرهما وان كان الغالب القتل لم يسقط ايضا كشر يك من قتل نفسه
مسألة ومن قتل حلقوم رجل ثم قطع اخر نصفين او نحو ذلك
 والقاتل الاول وعلى الآخر العز ان اذ حركته بعد الاولى كتحريك المرح
 ومن ثم سقط عقوبته وتوبته وميثاقه ولا شيء في الجنا به منه وعليه فان
 صا الاول ما لا يقطع بكونه قاتلا كقطع يد والا فاقرب فالقود في
 العاقلة وفي الاخرى الا ان من ان يقتل من لصحه عقوبه بعد هادئ ليل علم
 بقوله على عليم بعد حركته **مسألة** بعد طعنه **مسألة** ولا يجر من حاله
 الحزم للصل لقوله تعالى ولا تقتلوهم عندهم المستحب الحرام في احد الطرفين
 ومن دخله كان امنا **مسألة** حرم مكة الحزن ونحو **مسألة** حرم من جنافي
 الحزم وكما مال **مسألة** الجاني فيه من الحزم واخرج والدم اغلظ من
 المال **مسألة** ومن قتل في الحرم او الاشهر الحرم او دارهم لم
 علة الدليل اذ لم يفصل الدليل **مسألة** بل يغلظ بثلاث الدية اذ لم
 تاثير بل ليد سقطوا الفود عن القاتل في دار الحرب قلنا الدليل خاص
 شيئا **مسألة** ولا فصاح في دار الحرب اذ هي اباخه كاستياني
مسألة وكب السار من المسلمين كالمعاملة **مسألة** حب الكفار في القتل ولو
 عدا الا الدية **مسألة** حب الدية في العمد عليه وفي الخطا على عاقلة **مسألة**
 في الخطا وقطع **مسألة** بل فيها ما استياني **مسألة** حب العمد والناس
 بن المسلمين اذ لم يفصل اذ لثما لثا ما استياني **مسألة** **مسألة**
مسألة ولا فصل والى ما على بولك لقوله سلم لا يقاتلوا الذين يولون

وسقط القود بغض المجني عليه قبل موته لا بد به الا من المثل ان صرح بالعفو عنها
قلت او عفا من الدم كما سياتي ويحتمل الدم من المال ولو كان له عشر من المال
الدية **مسألة** ولا قود على المستك مع العاتل لقوله تعالى مثل ما اعتدى عليكم ولولا
صلم بعمل القاتل ويضرب الضارب ولا ين عليا عليهم حبس الصاب وقيل القاتل **مسألة** ريل
يقتل اذ هما كالتركيك اذ لولا الامساك لما انقضى قلنا كما حاز مع المزدري يقتل
القاتل ويحتمل المستك حتى يموت **مسألة** لو ان اربعة اخوة قتل الله
الثاني والثالث الضعيف (قص من الثالث الاول اذ وثقت من الضعيف بغض قضاة
نفسه لكن عليه نصف الثاني ولو قتل ابن اخيه والاب باق ثمرات ابو المقتول
لذلك **مسألة** واذا قتل المثل ذميا والحر عبدا والوالد ولدا في المحاربة لم يوجب
القصاص كفي غير المحاربة لو قتل المحاربة بوجوب الحد فليس مراد لغير قصاصا مضافا
وهو العباس اذ قتل المحاربة بحد لا قصاص **مسألة** ولو استرى المكاتب اباه فزنته
لم يلزمه قصاص السيد قبل عبده وقيل يقتل اذ ليس باك حقيقته بل حكمه معه حكم الا
ومن ثم حر عليه بغيره **مسألة** ان قود على من قيدت جلا في مسبقه او ما به على
في الضمير فاكله اذ طبع السبع النقص عن الانسان فاكله له جنين باختياره فهو مثل
كالعاتل مع المستك فان جمع بينهما في مضيق لزمه القود اذ هو كاللحي اما الحية وخنوها ولا
ولو جمع بينهما في مضيق او ما بها عليه اذ لا تشجع في المضيق كذا في السبع وان احدثها بين
فالمستحايه فان كانت مما يهش في العادة كحيات الطائف فحكمه لزمه القود والا فلا
كتعابين معه والحيات واقفي مضيق **مسألة** ومما وجب عليه سب ما يقتل في العادة
لزمه القود كلوص به فان اختلف في كونه قاتلا فاليمين على ولي الدم فان يش ان يقتل
الحيثف والمستقي كذلك (قص والا فلا ومن سخره غير فمات فلا قود الا ان سقط مثله
في العادة يقتل حد اذ سعى في الاضرب فمات اذ قتل ليس محارب لما من **مسألة** ومن قتل

ع ان حازم

متهدي اذ حازم منه لزمه القود ان لم يكن قدام لقوله لا يحد ما دم اذ لم يمسلم
ولعل على علم حين بلغه بعد اذن ملجم لا يقتل غير قاتلنا ونحن قتلنا قاتلنا
في طه انه ان لم يمسلم قبله كان ولو قبل الا قد ادم كنهن في البغاه **مسألة** ومن باع
قتل نفسه لم يسقط القود اذ لا تبعه الا بائنه فلا دن كل اذن **مسألة** من قتل
اذا اذن شجعه قلنا اما توتر الشجعه حيث يقع الاشتباه **مسألة** والقصاص
متر وق فيما دون النفس كالنفس لكن فيما علم فيه وامر من بعد به لقوله تعالى
والجرح قصاص ولا من مسلم في بكثر من الذبح بحد معود من عفا **مسألة**
واما محب العصا من حنا به مكلف عامد لما من على نفس اذ في مقتل اذ هو موضحه قد
لمن وعرفنا وما مونه العبد في الغالب وسياق ان شاء الله تعالى **مسألة** ول
الذميه العصا من الا ان يقع في العيب او في موضع يحشى منه التلف وكذا الضرب به
بالسوط ونحو **مسألة** لم يوتر من فيه شي **مسألة** فقا قيق اتمل ما عوقبتم به واعتدوا
عليه بمنزل ما اعتدى عليكم **مسألة** من لا اذ لم يكن الوقوف على قديتها وهو شرط
في القصاص اجماعا قلت وهو قوي **مسألة** ومن اجمعا **مسألة** والعصا من النفس
فتؤخذ يد الرجل بسبب المراه **مسألة** وينو في كامن **مسألة** لا يؤخذ طرف الرجل بل
الامر مطلقا ولا العكس ولا طرف العبد بمنزلة حيث اخلف قيمتها العبد من النكاح في
بالفاضل كالحق والعبد لنا والجرح قصاص ولا يفعل والحك في التزاد كامن في
النفس **مسألة** ومن ضرب غير ضرب به اذهب عينيه وانفقه ولشانه ويد به لزم
القصاص حيث يمكن والا ريش حيث لا قصاص فان مات دخلت الاطراف في النفس قودا
وانشا اذ لو احدثنا ريش القصاص الاطراف لا اسقطت النفس ولا قابله ولو احدثنا ريش
الجمع احدثنا ريش الاطراف من ريش فان لم يمت احدثنا ريش الجنايا وان سجدت البنية
مسألة والخطا في ذلك كالعبد **مسألة** لا يلزمه الا دية واحدا في الخطا خاصة اذ
نقوا ومواساه ولا تفرق عثره يات قلنا مجرد اسعاده **مسألة** واذا اذ

ربيع

خاصات بغيره لو تبدل خلا كغيره **مات** من ال عقله موضعه دخل ان شها في ديه
العقل اذ وال كالموت لوال التكليف **فصرع** فان زال عقله موضعه لزم
ان شها موضعه وفي لشتر حكومه **ن حصر** بل ان شها السع فقط وسيلها لوال
وسيلها ولا بدخل في الموضع اتفاقا **مسألة** واذا قطع رجل حماره رجل ولم يجر
فقط بعضهم من بعض بل احدها الشيف معاً وموذلك قطعوا جميعاً كالنفس والقول على علم
لشاهدين لقطعتهما ولم يكتفوا فان قطع احدهما بعض العضو ثم اباده الاخر او وضع الكبر
من جانب والاخر ثم اباداه فلا قصاص على ايها اذ كل منهما قابض بعضاً فلا يوجب كل يد
بعض **مسألة** ويوجب دوا المفضل بمثلها العين بالعين **كش** ولا يوجب اذن
بالبشر **ان ستر** **موت** **لنا** قوله تعالى بمثل ما قتبتم به ولا يوجب صريح بنا قص
وكون العكس يرضى المحمي عليه من ضي احد بعض حقه ولا يوجب جفن اعدا باستل
ولا العكس للاختلاف ولا حين استل البصر جفن الضرب للاضرار بحقه البصيرة
فان استويا فاصابا ويوجب الاتف الكثرى بانف صغيرا اذ لو فصل البليل والها
حب القصاص في الاتف من الما دون من العرين اذ لا قصاص في عظم ويوجب الاتف النام
بانف الاضطر والعكس اذ لا قصاص لليس بقصاص في الاتف بل في الدماغ ويوجب الاتف الصخر
بانف المحن ومما لم يسطر بالحد امر شي منها اذ يا حن اكثر من حقه وتوجب الرو
بالزوتة واذا حن ما رنا صحرما وقد ذهب بعض ما نه قطع ما بقي منه وسلم ان شها
ويوجب المخز بالمخز لساويهما والمخز جريين المتخزين بالمخز جري لساوي ومن قطع
الماد في القصبه قطع مادته وسلم ان شها القصبه فان قطع بعض مادته غير قد
وقطع مثله من نصف او ثلث او ربع ولا يقدر بالمساخده وغيره بالطول والعرض
اذ قد يختلف الا يوف صغر او كبر اقوي الى ان يوجب كل الصغر اسفل الكبر
مسألة وان ذن يلاذن وان اختلفا في القتب لاديه والصحيح بالصما لما من
في الاتف والمقبوبه بالصحيح والعكس اذ الاتف ليس من نقصا بل للثمن فان

اكثره صان نقصا فمقطع بالصحيحه وبسليم ان شها المحرم ويوجب الصحيحه
للساوي منفعتهما والبعض بالبعض مقدرا كما من في الاتف وقد منع بعض من
القصاص في بعض الا ذن قلنا يمكن المساواه فلزم وقد قال تعالى والاذن بالاذن
فان قطع بعضهما ثم اقصته سقط القصاص من ان خفي موضع القطع بعد الاتفاق
والا فلا فان قطع احدهما ذن معلقه فله قطع اذنه كن كك اعتبار اللسان له ومن
قطعت اذنه قصاصا فالصحيح لم يكن للمقتض ثمةا ثانيا ومن ايسنت اذنه من ضلها
ثم قطع بعض ذن الحياي والقصها فله ابايتها ثانيا اذ حقه الا بانه **مسألة**
ويصح القصاص في الشقين **نفسا** **قلنا** يمكن معرفه القيد وقد قال تعالى ويحرم
قصاص **مسألة** **ولا** قصاص من اللسان اذ لا يمكن قطعه الا مع قطع غيره **ن**
بل يجب في جميعه وبعضه اذ له خطب كالذن **قلت** الاول اقرب للمذهب لان شها
ناره ونقصه اخرى فعند معرفه القيد ويوجب الصحيح بالاخر من لما من وموت
العكس بالتراضي **مسألة** **والسن** **السن** **حما** **اللاه** **ولا** قصاص من من صبي
لو يتغير اذ لا قصاص مما يعود كالشعر فان لم يعد في مده عود مثلها لزم **ولا**
حكومه ان عادت ولو يجرى غير موضع السن وقيل بل يجب الادما **ن** **لا** حكومه في
الادما بلا جرح كلولطيه وعنف ولا شي في الدم ومن قطع سن من قد انزع اقص منه
قوا فان عاد سن المحمي عليه بعد ان اقتن فوجهان اصحها الاديه على المحمي عليه وهذا
السن احدثه الله تعالى وقيل بلزمه اذ اكشف كالذي لو شتر اذ الظاهر ان هذا لنا
كسبات الملعوع اذ هو مثله وفي موضعه قلنا خلاف المقاد **قلت** وسيلها خلاف
ذلك للمذهب **فصرع** ويوجب الكليل بالصغير كالنف لا البعض بالبعض اذ لا قصا
بالكثرة والكثر في حديث التبع محمول على القلع **مسألة** **ولا** يقتض **بشر**
الا بانه مثلها في محلها وال **ولا** اذ لا تماثل فان كان احدي الزايتين اكثر

فوجهان **ي** اصحهما لا يوحى الا كبر بالاصغر اذا اخذ الرابيد بالرابيد الجفافي
غير ثابت بالنقص وقيل يوحى كعين الرابيد **فصل** **و** اليد باليد والاصابع
بالاصابع والاذن بالاذن لقوله تعالى والجزع قصاص واذا لها مفاصل معلومة ولا يفتق
في قطع الكف من وسطه اذ قصاص في كسر العظم **اجمعا** واذا نوى الشراية **ي** يقطع
من اصول الاصابع وفي الباقي حكمه واغفر عدم المماثلة في التصلع القطع واجتري لادل
مع امن العدي وكذا القطع من وسط الذراع يضمن الكف **و** الباقي حكمه ولكن امن وسط
العضد يقتض من المرفق وفي الباقي حكمه فان قطعت من مفصل الكتف اقتصر ان لو حشر
حاجبه فيعمل بقول عدلين وله ان ياخذ من المرفق وحكمه فيما بقي **قلت** والا قرب
ط ال قصاص اذ ليس له ايلامه في غير موضع الجنا يطم من **مسئله** **ق** ولا يوحى الصلح
بالشلا **د** كونه لما من فان قطع صحبه من له شك ورضي المقصود بالشلا فوجهان **ي**
اصحهما كونه ان لو حشر من قطع الشلا التلغ **ش** كونه اذا رضي باخذ بعض عوقفه **ي**
وفي احد الشلا بالشلا وجهان اصحهما ان كونه حلا في علل الشلا وان يحقق المماثلة
مسئله **س** ولا يوحى كف فيه ست اصابع كف فيه خمس ولو ثبتت الزيادة مع الملة احد
الخمس اذ لا تماثل وقطع ما ليس فيه الرابيد من الاصابع وحكمه في الباقي وكذا الخمس مع اكثر
قلت والا قرب ان الكف بالكف ولو ابدت اصابع احدهما كالا كسر بلا صغر ولا
يقص من له اربع اصلية والخامسة رابيد من خمسة اصلية لما من فيها حد ان بها اصلية
وحكمه في الرابيد ولذي الخمس ان ياخذ بها اذات الاربع والرابع حيث محلها محل
الاصابع وليس اناملها اكثر والا فان اذ صارت اكا الخمس **مسئله** **س** ولا يوحى
اذات اظفارها اظفرها وان رضي بها كلوا رضي الخمس ان يقتل بالعد اذ لا تماثل
بالاخذ وفي القتل القصاص **مسئله** **س** وحت احد الناقص الكامل ترمي
سبه ما تقص ليقع التماثل **ح** بل يحسب بين يديه عفو كامل او قطع الناقص ولا شيء

قلت ولعل الوجه انه لا يلزمه غير مان في بدنه وماله وهو الا قرب **له** **ي** ومن
قطع امله لها لظن فان لزمه قطع المثلثة وحكمه للرأيد **قلت** وفيه ما من ولدت
في العكس لما من **فصل** **و** للرجل واصابعها حكم اليد **فصل**
مسئله **س** ومن قطع من الركبة لم يكن له ان يقص من مفصل القدم وياخذ حكمه في
الباقي لا مكان القصاص من موضع الجنا وكذا ما اشبهه **مسئله** **س** ولا يفتق القفا
بالشراية التي لا قصاص فيه وقيل يسقط **قلت** وهو الا قرب للمذهب اذ يجب القفا
بالشراية الى ما حب فيه اذ الشراية كلفه وتسقط بالعكس لذلك فالواك او قطع بد امر
فاستقطت فلا تسقط قصاص اليد **ولا** اجناسا مختلفان فافترق **مسئله** **و** لا
صا من العضا الرابيد حيث لا مثله في الجاني **مسئله** **س** والا لله باليه اذ هي معلومة
القدن كاليد وقيل لا اذ لا مفصل لها كالقطر **قلت** وهو قرب **مسئله** **س**
والذكر بالذكر ولو بين صبي ورجل وشاب وشبح كاليد ويوحى الصحيح بالحضي
والعين كالاذن الصحيح **مسئله** **س** لا كما يصحبه بالشلا **ي** **س** ولا يوحى الذكر
الصحيح بالاشل وهو الذي لا يثبت بحال اذ لا تماثل **ي** **س** وسنن يقتض الذكر
البروي **س** لا كالقطر **ي** ويوحى الا غلف بالمخنثون كالسهم بالمعزول واذا جلد
مستحقه القطع **قلت** والا قرب قول الحنفية ان لا قصاص كما من في اللسان الا حيث
اخذت الحشفه **مسئله** **س** والا ثنيان بالاثنيين كاليد باليد ولا يوحى
بواحد الا حيث يقول خبيران عدلان لا يحشى على الاخرى وكذا جلد تمام **مسئله** **س**
والشفر بالشفر اذ له حد مرسوم وقيل لا ايضا **قلت** الا قرب انهما كاليدين
مسئله **س** ولا قصاص على الذكر ولا المرأة ولا الحنثي بذكر الحنثي وشربة لا يوحى
اصلي بن ابدو ذلك غير مأمون فان تكشف حاله في الذكورة والا نوته **مسئله** **س**
وسياي حكمه في اليد والحكمه **مسئله** **س** ويوحى العضا الكبير بالصغير والسهم

منه كالمصراع والاشل كاليد
منه كالمصراع والاشل كاليد

الامام او الحاكم لو وقع الخلف في معاصيه في كونه حاكما فلا يلزم محضه
اجتماعه في ذلك فان فعل ولا توجد لا يستحقه وفي بعض تدب الاصح
لغوله سلم املى بعباد عليه وقيل ان شاهد القتل او ثبوت او اقرار الجاني جازم
اذ لا يلبس هذه اذ شهادتها الى الحاكم وان فعل لزمه التبرع القود لئلا يمازى
ويذب الاشهاد كالبين وان يتفقد الامام الا له لقوله سلم واخذوا القتل
وان اقتصر بالكلية فقد رسا ولا تقرب و تمنع من سكر الاله لشرائيه ويغزو
ان فعل لعصيانه ولو اقتصر من طرف بالمشهوره مات فلا قود اذ مات بمناج وم
وعليه نصف الدين قلت وفيه نظر **مسئله** وللإمام عكس الولي بنفسه
اذا امكن له ومن لا يحسن فله التوكيل ولو باجر **ج** مستاجر في الطرف لا في النفس قلت
القتل هل معلوم كقطع الطرف **ي** ولا يفسد بنفسه من الطرف اذ هو مقتضى ولا
يعد به حلا في الصل والفقيد ان هاز الروح وقيل لا فرق **مسئله** وينظر
الطرف الذي تفتقر اليه سلم عن الاستعاده من الخرج حتى يند مل **ش** يند
ولا يجب لعقله سلم فيمن لم يتر في حله الخبز قلت معارض بقوله سلم اصبر واخي
بمسخر الخرج الخبز وهو اصح ومطابق للناس ولعله حتى موت الجاني ففعل **مسئله**
ويذب للإمام اقامه بصحة ذي دين للمجد والعصاة ورتبه من مال المصالح
هو من كان لها مصر في اهر من المقتضى عندنا **ج** اذ الحق له **س** بل من الحاي اذ
الكون عليه فان بدل الحاي ان يقطع نفسه فوجان **ي** اصحها لا يمكن اذ شرع للشيخ
ولا يحصل بفعله وقبل بيع اذ الصل القطع **مسئله** ولا تقتل الحامل حتى تضع لقوله
تعالى ولا تتر في الصل وكالحب ووخز للزجاج كامن فان لم يزل ان ترصعه فمك
هو وان يناد به فان مكته الا ما هو عالم والعلم عليه فان كما عاين معاوجا
والضمان على المباشر في الاصح ولا شيء فيمن حو موته يقتل امه ان لم ينفصل الاحتمال

انتعاج البطن بالريح وغيره **مسئله** ومن اذهب ضياعين غير بخايله وم
فيما عوج اذهب ضياعينه بالكافوت او كفولا بالفقو والقلع لقول علي عليه السلام
عثمان **ي** فان لطم يمينه فائتتت او شجعت عن موضعها لطم الجاني لك فان
ايضت عينه وان عوج باصبعه كامن قلت وفيه نظر لعدم الاقصاص مع اللطم
كامن **مسئله** فان قلع عينه باصبعه اقتضى حله لا بالاصبع اذ لا يؤمن بها
كامن **مسئله** **س** بل بالاصبع قلت انما على اصله في كيفية العصاص واذا اراد
ان نقص من اصبعه فاضرب الحاي فقطع اصبعين هددت الثانيه اذ ذهب
مسئله ومن احك ابن بايز او العكس فله الاستيناء ولو عالما اذ لم يقع في محل
العصاص اختيار اليمين عفو عن الشمال ولا خلاف فله ديه بك وعليه ديه
ما احك فيتعاضدان ويتزادان حيث هما جل وامراء **قلت** الا باخه لا يسقط
العصاص كامن **قلت** والا قرب انه لا قصاص على الجاني **مسئله** الخطابه **ج** واذما
الحاي والمقتصر لمرابه نواف ورتبه المقتصر نصف ديهته اذ لو تذهب نفس الحاي
قصاصا بنقتن المقتصر وتتوفى في الموضحة فتعده اعساة الدينه ونصف عشر وكو
مسئله واذ كان ولي الدم صغيرا انظر بلوغه **اجماعا** ولا نقص وليه لمحو
نفس **مسئله** ولو كان فيهم كبر انظر ايضا لا يلزم قلت بوجدي الى
استيفائه حق الصغير ولا ولا به له فان كان احد هم غايبا انظر خصوصه **اجماعا**
لما من ولحق من العفو فلا يثبت في مع الشك فالواقف الحسان من ملجم وفي ولاد
على عليهم الضعفاء **قلت** حب الا قصاصا لغنا به في الارض اول ديهته اذ سماه سلم
اشمى الاخرين وانظر اموت ابهما بالحقا كلفه **مسئله** **ج** فان قتله البائع فلا قود
عليه للثبته وعليه حصه شريكه **مسئله** **س** وليس للاب ان ينقص للاب في طوره
بل ينظر بلوغه لما من **ج** بل له ذلك لا يستغاده وديته قلت للجاني حق الا نضا

سقط في الاستغفار الا ان شئنا استغفره قبل وقوعه فلت لعنه بنا على انه لما حبس
 باللعن وقد عذب ما يطالبه فان شئت الى كفة فكما في النفس **مسألة** ولو ابا ان
 المقتض بالنفس فحق من الجاني شرع في اسحق الله به كماله ولا شئ في الملبان
 اذ ابا ان حال اباخته بل يلزمه دية الملبان لسنا ول العفو جميع الجاني فاستلزم الملبان
 بل يقتض باللعن اذ لا يستحقه **قلت** لا تسلم **مسألة** ومن قطع يدي رجل
 فاقبض منه ثمرات الاول واختار وليا ليدية لم يستحق شئ اذ قد احك ما دنا وبها
 وهو البيان **قلت** والمذهب وجوب الدية اذ قطعها حال اباختها كما في فمهم على
 قطع عضو **مسألة** ولا يبيع قبل وقوع الجناية ولو بعد خروج الزميه اذ هو قبل وقوع
 الحق فله ان يقبض بعد وقوعها فان كان الزميه مقتضا وعفا قبل وقوع التهم وتوقع
 كان قصاصا وان لم يقبل لم يكن له ان يقبض بعد العفو اذ عفا بعد وجوب الحق
مسألة ولو عفا المولى ثم قتله الوكيل قبل العلم بالعفو لم يصح توقعه تعذير
 تلافيه لعد الزميه **قلت** وعندنا ليس للوكيل الفعل الا بحضور المثل لما من **مسألة**
 ومن خرج من بلاد ثم اسلم ثم اعد الجاني هو وليك فخرجه كل منهم جرحه فان من الجاني
 ولا قصاص اذ مات من مضمون وغير مضمون وفيه سبب بعد ايمان الدية وسقط عين
 الاول ما فعل حال الرد وهو الثمن وكذا **فصل في الخطا وقع**
 بسبب او من غير سبب او غير قاصد للمقتول وكذا او للقتل بما مثله في العاد
مسألة ولا قود فيه اجماعا لقوله تعالى ومن قتل موطئا خطا الاية وكثيرها
 ولقوله صلح في ذميين فسلمها الضمير الى ان شئ كما لا دية بينهما الجرح **مسألة**
 منه ما وضع بتعدي في حق عايد او ملك الغني من محرم وما و باء وحيوان كما في
 ولا حكم لما عايد السب مع المباشرة كما من **مسألة** ولو وضع رجل في الطريق فخر الجرح
 سكبنا فغير رجل بالجرح فقتله السكين فالضمان على واضع السكين اذ ما

لا يقتل
 مسأله الخطا لو عايد
 وما سبب السبب باليد

بها وكذا الوضعا جرح ولو وضع ثلاثه ملا ثاقتن باحد ها ومباينين
 واليه على واضع الجرح نصفين **قلت** بل على الثلاثة اطلاقا **مسألة** بل على واضع التي تمان
 نصف وعلى الاخرين نصف فلت الموت حصل بجنايه الجرح فها كالمباشر مع المسبب
مسألة ولا ضمان على من وضع في ملكه او في مباح وان ازال الثمن اذ لا يتعدى قلو
 سبب في ملكه سكبنا وغيره محررا معديا بهلك بالسكين من غير الجرح فالضمان على
 واضع الجرح لعديه اذ الجرح كالباع على المكين وكذا اما شبهة ولا ضمان على خاف
 في ملكه ولو تردها من دخل باذنه اذ لا تغرب منه فان شئ راسها والشد كالغيب
 فهاك فوجهان **ي** اصحهما ان ضمان كل قتل نفسه اذ جعل باختيار **مسألة**
 ومن خفت في ملك الغير متعديا ثرا اراه المالك مما وقع فلما فوجهان **ي** اصحهما
 لا يبرأ اذ ابرأ قبل وجوب الحق وقيل بين اطوار ان له في الجرح اذ ابرأ يده فان كان دون
مسألة ولا يقبل قول المالك بعد الجناية ان الحق باذنه الطاهر الضمان **مسألة** بل يصد
 اذ الاصل البراء **قلت** اقبل وقوع الجناية لا بعد **مسألة** ومن جرح في طريق ضيق
 ولو اذ ان المام ضمن ما وقع بها الا لو جرح في الواسع باذن الماهر او قتل ذلك لو اخطأ
 الا ما اذ لا يعدي جنيته وكان الوقول ليشتمع المسلمون وكان الوعر مسجدا في موضع
 سقط على الغيب اذ هو متضمن وما على المحسين من جليل فان جعل لضع نفسه لا باذن الامام
 او اباذنه ضمن اذ ليس له ان يتعد جنايته جماعه المسلمين **مسألة** ومن غش
 جرح وضع تعديا فوقع في بيت كنك ضمن واضع الجرح اذ هو كالدافع وفيه نظر
 اذ ليس منه مثله في السكين وان كان الجرح غير متعدي وفيه في ضمان الكافر
 المتعدي وجهان **ي** اصحهما بضمن لعديه وقيل لا اذ الجرح كالدافع **مسألة** ومن
 وضع في اسفل بيت التعدي سكبنا فواتها الواقع فالضمان عليه اذ مات بالكين
 فهو كالمباشر **مسألة** بل على الكافر اذ هو كمن دي **مسألة** فان طهر الكافر البيت فخرج

Copy

الا ان يكون في ملكه او مباح **مسألة** **ح** ومن وقف دابته في حق
 عامر ضمن ما جرت له قول على عليه السلام من وقف دابته الخبز وهو توقف واذا ليس
 له حق الوقوف بل المهر فقط وقيل لا لقوله القماحيان قلنا في غير موضع القول
مسألة **ح** ومن مباح بضبي ومقوى او مجنون فسقط ضمانه عاقلة له لعدوه
 الشب **ح** لا ضمان قلنا كما قال البيهقي فان مات بالان وبه فلا ضمان اذ لا تعدي
 ولا الدائع اذ لا يقع بالرجز في العادة فاختم كون السقوط لغيره **مسألة** **ح** وامر القيد
 والضبي من غير اذن لولي يوجب ضمانهما على العاقلة حيث يلقا في العمل كسلف طعنه
 في يد الغاصب **مسألة** **ح** الا ما يعارضه الناس من هاهنا **مسألة** **ح** فان عقل ما امر به
 فلا ضمان اذ هلك بفعل نفسه **مسألة** **ح** لا سقط الجرح العقل ما لم يتعارف بامر
 بمثله اذ ما فيها غير مستباحه **مسألة** **ح** ومن وضع طفلا قرب نار او شاة
 او مع من لا يحفظ مثله وسلف ضمانه عاقلة له **مسألة** **ح** ومن ضمن الامام جينا
 سقطا فاعده امه بغيره لها ولو يتعمده لفعل **مسألة** **ح** عن راي علي عليه السلام ولم يترك
 لقول **مسألة** **ح** وان عوف لا شيء عليك قلنا خطاها على عليه السلام ولم يترك وكان اجماعا
مسألة **ح** ولا قصاص فمن تترس به الكفار من المسلمين اجماعا **مسألة** **ح** ولا
 للاضطراب **مسألة** **ح** من نزل من الجبل الترس الى كتيبه استبسال المسلمين
 فكون المصلحة ضرورية وطعية عليه **مسألة** **ح** ومن فر من رجل قصده ولو للفنل
 فالتقى نفسه في نار او نحوها فلا ضمان على العاصب اذ هو فاعل سبب والمتردي
 مباشر لخواص منه وان نفسه وكذا لو تلقى شيع فاكله اذ لم يلح الشيع
 وهو المباشر فيسقط السبب **مسألة** **ح** فان كان اجمالا يعلم ما وقع فيه ضمن ولنا
 لو ائتم به الشيع ولو قصد ضيا والتقى نفسه ضمنه لما من **فصل في المباح**
مسألة **ح** ومن نال بكمه فمات بالولادة فوجاهان **مسألة** **ح**

كاضمان اذ لا مباشر ولا تيسر **مسألة** **ح** لان وضع المظفر غير مقطوع بالناشر
 عند وقيل تيسر متعديا فيه فيضمن قلنا لا يقطع بغيره بخلاف ان كان
مسألة **ح** ومتماذوا الخيل تضمن كلا عاقلة الاخر لقول على عليه السلام
 او اجنبا دوا لم يحالف **مسألة** **ح** ومن ضمن كل نصف جبه الاخر اذ مات بجناحه نفسه
 وغيره **مسألة** **ح** قلنا العمل بقول على عليه السلام لا يرفع طامره **مسألة** **ح** وكذلك القاريا
 اذا اصطبل ما من البهي **مسألة** **ح** بل النصفان اما من فرع فان كان الخيل لاحد
 الطعدي ولما كاله البهي **مسألة** **ح** بل النصفان اما من **مسألة** **ح** ولا بيتا قطعا على
 العاقدين لا خلاف في المستحقين **مسألة** **ح** وسوى اصطبل ما عهد او خطا مغلين
 او مدينين او محلفين ما شئنا **مسألة** **ح** راكبين او محلفين الغيسين امر بغيرين امر
 مشيويين الجهميين امر محلفين اولي اما المعلنان ولا قرب فانها مع العودي
مسألة **ح** وان كان احدهما عند الرمت عاقلة الخن قيمته وصبر لورثته ولا تضمن
 العاقلة البابتين اذ لا يحمل مالا **مسألة** **ح** واذا اصطبل ما الحاملان فضايفها وان
 كامن **مسألة** **ح** واصطبل ما السيفيين كالفارسين فان لم يفرطوا في الحمق فوجها
مسألة **ح** لا يضمنون ولا فقل لها ابتداء ولا انما فاشبه المانع وقيل يضمنان كالفارسين
 عليها الفرسان **مسألة** **ح** وهو الا قرب ان يعبدوا في الابتداء فان فرط احد هما هدر
 المظفر لتعدي به **مسألة** **ح** فان كان احدهما من ساءه قصده من ساءه فلا شيء على ذي المظفر
 اذ لا فطر **مسألة** **ح** ومن ضمن جازب المتجنيب لا واضع الحجر الرامي بالقوس
 كمركب السهم واذا قتل احد الجاذبين ضمنه الاخر **مسألة** **ح** ومن سقط حصه فعليه
 ما من **مسألة** **ح** ومن قطع شجرة ولو في ملكه فالتفت في العبد والبدن
 في الخطا **مسألة** **ح** ومن قطع شجرة فاضطربت الارض وقف فيها لم يضمن ما يلف
 باضطراب الارض ولا ما فاعده **مسألة** **ح** وهو مشتبك لم يتعد في شيبه ولا يضمن واذا
 فقل له

فيه لنزوله من نقل النجم لا من اعتداده فاشبه ما تجله النجم من الثالث في الملائكة
ولمعت الا حركات من الاضطرار **مسألة** وس استقلت بترك او ترك ولو
عند اعلى العاقله اذ هو ثبت فلت بل العرك مباشر قطعا لا ولي السفل
بان الشرح لم يثبت له حقا قبل وضعه وفيما خرج حيا اليه اذ حكم الشرح للميت
بالقوة والحي ابلغ حرمه فلم يمت اليه وسقوط الفود بما من **مسألة** ومن افتر
ان شجرة قال فلت وقال ان للشجرة نايير الزمده الفود فمن قبل وقيل يقتل حيا
كالمجانب فلت اكلوا **مسألة** فلت ان التول من يده فتم وان اخذ من الارض
فلا ضمان اذ هو مباشر كواعطاه شيئا فذبح نفسه به فان ارجعه غير قاتل
فبما **مسألة** ولا شيء في الضمان وجه باصا حكة بالمعتاد اذ فعل المشرع وفي
غيره الفود **مسألة** فان ظن الجوان في طاف فلت فيه نظران لم يزل الصلاح **مسألة**
وان وضع الصبي السم عند صبي فمنا وله قيل به فان كان مميتا فوجان اصحهما
بما دبه لقتله علم اليهود به لما مات تشرب التراب **مسألة** في اكله حمير وقيل الفود
اذا المتناول للسم كذا في نفسه هو مباشر فلت وصح هذا المذهب والاول
مسألة ونص من مات بضم او تاجب غير مقتاد واما المعتاد فخطا على علم
من فتمت زوجه فقتلته **مسألة** لا ضمان اذ هو ما دون فيه **مسألة** المباشر مضمون
وان لم يتعد فيه خلاف المتيب **مسألة** ومن سقط على رجل قاتا فلا شيء
الا سفل اذ لا فعل له وصحب نفسه عاقله الا على لعبد مخطف **مسألة** وان دفعه
والضمان على البافع لا المبدوع اذ المبدوع كالكاله **مسألة** وان عبد الساقطون
فانوا بالصا دمر هبت من الاول ثلث ثامات بفعله **مسألة** الثاني والثالث عليهما
الثلثان وكذا الثاني اذ مات بفعل نفسه وفعل الاول والثالث فعليهما الدماء
وهبت من الثالث الصنف اذ مات بفعل نفسه وفعل الثاني فقط وقيل ثلث اذ مات

بفعل نفسه وفعل الاول والثاني والرابع لا يحد منه شيء اذ لا فعل له
فمن نفسه وقمن كب عليه دية وجان اصحهما على الثالث اذ هو المباشر وقيل
على الثلاثة اذ حصل مجموع فعلهم ومن على علم الاول تبع اليه اذ مات وفيه
ملاته بفعله وللثاني ثلث اذ مات فوقه اثنان وثلث لثالث اذ مات فوقه واحد
والرابع دية كاملة وقال ان نصبتروا الا فانوا ان سول الله صلى الله عليه وآله
مسألة على انه صلح لا حكم بل ليل ان نصبتهم بل على ان البير من عبد ونصبت الحافر
تبع الاول اذ مات بالحفر وموقع البلاء عليه اذ وقعوا لثب حذبه فلو كان ذلك
في الثاني والثالث لكن لا شيء على الحافر فيها اذ لم يصاد ما عر منه البير فلت
راوها بخشون الخشن المعتم ونقله ضعيف وقيل منسوخ فالبيان **مسألة**
مسألة بل الاول على مت المال كمن مات بالزحام في سوق او مشجبه والثاني على عاقله
الاول اذ هو الجاذب والثالث على عاقله الثاني والرابع على الثالث لذلك **مسألة** بل الواجب
اهدات الاول لموته بفعل نفسه او على الحافر المعبدى ولا جامع سيد وليس من
برحام **مسألة** وجنايه اهل اللعاب باللعو كجان وكحو مضمون اذ المباشر
مضمون وان لم يتعد فيه لعموم ومن قبل مومنا خطا اليه فان عبد القتل القود
**فصل في الخطا انواع مباشر وهو ما حصل به الفعل كاللص
ومسب وهو ما حصل عنه لا به كحفر البير ولا ايهما وهو ما ليس بمتب للثاني
والما حصل عنه كمن يموت بلطفه في غير مقتاد او ترك اذنه من غير اغتات وهو
خطا مضمون اجماعا لعموم **فصل في حكم خطا الخطا ويلزم
الخطا اليه** والاش والزم والصفان **مسألة** وشمت الاقارب
عاقله لعظما بل اليه على باب الولي او طمعا من عدت من العمل **مسألة**
ووجب الخطا على العاقله **الاصم** ان عليه اكثر الخواص بل في مال القاتل عليه**

تدبر على السامع

لي اني سئمت منه النبي **سئل** الخطا المتخض على العاقله وعهد الخطا في مال القاتل
لما قضاوه مسلم بدينه امره المقتل ونحوه جلتها على عاقله من بها وكوه
سئل وانما يعقل عن الرجل الا قرب ولا قرب المكلف الذكركم من عصبه
النسب ثم السبب كما سألني ثم في بيت المال اذ هو ضوعها على المتأخر ولا تضر
من ضبي ومجنون وامره وعبد **سئل** بدل العصبان ثم اهل الديوان **سئل** بدل عصب على
اهل الديوان اذ اوصفهم الامام على عشر ^{عشر} او عشر ^{عشر} ولا شيء على وراثته
اذ العقل انما وجب اعانه ومواساه واهل ديوانه اخص به من العصبان ويجوز
البيده على اهل الديوان دون اهل الميراث وبيت المال ولم يترك **سئل** انما امره
انه يعقل ديه المقتول خطا على عصبه القاتله ثم ان اهل ديوانه اجابوا
فاقاربه اخص واذا لهم غم الارث ولزم الغرم وقيل **سئل** لا مسلم **سئل** ولا
الا باوان علوا والا بنا وان سفلوا لما من **سئل** لا لقوله مسلم لا في رفته وقيل
بابه هذا لا يحس عليك ولا يحس عليه اي لا يوحى بخبايته ولا يوحى بجهلها **سئل**
مثل ولا ترون وان ترون احدى فلا يصرح بما اراد ثم **سئل** ولا شيء على
الجابي ان كنت العاقله اذ قضا مسلم بالدينه على العاقله ولم يقد الجاني كاحدهم **سئل**
سئل بدل كاحدهم لقول **سئل** لسله عليك وعلى قومك الدينه ولم يترك وكان احا
سئل ولا ما عار فرما روي عنه مسلم وهو اولي من جهتها **سئل** ولا يعقل
كافر عن مسلم ولا العكس اذ لا منافعه بين اهل دمتين ويعقل الذمي عن الذي
سئل ولا يلزم الفقير كالمناصر واذا شرعت بحق دم الجاني فغير الوجوه
سئل لا كفريق **سئل** يلزم الفقير المقتل لا غير **سئل** ولا يعقل الذليل **سئل**
ولزم على كل واحد من عشر درهم الى تسعة اذ هي النافه لقول **سئل** عا كاول
سلعون في الشيء لنافه **سئل** بل ثلاثة درهم او ان ينفق نصف ديناره عن الفقه

دونه ربع دينار قلنا التسعة حقين خبر **سئل** عاقله ويكون موحدا **سئل**
سئل ثلاث كسبين **سئل** الى خمس وعن بعض الناس يكون حاله اذ لم يزن وعنه
مسلم تاجها قلنا روي عن علي بن عليم انه قضى بالدينه على العاقله ثلاث سنين
وقاله **سئل** ولم يترك **سئل** ويقدر ما بين ما سفلوا على كل واحد من عشر
ينجم عليه في ثلاث سنين وان لم يكمل لهم فالباكل كذا الا قرب والا قرب حتى يكمل
سئل وبيو ابن الغني والفقير **سئل** بل على المومن ضيقا ما يتجمله المنوطان ما
سئل واول الا حل وقت القتل **سئل** بل ملك الحكم ملكا العند اذ هو حق
يتعلق بان الاله الصلوات قلنا ويعقل المقتل من والمدين مالهم ثبت تدريج النسب
الى اب مجموعهم كالميراث اذ لم يرد كونه منهم لا يوجب وانه كسائر بني ادم **سئل**
مواشاه فوجب من حصول شهادتها الزكوه **سئل** ولا يعقل العاقله الا من **سئل**
شهادته لحصول العصب لم يرد فثبتته اليهم مالهم ثبت تدريج النسب الى اب
مجموعهم كالميراث اذ لم يرد كونه منهم لا يوجب وانه كسائر بني ادم **سئل**
ويعقل المقتل والمدين اذ هما من اهل البصر والراي **سئل** ولا يعقل العاقله
من قتل نفسه عمدا اذ العبد في مال الحافي ولا يثبت له دين على نفسه وكن لك الخطا
سئل بل على العاقله **سئل** لا يوجب ديه عوف بن مالك حين اصاب نفسه
قالوا قضى **سئل** بديه من اصاب عين نفسه خطا على عاقلته **سئل** لا عين مشهوره سئلنا
فاجاب **سئل** **سئل** ويجوز العاقله العبد كالحق **سئل** **سئل** **سئل**
قال مسلم العاقله لا يحل عدها الخبر قلنا موخوف **سئل** فاحتمل الايهما **سئل**
فان اذ جنايد العبد **سئل** فان كان رها في رها الجاني او عصب لم يحمله بل يضمنه
هو اذ لو تلف ضمن واوى اذ ا تلفه **سئل** ولا يعقل عن الصبي والمجنون والمراه
ولا يعقلون لما من والغائب من العاقله كالحاضر **سئل** والسبب وعصبته

منه اجماعا ومكلفه اذ لا يمان لغير مكلف ولا تخرب الفاسقة اذ ليست
مؤمنه شرعا ولا يكتفى اسلام الابوين اذ اسلام النبي حكلا حقيقة **مسألة**
موجب كونه سليما لعضو الخواص اذ اشتراط البيان دليل اشتراط الكمال
وتفصيل ان ابلغ من بطلان الضمة **في** قايما الضمة والبرق والجدام
ما نفع اذ لم ينقل الا عضو فلت وفيه نطق وشي في المكاتب والمبشرين والمكاتب **مسألة**
عن الاداء ان امر الولد لا يند من كونه بها وكن في المستكن على الخلاف وقد مر
مسألة وسمع المكفر قبل الموت بعد الكفاية في الشرب والموت شرطا **مسألة**
في الكفاية على العبد **مسألة** والعبد المدين وامر الولد مضمون بالقيمة اذ لم
مال كالمال والاسلمة **مسألة** فان تعبدت القيمة به كمن لم يضر الزائد
لنقل على عليم لان ادا الحق وهو توقيف **مسألة** بل تعمد عن دية الحق ولو عثره درهم
حيث ساوت او بعدت **مسألة** ان راد قيمة الامه على دية الحق بل نصف عشر وعنه **مسألة**
الاحكام **مسألة** بل تضمن بالقيمة ما بلغت كالمواد اذ روي ذلك عن علي عليه
فلنا روايه المصحح استعمل ولا دليل على وجوب النقصان ثم ان له شيئا بالحق
من شجرة بالمال اذ هو ادمي عاقل باطن يصح تصرفه **مسألة** واطراف العبد
وان وشبهه منسوبة الى قيمته كنسبته الى الدية في الحق اذ روي عن علي عليه
لم يخالف **مسألة** بل في جانب العبد واذ به من قيمته **مسألة** بل كل لحام الا الهاشمية
والهامومية والموضحة فكقولنا واخيرا **مسألة** اما بضمي نقص القيمة مطلقا
القبيل على الحق اول لما مر **مسألة** قايما المضمون فالواجب قيمته ما بلغت اجماعا
كتمان العبد المال **مسألة** في حين ان الامه نصف عشر قيمته ان خرج ميثاقا وميت
يوم الولادة ان خرج حيا **مسألة** بل عشر قيمته الامه اذ الغر لا يلزم
فلنا امر ابطاله ثم يلزم ان يكون قيمته حيا دون عوضه ميثاقا حيث يولد حيا

كالحق **مسألة** بل عشر قيمته الامه اذ الغر لا يلزم اقل من ابطاله بل لم
ان يكون قيمته حيا دون عوضه ميثاقا حيث يولد حيا وقصد عشر درهم او ميثاقا
وقيمة ما به دينان وهو مخالف لقوله المطلقات **مسألة** ان كان ذكر امه عشر
قيمتها وان كان انثى فعشر قيمتها اذ وجبت لجل الجنين فلنا امر ابطاله **مسألة**
لا شيء في حين ان الامه ان خرج ميثاقا ان تعمل الامه ضمن نفسها فالتا ما من ربحا
ثم مخالف موضوع الحق ان في دياره دية ان تنكح على الذكر وذلك حيث قمت الامه
الكثير **مسألة** ثم هو خلاف اجماع وقول **مسألة** الواجب في حين الامه على مقدار قيمته
مثل قولنا ومثل قول **مسألة** وفي وقت بقوله وجها يوم الجنابة كلو خرج ثم
اندمل ويوم الولادة اذ هو حال استقرار الجنابة **مسألة** وهو المختار **مسألة**
واذا جنى على العبد فللمالكه وبطلان بالانكاح من السباع **مسألة** ان كان الاثر من
اقل من قيمته خير بين اخذ الارش او قتله وياخذ القيمة وان كان مثل قيمته
فما عدى خير بين تسليمه واخذ الارش او امساكه بلاك ان كان اذ لو ناس
كان اخذ قيمته من بين قلنا لا دليل عليه **مسألة** له امساك العبد واحد الارش
ديه الحق فاذا بلغها نقص عشر درهم فلنا لا وجه له كما من **مسألة** ومن جنى
لزمه قيمتان كالدية **مسألة** ومن قطع يد عبد ثاقل ثمرات لزمه نصف قيمته
للسيد اعتبارا بالابتداء وديه حق لو ثبته اذ مات حق الجنابة **مسألة** بل يلزم ان
ولا شيء النفس اذ سقط السيد حقه من المراهبة بقتل **مسألة** بل يلزم من قمت
ولا شيء الباقي ان امان **مسألة** بل يلزمه دية حق فلنا لا وجه لاستقاطه حق السيد
بل يلزمه دية حق للسيد منها نصف قيمته والباقي لو ثبته فلت والاقرب
مسألة ان قطع اليد ان قل بالمباشرة لزمه القيمة للسيد ولا شيء لو ثبته وبالمراهبة
كأذن **مسألة** **مسألة** ومن قطع يد عبد ثم قطع اخر يده الاخرى ومات

فعلى الاول نصف قيمته كما يلا وعلى الثاني نصفها قلت اذا هما قاتلان
فان نفي فعلى الثاني نصف قيمته اقطع **فصل في حيايه العبد على**
الاحرار واذا قتل عبد حر اعمد اسلمه مالكة للولي وحريين
فله وشرقاؤه والصرف فيه باي انواع الصرف والاشراف
احصا حكم من العبد وقد جازله ان يعوا وسماح فرع وان جنى على طرفي قتل
العصا من والعفو يعوض اوله اذ الحق له واذا احبته الارش خير السيد
قتله او فدايه به بالعاما لمع وكذا الوجي مال قصاص فيه **والاخر** ولا
امر الولد للاسترقاق بل للعصا من عند من جاز البيع وحيث سقط
يلزم السيد الاقل من قيمتها او الارش **الطاهر** به **مورد** بل في رقبتهها وطا
اذا غنقت ولنا ان قباق عليها بديل ملك منا فقمها واروشها لكن لما اشتملها
بالاستيلاء دخول غنما الى دمنه ليعتد استيفايه من الرقة فرع فان عسر
السيد سعت في قد قيمتها فقط كسعي العبد لشريك معقنه المصنع والجامع
كونه غنما لزم السيد بسبب العبد **ومر** فرع ويلزم السيد فيه اخري لمن
حس عليه بعد اخراج الولى **فصل** لا يشارك الاخر الاول في القيمة الاولى قلنا
وعت الرقة بدفعه العبد الى ولي وصارت كلوا لم يقد رجايه فرع ولو باع
العبد قبل علمه بحايته لزمه قيمته لا غير فاشبه امر الولد بذلك **مسألة**
ويقتصر من الملبس كغني ولا مسترق ومالك قصاصه فعلى سيد المورث اتفاقا
كامر الولد **به** فان عسر فكالتن بيله او يغديه **ج** بل كامر الولد على انه لا يباع
للزور قلنا قد من ابطاله **مسألة** يفتي ويرجع على سيد ليقدر من حواله
مسألة والمكاتب يقتص منه كالحن لكن بشرط التكافي ويتاثر من كنه
ي ان اشر السيد فعليه الى قد قيمته كالمدين والجامع كونه فمواذن

ياذن مولاه وان عسر وجهان يفتي فيه وفي احسن به ويقدر ما طلب وان لفت
فالجنايه اقدم اذ الب ما اعظم حرمه فان عسر فكالتن **مسألة** تسعي في الاقل من
قيمته ومن الارش اذ لا مسترق ومالك كالمدين قلنا لا تسلم لما من **مسألة**
ولو جنى على عبيد ومكاتب ومدين وجب له كل ما يستحقه ولو انقر اجماعا
اذ لا تغير الجنايه بتكرار المحنى عليه **مسألة** واذا ضرب عبد بطر امره سيد
فالت ميتا لزم السيد لها سيد من الغرة ان كان لها ولي وكذا في البية ان جنى حيا
ثم مات **هـ** وهي مبنية على ان الغرة موت ونه وقد من الحلاق في كلامه **هـ** ساعج اذ لا يحب
الامر الا لثان من الا حق قصاصه **مسألة** ولو غفا احد الوليين عن قود
العبد سلم او بفضه كضمة من لم يغف عن ابيه ولسيد امساك وعلية الارش
لنقوط القتل **مسألة** اذا امتنع المحنى عليه من حن العبد فبيع للجنايه ولم
ينقنه بها تقا غنى طول بالرب اذ هو في دمنه وقيل لا يطالب اذ الواجب
قدن القيمة فقط **ولنا** على السيد لا على العبد فكلمها كنه حال الرق كالمقتر
وعن كلوسن وكلوروم ما اقرب **مسألة** ولا ضمان على امر ولا سقط
حينها لجنايتها اذ لا يثبت للسيد على رقة دين **فصل** وحنايه المقتضوع على
عاصبه الى قيمته ثم في رقبته **فرع** فان قتل غاصبه اقتصر منه الولد وعليهم
قيمته من تركه الغاصب **هـ ج** وكذا لو قتل سيد اقتصر منه ونشه وضمن قيمته
من تركه الغاصب اذ لا مسقط لضمانه **فصل** في حنايه المالك على بعضه **مسألة**
والعبد بالعبد اتفاقا **مسألة** واطر اتفاقا لا قصاص من العبد الى اطران حيث اختلفت
القيمة لعدم التكافي حديد كالحزب بالعبد لا اعمور اذ به وكالحزب من فرع
ولي جرم العبد كتحيز ولي جرم الحن وقد من ومالك قصاص فيه تحكم ما من في
الجنايه على الحن **فرع** فان قتل العبد عسك ولوا به جميعا وله العفو عن البعض

ولا يلزمهم الا فيه واحدا كقيمة المتلفات **مسألة** وان قتل المشرك عبيد
 للمؤمنين والعصاة لها وان ترتب القتل **ش** بل الاول **لنا** ما مر وان عفا
 له بقتله الثاني لئلا يسلط حق الاخر من المصروف في العبد والعبد ايضاً على حجب قيمته
 عبيدها فاذ قتلها فادها فقتل العفو ضمن قيمته حصته الا حذر اضرار مالها
 للمصروف المصروف في القريب للمالكين له محلف الحق فان قتل احدهما عدا او اكل
 خطا قتل بالعمد **و** ولا حق القيمة على مالها **قلت** بل لا شيء اذ لا يحب على المال
 اكثر من الرقة **مسألة** ولا ينقص من مكاتب قتل اذ انقصا من اموالهم
 الا حق الوضلة وصاعدي لا حق ولا من اداد وانه لعدم الضمان في **مسألة** المكاتب
 ما بقي ديم فحبب العاص **قلت** اي لم ينفذ عقده لا نه قن وروع والمبدوء
 الولي في ذلك كالفن **فصل** الجناية على المال **قوله** الضمان
 احكام القوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم سلك بالباطل وقوله ضلتم خير منه مال
 المؤمن خير منه دمه **مسألة** ولا ضمان في قتل السباع والخمر شاة وان تاهت
 احمالها ان المقتول ضمن قيمته **قلت** الاولى في الصابغ امانا هل وان يبيع
 ضمن الا النجس والخنثى التي اباخ الشرع قتلها وهي الحية والعقرب والفاثور
 والحدأة ولا يؤخذ من حيوان وان لم يملك الا الحية وما ضمن من عبيدها والعقود
 بعد ثبوت المالك لا من سلم بقتل الصائر والضائر **مسألة** ولا يراى اقل على دمي
 الا ان يخرج الى شرك المسلمين وسواء عفو اذ لم يضا الحوا على ذلك **مسألة**
 وفي عين الباه وخوها ينقص القيمة لا ان تنقص **ش** بل مع القيمة **و** تضمنت
 حمار العاقبة قطع ذنبه **قلت** لا وجه للفرو **مسألة** ومكر كمن حلي ما لا يؤكل
 ويديه ضمن قيمته اضرار لا ينفع به ان الماكون فيضمن ان ش البين ويجوز ان
 في الكثير كامن **مسألة** وفي حنين الباه قيمته ان خرج حيا ثم مات وتضمن

العشر ان خرج ميتا كحنين الامة **و** في الحي القيمة وفي الميت نقصان الا
 ولا قيمة لميته **رقن** ا لو احب نقصان الامر مطلقا **مسألة** عشر قيمتها اذ الجناية على
قلت مال متلف ولا يحون اهله وتقر به الى حنين الامة **مسألة** لو قتل
مسألة ومن اشغل نارا في ملكه او صاح له ضمن بعد بها براح او
 كن ضمن ما وصل بملكه اذ هو كالمباشر وحين الاضلال ان يخرقها وان لم يجرها
 براح فان وضعها في مكان تغيب ضمن المصل وغيره **و** كن الوطن تغيب بها غيب
 اسفلها لقطتها او هبوا نوح فان بقت اشجارا كان باقاده ضمنها ان لا يورثها
 الا كالحاح عن المعاصد وكذا الوسا ارض من اليد على المعاصد فاسد الزرع فاما الوض
 من حرق لا علم له به لم يضمن اذ لا تغدي **مسألة** ويضمن من وضع اخو
 في موضع بعد مطلقا او في صاح ولو نزل الغيرة اذ فيه حقوق المسلمين على شوا
 يضمن فيه الشك كوضعه ويضمن طائر امسوكا ما ولو في هوى دانه اذ ليس
 له منعه الموقوف ولو نفوس غيب اذ هو المباشر **مسألة** ولا تلفت البهيمة في
 وبه احد الشركيين بلا تفرقة في ضماها وحيوان احميها ضمن كالحيث المشترك
 ان جعلت المناوبة معاوضة وان كانت مهاباة فلا اذ يملك ما فقها في نوبته بل
 نصا فيها وهي لو دعيه **مسألة** ويضمن الدابة والطير بار له ما نفعها من
 الدهاب كفتح القفص ان هبها مع الفتح **مسألة** وكذا ان يلقا قوما اذ
 تلفها بسبب فتحة وكان كنهية للخنوج **مسألة** قن اذ لها اختيار ولو ضمن
 ولا هي **قلت** الفتح كالتفويض اذ خرج عتقه **مسألة** يتضمنه ولو تركها كخافق
 البير **قلت** مع التراخي خرج باختياره او جعل عليه الباحل باختياره ولو لم يبا
مسألة فان فتح فم الرق ضمن ما خرج مما طعمه المسلك وان تركها لحوه
 لعدت الاحالة عليه ولا على الشمس باذ ابنته اذ لا اختيار لها **مسألة** فان قن

رجل الى الحامد بان اذ ابته ضمه اذ هو مباشر وقيل لا كالشمس قليا
 لا اختيار فان فتح الثمن الداب فذهب بقضه فانقطعت الزق فاحرق وضم
 الحرق لا وانقطعت بالتح غير متولد من فعله **فرع** ولو فتح ذقا قايما فستطع بغيره
 لو ضم اذ لمحرك مباشر والناخ متبب وكذا لو التمس استقطبه اذ الاصل
 البراء فان فتحه مطلقا واداب بالشمس فوجها رضم اذ لا تايين للاداء به لو لا الفتح ولا
 اذ خرج بلا اذ به ولو فتحه رجل ونكته اخ من النكس ما خرج بنكته
 مباشر **مسألة** ولو دخل مرسا الشفينة ضمن ان عرفت فمعدا الا ان وقت حتى
 هبت النخ فاعز قفها كنوب الشمع بالشمس بعد التحل فلو لا قرب المذهب للضمان
 كامن **مسألة** ولو لول الالحاف فطافق البان حتى شرفت وامسك الراعي حتى
 شبت ولا ضمان **ي اجماعا** اذ هو فاعل متبب والفاعل مباشر وحل قيد
 العبد كفتح باب الدان اذ اياه باقده باختيار بخلاف فتح قفص الطائر اذ لا فعل لواقع
 كالتمهيد **مسألة** بل ضمن العادل كل ما قبله لنا ما من **مسألة** واذا اقتض
 الصبي والمجنون صبه بقود او اضيق والعرق على ناقتهما اذ عدهما خطا **اما**
 الامه فلا اذ هي مال **مسألة** استعملها بالحق اقرب كامن **مسألة** وما اهل ماله
 رغبة عنه ملكه اخذ لقوله صلح من اهل حيوان في مضيقه ملك عليه وقيل لما كان
 استر حائدا اذ هو مباح لنا طام من الخبز ولو وهبه الاخر او باعه لم يفتن
اجماعا ومنه و التمر ونحن كذا **ي** نحو ما ساقطع البطريق وغيره ما من
 التمر ونحن مباح للعرف وكما من غوب عنه **مسألة** ولا نحو قتل حيوان
 الا المسته وما اشبهها في الضرك كالنبي المودي ولا يقتل المذهب والخطا
 والجملة والنحلة والقرود والصفديع اذ لا ضرر فيمن ولا كذا فيمن الا النور
 لقوله صلح من قتل غصونا الخبز وقيل على الحسين عليم غلة خرط من سألها

قلت وفي حوان قبل الرد والتمه وكوهما من غير ان يقول قد يكون كالحمد
 والغريب ولا كالكلب الذي لا يبتغى والا والاول اقرب **مسألة** وضمان
 الحيوان بالدم والدم بالدم **اجماعا** وقول **ي** في كلب العبد ان يقول من
 وفي كلب الماسية والضيق سواء من الوسط وطلب الدان لا قيمه له متاول
 بالمصانحة **ي** والا قرب ان كلب الدان الحافط كلب السيد **فصل في حياه**
العبد على المال **مسألة** وحياه العبد على المال علق برقبته فبشرها
 المالك او كل الارش وقيل بل قد بقيت **مسألة** انما كان حول الحياه الى
 قيمتها **مسألة** بلزومه تسليمه مطلقا اذ هو ملكه والضمان في ماله بقدر قيمته
 ان حتى على النفس ولا قصاص فداء بالديه بالغة ما بلغت لقوة ضمان النفس بلليل
 وجوب القصاص وان حنا على دونه لم يلزم تسليمه لما من بل بسفه او بضم في ماله قد
 قيمته **مسألة** حيايته متعلقه برقبته فلو لم تسليمه ان لم يملكه بصل الارش
فرع واما المارول والمدين في تسليمه للزوم متعقد اذ لا مستر فان وقع في ماله
 الى قيمته ما حيا لا قصاص **مسألة** بعد ان التسليم كفل الحيا في لو وم قيمته فقط بخلاف
 الفن ان بعد التسليم كفل الحيا في لو وم قيمته فاحيانا امساكه اختيار **مسألة**
 كل الارش لصحة استرقاقه ومات اذ على قيمته ما يقع رقبته المدين اذ يصح بيعه
 للضوء وضمنها اذ لا يصح بيعها وحياه المكاتب من كسبه **مسألة** وقيل ما طلب
 فلو ائتمت فالحياه لما من **مسألة** ومن عامل بحيا اعلمها با بداع او حتى فالتلف
 يضمنه الا بعد عقه اذ معاملته اياه من صانعة بيمينه واذلا وجه لضمان السيد
 لعبه اذ انه ولا للعبد اذ لا يملك لقوله صلح لا تاتي على مال المسلم فان كان ماذونا
 علق جنايته برقبته كامن **مسألة** فان هلك العبد وفي رقبته جنايه لم يضمنه
 السيد قلت ولو بعد من دله لعلها برقبته الا ان يتعدا اختياره للنفذ **فرع**

فان اعفوه او باعوه او قتله نائما فهو اختيار للنفوس فليزمه لا المستر في ادله يقع في ملكه
ي وكن الود منه بعد الحياه اذ اوجب فيه حق القتل كالبغ فصل وللمر قتل
عليه من ادمي او نهيمة ولم يندفع الا بقتل اجماع القول تعالى ولا تلتقوا بايديكم
الى الضلوكه **و** ولا تضمن ولا تضمن العقاب وتضمن البهيمة وتزد في الصبي
والجنون اذ جعل اختيارهم كالاختيار فلتا بعد به كسل نفسه فرع ولا يكون
الاستسلام للبهيمه كالقوي اذ فيه شعاع كلاسلا ولا حرمه للبهيمه فاستجده
الاستسلام للسله وحيات **ي** اجمعهما لا يكون اذ ابطال حرمته بقتله فاشبه الذي
وقيل بحرمه لقوله صلم كحرمه في وصف الفتن كن عدايه املقول ولا تكن القابل فلتا
اذا بدل نفسه للقتل في نفسه بقتال اهلها فرع ولو سقطت وعطراش امتان فالحق
لهم ضمن كالمبايل وقيل تضمن كالمضطر ولو سدت بهيمه باب ست جاز للمضطر
قلها ان لم يندفع الا لله وضمان كالمبايل وقيل تضمن كالمضطر فرع ومن
حتى التفت جوعا او عطشا ايتار غيره كعصه بعقودك احدث هسله وللمر القتل
والمال على المحرم وارقل لقوله صلم من قتل دونه له هو شريك **ق** لا بدفع
المال بالصل فلتا حرمه مال المؤمن كحرمه دمه وفي وجوب الدفع عن الغير وعن
القول كمن وجان **ي** اجمعهما ذلك الى الامام لا الى الاحاد اذ العمل اليه وقيل لا في
كالنهي عن المنكر مع كمال الشر وطوله وهو الا قرب للمذهب وقدره في الانكاز
الاحف فلا حب **ه** **ي** ولا بدفع بالصل حيث يكبد الحرب اذ هو اخف كالنكاح
ان كنا الدين وقيل بل لا بدفع بالصل حيث يكبد الحرب اذ هو اخف كالنكاح
ج حبان النما هسله وعلى مطلق البهيمة ما جت قوت املطان اذ هو كالبغ
فها ومع التزني فعلك باختيارها وعلى متولي الحفظ حبان به غير الصل ليلك اذ قلنا
صلم بذلك لا غيا حفظها بالليل ولا ضمان في النما اذ لا عدي بان سألها وقدر كان

جرح العما حبان **ي** فان اعفوه او باعوه او قتله نائما فهو اختيار للنفوس فليزمه لا المستر في ادله يقع في ملكه
الاربع اكلت الغنم في من عاها اذ عليه حفظها فان ابعدها عن الرعي وعمل
بهاين ذوات حيطان واثواب فلتا ضمان اذ الشريط مع الاثواب بخلاف الرعي
التي لا حيطان هسله فان من عاها صاحب الرعي فلتا اجماعا وان شها
وهو ما تضمن قيمتها فان حلتها اليه فلتا بلا تقصير لم تضمن اذ لا ضمان الا بالليل
قلت والا قرب انه ان كان في الليل اذ لم يزد ضمن هسله واذا كان العبد
شموشا لا يركب الا في الصحا اركب في الساع ضمن ما جتا العدي به ولو غرطه وان
فلت من الاضطيل او من العقاب وقد حفظها حفظ مثلها لم تضمن اذ لا تقصير وكذا
لو جت العقوبة في المزا وقد علقها او بطلها هسله وجبا به بهيمه غير عقوبة
حيث له ان سألها لقوله صلم جرح العما حبان اي متجرب لا ضمان فيه واما العتق
فيضمن ان وطا في حفظها العضا على علم بالضمان في بقر فلتا حبان ا هسله ومنع
تضمن ما جت حتى تقتل ولا ضمان بعد اذ هو غير اختيارها هسله وتضمن
حبا به العقوبة المترسل ولو في الملك على الداخل بلاذ لقوله صلم من ان يتكلم بالخير وقول
عليه تضمن صاحب الكلب اذ عقر فلتا اولا تضمن ما عقر ليل او امره لم يسل اكل
الخن وخنه قتل يامن بعد ذلك وقد راها فكان فلتا هسله ومن جرح
دابة من مزقه فاصدت نزع عين لم تضمن الا ان يكون متصلا برزقه محطاه ومن
راحم به في مزقه من قوته لم تضمن الا ان يكون عاملا ولم يمتنع بيقها لفرطه
هسله ولا محل قتل هزل مملوك بقتل رجل الدجاج والحماء ونظير الاثواب
والبول على ما وقيل بقتل لضره ولا محل اقتنا وهلك الدب لثا حبان صلم
الامراه التي حبست الحن حتى ماتت فلتا اما ما عديت مع صرر الاسل فلا با

کتاب
مجلس اول
روز شنبه

الحبيب الدية وفي احداها نصف وفي دخول الانسان في دينهما وحان
 في حكمهما لا بد خل اذا الانسان عضو مستقل منفعة مخالفه وفي خزانها
 او كرها حكمه وصل ولاسان اثنا وثلاثون وثمانست
 الابواب من بعض الناس او الزبائيات وفي كل سن نصف عشر دية وفي حملها
 دية ونصف وعشر لقوله صلح في كل سن خمس من الابل فرع ولا فاصل فيما لقوله
 صلح الضرس والشيء سوى والا اصابع سوى وعن علي عليه السلام في الضرس عشر من
 الابل وعنه ٢٠ وفي كل ثوب خمسون دينار وفي الساجد ان يعون وفي
 الداب ثلاثون وفي كل ضرس خمسة وعشرون في كل سن خمس من الابل الى غار
 الدية ثلث شيئا مخالف للاجماع فرع وفي بعض السن حصته كالاصبع وفي
 من طغا اللحم الدية وان بقي سمحه اذهبت مسعته وجماله ثم في سمحه حكمه ان قلغ
 وفي ملح المضطرب وجمان في حكمهما الدية لبقاعه والمنفعة وانضاله كاليد القليلة
 وقيل حكمه كاليد الثلاث قلت وهو الاقرب فيما عظم ضعفه فرع ومن صا
 شافا اضطربت انظر برؤوها المدة التي يقول اهل الحبيب بين ايها وان سقطت
 فدية وان بقيت حكمه مسلة في بعض ومن امان شافوا اها ثور دت وثبتت كما
 استحققت الدية ليل الجمع بين المحمي عليه بين البديل والبديل جمع ش لا اذا موجب
 القلع وقد حصل ولا ابل انقطاع النفع وصرع واذا اردت ففي الا لحكمه
 في غير ذلك الا الاول اعدل مسلة واذا اسود السن وضعف فيه الدية لزاها
 الحال والمنفعة ولقول علي عليه السلام اذا اسودت فقد نفعا فان لم تضعف لحكمه في
 ذلك اذا اصورت او احزنت وقيل لا شيء في الضرس اذا كثر الانسان كذا قلنا اذا لم
 حصل حيايه مسلة وفي السن من النصف اذا ذهب جماله وقيل لا اذا است من
 اللبن قلت اوجه اذهب جماله مسلة واذا قلعت الاسنان دفعه وفيها

موضحة كل فقل بعد البرق **فصل** في موضعين في شمس
 ثم انك الخا جن فقل المزيل نصف انش موضحة وعلى الثاني موضحة كاملة طامره
مسئله فان بعدت الموضحة من الرأس الى القفا لم اثن من الموضحة وحكومته في
 القفا اذ ليس محلا للانصاح فان بعدت الموضحة من الرأس الى الوجه موضحة كذا
 العضون كالرأس والقفا وقيل ولحم اذ كلهما كعضو الواحد قلت ان ترك
 ان لم يكن بينهما حاجز فواحدة **مسئله** ومن اوضح راسا كليل او راسه اصغر
 اقصر منه وفي انش الزايد من ربع او نصف او نحوها قلت والا قرب للمذهب
 انه لا يوفيه هنا كما من مسئلة والوجه محل للانصاح كالرأس اجماعا اذ
 كالعضو الواحد **فصل** والهاشمية ما يستمر العظم **مسئله** وفي عشر من اليد
مسئله وحكومته في كسر العظم لنا قوله صلى في الهاشمية عشر من الابل والاع
 الصغابة **مسئله** فان هشم من غير جنح فوجهان **مسئله** اصحهما يلزم انش الهاشمية
 اذ قد خضت وقيل بل حكومه لئن تبها على الموضحة ولم يحصل **فصل** لا تشر وفي
 شمس بعضها موضحة وبعضها هاشمية وبعضها منكحه عشر من الابل اذ لو هشم
 الجميع لم يحب اكثر وحكم الهاشمتين والحاجز كما من **فصل** وفي المقلة
 وهي ما نقل عظم من الرأس خمس عشر من الابل للمذهب **فصل** من اوضح موضعها
 هاشمية اخر ثم نقله اخر فعلى الموضع خمس وعلى الهاشمية خمس اذ سبقه غير بالانصاح
 فسقط النصف وعلى المقلة خمس اذ سبقه اثنتان فلزمه ثلث قلت بنا على المذهب
 وهو غير مسلم ولا قرب استيفان **فصل** وفي **مسئله** وفي الامه ثلث
 البية **فصل** مع حكومه في غشاوه الدماغ جز في الجاني لها لاقوله صلى
 الامه ثلث البية **فصل** وفي النخاع **فصل** في النخاع
 من الابل وهي ما افضت الى حلبة قبة تلي العظم اربع من الابل كقول علي عليه

من الابل حكومه

وفي النخاع اربع من الابل ولم ينكح فهو نوكيف **فصل** في
 الجافية وهي ما وصل خوف العضو من طين او صلب او ورن او غش او ساق
 او فخذ مما له خوف ثلث البية لقوله صلى في الجافية ثلث البية **مسئله** ان كانت
 عذرا فثلثان والا فثلث **مسئله** وانما يكون في مخوف واما غير المخوف فلا
 تلو جرح انفه حتى وصل باطنها فحكومه **مسئله** ولو لم يمت بطنه حتى اسد
 لهن نجافيتان لقول **مسئله** ولم يخالفا وقيل وانكح اذ الجافية ما كان من خارج الى
 داخل كالعنق قلنا القصد النفوذ ومن حصى جافية ثرا دخل اخر فيها سكتا
 فلا شيء عليه الا النعرت فان وسعها ظاهر او باطنا لجافية اخر او ان وسعها في
 احدهما فحكومه فان اوصل الخوف من جرح او من كسبه فحايته وحكومته للنجافيت
 والمنكح اذ ليس محل للجافية فان وضعها في جرح او صلب حتى بلغت خوفه فما
 فقط اذها محلها ولو خبطت الجافية ففتقها اخر قبل ان تلتئم ولا شيء الا النعرت
 وقبم الخياط والجرم الخياط وان كانت قد التأت طاهر للجافية وفي السام احدهما
 حكومه **مسئله** ولو وصلت جرحه الوجه الى الفم فوجهان **مسئله** فكيفما غير جافية
 بلهاشمية اذ الجافية ما تحت من فوات الزوج وقيل بل جافية اذ وصلت خوف او
 كوف البطن **فصل** والموضحة والهاشمية والمنقلة اما ان شها المقدر في
 الرأس وفي غير حكومه اذ لما ذكرها لم تذكر بعد ها الا انه واوضي ان ما
 في الرأس وقيل بل في جميع البدن لمحصل معناه حديث وقعت قلت وهو الاخر
 للمذهب لكن ينبغي من بيه ذلك العضو قياسا على الرأس في الموضحة نصف بيه
 فيه **مسئله** والجافية جازية ودايمه وباضعه ومنكحه وسنخاق
 وموضحة وهاشمية ومنقلة وائمة ودايمه والموضحة في ما هو فيها مقدر راسها
 تامر وما دونهما سياتي ورا **المسئله** البامعة بعين ممله وهي ما قبل البامه

Copy versity

والمغزاة وهي التي تغرس العظام وتلفظها والكافة بالحبس معهما والفاوي
 التي تغرس العظام ولا تلفظ والمادعة وهي التي تصدع العظم ولا تفسده والباله
 وبالهام وحده والزاي التي تدل اللحم وقد تسمى السمحاق المطبقا فترا ومدا
 والبليط والسطاطيه بالطاممهله **فصل** **الذي به البقال** **الذي به البقال** من المعتر له العقل علوم
 عشر **أبو الحسن النفس** بل يسميه بذكرها المعقولات كسنة العين للبركات والاصحاح
 في علم الكلام كما من هسله وفيه البية كماله لقوله سلم في العقل البية ولو وال
 التكليف بن واله كالزوح فان ذهب بقضه محكومته حصته **فصل** **الذي به البقال** فان ذهب
 ان من مقتضى كضريه ينفذ لزم ان شها مع البية **فصل** **الذي به البقال** بل يسميه بذكرها المعقول
 يدخل في النفس والكامع وال التكليف به **فصل** **الذي به البقال** اوكلا وضحه فذهب بقض
 او سمعه **فصل** **الذي به البقال** اما لو قطع بذهاب عقله فديتان كلو قطع بديه **فصل**
فصل وفي السمع كله البية لقوله سلم وفي السمع البية ولفضا **فصل** **الذي به البقال** لمن ذهب
 سمعه وعقله وبض ونطقه بض به هو بان يبع ديات ولم يكن وفي ذهائس
 احد الا ذين نصف البية كاحدا العيين **فصل** **الذي به البقال** فان ذهب تدعادت البية ادركت
 انه لم يذهب بل غطي عليه وال الغطا وان قطع بديه فذهب سمعه فديتان
فصل **الذي به البقال** فان ادعاهاب السمع فاكمن الكافي عمل بقول عدلين من اطباء المسلمين
 كون ملك الجنابه تذهب السمع امر لا ولا حكم باليه فورا الا ان يقول العبد ان
 لا يجراد كاله عوجه وان قالوا ببحي في ملكك ان يرض اليها ثم حكم **فصل** **الذي به البقال** وان
 السمع محكوم بقدر النقصان فان ادعاه نقصان احدهما امتنع بديه العقلية واما
 مما لم يطب وهو يتبعه حتى يقول لا اسمع ثم قد استجبه وعجز القليلة كذا
 ونفرض بقدر المسافة قلت وذلك مبني على قبول قوله مع عينه اذ لا يعلم الا
 حصته **فصل** وفي الشم البية اذ هو احد الحواس ولقوله سلم في الشم البية

وله حكم السمع في الرجوع الى الاطباء **فصل** وفي الكلام البية وفي نقصان حقيقته
 فان قطع نصف لسانه فذهب سماع الكلام والعكس لزم نصف البية اعتبارا
 بما اكثر كل ضرب بذهاب فسلكت فقيها بديتها **فصل** **الذي به البقال** ولو كان للسان طر فان وقطع
 لحد هما فقصاته فان شته بقدر نقصان الكلام ان استويا وان اختلفا اعذر باكثر
 كامن ولم ينقص الكلام اعتبار باللسان فان كان احدهما مسحوقا عن سمة اللسان
 فقصوا بديه حكومه وفي الاخر بديه **فصل** وفي الصوت بديه كالمسمع فان بطلت
 معه حركة اللسان فديتان وبحمل بذهوله في بديه الصوت وفي عين الصوت حكومه
 فان جمع الصوت فكما من **فصل** **الذي به البقال** فان اثر سيلان الرقيق او حفاوه محكوم بديه
 الضمت واذا اشد اللسان محكوم **فصل** وفي الن واليه اذ هو احد الحواس
 فان ادرك بعض المطعوم فبقية فان نقص ادراكه اياها محكوم فان انكر الحاشي
 امتنع بلاشياء المنة كحماضه هسله وفي النكاح العكس بديه لبطان منفعة
 الانسان في صعوده المضغ حكومه هسله وفي ابطال مني الرجل بحيث يقع منه
 حمل بديه كماله قلت اذ هو ابطال منفعة كماله كالتك والحالف مني المرأة ولينها فقيها
 حكومه اذ قد رطب او رول خلافة من الرجل فيبقت واذا انقطع له رجع وفي اخطا المحرم
 حكومه فان كسر صلبه فذهب منيه فديتان لا خلا في المنهين وقيل بديه ولعده
 كلو قطع بذهاب عقله هسله وفي ابطال المشي او البطش بديه لذهاب الحال والمنفعة
 وفي رطلان شهوة الطعام والشراب بديه اذ ابطال منفعة كماله وكن (شهوة الحاشي)
 وكن الموض به فان تنق موضع محرم الطعام والشراب لتاج بيه الى الموت وكن ا
 خرق الحلقوم وقطعه وكن اسلس البول والعايط لعنا على عذله فيها باليه
 ولم يخالف وكن الواحشا ومنا مع المرأة على النصف من منا فع
 الرجل واعتبر منا مع العبد بالقيمة كالبية **فصل** **الذي به البقال** ولم يرد الشرع

تقدير (أش ما دون الموضحة وهي النسخة ثم الملاحقة ثم الباضعة ثم الزائدة
لكن قد تها العلماء بناس الموضحة **وهي** في النسخة حكومه اذ لم يرد في بعض
وقد كان سلم لا يذهب دوا من مسلمة هبتا **وهي** بل فيها خارج
من الابد لقضا على عليه بذلك فهي من المنصوصة عند **ناهي** وفي الملاحقة وهي التي
عادت في العلم ثلاثة ابرع لقضا على به ولم تكن بل حكومه لما من **فل** لقضا على علم
مع عدم المخالفات النص مسلمة وفي الباضعة وهي التي بضعت اللحد عوارض
على عليه ثلاثة وهو خلاف العياش مسلمة وفي الباضعة وهي التي ادمت ولم تقطع
بغير اذ هي دون الباضعة **مسي** بل حكومه قلت وهذا العدل الحكومات مسلمة
وفي الحارثة وهي التي تفسر الحلب ولا بد منه سوا نصحت بالما امر ان نصف بعين اذ قضا
على عليه به ولم يخالف **معد** وعنه حكومه مسلمة وفي الملوكة والمختصة والمجسدة
والوامية ان لو ينزل اللب حكومه بقدر الشين فان ان اللون لا تزلت
وبقي حكومه الام على الحلة وفي النسخة بمهملة ثم جيم وهو تباعد ما بين الوركين
والفحين والركبتين والساقين ديه ان تعدت المثنى والى حكومه بقدر الضيق
مس وفي الموضحة في وكوها في غير الراس حكومه اذ لم يقدر الشرح
الا فيه كما من **مس** الحكم ولحب **ي** وهو غير بعيد اذ لم فصل الخبر **فصل**
والقول لمكن القتل اذ الاصل عدمه ولم تكن العبد اذ الاصل البراءة ولم يكن القتل
وللمجاني في نفي القتل اذ الاصل حقن دمه **ي** واذا العضا من يدر بالنتيجة كالحمد
وقيل للموالي اذ الطاهر الحرة وللمجاني في انه صبي وقت القتل اذ هو الاصل كحي
حيث الاصل العقل فان النفس قوله اذ الاصل البراءة وللمجاني في ان وال عقله
لا بالملك اذ الاصل البراءة ولو في نفي الاكراه اذ الاصل عدمه فان بينا في
اولى ان ولما الاكراه لا يسقط القصاص **ي** والا فساقطاً والاصل البراءة قلت

بل يحمل بينه المجاني مسلمة فان خفيت على العضو وهو محتمل بين في العلم
كالطريق في الباطن كابطال المني والحاشية **ميد** بين مطلقاً اذ الاصل البراءة
مس بقوله مطلقاً قلت الاول اعدل مسلمة والقول لفاطمة الدين والركن
ان سبب الموت القليغ فعليه ديه واخذ هو الطاهر لا بقية البر كخلف انفة الرحم
بقي مكن يرويه فيها **مس** وللساهد ان يشهد بقتله البتة استناداً الى العلم
من تصرفه تصرف المبتصن وكان كصحة اليد وكوها وليس للمحكم سؤالها عن
مستند السهادة كالمهاجدة بالملك مسلمة ومن اذهب ضوع عينيه ثم قلعها اقر وعي
وان العلع قبل عود الضو وقال الاول بل علق فلا شيء على قيل قوله ان صدقه المجني
عليه اذ تصد بقتله اسقاط حكمه وان لم يزل العالج ديه كما مله اذ الاصل البراءة **مس** ومن
اذهب ضوع عينيه ثم مات فالقول للورثة في ان ضوه لم يعقب مسلمة **مس**
مدعي ذهاب السمع وتفقنا نه عند غفلة تدرك ام يدعي ذهاب السمع بالزواج الطبيه
والكراهية على عليه وعمل مقتضى القرينة والقول لفاطمة اللسان في انه اترك من الاصل
وفي الطاري **وحيان** **ي** اصحها اذ الاصل الطاهر خلافه وقيل بقيل اذ الاصل البراءة
وكل ما لا يقع في ان من جهة المجني عليه قبل قوله فيه كذهاب السمع وكوها
قلت على الحلة والذي من مسلمة والقول للمامد في ان اسقاطها وان موت المجني
الذي خرج حياً بسبب الضرب ان وضعت عقبيه او بقيت مثاله الى الاصل اذ هو الطاهر
فان تراخا لا سقاط وانكرا اسماء الا لم والقول له اذ الطاهر معه والاصل البراءة
والقول للمجاني ان الجاني لم يقطع ميتاً وان انى اذ الاصل البراءة وبينه الولي اولى اذ
نشهد ببراءة **مس** ولو وضعت ذكر او انى استعمل احدهما والنفس عمل بالقول وهو الذي
اذهوا الميتة **مس** ولو قالت القاتلة الجاني انى وقال المجاني بل ذكر لزم العاقلة ديه
انى والباقي من ماله لا جعل اعترافه وهي كتحمل اعتراف المجني **كتاب**

هي مشتقة من الفسر لا جلا لما **مسألة** **س** وتعتبرها ان يوجد
قيل في موضع محصور من غير المقتول ولا بدعي الوارث القتل على غيرهم
او على معينين فله ان يختار من مستوطنيه الحاضرين وقت القتل حصين رجلا مخلوق
ما قتلناه ولا علمنا قاتله نعلم من الدية عفو القتل لقوله سلم فبين قتل بين قريتين علف
منهم حمير الخ **س** بل تعتبرها ان بدعيه الاوليا على واحد او جماعة معينين وهناك
لو ان اي اماره تقرر الطن صديق الدعي كساهد واحد او اختصاصهم بالمكان
او حتى ذلك فمخلفا المبدع عوفيتا فبين ما المبدع عليه التوجه لقوله سلم واليه على المالك
الا في القتل ولقوله سلم في حين محبضه وقتل صاحبه عبد الله في حين فقال سلم
بسمه فمستون رجلا منكم على رجل مضمر فيدفع برئته في الجدل والابتدع قتل
معارض ما توبينا ورجع لموافقته في كون البهين على المنكر او مستوخ بقوله سلم
المنكر فلو ثبت **س** بل تعتبرها الزامه المبدع اعلم ان كان هناك لو ان الوارث
عندهم اما شاهد واحد او معين المجرم وخ قتل موته من قبله لقوله سلم
على المنكر واستراط اللوث لبقويه الصحة **ق** البهين على المنكر وسبطل اعتبار
اللوث **مسألة** **س** واذا تمت الايمان لزمت الدية عواقل بل اهل القسامه لو
سلم لولي القتل بن القربان لك ما به من الابل فان نقص عبد اهل المحلة عن الجبين كرت
الايمان على من شال الوالي منهم من واحد او جماعة حتى تكمل الخمس للغير **س** ان الوالي
س عبد العرين **ع** مد قتل بل مخلف المبدعون بعد حصول اللوث ثم تقاد المبدع
عليه لقوله سلم فزيد مع برئته والزمه الجدل الذي تقاد به **ع** معونه **س** فزيد
اليه بفقير القول لملايهود في حين محبضه اما بدون صاحبكم والا فاذ واكثر من
ق لنا حين محبضه معارض ما توبينا **س** بل اذا خلف المنكر ون فلا دية فلنا
هو العياش لو ان الخبر **مسألة** **س** والعامة مشروعه لما من **س** لا بل اذا اذلي

على معين معينين ولا يسه فقلهم اليه ولا دية لقوله لو اعطى الناس يد عاونه
الخبير فان لم يدع على معين فالديه في بنت المال لنقل **س** اي على عليم في جليل
في الطواف وجهل قاتله عملا بقوله سلم لا سطل دم امر مسلم في الاسلام **ق** لنا
اقتضاهما توبينا قلت **و** اما **ق** فكذاك بقوله حيث وجب القتل في موضع
المحصن محصور كاسياني **ق** **س** واللوث في القسامه هو ما يشرط صدر
الدعي وله صوت مائة او حوده في بلد محصور سكنه محصور وان كان داخله
غير هو استراط عبد او المستوطن للقتل كاهل خبيث مع عبد الله بن شهيل وهو
انصاري وان كان لا يدخله غيرهم لم يستراط اذا لا يحتمل مشاكة غيرهم خبيثين
س **و** حوده في حين او قربه رجل في بدع سلاح محصور دما ولا غنم او
وجوده بن صفى القتال فيكون على الاقرب اليه من ذوي جرحته من رماه وغيرهم
او وجوده ميتا بين من جرحه في سوق او مسجد او طريق فيلزم المزدحمين
لك اكمال كاهل المحلة على الخلاف الذي سياه **و** من جرحه من رماه او ضبان
لا يقدرون اطعمهم وانفقوا على كفيه العدل او شهادته رجل عدل **س** **ع**
واللوث غير مستراط وجوب القسامه لقوله سلم مخلوق كك حصين مينا
ولم يذكر اللوث **س** بل يستراط لزم مع جنبه المبدع اذا لو لم يكن كانت جنبه **س**
اقوى اذ الاصل البراءة فيكون القسامه عليه **س** بقتل شهادته العدل فقط **س**
ق لنا لم يذكر في اخبار القسامه والبيان لا يحون ناه عن وقت الحاجة فلا
دليل عليه **مسألة** **س** ولك ساطه معينين احدهما الخلط وعليه الجمل قول **س** اذا
طفا المبدع **س** فانه يتاكد اليه ما يلزمه القود فيملاط دم المبدع عليه بد ما القتل
المعنى الثاني اسطى الدم وعليه الجمل قول **س** في الجدل ساطة الدم القسامه
اي يذهب هبة تابدفع الدية عند ما مال ايمان وهو من هنا كما من **مسألة** **س**

للمحكم كخوف الخالفين قبل الايمان وبلاؤه ان الذين يسترون محمد اسرارهم
وكوهم فان ماتوا وحلفهم ما قتلوا بانفسهم ولا اعانوا ولا سبوا ولا وصل
اليه شي من ايدهم ولا اخذوا شيئا مما منه كفرون وتبدل البغلة في
اللفظ والعبد والزمان والمكان كما من وباحصان المصنف ووضع الخالف عليه
وكل ذلك صيانة للدين وحفظ لها وحلف اليهودي والمصري والوثني كما من
فصل في بيان من يحب فيه القسامه **مسئله** **حب في الموضع قصدا**
الخفيف لا الا في النفس لنا العياش والمجامع كونها جناية تخليها العاقله ولا
الا في ادمي لا يحمده اذ لا دليل والما تحب فيمن قتل او جرح او وجد اكثر لانه
اذ يودي الى قتل اثنين **مسئله** والسفينه كالبلد اذ تحضر محصورين **مسئله**
ومن اصاب ثم نقل حيا الى بلد اخر ثومات فالقسامه على اهل تلك الاصابه **في**
لا قسامه ولا كلومات حيث اصاب اذ لا تباين للتراخي **الطحاوي** فان كان عي وده
ولا قسامه اذ الطاهر موته خفف اقله **مسئله** فان وحب بين مقتيلين فالقسامه عليه **مسئله**
ومن وحب قتيلا في دانه نفسه فلا قسامه اجماعا اذ لا يخص غيره **مسئله**
مسئله ولا يديه على عاقلته لا يذهب جرم من مسلم هربا او لمزمر عاقلته فلا
كل قتل نفسه **مسئله** فان وحب في موضع حصص اقولنا في جهات متفرقه
القسامه كما فعل سلم في اهل القريه **مسئله** واذا وحب اكثر من القتل
او الصف مع الراي لزم القسامه لا في الاقل والواجب في كل قصوه
خلاف اجماع ورع والنهر المنسوب الى قرية دون غيرها كالقرية اذ النسبه
ولا له التعريف وكذلك البركه والمزب عنه ومضحي الغمر والنهر وملقب الخيل
وكم **مسئله** والذين يوتون كفيتهم في القسامه اذ اوجبهما سلم على اهل
ولا ينقل الى ست المال حيث لا عاقله لهم اذ لا نصيب لهم فيه ومن وحب في

اخذوا بيه اوفي ست زوجهما لزمتهما القسامه اذ لم يفصل البديل ومن لزمته
لزمهم الميراث اذ لا عيب به **مسئله** ولو اجماعا ادعى الاوليا على جماعة اهل
الجمعه غير معينين لم يسقط القسامه عن جماعة اذ لم عين والجمعه لاحقه لجمعهم
مسئله ولا يسقط القسامه بقول بعض الاوليا كالشفقة ولا اليه بالعقود **مسئله**
اختلافهما ولا يسقط القسامه بالاثبات منها ولا ترجع بالرجوع كالشفقة والدعوى على
مدين كالاثبات **مسئله** ويسقط عن الحاكمين في تابوت او كونه اذ لا عاقله مثل
ذلك من العاقل فلا يحمده في جفهم **مسئله** وان وحب على من رجل او على اب
وعليها ناكب او سابق فهو المطالب بدعوى وسه ولا قسامه فيه لتعين المدين
عليه **مسئله** فان لم عينه وجبت العيايه عليه فان وحب على دانه ولا سابق
لها فالقسامه على اهل المحله للثمنه **مسئله** ولا قسامه فيمن وحب جثا
ولا اثر للقتل فيه **مسئله** تحب فيه موجهما القيمة ولا قسامه لاحتمال الموت واذا لم يوجها
علم الا فيمن وحب فيمن ثل القتل وهو قتل جثته **مسئله** ولا قسامه عن
ادمي اجماعا اذ موضوعها القليل من ادمي كشرع النقاص **مسئله**
وكحيل العواقل **مسئله** **مسئله** **مسئله** **مسئله** **مسئله** **مسئله** **مسئله** **مسئله** **مسئله** **مسئله**
مسئله لا كالبهايم **مسئله** لا كالبهايم **مسئله** لا كالبهايم **مسئله** لا كالبهايم
عين القتل الخضم قبل موته سقطت القسامه اذ يعينه كالاثبات العين وهو صاحب
الحسن ولا يعمل بقوله الا مع بينه او اقرار ولا يقبل شهاده احد من بلد القتل لضمها
التمتع البر مع عهدهم **مسئله** فان وحب القتل حيث لا يكتف باحد كالفيا اوله
اهله كالبركه الاطما وسبحون وحسون فبقيت المال ليله من مذهبها
فان تقبل او لم تقبل اجماعا لم يمس اذ لا ثبوت له حيث لا وانه **مسئله** **مسئله**
لا شي فيه لنا **مسئله** ولا قسامه على من لا يسه كالتسا **فصل** ولا

الغنائم من سمر ابو محمد ابو محمد ابن حنبل كتب لفرقة منكم الى
والاقرين **قوله** مفتوحه باب الموانيت وقيل بقوله سلم ان الله قد اعطى كل ذي حق
حقه **الحديث** عبد الحارث لا منافاة بين اليتين فلا فتح **مسألة** وكحول الوارث له
اليه اذ فتح الوصية بقضي فتح الحوان **مسألة** **قوله** سلم لا يجوز
للوارث الا ان يشاء الوارث وكحول قلت ان صح الخبر ففوي مع القول بالفتح **مسألة**
قوله واخاره الوارث ثم يقرر لعل الوصي **قوله** سلم لا وصية لوارث
فقط **قوله** قال الا ان يشاء الوارث فاقضى صحته ان شاء او فرغ واذا
مطلبا ما يقرب من المحقق ومع الجماله ومشر وطه ولم يفرق الى القول
بفتح الرجوع عما وسفد من راس مال المجبي ولو من بيتا والعكس في التملك **مسألة**
والوصية بالزائد على الثلث صححه موقوفه على الاحراز وقيل لا تضر لغيره سلم
سعد عن الزيادة والنهي بقضي الفتا **قوله** الا ان يشاء الوارث **مسألة** فان اخبر
الوارث بتقدير فاحاز الوصية فالكشف آلتا لم ينفذ الزائد على ذلك البذل فان
اجاز قبل اطلاق الثلث فالكشف ما لا حيلة له من الرجوع ما لم يكن ثم يملك
والوجه واضح **مسألة** والا غيبا بالثلث وقت الموت لا وقت العقد اذ عقب ما وعد
ببذل صحه تصرفه بما وقيل بل بوقت العقد كالبيع والندى فتوا وصي ولا
مال له لم يستفد ولو قول قلت فيلزم لو باع ان لا يعلق بالتمسك **مسألة** ولو اوصى
ولا ملكه شيئا صحت والقرع بحال الموت **مسألة** ولا يصح لمخروطا اجماعا كلفها
وسوت السران والصح لاهل الدمه اجماعا **قوله** سلم ان يشاء الوارث
صفية لا خيرا للهودي ولم يكن الصحابه **مسألة** **قوله** سلم لا يصح لمخروي ولو
الملاح **قوله** سلم انما ينفذكم الله عن الذين قاتلوكم **مسألة** ولا يصح للمجمل بشر
وجوده حال عقبها وحق وجه جيا اذ لا حكم لمعدوم ومجاد فان وضقه لست

اشهر فساعد من يوم الوصية لم يصح لا احتمال حملها به بقوله **قوله** ولا يصح الو
لما حمل به هذه المراه مثلا اذ هي لمعدوم وقيل يصح اذ جعلها بوجوده متى وجد
والصحيح اطلاقها للمعدوم وان اوصى لهما من فلان فلان **قوله** سلم لا يصح لهما
بنوت نسب وقيل يصح اذ النبي لقطع الغلقه بين الوالد والولد فقط قولا
قوله من فلان لعلقها بنوت نسب ولو لم يكن ان كان ذكر اقله كان وان كان انثى
فلما كانا فولدت حتى فلا نسبه اذ ليس ذكر اول انثى فان ولدت ذكر او ذكر
او انثى فلا نسبه لهما ان اذ ان كان جمع ماقى بطها وان اوصى للمحل فولدت
ذكر او انثى فهو سمي بالشبه اذ هو عطية لا ميراث فان ولدت ذكر او انثى
وحتى فلا تلاما ذكرنا **مسألة** **قوله** سلم لا يصح للعبد ويكون لسيده حتى يفتق كالوقت
ثلث الا قرب استمراها للشيء اذ قد ملكها بموت الموصي والقبول اليه **قوله**
قوله وان لم ياذن السيد وقيل لا الملك ما نفعه **قوله** سلم من غير عوض
كالصديق **قوله** وفي قوله سلم وجمهان **قوله** سلم لا يصح اذ لا محاب اليه ولا يصح
القول من اصيب اليه كالبيع وقيل يصح اذ الملك له **قوله** سلم ولو اوصى
لعبد بعين لم يصح كواو وصي لنفسه **قوله** سلم ويرجع اليه كواو باع المزارب
المستلقة من رب المال وفايدتها اذا اعطى قبل الموت ثم قبل صحت واستحقها
وان قال اعطيتك واوصيتك بك بعد اصح العقب والوصية اذ صار من اهل
الملك وفي الوصية لعبد الوارث وجهان الخلاف في الوارث ولا يصح لام الولد
والمدبر لم يصاد فيها حتى يتبها **مسألة** **قوله** سلم ولو اوصى ملكا تبه بشي مع اذ يصح كنه
مسألة **قوله** سلم ولو اوصى طوله وله موقوف ومعتق لم يصح لزوجها من المقتول **قوله**
كلو وهب لغير معين **قوله** سلم لا يصح للذين اعطىهم انبا غالا لحيان بالاحسان **قوله**
قوله سلم بل لهم جميعا الا ستر الكهف في الاثم كواو وصي لا خوته دخل الاح لابن

مطارد فله وصلة قرابة حامد من الرماع لانه سلم التما اخته من الرماع
وصلة خيرها من الاقاله عنده او ان خله فخير انه لقوله سلم كان الحرير
وصيته بالخزانة الحبر وليس للموصي المص في نفسه كوكيل البيع لا يبيع من نفسه
قلت بل له ذلك مع ان يحقق ان لا يقربه **مسألة** فان اوصى لزيد والمالك
فلن يد الصنف وتطل حصه المليك وقيل بل لزيد الكل ويلغى ذكر الميراث
كالخارطة فان قال لزيد وبنه فوجهان لزيد النصف ويلغى ذكر ابنه او يصر
للقول **فصل** ويشترط في الموصي ان يكون موجودا ولا يصح بالحل
تبيين وجوده قلت الا قرب للملك هب صحته كتمن المبتان ومبلغه
وما في ذمه الغني فان الوصية بها يصح وفاقا اذهي كالموجوده لو وجد شيئا
مسألة ولا يلحق الوصية الاجزاء كالوقف والعق ولو اوصى بمال الغني
لو يصح ولو لم يكن بعد ولو اجاز المالك **مسألة** ولا تصح مالا يملك كالحجر
والكلب الذي لا يتبع ويصح بالحق كالزبل بالنفس لسبع به في الزرع والحد
والبول حيث يصير ان يلا **فصل** ويصح بالمجهول **حساب** وقد
كثر الشجر ومتاع البهايم وجمع ما يكسبه من تجارته او زرع اذ الموصي له
كالخليفة للميت فيما جعل له في تركته فاشبه الوارث وكما يفتح ميراث المجهول
صح استحقاقه بالوصية ويصح بالغيب الا بقرى اذ هو مملوك **مسألة** ويصح الوصية
بالميت اذ يتبع بها طعامها كلاب الصيد وطيور وكذا الزبد قلت وفيه
الأنس **مسألة** ويصح بالمناقع المستباحة كسكنى الدار وخد مه القيد
لا بعد مما قبل كصحته المعاوضة فيها **فروع** والمساخر ان توصي بها
من المنفعة كالعين **فروع** ويصح الايمان بقرى القيد لم يصر وخد منه لا حق
مقيد او موبد كالعينين **مسألة** ولوا وصى لرجل بزوجته الامه ثمان

فان رد الزوج الوصية بطلت والذكاح باق والقيل انفس الذكاح اذ ملك
الز فيه اقوي من ملك منافع البضع كطلان الاحاث بالشرى ولوطوها
بالمالك ولا يعتد من ما يد ويعق الحمل ان وضعه لغو منه اشهر من الوصية
ولا يصبر امر ولد بما قد ولجت اذ لم يعلق في ملكه قلت على الخلاف الذي قد مر
وان وضعه لغيره ونسبه اشهر فلو ثمة الموصي قلت وفي الكلام بطل **مسألة**
واذا اشياء خلت كشاء من مالي لم تعين من شيئا به بل تسلمها الوصي من حيث شاء
ولو شرا اذ المشترا مشاء من ماله وعثرى الصغير والغني لتسليمها تاشاء **مسألة**
اكتسب اذ كان فيها مشاء في العرف ولنا وكحمل الاجزاء والا اول اصح ولا يخفى على
الطبيخ وان شئت شاء اذ لا طلاق ينقضي في الاصل **فروع** فان قال من غني لم
يخر المشترا للميتا لانه فان كانت كلها ذكورا اجزا احدها ليعيشه فان كانت فيها انثى
يعيش للموت واقفه فان لم يكن له غني او كانت فمات قبله بطلت الوصية اذ الغني
حال الموت فان كان الذي يملكه طبا او غالا اجزا احدها لتسليمها تاشاء وان
اوصى بحمل لم يخره ناقة وبشور ان عثرى بقوم والعكس اذ لا عموم لك **مسألة**
فان قال عشر من الابل يعين الاناث لثانيتها العبد فان قال عشر فالذكور
فان قال لثامن الابل او من البقر اجزا الذكور والانثى **مسألة** وملك المال
للمقول وغيره ولو جردا لعموم اللفظ فان كان لمعين شاذ في الكل اجماعا
ولا يصر في الوثقة الا باذنه اذ صارت بالوصية كاجدهم كما مر قلت فان اوصى به
لغير معين والى الوثقة تعينه اذ الشريك غير معين والهم المص في مكان البهر
العين لملك المص في **مسألة** ومن اوصى بشيئا من ماله لغيره تسليمه من حيث
عين فان لم يوجد والعين الهم وعلهم شراواه ان لم يوجد في تركته هذا المحصول
كلامه **فصل** وما فعله في الصحة واو ايل المرض غير المخوف

من رأس المال وله اتفاق ماله في مشتهيهاته المباحه وان ياتى واسترق
 اجماعا لقوله تعالى قل من حذر ذنبه الله التي اخرج الابه فان اتفق في محطوف
 قول احدها يملكه المعطي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يطيب من نفسه وقد طابت السالحه
 ورجع به او عوصه له فيه صلى الله عليه وسلم على جزء البهي وحلوان الكاهن **ي** الا مع
 مع النعالسا بالملك لا مع السلف اذا بلغه بزمانا المالكه كالمساحه **مسئله**
 والوصيه بالواجب المالي ينفذ من رأس المال اذ هي دين في ذمته وقد قال
 لا وصيه ولا ميراث الا بعد قضاء الدين **فرع** فان اوصى باخر اجماعا من الثلث فقول
مسئله اذ عرف من قضاة الزفق بالورثه **ولنا** ان كالبين **مسئله** قال
 يتلوع من عيق او عيق من الثلث **مسئله** وما نفذ في الصحة واوليل المر من
 في رأس المال اذ الحكم في ماله كامن وفي المخوف من الثلث ولا زوج فيها كامن
 العقود **مسئله** فان مات من غير المخوف فوجها **ي** اصحهما سكوت
 مخوفا فيكون نص في ماله من الثلث وقيل لا بل هو كالحكم لا اجل العادة وهو
 كالحياه **ولنا** ان مات منه فليس كالحياه **مسئله** ومن قطع لموته كالذي
 النزع والمطوع نصف او وثلاثة حكم لكلامه ولا وصيته ولا اسلامه
 ولا تضمن جنايته ولا الجنايه عليه كالميت ولقوله تعالى حتى اذا خص احدكم الموت
 قال اني ثبت الان والذين يموتون وهم كفارت فتوى بينهما **مسئله** وصحة
 من علب الطن لموته للعهد على عليم بعد من يته وعمن بعد طعنه وقد اجماع
 الطبيب اجمالا لا يشهد ان يكون نص في ماله من الثلث ان مات لقوله صلى الله عليه وسلم في اخراج
 الخبز ومن رأس المال ان عاش ولم يشده الى بعد الموت ولو فعل في الصحة
فصل والمرض اجناس منها الحمى ولا يخاف المطلق **مسئله**
 ولا يوم من ولا غير الثلث حينئذ الثلث اذا لا يصعد ولا يخشى تلفه في ذلك

فان طالت صارت مخوفة واما حيا القى وهي التي ياتي يوما فوجها
 مخوف وان طالت لانه وان ضعف يومها فتوى يوم فلا عيا وان القى بها
 وضع صارت مخوفه كالبرسام وهو خائف بعد من الحما الى الرأس يكون
 سبه هذيان المحموم ومنها ذات الجنب ترجه في الحسد منها
 وتدمر وانفاج الى باطن الجنب وتدمر الى القلب تولد لها سبب اذا
 انفع الى القلب انفق قوتها وهو مخوفه وكذا ذات الحاضن ومنها العولج
 وهي احتباس الطعام فيتصاعد بخاره الى الرأس فيختلج العقل وينتفخ المفاصل وهو
 مخوف ومنها الزعافوكس لا مخوف لانه سبه ومنها الاستهال اذا بلغ الى
 عاينه لا يمكنه امساكه او كان معه رخص او دمر مخوف وان كان البصر
 من المتخلفات اليسا فلين مخوفا ومنها روح الصدف والزبه وهو مخوف
 لنفوذ علاجه اذا لا تمكن الزبه عن الاضطراب ابد الزوج القلب فاذا انفتحت
 اصمت على القلب فالتفت ومنها الناصوت بالنون والصاد مغلط وهو قروح
 فاذا اخرج الدم وصارت الى طرفة كالزفه فينبع وسعر فاذا اكثر كان مخوفا
 اليسا تدمر في المفعول يوم الماسد بيا ويصفق منه الوجه فقليله غير مخوف
 فاذا غلب وهاج مخوف وكنت كذا الامزجه وعليتها تورات العالج وهو مخوف
 لانه اول ما يتوالت يستمسك لسانه وتسقط قوته فيطغى الحراغ الاقليله فاذا
 اسفر وانطلق لسانه صارت فاجا ولم يكن مخوفا **ي** وكنت كذا السلى في اوله عيش
 غير مخوف وان علم انها لا ينزلان حتى موت كالمزهر ومنها الطاعون والدم
 في السام فاذا وقع في بعض اهل الدلب صارت من صا به ومن لم يصبه مخوفا عليه
 اذ عمره ومما كليا وقد ذاك مسلم اذا وقع الطاعون بارض فلا بد خلوطا فان كنتم
 فيها فلا تخرجوا منها ومنها الميارر وهو القود فيهما كان الا من بعد فغير مخوف

فان طالت صارت مخوفة
 وان طالت لانه
 وضع صارت مخوفه
 سبه هذيان المحموم
 وتدمر وانفاج
 انفع الى القلب
 وهي احتباس الطعام
 مخوف ومنها الزعافوكس
 عاينه لا يمكنه امساكه
 من المتخلفات اليسا
 لنفوذ علاجه اذا لا
 اصمت على القلب
 فاذا اخرج الدم
 اليسا تدمر في
 فاذا غلب وهاج
 لانه اول ما يتوالت
 اسفر وانطلق
 غير مخوف وان علم
 في السام فاذا
 اذ عمره ومما كليا
 فيها فلا تخرجوا

وَأَمَّا الْخَوْفُ إِذَا التَّخَمَّرَ الْفَرِيقَانِ الْمَالَ وَاحْتَلَطَ الْفَرِيقَانِ بِالْأَسْوَاقِ
ي وَالْمُخْتَارُ كَوْنُهُ غَيْرُ مَخُوفٍ إِذَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الْمَوْتِ وَلَا حَرَجٌ هُنَاكَ **هَسْلُهُ** وَرَجْعُ
إِلَى الْخَوْفِ إِلَى وَعْدِهِ إِلَى أَهْلِ الْمَرْفَعَةِ فِي الطَّبْعِ وَلَا يَدْرِي كَيْفَ الْمَشْهُدُ بِهِ يَحْلِي أَوْ
يُحِلُّ وَأَمَّا بَيْنَ مَعَ الْعَدْلَةِ **هَسْلُهُ** وَلَمْ يَمُتْ عِلَامَاتُ اخْتِسَافِ الصَّبْعِ وَإِنْ بَقِيَ
الْقَيْنَيْنِ وَمِثْلُ ذَلِكَ وَأَشْرُودُ الْأَطْفَانِ وَإِنْ بَقِيَ الْبَنَصَيْنِ وَكَيْفَ **هَسْلُهُ**
وَأَجْرُ حَقِّهِ أَلَا مَهْ وَالْجَائِزَةُ مَخُوفَاتُ (دَمْعُ تَقْوَدِهِ بِدَحْلِ الْهَوَى فَيَنْشَقُّ الرِّبَا
فَأَمَّا دَوَّحُهَا مَخُوفٌ وَهُوَ وَدَّ وَكَأَنَّ فِي مَقْلِ **هَسْلُهُ** وَخَوَاطِئِهِ
وَكَيْفَهُ وَقَبْلَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ **أَحْمَا** عَاثَرًا عَلَى مَنَافِعِهِ تَدْعَى عَلَى الْمَالِ تَدْعَى عَلَى الْمَالِ
لَعَوْلِهِ صُلْمُ الْفَرِيقِ عَالَهُ الْغِنَى وَعَنْ حِلَاسٍ مِنْ غَيْرِ بِلِ الدِّينِ أَقْدَمَ مِنَ الْكُفْرِ **وَلَيْسَ**
لَهُ الْكُفْرُ فِي حَيَاتِهِ فَكُنْ أَعْدُو قَاتِمًا وَالْقَبْرُ كَالْكُفْرِ أَوْ كَمَا لَهُ تَقْدِيرُ
الدِّينِ عَلَى الْوَصِيَّةِ وَالْمِيرَاثِ لِلْحَيِّ تَدْعَى الْوَصِيَّةُ عَلَى الْمِيرَاثِ لِقَوْلِهِ بَعَاثُ بَعْدَ
وَصِيَّةِ **هَسْلُهُ** وَإِذَا كَانَتْ الْوَصَايَا مِنَ الثَّلَاثِ فَطَبْعُهَا وَلَا تَرْتَبُ لِقَوْلِهِ
مَنْ يَدْلُهُ مَأْسُومُهُ **إِلَّا بِهِ** نَحَابًا أَوْ وَهَبَ لَا قَوْلَ أَمْرٍ دَقَّ قَطْبُ بَيْنَهُمْ أَذْوَ
وَأَنْ يَجْعَلَ دَفْعَاتٍ قَدَمَ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ فَإِنْ اسْتَعْرِضَ فَلَا حَقَّ لِمَنْ يَجْعَلُ كَمَا
إِذَا الْأَوَّلُ قَدْ سَبَقَ كَلَّا **حَقٌّ** فَلَمَّا تَضَرَّفَ فَجَارِزَ حَتَّى يَمُوتَ فَكُلَّ حَصْبِهِ لِلْأَوَّلِ
إِنْ خَابَ أَوْ لَا تَدْعَى قَدْ مَتَ الْمُتَخَابِرُ إِذْ هِيَ حَقٌّ لَا دَمِي وَالْعَقْدُ يَنْتَوِي عَنِ
اسْتَوِيَا فِي الْأَسْحَاقِ **ي** بَلْ يَقْدَمُ الْعَقْدُ يَقْدَمُ أَوْ تَأَخَّرَ لِقَوْلِهِ تَقْوَدُ **وَلَيْسَ**
وَحَقُّ لَا دَمِي أَوْ حَبَّ **هَسْلُهُ** وَإِنْ تَقَصَّ الثَّلَاثُ حَصَصَ بَيْنَ الْمَصَارِفِ كُلِّ عَلَى حَبِّ
حَصْنَتِهِ فِي الْعِلَّةِ وَالْكَشِّ مَسْئُوبًا وَلَوْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِمَا يَدْرِي وَلَا خَيْرَ خَيْرَيْنِ وَلَا خَيْرَ خَيْرَيْنِ
وَعَشْرِينَ وَكَانَ الثَّلَاثُ مَا يَدْرِي كَانَتْ بَيْنَهُمْ أَسْبَابُ الدِّيْنِ الْمَا يَدْرِي أَنْ يَغِي أَسْبَابُ وَلَدِي
الْخَمْسِينَ سَبْعَانِ وَلَكِنْ خَيْرٌ سَبْعَ **هَسْلُهُ** وَلَوْ قَالَ عَلَى لَعْلَانِ دِيْنًا وَاعْطَوْهُمَا

يَعْلُو قَالَ دِيْنَاتُ مِنَ الرِّشِّ وَإِذَا طَلَبَ زِيَادَهُ مِنَ الثَّلَاثِ فَإِنْ قَالَ اعْطَوْهُمَا نَكَدًا
مِنَ الثَّلَاثِ أَذْلَمَ لَمْ يَدْرِي **ي** وَإِذَا قَالَ اعْطَوْهُمَا دَعَا قَوْلَهُ **أَحْمَا** كَمَا
وَمِنْ أَوْصَى بِشَيْءٍ جَارٍ أَوْ حَبْلٍ مَعَهُ عِبْدٌ وَطَرَفٌ فِي أَحَدِهِمَا مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ تَقَوَّ
الْبَيِّنَاتُ مَسْلُوبَةً الْمَنَافِعِ فَمَا نَدْعَى قِيمَتَهَا مَسْلُوبَةً الْمَنَافِعِ قَوْلُ الْوَصِيَّةِ فَيَنْتَبِ
مِنَ التَّرَكَةِ وَإِنْ شَيْتَ قَوَّمتِ الْمَنَافِعُ وَحَبْلُهَا عَلَى الدَّوَامِ وَلَبَّ وَهِيَ الْأَوَّلُ وَرَجْعُ
فَإِنْ أَوْصَى بِالْمَنَافِعِ مِلْكُ مَعْلُومَةٍ كَانَتْ الْقَوَائِمُ مَسْرُوفًا إِلَى الرِّقَبَةِ هَاهُنَا فِي حَقِّ
الْوَدْعَةِ لَا الْمَوْصِي لَهُ (أَوْ يَلْجُؤْنَ مَسْقُوتًا يَتَوَقَّعُ الْقَضَا الْمِلْكُ حَلَا فِي الدَّوَامِ فَإِنْ
شَيْتَ قَوَّمتِ الرِّقَبَةُ كَامِلَةً الْمَنَافِعُ وَمَسْلُوبَتُهُمَا الْمِلْكُ الْمَضْرُوبَةُ نَقَصَتْ قِيمَتَهَا
كَامِلَةً فَيُؤْمَرُ الْوَصِي بِهِ وَإِنْ شَيْتَ قَوَّمتِ الْمَنَافِعُ هَكَذَا الْمِلْكُ وَهِيَ الْوَصِيَّةُ فَتَنْتَبِ
مِنَ التَّرَكَةِ فَإِنْ أَوْصَى بِالرِّقَبَةِ لَشَيْءٍ وَبِالْمَنَافِعِ لَا حَقَّ قَوَّمتِ الرِّقَبَةُ مَعَ مَا فِيهَا
وَيَنْتَبِ مِنَ التَّرَكَةِ وَهِيَ تَحْتَهُ **هَسْلُهُ** وَمِنْ أَوْصَى بِشَيْءٍ بَيْنَهُمَا وَفِيهِ ثَلَاثُ
الضَّرَفِ إِلَيْهَا وَلَا فُجُودَ وَطَرَفٌ فِي أَحَدِهِمَا مِنَ الثَّلَاثِ عَلَى مَا تَقْدَرُ **هَسْلُهُ**
وَمِنْ عَقْدَ عِبْدٍ فِي مَرْصَدِهِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مَسْتَعْرِضٌ نَقْدًا الْعَقْدُ وَسَقَى الْعَقْدَ تَقْوَمَتِهِ
لِلْعَرْمَا إِذَا عُلِقَ حَقُّهُمْ فِي رَقَبَتِهِ **ي** بَلْ تَنْظُرُ الْعَقْدَ وَكَانَ الْوَدْعَةُ مِنْ أَسْرَقَا
وَقَضَا الدَّيْنِ وَيَبْقَى لِلدِّينِ وَالْعَرْمَا حَقُّهُ مِنَ الْأَحْبَابِ إِنْ طَلَبَهُ تَقْوَمَتُهُ إِذَا لَوْ
الْأَعْيُنُ صَالِحَاتُ الدِّينِ لِلْحَيِّ **وَلَيْسَ** الْعَقْدُ إِلَّا فِي مَرْصَدِهِ وَإِذَا سَقَا
كَانَ قَوْصُ وَكَانَ كَالْبَيْعِ **هَسْلُهُ** وَلَمْ يَدْرِي إِنْ يَتَزَوَّجُ فِي مَرْصَدِهِ لَعَوْلُ
فَأَنْ كَوْنُ مَا طَابَ لَكُمْ وَلَقَوْلُ مَعَاذِي مِنْ مَرْصَدِهِ وَجُودِي لَأَلْفَا إِلَهُ الْعَرَبِ وَكَمَا وَالْأَبَدِ
عَلَيْهِمْ (الْمَثَلُ مِنَ الثَّلَاثِ) إِذَا هُوَ مُتَخَابِرُ **ي** بَلْ كَلَّمَ مِنَ الثَّلَاثِ فَلَمَّا كَالْبَيْعِ **ي**
كَانَتْهُ **وَلَيْسَ** النِّكَاحُ يَوْجِبُ إِلَّا نَتَبَ **هَسْلُهُ** **إِلَّا بِهِ** وَإِذَا عَقْدَ أَمْنَهُ
مِنْ مَرْصَدِهِ فَلَمَّا إِنْ تَزَوَّجَ إِذَا قَدْ مَلَكَ نَفْسَهَا **الْعَلِيَّ** **أَوْ كَمَا** **الْحَبْلُ** **إِذَا** **مِنْ** **مَنْ**

لا يبيع لحيوان ان ينكشف عليه دين مستعرق ولا يبيع نكاح مستعرك في نفقة فلما
الدين لا يمنع لما مائة واذا ابتاع عرق ام ولد في مرضه فله نكاحها فورا اذا لم يمنع وكذا
الخلاص لو اشترى عبد لها وان ادت ان تزوجه مسله واذا اشترى في مرضه او
على ان يبر وجهها وجعل عرقها مائة ها فقبلت عقت فان اشترى من النكاح لزمها
قيمتها له اذ لم يبر لها ان يعوض فاذا بعدت فقيمتها الموعود كولو كانت بها على غير مسله
وللمريض المعاوضة لا تعان فالحق فيكون قدت الغبن من الثلث والوحيد طاهر فان
استرا من عرق عليه مع وعرق من الثلث اذ هو من التبرعات فان ورت في مرضه
من عرق عليه عرق ايضا ولو استرا **هـ** ويكون من راس المال كولو تملك عليه
اذ لم يعق باختياره فله والاقرب للمدعي ان يشي العبد كما من بعض
بل من الثلث لنا ما من فان وهب له او وصى له به ثم فله فكلوا استرا **هـ**
واذا ارجا الموت نه جاهلين ذبا جهلا على الثلث ولهم الرجوع فيما نادى **هـ**
ان اطلقوا فلا رجوع في الطاهر وان قيدوا فلهم الرجوع **هـ** ويقتد
سكنى دابة او حبه منه عبيدك غيرهما منفعه ثلثها فالباقي بالقسمة والقيد
بالمهايا **هـ** ولا يبيع الوصيه بالسكنى والحد منه للفقر اذ لا يمكن القيد
هـ بل يبيع ويضمن في الجبس كالعنان فله وهو الاصح مسله
وليس للموت نه بيع ما اوصى بشا حبه وان استهلكه ليل تطل الوصيه فلما
فان استوفى على وجهه مع السع مسله ومن اوصى بقربه عبيد ولا حد حبه ما
فلن في العريه الكتب وعلية النفقة والعطون بل ليل سقوطها لو امتنع من حبه
ماله **الادنى** **هـ** بل النفقة على ذي الرقبه اذ لها حياتها وادنى
الرقبه الاصلية والجنابة وهي عليه واعراض المناقع ان غنقه الى موت الوصيه
له او العبد فان فله لم يضمن المنافع لحيوان موته مسله فان قال ان

يعد مومي يشترى عرق يدك وكان للموت نه منافعه بعد موته الى سهم فان قال بعد
قيل مومي سهم مع وسكشف بالموت وسحق اجن السهم مسله ولا سقط
الموصى بها بيع الرقبه فان احان الموصى له سقط حق وملك السع والا بطل ان لم
يرض المسمى فيه مسلوبا ومولى وصى بشي من غنمه او حيوان به فله حق قبل موته
بطلت الوصيه اذ لا تسقط الا بالموت فان اشترى غنما او حيوانا اخرت منها ان لم
يعين **مسله** **هـ** ومولى وصا بثلث ماله ولا يملك شي اخر ح بلت ما ملك
عند الموت اذ العين بحال استرا **هـ** ان اوصى بثلث ماله ففصل العين
بحال الموت وكذا اوله مال لا يعلم ان يملكه لم يصح وصيته فيه ولما العين
بالمالك لا العلم **هـ** ولو اوصى بثلث ماله في الثوب ففصل العين بحال الموت
وكذا لو بلف ماله لم يكتف بالعين بحال الموت **هـ** فان نادى فالعين بلاول
اذا هو المحقق المشا الى الله والاصل البقاء وكان قران والدين حيث التقى قدت
مسله ومن اعق ام حمل اوصى به عن مرقمته يوم وضعها ففصل
هو اول وقت يقوم فيه فله الا للشرى في الام ففصل **هـ** وان اوصى
ان يرجع عن الوصيه كالواهب قبل قبول **هـ** اذ الموت كالقبول ونصح
بالقول والفعل كبيع ما اوصى به او هبته او اعتقه **هـ** فلو اوصى
عن من ماله او لثقه لشخص ثم اوصى به لا حق ولم يصرح بالرجوع لم يكن
رجوعا ونصح كولو اوصى لمها به **هـ** بل رجوع كلوا باقه فلما البيع يملك
ناقد فكان يملك رجوعا عن الوصيه **هـ** فان قال ما اوصيت به فلان فقد
اوصيت به فلان فوجع لم يصرحه **هـ** بل يصرح ولا وجه له فان اوصى بثلث
لشخص ثم لا حق بثلث في الحال خرد الا حق استحق الا ول الثلث كاملا اذ لا ملحق له
مسله وان رجوع فيما لم يتلفه بالموت للنفق في المرض من الثلث لما من الا ان يصرح

من ذلك الا لم يفت من راس المال اذا تكسف فعليه في الصحة فاما اقرانه
 فيفت من راس المال مطلقا اذ هو واجب عن امر مقدر ملا انشا هسله وتدين
 العبد الموصى به رجوع كلوا عتقه له لو علمه صنعة او اجن او وجهه كلوا عتقه له
 اذ لا ينافي الوصية وكن الوولي احته الموصى بها ان عزل والا فوجهان **ي** اصحها
 يكون رجوعا اذ عن ضمان والملك وقيل ان مال المثل هسله ولو اوصى بطعام
 متين ثم حله بغيره كان رجوعا اذ لا يملكه ملكه مسلم ما عتبه فان اوصى
 بصاع من صبره ثم حله الصبر لم يكن رجوعا حله من قبل وبالفصل كان
 رجوعا اذ حله بغيره بغيره لم يرض بتمليكها الغيب وباجن وجهان **ي** اصحها
 لا يكون رجوعا كالمثل وكلوا بغيره فان نقله الى بلد اخر فوجهان **ي** اصحها
 لا يكون رجوعا اذ لا ينافي وقيل بل نقله امانه الرجوع **م** وان طعمه او اوصى
 بدقيق ثم عتقه او عتق بغيره رجوع اذ ان الله اسم واستهلكه فان اوصى
 بغيره فوجهان **ي** اصحها ليس برجوع اذ ان اذ حله فان كان اوصى بطلب ثوبه
 او بغيره ثم طعمه فوجهان **ي** اصحها ليس برجوع اذ ليس استهلكا فان اوصى
 بغيره او بعزل فنتجه رجوع اذ هو استهلكه فان حثي القتل في راسه فوجهان
ي اصحها ليس باستهلاك فان اوصى بامانة فوجهان رجوع وبثوب فليسته له
 يكن رجوعا فان قبله هسله او خشيته بابا فوجهان **ي** اصحها رجوع وان اوصى
 بدين فوجهان رجوع اذ ان ال استمر فان هدمت بغيرها حتى زال عنها اسم الدين
 حتى ماتت عتقه بطلت الوصية بزال الاسم فليس اما سقيمة هذا حيث
 اوصى بدين من جوده ثم هدمها جميعا او هدمت لا المقينة اذ الهدم من نقصان
 فقط لا ان استهلك وان اوصى بدين من جوده فبني عليها فرجوع اذ لا يملك
 لا يرض فون هكابر فوجهان فان عن سها فطالبا ولو هكابر او عتقه بالبيع

وصل في حكمه اقل الوصايا هسله ولو اوصى
 للفقراء والمساكين صحت **اكثره** والمساكين دون الفقير **ي**
 بل الفقير اضعف لعوده صلح من الفقير وسواله ان يجعله مسكنا فالعبد
 من لا يجد شيئا والمساكين مال يجد ما يكفيه لنا ما من قالوا ومومن
 وصيه المساكين الى الفقير والعكس اذ المقصود اهل الحاجة فان قال للفقير
 والمساكين فمضافان ويختص بلد الموصى اذ هو المقصود ويستحق الفقير
 في ثلاثة اصناف من الصنفين من امانة للفقير فان اوصى لمولاه والغائب
 او في الزقاب فكل الركن قلت والا قرب ان لا يستحق الفقير لصحة اللغوي
 هسله فان قال ثلث مالي وصيه ولم يذكر مضمنا او للفقير والمساكين وان
 قال لزيد وللفقير فوجهان **ي** اصحها يكون زيد كاحد هذه للشريك وقيل له النصف
 كزيد وعمر وقيل الثلث اذ الفقير جمع واقوله ثلاثة وزيد الرابع ولو قال لزيد
 دينار وللفقير ثلاثة وزيد من جملة الفقير لم يرد لزيد على الدينار اذ ان اذ
 هو الدينار لزيد فان اوصى لزيد وعمر وبكر فان دهم وقرن بالانصاف
 ما من هسله فان اوصى لزيد لا يمتنع فوجهان **ي** اصحها يجمع كالفقير
 وقيل لا لعبد محصرهم والفقير خصهم الشرع قلت وليس فان اوصى لعقب
 زيد فان وزيد باق والوصية لعقبه لاله **هسله** فان اوصى لاولاد زيد
 فلم يوجد يوم موت الموصى دون من حدث من بعد **ي** بل للموجودين
 يوم وفاته اذ ان ايضا للموجود قبل العبد بحال استقرت هان قال اطلق
 لاسام من قبلي جزا الذكن والاني والحتي ولا يجزي المستري ان وجد في
 الملك فان ماتت قبته الا واحدا بعين وان ما توارثت الوصية فان قال اعطى
 لاسام من الرقيق ولا رقيق له استقر فان قالوا عتقوا عني واحدا من رقبتي

فانما

Copy University

بما في ذمه المكاتب وهي فاسدة لم يصح اذله شيء ذمته فان اوصى بما قبله
مسألة واذا ابرئ مكاتبه في مرضه سعى للوثة بالقل من ثلثي قيمته
 او ثلثي مال الكسابة حيث لا يمكن ملكه غيره وكسابه ان ملكه غيره **مسألة** فان
 اوصى ان يوضع عن مكاتبه اكر ما عليه وضع عنه القف وديارجه تعبيرها الى الورثة
 مطابقه فان قال صقوا عني اكر ما عليه ونصفه فذلك ان باع وديارجه تعبيرها
 الى الورثة ايضا فان قال من مال الكسابة لم يوضع عنه الكل اذ من الثلثين
 فان قال ما شاء فالكل للعموم وان قال تحا وضع الواث اي الخجور مشا وان قال
 بعض ما عليه او قليلا او كثيرا او ما كلف ونقل قال من الى الورثة فيما يسمى كذلك
مسألة **فروع** فان قال اوسط تخومه احميل العبد ذو الاحل والقد فيفسد
 الوارث فان قال الاكثر من تخومه يعين القدر لا العبد للعرف **مسألة** وان
 اوصى الى رجل بجزء ماله وله نصف الترخ لم يصح اذ هي وكاله ومطلت باليون وقيل
 لا ينقل الماله الى الواث قلت انما له غير مطلقا لان ايضا بالمنفعة **مسألة**
 وللوصي له باخذ ماله ان توجرت وعين ووصي قلت الاقرب ان الوصية بالمنفعة
 ان خرجت محتج بحوان بوصي ان لم يكن ولا في ذاته ما بقيت لم يصح منه
 هذه المنفعة ولا باخذها اذ هي اماه وان خرجت محتج بالتمليك بحوان نقل
 منفعة كذا لفلان وله الا ايضا والناجيز من ثلثه عليه منفعة وعلى الاول
 حمل قول من منع الموصي له بالمنفعة من الناجيز والا ايضا والميزاث **فروع** وفي
 السفر به وجان **مسألة** انهما يكون للملك المنفعة وفسله اذ سمي المنفعة
 فقط قلت حيث كان **فروع** فان مات اسحقها ورثته **مسألة** لان واث المنافع
قلت اكاله ان **فروع** وعليه نفقة وله كسبه قلت وقدم له خلافه
 والحناية عليه لها كسبه **مسألة** بل مستويان حيث ولد في القيمة والعصاف

فان قال ان ما عليه وسيله سقط عنه بال
 الكسبه ولا سعي الزيادة اذ لا يحمل

اذ لكل منهما حق قلت بل مالك الزقية احق اذها عوض عنها **فروع** فان
 اوصى بالمنفعة حان يته لشخص فله خدمتها ومهرها وفي الولد وجهان
 احدهما لسحق منفعة لا زقية كامه اذ هو بقضها وقيل يملكه كسبه
قلت هو بقضها **مسألة** وولايته انكاحها اليها وقيل الى ذي الزقية وقيل الى
 ذي المنفعة قلت بل الى ذي الزقية وراضي ذي المنفعة اذ المهر له وليس للموصي
 وطوها اذ ملكه غير تام **مسألة** بل يكون لها ما من فان فعل فلا حد للشبهة
 وعليه فيه الولد سري بها عتبه له منفعة كولد غير **فروع** وفي سعي من اوصى
 بمنفعته وحوه لصح للملك ولا اذ لا منفعة فيه كسبح البدان **مسألة** يصح بيعه من
 الموصي له لا شفاعته **قلت** الاقرب للمذهب صحة مطلقا والمنفعة حاملة باقتراعه
 او ان شئ **فصل** في اذكاء معلون **مسألة** **فروع** اوصى
 بنصيب او خراج او قسط او قسما او حن او قسطا او حن
احكام **فروع** واعطاه الواث ما شاء وان نقل لموافقته القفا من
 اوصى له بجزء ماله الرج لقوله تعالى ثم اجعل على كل عبد ميهن حرا وهي ان يعه
 بل النقيب لمثل اهلهم **مسألة** والسهم كالنصيب اذ يطلق على العليل
 والكثير **مسألة** بل يعطى مثل اكثر الورثة نصيبا ماله بعض من المديش فربما له
 المديش وعنه مثل اهلهم فان را على المديش را الى المديش **مسألة** **فروع**
 للمذهب **مسألة** بل مثل اهلهم الى المديش المثل **فروع** **مسألة** يعطى المديش
 مطلقا لقضايه صلح بذلك فيمنى اوصى له بشيء **مسألة** مثل احد الورثة ولا
 على المهر **مسألة** السهم في اللغة المديش لا غير من الا نصيبا **قلت** الظاهر في المهر
 انه كالحق فصحق مثل اهلهم الى المديش ولا يتعدى للمهر **مسألة** **فروع** **مسألة** فان اوصى
 لرجل بنصيب ابنه فاطله **مسألة** بل النصف **مسألة** بل جمع المال قلت اوصى ماله بكنه

فبطلت فان قال بمثل نصيب ابنه وكان الاثنان ساقطان فله او كرم بطلت فان كان
وان ثانيا قال الوصية نصف فينفذ الثلث والرابع موقوف على الابن **باب الوصية**
جميع المال فينفذ الثلث **قلت** لا وجه له فان قال بمثل نصيب احد ابني وله ابنان
والوصية الثلث اذ اريد حوله معهما بالسوى فان قال بمثل نصيب احد ابني كانت
الوصية الثلث اذ جعل الوصية له كانه بنت اخرى ولو كانت لكان لها الثلث **في** ويجوز
ان يكون له النصف على تقدير عصيته مع البنت فان قال بمثل نصيب احد اولادي وم
ذكورة وان مات قبل نصيب بنت منهم اذ هو الاقل وحث له ابنان وابن بنت قال
من حصة ونزاد للموصي له سهمين اذ يكون كالعاقلة وكان الوفاة مثل نصيب
احد وبنتي وان قال بمثل ما اوصيت به لاحد من الناس جعل على الاقل ما اوصى
به اذ هو المستحق **مسألة** ومن اوصى بثلث ماله لشخص ورثه لا حق واجاز
الورثة فالمسألة من اثني عشر لذي الثلث اربعة ولذي الربع ثلاثة وان لم يحبروا
فالثلث سهمان من سبعة لذي الثلث اربعة ولذي الربع ثلاثة **مسألة** **باب الوصية**
من الفقهاء وضعف الشيء فاذا قال اعطوني ضعفا كذا اعطي مثله **في** وضعف الشيء
مثله لقول الجليل الضعيف ان يراى على اصل الشيء مثله فاذا قال اعطوني
ضعف كذا اعطي مثله **في** منشأ الخلاف بينهم في الاصل هل يعتبر في الحساب امره
فيعتد به يعتبر وعندهم لا يعتبر ولا خلاف ان الضعف حران والحق ان الاصل
يجوز ان يتبادر المصاعف اليه ويكون الضعف مثله ولا يبايه بدليل قوله تعالى
نصا عفا لها العذاب ضعفين اي حذ مع الحد الاول قلت اما قوله لا خلاف
ان الضعف حران ففيه نظر مع قوله ان الضعف مثله واما حمل الخلاف على
في حوان اطلاق الضعف على الحران والفقهاء يرون ان يقال للعشر ضعف
العشر **في** منع ذلك بل يقال ضعفا العشر وهو الحق فلا يده واللغة الا ان كثر

عرف خلافه والحكم للعرف **في** ولو قال اوصى باضعاف كذا قال الواجب ثلاثة
اماله اذ هي اقل الجمع فان قال بثلاثة اضعاف انصبا اعطي تسعة امثال اقل
نصيب لان انصبا جمع فكانه قال بثلاثة امثال ثلاثة فكانت تسعة وان راى
ان ثمانية عشر لان تضعيف التسعة ان يزيد منها **مسألة** ولو اوصى بثلث
احد بنيه او بناته جعل الوصية له كاحد هم فان البنون ثلاثة جعلوا كالأربعة
وان قال كاحد هم فكذلك **في** بل للموصي له الثلث ويقتسم الا هو الدين
الثلث هو المماثل لنصيب احدهم **قلت** العاقلة تقضي منع نصيبه **في** ولو
ترك ابنتين وابنتين واوصى بمثل نصيب الابنتين المثل قسم المال
من ثمانية واربعين لكل ابنة عشرة ولكل بنت سبعة وللموصي له ستة
لان سدس المال ثمانية فاذا خلطت من اربعة عشر بقي ستة **مسألة** فان
كان له ابان واوصى بمثل نصيب احدهما لرجل ولا آخر بثلث واجاز الورثة سهم
التركة من تسعة ثلاثة للموصي له بالثلث ويقتسم ستة بين الابنتين والموصي له الا آخر
ثلاثة فان لم يحبروا قسم الثلث احماسا لذي الثلث ثلاثة وذلك خرسهما
نصيب احدهما بين **مسألة** **قلت** ولو اوصى لغير وارث بان يشارك بعض
الورثة في اربعة دون بعض مت وصيته من ثلث راس التركة اذ لا يقطر بالوصية
حق وارث لكن لفظه يقتضي ان يكملة نصيب من امن بتكميل نصيبه وصية له ايضا
فليقتسم الثلث بين تكميله والا جسي مثاله ان يترك مائة واخا وعما واوصى له بالقر
يشترك الاخ دون البنت فوصية القر مع التركة وتعمل نصيب البنت بها ما في تسعة
فرا يراى مع مائة ثلث التركة ثمانية يسو سهمها **مسألة** فان اوصى بثلث
لشخص ولا حق بثلاثة واجاز الورثة سهم التركة من ستة اذ ادخلوا النقص
على نفوسهم بالايجان **في** الا في خمسة عشر للورثة عشرة ولذي النصف ثلاثة

ولذي الثلث اسان هذا على مذهبا وشي **مذهب** حتى **مدح** واماع
قول **ح** من اوصى له من ابد على الثلث سقط الزايد وعلفت بالثلث محب فارحمته
تكون بينهما نصفين **قلت** فبدوا حق الهاككات الثلث انقسمت كذلك ومع الفضل
كلوا وصلى لرجل بالف ولا حرج خمس ما به وتركه **فان** **ح** توافق ان لم يمن الوارث انه
يعتبر كما ترى ذكرنا من التفصيل فكذا حيث اوصى باكثر من الثلث **مسألة**
فان اوصى لرجل بنصف ماله ولا حرج ربع واجاز الوارثه قسمته الثلثه من ثلثه عشر لذي
الصف ستة ولذي الربع ثلاثة ولذي الثلث اثنان ان بقه فحصل بالسهم الزايد
كالجزات وان لم يكن واقسم الثلث من ثلثه عشر كذلك **ح** يقول من احب عشر فلان
الصف ان بقه ولذي الثلث ان بقه ولذي الربع ثلاثة بنا على اصله **مسألة**
فان اوصى لرجل جميع ماله ولا حرج بثلثه واجاز الوارثه قسمته من ان بقه لذي اكل
ثلاثه ولذي الثلث سهم فان لم يكن واقسم الثلث كذلك **ح** بل بقسم من ستة لذي
خمس ولذي الثلث سهم **مسألة** فان اوصى بمال كثير حمل على النصاب لادب
ادعى ان يبعثه فيما دونه عن الزكوة قبل على قلته **ح** بل يقبل بنفسه بدونه
لجهالة فان قال اعطوه شيئا عمل بنفسه او الوارثه ولو حقيقا من اي جنس
شيئا **فصل في صيغ الوصية وشروطها** **مسألة** **الوصي**
الصحيح انت موصي بعدولي او اوصيت اليك او انت وصيي او جعلتك وصيا
لي او اعمل كذا بعد موتي او فوضت اليك الامر بعد موتي وعمل باشارة المنها
لما **مسألة** **ويعتبر قول الوصي اجماعا** كالموصاله اذ هو
اذ في المصروف وله الرجوع ماله من الوصي اذ لا ينفق الا بونه لكن في وجهه
كالوكيل **مسألة** **ح** فان قبل بعد موته ولا رجوع ولا ينقل الا ان عجز او
بالعجز لكن بعد الرجوع الى الحاكم **قلت** وهو قرب للمذهب **ح** بل له الرجوع كالوكيل

ولا ينفق

قلنا هي ولا به ولا يصح كالاب **مسألة** **مذهب** وصح القول بالقتل كالوكاله وقيل
اذ هي عقد كالبيع **قلت** هي بالوكاله اشبه وفي صحة قبوله في الحق وجهان اصحهما
يصح كالوكاله وقيل لا اذ لا تصرف فيها وكذا القول واذا مع القول في صحة
عزله وجهان لا يصح اذ لم يستقر كقبل القبض القول والاصح انه يصح **ح** لكن في
وجه الموصى اذ هي نيا به كالوكاله **مسألة** لا يعتبر كالبلاق **قلت** هي بالوكاله اشبه
مسألة **ح** ولا يصح القول بعد الرد ولو بعد الموت كقبله **ح** بل يصح **قلت** الرد سطر
العقد فلا يعقد الا بابتين **مسألة** **ح** ولعم المطلقه بل خلاف اذ هو الموقوف
في الوضايه لا الوكاله للعرف ايضا **مسألة** **ح** فان سمي موصيا تمت ايضا ما لم
يجز عن غير اذ هي ولا به استعرت بموت الموصى بلفظه فتمت كالاب **مسألة**
ح بل يخص بما خضع كالوكاله **قلت** وهو قولي **مسألة** **ح** ولا يعتبر المجلس في قولها
كالوكاله **مسألة** **ح** بل يعتبر لسانا ما مر **مسألة** **ح** الوصي التكليف اذ هي ولا به وامانة وكلاهما
مسألة **ح** فان اوصى الى صبي صح قبوله اذ هو بعد بلوغه والا فلا اذ هي
ولا به ولن يجعل الله للكفر على المؤمنين سبيلا **ح** والمناول على الخلاف وتصح الى
من قبل من المسلمين فيجب القول كفايه كاله من بالمقوف **مسألة** **ح** ويعتبر العبد
اذ هي ولا به امانه **مسألة** **ح** كاله كالوكاله **قلت** اتقان فيما كان مرفوعا وينقل بالفتن
الطارى كالصلي **مسألة** **ح** يعود بالتوبة ماله من له الحاكم ولا ينقل بفتن الاب اذ تبينها
الاثوة **مسألة** **ح** **مسألة** **ح** ولا تصح الى العبد مطلقا ولو ما ذوا **ح** **مسألة**
تصح الى عبد نفسه لا غيره اذ هي اذن له بالصرف **ح** يصح الى غيبه والى الماذون
مطلقا لصحة تصرفه **قلت** موثوق عليه فلا يصح توليه كالمجنون **مسألة** **ح** يصح
الى المراه **ح** **قلت** اذن صلي لم يند بالصرف في مال الى سفيان واوصى الى بنته
فقتله ولم ينكر **مسألة** **ح** **قلت** لا يصح الى الاما وقيل لا قلنا كالتشاهد **ح** **مسألة**

Copy

لقوله فلها النصف والبنان فصاعدي لقوله فان كن ذنبا فوق اثنين
اشيين فما فوق والا لاه لقوله فلامه الثلث وقوله فلها النصف والاب لقوله
ولا بويه لثقل واحد منهما النصف والاحق والا حوات لاه لقوله ففهم شرطا
الثلث والا حوات لاه وامر لقوله تعالى ان من هكك لسانه فليد له اخيه
الى قوله فلها الثلثان الابيه والزوجان لقوله ولكم نصف ما ترك ان واجكم
الابيه **مسألة** والذي ثبت بالسند شهم ابته الابن مع الابن الواحد **مسألة**
وقد من واحد اذ ذوى **مسألة** انه صلح في نكاحه النصف الثاني **مسألة** وفي
عليه شهم بنت الابن اذا انفردت النصف وبقي الابن فما فوقها الثلثان حيث
كلا ولد للميت ولا ولد ابن وشهم الاخ من الاب والابن فصاعدا من الاب
حيث لا حوات من الاب والاه وشهم اخد مع الولد الا قول شاذ للشافعي
جعل له الاخ فاسقطه مع الولد وينبطله ان شاذ **مسألة** والمجهول
شهم اخد مع الاحق وشهم الام مع الاب واحد الزوجين وكذا **باب**
واحد الاولاد واولاد البنين **مسألة** الابن سقط كل وارث
الا بون والزوجين والجد ابا الاب والجدتين ما علوا **أجماعا** ان
في الحيات لنا فرض الميراث السبكي فلا يمتنع الا ليد ولد ولا دليل وعلم كان
لا يزيد الجد على النصف **مسألة** فان ترك ابنا ذكر او ابنتين فلهما كل المال
أجماعا فان كان معهن بنات فللذكر مثل حظ الانثيين **مسألة**
وحيث الوارثات سب فقط لها النصف والباقي **مسألة** بل لبيت المال لنا
دليل **مسألة** في **مسألة** فان كان معها عصبة فلهما **مسألة** بل سقطت كذا
لنا اجماع الصحابة **مسألة** في هذا القول خلاف اجماع ولقوله صلح في ترك
سقط وقوله فله ولي عصبة ذكر او حواء ولقوله **مسألة** ولا حوات ما بقي الحبر **مسألة**

ولبت الابن النصف بالاجماع اذا انفردت والجد من مع من الصلب كقوله النصف
الحبر **مسألة** وقد من **مسألة** وللبنين فصاعدي **مسألة** بل للثلاث فصاعدي
لقوله تعالى فوق اثنين لنا فقي به علي عليم للبنين ولم يحالعه الا **مسألة** وهو
وجه انه ما جعل للاخين النصف والبنان اقرب ولغرضه يثني سجد **مسألة**
البنين الحبر **مسألة** واذا عدم البنون فكل اولادهم حكمهم **أجماعا** لقوله
فوله يوصيكم الله في اولادكم والا على سقط الاستط **أجماعا** **مسألة** فان
ترك بنتا واولاد بنين فلها النصف والباقي لهم وقد مر خلاف **مسألة** **أجماعا**
ان البنات سقطن العصبات **مسألة** سقطت الابن دون اخوات مع البنين فصاعدا
ولا يزا جهن مع البنت الواحدة على النصف والباقي لاه حوات ولنا قول على عليم
مسألة **مسألة** كقولنا ووجهه ان ابن الابن يغيب اخاه مع الاستط **أجماعا**
فلم يحلف حالها في العصبة كان حواء والبنين وقد قال على عليم ولو شيات
الابن مع بنتي الصلب ان كان يكن معهن لهن فيقتضيه الحبر **مسألة** فاما بنت
الابن او بنات الابن مع البنت الواحدة ففقط من النصف كقوله النصف والباقي للعصبة
وقد مر خلاف **مسألة** **مسألة** واولاد البنين الذكور والبنات مع البنا عصبة لهم ما بقي
أجماعا الا قول **مسألة** وقد من فان انفردت بنات الابن عن معصب سقطن مع البنين
فصاعدا **أجماعا** اذا نصيب للثلاث الا اخوات مع البنات وحكم من نزل من الاولاد
البنين مع من فوقه منهم حكمهم مع اولاد الصلب **مسألة** ولان اولاد البنين ولو كانوا
وانا ما مع الابوين ما بقي على النصف للذكر مثل حظ الانثيين لقوله تعالى ولا يورث كل
واحد منهما النصف ما ترك ان كان له ولد وللبنت مع الاب النصف والباقي **أجماعا**
لقوله صلح المحقوا الفراضا عليها وما بقي فلهما **مسألة** **مسألة** بل لاه
لقوله تعالى ان كان له ولد والبنت وله فلها النصف والباقي لاه عليم وعلم بل

الباقي لها وليت بالمسهر لنا اجماع الصمحة ولا خلاف ان الاب
 وليت مع الام والنصف والباقي للعقبه او ولد عليها والبنين معها الثلثان والاب
 كامل وليت مع الاخ او الاخوة النصف والباقي لهما ذهم عقبه الا عن ٢ والا
 وقدمت وليت مع الحبد وللحبد والحد مع الاولاد واولاد البنين حكم الاب والام
 المحجوبه اذا عدا ما ولد زوج مع الاولاد واولاد البنين الرابع اجماع الابه
 باب واصل الابن مسله عن علم في ابون وابن
 وزوجه صارت ثمنها سقا قول هو بالقول وعنه في امر وزوج واخت وحمل
 النصف ثلاثة وللأخت النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللحبد السدس عشر
 فعالت الى تسعة مسله ولا يرث مع الاب الأولاد واولاد البنين والزوج
 والزوجه والام والحبد اما الام ان من قال هي كالب مع الاب كما لا يرث
 لكن اجماع الصمحة خلافه مسله والاب عقبه ان مع الابن وبني الابن فدوهم
 اتفاقا لقوله تعالى لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وهو اقرب
 العصبات وقتل لها النصف والباقي له والا ولد اولى مطابقه لابه فان نقصه
 النصف عن السدس راد الى السدس اتفاقا اذا لان قوى العقبه فاذا اخذ منه
 السدس مع غيره اولى مسله ولا تنقض الا امره الا الحيات الامامه بل من
 ما استقطب الاب لنا اجماع الصمحة ونحبها الى السدس الولد وولد الاب اجماعا
 لقوله ولا يورثه الا به وكذلك الاثنان من الاخوة والاخوات ٣ كالحججه الا ان
 فضا عدى لقوله تعالى فان كان له اخوة فلا منه السدس لنا ولم ينفكوا الا ان ترك
 ودليل كونها كالثلاثة في البنين فصاعدا ونحو ذلك وعن علي عليه السلام
 الاخ الواحد والاخت الواحد والاخوان الا ان كان قسما لست مشهورا
 سلهما وذهب له والاولى انهما كالاخوين كسوى كمالا ابون اولادهما

والباقي للعقبه
 والابن وبني الابن
 والام والنصف
 والباقي للعقبه
 والابن وبني الابن
 والام والنصف
 والباقي للعقبه

الامامه الا حق لام لا يحجبها لنا عموم فان كان له اخ مسله والام
 مع الاب الثلث اجماعا لقوله تعالى وتة ابواه فلا منه الثلث فان حجها الاخوة
 والباقي للام اجماعا فان انفرد الاب كان له اجماعا كالان ٢
 فان انفردت الام فلها الثلث والباقي للعقبه الامامه بل سقط لهم لنا الحقوا
 الواصين اهلها فان بقي الحبد وحمله صلحها حصل على البنات للعقبه في حديث
 سعد بن الربيع مسله عن علي بن ابي طالب في دوي السهام ولا عقبه في عليهم
 الا الزوجين حصص عن علي والاحد عولان في سته الزوجان وبنيت
 الابن مع بنت الصلب والاخت لا يرث مع الاخ لا ابون والاخوة لا يرث
 مع ذوي شهور ٣ حارين بل مع الزوجين لنا القياس على البنات
 والام معا وعلى الام والاخت معا واما الزوجان فليس يرث وعنه الزوال
 مسله وفي زوج وابون للزوج النصف وللأم ثلث ما سقا فان ترك
 وزوجا وللزوج النصف والباقي للاب اجماعا ٢ فان ترك ابون وزوجه
 فلها الثلث وللأم ثلث ما بقي ٢ وعن علي وعن معاد الامامه بل للام جميع المال
 والباقي للاب لقوله تعالى وتة ابواه فشرط في استيفاء الثلث ان يكونا مسئولين
 على المال وحيث معها الاب ولما استقطب استراجه اجماع مسله والام
 مع الاخ الثلث وله الباقي الامامه بل سقط الاخ كالب لنا عموم وهو تركها
 ان لم يكن لها ولد مسله ولا يفصل ذكوة الاخ لا يرث على انما هما
 اذن دليل فوجت الشويه مسله عن موسى السعدي ٢ ومن ترك املا وحدا
 وزوجا واخوة لام واخوة لا يرث سقط الاخ لا يرث لا يتعارق في السهام
 المال ٢ عولان ٢ وعن علي بن ابي طالب في الثلث لنا قوله صلح
 الحقوا الميراث بين اهلها ولا يدخل نفق على الام والزوجة اجماعا والواثنا

والباقي للعقبه
 والابن وبني الابن
 والام والنصف
 والباقي للعقبه
 والابن وبني الابن
 والام والنصف
 والباقي للعقبه

الاخوة لا ير فيها لاجله وارتوا وادوا **فصل** في جمعهم الخبز وشمس منه
 المسله امر القروج ككتن الخلاف والمتركة لقول المخالف بالشركة والشرعية
 لحد وثقا ايام شريح والجماع به لعولهم هب ابا نانا كان جماعا **فصل** في كان كاشا
 وبديل الاخوة لا ير واد اختالاب واد ولها النصف وتقول بسلامة استهم فان
 كان اخين في اوقوعها قالت بانه **اجامعا** اذ لها الثلثان الا عند من ينبغي
 القول **باب** راي الاخوة **والا حوا** **مسلم** الاخوة والاد
 لا يكون كالسنة والنيات مع عدمهم ولا يثبتون مع الاخوة لا بواحد كاد
 البين **اجامعا** لقوله تعالى ان من هلك لبني له ولبدوله اخن ولها نصف ما كان
 له به وشمس الاخ لا ير مع الاخين لا يور كيت الا من مع بني الصلب **اجامعا**
 وشمس الاخ لا ير مع الاخ لا يور **اجامعا** كاد ولاد البين مع البين **مسلم**
 وشمس الاخ لا ير مع الاخ لا يور كيت الا من مع بني الصلب **اجامعا**
 اما مع الحد فلا يور بدمج الاخ **فصل** كان علي عليه السلام لا يورث الاخ لا ير مع
 حله ولا يفضل ذكوره على اناهم ولقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة
 او امراة وله اخ او اخوة فشرط في ميراثه كونه كلاله والكلالة من لا ولد
 له ولا وال ولا جد اذ يورث في جابر حين قال كيف اصنع في مالي ولي اخوان
باب راي الحد والحد **فصل** عن علي عليه السلام لا ير
حد مع امر وللمحال **باب** السدس **فصل** في حد علي
 عليه السلام في حد له وحده في امه انه يورث حده في الاب وحده الام من قبل
 الام واسقط التي من قبل ابها وعنه لا يورث الحد مع ابها ولا مع بنتها وكان
 محل الحد كالاخ الى السدس ثلثا ينقصه وشمس الاخ لا ير مع البين **فصل**
 وصاعدا للدين وما بقي فله ولا ير بحد الحد مع الولد على السدس الا ان يفضل

من المال شي فليكون له وكان يقول في امرون وجه واخوات واخوة وحده للزوج
 الزبع وللاهل السدس وما بقي بين الاخوة والاخوات والحد للذكر مثل حظ الانثيين
 وهو منزله اخ الا ان يكون السدس حين له فيعطيه سدس جميع المال وكان لا ير
 ان اخ ولا اخالا ير مع الحد وثاوي الميراث وابن مثله انه صلوا على الحد السدس
مسله ولا يسقط الحد الا لالاب اذ كل عصبة تدلي بعينها فالحا سقط به
مسلم ولا يسقط الحد الا لالاب اذ كل عصبة تدلي بعينها فالحا سقط به
 اخلفوا في كيفية المعاشمة كما سياتي **باب** ما اولى من معاد **فصل** في كتاب
 بل يسقط الاخ لا ير كالب اذ صاه الله تعالى ابا فاعاد له ايكم اير هب لنا قوله تعالى
 في الاخ وهو يورثها ان لم يكن لها ولد وهذا عام لا يخرج منه الا ما خصه بالليل
 ولولا الاخ لا ير مع الاب لحد الاية واذا الاخ كالسنة بديل تعصمهم
 اخوانهم فوجب الا يسقطوا مع الحد واما تسمية الحد فمما ان فلا يلزم من **فصل** في الحد
 من ايا على الاخ منها ان الاب لا يسقطه وان له في الولاد فله منزله الاب مع عدمه
 كان الابن الابن منزله الابن مع عدمه وان اسد الاب يورث عليه وان سقط الاخوة
 بخلاف الاخ في ذلك **مسلم** وللأخ من ايامها تعصيب الاناث كالسنة
 وان ميراثه منصوص في الكتاب وانها بديلان بلاب والاخ اقرب اليه اذ يورث
 بالنسبة والنفق اقرب الى الميت اذ ينسب على عليم الحد بغير ينسب منه فمن يورث
 من ذلك الميراث فاقرب الميراث اقرب الى اخيه من الاصل الذي تغرق عنه وشمس
 زيد لتخرج لها عمن تخرج من الغنم وصان فاحد الغنمين اقرب الى اخيه من
 اصل السم **فصل** في كيفية المعاشمة **باب** في المعاشمة **فصل** في كتاب
 يفاهمه ما لم ينقصه عن السدس فان نقصته من السدس وعن علي
 عليه السلام يقياسه الى الثلث ونه الا ما صبه قلنا واينما شهد اذ رواها زيد بن علي

يدلون بالقرابة لا بأبائهم فاقترنت جهة القرب وقتهم مختلف لا الكثرة
والأبوة فاما **حس** فسقط الخالة لآب والخالة لا يرهنها لما قدمنا لآب
مأمون **فرع** فان ترك ابنه عمه وابنه عمه سقطت بنت العمه اذ تدلي بالعمه
وهي ذات رحم وتلك تدلي بالعم وهو عصيه وكذلك ان ترك ابنه عمه لآب
وابنه عمه لا يسقط بنت العمه لآب لما من وكذا بنت اخيه وبنت عمه لا تدلي
بالعم **ح** لا يخالف هناك اتفاق الغله وهو القرب وكذلك ابنه العم **فرع** الأخ كان
ترك عمه وابنه اخيه فسقط ابن بنت الأخ بل المال له بناء على أصله ان اولاد
اولاد الخالميت اولى من اولاد جهة اعتبات **القرب** **فرع** اذا اختلفت
قرابة ذوي الأرحام ففوا الى الميت من جهة واحدة من جود من أعاد الوسايط
وكما به في هذه الصورة ترك عمه وأخاه فاما المال حسبك لأن بنت الأخ فيوافق
وان اختلفا في الغله وعلى قول **ث** لو كان مكان ابن بنت الأخ ابن بنت الميت
له النصف كالأخت والباقي للمعمد وعلى قولنا سقطت كبت الأخت مع الزوج
على قوله في بنت بنت بنت بنت بنت بنت ان المال بينهما كالبنات والأخت وعلى قولنا
المال للبنت **فرع** فان ترك بنت ابن اخيه وبنت خال بنته الا ولى الى ابن
نعم مع الأخت **و** ففتى الثانية الى الخال ثم الخال الى الام فكان ترك
أخته وامه فلا ولى النصف كالأخت وللثانية الثلث كالام والباقي زوجها
وعلى قول **ح** المال للاولى اذ هي اقرب **هو ابو عبد الله** ومتى كان
وانا لهم في جهة واحدة لم يفضل الذكور على الاناث اذ سوى سببها بين
الاخوات لم يفضلن ذوي الأرحام ولا جماع على ان ابن البنت اذا انفرد
خان جميع المال بسبب واحد وهو الرحم وكان لك بنت البنت وكان لك الخال والخالة
فوجب اذا اجتمعا ان يبتوا **اقتضى** اهل المنزل بل للذكر مثل حظ الانثى كالنصف

وكما ان البنت اذا انفردت خازنت جميع المال وكذلك الابن فاذا اجتمعا كان
للذكر مثل حظ الانثى وكذا ذوي الأرحام **قوله** اذا انفردت البنت لم يخر
جميع المال بسبب واحد بل نصفه بالسعييم والاخر بالزبد فافترقا **فرع** فلو خلفت
بنت بنه وأخاه وبنت اخيه وأخاهما كان المال نصفين لبنت البنت وأخيها نصف
بينهما بالسوية والنصف الاخر لبنت الأخت وأخيها كذلك بل المال لبنت الابنة
وأخيها للذكر مثل حظ الانثى بناء على أصله في اعتبار العرب تمسكاً بقوله تعالى
الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثى قلنا لعلنا اولاد لا يتناول اولاد الاولاد
الاممات اقل من تركه الا ليدل **فرع** فان تركت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
بنه وأخته كذلك **باب ميراث الزوجين الاصل فيه** **الذكر**
ولا يرهن عليهما في المال اجماعاً اذ لا دخل الزوج في امره فان كان أحدهما
رحماً جاز عليه ان يحميه للزوجيه **مسألة** وتعلق الزوجان فترهنهما اجماعاً
مع سائر ذوي السهام فما بقي فللعصبة كما من فان نقص عن السهام قالت فيد خل النقص
على كل ذي سهم بقدر سهمه مثله زوج وابوان وابنتان للزوج الثلث وللأخت
الثلثان وللأبوين السدستان عالت بميتي ونصف سدس ومعهما من خمسة عشر للزوج
بلائه وللأبوين الثلث وللبنين ثمانية **باب العول والرد** **مسألة**
المصاهرة والعلماء على القول به **ابن** **و** **والأمام** **قوله** على ميلم حين سأل
عن الكوى عن أبوين وابنتين وزوج هذه **مسألة** فادعيتها ثلثا والجمع على
حول النقص على الاحوال والبنات ففتىنا علم من غيرهن اذ ليس بنقص ذوي
سهام بل ان نقص حقه باولى من بعض فوجب توزيع النقص على قدر سهمها **قال**
والذي احتجنا به من عالج يعلم انه لا يكون في المال نصف ونصف وثالث ذهب النصفان
بالمال **قوله** لو ردد ان الوتره باحدون نصفاً ونصفاً وثلاثاً وما يذكر كذلك يعرف

قد ^{اصل} **السهام** ومقدار النقص عليهم ولهذا قال علي عليه السلام عا دة ما تسعافا جعل النقص
 على جميع الورثة ونظيره كذا ما يقول في الرد على بنت وإبراهيم السقف وللام السدس
 والفرصة السهام من ستة ثلث الرد صارت من اربعة والمأذون ان اصلها من ستة ليعرف
 حصته كل وارث من الاصل وان الرد على قد ذكره قال لو قد منته من قد مره ما كان
 الفرائس **ولما** ان اذنت البقرة في اللفظ فقد قدم فيه الابنة والبنت وقد جعل
 النقص على من حصوا قبله ان يوفيهن لنقصهن وان اذني الحكم فلا يسلم بقاء
 وقد الزم القول في زوج وإبراهيم واخون لا يراد الا بحسب الام عند اقل من ثلاثة ولا
 من اذ حال النقص على الجميع هنا على صلة واما على قوله ان المؤخر هو الذي اذ ان
 فرضه لم يكن له الا ما بقي فيه خل النقص عليه بد الثبات والاحوات فلا تسلم الا
 معهن اخوات فيصيرن عصيات **مسألة** والخلاف في الرد **مسألة** ان
 سقطت ما في ابي الوثقة من السهام من ثلث الثمان وفي رد الاخ من سهم واحد
 الباقي وللآخر الثلث ثم ذكر فيهما اسم **مسألة** فان كان في الفرقة من ثلث
 واكثرت سهام اهلها نحو ان يترك زوجة وبنت واما للزوج والتمن والبنات السدس
 وللام السدس والفرصة من اربعة وعشرين فينقسم ما بين زوجة وبنات
 في اصل الفرقة فيصير سهمين للزوج والتمن اثني عشر والباقي وهو ان يعطوا
 للبنات والام على ان يبع للتمن الثلث ثلاثة وستون وللام احد وعشرون وان شئت
 فرضه من لا رد عليه وهو الثمن فينقسم سبعة بين الام والبنات على ان يبع فمما اراد
 في ثمانية فيكون اثني عشر وثلثين للزوج والتمن ان يبع وبقا ثمانية وعشرون للتمن
 وان مر على ان يبع للبنات ثلثه اربعة واحد وعشرون وللام الثلث سبعة وثمانون
 ما اشبهه عليه **مسألة** لا يرث مولا المولاه الا بقية
 عدم العصا ودوي السهام ودوي الا حاكم اذ كان علي عليه السلام لا يرث المولا

مع دوي السهام الا مع الروح والزوج وقيل ذو الرحم على ذي السهام
 ولا يرث مولا العتاق الا بعد عدم العصا وايضا دوي السهام سهامهم **أما**
 وهو اقدم من دوي الرحم اذ كان علي عليه السلام يرث مولا العتاق دون الخلة والتمن
 وغيرهما من دوي الا حاكم وقد علمه كونه الا الذي بعده ولا يرث السهام المولا
 بما ان من قس وكان علي عليه السلام يعطي بالول للكنز **مسألة** ولا شيء للنقص ولا
 لورثته مع وجود عصية العتق **أما** فان غلب مولا فلم يبق وورثته
 ما فصل من دوي سهام العتق **أما** فان غلب مولا فلم يبق وورثته
 المقتن وعصيته فلدوي ان حاكم العتق **مسألة** ودوي وسهامه اولى من دوي سهامه
 وان حاكمه اولى من حاكم مولا **أما** فيها **مسألة** فان ترك دوي ان حاكمه
 ولا وارث له فاما له **الأكبر** بد لست المال لنا اما واحد بالاول بحان بالامير
 حيلولة له لو كان في عبد من وج غنيقه حيل فاولدها ثقات الولدان
 وله لمعتق احد للفرع حتى يفتق ابوه فيكون له لمعتقه ومعتق الام حري محي
 دوي الا حاكم فاذا كان المولا بالاجماع عند الفرض ورحب ان يكون ذوو الرجا
 المقتن لذلك **مسألة** ولا يعصب فيه ذكر اني لفتن المولا كما لا يعصب الا فهم
 اخوهم ليعبد هم فلو ترك ابن مولا وبنته سقطت البنات وكذلك اخاه واخته
مسألة ونصح الشركة فيه فلو اعتق رجلان عبد كان له ولو شهما حب
 المقتن وان خلا في فيه لقوله سلم الولي لمي عتي وحيث لا وارث لاجلها حصته
 لبيت المال **مسألة** ومن لا وارث له في ان لست المال ويندب من يدب الا خلو
 فان رجل ولا وارث له الا علام اعتقه فقال سلم ميرا ثله ولقوله سلم في اخوة
 ميراثه حل على كل بنت وحمل على ما ذكرنا **مسألة** ويرث المراه من دوي
 زوجها اذ ورث سلم امه اشيم الصبياني من دوي زوجها ورث ولدها المنهي

باللعان اذ جعل صلح ميراثه لاميته ولو ثلثها من بعدها وهذا يقتضي ثبوت
 ذوي الانحام **مسألة** والمقطعة اولى ميراث اللقب حيث لا واث له لقولهم
 لا واث الميراث تحت ثلاثة موانيت عتقها ولقبها وولدها الذي عتقها
 كولوته فقل البلد في المدة **باب ايراد العارض في ميراث**
الخنثى **مسألة** ميراث الخنثى الثلثة نصف نصيب الذكر ونصف نصيب
 الانثى حيث اختلف ميراثها **باب** اقل النسيب ثمان يكون للميراث ان وحتى ثلث
 الانثى اذ هو الميراث والباقي للان **مسألة** اقل كذا كذا الا انه قال الزايد بن قفر
 يبين امره لنا قول علي عليه السلام له نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الانثى ووجه
 ان من ترك ابنا وخنثى فللبن النصف وللخنثى الثلث لا محالة اذ اقل احوالها
 انثى والميراث لهما على سوي نصيب لهما من تداخيا وان في ابديهما **مسألة**
 كان في مسلة سقط في الذكر اعطى نصف نصيب الانثى مثاله روح واد واحد
 لا واد خنثى فكونها الناح وعول الفريضة بينهم ونصف اذ لو كانت الانثى كانت
 النصف ولو كان ذكر السقط وان كان في مسلة سقط في الانثى اعطى نصف نصيب الذكر مثاله
 ابن عم واخت له خنثى لبيته فعطى نصف نصيب الذكر اذ لو كان ذكر السقط النصف
 ولو كان انثى لسقط **مسألة** ويعتبر الخنثى بالمسال فان سبق بوله من الذكر فهو
 ذكر له حكم الذكور وان سبق بوله من الفرج فهو انثى له حكم الاناث وان خرج منها
 جميعا فليسه حكمه ما قد تناو من بعضهم ان خرج منها اعتبرت الكثرة لنا قولهم
 وقد سئل كيف يورث فقال من حيث البول فاعتبر الخرج كالكثرة وقول علي عليه السلام
 الى مالها الخبز وعن علي عليه السلام في اصلاخ الرجل في الجانب الايسر اقل ولين
 الجانبان في الامه **مسألة** من ترك ابنا على وحشي فالحكم ما من بل المال
 على سبعة لان ابنته وللخنثى ثلثا جعل لان ابنته وللخنثى لو كان انثى

ثم جعل له نصف نصيبه لو كان انثى وهو شهر ونصف نصيب الذكر وهو شهران
 فصارت له ثلثه وهذا خطأ اذ اعتبر نصف نصيبه لو كان انثى ولم يعتبر نصف نصيبه
 لو كان ذكر اذ لو كان ذكر كان له ثلثا ولا حصة له ثلثا ونصف ذلك شهر
 ونصف وهو قولنا **باب الماسك من ميراث التسع**
وهو النقل **باب** الا ان لا يقال للمالك من ميراث التسع
 ميت الى ميت قبل ان يموت مع معرفة الترتيب **مسألة** وقد احتج الى عمل ذلك
 حيث ينقسم على ورثة الميت الثاني بعد ان انقسمت على الاول كمن مات عن بنت
 ونسبه واج ثم ماتت البنت عن ابنته من ثمرات الاخ عن ماله فميراث كل
 ميراثه من غير قبل **مسألة** وقد احتج الى عمل من مات عن بنت
 احبها عن اثنين والاخر كذا فاصلا من شئ ككل ان شئهم ثم ميراث كل
 ابن مسلة من شئ لا تشارك الذكر من الاول وهما ثلثان فاجتهدوا
 في الاول يكون ابنته ثم ميراث القسمة من الاول فكان الاول مات عن ابنته
 لكل ابن اثنتان ومات كل ابن عن اثنين ككل ابن شئهم وعلى ذلك ففرضوا لثلاث
 الترتيب لمحقوا بالقرابة وشيقي **باب الغر والهدايا**
نوسخ الشعبي **مسألة** اذ عرق قوم او اهدى عليهم ببيان ولم يعلم رتب
 موقعهم ورث الاموات بعضهم من بعض ما كان لهم في الامم فقط ثم توفت الاجيال
 من الاموات ما كان لهم في الامم وما ورثه منهم **مسألة** يجب ان يات الوالد منهم
 المهر كان وحيا الباقيات حتى يترثوه ثم وحشي الذي امته وعتت من الباقيات حتى
 حتى يترثوه ثم عمل ذلك في كل واحد منهم والاولى والباقيات اثنتان منهم
 في حاله فاحل في من ذلك اميتا جميعا فورا ثم الاجيال ولم يترث بعضهم من بعض
 في الامانة الثانية ولا يورث واحد منهم ثلاث دفعات بل من بين من ميراثهم

ابن ابي ذر في بعضه فيما بقي للذكر مثل حظ الانثيين واذا استفضل الاخوات
 لاب وامر اللذين سقط الاخوات لاب الا ان يكون معهن اخ لمن في بعضه فيما
 بقى للذكر مثل حظ الانثيين والذين لا سقطون بحال حمته الابوان والزوجان
 وولي الصلب مع سلامة الحال مسئله وان اب واحد مع البنين او وشهم لا غير
 ومع البنات ذواتهم ونصيب والاب سقط الا حقه واحد يقاسمهم ان كان له
 حصة من السبعين وهو مع الاخوات متفرقات فصبه واذا نقصته المعاسمة عن
 السبعين او كان مع الاخوة او الاخوات بنت او بنت ابن ذواتهم فهو السبعين
 مائة اذله ذلك
كتاب السنين السيرة الطريق
 والاصل من سائر الى كذا اي ذهب اليه مسئله
 الحكماء سائر الدين وهو اصل في النبوة والا مائة ولما ان اد الله تعالى بقوله
 محمد صلى الله عليه وآله وسلم اطهركم ما تمسحوا بالجملة هو ما
 وروى عنه ما هو ما يروي في سيرة ته صلواته وبغض البغض عبادته غير الله ومن ثم قال
 ما كفى بالله نبيا قط واول ما فتح الله به المنام الصادق ومحبته الخلوه وكان تحت
 في جردا وهلم جرا والشمس عليه وحين بلغ اسلامه ان يغيث سيرة ائمه حبر بل علم
 في حد ابواب سورة الفلق فخرج وحشي ان به جنه وكان من خدجه ما هو مشهور
 دغا الخلق الى التوحيد ولما تجوف من دعا قريش منه الله بقوله تعالى ما ارا
 اليك الى قوله والله يعصمك من الناس فاحضرت عيسى ته فيهم ابوليد فداهم
 والقصة مشهورة قلت والا فرب ان قوله والله يعصمك من الناس قلت في ذلك
 والما يرب جمعه صلوات الله عليه قوله تعالى وان من عشيرتك الا قرين فلما تولى
 واخوه امن به الا عن من عنهم بقوله تعالى فاعينهم وكونهم اذن له بالجمع لما
 صرنا نأذي اصحابه وعلل ومن هاجر في سبيل الله الا به ولم يوجهها فتنه والمسلم

الى الحشيشه والسامر وكان يعرض نفسه في المواضع على القاتل فلم يقبل احد الا ابا
 والحزج وابتدأ فبعضهم مسهوه فلما هاجزوا كثير اعوانه امر بالمهاجرين
 للذين يقابلون لولاه بالهم طموا الايدي وكونها وكذا حاله الا به بعد زو عند
 الضعيف لا عند القوة مسئله والامامه رايته عامه لخص من مضمون حكم المرح
 ليس موقفا بل مسئله وهي واحده **اكثر المعتزلة الاسعريه** شرقا اذ لم
 امور شرعية **الاشعريه** السبعة من الملاحك بل عمل فقط اذ وجب كونها
 او حشر لطوا في الواجبات العلية والشرعية **الحا خطا الثاني** الحسن بل رعا
 وعقل اذ هي امر ينبت في بعض الضرر فقل **صراة الاثم** **هشام القوطي** **الحمد**
 بل لا تحب والحديات مطلقا والوا ذل دليل وهما حيث يحسن ان يسل او تنون فتنه
 بقيامه فاما لا حكم الشرعية وتقوية معاملها فبما **الاسم** لا تحب في كل وقت بل
 ندد ظهور الظلمه وظلم الخلق فبما لا زاله ذلك الضرر لنا اجماع الفقهاء على ان الحد
 الى الاله واستتم الا الامير با فامنها يستلزم وجوب مال يتم الا به واذا هو الى
 منصوب عقيب موته صلواته والاب لا يهد الا من من يوم به الحزن ولم يخالف احد في ذلك
 بل في غير المنصوب وقد مر ابطال قول المخالف في المقدمه مسئله ومحب السيرة
 لا يلقى في انعقادها امامته **اجماع** لا بد من بل من **مسئله** وطر
 في علي عليه السلام **الرب** المحرره وهو حفي صاحب الى نظر **الاماميه** **الحان** ودي
 بل حلي متواتر تكفر من خالفه **المعتزلة الاسعريه** لا يصح على امامته على فضله
ي فان كانت قطعها والمخالف محظي ولا سلاح الهوى اذل دليل وان كانت احبا
 فلا خطا الا بخلاف اذ كل محمدي متصية **مسئله** وطر بق امامه الحسن النضر
 وهو قوله صلوات الله عليه واخيه اما ما ن **الاسعريه** **المعتزلة الاسعريه** بل العقيد
 والا خياري وهو صريح لكنه متلفي بالقول وليس متواتر فمحتاج الى النظر

لكن افضل فلا وجه لمنع امامته مع حصول المفضوذ بالا امامه كاملا واذا قلنا
 من المثلث عند ما عتبات ذلك فان ابا بكر قال وليتكم ولست بخيركم وقال عمر لو
 علي لملك عمر وقال كل من افقه من عمر ولم يكن احب من الصحابة توليهم لاجل
 اعتقادهم فصل غيرهم عليهم بل لا جل المرفق فكان كالمجمع على صحة امامه
 المفضول **مسألة** ومعنى الفصلية هنا لونه اكل في الشروط المطعنة ويمكن نفيه
 ذلك لا لونه انما هو انما اذ لا سبيل الى معرفته الا بالتسليم **مسألة** ومتى ما
 نزلت له احواله لزمه الصبر حتى يفتح الله كسبه الانبياء عليهم السلام يوم
 ومصلحهم فان وجدوا عونا فقلبه القيامة بما اليه امن من الجهاد ومبادئ الطلبة واما
 الحاد وولا يجب التجسس على المتسقين بل يجب العاقل عن موجبات الحاد واوله
 صلح اذ نزلوا والحدود بالمشيقات وله تاجير الحد لمصلحته كخشيته نفي جنة او
 نحو ذلك ثم يقبض بعد ذلك والحدود قلت ولما سقاطه ان حتى من فاحتمل
مسألة وله الاستعانة بالكفارة والفساد وحيث يستقيمون على اوامرهم واوله
مسألة مستحلفون على باع فلان قد استعان صلحهم بخراجه ولا فرق بين القتل
 والمرك مع خزان القتل وكون الاستعانة بالمقاتلة **اجماعا** الاستعانة صلح
 ما بين ابي واصحابه وكون الاستعانة بالفساد على الكفار **اجماعا** وعلى البغاة
 الاستعانة علي عليهم السلام بالاستعانة **مسألة** وتنطبق امامته بالمطابق والعمى
 المايوس والجداد والبرص **اجماعا** والوجه ظاهر **مسألة** والزمانه المرفقة والاف
 المايوس **اجماعا** وبالفسق والفسق الظاهر من لا خذلان العبد له وكما ظلال
 ولا يبعد العامل بالفسق والفسق لانه صلح من فعل خالد في بني حنينة وقيل **مسألة**
 وان كان علي عليهم السلام في حال الجاهل وعلى الفقهان في سبوت والمغيبين
 قلت وفيه نظر اذ لم يظهر عن اهل البيت ابطال فعلهم **مسألة** وتعود امامته

بالقبول **الإمامية** لا تعود بسا على القصة وقد اطلق **مسألة** ولا يحتاج
 الى تحديد بعد ولا في موضع اذ جمع على الصفة التي استحقها لاجلها **المسألة**
 بل تحديد الدعوى اذ الدعوى الاولى كالحال يمكن لا خلافه قلنا الفصلية الامام
 بابتدائه لا من والى والقيام وهو حاصل **مسألة** ولا تنطبق بالخطا والبيان حلا
 الامامية وجوز والاضايف على الانبياء على الاية قلنا خطا وتجاوز وقد
 قال معاوية عليكم حياح فيما اخطا به **مسألة** ولا يصح امامان لان
 يوم الشقيقة حين قال **مسألة** سيفان في عمدة اذ لا يصلحان فان افقت دعويان
 من صاح عمل بالاولى فقط فان اتفقا في الاصل فان استوى باسما احد في الاصل
مسألة بل نزع قلنا القرعة غير معتمة في شيء من الشرع فان تنازعنا
 بطلا جميعا وصارت الحكم لغيبهم في الاختيار والفاقد امام علم والفاقد امام
 سيف ومنه قول زيد بن علي من ان اذ الجهاد بالسيف فالي ومن ان اذ الغلب
 فالي ان اذ **مسألة** والاشهاد المايوس من فقه مبطل كالغلب المايوسه كالمرجو
 كالغلب المايوس واليائس عليه الطن بعد دخوله الى موته لا ماره محمدا كالغلب
 المايوسه **مسألة** وان خرج بعد اليائس المفضول فلا فصل **مسألة**
مسألة **مسألة** بل المايوس اولى اذ قد صارت افضل بتجده اعيا العز
 ووضعت دعوته مع القطع بصحتها فلا يخرج عنها بتغير الحال كمن اخذ الركن
 فقيرا ثم استعنى **مسألة** وليس له ان يهضم بما امنه الا به الا حيث معه
 مومنون يعينونه ولو في الزاي لا حيث كذا عوانه فساو ولو اظهر والباطنة فان
 كان بعضهم صالحين كمن يستقل بهم في الزاي يهضم ولا يجب عليه جهاد الا حيث
 معه مومنون يستند اليه في جهادهم ويكون بان اكل كافر من مسلم والا لم يجب
 القتال **مسألة** ومن يعي عليه فله المدا فقه **اجماعا** ولو من غير امام لكن

فصل في الجهاد اعلم انه كان في صدر الاسلام
ممنوعا لامر اهل الكفر لقوله تعالى ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام او
 الزمان لقوله تعالى منها اربعة حرم فتح بقوله قل قتال فيه كبر او الحال لصفتين
 وقتلهم ثم تحت هذه كلها اقلوا المشركين حيث وجدتموهم الا في **مسألة**
دين والجهاد فرض كفاية في جميع الاوقات والامكنة **ب** بل فرض عين وغيره
 فرض عين في من الصلوة فقط لئلا كان على الله عليه واليه يرجع غير وقوله
 لا يستوي القاعدون والقاتلون وكلاهما على الله الحنث وان كان ظلم بامرؤ
 ويوقف لحرر **مسألة** وفرض الكفاية انواع ديني كالعلم والتعليم وحل الشبه
 والقتال بالسيوف والادان والجماعات واجل النفقة كالحرب والطب
 الحرف اذ يضطر تعطلها في امر الدين ومنه شرطه الامام كالحمد
 وما ليس كذلك كالا ممر بالمعروف والنهي عن المنكر **مسألة**
 ولا يجب على من لا يرفع القلم ولا يرفع صلم جهاد كمن لا يرفع ولا على من
 عازب حين استضعفه ولا على المراه لقوله صلح جهاد كمن لا يرفع ولا على من
 والاعوج والمرضى للاية والمرضى السبب غير مانع ولا ضعف البصر مما يراي
 مانعه من السلاح والاعوج الذي يمكنه التركيب والاعوج يلزم بها الجهاد
 وعلى المعتون ان يدفع عن البلد حسب الامكان **مسألة** فان تعذر القدر
 لم يجب المهور اليه الا اذا كان جديدا او اخله وموته من يلزمه امر حتى
 يرجع كالحق لقوله تعالى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حتى ولا على الذين اذا ما
 اؤكل لتعلمهم وعليه قبل الزاد من الامام اذ ثبت المال حق له فلا منه **مسألة**
 ولا يجب على القيد الملك السيد منافعه واذا كان صليما يبيع المالك على الاسلام
 دون الجهاد ولا يملك المملوك الذي خرج بغير اذن ماله **مسألة** ولا

ولا يخرج منه اهل فساد الولد الا باذن الوالد المشتمل ان كان لقوله صلح
 فان ادنا فجاهد الخبز وكفى فان خرج بغير اذن منها لزمه الرجوع للاذن
 فان كان الضمان قد التفتا فوجهان **ي** اصحهما يرجع كاستدائه والحد والحد
 كالب والام في ذلك فان كان له حد مع الاب في استبدائه وجهان **ي**
 اصحهما يلزم اذ وجوب الاب لا يفسد حقهما وقيل لا تحت وان كان
 الاب كافرا لم يوجب اذ كان صليما عبد الله بن عبد الله بن ابي عاهد وابو شبيب
 الناس ولا نه كافر فله بيعته اذنه في مصاح الدين وفي الاب المملوك وجهان **ي**
 يستأذن اذ لم يفسد الدليل وقيل لا اذ الاذن له في نفسه فلا اذن له في غيره
مسألة ومن عليه دين حال لم يخرج الا باذن الغريم لقوله صلح بعم الدين
 الخبز فاذا منع السهماء بطلت ثم الجهاد فان كان وكيل بالفضل لم يلزمه الموا
 فان كان الدين مؤجلا فوجهان **ي** اصحهما يقتضي الاذن ايضا اذ الدين مانع
 الشهادته للخبز وقيل لا كالخرج الى التجاره **فرع** ويبيع الرجوع من
 الاذن قبل التمام القتال اذ الحق له لا بعد لما فيه من الوهن ولا يتعين على القيد
 الجهاد اهو بدل الروح ولا حق له فيه بل في منافعه ولا يقتضي اذ السيد
 والوالد بالمداقعة عن البلد اذ هو حال ضروري متعين والولد الخبز لطلب
 العلم من غير اذن الوالد ان كان في كفاية اذ هو سفي سلامه بخلاف الجهاد فلت
 والمذهب ان الجهاد كذلك **فصل في جهاد الكفار**
 وغزو الكفار الى ديارهم الى الامام فقط لقوله تعالى استمدعون الى قوم ابي
 فترط وجوب القتال بالدعا والاجماع على ان المقصود ببلاده دعا الامام **ي**
ي يجوز ولا يجب لقول علي عليه السلام لا يقتل رجل ولا جوارح الى الخبز
 فله شر ما اوصاه ولقوله جماعة من فضلاء التابعين ولعموم موله قاتلوا الذين

لا يؤمنون بالله الاية وكفوها قلت وهو قوي وليس الاية نصريح بما ذكرنا
وقد قيل المزايا الى خرب هو ان وعطمان عهد صلح وويل الى
الحمل وصفيين واخواتهم وقيل حر الى خرب بني حنيفة قالوا الحماة مع الطام
يكون اليه قلت لا نعلم بل الزكون اعانتهم على الظلم والحماة على الكافة
قالوا اجد الحماة من قتلهم ولم يغزو المسلمون الا مع صلح او مع امين قلنا
والا به والاخبار عامه لكل مكلف في كل وقت قلت الا قرب انه يجوز
لخصه به اقوى شوكه الطام وزياده بعد اذ المصلحة عانت ضيقها ففسد صلح
واذا عرض الكتابيون الجزية وحب قبولها عن باقي اهل عجم **اجماعا**
للاية به **فصل** الحزبه من الغمي غير الكفاي ولو تيسر لا يقبل حال
لنا عموم قوله صلح للشر ايا اذ عوهم الى الاسلام فان ابوا فادعهم الى
الجزية نعم كل مشرك الا ما خصه الدليل وقوله صلح لقرش وادبكم الفيم
الجزية الحزبه ولم يفصل **مسألة** ولا يقبل من مشركي العرب الا الاسلام
او السيف لقوله تعالى فاذا اخرجتم من ارضهم فاقبلوا المسلمين الا به والاد
مشركوا العرب **اجماعا** اذ كان العهد لهم يومئذ دون العمد **فصل**
بقولنا ما سياتي **فصل** والمجوس ليسوا اهل كتاب **فصل** بل اهل كتاب
لكن مع الحزبه من دينهم ومناجحتهم لنا قوله تعالى ان تقولوا اما ازل الكتاب
على طائفتين ولم يقل على طوائف وقوله صلح ستواهم سنة اهل الكتاب ولم يقل
هم اهل الكتاب ولقول علي عليه السلام كانوا اهل كتاب فرفع لفظيه جرت فهم الحزبه
واذا رفع فلا كتاب لهم اذ كانوا الان مشركين الى رجل سمي نذادشت
قيل وكان كذا بالقياس **مسألة** فان ابوا وحب الحزبه ان طعن الغلبه
قلهم مقلدين ومدبرين ولا يقتل صبي ولا امراه لتجهيد صلح الا ان يقابلوا اذا

سكن في حين عن قتل امراه صحت بقتله حين التجهيد وقد كان ساهوا و
كشف عونه من شك في بلوغه من الكفاي **فصل** الحزبه من الكفاي
يحكم بقتل ولا يقتل عتيف وهو الاخير لتجهيد صلح عن ذلك **مسألة** ولا يقتل
تجاني لقوله صلح لا يقتلوا المسلمين ولا اصحاب الضوايع **فصل** يقتلون لغوا قتلوا
المشركين ولقوله صلح اقبلوا المشركين واستحيوا شرهم اذ الصيا والفتا
قلنا خبرنا بصرح **فصل** ولا يقتل سمك كيت فان ولا رهاب الا ان يقتلوا
تواه عنه صلح فان كان ذاك اي قتل قتل ذئب وهو ابن مابه وحمش وحمش
لجوده رايه ولا يكون قتل الرسل لقوله صلح لن يتولى مسلمه لولا ان الرسل
يقتل لقتلنا الحزبه **فصل** ويقتل من امن استلمه اذ كانت اهل الجاهل
وللا مام محاضرهم لقوله تعالى واحضرهم ومبهم بالمحقيق واخذوا فمروا غراهم
ان يورد السيف وتجهيدهم بالحيات والفقار وان كان فيهم اطفال كاهل الطائف
ولقوله صلح اهلهم منهم الحزبه **مسألة** ولكن قتل الاب وذي الرحم لقوله صلح
دعه يتولا غيرك ويكون اذ لم يكن صلح على اي عتيف الحزبه **مسألة** يكون
المبارزه لقوله صلح لا ياتى بها وكما كان في يوم بدر من زورهم وعيسك وعليهم
السلام لعبد وسيسه والوليد ومبارزه على لعن ومن عبد ودا وفي اعيان اهل دار السلام
وجهان **فصل** صحت اذ لا اي اليه في يد يتر الحزبه **مسألة** فان تترشوا
من لا يقتل من صبي وامراه ومسلم جاز قتل الترس للفتن **فصل** حيث يقطع
المسلمين ان لم يقتل والا حرم **قلت** هذا حيث تترشوا بالمسلم فقط لا بالادهم وهم
فصل وسعدان بالعبد للفتن واذ العتيف قتل عند الفتور ولا ياتى
لا يترشوا من الاموال فيضمن لقوله صلح في ذرع صفوان مضربونه فان اذن السيد
في غير ضرور جان ولهم الثواب اذ هم مكلفون **فصل** ولعمري الكفاي

القوس والاه موال كفعله سلم في يد ر و سببا او طاس وكانت سنة الار في وني
 قينقاع وني المصطلق وله ان ياست كفي عن وه يد و غير ها فاما قوله ثاما
 كان مح لتي ان يكون له اسرى فكان في حال قله المسلمين والا ثمان هو كثر العتل فلما
 طعن الاسلا م حيزه مطم ثعا من العتل والعدا في قوله فاما مينا بعد واما فدا
مسله وكانت المن به محي منه وان كثر الكفات لقوله تعالى فلا تولوه الا
 ثد حفف عنهم بقوله ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين فاجوب على
 كل واحد مضارب به عشره ثد حفف عنهم واجوب على كل واحد مضارب به
 اثنين بقوله الان حفف الله عنكم الا يد واستقر السبع على ذلك محمد حرم من
 الحز به لقول **ع** من قر من اثنين فقد قر ومن قر من ثلاثة لم ير **مسله**
 ومن علب في طنه وحله انه ان لم يقر قبل لم يزل منه العزل **اجماعا** وفي جواره
 وجهان **ي** اصحهما لا يحون للابه ولا نقص بعمر المسلمين بقتله وقيل يحون له
 ولا يلقوا ابدا بكم الى التهلكه **مسله** ومهما حرم من الهزمه فسق المهرم
 لقوله تعالى فقد بان غضب من الله وقوله سلم الصابرين سبع الا محرم فالصل وهو
 ان ترى العال في غير موضعه ا صلح وانفع فيقتل اليه **ع** وكانت من به للمسلمين
 في او طاس الحز اقامن مكان الى مكان او من غير الى فيه وان بعدت اذ لم
 تغفل الابه ولقوله سلم لا اهل عن وه مؤنه انا فيكم فيه كل مسلم الحز وكحو
مسله ومهما طن المسلمون الغلب ثبوا لقوله تعالى فانتبوا والامر للمؤمنين
 فان ظنوا العكس فوجهان **ي** حب الحز ب لقوله تعالى ولا يلقوا ابدا بكم الى التهلكه
 وان اذ قال له رجل يا رسول الله اريد لو انتمست في المشركين الحز ومن الغلب فيه
 علب طنه انه يسل **مسله** ولولقي مسلم كقرن وحده فله العزل وان طلباه
 لعدم الاهبه فان طلبهما فوجهان **ي** اصحهما له العزل اذ مرض المجاهد في الحماقة

وقيل اذ هو محاهل حسب طلبها **مسله** واذا استر الصبي والمرا ملكا
 لعقله سلم في سبا يا حزين وامطفا به ضيقه **مسله** **ع** فان استر
 البائع حيز الامام بين قله واستر قايه والامن عليه والقيد اباسير من المسلمين
ي او بالمال **ج** بل القتل والاسترقاق **ع** بل ايها او القيد بالفسق بالمال
ج لا يحون الا المن وكحون القتل والاسترقاق والقيد بالفسق والمال **ق** اما
 القتل فكيفه سلم في عقبه والنقص وفعله سلم في ان خطف وفي اذ سب وقربا
 اذ دخل بيده واما المن فكيفه سلم في اي عنده على ان لا يعا له بعد ما فلم يف
 فاستر في اخذ فقتله بيده ولقوله تعالى فاما ما بعد واما قد الا به وكحوها
 ولقوله سلم في استر ابد ر واستر بني عقيل واما الحز قاق فان كان انجما او كما
 جان لقول **ع** في نفسي فاما ما بعد واما قد احب الله كما نبيه في الاستر بالمال
 والعدا او الاسترقاق وان كان غير من سبا غير كتابي لم يكن **مسله**
 قوله سلم لو كان الاسترقاق ثانيا على القرب الحز **مسله** وفي وجوب قبول الحز
 من اسير الكتابين وجهان **ي** اصحهما لا يحب اذ سطر الحز ان المنصور في الابه وقيل
 حب كغير الاله شير واخوان مع عليه **مسله** **ع** ومن قتل الاسير قبل ان ياتي الامام
 اختياره فيه عن ر لغصبا به ولا ضمان **ي** بل نعمن اليه **ق** لا امان له
 كما لم تده **مسله** وان قتل الاسير قبل اي الاختيارات حرم قتله لقوله فاذا
 قالوها غصوا مني دما هم الحز وفي جوار المن القيد بعد ذلك وجهان **ي**
 اصحهما كون اذ اذ اذ القيلي بعد ما سلم وكلو تقطاع العنق في الشفاه لم
 سقط الحز بين الكسوة والامام وقيل بل ينعين قه ك الصبي **مسله**
 فان استر سح ل مال ولا ر ي عذره ولم يسل فوجهان **ي** اصحهما لا يسل بل يحز
 الامام بين المن والعدا والاسترقاق لشهده بالصبي وقيل لا يشق خيرا القل

المسلمين له صحبه **مسألة** ولا فضايل بين المسلمين في دار الحرب
وتحب الدين والدين **مسألة** الا لمن اسلم في دار الحرب ولم يهاجروا وكانا اسيرين
قتل احدهما الآخر فلا شيء **مسألة** بل يلزمه القصاص والارش كدار
الاسلام سواء اذ لم يفصل اذ لم يفصل **مسألة** لا ارش ولا قصاص
اذهي دار اباخه لنا فهو قوله تعالى فان كان من قوم عدو لكم وهو
مومن فمحق برقه مومنه **مسألة** واذا فعل مسلم في دار الحرب
ما يوجب الحد على الامام او امين حيث له ولا يه على اقامته وله ان
يلصقه كما من **مسألة** لا حد عليه الا ان يكون الامام معصوم وامر فيها ما من والا فلا
حد مطلقا فلما لم يفصل اذ له الحد ودين مكان **مسألة**
والمستامن ان يسير دمه القتل الا بن باي وجه سرفه او غيرها اذ لم يملكون
الا ما احذوه فحق على الكل في وقت من واما تعلق الامان بانفسهم واموالهم
فقط ولغير المستامن احد ما اطعمه من سبيته وغيرها **مسألة** اذهي دار
اباخي له قوله تعالى حيث تقفهم وهم واحد وهم واحد وهم واحد
مرتب **مسألة** ولو استروا ملكك بغض عينه ثم اسلموا عياله
والوجه فيه ان كل ما فيها يملك ما ثبتت به عليه **مسألة** ويكره للمستامن
ان يشترى شيئا غنم عليهم في حال امانه لقوله صلى المومنون عند شترهم قلت
فان فعلت بده قيل ندبا وقيل وجوب الخبر **مسألة** **مسألة** ومن اسلم في
دارهم ثم هاجروا وترك ماله فولد خصم باسلامه طعمه اذ الطفل تابع لابيده
الاسلام لقوله تعالى الحق انهم ذرياهم وقوله صلى الولد يولد على الفطرية
وله فضل واما البالغون فليحكم انفسهم كفرا او اسلاما **مسألة** **مسألة** **مسألة**
ماله المنقول الا ما كان عند من في غير فوجد بعد او غيرها لا تنفع بغيره

بل يحفظه ويحسن ما لقوله صلى من اسلم على ماله فهو له ولما محمول على ما في يد
حمايين الاجل **مسألة** لا حصه ماله يخرج به لنا الحبر **مسألة** **مسألة** ولا حصن غير المنقول
لقوله تعالى واورثكم انفسهم وذرياتهم **مسألة** بل حصنها باسلامه كالمحمول
فلما دارهم دار اباخه ولو اسلمنا هذه الحكم في بعضها جعلنا بعضها دار كفر
وبعضها دار اسلام **مسألة** فلو كان الوكيل مسلم فيها عقدا دخل في
الغيبه وفيه بطل **مسألة** واذا دخل مملوككم دارا فاسلم قبل بوجده
فتنق لقوله صلى اي ما عبد خرج اليها مسلما هو حر وحر واد استولى على نفسه
بقيد اسلامه عتق مملوكها ولو اسلم سيده لم يعد في ملكه **مسألة** **مسألة** فان لم يها
حتى اسلم مولاه لم يوق اذ لم يوق ولو اسلمنا لم يملكها **مسألة**
واذا اسلم حر في دارنا لم يملك في دارهم الا طعمه لما من لا ماله المنقول
وغيره لغيره دار الحرب عليه وكان في داره لا طعمه لغيره **مسألة** بل اطلاقه في
كماله فلما منعت الا به **مسألة** بل حصن طعمه وماله اذ اثبت ملكه باسلامه مملوك
اسلم في دارهم فلما بدع في دارهم فاقب قاصد **مسألة** **مسألة** ولو استروا
الصفاء عتبا مسلما ثم وهبوه لمسلم اخر او باعوه فصاحبه اولى بما لقيمه
لقوله صلى لا تولى على مال المسلم **مسألة** وهو صحيح ولو قلنا انه يملكون
عليه اذ قد خرج عن ايدائهم قلت بل كبر من يملك طوق **مسألة** ولا ينقض
تصرفهم في اموالهم اذهي دار اباخه **مسألة** **مسألة** ولا قصاص فيها لغيرهم
دمايهم ولا بين المسلمين فيها اذهي دار اباخه لا يجري فيها احكام الاسلام
فكان شهادته في دار الحرب وتلزم الدينه والعتق في الخطا وفي الغيبه قلت
وقد من الخلاف **مسألة** واذا اسلم حر في دارهم او اسلم لغيره
بالقيد اذ لا يصح انتقال ملكها بعد استيلائها **مسألة** ويلزمه القيد اذ قد ملكها

الحر في بالهذه لكن اسلامه منع ان يملك امر ولد مسلم كما لا يصح ذلك بين
 المسلمين فلزمه ردّها بالعوض كلوا تلغها عليه متلفا والعوض على مولاه ان
 كان موسرا اذ يعود الى ملكه فان اعسر ففي بيت المال فان لم يكن فيه شيء فدينار
 في ذمه السيد لعودها الى ملكه ولا يقال سعى عن المعسر مع بقائها على الذمة **ومع**
 بل لا يجب عوض بناء على اصلهم ان الصفات لا يملكون عليها بالهذه الا ما يصح من
 ملكه بالبيع والشراء **فان** مات السيد الاول فمقت بولته قلت والعوض تركه
 ثم في بيت المال قد سعى كمال حريتها اما لو مات قبل اسلام الحر في سقط وجوب
 استقداها اذ موجه اسلامه وقيل بل يجب في تركه وفيه نظر **مسألة** والدية
 كأم الولد اذ لا يملكون عليها في الغلبه ملكا مستتمرا الا ما يصح التتابع فيه والاول
 ان يملك الحر في فخره على ما سلم ومعه امر ولد مسلم او مدينه ان يطام اذ
 قد منع الاسلام كأم ولد هما منه حر نسيب للشبهه فان فداها سيدها وما وهما
 حاملان لم يطامها حتى يضاكما من **مسألة** وان سلم عن مكاتب مسلم عن
 بلا داله بناء على انه يملكون عليها وولاه للاول اتفاقا اذ هو المعنوي فان فخر
 عن الدية فملوك للآخر خلاف **م** كأم ولد اذ وطى المكاتبه فالولد حر نسيب
 للمالك عند **ط** ولا عند **م** فملوك للآخر خلاف **م** كأم ولد اذ وطى المكاتبه
 والولد حر وان استولينا فالسيد اول مكاتبه قبل الفسخ بالشيء ويعدها بالقيمه
 كأم في تبعها على السيد او المكاتبه **وهان** اذ اريد المكاتب له كانه ولو
 يد الحر في وحكمه حكم المريد في العبد اذ اذ دخل الحر في الذمه وفي يد عبده
 لم يملك الحق القدر عند **ط** كأم ولد وان امتنع السيد من القدر **ام** الذم
 العبد المسلم لما من **مسألة** واذا دخل عبد الحر في ذمنا يغيب امان ملك
 من ظهر به من المسلمين الا ان يسلم قبل الطفر به لما من فلو قد اسلم سيده بعد ذلك

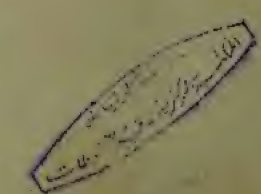
له عبد اليه اذ قد خرج عن ملكه **مسألة** قال سلم حر في عن وجهه صغير
 مبد حوله ثم اسلم احدا بوجهه قبل ان ينفصا عنه فيقول لنكاح بينهما لزمه فسلم
 نكاحا وامراه صفوان وامراه عكرمه من ابي حمله لما اسلموا قبل ان ينفصا عنه
 لا يقبل العبد لخصول اليه بوجهه **مسألة** وطغ الذي من وطى امته المومنه اذ لا
 تحل له بالملك ولا بالنكاح **اجماعا** فان علفت منه كان الولد مسلما باسلامها
 وحر ان وطى في ملكه وعلمها عبد ام الولد فان اسلم قبل مضيتها كان احر
 والا علفت مضى العبد وسعت كما من اذ لا يحل له استزناها ولا بيعها اذ هي ام
 ولد ولو تمت حر ينها وسعى كالمشرك اعق نسيبه **مسألة** واذا اسلم
 الحر في وامرته حامل فسيبت له بنتان الولد اذ هو مسلم باسلام ابيه **م**
 يبتنق كالحرمها قلت الاسلام يعلو ولا يعلى وهو مسلم وفي استزناها
 وجمهان **ي** حكمها كون وهو **ي** اذ هي حر يبتنق لا امان لها وقيل لا كآل ولد
مل البيت ابلغ حالا من الحر الحر يبه واذا سبي صغيرا وحمل ثم اسلم ابيه لم يسل
 رقه وان حكمه باسلامه تنبأ لا يبيد اذ الاسلام طاهر على الذم **مسألة** ولا تنج
 الصبي الثاني في الدين حيث معه ابوه او احدهما **ي** بل يتبعه **ط** ان سبي مع الاب
 تبعه في الدين لامر الام فاتبع الثاني لنا قوله سلم حتى يكون ابواه هما اللذان
 يهودانه الحر ولم ينفصل **مسألة** فان سبي الصغير دون ابويه تبع الثاني
 في الحكم اذ لا حكم لسلامه وهو مستقل بنفسه فاتبع الثاني **ي** بل باق على كونه
 صلو كان في ذم الحر ولا حكم للثاني اذ به يد ملك كالمشركي فلنا الصبي اذ لم
 يكن معه قريبه يعلو كونه مع ابويه الكافرين فحكمه حكم الملقين والملقبين
 تابع حكم الابداء وعلى هذا ان لم يكن معه ابوان فان كان في ذم الحر بغير حكمها
 وان كان في ذم الاسلام فله حكمها **ي** فان سبي مع احدا ابويه ثم مات الولد

الى امرائه ولم يذكرهما نالت وحاشي **ابو جعفر** عن اصحابنا انه يرضون
ي ويوحى من قوم اديه ووجوب قال من عليه حق فامتنع من اداءه **مسئل**
ويحب للثدي بعد عاهم الى الحق وكشف شتمهم لقوله تعالى فاصالحوا بينهم فويل
ان كثر عليهم ثلثا ونشرت فيها الصحف وترتب الصفوف لتعمل على علمهم
الحزب وبين ومناظر **ع** اياهم ويجب ايمانهم ان طلبوا للظن مدع معلوم
لا موطن ولا ان يحد منهم الخدع اذ لا يكون الصبر على قبيح ولو نزلوا امان
للاممال لم يحداه هو مقابله محطوت **ي** ويصل اولادهم رهاين في كل امان
اهل العدل ويطلبون الوفا ولا يصل ان قتل الاسير ويحرمون فاهم بغل
المطاعه بعد اوكد ان الفوا السلاح اذ هو امره الخاضوع ولقوله صل
بوجه الفتح من القاسل حه هو امن وكذا ان طلبوا الامان اذ من خد فهد
مسئل ولا يصل مدبرهم ولا جرحهم ايقا لقوله صل لا يتبع مدبرهم
الخبير وكبح **مسئل** **المروى** من شش فان كان لهم فيه قتل مدبرهم اذ لا يوت
مودهم **س** لا اذ القصد ففهم في تلك الحال وقد وقع قتل بل في الحال والمال
مسئل وفمن حصن معهم ولا يقاتل وجهان **ي** اصحابنا لا يصل من الفى اللج
وقيل بل يصل اذ لم يترك على قتل محمد بن طلحه السجاء ولقوله من سؤ علينا
فقد استر في دماينا **مسئل** **الركب** ولا يقتل ذو حمرة اجمه الامد افعة من
نفسه او غيره لثمة صلما باخذ بيه واباحى عن ذلك فان قتل فلا انه
اذ لم يترك على بن الحجاج قتل ابيه اذ سبه صلما وكذا اهل البغي **مسئل**
ويحرق ويغرق ويخنق ان تعدد السيف وحلوا عن لا يصل والا فلا الا لغيره
ي ولا يجوز البغاه الا ان يتجهوا او يحاصروا المسلمين **مسئل** ولا يسعا
بكا فاعلى باع لبل لا يشقوا القتل المسلمين ولا من يرى قتلهم مقبلين ومدين

واذا تترسوا باولادهم فالحكم ما من قلت اما الاستعانة بالكنانة فقد
من له جوار وهو الامع واذا امن الباعى كافا اشرط ان يغيبه بطل امانه
اذ صحت مشروطه بان لا يقاتل المسلمين واذا استعان الباعى بالذمي من
دون اكن اء ولا حمل بالحق لم يضر ان يعض عليه اذ الذمه مشروطه بان
لا يضر والمسلمين واذا قاتل البغاه لم تكن اعانه احدى الطائفتين ان
قتل عليهما والا اعان اقرىها الى الحق فاذا قتل لم يقاتل من انعم
اليه حتى يعتله اذ معاونه كالا مان واذا اعان المعاهد الباعى كان معا
لعمه **مسئل** ويجب حرب البغاه ان ظن الغلب **ي** يثب الواحد لا
كاهل الشريك **ب** لا يجب حتى يكون مع الامام عده اهل يد **ع** المختار ظن
الغلب قل العبد جازم كثر قلت وهو الا قرب اذ القصد ان الله المكنز
مسئل ولا يقتل قسلهم لفسقه ولا من قبلوا لشهاجه **مسئل** ويحرم
قتل اسيرهم ان كان قد قتل او سبه والحرب فاعده والاحيش وقيد حتى
يكل شوكرهم **س** لا يصل مطلقا قتل اكن من وله فيه **ي** وفي حبس الضبي
والمداه والهمم اذ ايسر واوجهان اصحابنا كثر البغاه الصدوق اهلهم
وكسر القلوبهم وميله لا قلت وهو الا قرب اذ لا دليل على جواره الا
من باب التعزير للمكلف ولا يصل الميراث بالبغى ايقا اذ ليس بكفر
مسئل **الحاصل** واذا قتل الحق احاء الباعى لم يضر طمير **مسئل** **الحاصل**
بما القابل ويثب ولا يصل قتل اذ اذ المتعادي والا لزم في المقدم ولا
قابل به **مسئل** ولا ملان يعاقب باخذ المال **ع** او اقتاده لقوله صل
من منعنا الزكوة احبنا حاتمنا ويضع مال الخبيث **ي** واذا جرح في الرجز
وتجدد في الحكم يحون كالغزير ولا لقضوه ولا ييه **ع** ولما حرق البون

وهدمها كقول علي عليه السلام في دار جزير ومال المحتكر مع حاجة المسلمين
 اليه ولقول صلح لقيته ان اتخلف الحبيب وهو لا يعلم الا بحاجته **مسألة**
 محل الغرض علي بن جندب القليل اذ رآه صلح مجانا وقد قيل له عشرة اذ
 وامتنع منها **فصل و احكامهم ما خوده من وعلا**
عليه السلام ولا يكون شبيهه ولا اعتنا ماله جلبوا به **اجماعا** البقاء على الله
مسألة ويقنع ما جلبوا به من مال واله خرب وخمس لقول علي عليه السلام يوم الجمل
 لكم العسكر وما حوى وكفى **الركبة** من لا يغتموا ما لهم منهم شي لئلا يفسد صلح لا يمل
 مال امر مسلم وقول علي لعباد وان الاموال كانت لهم قبل الفرض قد **قل** ما من
 مبادونا واكثر فهو مخصص بفعل علي عليه السلام وتقرر الصواب اياه **مسألة** ولا يغتموا
 اجلب به الباقي الا الامام فله ذلك ولو مستقرا كما انك لا غصبا فله ان لا يفسد
 املك اعانه خلاف المغيرة فان بنت قبيلة على اخرى لم يكن لاسمها نعم ما احب به الثاني
 بل تزد به لما لك فان البني فكان للقطعة اذ لا دليل على حوازي غير الامام **مسألة**
 ولا يكون نعم سلب الضرر **ساح** من كون لمن قاتلهم اذ هو مال احدا من مشي
 قلنا هم بالبقاء **سبح** ينفع به اهل العدل بما احب به البقاء حتى يضع الحرب
 او ان هاتين قد جعل حكمه دون حكم عبيد الكفار اذ حكمهم خلف لنا فقل علي
 وقد من **مسألة** وللأمام فقط نصيب الظلمة واعوانهم حتى يستوفي قدرها
 ما استعمله كونه كسب طمعه ليقول مع خالده لما افضه بخيانته فباطلته ماله حتى
 تصف حمايته وخرجه من نظيره وما كان من الظالم باقيا رده لاهله ان عرفوا اوليت
 المال ان لم عرفوا ولبيع مدينهم كالمثل كالدين لاهلهم اذ الضرر لا يبيع بينهما
ط فان قصر ما في ايديهم فالباقي في ذمتهم **الركبة** بل يستحق الباقي بعد احدا كل ما
 في ايديهم **قل** لا وجه لستوله **مسألة** ولا ينقض لاجل الضمين ما وضعوا من

عليها



املاكم في قرية او مباح مطلقا كما ان هبوا او ينفقوا شيئا ينفقونه وقد خرج من
 ملكهم وما وضعوا في مخطوط كاجرة النبي فله استرجاع الباقي اذ مصر في المصالح
 كما يقبض م ولا يطلب عوض السالف اذ سلبهم الملك فله كالا با حدة النجدة فاما ما
 من موال الله في غير مصر فله الامام استرجاعه **ي** وليس للامام نصيب السالف
 اذ لم يصحهم علي عليه السلام ما انفق من ذلك ولا من عظمه **سبح** ومن في رده وجهه لم يدي
 يملكها فله ردها اليه او الى الامام حيث له نصيبه وما لا يملكه ردها اليه ان كان لا
 فله المطالب للملكه فان رجا معرفه المالك فله للقطعة **مسألة** ونقص
 من احكامهم ما حلف لاجماع او بصا قطعي **مسألة** لا ما دافى نفس المحتكر
ع بل ينقص اذ شرها الحكم العباد انصرحوا واولا فله ان يظفر من علي عليه السلام
 احكامهم **مسألة** وكل مسلم اخذ ما ظفر به من مال الله مقصد لثقت مستحكما او
 ليصرف وليس له تصيبهم الا باذن الامام وقيل يجوز قلنا انك ملك فلا يصح الاحكام
 او تراخي كغيره ويقبل شهادتهم ويؤايبهم لما من **مسألة** واذا انصبا فاضا يرى
 ايا جدم ما من التبدل واموالهم لم يتخ فصاروا **اجماعا** اذ لا قد اله خبير فان
 كان لا يستحل فني فسند اموال **ح** فائق اذ التي فتن **س** ليس بنقص حكمهم حكم اهل العدل
هـ فتنق تاو يلا تصرخ وفي احكامهم ما من من الخلاف وقيل حاكم المسلمين بحاكم
 البقاء متفرغ على الخلا في صحته وصدايه **مسألة** ولا يجب قتال من يظن مذهب الحق
 مهما لم يخرجوا عن امن الامام وقصا به وان كفره وشبهه اذ لم يفسد علي عليه السلام
 معه منهم اذ قال له رجل منهم لئن اشركت ليحطن والقصة فان قتلوا عاملا للامام فله
 ان ينقص منهم اذ قل علي عليه السلام اهل البيت وان حب اقر وان يفسد عاملا عند الله من **الحجرات**
مسألة ولا يكون لسلطه الظلمة ومن ينادى منه المسلمين لفسادهم وان قتلوا فله قتلهم
 اليه لا القصد **مسألة** **ابو علي الحسائي** للمسلمين قتله وعن **أبي بكر** يكره فيه

Copy

بل هو الا ان يقتل حال مباحة عن المكنة قلت والافق ب ان حكمه حكم امير لا شرها
 في الغلة فشرط المباحي باع والمجانب مجانبا **باب الردة وقتل اميرها**
مسألة ولا يصح رده الصبي ولا سلامة لقوله صلى الله عليه وسلم من وقع من العلم **مسألة** لا يصح اسلامه
 بيمان كان لا يقتل حتى يبلغ كجوان كمال العقل قبل الاختلاف **مسألة** لا يصح اسلامه
 رده اذ حكمه بالسلام على علمه قبل بلوغه ومن ثم قال **مسألة** لا يصح اسلامه
 سبقتكم الى الاسلام **مسألة** غلاما ما بلغت اوان خلى **مسألة** قد ضعفه
 وصح للمهاجرين انهم لا يقتلون للمخبر **مسألة** يقتلان دينيا لا شرعا لكن حال بيده وبشر
 لبلد يقتله **مسألة** ومن يلقى بالكره ما لم يرضح حكمه ب رده **مسألة** بل حكمه بما في
 الظاهر **باب الامانة** الا به واذا لم يرضح علم على من قالها مكنها **مسألة** عقلت
 وكذا كراه كراه الروح لسعيه عن الروح فلا حكم بكرها ولا بالفسخ اذ كره شرع
 صديرا وقد بشره تعا حيث قال ولكن من شرع بالكره صديرا **مسألة** ويجب تاديبها **مسألة**
 ووجه السكون كعقوده وقد من حكمها والرد قد يكون باعقاد او نفي او لغير ذلك
 او قتل كرمي كهدم المشاجير وكترقي المشاخص وكود ذلك **مسألة** وهي محرمة
 قطعا لقوله تعالى من رد منكم عن دينه لايه وكوهما فضل
 ووجه القتل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دمه من مسلم الا باحدى ثلاث الحرب وكوهما **مسألة**
مسألة لا يصح رده المراه كالجمل لعموم من يدل دمه فاقوله ولا من يسل
 اعدو ومات حيي ان تدب ولم تنب **مسألة** لا يقتل لعموم من يقتل **مسألة** لا
 لكن نسبي الحق ان الحق واسترق الامه بمجرها سيد هال امامت ومات ووي عن علي عليه
 ان الحق لا يقتل بل يسترق كالمصيح وقوله ان امر محمد بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 محمول على العامة بنسب واسترققت **مسألة** ولا يقتل حتى يستتاب **مسألة**
 لقوله تعالى ان ينهوا يعجزهم ما قد سلف **مسألة** بل يبدأ بالعموم من يدل دمه فاقوله

ولقد كره الاستتار به **مسألة** الاستتار به غير مشر وفعه بل يقتل قويا **مسألة** ان ولد في الاسلام
 لم يستتب وان اتلم بعد كمل يستتب لنا قول **مسألة** هذا اذ علمت بين الحرب وقد من وكوهما
مسألة ويستتاب ثلاثه ايام اذ قد روي ذلك عن علي عليه السلام
 وهديت في كثير من المواضع **مسألة** ومن علي يستتاب شهرا ثلاث مرات في حاله ولفه **مسألة**
 مرات في ثلاث جمع **مسألة** يستتاب ابد او يحبس حتى طوت ويستتاب السكون حال اقامه
 وانا سلم في سجنه لم يقتل اذ هو سجين **مسألة** لا يصح اسلامه لكن يستتب تاخير حتى يفيق
 فان تاب والا قتل وان رتب فاقضا به صون او ترشده لم يسل حتى يفيق ويصح استتابة
مسألة ويقتل اسلامه مطلقا لا مطلقا وفي قول توبه ان يدنو وجهه **مسألة** استتابة
 تقتل لقوله صلى الله عليه وسلم ان قاتل الناس الحرب وكالما في **مسألة** لا اذ يظهر خلاف ما سبق
مسألة لا يحكم بالظاهر **مسألة** واسلامه للمشرى والمعتدين لا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالشهادتين ومن قاتل بانه ميعوث الى القبض فلا يد من تدب من كل جن غير دين
 الاسلام ومن كفر محج وحوب الصلوة وكوهما فلا يد من قاتل بوجوبها وكوهما
مسألة وصلوات الحرب والمذبذب في دابة الحرب اسلامه لا في دابة الاسلام لا احتمال القصة
مسألة ويحسد المذبذب الرد توبه **مسألة** لا يحكم لا كانت مع البينة كغيره **مسألة**
 الحد ورتد بالشهادتين وهو اعظم شبهة وقول **مسألة** لا يقتل توبه بعد البينة خلا في
 الاجماع **مسألة** وقته الامام فقط اذ هو حرب كن لا قصاص على من قتل كما من
 وفي العبد وجهان **مسألة** استتابة لعموله صلى الله عليه وسلم اقيم الحد ود على ما ملكت
 ايماكم وقيل الى الامام كغيره **مسألة** وحكمه بل يخل في الاسلام به لقوله تعالى
 الحنفية قد يرفع ولا حكم له دمه اوبه من بعد **مسألة** فان وصف الكفر قبل بلوغه وقته
 قابل فعله القود لا بعد ولا قود عليه **مسألة** ولا يسترق ولها المرتبة اذ
 حكمه حكم ابيه **مسألة** كون كل تولى حذر بين قلنا لا قياس مع الفرق **مسألة** والرد

تدين الوجه لقوله تعالى فلا ترجعوا من الكفارات لكن تدينه ان مات او نحو في
 العبد وكذا الوارث تدينه في حكم الن حقه وقد من خلافه في المبدولة
مسألة ولين من شرط الا حضانة الاسلام فيمن الذي كالمسلم **مسألة** و
 بل هو شرط فيه فيبطل بالرد ولا يكون الذي محضاً وقد مر من وعلى هذا القول
 لو ان تدينه عليه تدين سقط ولو لم يرد تدينه اسلام لزم منه الاعادة وقد مر ذلك
مسألة وعقوده قبل موته والحقوق لغوي القرب وصحة في غير ما موقوفه
 كالبيع والهبة تطل بموته وقبله ككل عقد موقوف **مسألة** بل ينفذ من الثلث كتنصرف
 الميراث **ولنا** الميراث غير محجور عن الثلث خلاف الميراث فلا شيء له بل ينفذ من
 جميع المال اذ هو مالك **ولنا** اذ يرجع الى الاسلام فبهم وان مات من ثلثه فلا حق له
مسألة والحقوق يدان الحزب كونه فنقسم تركته بين وراثته المسلمين والعقود
 من الثلث وامر **ولنا** بل يحفظها الامام له حتى يرجع فيعود له او يقتل فيكون في الثلث
 قلنا حوله اذ الحزب كونه فبطل الموقوفات الا العتق والاستيلاء فينفذ لقوته
مسألة ولا فرق بين ما اكتسب قبل الرده وبعد ما اذ ينفذ الى الورثة **مسألة**
 لا يزال ملكه بالرده فاذا مات قبلت المال لقوله صلى لا يرث المسلم من الكافر **مسألة** ما
 اكتسبه في اسلامه ولو تدينه المسلمين وبعد بليت المال **ولنا** الحزب محجور على الحزب
 من اقامه نظامه اذ لو اريدت ولا وجه لفرق **مسألة** واذا وجب على الميراث فو
 قد مر على الحزب وان غفا الوبي فالدي في ماله والخطا في ماله لا على العاقله **مسألة** ونصير
 حاله بموته كالبين الموحد **مسألة** ونصح اقراره حال الرده بين او بين اذ
 من اهله وصاحبه حمل وفيه نظر ولا يضمن ما ارتفع بعد الحقوق كالاصل اذ يرجع
 عن تضمن اهل الرده لصل المسلمين واجتبت عليه الصحابة وفي ضمان ما ارتفع قبل
 وجهان **مسألة** صحح ان يضمن كالبغاه وقيل يضمن اذ لا تاويل له بخلاف البغاه فصل

فان عاد الى الاسلام رد له ما لم يستهلك حيا او كالحيا
 واسترد من الورثة اذ اكتسب غير ملك له فاذا كانوا قد استهلكوا لم يرد لهم
 عوض ما تلفوه اذ هو باذن الشرع **مسألة** ومتى ثبت له شوكه وطفرهم
 شبيبت ذراهم ونشأ وهم كالحزبين كما قيل **مسألة** ولم ينكر قلت وفيه نظر **مسألة** وقيل
 اولى من قتال الحزبين اذ اشار الصحابة بتأخير جيش اتمامه لا حل الميراثين
 ولم ينكر **مسألة** بل اعتدت تكون رسول الله صلى الله عليه وسلم واذ هم اعطوه عظم في هذه
 الاسلام من اصلين **مسألة** ولا يجب بقدر عام ان قد غرروا الاسلام ولا يات
 به استظهار او فصل مدبرهم وخرجهما ويستتاب الا شين فان تاب غفر عنه كل شيء
 والعبد كالحزب في انه لا يقبل منه الا الاسلام او القتل **مسألة** ولا يقبل السبابة
 على الرده محالة لا حتمال ان يعتقد ما ليس من رد وفي ارتفاع ملكه بنفس الرد
 وجوب يرتفع ولا يكون موقوفاً وهو الاصح **مسألة** ومن نطق بملكه كبريختا
 حكم بغيره وان لم يصدقها فبين امر انه كما من قلت ان علم كونه كفا ولا حامل
 له على الطق بغيره كراه او غرض فيعلم له موته بالاسلام وان جعل ومثله
 تلبس على مثله او كان لغرض من طاهر كافتتاح النكاح فلا اذ لم يشرع بالشك فيه
 وقد شرط **مسألة** الغنايه هي انواع منها الماكول والمشتمل
 الذي يشرع اليه الفساد كالحياق والميراث كونه من طفر به اخذ وان
 فيما تلف منه قبل الفساده ما روى **مسألة** انه لم يوجب منهم فيما اكله والمشروب كالقتل
 والتمن كالمطعم للحاجه وصعوبه حمله وكذلك غلف الهيايم فاما السرايق فليكون
 تناول شيء منه قبل الفساده اذ الغله فاما الحيوان الماكول فوجهان **مسألة** اكله
 ولا ضمانا كالبطام لغيره اكله اليها واما الجلود فحفظه او قبله واما الحزب
 والكتان ونحوها فلا يمتنع به قبل الفساده اذ لا ضرر واما الحزب فبراق وتغسل بالبر

واما الصلح ففهمنا ان فتح والمعضون وقتل العترة واما الخبر فان كان صلحا
قتل والا فلا وكان السباع الطير واما الدون والا راضي فان اطاق المسلمين
خون ما لم يكن اخرا ولا حان لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقاتلوا
فيها وجه في دارهم يستجب له التعريف واما دقات الكفر فحق ان لم يكن محمدا
والا لفتح بالرق ولم يكن فيها اسم الله تعالى واما التورات والا يجيد فمحمدا
وكن اساي الصلح النبوية واما جلب الميتة وعصبتها فحق ان لم يستعمل ولا
القاج وهو عظم الفيل فطاهن صاخ اذ لا تحله الحوم كالقن وسكر الصلح والصلح
وربكسوها في الغنيمه لقلعه صلح في صوره الحامه التي وجدت في الكعبه وصوت
اربعهم صلح **مسئله** وفح مكه كان غنوه لا صلحا لقوله تعالى من مكه من
ان اظفركم عليهم ولا تسلمن ولها في يوم مخصوصين كان غنوا صلحا فكتب في صلحا
غنوا وكان ذلك قريش هي بين حتى قال ان هذه الترابه لتشهد بصرى بيني وبينكم
واخلت لي ساعة من نهار وقوله يوم فتحها كفوا السلاح الا خراجه واذا قد
خالف يوم فتحها نضع عشر نفسا من قريش حتى اهلن موا واذا قال يوم فتحها الناس
كلهم آمنون الاسته انفس الخبر ولو دخل صلحا لم يقتل احدا لقوله صلح لقر
بعد دخوله ما ترون اني صانع بكم الخبر ولو كان صلحا لم يحل ولا حول على قتل
من هرب الى اخيه ادهالي حتى اجازها النبي صلح ولطلب اي سفن الامان
لقريش فتعاظه العباس والعصه مشهور ولا متناعه صلح من تاييد الصلح لابي
سفيان حين وصل اليه بذلك ولخطبته خاطبا في اديارهم ولابا به محبتا
الاخبار عنهم حتى سمعهم ولقول العباس ما صاع قريش الخبر ولقوله لا يغير
هذا ان سؤل قد دلف اليكم بما لا قبل لكم به وقوله لان ظفر بكم بك ليضربن
ولقول لا ي سفن حسنة الخبر الذي امكن منك من غير عقد ولا عهد ولقوله

يومين حادثتين كانتا غناهما به صلح وقوله في عبد الله بن خطل اقبلوا
علق باستان الكعبه واللبنة المغن في دخوله ولو كان صلحا لا حرم كاعمار
صلح في صلح الحديبيه **مسئله** بل دخلها صلحا لقوله او دخل قريشا من دارهم ولو دخلها
غنوا صايتهم العارضة وقد دخل قريشا من دارهم قلت الا قرب عدي ان العترة
غابده الى العارضة الى النبي صلح قالوا اقول له نأ واخرى لم يقدروا عليها انما
مكه اذ دخلها **مسئله** بل ان اد الطاييف اذ لم يقدروا على فتحها غنوه وقد رماهم
بالجنيق قالوا لم يقتل يوم الفح الامن استشاء فاقضى انه صلح **مسئله** ولما قتل
انتم الطلعا نقضي الغنوه قالوا لم يقتل باسفين حين اناء بعد قتل خراجه قلنا
رسول الخبر بين لا يقتل كاشيا في قالوا اذن لا امطلق اموالهم قلنا من يباع عليهم
قالوا اقال سقوب اليوم يوم المله فقال صلح بل يوم المرحم الخبر قلت اوتك
بعد المن **مسئله** وما لم يكونوا من الضيق والاشجان وكثرت قتل اهل الا
وما حاروه فغنيهم **مسئله** ولا يملكون علينا من استرجعناه منهم قبل اذ حال
دارهم اذ لم تثبت الاستيلاء **مسئله** ومن غم دارهم او غنوه فاعفوا لم يفتن
اجماعا اذ ملكه قبل القسمة غير متحقق لكون ان يخرج في شهرهم غير اوصل
او سقط حقه من الغنيمه **مسئله** واذا سرق المذنب بعد حوقه شيئا من الغنيمه
يقسم اذ هو لو انته المملين كما من **مسئله** ومن سرق من اهل الحرب حتى ا
مسك اسروه لم يرجع عليه بالنسبة بل يرجع قلنا متبرع ولا رجوع الا ان يقول
استر في وانا ضامن **مسئله** وللمسلم دخل دار الحرب بامان ان ليس والمسلم
والمسلمه واهل الولد والمذنب اذ الامان انما يعلق بسفوتهم واهلهم قلت
اما اهل الولد والمذنب فيسا على اهلهم لا يملكونها والمذهب خلافه **مسئله** ولا يطع
من سرق من الغنيمه قبل قسمتها ان كان من العائنين وقدم من **مسئله** الا ان يترك

مسألة **الركب** ولا يستعمل من جاز بعد الوقعة **حاصل** سهم من حضر قبل
آخر انما الى دار الاسلام اذ هم كانوا قدامهم لم يمان وقد قد
الوقعة في حين ولقوله سلم الغنيمة لمن حضر الوقعة وشهد بها **مسألة**
وتقسم في دار الحرب **حاصل** لا بد في دار الاسلام فان فعل الامار في دار الحرب
لم يقبل وان لم يجد ما يحملها صح اتفاقا **الركب** اكره قسمه الغنيمة في دار الحرب
قلنا قسمه غنايم او طاش فيه وغنايم بني المصطلق على مناهم وكره
واذ هو غبط للكفان **مسألة** ومن نكح فرسه قبل الوقعة فله سهم الامار
ح بل يستعمل الفارس قلنا كلومات قبل احران الغنيمة ومن حضر فادشاوا
ما جلا فله سهم الفارس كلوا كان ردا او من حضر ما جلا فله استعان فمسا او
امتناء او وهب له فله سهم الفارس **ح** لا قلنا حصص الوقعة فادشاوا
مسألة **الركب** ومن مرض بعد الحضور من ضا او عجز لم يمسك سهمه لقوله
انما تنصرون بضيقكم واذا شقوى سلم يوم فتح مكة بين الضعيف والقوي ومن
قبل آخر انما غلب متحرف ولا متحيز الى فيه فلا سهم له وان عاد قبل احرانها
استعمله والقول له في انه متحرف او متحيز **مسألة** **الركب** ومن مات او اضرته
الآخر ان فلو نكح وان لم يكن قد جعلت دار الاسلام **ح** لا حتى يدخل او يتم
لنا آخر ان ما كبر خولها اذ هو المقصود ولا سهم لمجيئ ومعتوه كالصبي المملوك
مسألة اذا دخل المسلمون دار الحرب ثم وجرى است به الى صنع اخر جمع
ما غنمه هو ولا وهو ولا قسم بينهم كلوا انفسهم المسلمين في دار الحرب الى
طائفتين وان تباينتا ومن سلم قبل الوقعة ثم حضرها استعمله **الركب**
واذا بعث الامار سريه فلا نصيب للمقيم اذ لم يقا تلوا ولا كانا دارا وما اخذ
الطلايع بقوى الرد وهبته فيهم **ق** فان بعث سريه ثم خاف عليها فبعث بعد

آخرى فله نصيب لئلا خن في غنايمه الاولى اذ الغنيمة لمن حضر الوقعة او كان
يرد **مسألة** واذا حضر الامار الوقعة فهو كغيره في السهم اذ اخذ سهمها
كما **مسألة** بل لا يمتنع شيئا اذ لم يثبت انه سلم استعمل لنفسه في شيء من المعاري وما
ذوي معمول انه سلم احد من الخمس فله الطام من خلافه **مسألة** ولا يستعمل
للممكول وان لم يجد اذ ليس بمكاتب من حضر الوقعة والدريد او غريمه فليس له
له وان كان عاصيا اذ هو مقيم وان حضر الممكول بالحد الامام فله نصيب **مسألة**
لنا لم يستعمل سلم النبي في شقاع حين اعانوا بل دفع لهم واذا غم اهل الذم من
شيئا قبضة الامام الا ان يشرط لهم وان بعث جاسوسا في شاكته فيما فعلوا
وجهان **مسألة** استعملها يستعمله لشقيه في معالجهم وقيل لا اذ لم يحضر قلنا بقت
بجيش بايع اصحاب بكت الشجرة ووضع احبى يدي على اخرى من غير فاض
مشار كنه وان حضر الوقعة من لم يخرج لا حيلها كالتاج استعمله ان قاتل والا
فك وان سقط بعض الغنائم حقه من الغنيمة شربا وان وهب نفسه لغيره قل الغنيمة
لم يفتح للمكالمه كالبيع واذا لم يفتح ملكه **مسألة** **الركب** والوضع يكون من خمس
الخمسة اذ لا يبع الا جاس للمعائن والخمس للمصاع وهو منها وقيل بل من ارض
الغنيمة وقيل الخمس كاجرة الحارثين وقيل بعد الخمس كالسهم وقد وما نظر
الامام بحسب فله العزل وكثره **مسألة** والخمس المنقول من الغنايم اجماعا
ان الذين هم وكنتا الدوا والعتان لغنوم واعلوا الماشية الا **حاصل**
لا خير فيما بل ان شاقصها او وقعها على المسلمين او جعلها خراجا او ربح عنها اهلها
كوبسكها اخر من على خراج **مسألة** **الركب** ان شاقصها او وقعها
للمسلمين فله **مسألة** وقعا على المسلمين يفتل الفخ من غير واقبلت امام **مسألة**
قوله تعالى طهره على الدرس كله **الركب** اذ قد بقي بعضه

طاهرًا كالنعماني والمجوس وقيل اناد في الحجاز دون غيره وقيل بل قد
طعن على كل دين وان بقي بغيره فلا حكم لها وقيل اناد دون قيسى اذ لا ينفا
دين على وجه الارض غير الاسلام ويؤيد قوله صلى الله عليه وسلم في الارض الحجاز
وقوله يبلغ ملكي حيث يبلغ الليل **فصل في نوع من الغنائم**
لم يوجف عليه نخل ولا ركاب وسمى في الزجوة من
المشركين الى المسلمين والفي الزجوة بدل ليد حتى تفلي الى امير الله **مسألة**
وما كان فيا كندك والقواي فهي الى الامام كما كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
لقوله تعالى ما فاقه الى قوله ولله وللرسول اناد ان لا ينقسم كالفاء يرد
قوله كيدا يكون دولة بين الاغنياء منهم وقوله صلى الله عليه وسلم كان من بعده من يقوم مقامه
الحبيب وخمس **مسألة** وخمس في العموم واعلموا انما غنمتم من شئ ورضي
في مصارف الخمس وقد مر **مسألة** واذا اراد الله ان يقر بيق الفيل المسلمين
اتخذ ديو انما حفظهم وترتيبهم ويجعل العظام من اومر بين يديه يقر
في كل شهرين ويقدر قرينها لقوله صلى الله عليه وسلم قد مر قرينها ويقدر من الاقرب الى السوال
صلى الله عليه وسلم لا تقرب لقتل نذرا لاصوات نذرا لغير العرب ثم الغنم ويعطي كل على قدر
مؤنته ولا يقرهم للقبيلة وان اعطاهم لا حل الجهاد لم يعط صبي ولا مجنون ولا
ضعيفا ويعطى اولاد من مات من الاجناد في الاصح ليلك ينقر المجاهدون
ومن مرض من منما ما يوسا سقبا حقه من مال الجهاد **مسألة** وما فصل من
مال الجهاد على الجند سدد به الكهون وعمرت وشيخت وشيخات به الجهاد
مسألة وما لا ينقل من الفيل ينقسم على الاجناد كما ينقل وقيل بل يكون
وفقا للمسلمين يستعملونه وفي احتياجه الى لفظ الامام وجهان كحتاج كفاية
ولا كاستحقاق الشئ قلت وهذا مبني على ان الامام لا يملك الفيل والاربع

عندنا انه يملكه ويورث عنه كما من فصل والا فقال جمع نفل
يستكون الفاء وفتحها وهو الزيادة على النصف في الغنم كما سمي
وله الولد نافلة **مسألة** وللامام ان ينقل لقتله صلى الله عليه وسلم واصحابه
ولزوايه عبادته ان يصلم نفل في الداء الزايع وفي الرجعة الثلث على كذا **مسألة**
مسألة والمناد بالانفال في الآية غنايم يرد ان تار عوا فاما حمل امر
الى ان تسول ضلم فقمها بالشوية ولم يرد بها النفل الذي هو الزيادة على
النصف باختصاص **مسألة** وقد تارة النفل الى الامام في الغنم والكنز
اد هو يقر الغنايم والمصلحة في لا يباين الثلث في نصف السديس قلنا
لا دليل على ذلك ويكون من خمس الغنم لما روي **مسألة** كما يباينون من
خمس المعان فقلت بل من راسها عندنا واذا شرب الامام وجب الوفاء له
المؤمنون عند شتر وطعمه ويصح على عمل ولو مع الجمال كشر طحازيد او نحوها
اذ قال حله له صلى الله عليه وسلم حين كان في الحرج وقد فحمت هت لي حاز به منق قال قلت
فلما فحمت بعك صلى الله عليه وسلم اعطى الحاز به فان قال الامام من ذلك على لغة كذا او
فتحها فله حاز به منها لم يستحقها الا بفتحها **مسألة** وروى عن الامام ان لم يفتح لغنا
قلت لا وجه لما من فان كان المشروط له كافرا واسلمت بعد استرجاعها
احبر على سعيها لما من فان لم يوحى في الغنم حاز به فوجهان **مسألة** احبها
لعدو مسلم العبيد كلوا سلبت ولا تسولوا وان لم يوحى في الغنم الاجاز به
لا غير فوجهان **مسألة** احبها لا يستحقها فليس للامام ان ينقل كل الغنم فان
فحمت الغنم صلى الله عليه وسلم على غير الحاز به استحق ففتحها وان صول على سلبت حل
المشروط فان دل ان كان او ثلثه استحقها جميعا **مسألة** وسلبت النفل
على الله **مسألة** وان لم يشترط لول الامام **مسألة** حصره بل لا بد من شرط

الامام اذ لم يامر حاله ان يستلب الزومي للمهدي وقد قتلته وطلبه فانزع
 خاله السلب منه والعقبة طاهية **مسألة** وانما يستحق السلب من يستحق
 الغنيمة لا المجنون والمزحف وفي الصبي **مسألة** وانما يراه وجهان **مسألة** ان
 لعموم من قتل قتيلا قلة عليه وحيث قتلته والحرب قائمة لا لو قتلته نائما او قارا
 حال اثارته او مشغولا باكل لا لورما به سهم اذ هو في مقام المحاربة قبل الفسوق لا
 محاربة ضال ولا لوقل اسيرا او عريكة عن السلاح ولا لو قتل من لا سطوة له كالمرد
 والزمن فان قطع يديه واطحليه امكن سلبه اذ قد كفى سره ولو حرقه حل ثمنه
 قتلته اخي فالسلب الاخر اذ لم يقطع يديه **مسألة** اي حمل وقد جرحه بل قاتله
 من الاضداد **قلت** ويحمل ما من من قسمه على الله طن ان جرح اخيه قاتله ولو من
 احدهما يد والاخر قاتله والسلب لضارب الرقبة ان لم يكن ضربه الاخر
 قاتله والا اشتركا **مسألة** والسلب ما احل به المقتول من له حق او
 نيب او زينة كانت عليه وقت القتل كما كان في بيته **مسألة** ولا المطلقة والحاكم والذو
 والنسب من حمل فليس سلب **قلت** بل المذهب ان كل ما طهر على القليل او مفعه
 فهو سلب لا ما يخفى من جواهر او جزاءهم او نحوها **مسألة** ويختص لعموم
 الابه وعمر علي عليهم ان كان كبير اخص والا فلا **مسألة** قضى صلح بالسلب للقاتل
 ولم يذكر حمتا واد قال سلمه من الاكوع وقد قتل الطليعة له سلبه اجمع
قلت ذلك لا ينافي وجوب اخص **مسألة** واد قال اقل فلا تأكل
 سلبه واستأجر غنمه والسلب له لا المعين لاحل الشرط وان شرط الاما
 ما لا معلوما من قبل حلا لزمه الوفا من الغنيمة ثم من ست المال اذ هو للمع
 وذلك كما ان لقوله صلح يوم بدر من قتل قتيلا قلة كان الحرب وحيث لا يبال
 من الصدقة من سهم الجهاد **مسألة** واد اطلب المجاهدون ان يتركوا

حكم رجل قتل امراة ذلك لقوله صلح من ول بني وخط على حكم سعد بن ققاد
مسألة وينبغي للامام ان يقرر من حد كذا لقوله او من قتل فلانا لعموم الناس
 الا لقرينه مختصة بحوان يقول من قتل منكم **مسألة** لا يدخل في عموم خطابه لسا ما من
مسألة فان قال ان قتل فلانا فلك سلبه فشاركه من لم يستحق السلب احدهما القيد
 شرطه **مسألة** وينبغي للامام ان يقول من حد شيئا فهو له خت طن
 الجنب لا يردونه الى المقتل لئلا ياتوا **مسألة** يكن وليا مقتله من واحد من
 اثم **مسألة** **المهادنة الاصل فيها قوله تعالى**
فامثوا اليهم عهدهم وارححوهم **مسألة**
 فاجتمع لها واد كان صلح الحديبية بينه وبين شميل بن عمرو وعشر سبيهم
 والا جماع على خوانه لمصلحة **السعي** ما كان في الاسلام اعظم فمما من صلح
 الحديبية اذ بسببه دخل الناس في من اسه ا فواجب **مسألة** ويحكمون على مال منهم
 لا من المسلمين الا بضرة ومن اجمع صلح يوم الاحزاب بالصلح بين ثمان المدينية حتى
 فهم من الاضداد سيد الناس فامتنع فان صلح على ثمان من الصفاء يوش
 او اموال ملكت بيدهم اذ هي امانه فيسقط حكمها بالبحث فسمي غنمه كما
 لو اخذت قتيلا **مسألة** **واما نصح الذمه بشرط الاول**
 كونه من الامام او واليه ان كانت عامه لمقتل او قتل فلا يكون للاحاد اذ لو
 جرحه لكان حاد الزعم ليعطل امر الجهادي ولا حاد الزعم ليعطل امره على من
 او طر في معلق بهم دون الاممات والا قاله **مسألة** الثاني عدم التبع بقوله
 المسلمين وعلينهم لقوله تعالى فلا تقوا وتعدوا الى السلام وانتم الا تقاتلوا
 ونحوها فان راي مصلحة مع القوي جان مع بدل الجزية منهم لقوله حتى يعطوا

الحزب عن **النائب** ان لا يجعل مؤبدا من غير حربه وكون الى عشر سنين
كصلح الحديبية وكون مع العومر حاللا سلام او قول الحزب ان بقه اشهر فبها
لقوله صلح الصفوان امية بعد نول الابه سخ في الارض ان بقه اشهر وكان مستظرا
عليه لكن شتمت له امواته **الرابع** لا يتضمن شرطاً فيه صفات على الاسلام
كعلي بن ابي طالب من لثا لموله صلح ان الله منع من الصلح على لثا واقتنع من ربه
ام كلثوم بنت عقبة **قلت** وكون على ربه الذكر كخليه لا مباشر كما فعل صلح ولا يجب
عليه الاجابة الى الطلب نه مع الفقه وقوله رعا فاجع لها لثي يحميها ولا يبدل امر الحاد
مسألة وعليه الوفا بما انقضى عليه الصلح لقوله تعالى ادعوا بالعقود وقوله صلح
ولا محل عقد حتى يمضي امده وكونه صلح ابا جندل و ابا نصر حين جارا
مسلمين عقيب صلح الحديبية والفضة طاهن **مسألة** ولا يكون عقد مطلقا
لا استلزامه التاييد فان صلح على انه ينقص متى شا جان كما صلح اهل خيبر
مطلقا وقال اقركم ما اقركم الله وفي رواية يعرفكم ما شئنا ونصح ان يلقوه
مشيه رجل من المسلمين كعليه بحكم تنقذ لا من اهل الشرك اذ يكون كحكما طه
والاسك وبقوله ويصح تعليقه مشيهم اذ عقده غير لازم من جهة من جها
وكون تاييد الحزب به حيث يصح قبولها وان مات الا مام في مده الصلح لم يفسخ
بلونه لان تمام علي عليه ما عقده لا اهل بخران وعليه حفظهم من المسلمين والاسان
لان الحزبين اذ لا ينقض على من ليس بمعتن اليه وليس له نقضه قبل انهما
مده الا لا مام حاد عقده لقوله تعالى واما تخافن من قومي خباية الابه ولا
يكفي مجرد الخوف من غير امانه قوته وذلك كمنع الهدنه الموقته الموبنة ولا
ينقض عهد الذميين خوف خبايتهم وان ظهرت امانته **قلت** بل ينقل ما
كف شرهم من نفوس او كونه و اذا حدث على خلعا الا مام حاد او وجب النقص

كما حدث قرش على بني بكر **مسألة** ومن دخل منهم دارا باق ماله او امان
او مدين فلا مام ان يقر دون سنة لا فوقها الا يحز به اذ هو الوقت الذي توثق
فيه فليست له ان يقرهم في بلاد المسلمين بغزوهم من المدة التي لا عوض في مثلها اذ
فيه نقص **مسألة** ولا يكون ربح من حان مسله لقوله فلا ربحوا من **مسألة**
هـ ولا لزومها المطالبة لمهمها اذ لا قيمة لخروج البضع اذ ليس مال بل لجزءه
قد استوفى منافعه ولا ان الامان لا يتناول الا المال بدليل ان المشرك لو اومن
لم يترك حل امراته واذا لم تضمن البضع تضمن المثل ولا قابلية وقوله رعا
وليس الواما انفقوا محمول على انه شرطه في عقد الصلح فله وقوله وانما لو
ما انفق محمول على انه شرطه في عقد الصلح كالا ول وقوله تعالى وان فاكم شي من
ان واحكم الابه ارا اذ اشترط من اذله المهن فلم يك الكفا لغرض المسلمين
غزاه من القسمة قد ربحه وجهه التي فانه ولم يعطوه مهن ما **مسألة**
واذا طه من المشركين حابه في الهدنه من ايق احاسون او مكاتبه اهل
الحرب او احد مال ان ينقض العهد لقوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم
وقوله ثم لم ينقصوا شيئا ولم يظاهروا عليكم احدا فيموت عن وهم من غير
حكم ينقص بعد ردهم الى ما صنفهم الا اذا فعلوا ما يوجب قصاصا او غرامه
استوفى من مو عليه فان كان بعضهم وانكر عليهم الاخر وان لم ينقص
عهد الممكن من فان لم ينكر واقتولا فقتلا باعثن لهم ان ينقض عهد جميعهم
كما ان ينقض عهد بني قريظة بحياية حتى لا يخطب واخويه **مسألة** واذا انكرا
فقتل ما يوجب النقص فالقوله فقتلهم **هـ** **فاد الامان عن احاد**
المسلمين الاصل فيه قوله رعا وان احاد من المشركين استوفى
فاحرهم **مسألة** وانما يصح من مكلف مسلم متخير منهم والاصل فيه

قوله صلح ايا رجل من قضاكم او اذناكم الخبر **مسألة** ولا يصح امان
الذي لقوله المسلمون شكنا فادملوهم وبتغى بد منهم اذناهم فشرط
الا سلام **مسألة** ولا يصح ان مع العلم عنه **مسألة** كون العموم الخبر قلنا
قوله وتغى بد منهم اذناهم خطاب للبالغين ولا المجنون والاطمئنه كفقوه
ولا المكن **اجماعا** كقوله **مسألة** ولا الا سركا كقوله **مسألة** يصح امانه
قلنا ليس بخفي ولا جلد الا سركا **مسألة** ويصح من المراه للعموم الدليل
واذا جاز صلح امان نبيته وامر هاني والمخالف غير مشهور بل حكمه **مسألة** عن
بعض الناس **مسألة** **مسألة** ويصح من القيد **مسألة** لا يصح لنا ايا رجل الخبر
مسألة يصح اذ اذن له سيرة فقط لا امانا ويصح من المراه خبره والمعلق
اجماعا للعموم الخبر **مسألة** وصغير تلك صرح كانت امن وتكون
وكتابه كانت جازي وكفى **مسألة** ولا يات عليك ولا تخف الثالثة بالقول
كالاشارة والكتاب يقول بان يفهمه المستامن والا لم يتعقد وكان الولد
يفعل الا امان بل سكت او لا بد لم يتعقد قلنا اغنياله فان كان المسلم
فصله الا امان وادعا الشافعي انه يفهمه مع الاحتمال لا بما منه **مسألة**
والذي يتولى والسفير وطالب ان لا يصح كل امره امن وان لم يتعقد له امان
لقوله صلح ان سولي مسيله لولا ان الرسول لا يقبل لقلنا خبرا **مسألة**
وللا ما هو ان يوم كل من دخل تاجرا الا لئلا حاد ان ذلك امن تمامه كالايم
والقطار وممن جرح الحمار لا يكون امانا فحوت **مسألة** **مسألة** ولا
يتعقد الا امان لمن يضر المسلمين كالجاسوس والمخبر وباقى اسرهم ولا
يكون موبدا ولا موقتا **مسألة** ولا يفوق ان يضر اشبهت لما من **مسألة**
والا امان حق للمسلم فله نقضه متى شاء ولا ردم من جهة المسلم اذ هو من

قلبي له نبيذ الا لمخالفة كما من محله في الذمة الموردة كما يتاتي **مسألة**
والا امان يتبع الشرا ولو قال امنك على نفسك لم يدخل المال فاقواله
ففي دخول المال وجهان **مسألة** لا بد من اذنا اللغاة حتى وقيل بدله
اذ يقضى الا امان من الاذ او اذن المال اذ الناس ان يات من قيت لما امن الزبير
من بني قريظة لم يدخل ماله في مطلقه حتى رجع الى الرسول صلح واما من عليه
مسألة والعدل للا ما في انه امن قوما وشخصا قبل الفتح وقبله لقوله
على اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم لا غنى الا ما قاله
قبل الفتح لا بعد لقوله صلح لو اعطى الناس بدعي وهم الخبر **مسألة** ومن قبل
في الصلح وجبت جيتته القضا من لما من **مسألة** **مسألة** اذ اعطى الامام من امان قوم
او شخص لم يكن لاحد امانه فان فعل لم يتعقد لوجوب طاقه الامام فان
امنه جازم لا مامنه لا جل الشبهة **مسألة** ومن مر الا امان لعبد المذنب
اجماعا لقوله صلح ليس منا من غش **مسألة** واذا دخل حربي دار الاسلام
يا امان غدرت فيه واولا جرح الطعان وماله اذ الاذن بالبحر حولهم يقتضي ذلك
فان رجع بنفسه الى دارهم لم يستقر الا اذن الا ما من امان اوله
وماله في دار الاسلام ومضى بلغوا غرض اليهم الاسلام والجريه فان امنوا
ردوا ما منهم **مسألة** ولا يمكن المستامن من فتنوا الى الحرب الا بافعل
تضييفا لهم ولهم الرجوع ما دخلوا به **مسألة** **مسألة** وما اهداه
المشرك للمؤمن فغنيمة اذ هي لحواف سبطه **مسألة** ان كانت الحرب قائم فغنيمة
وان كانت قبل حرو وجهم من دار الاسلام فله اهديت اليه اذ لا خلاف في ذلك
قلت وهو الا قرب **مسألة** واذا اوجع الحربي مسلما ماله لشره
سما من دار الاسلام كان امانا للمال وكن الوازع الدمي وان لم يكن امانه

Copy University

صحيحاً لكن اعتقاده صحيحه **مسألة** واذا دخل المسلم داره
بأمان لم يكن له ان يغتم منهم شيئا **مسألة** بل له ذلك اذا بصح امانهم **مسألة**
ايمانهم اياه امان لهم منه **مسألة** واذا امان الحرب في دار الاسلام
وترك مالا كان لورثته في دار الحرب لا جلا الا امان ولا يعمل بكتاب حاكمه
بان الورثة فلان وفلان بل يا توابعه الى دار الاسلام يحكم بها اذا سفل
احكامهم علينا والقول للمعبد في انه دخل دار الاسلام بغير اذن فيملك
نفسه وماله بده باسلامه وسين الحرب انه دخل بامان والا فهو في وان
ادعى اليه بانه بكتاب الملك هو امن حتى يبلغ ويرجع والا فهو في **مسألة**
مسألة مجمع المسلمين **مسألة** بل لمن اخذ كل واحد من دار الحرب
قلنا لم يوجب عليه خيل ولا ركاب فهو في **مسألة** وفيه الخمس **مسألة** لا كلو شرفه
مامن **مسألة** واذا دخل حربي دارهم بعد مسلم شرا عتق عليه اذ
هي دار ابا حه بملك نفسه بالرجوع فيها فعتق **مسألة** لا اذ لا يكون خصم في
بد نفسه لغيره كما لو ساء قلت هو قوي ولو ابق عبيدا المسلمين الى اهل الحرب
ولم تثبت عليهم بد لا يملكونهم **مسألة** اجماعا **مسألة** ولو قهر وامر بعد **مسألة**
يلكون بالفتح لنا مامن **مسألة** دار معامل الكفار من الكفار
مسألة اما اليهود والنصارى فخصائون اجماعا واما
الوثنيون واهل النجوم والشمس والقمر وسائر الانوار وغير كتابي
مسألة ولا تقبل الحرب من العرب غير الكتابيين بل الاسلام او
السييف لقوله تعالى اقلوا المشركين حيث وجدتموهم ولم يذكر الجزية
ان ادعيت الى العرب **مسألة** بل يوحى الحرب من كل مشرك الا مشركي قرين
وبل من كل مشرك ولو وثنيان امان **مسألة** **مسألة** ولا كتاب للمجوس

لقله على طائفتين من قبلنا وقرنه تعالى **مسألة** بل لهم كتاب لقوله على علم
كان لهم كتابا يعلمونه وكتاب يدنسونه الحرب لنا لقوله مسلم يتوابعه
اهل الكتاب الحرب واذا كتب قبض وهو نصر الى اهل الكتاب ولم يركب
الى كثر او هو محو شي وروايد على عليه ان صحت فقبض صارت واخر كتابين
بعد فقه كما **مسألة** واما المشركون بغير ابن هيب واذا في
ورثون دارا ودارهم حكم الكتابيين في الجزية والمأكله والديار العموم
ولا يديون دين الحق الا به وكتاب المجوس وقيل بل كالوثني اذ كتبهم لم
يكن فيها احكام بل مواعظا وقصص فلا جزية لها **مسألة** واما النصارى
من النصارى والسامريين من اليهود ولهم حكمهم وقيل لا لما لغيرهم كتابهم
واما عابدين والاملاك فطالوثني **مسألة** ولذا اذ اهل الكتاب
حكمهم في اذن الجزية بقرنهم سواء لو احكم كتبهم ام لا العموم ولا يذ
دين الحق **فصل** ولا يعقد لهم الذمة الا اماما
وواليه اذ هي من المصلح العظيمة ولا يصح من الاعاد وفي وجوب
عقدها اذا طلبوه وحيث **مسألة** اصحابها لبق لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية يرضوا
مسلم لا مبري المريد فادعهم الى الجزية فان فلو اقصى عنهم ونشر طاعتهم
ذكر الجزية لا به والبراهم لا حكم المسلمين لقوله ولا يدعون دين الا به
مسألة وانما توحى الجزية من كون قبله لو حاربوا اذ هي بدل عن البه
ولا يوحى من نصبي وامراه وعبد ومخون وهن موقوف لا نقد على الكتب
مسألة ولا يوحى من لا تغرب خوله الا باحتي مضت السنة بل ان دخل
في الجزية والا استرق **مسألة** فحق ما افسهم واموالهم كالمسلمين
وان لم تستطع الا ما حفظهم وليس له اخذها فان شط ان لا يحفظهم

المحالفين وتطويل الايدي حتى فتاوي ابيهم المسلمين ومن خرفها وتبين
ابوابها وعن طهارت شراب الخمر واكل الخنزير وبيعها وضرب الناقوس واطار
قراء كتبهم وعبادة الصليبان والزيه في اعيادهم ورفع الصوت على موتاهم
وعن تكون يد العايم فوق ملك طافات وارث سال الذوايب ورجل الشعر والحكم
الفقيه والذهبي والقصور الامالا دينه فيه كالرجاح ويقام عليهم الحدود
ويضربون ما اتفقوا واذا توافوا اليها حكمنا بشر يقتل الا ضمان ما اقرأنا
كالخمر **مسألة** ولا ينعون الا متوافقا لا نهات وصلال الاشجار والطرق
مالم ير احوا المسلمين **مسألة** ولا ينعون من تركوب الخيل كالحمار ومروا
بالسفن اذ لا ينفى حرمة لسي من البحر ومعون ولا فامة في ساطله للحرمة وفي
منعهم من الطرق المعتن منه بين بلاد العرب وجهان **في** اصحهما باح اذ لا استعان
ولا ينعون المروني خططنا **احكاما** بشرط الا يقسم ثلاثا غير يومى البخل
والخروج **مسألة** ومنع الكفارة من دخول الحرم المحرم لا فلا يرد
المستجد الحرم وذلك لشرفه اذ كان الانبياء يخلقون تعالى عند دخوله وهو
المزاجيا مستجد الحرم حيث ذكر في كنه الا بشر او موسى **طريق المندسة** على ثلاثة
اميال ومن طريق **العلوان** على تسعة ومن طريق **البحر** على تسعة ومن طريق
على تسعة ومن طريق **عنه** على عشرة وعليه ملكه مستحويه قلت وقد حكى
اول الكتاب عن **ه** انه الى المواقيت وهذه اقرب **مسألة** ومنعون
سائر المساجد وان امتنا دنوا لم يحز الا ذن الاتماع القرآن او علم او ذن
اذن بها كان سببا لا سبلا مهم كدخول **م** على اخيه والقول حين ان مطعم
المران فكاد قلبي ان ينمى لما سمعته ومنعون دخول جلدات الاسلام
باذن اذ دخولهم للجنس والافساد ومتى ارتكبوا محضوا في شرفنا

وسنهم كالزنا اقيم عليهم الحد ويعن زون ان سكر والتمزقه عليهم **مسألة**
وليس لهم لحبات بيقه او كبشيه فيما اختطه المسلمون كالنخن والعصاة وغيرها
مما احبته المسلمون وعمن وولوله صلح ايامهم مقننه الغرب وليس لهم ان يبدوا
فيه كبشيه فاما الموجد في بلادنا الان فيقول على ان المشركين بنوها وانقلها عنهم
المسلمين وحكم ما ملكتهم المسلمون بالهت حكم ما اختطوا وللا مادم هدم ما وجد فيها
من الكنائس والبيع وضوايح الرهبان وان اقره لمسلم فلا حرج وهو احدنا بقاى
خططهم التي اختطوها واطها تسعاهم فيها ان وقع الصلح على الاسلام لا على
النهال فليس لهم ذلك لقوله صلح لا تبني الكنيه في دين الاسلام ولا تحدد ما حرم
منها قلت **هـ** ان لهم تحديد ما حرم ما قرأوا عليه او لا **وع** ومنعهم
التصوير على الوقوف فيها غير توريده وقلطين وكزان وقطططيه **مسألة**
ولا يبدون بالسلام ولا يقام في وجوههم **في** واذا عقد الامام الذم للكنائس
ذكر عدهم وصفاتهم في ديوانه واسماهم ووصف كل واحد بما ينتمي اليه من
والفضن والسواد والبيان والصفراء والكس وكوهها وتقيم على كل من تقيما
مثلا بحره من موت ومن قتلهم وتوحد منهم الجزية ولا يباح من قتلهم اكل
ما قد من **مسألة** وعليها الذم عمن ومن اموالهم في اموالنا فان انقروا واثروا
الاصح يجب ان شرط طوطوا وان فلا والعصف من دماهم واملهم ولو حرموا وحرمنا
مالهم يمشون وايها فليس يبقها **مسألة** ويضمن من دخل بيوتهم فان اقامت بقوله
صلح اليد ما احذت **في** امرنا باخذ ايها حيث كانت قلت لا نعلم وعليهم الجزية
وترك الرطلين في كباينا ونبيس صلح وعلوم الاسلام وامثال ما حكم به خاكتنا
وحكم بحكم الاسلام لقوله تعالى وان حكم بينهم بما انزل الله وله الا ملام لقوله
او اعرض عنهم **مسألة** فان قتلوا امثلا او نواهم ليهو ان يفض عيدهم **في**

وحيث الامام من قبلهم واستقامت قافله والمن والقبيل بل رجوع الامامهم
لنا قبل ابو عبيد بن ربيعة في مسلمة قبل رد الى مامنه ولم ينش فكان اجماعا
واذ صير كجاشوس حتى مسلمة ولا ينقض بغيرهم الناقوس وتركهم الزمان
واظهار معتقدهم وجدنا المسلمين الى المحم وكوب الخيل وكوبها مال ضرر فيقبل
يعززون ولو شرط الامام نقض العهد بذلك لم ينقض بل الخوف اذ لا ولله
انها موجه للنقض مسلمة فان فقلوا ما فيه ضرر تكفنه مسلم وتطلع على
عورات المسلمين واستهزوا بالرسول والقران وكونه من سبل الى القرب دون
الجموع فوجه اصحها يكون نقضا للعهد اذ فيه ضرر فاشبه القتل وقيل
لا بل يعززون كما مر وقيل ان شرط الامام في الدمه كونه نقضا ففصل ولا
افضل شرط امك مسلمة وينقض بناءك الاسلام اجماعا ومنع الحزبه
لقوله تعالى حتى يظفوا الحزبه **باب الامر بالمعروف والنهي**
عن المنكر الاصل فيه ولعن منكم امة يدعون الى الخير وايات كبر ومن
السنه ما من قوم يعملون بالمعاصي الا اوتيتك ان يعجزهم الله يعني ان منعه
واحياء كثير من قول السلف قول اي البدن الذي آمن بالمعروف والنهي
ما اشر عنهم وعن الامم السالفه والاحماع على وحب ذلك **فصل في شرها**
حسب الاول ان يعلم الامم الناهي حسن ما امر به وفتح ما نهى والافق اذ لا يامن
ان يامن بقتل وينهى عن معروف ولا ينهى الطن **الثاني** ان يعلم او يظن ان الامم
تأثير او الطن كالعلم هنا في العمل به في جلب النفع ودرقع الضرر حسن كالمعروف
للشرخ وشراب الدوا وهذا منه وان لم يقطع بمقول الغرض فان لم يعلم او
ظن ولا وحب قطعا وفي الحسن وجهان **اصحها** الحسن وقيل بل يبين كالمعروف
قلنا الامم والنهي على مقتضى الشرع وان لم يحصل منع اذ قد امر

بسم الله ولم يحصل مأمور قلت فيه نظن وقوله تعالى معذرة الى ربكم وما ضرر
اخرها بالعلم طوا الساتر **الثالث** ان لا يودي الى منعه او انكر منه وحسب العلم
والطن اذ هو بها سر وطا بالان لا يوجب الا اذا اذ القصد ان لا ومن حوكل واحد
ان يغتر عن وجوه القبح **الرابع** ان لا يخشى على نفسه او عياله منه او مال مجرب
كل الواجبات سقطت بذلك كالمسلم وغيرها فان لم يخف وجب لقوله مسلم الخيل
ما لك دون عن منك الخيل فان قتل مع الحسنة لم يحسن الا ان يكون فيه امر لا الذي
كفعل الحسن ون يدين على عليهم السلام بل يحسن مطلقا كالحجاء ولقوله تعالى
ان الله استرك من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لم يحسن الا به قلت وفي قول
اصحابنا ان الحسن ون يدين قطعا بالعدل عند قيامها نظرا اذ في الدين ما يفسد خلق الله
واهم اعلم **الحامس** ان يعلم او يظن ان الله ان لم يامن ونه وفتح المنكر والامر بحسب
فصل ولا كون الحسن لقوله تعالى ولا يحسنوا الاية
وكن يكر ما طفق **وله** ان يحسن ان يظن المنكر كمناع طيفه او ممتعا قلت
لما من من قتل ويزن عن صير اطنه حمن او ضمن نا خطا وحسن اذ اقاله او لم
وقد من الخلاف ويدخل المقتان الغضب لك نكاح ولا اخرج ولا يحسن ان كمال الدين
اذا القصد ان لا المنكر فعدم الوعد بغير السب ثم كمال الملاهي ثم الغضب بالاعتنا
بغير السلاح فان احتاج جمع حشيش فهو الى الامم ان الله الا حاد اذ هو من الا حاد
لا الى الا حاد اذ هو من الا حاد يودي الى المصيح الفس والملاي **المراد** بموتلا
التحريض والحرب ولا وجه له لما ذكرنا مسلمة ولا ينش في الحلف فيه على من
خالفه وهو من هبه اذ كل مجتهد مصيب كما مر الى الامام فله ان ينش ما خالف
اجتهاده من ذلك اذ لا بد فوق ذلك وعصوم ولايته قلت وفيه نظن مسلمة
ولا ينكر على صبي وصحون بغير وكوبه الا بما فيه ضرر بالغير فمحب وفتحهم بكل

المجانيان **ابو هاشم** اذا كان في الدار فربق بطون الكفر ورفق بطون الام
 من غير حوائج لا يقدح ان يقال جاز وقيل اذ لا غلبه وعن قاضي **العقيد** كذلك
 ومؤيد بين جهة الكفر والتاويل والنسخ لنا ما من **فصل** **وتجب**
الهمم عنها او طلبها الامام بقوله لسلطانه فان لم يكن اماما ولو لم يكن
 متميزا عنهم فمما اطاعوا لزمه الخروج ليل تحري احكامهم والى لم يلزم اذ لا
 دليل عليه سوى ما ذكرناه من تعرض نفسه للقتل واولاه للرق اما اذ لم
 على فعل معصية او ترك واجب وحث الهمم اتفاقا لقوله تعالى ان الذين توفاهم
 المليك ظالمين يقتلهم **قوله** فان لم يطلبه الامام ولو كان متميزا
 عنهم ولا حمل على معصية لزمته الهمم ليل تعرض نفسه للقتل وذبح بينه وبينه
 للشيء ولقوله صل ولا يقف مواقف **قوله** فان لم يلزم اذ الوجه
 لقوله جوهرا سوى ما ذكرناه من انما حري احكامهم عليه **قوله** انما يجب الهمم
 عنها وعن دار الفسق الى حلي عما حذر لاحله او مفاقه دونه بنفسه واهله لا
 لمصلحه او عذر **قوله** لا يجب لقوله لا همم بعد الفتح قلت معاذ من بقوله انما يرى من
 اوامر في دار الشرك سنة وقوله صل لا حمل لعين تراه الله يعصى فتطرق حتى يغيب
 او تنقل المومن والكافر لا يرى نبي الهما وقوله لا همم بعد الفتح لعلة اراد
 من همم اذ قد ضاقت دار اسلام **قوله** وكفر التاويل كالتصريح في وجوب
 الهمم **قوله** لا يجب لاحل كفر التاويل ولا فسق مع التمييز لنا ما من **كتاب**
الدين المدينه في الغرب من فقر السيرة مسلم قال
 ان السيرة في السيرة في حجب بيتك الى عزوه من الزبير وعبد الله بن عباس الله
 وعبد الله بن الزبير وعمن بنت عبد الرحمن كلهم محبات عن عائشة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا بربه لبيبا لها عن حديث انك فقام اليها

اعلم ان هذا هو العمل على معصية
 الله او تركه

مع فان لم يكن اماما وكان ولم يطلبها
 وليس همهم فبها طاهر لزمته
 اصح

اليها على عليهم ففقر بها من باسديا وقال احمد في رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت
 وهذه المسئلة موحد منها حوان ضرب الميهم وغير ذلك من الاشياء لا كانت
 للامام **مسئله** وفي ذكرهم من الحديث انه ان الميهم من شعبة كان وقفا
 على راس رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت قريش اليه عن ووه من مسعود الميهم وكان هذا
 عزوه في حال خطابه لرسول الله صلى الله عليه وسلم يتناول لحيته صلى الله عليه وسلم فقال الميهم اكلت
 منك عن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان تصل اليك فقول عن ووه وحكم ما افطنتك
 واعطيتك فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على حوان فعود الامام وبعض
 الجند قايه على راسه وتقات من الحديث الذي اوله اذا رادهم ان تطروا
 الى رجل من اهل البيت الحديث **مسئله** وفي ذكرهم من الحديث انه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اتى اليه بكاتبين النسيج وكان عند ابن النخيل فساله عنه فحجب ان يكون
 يعلم مكانه فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهود افعال لرسول الله صلى الله عليه وسلم الى
 رايته كمانه بطيغ هذه الحزبه كل غدا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعشائه ان ايت
 ان وجد ما عندك اقلنتك قال نعم فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحزبه فحجرت
 فخرج منها بعض كنيهم ثم ساله عن ما نعى قايما ان يؤد به فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الزبير بن العوام فقال غدا حتى تسامع بها فبين وكان الزبير يقدح في صفة
 حتى استرفى على نفسه ثم دفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى محمد بن مسلم ففقرت نفسه
 باخيه محمود وهذا الحديث يدل على انه يكون للامام العترة لمصلحة عارضا
 قوله صل لا بعد بواحد الله وكبح وغير ذلك من الاختصاص **مسئله** قال من
 خير ان رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للرسول كذا فامعناه انه
 شر كين لتغليظ له من الغنيمة قبل الشتم فقال صل بعدك مثلها من
 النادر واحد عبد الله بن مغفل المن في جراب شجر فطلبه منه صاحب المغا

Copying University

وقال هلم هذا حتى نقتله بين المسلمين فقال عند الله لا الله اعطيك
 وما ذبا الجزاب ولما اها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لصاحب المغنلا اياك خل بينه
 وبينه فان سله فارطلق به عند الله الى رحله واصحابه فاكلوه فمحتاج الى الجمع بين
 الحزبين قلت والكامع بينهما ان التهم ما حول وقد عفا عنه ما جاز في دار الحرب
مسألة قال في خبر الحجاج بن قلة لما اسلم الحجاج بن علاط قال يا رسول الله ان
 ملكك ما لا عندنا حتى ارضيه بنت ابني طلحة ومال صفر في ثمان اهل مكة فاذن
 يا رسول الله فاذن له قال الحجاج ان لا يدي يا رسول الله ان اقول قل قال قل
 الحجاج فخرجت حتى اذا قد جئت مكة وجدت بنسبه البنيار حلا من قرش يسمى
 الاحبار وقد بلغهم انه قد شاب الى خيبر وقد عرفوا انهم قد ربحوا
 ومنعه ورجاله هم يتخلل بيني وبين الاحبار ومالون الركب ان فلما تاتي قالوا
 مع الحجاج بن علاط ولم يكونوا على ما سألني عنده والله الحبر احبنا يا ابا محمد قال
 قلت فبدي من الحبر ما يشره فالتا طوبى اني يقولون ايه بالحجاج قال قلت هزم
 هزمه لم يسمعوا بطلها وقطو قتل اصحابه وابشر محمد اسرا وقالوا لا تقتله حتى
 به الى مكة فيقبلوه بين اهلهم هزم من كان اصحاب من رجا لهم قال قلت اعينوني
 على جمع مالي بركة على غني امي وغني ذلك من الاحكام لمصلحة وفيه الخلاف
 المشهور **مسألة** ذكر في فتح مكة ان الرسول صلى الله عليه وسلم من قتل فتيين كان ثوابه
 لعبد الله بن خطيل وكان تابعيا لابي بكر بن عبد الله بن قيس وكان ذكره فيما يقدره
 من قتل امر او كافره وهذا يدل على ان ثواب قتل النسا اذا استصلحت الامام لا
 زائد على الشرف **مسألة** ذكر في قصة كعب بن الاشرف انه لما بال في عداوة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لي بان الاشرف فقال محمد بن مسلمة احوى عبد الله
 اياك به يا رسول الله (نا) قلته قال فاقول ان قد رت فقال يا رسول الله انا

قال ابن ابي عمير روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فقال صلى الله عليه وسلم فلو اصابكم فانتروا على
 من ذلك فاجتمع لعله جماعة وكثر اشهادهم في الدين ثم قد مو ابا يابله سلطان
 وهو من سنان لعله جماعة فقد من الى كعب فاجاء فمحدث معه جماعة سنان ومساند
 الشتر ان قال له ابو يابله وحك يا ابن الاشرف اني قد جئتكم بما جئتكم به ذكرها
 لك فاقترعني قال افعل فقال ابو يابله كان قد وعده الرجل يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليا بل من البلا عادي الغرب وون مونا عن قوس واحدة وقطعت عما السبل حتى
 صاع العيال وحديث الا نفس واصحاب قد جهدنا ووجدنا عيالنا فقال كعب انما
 ان الاشرف ابا يابله لقد كذبك احبك يا ابن سنان ما ان الامر مستبين الى ما اقول
 فقال له سلطان اني قد اردت ان تبعنا طعنا وون هك ونونك وكعب وكعب قال
 الرضوي اسألكم قال لقد اردت ان تبعنا ان نقتلنا ان نقتلنا على مثل ماى وقد
 اردت ان اتك بهم فسمعهم وكعب في ذلك ورهك من الخلق ما فيه وقا
 واذا سلكنا ان لا نكن السلاخ اذا حاورنا قال ان في الخلق لو قال وجمع
 سلطان الى صمادة فاحترهم حيرة وامن هذان باحد والملك لم يظفوا
 فاجتمعوا اليه فاجتمعوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضى معهم الى بقيق الغز قد نهوهم
 وقال انطلقوا على سمر الله اللهم اعظموا اولوا حتى انتهوا الى حصن الاشرف
 فقاتل ليله مقبرة فقتل به ابو يابله قوس وكان حديث عهد بعرض وعليه ملتحمة
 فاحذت امراته باحسها وقالت انك نجل محارب وان اصحاب الحرب لا يتركون
 في مثل هذه الساعة قال ابو يابله لو وحدي نا يا ما ايقضني فقالت والله اني لا اترك
 في صورة الشتر قال كعب لو يدعى الفتي لطفه لا حباب فزل فحدثت معهم ساعة
 وحيد توامقه ثم قالوا هل لك يا ابن الاشرف ان يماشا الى شعب العجوة فمحدث
 به بقت ليلتنا قال ان شئتم فخرجوا يماشوا فمحدثوا ساعة ثم ان ابا يابله

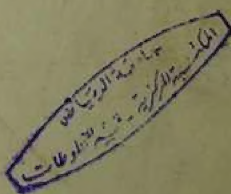
شام يده في قود راسه ثم شمدك فقال ما ريت كالليله طيبا في عظيم قطا ثم
عاجد بقتلها من ع بعد احدى حتى اطمأن فاحد نفود راسه فقال اضربوا عبدو
الله فقتلوه قلت وهذه القصة يتفرع منها احكام جوان العذب للمسلمين
وفيه نظن وجوان الحق لما صوت به صوت الامان وعين ذلك فينظرون فيه والامر
في الحواب ان الامان انما يتعقد حيث يظهر للمسلمين ان المومن له من المسلمين لان
الامان انما يشرع للمسلمين لقوله صلى الله عليه وسلم ايا رجل من المسلمين افضاهم واذا هم الى اخر
الحديث فهو يقضي ان العاقبة للامان لا يتعقد امانه الا اذا كان مسلما وذلك
شرطا للاسلام وحفظا لحياته واذا كان كذلك فلا بد ان يكون طاهرا المومن الاسلام
عند المسلمين اذ لو كان كافرا فهو يعلم انه لا مضي ما فيه نفع ان من شرط الامان
ان يكون عرض المومن والمؤمن العذر بالمسلمين الا ان الله لو قال مسلم كذا
اذ حل دارنا اقل من شيت وايا او منك ليعمل ذلك لم يجب الوفاء عند الامان
بلي خلا فو ابونا يله ومن معه قد اوهوا كعبا ان اياهم بوسول الله صلى الله عليه
وسلم ولم يكن الا ما نهم حرمه على هذه الوجه والله اعلم **مسألة** وفاء
غزو عبد الله بن ابيس لقتل خالد بن سقس بن نبيح الهذلي انه اراد ان ينس
انه منه على حرب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر عبد الله انه اقبل بعد الضم وحشي
ان يكون بينهما محامولا شغلته عن الصلوة وصلى وهو مشي نحو بيوت راسه
وطاهق انه صلى قبل تصبغ وقت الاضطرار ان كسبه الموت وان صلاه لم ينافي
لطالب العبد وان حشي فوته والمذهب خلاف ذلك كما من **مسألة** ذكر في غزوه على
بن عبد الله ارض بني مؤه ان اسامه ابن زيد ورجلا من الانصار اذ كانا مع
بن هبيل قال اسامه فلما شهدنا عليه السلاح قال اشهد ان لا اله الا الله قال
فلم ينزع عنه حتى قتلناه فلما قد منع رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبرناه خبره فقال

يا سامه من لك بلى اله الا الله قال قلت يا رسول الله انا قالها نفوذ من
القتل قال من لك بها يا سامه قال قال فوالذي بعثني بالحق ما زال يردد
علي حتى لو دبت ان ما مضى من اسلامي لم يكن واني كنت اسلمت يومئذ واني
لم اقبله قال قلت انظرني يا رسول الله اني اعاهد الله ان لا اقبل رجلا
يؤول لا اله الا الله الا الله **مسألة** ولما ذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان يبعث
ولا حول عليه فينظر في ذلك **مسألة** وكذا غزوه ابن ابي حذافه وقتل
عامر بن الاضيبي الاسدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ابن ابي حذافه الى اخيه في
بعض من المسلمين **مسألة** ابو قتاده ومحمد بن جهماد بن قيس قال بن ابي حذافه
حتى اذا كنا سطين اخبر من بنا عامر بن الاضيبي الاسدي على نفوذ معه فتبع وطوب
من لبن قال فلما من بنا سلم علينا بخيعة الاسلام فاستحسننا عن قتله يعني لاجل
تظهر بسلام قال وحمل عليه محمد بن جهماد فقتله لاني كان فيه وبينه واخذ
بغيره ومشيعة ثم قال **مسألة** في اخذ القصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فني عليه بالذي يحسن
ما يدناقه محمد بن باقر ومحمد بن ابي جهماد فقام محمد بن جهماد الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلما جلس بين يديه رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده ثم قال اللهم
لا تقبل محمد بن جهماد ثلثا فقام محمد بن جهماد وهو يله في موقفه فمسل ودايد قال
الحسن البصري فوالله ما مضى محمد بن جهماد الا شفا نغمات فلفظته الارض
والذي نفس الحسن لله الارض ثم عادوا له فلفظته الارض ثم عادوا فلفظته
الارض فلما غلب قومه فهدوا الى صيد فسلطهم بينها ثم مضوا عليه الجاه
حتى وازوه قال فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال والله ان الارض ليطابق علي
من هو من منه لكن اراد الله ان يعظم في حرمه ما لكم ما انتم منه فليست
وهذه الخبر يعارض حديث اسامه ولا بد من تاويله اذ الطاهر ان نجلها قدنا
وهو يقضي ايضا ان ديد العبد لا يجب تعذيبها في ثلاث سنين بخلاف حديث **مسألة**

مسألة وذكر في غزوته من أبي جندب رداً لاسلمي لعل ثاقه من قيس
 الجثني قال إن أبي جندب تزوج امرأة من قومي وأصدقهما ما بنى جزمهم
 يا رسول الله فقال سبحان الله لو كنت بأحد من الداهم من بطن وأد ما ردت
 والله ما عندي ما أفنكم به ثم قال في هذه القصة إن الرسول لما بعثته وحلن
 معه للغزوه وقد مر إليهم شاة فأنجفا قال لحمل عليها أحدنا فوالله ما وامت به ضعفا
 حتى ذهبها الرجال من خلفها بأيديهم حتى استقلت وما كانت ثم قال سلغوا
 عليها واعتقوها قلت وهذا يدل على جوان استحمال الرأخلة التحفا وعلى كراهة
 المطالاة هي المهر من لا يقدر عليه **مسألة** وقال في آخر القصة إنه اختار من ثاقه
 بن قيس الجثني وحمله إلى الرسول ولم يذكر أن الرسول أنكر عليه حمل الرأس اختار
مسألة وذكر في سريته سالم بن عيسى كل ما مضى أن أبا غفل لما أبحر بفاقه من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير إعتله وهذا يدل على أنه لم يكن عالماً بأعيان المأكل
 أو لو علم ذلك لقتلهم لقوله تعالى هذا الصافات والمنا فقتل أو على قتل من طلق بفاقه
 دون من نكح **مسألة** وذكر في غزوه عيسى بن عدي لعمامة من وائل
 من بني إميمه كل ما مضى أنهما لما قالت شيعرا نعت فيه الإسلام وأهله قال الرسول
 صلعم إلا أجدلي من ابنه من وإن فبلغ ذلك عيسى بن عدي فقتلها بعد أصبح
 مع الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني قد قتلها فقال نصرت الله ورسوله
 يا عيسى وطاهرت إن الرسول صلعم لم يأمر عيسى بن عدي بقتلها وإنما قال من لي بقتلها وأ
 يدل على حكمين أحدهما جوان قبل النساء كما من والأخر إذا قال إلا ما من لي
 بقتل فلان فقد هدر ذلك الرجل لكل من باعه السلام أو لم يأمر عيسى بن عدي بقتلها
مسألة وذكر في سريته كز بن جابر لعل البجليين الذين قتلوا بيتاً من مولى
 رسول الله صلعم قال أصاب رسول الله في غزوه مما تاب بني ثعلبة عند أيعال
 بيتاً فجعله في لقاح له كانت ترى ناخيه الحمي فقد مر على رسول الله نقر من قيس

كُتِبَ فَاَسْتَوُوا وَطُغُوا فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ خَرَجْتُمْ إِلَى الْقَرَّاحِ
فَقُتِلْتُمْ مِنْ الْبَاطِلِ وَأَيُّهَا فَرَحُوا إِلَيْهَا فَلَمَّا صَحُّوا وَأَبْطُوتْ بِطَوْلِهِمْ عَدُوًّا
عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَارٍ فَدَنُّوهُ وَعَزُّوهُ الشُّكُوكِ فِي عَيْنِهِ وَاسْتَأْذَنُوا
إِلَى الْقَرَّاحِ فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِثَرِهِمْ كُرَيْنَ بْنَ حَازِمٍ فَلَمَجَّهُمْ فَأَيُّ بِهِمْ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ جَعَهُ مِنْ عَزُّوهُ قَدْ قُطِعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ وَسَمِلَ عَلَيْهِمْ
وَلَيْتَ وَهَذَا بَيْنَا فِي تَحْرِيمِ الْمَنَةِ وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قُتِلْتُمْ فَاحْشُوا الْقَبِيلَةَ
وَكُنْ فَصَحَّحَ أَنَّ ذَلِكَ حَاجِبٌ لِمَصْلَحَةِ الزَّجْرِ لِأَنَّ تَارِيخَ ذَلِكَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ تَارِيخِ الْمَنَةِ
وَأَسَاسُ **عَلَيْهِمُ السَّلَامُ**

بقوله فلان فقد هدانا ذلك الرجل لكل من باعه السلام اذ لم يامر عيسى عليه السلام
مسلم وذكروا في سر به كذا بن جابر لعن البجليين الذين قتلوا ابياتا مولانا



وروي محمد بن الحسن ورواه احمد بن محمد بن الحسن الصغار واليسار يرفعون عن ابي عبد الله عليه السلام في تحميد الصادق
عاشته وقاتله ورواه عنه فقال له ما رواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله
فصل في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله
ان تقولوا في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله
بما رواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله
وحدثنا عن ابي عبد الله عليه السلام ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله
ابنك وقلت ان ابا عبد الله عليه السلام ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله
نحو ذلك او احدا من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله
خير وكرامة المراه انت ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله
استوفى ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله
حظبه عليه السلام ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله
نعمه الله عليه السلام ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله
احمد بن محمد ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله
اد استغنى عنكم ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله
لما عنه ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله
ثم قال اعلى التبعة ما نك هذا ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله
ما سنبينه ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله ورواه عنه في حقه من فضائله

[illegible]

